

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

السنة السابعة

العدد الخامس والعشرون

١٢ شوال ١٣٩٦

٥ أكتوبر ١٩٧٦

٥ تشرين أول ١٩٧٦

محتويات العدد

● تقويم الصعوبات في الفسبث المهني للعلوم الاجتماعية

بقلم : بول دافيدسون رينولدز
(أ) الجزء الأول
(ب) الجزء الثاني
(ج) الجزء الثالث

● توصيات بشأن مركز الباحثين العلميين

أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة المنعقدة بباريس في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤
اعداد : هيئة تحرير المجلة

● البحوث الاجتماعية والسياسة القومية

ما الذي يستخدم منها ؟ ومن الذي يستخدمها ؟ ولأى الأغراض ؟
وما نتائجها ؟
بقلم : نانان

● الاتجاهات المهنية الجديدة في ليبيا

اتجاهات الكوادر المهنية في الجامعة
بقلم : قيس . ن . النوري

● المؤتمر القادمة ومطبوعات الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة

تصدر مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

تيلفون ٢٢٤٠٢

ميدان التحرير بالقاهرة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

د. مصطفى كمال طلب

د. السيد محمود الشنيطي

د. عبد الفتاح إسماعيل

عثمان نوييه

محمود فؤاد عمران

م. إبراهيم التقي : عبد السلام الشريف

الصحف.....

لا شك أن دراسات العلوم الاجتماعية تتطور يوما بعد يوم تطورات واضحة ، لتساهم مساهمة جادة فى خدمة المجتمع .

ولا شك أن هذه الدراسات تحاول أن توضح حقيقة تطورها فى خدمة « صناعات القرارات السياسية » ، وهم مجموعة من كبار المسئولين ، ممن يتحملون مسئوليات كبيرة فى المجتمع ، ويناط بهم اتخاذ القرارات الهامة فى تسيير شؤونه .

وقد تجهت هذه الدراسات الى تحديد مصادر المعلومات التى يستقى منها « صناعات القرار السياسى » معلوماتهم ، بحيث تصدر قراراتهم متفقة مع هذه المعلومات ، مؤكدة لها ، أو مستندة اليها ، قبل أن تصبح قرارات ملزمة لأفراد المجتمع .

والحقيقة العلمية المؤكدة ، التى تستند الى طبائع الأشياء ومقتضيات التطور . أنه ما من مسئول يستطيع اليوم أن يفامر باتخاذ قرار ما لم تتجمع لديه كمية من المعلومات تبرر هذا القرار .

وعندما يتصور أى مسئول أنه قادر على أن يتخذ من القرارات ما يشاء ، بحكم ما تكون لديه من سلطات ، فإن عليه أن يتحقق من أن قراراته يمكن أن تكون فى عزلة عن المجتمع ، ما لم تكن مبنية على معلومات محققة ، تشير الى الملائمة بين القرارات التى يصدرها والمعلومات الموثوق بها ، التى تجعل لهذه القرارات ضرورة .

والعصر الذى نحيا فيه ، وهو عصر ثورة وسائل الاتصال الجماهيرى،

وصناعة القرارات

لم يعد يجيز لأحد أن يتجاهل المجموعات البشرية التي تصدر هذه القرارات من أجلها ، أو لصالحها ، خاصة بعد أن صار يسيرا أن يحصل المسئول على المعلومات اللازمة لإصدار أى قرار .

والسؤال المطروح هو دائما :

من أين يستمد صانع القرار المعلومات التي يمكن أن يعتمد عليها قبل إصدار قراره .

أن الدراسات الاجتماعية قد اهتمت بهذا الجانب ، لأنه من أهم جوانب الدراسة الموضوعية ، التي تمكن رجل السياسة والإدارة من أن يحدد حجم المعلومات التي يجب أن تتوفر لديه . وأن يحدد كذلك المصادر التي يمكن أن توفر له هذه المعلومات .

أن المسئول عن حل مشكلة الإسكان ، على سبيل المثال ، محتاج الى التعرف على حجم المشكلة التي يتناولها .

ما مدى الحاجة الى المساكن الجديدة ؟

ومن هم مجموعات السكان الأشد حاجة الى هذه المساكن ؟

وما دخولهم ، أو ما مدى القدرات الاقتصادية لديهم ؟

ثم ماذا ينتج عن حاجتهم الى السكنى ؟

ما نوع التعقيدات الاجتماعية التي تحدث لهم ؟

ما نوع الأضرار التي تصيبهم ، وتنعكس بالتالى على طبيعة المجتمع،
فى مرحلة زمنية معينة ؟

ثم ما حجم الاستثمار اللازم للعلاج ؟

هذه المعلومات وسواها يجب أن تتوفر لدى المسئول ، لتعينه على
اتخاذ القرارات .

كذلك فإن أى مسئول عن البطالة مثلاً محتاج الى معلومات وافية عن
حجم سوق العمل ، وتوفير فرصة .

وبمقارنة هذه المعلومات بالمعلومات عن حالة البطالة ، ومسئ
البطالة ، ومهن العاطلين عن العمل أو حرفهم ، فإن المسئول يستطيع
أن يتخذ القرار .

وكذلك يمكن أن يقال عن أى مسئول عن الصحة العامة أو التعليم
أو التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية .

أن كل المسئولين اذن محتاجون الى المعلومات التى تعينهم على اتخاذ
القرارات .

فمن أين هؤلاء المسئولين أن يحصلوا على معلوماتهم ؟

لقد أجريت دراسة عن مصادر المعلومات وأنواعها ، ومدى الاستفادة
منها ، فى الولايات المتحدة الأمريكية . واختير أكثر من مئتين مسئول
لأجراء الدراسة معهم ، من خلال لقاءات ومناقشات كانت تستمر ساعة
وبعض ساعة مع كل منهم .

والذى يهمنا من هذا المقال هو ما يتعلق بمصادر المعلومات ، أما نوع
المعلومات ، وطريقة استخدامها ، وصيغة الأفادة منها ، فإنها تحتاج الى
مقالات أخرى للتحليل .

فاذا قصرنا حديثنا على مصادر المعلومات فسنجد أن البحث قد أسفر
عن المصادر التالية .

لقد نالت الصحف - بوصفها مصادر للمعلومات - أكبر نسبة
من نسب مصادر المعلومات ، فقد وصلت الى ٨١٪ بالنسبة لجميع الذين
سئلوا عن مصادر معلوماتهم من المسئولين .

ولم تنافس الصحف فى هذا الا التقارير الحكومية التى تتولاها
أدارات كبرى متخصصة ، فقد وصلت بدورها الى ٨١٪ من نسبة
المعلومات ، التى يعتمد عليها المسئولون .

بعد ذلك نجد الاعتماد على الكتب المتخصصة يصل الى ٧٦٪ من
حجم المعلومات المطلوب .

ويمثل هذه النسبة نجد حجم المعلومات التي تصل الى المسئولين من خلال جهود الموظفين المعاوين .

وعلى مستوى واحد نجد المجلات العسامة والصحف المهنية ، فان كلا منها يوفر ٧٠٪ من حجم المعلومات المطلوبة .

ثم يأتى دور الاذاعة والتلفزيون ، فتشكل ٥٠٪ من حجم المعلومات اللازمة .

معنى هذا ان الصحف ، وما تنشره من اخبار وتعليقات وحوادث ، توفر لرجل السياسة والادارة العليا ٨١٪ من حصيله المعلومات التي يهتم بها ويحرص عليها قبل اتخاذ قرار .

والصحف حين تنشر ما تنشره لا تقصد أن توفر هذه المعلومات أمام المسئولين ، فان وظيفتها ليست تقديم هذه المعلومات للمسئولين ، ولكن وظيفتها أن تقدم هذه المعلومات لقرائها ، وأن تعكس له على مرأها صورة المجتمع وتعبر عنه التعبير الصحيح والدقيق .

لكن النتيجة أنها من خلال وظيفتها الطبيعية تقدم خدمات جلية للمسئولين عن اصدار قرارات مصيرية ، قد تغير من شكل المجتمع .

ولو أننا احصينا مجموعة المعلومات التي تقدمها الصحف والمجلات والصحف المهنية والراديو والتلفزيون لوجدنا أن اختفاء هذه الوسائل من دنيا رجل السياسة والادارة يعنى أنه سيجد نفسه فى الظلام ، بلا معلومات تعينه على اصدار القرارات .

من هنا تصبح الصحافة فى عصرنا مصدرا من أهم مصادر المعلومات أمام صناع القرارات .

ومع تطور هذه المصادر تنطور الصحافة ، وقد تسبق مصادر المعلومات ، فتصبح أكثر فائدة لصناع القرارات ، من أن تكون مصدرا للمعلومات ، يستقون منه معلوماتهم ، وانما قد تصبح فى غد شريكة لرجل المسئول فى الوصول الى حلول للمشكلات التي يواجهها .

ومعنى هذا أن تصبح الصحف شريكة فى اصدار القرارات .

ومن يدري الى أين يمضى التطور ؟

أن التصور البعيد قد يحمل النظم على الاستغناء بالصحف عن صناع القرارات أنفسهم ، بعد أن تنطور من مصدر للمعلومات الى شريك ، ثم . . الى صانع للقرار ، بصورة مباشرة ، وبلا وسيط .

لكن تلك نهاية قد يطول بنا انتظارها .

عبد المنعم المساوى

تقويم الصعوبات في الضبط المهني للعلوم الاجتماعية



أبدى المؤتمر العام السابع لليونسكو المنعقد في خريف ١٩٧٢ اهتماما بالغا بالمشكلات الأخلاقية في مباحث العلوم الاجتماعية وخاصة ما اتصل منها بالأوضاع المهنية ومستويات الممارسين في الميدان التطبيقي للمعرفة الاجتماعية . وفي الوقت نفسه ظهر مقال « بول دافيدسون ريتولنز » عن سلامة أفعناصر الإنسانية والعلوم الاجتماعية في العدد الرابع من المجلد الرابع والعشرين لسنة ١٩٧٢ من هذه المجلة فأنار اهتماما واضحا حمل الأمانة العامة لليونسكو على تكليف الكاتب القيام بدراسة أدق وأكثر تطلعا . وفي عام ١٩٧٣ تصادق بول دافيدسون ريتولنز أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة مينسوتا ، مينولس ، مع اليونسكو على القيام بمسح شامل لقوانين الأخلاق ، ما وضعت الهياكل القومية والدولية لعلماء الاجتماع منها أو ما هو قيد النظر . وفي بواكير ١٩٧٥ أنجز ما كلف به وقدمه في صورة تقرير جعل عنوانه « تقويم الصعوبات المتصلة بعلم الاجتماع التطبيقي وتقدمه » ، طبع منه عدد محدود قامت مكاتب المجلس الدولي لعلم الاجتماع بما لها من

الكاتب : پول دافيدسون رينولدز

استاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة مينيسوتا ، مينابولس

١- الجزء الأول

ب- الجزء الثاني

المترجم : الدكتور حسين فوزي البخار

وكيل وزارة التربية والتعليم سابقا • عضو مجلس ادارة
اتحاد الكتاب ورئيس رابطة اساتذة العلوم الاجتماعية •
زميل أكاديمية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا ، والمركز
الدراسي للتربية براشنتن • عضو هيئة القادة الى الولايات
المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ • أصدر ثلاثين كتابا وترجم
كاتبين •

مكانة بتوزيعه على عديد من الجماعات المهنية لتبدي عليه ملاحظاتها
وتبين اتجاهاته • ثم نظم اجتماع عقد أخيرا لمناقشة تلك الاتجاهات ،
ومن المنتظر ان تنشر قريبا ترجمة رسمية للتقرير شاملا • وربما يتم
ذلك فان النص التالي يتضمن الاجزاء الرئيسية من الدراسة في صورة
مركزة ، فيتناول الجزء الأول اخلاقيات البحث والمثل المهني التطبيقي،
ويعرض نتائج دراسة قوانين الاخلاق ، كما يضع مجموعتين من المبادئ
المعدة • ويتناول الجزء الثاني المعرفة العلمية ومنفتحتها للانسانية •
اما الجزء الثالث فيتناول المجتمع العلمي وصانعي القرار المجتمعي ،
ويناقش اشياء أكثر أهمية للاهتمام ، وبخاصة في الفصلين الثالث
والرابع من التقرير •

ومنذ برز هذا الاهتمام المشترك ، لأصيل قدم المؤتمر العام الثامن
لليونيسكو في دورته لعام ١٩٧٤ النص الحرفي لتوصياته التي تتناول
الوضع السائد للباحثين المعينين •

١ - الجزء الاول

اخلاقيات البحث والمثال المهني التطبيقي

عرض قوانين لعلماء الاجتماعيات

هناك صوبتان رئيسيتان تتصلان بضغط البحث في الموضوعات الانسانية ،
شدتا اليهما انتباه علماء الاجتماعيات ، هما :

المشكلة الماثلة في محاولة ايجاد نوع من التوازن بين المنافع المحتملة للبحث
التجريبي في مقابل التكاليف (من المعونة المالية الى الخسائر التي تواجه الشركاء
وتؤثر على حقوقهم المشروعة او راحتهم) .

والمشكلة التي تنشأ عند اجراء البحث ، فقد يحتاج الى موارد جماعية ،
او يعرض المواطنين لنوع من المخاطر في غيبة اى ضمان لان تكون المعرفة الناجمة
للمصالح العام للجماعة بدلا من ان تكون لصالح جماعات بعينها او لافراد بعينهم .

ويصور هذا الجزء الصدى العام لهذه المشكلات : حيث يركز عنايته على دور
الباحث والمصاعب التي تواجه القضاء على هذه المشكلات بين جماعة مهنية ، كما
يعرض للنتائج المترتبة على المسح الذي قامت بها جمعيات تمثل علماء الاجتماعيات
في تحري القوانين السائدة للاخلاق والناقشات التي دارت حول موافقة المثال
المهني التطبيقي للباحثين العلميين في قيامهم ببحث الموضوعات الانسانية .

رد الفعل العام للمشكلات

المثال المهني التطبيقي

يبدو رد الفعل السائد - وهو الوحيد حقا فيما بين هذه الجمعيات - تجاه
هذه المشكلات ان اختيار هذا المثال المهني التطبيقي كانما هو اختيار للقائمين
بالبحث العلمى .

ويقوم هذا المثال للضغط المهني على :

(١) مجموعة من المبادئ الواضحة التي يمكن ان يحتذيها كل المهنيين .

(ب) عقوبات لغير المذعنين (كالحرمان من ممارسة المهنة في الحالات المتطرفة) ،
وقد تساعد عوامل عديدة على تقرير استخدام هذا المثال على اوسع مدى .

اولا : انه هو المثال الوحيد والقائم الفعال الذي يبدو قابلا للمحاكاة ، فان
كلا من العلميين والمهنيين هم نسبيا من ذوى المعرفة التخصصية ، فلا يستوعبها
الفريقاء عن محيطهم الاكاديمي ، ويبدو انها تملهم بنوع من التفرد الذاتي في احكامهم
المهنية ، وخاصة ما اتصل منها بالمسائل الفنية .

ثانياً : ان كثيراً من العلميين هم في الوقت نفسه مهنيون (أو بالمعكس) كالأطباء البشريين والنفسيين ممن يلوذون بالجمعيات المهنية وصولاً الى هذين النعتين المختلفين من انماط النشاط ، ففي العلوم الاجتماعية يندو علم النفس هو القاعدة الفعلية لقوانين الاخلاق في الأمة حيث يتمثل الاهتمام الأكبر بسلوك الممارسين حين يطبقون ما لديهم من معرفة على المشاكل العملية .

ثالثاً : يواجه الأطباء الكثير من القرارات التي تعرض للمشكلة الأولى حين تحمل الشركاء على التضحية في بحث ينفع الناس ويحسونها متحيزين للتطور في قوانين الاخلاق حين يفترضون أنها توجه أى بحث يقوم به الشركاء من الناس . واحسن ما يعرف من قوانين هذه البحوث الطبية قانون تورمبيرج وعلان هلسنكي ، حيث تواضع الأطباء في اطار المسؤولية التي يحملونها في ممارسة مهنة تعنى بشفاء الناس على التزود بالمعرفة الطبية والالتزام بالمبادئ الأخلاقية في القيام بهذا الدور المزدوج .

ولربما كانت هذه الأسباب هي التي حملت عدداً من الجمعيات التي تمثل علماء الاجتماعيات على وضع قوانين اخلاقية تحكم السلوك المهني لأعضائها ، وقد ادت المصاعب التي تتصل بتطوير هذه القوانين وانجازاتها الى الاهتمام بطبيعتها وتعددتها ، وكان هذا المسح الذي تبنته اليونسكو للجمعيات التي تمثل علماء الاجتماعيات في اعتبارها للقوانين القائمة .

أجراءات المسح

في عام ١٩٧٣ تم الحصول على قوائم بالجمعيات الأهلية لعلماء الأجناس ورجال الاقتصاد والعلوم السياسية والأطباء النفسيين وعلم النفس والاجتماع ، وذلك عن طريق الجمعيات الدولية التي تمثل كلا منها . وفي اخريات عام ١٩٧٣ واول ١٩٧٤ بعثت اليونسكو برسائل الى اكثر من ثلاثمئة جمعية أهلية استجاب منها حوالي تسعين جمعية ، منها أربع وعشرون تلتزم بقوانين الاخلاق ، وقد ترجم عدد من هذه الرسائل الى اللغة الانجليزية : واضطلع بها مدرسو اللغات بجامعة مينسوتا وبعض خريجي أقسام اللغات بها ، اما بقيتها فقد كانت نصوصها بالانجليزية .

الا أن جمعية دولية واحدة هي الاتحاد الدولي للعلوم النفسية تبنت قانوناً يتصل ببحث عن الشركاء من انناس ، كما وضعت الجمعية الأمريكية لعلم النفس تديلاً للقانون عام ١٩٧٣ قامت على اثره لجنة من علماء النفس الأمريكيين بتقديرات وثيقة استشارية تتضمن تجربة فعلية في بحث الثقافة المركبة ، وكان هذا البحث من البساطة والتفرد بما جملة جديراً بالتحليل بالرغم من قصور وضعه القانوني بعد ان رفضت أي جماعة من علماء الاجتماعيات قبوله أو الموافقة عليه .

تحليل البيانات المتعلقة بتوجيه

البحث مع الشركاء من الناس

وكانت المشكلة الأولى التي تعني بالخسائر التي يتعرض لها المشاركون من انشائهم في بحث يتوخى الخير العام هي أكثر ما تناوله البحث ، وستكون موضوعا لنقاشنا .

وقد اتخذت كل الجمعيات التي استجابت للدعوة شكلا لمجموعة من المبادئ متجاهلة التباين في المحيط والمصدر والمضمون لكل من القوانين المختلفة ، وقد أفرغت هذه التشكيلة من القوانين الأربعة والعشرين الفريدة في قوائم بالبيانات الفريدة المتعلقة بالبحث ، ثم نظمت في صورة تفي بما هو أكثر من النظرة الواعية في نسق من المصطلحات والتركيب الشامل لكل البيانات موضحة فيما يلي :

المجموعة الأولى من المبادئ

مبادئ تتعلق باستخدام العناصر الانسانية في البحث

تقوم المجموعة التالية على البيانات الواردة في الأربعة والعشرين قانونا من قوانين الأخلاق التي تتصل بضبط البحث الذي يقوم به علماء الاجتماع ، ويمثل العدد الأكبر منها قوانين تبنتها الجمعيات الأهلية لعلماء الاجتماعيات ، إلا أن عددا منها ليست له هذه الصفة (فأحدها رفضته الجمعية الأهلية ، وآخر وضعته مجموعة من علماء الاجتماعيات قاصرا على نمط خاص من محاولات البحث هو بحث الثقافة التبادلية) .

وقد فُتنت المصطلحات وفقا لهذا الفرض ، كما أن تنظيم البيانات يتوخى اختبار المبادئ واعتبار الموضوعات المناسبة (ويمثل الرقم التالي لكل مادة عدد القوانين المختلفة التي تتناول الحقيقة المدرجة) .

مبادئ

مسائل عامة تتصل بقانون الأخلاق

١ - يعد عالم الاجتماعيات الملتزم بمشروع بحث مسئولاً عن كل القرارات المتعلقة بالإجراءات والأخلاقيات المتصلة بالمشروع سواء قام بها بنفسه أو بمعاونة آخرين (٧) .

٢ - المعلومون مسئولون عن كل ما يفرضه تلاميذهم من المسائل الأخلاقية التي يتضمنها البحث (١) .

٣ - كل ما يتناوله البحث من ضوابط العمل يجب أن يقوم وفقا للمسئوليات الأخلاقية لكل من البلد والجماعة المصيفة (١) .

٤ - يجب أن تراعى الفرائط الأخلاقية الاعتبار الخاصة بالمجتمع المشارك (٢)

٥ - إذا جدت مشكلات أخلاقية عسيرة أو تملح لها وجب استشارة الزملاء أو المجالس المناسبة بمعاونة الجمعيات المتخصصة (٢) .

٦ - أى انحراف عن المبادئ المقررة يقتضى : (١) أن يتحمل الباحث نصيباً أوفى من المسؤولية ، (ب) التزاماً جاداً بطلب المشورة أو النصيحة ، (ج) ضمانات إضافية للمحافظة على حقوق وراحة المشاركين فى البحث (٢) .

قواعد لضبط البحث

٧ - يجب أن يوجه البحث بحيث يحقق الوحدة والتماسك الموضوعى ولا يضعف أى احتمال لضبط البحث فى المستقبل (٢) .

٨ - على الباحثين أن يستخدموا أقصى ما لديهم من قدرة علمية على التمييز عند اختيار مشروعات البحث التجريبية (١) .

٩ - أن يتضمن قرار ضبط البحث فى ميدان الدراسات الإنسانية تقديراً للفوائد المحتملة لكل من المشارك والمجتمع فى مقابل المضار التى يتحملها المشارك أو الشركاء .

تحليل الفائدة والمضرة (٢)

١٠ - أية دراسة تشمل عناصر إنسانية يجب أن تتناول مسألة عقلية هامة (٤)

١١ - أية دراسة تشمل عناصر إنسانية يجب أن تتناول مسألة عقلية هامة ترمى إلى تحقيق الخير الإنسانى ، وبهذا لا يكون ثمة داع لتفسير المسألة العقلية (٢)

١٢ - أية دراسة تشمل الشركاء من الناس يجب أن تتناول مسألة عقلية هامة إذا ما كان ثمة بقعة قائمة تؤثر على الشركاء تأثيراً سلبياً .

١٣ - أية دراسة لها تبعاتها كاحتمالات الأدوات العلاجية يجب أن تقوم على أسس تضمن انتفاع العميل أو المريض (٢)

١٤ - لا يصح أن يكون هناك أى اعتبار مسبق للتسليم بأن الأدوات السلبية الكبرى القائمة يمكن أن تفرض على الشركاء (١)

١٥ - إذا كان ضبط البحث مما يؤدى إلى مضار تلحق دائماً بالشركاء أو بيئتهم أو المؤسسات القائمة فيها (كعلماء الاجتماعيات البيئيين) فإن البحث قد لا يعتمد ، ومن ثم يجب تركه .

ضبط البحث

- ١٦ - يجب أن يضبط البحث بصورة وافية بصفته مشروعاً علمياً موضوعياً (٤)
- ١٧ - يجب أن يكون كل من اشخاص الباحثين مؤهلاً للسير في الاجراءات المعدة للمشروع (٧)
- ١٨ - إذا تناول البحث اية عقاير فعلى الباحث ان يكون قادراً وان تتاح له كل التيسيرات المناسبة (٢)
- ١٩ - لا يصح ان يكون هناك اى تحيز في تخطيط البحث او ضبطه او في التقرير الذى يكتب عنه ، وعليه ان يلتزم الموضوعية ما أمكن (٤)

المؤثرات والعلاقات بالشاركون

إقرار الموافقة

م

- ٢٠ - يجب أن يكون هناك قرار بالموافقة على قيام المشاركين بكافة البحث . وعلى الباحثين أن يرحبوا بأى التزام يتصل بهذه الموافقات (١٠)
- ٢١ - على المشاركين أن يكونوا فى موقف يمكنهم من ابداء الموافقة ، والا كانت من المسئول عن المشاركة .
- ٢٢ - يجب أن يكون إقرار الموافقة سارياً اذا ما كانت المؤثرات المحتملة على المشاركين غامضة أو تحتل التفحيط (٧)
- ٢٣ - بقدر المستطاع يجب أن يكون الإقرار بالموافقة كتابة (١)
- ٢٤ - يجب أن يكون هناك اذن رسمى باستخدام البيانات الحكومية بأى صورة من الصور .

شرط التبليغ

- ٢٥ - يجب أن توضح الأغراض والخطوات والمخاطر (بما فيها المحاطر المتوقعة بدنية كانت أو نفسية أو تضرر الوضع الاجتماعى) للشاركون بصورة يفهمونها (٧)
- ٢٦ - على المشاركين أن يدركوا العواقب المتوقعة اذا ما وجدت للجملعات والمجمعات التى اختبروا منها قبل أن يقرروا المشاركة (١)
- ٢٧ - يجب أن يلم المشاركون بالخطوات التى اتبعت لترشيحه « رجلاً كان او امرأة » (١)

٢٨ - يجب أن توضح الكفالة مالية كانت أو سواها للمشاركين المرشحين (٢)

٢٩ - يجب أن تعلن هوية القائمين على البحث تامة على المشاركين المرشحين (٢)

٣٠ - يجب أن تترك أسماء وعناوين أشخاص الباحثين مع المشاركين ، ومن

ثم يمكن العثور عليهم (١)

٣١ - على المشاركين أن يكونوا على إلمام تام بالوسائل الفنية لجمع البيانات كالتسجيلات المرئية والصوتية وفن التصوير والمعايير النفسية الخ . وبقدرة هذه الوسائل الفنية وبالحد الذي يحول دون التعرف على المشاركين تصان سرية البيانات (٢)

٣٢ - على المشاركين أن يلموا تبعاً بتقديم البحث إذا كان المشروع مما يستغرق

زمناً طويلاً (١)

٣٣ - إذا كانت التسجيلات سمعية أو مرئية يجب إذاعتها لتأكيد المواد التي تتناولها المناسبة بعرضها والموافقة المريحة على كل شريحة منها ، هذا إلى جانب طبيعة المشاهدتين .

الموافقة على التطوع

٣٤ - للأفراد الحرية في رفض المشاركة ، وعليهم أن يعرفوا ذلك (١)

٣٥ - للمشاركين الحق في إنهاء ارتباطهم في أي وقت يشاءون ، وعليهم أن يعرفوا أن ذلك من حقهم (٣)

٣٦ - يجب أن لا يكون هناك قسر أو إغرام لتشجيع الأفراد على المشاركة في

أبحاث المشروع (٦)

الحفاظة على حقوق ومصالح المشاركين

قرارات عامة

٣٧ - يجب احترام الحياة الخاصة للمشاركين وتوقيعهم ورعاية مصالحهم (٨)

٣٨ - يجب أن لا يضار المشاركون وأن تكون راحتهم ورفاهيتهم فوق أي

اعتبار آخر (١)

٣٩ - يجب أن تتضاءل آلام المشاركين ومضارهم وفقاً لإجراءات رتيبة ، وإلغاء الدراسات الخاسرة حالاً ، ولا يبرر ذلك غير استحالة دراسة المشكلة في صورة أخرى .

٤٠ - يجب توقع المشكلات المحتملة ، ولا يهم في ذلك أن يكون توقعها بعيداً حتى يتأكد أن ما هو غير متوقع لا يؤدي إلى تأثير سلبي بالغ على المشاركين (١)

- ٤١ - يجب القضاء على أى مضار تنجم عن هذه المؤثرات (٤)
 ٤٢ - يجب أن لا تستفحل آمال أو حيرة المشاركين المرشحين (١)
 ٤٣ - يجب أن يلقى البحث إذا نجم عنه خطر على المشاركين (٣)
 ٤٤ - يجب أن لا يكون التجاه العميل طلبا للمعونة المهنية سببا في استغلاله لأغراض البحث إلا بقصد تحقيق فائدة مباشرة له من ورائه (١)

التصويه

- ٤٥ - لا يصح التصويه على المشارك ما لم يكن ذلك ضروريا تماما ، ويجب أن لا يكون هناك سبيل آخر لدراسة المشكلة (٣)
 ٤٦ - يمكن الإفادة من التصويه (١)
 ٤٧ - إذا كان التصويه مما تتطلبه خطوات البحث فإن ذلك يقتضى اتخاذ احتياطات اضافية للمحافظة على حقوق ورفاء المشاركين (٢)
 ٤٨ - إذا المشاركون في بحث يقتضى التصويه فإن لهم أن يلموا المالمات وامينا بالدراسة وحاجتها الى التصويه (٥)
 ٤٩ - إذا لم يعلم المشاركون بالتصويه لأسباب انسانية أو علمية فإن الباحث يلتزم بالمحافظة على مصالح ورفاء المشاركين (١)

السرية والثقة

- ٥٠ - يجب أن تظل محتويات البحث سرا ، وعلى جميع المشاركين أن يظفوا متخفين ، ما لم يؤذن لهم أو لمن يكفلونهم رسميا بالإعلان عن ذواتهم (١٥)
 ٥١ - إذا كانت السرية أو التخفى غير مكفولين فإن على المشاركين أن يلموا بذلك وبما يترتب عليها من عواقب قبل الاندماج في البحث (٤)
 ٥٢ - على الأشخاص في المناصب الرسمية (إذا كانوا جزءا في مشروع البحث) أن يقدموا توصيفا مكتوبا لمهامهم وواجباتهم الرسمية الخ ، مما لا يعد من المعلومات السرية ، وأن تقدم لهم نسخة من التقرير النهائي للبحث (١)
 ٥٣ - تكفل السرية التامة لمن يستجيب من الأفراد للدراسات التي تتطلب التزود بتوصيف كمى مكثف (١)
 ٥٤ - تكون الحياة الخاصة محل الاعتبار الدائم الذي يتفق ووجهة نظر وثقافة المشارك (١)
 ٥٥ - لا يصح استخدام المواد المختزنة في بنوك البيانات بدون إذن الباحث الذي قام بجمعها (١)

- ٥٦- إذا كان الـوعـد بالـسـريـة قـمينا بالشـرف فـان البـاحـثين لـيسوا فـي حـاجـة لـلتـمسـك بـالمـعلـومـات الـتى تـسـمى الـى المـشـاركين أو الـهـيئات (١)
- ٥٧ - تحذف التفاصيل فى الخطوات المحددة لتنظيم البيانات التى تضم نخفى المشاركين (١)

منافع للمشاركين :

- ٥٨ - يجب منح المشاركين المقابل المناسب للخدمات التى يؤدونها (١)
- ٥٩ - يعد التزود من المعرفة الذاتية نوعا من الفائدة التى تعود على المشاركين
! تنفصل أبدا عن مشروع البحث أو إجراءاته (١)
- ٦٠ - يجب امداد المشاركين بنسخ للبحث أو تفاصيل عنه (٢)
- ٦١ - يجب أن تمد دراسة المجاميع الثقافية الصغرى المشاركين بالمعرفة التى تفهم .

المؤثرات على المجاميع والجماعات

- ٦٢ - على الباحثين أن يوقروا المضيفة التى يجرون أبحاثهم فيها ، وأن يكونوا على المام بها (١)
- ٦٣ - يجب أن يتعاونوا مع أعضاء المجتمعات المضيفة (١)
- ٦٤ - أن يقدروا المؤثرات المحتملة للبحث على البناء الاجتماعى للجماعات المضيفة والتغيرات المحتملة التى تؤثر فى الجماعات المتباينة أو الأفراد تبعاً لفاعلية ضبط الدراسة .
- ٦٥ - أن يقدروا المؤثرات المحتملة للبحث والتقرير على الأهالى والجماعات الصغرى التى جاء منها المشاركون (١)
- ٦٦ - على المشاركين أن يدركوا المؤثرات المحتملة على المجاميع وعلى الجماعات الثقافية الصغرى التى يمثلونها .
- ٦٧ - على الباحث أن يضع فى اعتباره مصالح التجمعات والنظم الاجتماعية على اختلاف أنواعها .

تفسير وتقرير نتائج البحث

- ٦٨ - يجب أن تكون كل تقارير البحث مستندات عامة يباح تداولها للجميع (٤)
- ٦٩ - وأن تتناول التقارير بأسهاب ودقة إجراءات البحث بكل ما تتضمن من

بيئات ، بغض النظر عما تقدمه من عون لافتراضات البحث ، وأن تكون النتائج موضوعية خالية من التحيز (٤)

٧٠ - وأن تفسر البيانات تفسيراً كاملاً عند كتابة التقارير ، وكذلك المحاولات التي تمت للحيلولة دون تجربتها (٦)

٧١ - وأن توضح كفاءة البحث والفرض منه وأصول المعونة المالية ومسئولية الباحثين توضيحاً بارزاً في كل ما ينشر عنه (٣)

٧٢ إذا كان النشر ما يسيء أو يسبب مضرة لمن أجريت عليهم الدراسة من الناس وكان من المسير سترها تماماً فمن الواجب تأخير النشر (٢)

٧٣ - يجب أن تنشر الدراسات الخاصة بالثقافة المركبة بلغة الجماعة أو الجماعات المضيفة وفي صحفها ، وذلك بالإضافة الى نشرها باللغات الأخرى وفي المجتمعات الأخرى (٢)

٧٤ - يجب أن يكون لكل من أسهم في البحث من الأعضاء العائد المناسب لما قام به (٩)

٧٥ - التوقع أن تكون اذاعة كل ما له صلة بالعمل أو مسهم فيه كاملة وافية في كل مصادر النشر (٨)

٧٦ - يجب أن يكون ما ينشر عن شرح أدوات البحث في الجماعات الثقافية الصغرى في عبارات يفهمها كل المشاركين (٢)

٧٧ - يجب أن تكون المادة الخام للبيانات وما عداها من الوثائق الأصلية متاحة عند أي طلب للباحثين المؤهلين (١)

٧٨ - يجب أن تقدم البحوث ذات الأهمية العلمية دائماً للنشر ، فلا تحجب عن العرض العام ، ما لم تكن نوعية البحث أو تحليله مبتوراً غير واف (١)

ويجب أن يكون التطابق بين هذه البيانات صادقا ، فلا يتناقض بيان مع آخر وأن تباينت أهميتها بين قانون وآخر فأحد هذه القوانين مثلا يقرر : أن التعمية مباح في البحث إذا كان خلال مناقشة تمكس بوضوح اهتماما بحقوق وراحة المشاركين من الناس ، ويقرر قانون آخر أن التعمية لا يباح الا في ظروف معينة ، كفية الاجراءات البديلة المناسبة لحل مسألة عقلية وقصور الاحتياجات الاضافية للمحافظة على حقوق المشاركين ، وحيثما يتعسر اتخاذ معيار عام متميز غير مبهم يعزج بين المبادئ وأهميتها فان كل المبادئ المختلفة المتميزة تصبح قائمة .

ومن ناحية أخرى هناك تناقضات فيما تسقطه ، فليس كل مبدأ وليست كل حقيقة مما يوجد في كل قانون من قوانين الأخلاق ، وقد يعكس ذلك تعدد أنماط المشاكل أو الخطوات التي تسبق قيام القوانين الناجمة عن إسقاط غير متعمد الا أن الإسقاط قد يكون متعمدا ، أو أعد ليقفل من الخلاف حول الرغبة في مبادئ معينة ، وقد يصور هذه المشكلة إسقاط قانون الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع لمبدأ من هذه

المبادئ التي نالت موافقة رسمية ، اذ أنها تمثل عديداً من الباحثين يعنون بما يبدية
المشارك من ملاحظة لا تضايق .

وقد أدى عدد من العوامل الى تعويق القيام بتحليل اذق ووافي لاصول
الانماط المتعددة من المبادئ (كنمط الجمعيات المهنية أو اقليم في أصله) ،
واولها أن كثرة القوانين التي يحتذيها علماء النفس والتي تغطي علم النفس العلاجي
(ستة عشر قانوناً من أربعة وعشرين) تقلل من معدل المتغيرات المستقلة ، وثانيها
أنه من الصير على قوانين علم النفس العلاجي أن تقرر بدقة الحد الذي يمكن أن
يعد فيه أي من هذه المبادئ قابلاً للتطبيق في بحث مع المشاركين من الناس
لمساعدة العميل ، فليس من المعتاد في البداية تقرير هل المبادئ تنطبق على العملاء
والمشاركين في البحث ، ولكن التنظيم الصحيح للقانون والتعبير عن المبادئ يضمن
قليلاً من الشك على الحد الذي يمكن أن يؤخذ فيه بأوضاع البحث . وأخيراً فإن
ما يبدو من التعدد والتكرار في المبادئ التي تحتويها القوانين القائمة قد أغفل
حالات قليلة لا يتناولها أي نص في الغالب (٦٦٪ من البيانات يحتويها قانون واحد
أو اثنان ، و ١٦٪ في ثلاثة قوانين أو أربعة أو خمسة ، و ١٦٪ يحتويها ما بين ستة
قوانين أو عشرة قوانين ، و ٢٪ فقط يحتويها أربعة عشر قانوناً أو خمسة عشر
قانوناً) .

ويبدو أن الصياغة جاءت مرغية أكثر مما كنا نتوقع ، فإن هذه القرارات
الثمانية والسبعين يمكن اعتبارها البداية (المسودة الأولى) لقانون أخلاق كلي
(واف بكل الأغراض) حاول لكل ما جاء في كل القوانين النوعية ، كما أنه أكثر شمولاً
من أي قانون قائم .

مبادئ تتعلق بكفالة البحث

أما الصعوبة الكبرى التالية فإنها تعني ما يمكن أن يبدو في أعمال من يكفلون
البحوث العلمية للنتائج التي يمكن أن تفيد البشرية منها ، فليس هناك ما يصونها
من قوانين الأخلاق القائمة ، فالقرارات الصالحة والمناسبة منها لذلك تلج على
اقامة صلة بين صريحة بين الكفيل والباحث العلمي مفترضة أن ذلك قد يقلل من
سوء استخدام المعرفة .

ومن بين القوانين التي تسلمتها اليونسكو لم يلتفت الى المشاكل المتعلقة
بحصيلة الباحثين العلميين غير خمسة منها تقدمت بها هيئة حكومية ، وليس فيها
ما يعد نتاجاً لجمعية تمثل علم النفس ، بالرغم من أن هيئة النفسيين أعدت احداً
تحت رعاية الاتحاد الدولي للنفسيين ، وقد يرجع هذا الى الصلاقة المباشرة بين
المعرفة النفسية والممارسة التي تقوم على توافر المساعدة التي يقدمها المعالج النفسي
للريض ، وقد تأخذ هذه الممارسة في بعض الأنظمة صورة تقرير للمنظمة أو الهيئة
يمكن أن يكون أداة لتعديل البناء الاجتماعي أو اتساقه .

وفيما يلي المجموعة الثانية من البيانات المتصلة بهذا الموضوع ، وقد صيغت على نمط المجموعة الأولى .

صيغة المجموعة الثانية من المبادئ

تمت صياغة هذه المجموعة على أساس البيانات الواردة في خمسة قوانين للأخلاق أرمية قامت بوضعها جمعيات أعلية (الجمعية الأنثروبولوجية ، وجمعية العلوم السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وجمعية علم الاجتماع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) ، والخامس قامت بوضعه مجموعة من النفسين في الولايات المتحدة الأمريكية مع تجربة في بحث الثقافة المركبة . وبمثل العدد التالي لكل منها عدد القوانين المختلفة التي احتوتها أو احتوت ما يقابلها .

المبادئ

الطبيعة العامة للعلاقات

١ - تقبل مسئولية البحث إذا كان استخدام المعرفة متفقاً مع القيم الشخصية لادراك المواطن (١)

٢ - لا تتورط في أي بحث سرى (١)

٣ - لا تتورط ولا تتحمل مسئولية بحث ينطوي على محاولات غير أخلاقية (٤)

٤ - لا تتورط ولا تشارك بنشاط في أي بحث يكون ستارا لأي نشاط آخر أو يخفيه ، شخصيا كان هذا البحث أو مهنيا أو سياسيا أو لاية أغراض أخرى (١)

٥ - لا توافق على الشروط ولا على الحالات التي تقوض حرية أو تماسك الدارسين أو الباحثين الآخرين (٢)

٦ - يتحمل علماء الاجتماعيات مسئولية التأكد من أن المصادر مناسبة لكلمة المشروع قبل المبادرة بالبحث .

٧ - على علماء الاجتماعيات الذين يمثلون أنظمة مختلفة أن يتناولوا بحث التنظيمات المتداخلة من بدايتها ، أما علماء الاجتماعيات الذين يمثلون تنظيما جديدا فلهم أن يتناولوه في مراحله الأخيرة ، ولكن عليهم أن يكونوا على حذر بالنسبة للجمعية التي تقوم بالمحاولة (١)

٨ - يجب أن تكون تفاصيل العلاقة بين الفاحص والكفيل واضحة ما أمكن (١)

٩ - على الباحث أن يكون حريصا في ابداء ملاحظاته على نتائج البحث واضحا في اعتباره طبيعة الهيئة الكفيلة (١)

حدود القدرة

- ١٠ - كن أميناً في تحديد قدراتك ، باحثاً كنت أو عالماً اجتماعياً (٢)
- ١١ - حافظ على حقك في تقرير حدود ممارسة الخبرة أو تنظيم بحث يكون للباحث فيه مسئولية الإشراف (٢)

تنظيم نشاط البحث

- ١٢ - يتحمل الباحث مسئولية كل ما يتصل بتوجيه البحث من قرارات (١)
- ١٣ - يجب أن تكون حالات العلاقة بالكفيل محددة وواضحة ومعروفة لكل أعضاء هيئة البحث (٣)
- ١٤ - يجب أن تدار المشروعات بأسلوب يتسم بالمسئولية والكفاية والأمانة يقوم على قدم المساواة مع الإدارة والحسابات التي تضمها الهيئة الممولة (١)
- ١٥ - يحتفظ الباحث ببحثه ومسئوليته عن كافة القرارات الأخلاقية المرتبطة بالمشروع (٢)

تقارير البحث

- ١٦ - الباحث مسئول من المضمون والشكل والنتائج الواردة في التقرير النهائي (١)
- ١٧ - يحتفظ الباحث بميزة الحرية والصراحة عند النشر ما أمكن ذلك (٢)
- ١٨ - يجب أن يؤمن الباحث بأنه ليس هناك أى تعمية عن الكفاءة في كل ما تتناوله التقارير (٣)
- ١٩ - إذا كان ثمة تبرير لسرية الكفيل لا يضر اكتمال البحث فمن الواجب ملاحظة شخصية الكفيل (١)
- ٢٠ - يجب أن لا تحجب نتائج الدراسة إطلاقاً في أى تقرير للبحث (١)
- ٢١ - يجب أن تعرض وسائل الباحث بكل موضوعية (١)
- ٢٢ - يجب على الكفيل أن يحافظ على تقرير البحث دون تحريف ، حتى وإن كانت النتائج من قبيل النصيحة المناسبة (١)
- ٢٣ - إذا كان ثمة تحريف للدراسة من قبل الكفيل فإن على الفاحص أن يصححها علناً حينما تقع (١)

ولأن خمسة قوانين هي وحدها التي تضمنت إلى حد ما مبادئ مناسبة فإن أكثر البيانات وتمثل ٦٥٪ تنحصر في قانون واحد ، و ٢٢٪ في اثنين ، و ٩٪ أو

٢٪ في ثلاثة ، و ٤٪ أو ١٪ في أربعة قوانين ، والبيان الوحيد الذى يعلن الباحث من أن يتورط في ممارسات لا أخلاقية من قبيل هذا النشاط المحتمل الذى دمنته الصياغة الأولى قد ورد في أربعة من هذه القوانين الخمسة .

ولربما كان الافتراض الأكبر لهذه القوانين الخمسة التى تنتظم هذه الصياغة انها تجعل للباحين العلميين حق الاختيار ، فمن حقهم أن يرفضوا المشاركة في أى نشاط لا يبعث دون الخوف من أية هواقب تؤثر على مستقبلهم لا من حيث الدخل الخاص ولا من ناحية الترشيع لا يبعث فى المستقبل ، إلا أن ذلك وإن يكن صحيحا بالنسبة لعلماء الاجتماعيات في الكليات والمؤسسات الأكاديمية أو لمن يتميزون بخبرات واسعة في ممارسة المهنة فإن الحال يختلف بالنسبة لمن كان منهم تابعا لهيئات حكومية أو يعمل في مجالس البحوث أو في صناعة خاصة ، إذ لا يبدو ثمة حل مرضى لمن هم في مثل هذه المواقف ، بالرغم من أن توصيات المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة من حالة العاملين في البحث العلمى والمدونة بالكامل تمثل محاولة لوضع قواعد تكفل معيلا من الاستقلال فيما يتصل بشؤون المهنة للباحثين العلميين الذين يعملون في هيئات أو وكالات تتعلق بالمسائل المهنية .

وقد يؤدى تأكيد هذه القوانين لملاقات واضحة أمينة صريحة بين الباحث والهيئة الكفيلة الى الوسائل التى تحقق الاطمئنان العام ، إلا أنها لا تعدو هذا النوع من الضمانات ، ثم أن تبسيط الأداة والمسدد الجيم من ألوان النشاط العلمى وتعقيدات أجهزة إصدار القرارات قد تجعل من اليسر على الوكالات والهيئات الكفيلة أن تسيء استخدام أدوات البحث دون اهتمام بالرأى العام . وبالرغم من أن الباحثين العلميين قد يحاولون التأثير فى الرأى العام أو فى صانعى القرار بالإعلان عن أدوات البحث أو إذاعة نيات الكفيل أو من خلال أنماط من النشاط السياسى فإن بياننا واحدا مما يتصل بمثل هذه الاحتمالات هو وحده الذى ظهر فى قانون الأخلاق (البيان رقم ٢٣ فى المجموعة الثانية) ، ومن المحتمل أن تكون قد نشأت صعوبة فى تبين السبيل الى العمل المناسب لباحث علمى مسئول .

المقويات الواردة فى قوانين الأخلاق

للمثال الذى يحتذيه الممارس المهنى سمتان بارزتان :

مجموعة واضحة من المبادئ توجه السلوك المهنى وأجهزة المكافآت للمتعاونين والعقاب (لمن يمتنعون المبادئ) ، وتقبل الباحثين العلميين لهذه القوانين أداة للتوجيه قد يتوقف على الدرجة التى يقوم عليها الرباط الرتيب بين الثواب والعقاب والأذعان والرفض .

فبالرغم من أهمية المسائل فإن القليل من القوانين هى التى تحوى الكثير عن أساليب الجزاءات المترتبة على الرفض ، فإن ٥٠٪ منها (باستثناء ما اتصل منها

بالملاج النفسى) هى التى تقرر نوعا من الجزاء (الطرد من الجمعية) ، و ٢٨ ٪ منها جاءت نصائح صريحة ، ولم يعدد أى منها نفعا يرضيه الباحث أكثر من الاستمرار فى عضوية الجمعية . وقد نصت بعض القوانين على شرعية عقوبات معينة لمن يفتشون فى المحافظة على السرية ، ولكنها اقتصررت على نشاطهم بصفتهم ممارسين مهنيين (كالملاج النفسى لا بصفتهم باحثين علميين) .

وبينما توضح قوانين الأخلاق هذه ، كل منها على حدة أو فى شكل صيغة عامة ، عددا من العوامل التى يجب على الباحث أن يضعها فى اعتباره قبل توجيه البحث للعناصر انسانية فانها وضعت فى صورة تجريدية على الباحث أن يحتذيها فى نوع معين من مشروعات البحث . ومن ثم فإن هناك فرجة أمام الباحثين لزيادة الاهتمام بالبحث أو للتقليل من احتمال الخسارة الناشئة عن أشاركين ، وبالرغم من أن عددا من هذه القوانين يرى التشاور مع اللجنة (وربما تكون تحت كفالة الجمعية) إذا ما جدت مشكلة عسيرة فإن المسؤولية الأخيرة للقرار تعزى دائما للباحث ، ومن المحتمل أن يتحمل الباحث مسؤولية المؤثرات السلبية وأن كانت مبادئ وخطوات جمعياته موضع التقدير ، ويبدو تبعا لهذا أن مثل هذا الموقف قد يشجع على أمثال الأعضاء القانمين بالبحث .

وبينما يمكن أن يواجه الباحث الطلى موقفا قانونيا من جانب المشارك فانه قد يجد مخرجا لدفاع أقوى إذا ما كانت خطوات بحثه متوائمة مع قانون الأخلاق لجمعية المهنة (أو قام به بعد التشاور مع لجنة) . فمن الواضح أنه لم يتم وضع قانون فعلى يعين كلا من باحث العلوم الاجتماعية والمشارك إذا ما وافق توجيه البحث المبادئ القائمة حتى وأن لم تنشأ أية مشكلات ، هذا فضلا عن أن قدرة أغلب علماء الاجتماعيات للارتباط بحياة مثمرة دون الانتماء الى جمعية مهنية توحى بأن الجزاءات البسيطة (الحرمان من العضوية فى أغلب الحالات) قد براها كثير من الناس وأهمية مما يعنى فى كلا الحالتين أن القدرة الكاملة لثال الممارس المهني مازالت فى حاجة الى التقنين .

وبالاختصار فإن تقنين مجموعة من المبادئ قد يكون أداة لحث الباحثين العلميين على تحرى المسائل الهامة فى تصميم وتوجيه البحث ، فإن القصور فى كل من الجزاءات المؤثرة والكافئات اللومسة للاستجابة يوحى بأن القاء الوفر كله على كاهل الباحثين العلميين قد يكون الى حد ما هينا ، ولهذا فانه من الصير مناقشة اعتبار الجمعيات المهنية اجراء مؤثرا مجديا لحماية المواطنين من استهتار وكسبل وعجز الباحثين العلميين .

هل يعد الممارس المهني مثالا للباحثين العلميين ؟

قد يبدو من الملائم بعد ما اتضح أن القوانين الرسمية لتوجيه الباحث العلمى ما زالت فى صورتها البدئية ، تقدير الحد الذى يمكن أن يحققه مثال الممارس المهني من المعايير المناسبة عامة .

فالحياة الوظيفية للممارس المهني الذي يستعين بمعارف واسعة مقررة لمواجهة مشاكل العملاء تنسم باللامع التالية :

✱ يقوم العملاء أو المنظمات التي تضمهم عادة بكل الأعباء المالية ، الا ان الاحتفاظ بالعميل او فقده لا يعد معضلة مالية جديرة بالاهتمام .

✱ يمكن مواجهة مشاكل العملاء بكم من المعارف الوفيرة التي تستطيع في كثير من الحالات ان تطبق تلقائيا على مجموعة من المشكلات الموضحة بجلاء .

✱ وقد تمنح الشرعية الاجتماعية والجزاءات المشتركة للممارس المهني نوعا من الإحتكار في استخدام الكيان المعرفي لحل بعض الانماط المعنية من المشاكل .

✱ والمفترض ان مصالح العميل لها الأولوية بحيث تكون للعروضات الرئيسية من البدائل ما يؤدي الى هذه المصالح .

✱ والمسئولية عن القرارات واضحة جلية اذ يعدها الممارس المهني ويتقبل العميل الحلول راضيا عنها .

وتقتضى هذه السمات الهامة ان تكون مجموعة المبادئ المتعلقة بالضبط الاخلاقي للممارسين المهنيين موضوعا جديا الى حد ما ، مادام الفوض في دورها قليلا ، اذ ان المشكلة الرئيسية هي في تغير كيان المعرفة التي يمكن ان يلجأ اليها لمساعدة العميل ، وان كان يتغلب عليها عادة اذا ما افترض انه يطبق أحدث المستويات الجارية للقياس .

فاذا كانت الحياة الوظيفية للباحث العلمي مرتبطة بتقدم المعرفة التجريبية فان له سمات مختلفة الى حد ما من اللاحق .

✱ المونة المالية تتكفل بها غالبا منظمة ما قد يبدو او لا يبدو نشاطها العلمي هو المحور الرئيسي ، ويكون الأذعان لسياسة المنظمة أساسيا .

✱ ولا يوجد عميل من هذا القبيل ولا دور مشابه يمكن تؤوليه أبة منظمة او جمعية على اتساعها .

✱ وقد يكون المشاركون الأفراد مادة للبحث أكثر منهم عملاء يتوقعون المنفعة بطريق مباشر (ومن الطبيعي أن تكون هناك استثناءات في بحث طبي) .

✱ فاذا كان المحور الرئيسي في نشاط أي بحث هو الكشف عن المجهول فان الخسائر المحتملة للمشاركين يمكن تقديرها فقط ولكن لا يمكن نبذها .

✱ لا تكون مسئولية القرارات واضحة على الدوام مادامت المونة المالية والتشجيع من مصادر أخرى تؤثر في قرار الباحث لتوجيه مشروع البحث .

✱ والمشكلة أن محاولة الموازنة بين حقوق ورفاه العناصر البشرية وبين النافع المحتملة لضبط البحث تفقد مسألة متكررة وعسيرة .

* وتقتضى بعضى الخلافات الرئيسية أن لا يكون من المناسب اتخاذ إجراءات الممارس المهني مثالا لضبط الإجراءات التى تتبع نحو الباحثين العلميين .

* والخلاف بين موقف العميل الذى يعمل الممارس المهني من أجله والمشارك الذى يحتمل أن يشارك فى دراسة دون أن ينال مقابلها فائدة شخصية مباشرة .

* العميل هو المحسن المتفضل فى العمل الذى يقوم به الممارس المهني اذ يدفع أجر ما ينال من خدمات ، وبالمثل فإن المحسن المتفضل فى علاقة الباحث بالمشارك هو المجتمع (الذى ينتفع بالمعرفة) والباحث (الذى يرتقى ويتقدم) وفى بعض الحالات المشارك حين يحصل على بعض المنافع المباشرة .

* يختلف وضع المعرفة العلمية أو الفنية المستخدمة بين كل حالة وأخرى اختلافًا بينا ، فهى واضحة جلية مجدية الى أبعد حد لدى الممارس المهني ، وهى مبهمة غير واضحة لدى الباحث العلمى .

* ليس هناك عمام فى تحمل الممارسين المهنيين للمسئولية اذ انهم مسئولون الى حد كبير عن نتائج نشاطهم الذى يتوقف على قدرتهم فى تحديد الظاهرة ، أما فى حالة الباحث العلمى فإن المسئولية تتحملها الهيئة الكفيلة والمشارك (اذ يمدانه بالموافقة الرسمية على ارتباطهم بالبحث) .

* وقد لا تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المثال للممارس المهني فى الأبحاث الطبية ، اذ أن الاعتراف بالمشاكل المزدوجة للبحث الطبى العلاجي والتلقى من ناحية الحالات التى لا تضع رفاه المشارك فى الاعتبار الأول (ينشر ١٩٥٦ . لانجر ١٩٦٤) قد أدى الى النظر فى البدائل التى تنظم البحث الطبى فى الولايات المتحدة ادارة الصحة والتعليم والترفيه ١٩٧٣ (١٩٧٣ (ب) ، ١٩٧٤) فأقامت جهازا اداريا معقدا لمراقبة سير الأبحاث الطبية على المشاركين بمراجعة مسبقة للبحث ، وذلك على العكس تماما من المثال الذى يحتلده الممارس المهني اذ يسمح له بقدر أوفى من الاستقلال ، ولهذا فإن احتذاء الأطباء لاسلوب الممارس المهني وأن تلقى نجاحا معقولا بوصفهم ممارسين مهنيين قد واجه احتجاجا عنيفا بوصفهم بحاثا طبيين .

ولهذا فإن هناك أسبابا قوية للابقاء على القيود فى استخدام أمثال المهني للممارس كأداة مناسبة لتوجيه الباحثين العلميين ، وقد يبدو سديدا وضع بدائل أخرى مناسبة لمستويات التعامل مع الشركاء وتحقيق الاقدام على البحث العلمى معا .

بروتوكول للتصريح بلجاءات الباحث

اقترح ريتولنز (١٩٧٢) للباحث العلمى بديلا عن مثال الممارس المهني فى الانتفاع بالأفراد من الناس يؤكد تأثير إجراءات البحث على المشاركين من البشر كما

أفست به التجربة على كل إجراء منها ، ومثل هذا التركيز مما يقلل من التقويم الرسمي المحدد للبحث لاتعمده تأثيره أو ضلته على المشاركين من البشر ، وأن بدأ متوائما مع ضخامة بحث في العلوم الاجتماعية .

ويخضع القيام ببحث في العلوم الاجتماعية لإجراءات مقننة هي التي نسميها « بروتوكولات » ، وتستطيع الجمعيات التي تشمل الباحثين العلميين وعناصر السكان والمجتمع عامة أن تستعرض بروتوكولات مقننة تؤيد منها ما كانت خالية من المؤثرات السيئة أو قليلة السوء إذا استخدمت عامة في بحث من البحوث ، ويمكن أن تصبح هذه المجموعة من البروتوكولات « دليل إجراءات » للباحثين ليكونوا أحرارا في استخدام ما تأيد منها مهما كانت أغراض البحث دون خوف من عقوبات يوقعها الزملاء أو المجتمع .

وتستطيع لجنة مناسبة أن تعيد النظر في تطبيق إجراءات البحث التي تعتمد أو التي تحتمل قدرا من الخسارة للمشاركين من الأهالي ولكن بنسبة ضئيلة من البحوث إذا ما دعت الحاجة إليها فقط ، فالذا اعتمد مثل هذا البحث فلن لباحثيه مثل الحماية التي يتمتع بها هؤلاء الذين ينتفعون بالبروتوكولات المعتمدة .

والميزة الكبرى لهذا أنه حالما طبقت البروتوكولات المعتمدة فإن الباحث العلمي - وفي كل حالة من الحالات - يستطيع أن يتخذ بنفسه القرار سواء كان لتوجيه البحث أو لم يكن ، هذا فضلا عن أن وجود مجموعة بروتوكولات معتمدة يحقق مثلا بينا يحرص به الباحثون أو من ينقلون للعمل في مناطق جديدة ، وأخيرا فإن التأكيد على المؤثرات التي تلم بالمشاركين (لكل فيما عدا بحثا على درجة كبيرة من المضرة) يخفف من حدة الصراع حول تقويم نشاط البحث ، كما يقلل من الجدل الجاد الذي يثير في الغالب مناقشات لا تنتهي لا يحسها غير الانتهاء منه ، كما أن إجراءات البروتوكول تقرر الملاحع الأساسية لبحث علمي يكشف عن المجهول وأن كان لا يصل الى مثال الممارس المهني الذي يتمسك بمطابقة التكنيك على المؤثرات المعروفة لفائدة العميل .

وأخيرا فإن أهم ما فيه أن شروطا جدت نعترف بالباحث البارع صاحب الضمير الحي وتحقق له ذاتيته واستقلاله في إصدار القرارات العلمية ، وقد يتحقق ذلك في صورة أحسن بوضع نظام للترخيص بالعمل ، ولا بأس من أن تقوم بضبطه هيئات حكومية يمكن أن تمنح بعض الزايا لمن يتقبل العمل بمقتضى القواعد المقررة لحماية مصالح الشركاء من الأهالي ومصلحة الجماعة العلمية ، فالذا قبل بحث لباحثين من المجازين أصبح من حقهم أن يتأولوا عونا ماليا من الحكومة فضلا عن الحماية والمساعدة في أية صورة مشروعة والانتفاع بنظام التأمينات (إذا ما كان مثل هذا التأمين متاحا) ، وليس لعلماء الاجتماعيات من حوافز تحملهم على طلب مثل هذا الترخيص أو الخضوع لمثل هذه المعايير .

ولإجراءات البحث التي يقوم بها باحث مجاز وفقا للبروتوكول هذه الزايا :

تركيز المعلومات حول الاجراءات المناسبة للبحث التي يمكن ان تعمل دائما وتوسع كلما جددت بروتوكولات جديدة ، والدقة في تقدير البحث الجديد غير العادي مما يقوى من ذاتية الفرد الباحث وعن طريق الاجازات يتحقق نظام دقيق يفيد الباحثين لضمان التشابه والتجانس في معاملة العناصر البشرية في البحث ، والخسارة الكبرى هي في التكاليف الطائلة المترتبة على اتخاذ الصفة الرسمية لاجراءات البحث ، والحاجة الى جهاز ينظم قيام اللجنة ويؤمن الحاجة الى مكتبة ، وعلى اية حال فان قيام اى جهاز يقتضى اتفاقا رائدا ، وان كان تنفيذ هذا المقترح وحده يحقق خفضا في النفقات مما لو احتاجت كل الأبحاث الى مراجعة سابقة .

تعليقات ختامية

تففى بعض العوامل الى ان التعاون الدولي في المسائل التي ناقشناها يؤدي الى الاهتمام بالعمل العلمى ، وأول هذه العوامل هو النسبة الضئيلة (حوالى ٧٪) للجمعيات التي أبدت اهتماما بنمط من أنماط قوانين الأخلاق من بين الثلاثئة جمعية التي تقدمت بآرائها ، وأكثر من هذه النسبة ضائلة ما أبدت منها اهتماما باستخدام العناصر الإنسانية في البحث ، والعامل الثاني ان ترتيب وضع هذه القوانين كان ميسورا لا شيء الا لان المبادئ المنبثقة عن هذه القوانين المختلفة كانت وافية ، مما يعنى ان مجموعة الافتراضات والقيم الرابطة بضغط البحث تد اسهم فيها الجميع وان كان قانون منها يعكس اهتماما بجانب من جوانب الموقف العام .

الا ان بعض الحالات قد تفسر العدد الأصغر من هذه القوانين القائمة . اذ انه من الصير وضع اى قانون من قوانين الأخلاق يستوعب كل نشاط للبحث ولا يعرقل اى بحث في المستقبل وتقبله جماعة قد تختلف مصالحها من جماعات البحث العلمى ، ويعد بحيث يصون مصالح المشاركين من الناس بصفتهم مواطنين ، كما انه رهين بالزمن ، هذا فضلا عن أن كثيرا من جمعيات العلوم تضع الأولوية لمشاكل أخرى لقصور مواردها وقلة عدد أعضائها ، كما تختلف بالتالى الموارد المتاحة للبحث ، فكلما قلت الموارد قلت تبعاً لها الأبحاث . وتتضائل بالتالى الحاجة الملحة الى قانون للأخلاق . وأخيرا فان رجال البحث العلمى تستهويهم قبل اى شيء آخر بعض الظواهر المعينة للمادة ، كما تعنيهم الاستزادة من المعرفة التجريبية لنوع معين من المشكلات أكثر مما يعينهم تقنين الإجراءات أو اية قوانين للعمل العلمى نفسه .

الا ان وضع تلك القوانين الشاملة بالرغم من المصائب البادية في قوانين الأخلاق يدعو للتفكير في الفوائد المحتملة لتعاون دولى ونظام مشترك ، اذ يجب اى جمعية مشاق وضع قانون خاص بها ، ويمتحنها رؤى متنوعة وقدرا من التنظيم هو خير معين للجمعيات المهنية في سعيها .

وتتعدد صور الإحاطة بهذا الواجب وفقا للمثال المتبع ، سواء كان خاصا

ببروتوكول الترخيص للباحث . ويمثل اقامة هذا الجهاز للتعاون الدولي لاقامة هذا التنظيم المتبادل نوعا من التحدى الكبير ، فحيثما يتاح ذلك للجمعيات الدولية للملوم الاجتماعية على اختلافها فانها تجتبع الى الاختلاف في تبسيط تنظيمها وفي مواردها المالية ، اذ انها غالبا تختلف في مواردها المالية وفي بساطة تنظيمها ، كما ان بعضها يواجه المشكلات بالحصول على النتائج المدونة ، ولعل وكالة دولية ذات نظام ثابت وموارد مالية وخبرة بالمسائل الواردة كهيئة اليونسكو هي البديل المناسب لكل ذلك .

وبغض النظر عن اختيار جهاز فعلى فان اهم ما يجب ان تمنى به هو هذا الارتباك الدائم في تقدم وتطبيق القواعد الخاصة بمعاملة الشركاء من الناس في البحث ، فليس هناك من حل مقنن يمكن ان يسرى لوقت غير محدد ، فما دام النشاط العلمى مستمرا في تقدمه ، وما دامت القواعد والقيم المجتمعية في تغير دائم ، فان الأجهزة المناسبة هي تلك التى توحد بين اجراءات تعديل المعايير كلما برزت قيمة جديدة للمشاكل .

ب - الجزء الثانى

المعرفة العلمية ونفع البشرية

تسفر متاعب الجيل وتذليل المعرفة لمنفعة البشر عن اتجاهات ثلاثة وثيقة الصلة بعضها ببعض :

- ١ - مسارب شتى قد لا تحقق البشرية من خلالها نفعاً من المعرفة العلمية .
- ٢ - مسئولية واعية بفشل تحقيق المنفعة .
- ٣ - قدرة العلماء على ضبط آثار المعرفة العلمية في تطبيقها على مواقف معينة

وعلينا أن نرى ما يمكن أن يصور افتراضاً هاماً ، وهو أن المعرفة الموضوعية القائمة على التجريب للظاهرة الاجتماعية والانسانية يمكن أن تتولد مستقلة عن عقيدة الباحث السياسية والقيم العقلية التى يدين بها كموطن تايه . وبينما يتشيع له عدد جم من علماء الاجتماعيات فإن آخرين يعدونه فرضاً هشاً ، وبخاصة أولئك الذين يدينون « بنظرية » تشتق جذورها من الاقتصاد الشامل ، أو من فلسفة اجتماعية أو سياسية بما تحتويه من تصور للمجتمعات المثالية ، وكيف يمكن الوصول إليها . ويبدو هذا التباين وثيق الصلة برفض التفرقة بين الوسائل التى يعمل بها النظام الاجتماعى وما يجب أن يكون عليه عملياً ، وقد يجد هؤلاء الذين يتخلدون هذا المسار أنهم على خلاف شامل مع العرض التالى ونتائجه .

اشكال المنافع المتوقعة أو الفسار

وهناك أربع وسائل قد لا تتحقق من خلالها انقوائد المحتملة للمعرفة العلمية هى : الفشل فى اختيار خبرات واجراءات جديدة لها قيمتها البيئية فى التشود بمنافع جمّة ، والتطبيق الخاطيء للاجراءات . والمبادئ ذات الفائدة المحققة التى اتفق الممارسون المهنيون على جديتها فى أوسع صورة . (وأن اعتبرت من الناحية العامة أخطاء) ، وكذلك استخدام وتطبيق المعرفة العلمية لتحقيق التقدم فى مصالح خاصة أو للعبث العام بالكل . وبينما تمثل هذه الأنماط الثلاثة من الإساءة ما يمكن أن يحدث لأمم نمط من أنماط المعرفة العلمية فإن البحث مع الشركاء من الناس يضيف مشكلة رابعة عندما تستخدم البيانات التى جمعت لأغراض علمية للمضرة بالأفراد المشاركين فى البحث أو بالجموع .

الفشل في الانتفاع بالمعرفة الجديدة

عندما تنبثق معرفة جديدة تضيئ فوائد محققة فانها تستغرق بعض الوقت قبل الموافقة العامة على تطبيقها ، وتذهب تلك الفوائد هباء بسبب هذا التقاعس ، ولربما كان ما يحدث خاصا بالأدوية هو اشد الأمثلة سوما . ففي حالتين لا علاقة بينهما حيل في أولاهما بين التقنية ومنع انتقال الأجسام الضارة بالرغم من الأدلة العديدة على تأثيرها في خفض معدل الوفيات بين مرضى المستشفيات ، ففي عام ١٨٤٧ كان « أنجاز سلويز » (دى كريف في ١٩٢٧) ، وهو طبيب مجرى ، يعمل في مستشفى للولادة ، واكتشف أن تعقيم الأيدي بين فحص مريض وآخر يخفض من معدل الوفيات بمعامل خمسة في المتوسط ، وقد يرتفع المعامل اذا ما اتخذت احتياطات أقوى . ولقد مرت حقبة قبل أن يفدو ذلك خبرة جارية ، لا لسبب الا لأن سلويز لم يكن خبيراً الى حد كاف ، أو لأنه لم تكن هناك نظرية مقننة لحساب مدى نجاح خطواته (فلم تكن نظرية الميكروب والمرض قد تقدمت بعد) .

والمرة الثانية كانت عندما لاحظ الجراح البريطاني « ليستر » (فارمر ١٩٦٢) انخفاض معدل الوفيات عندما اكتشف أن الوقاية الكافية التي تسبق اجراء العمليات تقلل من التهابات التي يسببها الميكروب المتولد في الهواء (وذلك بلف الجرح بالضمادات المعقمة) ، فانخفضت معدلات الوفاة في العمليات الجراحية من ٣٠٪ الى ١٪ . وعندما اتبعت اجراءاته في التعقيم أخيراً كان التقاعس في تطبيقها بالملكة المتحدة جسيماً ، فامتد حقبا طويلا بالرغم من انتشارها انتشارا واسما فيها .

وقد يجد موقف مشابه لذلك فيما يتصل بالتقدم الجارى في دراسة الجينات، فالقدرة على تبين الجينات في تكوين الأجنة في وقت مبكر من الحمل والتنبؤ بالتشوهات الخلقية والعقلية البارزة في الوقت المناسب لسلامة وقانونية عملية الاجهاض يحولان دون ولادة هذا العدد من الأطفال التعساء .

وبينما تمر هذه المسائل الآن في أدوار التجريب وتجري مناقشة عدد من القيم المعقدة التي تتناول مشكلة استخداما (أربونى ١٩٧٤) فان المعارضة القائمة في جهات شتى قد تؤخر استخدامها الى حين ، وعلينا أن ننظر لنرى مقبة هذا التأخير .

وفي مناح شتى من الحياة الحديثة يوجد أشخاص يحتلون مناصب لها تأثيرها في الظواهر الاجتماعية والانسانية ، كالمعلمين ، والوظفين المدنيين ، وأصحاب المهن المشروعة ، والخدمات ، الخ ، ممن يملكون التأثير في حياة الناس بشتى الطرق البارزة ، ولا يبدو أن هناك طريقة منظمة لاندماج التقدم في العلوم الاجتماعية بقاعدة من المعرفة التي تؤثر في أحكام وقرارات هؤلاء الأشخاص ، وان بدا النكوص عنها محتملا في بعض الحالات كما يتضح من الأمثلة التالية :

تعد الاختبارات التي تجرى على تلاميذ المدارس لبيان تقدمهم أو تخلفهم

الدراسي من أبرز ما حققه علم النفس من نجاح ، فإن هذه الاختبارات مما يعمل عليه إلى حد كبير أكثر مما يعمل على الأحكام اليدوية للمعلمين والنظار ، وقد تم استخدامها بنجاح منذ طبقت من سبعين عاما خلت لإبراز الفروق التي تؤدي إلى بذل عناية خاصة بالأطفال ، سواء بوضعهم في فصول المتخلفين أو للاسراع بهم في التعليم بوضعهم في فصول الاسراع .

ومما يؤسف له ان الاهتمام العالي في الولايات المتحدة بتقرير « المساواة » أدى إلى ضغوط ، وخاصة من جانب الآباء ، للمساواة التامة في المعاملة بين تلاميذ المدارس . وفي حالات كثيرة يسفر المداء العام عنيفا لآى قاعدة تفترض أن الأطفال ليسوا سواء في قدراتهم . ولهذا ألغيت حديثا اختبارات الذكاء في مدارس مدينة نيويورك ، وكان ثمن هذا القرار غاليا لكلا الطرفين : للتلاميذ الذين تقل قدراتهم عن المتوسط (ممن قد يفيدون من فصول المتخلفين) ، وللموهوبين منهم (ممن يفيدون من فصول الاسراع) (١) .

وتضئ هذه الأمثلة الباحثين الذين استطاعوا أن يسدعوا معرفة جديدة يضعونها جملة بكل دلائلها المبينة أمام الهيئات العلمية والممارسين المحترفين في محاولة لتشجيع استخدام وسائل تقنية جديدة ومفيدة . وفي ظروف أخرى تبقى المعرفة الجديدة مهما يتولد عنها من فوائد جمة بعيدة عن يستطيعون تطبيقها ، وان كان ذلك مما لا يحدث دائما إذ أن مجموعة واحدة على الأقل اعتبرتها ممكنة كما ظهر في هذا البيان الرسمي الذي تبنته الجمعية الفرنسية للعالمين العلميين (١٩٤٨) .

« أنا تؤمن من بأن الإبقاء على النتائج السرية للعلوم الدوائية (التي تزدهر في بحث عن الحرب البيولوجية والبكتريولوجية) للأغراض العسكرية ما هو الإ جريمة ضد الإنسانية .

وحيث أن أكثر العلماء يسمح لهم بتبادل أفكارهم ونتائج أبحاثهم علانية وبكل حرية فليس من المحتمل أن ينشأ مثل هذا الموقف عن العلماء ، إلا أن ما يحدث في الواقع هو أن صانعي القرار من رجال الصناعة والحرب والسياسة يودون أن تبقى بعض المعلومات سرية » .

(١) يأخذ رجال التربية في أمريكا بثلاثة اتجاهات لتنمية القدرات الكاملة للأطفال الموهوبين : واتجاه رابع لتنمية قدرات المتخلفين ، وتقوم الاتجاهات الثلاثة الأولى على ما يسمى : (١) الإغناء أو الاكتراث Enrichment ، ويقوم على الاسراع بالتعليم الاعام خلال صور عديدة متنوعة لساعات أطول ، وبنوع مشروعات دراسية خاصة تلم بمقررات في المنهج الدراسي لهم وحدهم (٢) التجميع الخاص Grouping ، ويقوم على اعداد منهج خاص للموهوبين ، وبما مرة واحدة كل أسبوع ؛ أو انشاء دراسات اختيارية خارج الدراسة . أو تخصيص مدارس لهم وحدهم (٣) وأما الاسراع Acceleration فيرمي إلى وضع الموهوبين في نطاق من مستوياتهم العقلية ، ولكن على غير الطريقة التي كانت متبعة قبل ذلك من حيث تخطى المراحل ، فهو عملية ثابتة ومتصلة وليست منقطعة تتجس بين عمليتي الإغناء والتجميع الخاص في فصول سرية الصلوة عظمية التنظيم تقوم على اختصار الوقت في حياة التلاميذ . وأما الاتجاه الرابع الخاص بالمتخلفين ممن تكون قدراتهم العقلية دون المتوسط : ومؤلا تهم لهم فصول خاصة للاسترجاع تتواءم مع مستواهم العقل ، وهي تقابل ما يسمى عندنا بفصول المتخلفين ، وان كانوا لا يحدون هذه التسمية في أمريكا حتى لا يشهد الأطفال ، ويسمونها الفصول الملاجية (انظر كتاب ورة في التعليم للمترجم) .

التطبيق الخاطيء للمعرفة القائمة

حالما تبدى المعرفة النظرية للوسائل الفنية والمخترعات التى تساعد على حل المشكلات التطبيقية (الهندسة الميكانيكية والأدوية الخ) فان احتمال اساءة استخدامها يظل قائما ، اذا كان ثمة احساس بأن المخترعات والوسائل الفنية قد طبقت بشكل خاطيء . ومهما يكن فعندما تنال موافقة بعض الممارسين المهنيين فان الافتراض العام يدل على أنهم جميعا قادرون على الانتفاع بها ، والفشل فى استخدامها بصورة صحيحة يعنى فى الواقع فائدة تذهب فى العادة الى العميل .

وقد عرفت هذه المشكلة فى المهن التطبيقية التى تقوم على المعرفة العلمية النظرية (الهندسة . الدواء . علم النفس العلاجى) ، مثلها مثل غيرها مما يتناول عملا اخرى (الحمامة . الحاسبة) ، والسالب ان أكثر قوانين الأخلاق التى نتوخاها مجموعات من الممارسين المهنيين تتضمن تأكيدا للتدريب المناسب، وحذرا من قصور المعرفة ، واهتملا براحة العميل .

وقد غدا معروفا فشل ذوى الحيثية من ارباب المناصب فى الافادة من معرفة العلوم الاجتماعية وتأثيرها على الظاهرة الانسانية والاجتماعية .

وبالرغم من هذا الكم الهائل من المعرفة الثابتة المرتكزة على التجريب فمازال الاحجام أو عدم القدرة على الافادة منها مستمرا . وقد يرجع هذا الى قصور التنظيم بين هؤلاء الذين يمتنون بالظاهرة الانسانية والاجتماعية (باستثناء الخدمات الاستشارية ، والطب النفسى ، وعلم النفس العلاجى ، الخ) ، كما يرجع الى الفشل فى فهم كيفية تطبيق المعرفة العلمية على المشكلات العادية ، أو الى عدم الاساق بين المعرفة فى العلوم الاجتماعية والفكرة الجامدة التى تسيطر على المهنة .

سوء استخدام المعرفة الجديدة

واكثر الأمثلة اثارة لسوء استخدام المعرفة الجديدة يتبدى فى العلوم الاجتماعية ما أحرزته الأسلحة الذرية والنووية من تقدم ، فانها تستومب آلاف السنين من الجهد السنوى للانسان ، وبالرغم من المنافع الممكنة فان ما يحيط بالبشرية من ضرر هو أحد الاحتمالات القليلة لنهاية الحضارة الانسانية ؛ وثمة مشكلة شبيهة فيما يتصل بالعمل للحرب البيولوجية والبكتريولوجية ، كما أن تاريخ العلوم والتكنولوجيا ملئ بأمثالها من الأحداث العارضة (أمثلة : السهم والبارود) .

وتبدو أمثلة سوء استخدام العلوم الطبية أقل بروزا ، ولم يكن احتمال لاستخدامها فى حرب بيولوجية ، ولعل السبب فى ذلك أن أبحاثها تجرى منذ البداية متوخية المشكلات الانسانية (كبعض أنواع الأمراض والعجز) ، وحالما نصل الى الحل أو العلاج يبدأ الممارسون المهنيون (الأطباء) عادة فى استخدامها .

وهناك مثالان للمعرفة الفعالة للظاهرة الاجتماعية والانسانية التي يمكن ان يساء استخدامها يبدوان في تطويع السلوك التقنى والمعرفة العلمية التى بدت فى مشروع كاملوت الذى الخالى من أى توجيه . ويقوم تطويع السلوك على سلسلة من الاساليب الفنية لمكافآت ملووسة واضحة (مال او حلوى او امتيازات) للسلوك المرغوب ، او عقوبات (صلوات كهربائية بسيطة ، اصوات مزعجة ، حرمان من الامتيازات) تنلوا السلوك غير المرغوب . وبينما يتم اعظم التطبيقات نجاحا فى موقف تكون فيه اداة التطويع من القدرة فى السيطرة على الفرد الذى يكابد عملية التطويع كما هى فى نوع من المؤسسات (كؤسسات الامراض العقلية ، او الجيش ، او التعليم) اذا سجلت بعض النجاح فى الحالات التى يتيسر فيها التحكم الجزئى فى الفرد ، وفى بعض الحالات التى يتاثر فيها الافراد انفسهم بالثوبة او العقاب . والآن وبعد ان حققت هذه الوسائل الفنية نوعا من النجاح فان ما يجعلها نظيفة هو ان تعنى بالاعراض اكثر مما تعنى بما يرضى الافراد المتطوعين ، وان كان بعضها قد ابدى اهتماما بالقدرة على التأثير فى استقلال الشخصى الذاتى ، والقدرة على التمييز بين الاعمال الارادية وبين الاعمال التى يقوم بها . وان كانت لا شعورية - جلبا للمكافاة التى ينالها لقاء عملية تطويع السلوك .

وقد قام مشروع كاملوت على اكتشاف طبيعة الاشياء المتصلة بالحركات الثورية وقد عده كثير من علماء الاجتماعيات نمطا من المشروعات الكلاسيكية التى يمكن أن تؤدى الى معرفة يحل فى ايد غير امينة أن تستغل اسوأ استفلال . فاذا كانت النظرة اليه انه مشروع مجتمعى ضخم متكامل ترعاه وزارة دفاع الولايات المتحدة فان النتائج المتوقعة لا تعدو أن تكون وصفا وتنبيا للاحداث التى تسبق وتصحاب وتتبع تغيير الحكومة بوسائل سلمية او عنيفة . وبسبب التحفظات حول موارد الدم المالى كان الارتياح هائلا فى استخدام هذه المعرفة للحيلولة دون اية تغييرات فى الحكومة بالبات المتغيرات قبل أن تصبح الحركة الثورية تهديدا خطيرا للحكومة القائمة . وحينما اختفى الغرض الحقيقى والقصد من استخدام المعرفة ازداد الارتياح حدة وأدى الى جدل سياسى وكراهية دولية قضت على المشروع . (بيلز ١٩٦٩ ص ٤ - ١٠ ، هوروتز ١٩٦٥) .

ويؤدى سوء استخدام المعرفة العلمية عامة فى الوسائل الفنية او المخترعات لضبط الظاهرة وتبنيها الى تبعية الصعوبة بين القيم العلمية وبين قيم المواطن لنا به وتلك حقيقة بينة عندما يقوم بالتطبيق أولئك الذين لا يشاركون المواطن القيم التى يعتنقها رجل العلم .

سوء استعمال بيانات جديدة

وثمة مشكلة فريدة فى بحث يعرض للعناصر البشرية تتعلق بحقائق شخصية حساسة او تثير جدلا، مما يتصل او يتجمع أحيانا عن أفراد أو هيئات أو جمعيات الخ .

تسمى الكيان النظري للمعرفة ، ولكن ما دامت تتعلق بشخصيات أو وحدات اجتماعية معروفة فإن استخدامها قد يثير نوعا من الارتباك أو يؤدي الى مضرة ، ويبدو ذلك في صورتين : (أ) حقائق عن اشخاص يمكن استخدامها للاضرار بهم ، (ب) حقائق عن جماعات (كالمواطنين في اماكن معينة أو من ينتمون الى سلالة عرقية واحدة) يمكن تحويلها للاضرار بالمجموع كله .

وقد نجحت مضار قليلة من المعلومات الشخصية في ابحاث العلوم الاجتماعية تتضاعف وتزداد اذا وضعت في الاعتبار عدد المشروعات والملايين من المسهمن . وقد يرجع ذلك الى حساسية علماء الاجتماعيات في حاجتهم الى كسب الثقة اذا ما اقتضت على تيسير البحث في المستقبل ، ففي بعض الاحوال يتعذر عليهم الإبقاء على سرية المسهمن . وفي تقرير بيلز (١٩٦٩-ص ٣٥) أن صحيفة عينت اثنين من مخبريها للكشف عن شخصية أسرة شرحت ظروفها بإسهاب ، وبعد سبعة وعشرين يوما ادعيا أنهما نجحا وإن لم يملنا عن شخصية الأسرة .

ويشرح نيجلسكي (١٩٧٣) مشكلات النظام المقرر في جمهورية المانيا الاتحادية حيث استلمى بعض الباحثين المكلفين بتقويم مشروعات الحكومة الاتحادية في البلاد للشهادة في اثبات بعض الجرائم ، كما استلمى مشاركون من المراقبين شهد عراكا بين عصابتين من الأحداث للاستشهاد به عما جرى في المعركة وانكر حقه في الحصانة ، ولم يجر شيء من هذا القبيل لعلماء الاجتماعيات في الولايات المتحدة الأمريكية . ومازال هذا الاحتمال قائما مادام علماء الاجتماعيات لا يملكون الاعتراف بحقهم في الاحتفاظ بالسرية (نيجلسكي وليرمان ١٩٧١) .

وثمة مشكلة شبيهة بهذا جرت عندما استلمى أحد علماء السياسة المتخصصين في الأحداث السياسية الجارية لدولة تحاصم الولايات المتحدة الأمريكية للمثول أمام المحكمة الفيدرالية العليا . وكان المدعى عليه قد اتهم بالانقضاء ببعض المعلومات السرية ، وسئل عالم السياسة ان يعلن عن الحادثات التي أجراها مع الأفراد من الطرفين المعروفين وانتفع بها كمصدر من المصادر السرية لمعلوماته الأكاديمية ، ورفض عالم السياسة أن يكشف عن هذه المصادر التي استمد منها اتهم معلوماته ، ولم يعل الوضع القانوني حلا مرضيا ، وحكم على عالم السياسة أخيرا بالسجن بنهمة اهانة المحكمة (كارول ١٩٧٣) .

ولربما جد عدد من الأمثلة المثيرة في محاولة اثبات العلاقة بين تركيب الخلايا عند المراهقين وانحرافاتهم الضعيفة ، وقد جرت هذه الدراسة على ستة آلاف حدث في سجون الأحداث وسبعة آلاف وخمسة أمرة من الأسر التي تنتفع من برنامج العلاج الجاني ، وبرزت المشكلة الرئيسية عندما أثير علنا وضع بيانات الأحداث أمام هيئة من المتخصصين في إصلاحيات الأحداث ولم يذكر فيها ما يشير الى التماس موافقة الآباء ، بل على امدادها بمعلومات سرية عن التوقعات التي تناولها البحث مما لا تعد ولا يعتد بها في صلتها بالجناح أو السلوك الإجرامي . لما جرت

مناقشة عامة عن الطريقة التي تم بها المشروع ، حتى عندما تغير أسلوب الموافقة الرسمية وإجراءات إعلان المسائل الشخصية ، فقد كانت جميعها كافية لرفض الفكرة (كاتز ١٩٧٢ ص ٣٤٢ - ٦) .

وثمة صورة أخرى مقابلة لهذه المشكلة جدت عندما نشر أحد علماء الاجتماعيات معلومات تصف جماعة ما ، أدت الى تفسيرات غير متوقعة ولا مقصودة للبيانات تسيء الى المشاركين في البحث ، ولما كانت مثل هذه المشكلات تتناول الأقليات أو الهمل أو جماعات أخرى لا وزن لها ، فإن الاحساس الذي تثيره هو ان علماء الاجتماع يسيئون الى الضعفاء من المواطنين المجردين من النفوذ .

والمثال الأول على ذلك جاء في تقرير أحد هؤلاء العلماء (رينو وترويتمان ١٩٦٧) وتناول شروحا تنصل باستخدام موانع الحمل بين نساء الطبقة الدنيا (قبل ظهور أقراص الحمل واختراع اللولب) ، ويؤكد التقرير الأصلي أن هؤلاء النسوة لا يستطعن مكافحة النظام المتبع لمنع الحمل بنوع من الفاعلية ، وقد فر هذا أخيرا من جانب الذين يمترضون على القيام بخدمات لتنظيم الأسرة بأنه دليل على أن مثل هؤلاء النسوة لا يفيين تحديد أسرهن ، وهو ما يتناقض مع الأمر الواقع ، إذ أن هؤلاء النسوة يرغبن في تحديد عدد أطفالهن .

والمثل الثاني هو الاتجاه الى اساءة تفسير كفاءة أدوات تحليل القدرات الشخصية ، فبالرغم من التأكيد المستمر على ضآلة الاختلافات وأن عددا من الصفات الأخرى عامة أو شخصية لها أهميتها البالغة فقد استمر كثيرون في تفسير أدوات قياس الذكاء بأنها انعكاس ، أو محاولات لتحديد عامة القدرات الشخصية على حد سواء .

وبالاختصار فإن هذين المثلين من أمثلة الاساءة يقوم أولهما على التحرر من حساسية المعلومات الخاصة بنوعية المستجيبين أو الجماعات ، ويقوم الثاني على التفسير الخاطئ للبيانات الخاصة بالجاميع التي تخلف احتمالاتها لقيام خطر بنجم من توجيه البحث العلمي ، والأول معروف ، وحين يقع بشئ وقوعه اهتماما بالغا ، أما الثاني فغالبا يتوارى وقوعه ولكن من العسير تبين وقوعه أو معرنة تثيره .

مسئولية العلماء عن

المنافع الضائعة والأضرار الناجمة

وتختلف تبعات المسئولية اختلافا كبيرا في كل نمط من أنماط الفائدة المكتسبة أو المضررة الناجمة ، وفي هذا الفرض يكون اهتمامنا بالمسئوليات الملقاة على عاتق العلماء المخترعين منها بالتأكيد على العوامل التي تؤدي الى نتائج سلبية على قدر سواء .

الفشل في الاستفادة من المعرفة الجديدة

وتتضمن تبعة المسؤولية عن الفوائد الضائعة نتيجة الفشل في الاستفادة من المعرفة تقديرا لمجموعتين مختلفتين من الباحثين هما : المخترعون من الباحثين ، والممارسون المهنيون الذين يتناولون عادة مشكلات معينة ، فإذا كان المخترعون (علماء ، فنيون ، إداريون ، صانعو القرار المجتمعي الخ) يحبون المعرفة المفيدة فانهم يتحملون كليا مسؤولية ضياعها ، فضلا عن أنهم اذا أيدوا استخدام وسائل فنية أو إجراءات جديدة قبل أن يقوموا بتوجيه البحث المناسب للتأثيرات الممكنة على الأشخاص والجمعيات لا يعدون مسؤولين بدرجة واحدة عن التأثيرات السلبية التي لا يتوقعها الممارسون المهنيون ، ومن الأمثلة المؤسفة على ذلك أن يتحمل المخترعون دون الممارسين المهنيين مسؤولية الأطفال المشوهين للنساء اللواتي يتناولن عقار « الثاليدوميد » في فترة العمل (الشركات التي تنتج العقار وتبيعه) ، عندما يشير الممارسون المهنيون باستعمالها (نادر ١٩٧٣) .

ومن حسن الحظ أن المخترعات والتقنيات الجديدة تخضع في العادة لاختبارات كاملة نسبيا قبل انتشار استعمالها . فإذا كنا نتوقع من الممارسين المهنيين أن يقوموا بمراجعتها وتوثيقها قبل الانتفاع بها فاننا نفترض أن يتحملوا النصيب الأوفى من المسؤولية عن ضياع نواتجها العاجلة .

التطبيق الرديء للمعرفة القائمة

ويتصل هذا الموقف باخطاء التطبيق للمعرفة الثابتة المقررة ، إذ لا يبدو اعتبار العلماء المخترعين مسؤولين من فشل تطبيق المعرفة تطبيقا دقيقا مادام التصور التام للمنافع الضائعة يفترض أن المعرفة قد حازت القبول من العلماء المخترعين والأكفاء من الممارسين المهنيين ، إذ يتحملها كاملة في الوقت الحاضر الممارسون المهنيون ، فإذا جددت في بعض الحالات عناصر مجهولة تؤثر في النتائج فإن الممارس المهني لا يعد مسئولا إلا عن الظاهرة التي تم ضبطها .

سوء استخدام المعرفة الجديدة

وتتضمن تبعة مسؤولية سوء استخدام المعرفة الجديدة عددا من المسائل المتداخلة باعتبار أن تطبيقها يحقق عائدا لا يتناسب وقدر العالم بوصفه مواطنا نابها ، ففي الحياة العادية تتوقف مسؤولية الشخص من أعماله على ما يتوقعه من عائد لاستخدام الناس لاختراعه أو أدواته الفنية .

فمثلا (١) ينتج الأداة ج نيابة عن ب

أغلب أفراد مجتمع أ ، ب يعتبرون اختراع س يمكن أن ينتج الأداة ج

قام أ بصنع س لانتاج الأداة ج بالنيابة عن ب

ففى هذا الوضع يعتبر « ! » مسئولاً عن انتاج الاداة «ج» بالنيابة عن «ب» سواء كان اختراع «س» ينتج اداة نافعة (علاجاً طبياً جديداً يساعد «ب» على الشفاء) أو ينتج اداة ضارة (سلاح جديد يقضى على حياة ب) .

ولهذا الوضع السمات الهامة التالية :

أ - يحرص الشخص المنتج على العلاقة بين ما يقوم به والأداة المعينة التى ينتجها .

ب - وله السيطرة على المتغيرات التى تحكم الاداة المعينة .

ج - تؤدى المتغيرات القاطعة دوراً كبيراً فى انتاج الاداة المعينة ، وليس هناك تأثير ملحوظ للعوامل الجغرافية أو التى لا ضابط لها .

د - ومن المعقول أن نتبين العزم على انتاج الاداة من عمل الشخص ومعرفة بكفاءة الاختراع .

هـ - تعتبر العلاقة بين الأعمال والأداة المعينة الى حد ما مباشرة .

ولا تعتبر المعرفة العلمية ولا الذين يبدونها مسئولين عادة عما يتعلق بالتطبيق. سواء كان فى صورة اختراع مادى (كالأسلحة) أو فى صورة اجراء (كعلاج طبي جديد) .

وقد لا نتاح معرفة بعض المخترعات والتقنيات فى انتاج أدوات معينة لكل افراد المجتمع . ففى بعض الحالات لا يملك غير القليل المعرفة والقدرة على ممارسة خبرات معينة كاصلاح التلفزيون ، وفى حالات أخرى تكون المخترعات والتقنيات معقدة وغامضة ، فاذا اعوزت الممارسة الناجحة المهارة والدقة - كما فى وصف بعض العقاقير مثلاً - فإن استعمالها يجب أن يقيد مجموعة من الممارسين المدربين، وما من حالة تصبح فيها المسؤولية فمالة كهذه الحالة ، ويمكن أن يطبق هذا النسق على مسئولية ابتكار معرفة جديدة يمكن أن تستغل للحصول على أدوات معينة ، ويمكن أن تقوم علاقة بين المعرفة العلمية المجردة وهذه الأدوات المعينة بطريقة أو طريقتين (وأيس المزج بينهما بسيطاً) : الأولى هى الرقبة فى انتاج اداة ما تؤدى الى محاولات لتطوير المخترعات الجديدة ، مما يمكن أن يؤدى بالتالى الى تطوير المعرفة العلمية وتشجيعها ، والثانية هى أن تطوير المعرفة العلمية الجديدة يمكن أن يرتبط بالتطبيقات والمخترعات والتقنيات الجديدة التى يمكن أن تؤدى الى انتاج أدوات أكثر تبسيطاً .

والطريقة الأولى أقلها تعقيداً فى تقرير المسئولية ، فعندما تتقرر النتيجة المطلوبة فإن تطوير الاختراع الجديد يتم بوساطة أنماط ثلاثة أنواع من الأشخاص هم : العلماء المخترعون الذين يقومون بتطوير التصورات المناسبة أو الأطار النظرى للقيام بتطوير الاختراع أو التقنية الجديدة اما بتعديل الأفكار القائمة من قبل أو

نكار غيرها بطريقة أخرى جديدة ، والممارسون المهنيون الذين يقومون بالتطوير
نملي للتقنيات والمخترعات الجديدة بالتشاور عادة مع العلماء المخترعين ، ثم
انمو القرار المجتمعي الذين يؤمنون الموارد للقيام بتطوير هذه المخترعات
لتقنيات الجديدة من المصادر الخاصة أو العامة .

فاذا نجح هؤلاء الأشخاص - كمجموعة - في القيام باختراع أو تقنية تحقق
نتيجة المنشودة فمن المحتمل أن تتحدد مسؤوليتهم عنها : (أ) حين يقررون إنتاج
خترع أو التقنية ، (ب) وإذا نجحوا في ضبط المتغيرات التي تؤدي إلى تحقيق
خترع أو التقنية الجديدة ، (ج) ونيس من المحتمل أن يعزى الاختراع أو التقنية
الصدفة أو إلى أحداث غير مقصودة بالرغم من أن المصادفة أو الأحداث غير
توقعة قد تيسر التقدم ، (د) وهم كمجموعة يقومون مباشرة بتطوير الاختراع أو
تقنية الجديدة (هـ) ومن المعقول أن نتبين أنهم يتنون القيام بالاختراع أو التقنية
بما تتجه فحاولاتهم إلى المدف المقصود .

فاذا أدى الاختراع أو التقنية الجديدة إلى نتائج غير متوقعة أو مأمولة فمن
حتمل أن تقل تبة المسؤولية إلى حد ما ، ما لم تكن نتيجة لمحاولات مقصودة
جماعة التطوير .

وبينما يتضال إلى حد ما الفموض الذي يحيط بتبعية المسؤولية لجماعة
طوير (فهناك قليل من الشك حول مسؤولية الجماعة عن النتائج) فإن تقرير
حد الذي تقف عنده تبة المسؤولية للفرد أو الجماعة (كالعلماء المبتكرين) تكون
نراشكالا . ولربما كانت الدرجة التي تبدو فيها أهمية الموضوع فريدة - في
حائها إلى شخص أو جماعة بارزة - هي المبدأ الوحيد الذي يمكن تطبيقه ، وعلى
حال فإن هذا لا يحدث إلا نادرا كما يشير بحث عن الاكتشافات العلمية الجارية
سيرتون ١٩٦٣) وكما يبدو في إدراك علماء الذرة في ثلاثة بلدان مختلفة في وقت
حد لقدوتهم على إنتاج الأسلحة الذرية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمانيا
ازية فرضا) ، وأكثر من هذا احتمالا أن يحمل بعض المهنيين كالعلماء في تخصص
ر نصيبا من المسؤولية وأن كان ذلك لا يرضى البعض ما لم يميز أشخاصا
يتقين .

وثمة صورة ثانية أقل صراحة وأكثر خبا للعللاقة بين المعرفة العلمية النظرية
لخترعات والتقنيات الخاصة بالأغراض التطبيقية فقد يقوم العالم بعيدا عن
طلع أو الاهتمام بظاهرة فريدة بتطوير نظرية أو فكرة أساسية ، وعند التفكير
لا يبدو للمعرفة الجديدة استعمالات تطبيقية لا تتكشف بعد تطويرها . وقد
ي العلماء والمبتكرون منهم والممارسون المهنيون ممن يلون بالمعرفة الجديدة
لشاكل العلمية العويصة اللجوء إلى الاحتمالات التطبيقية ، وعلى النقيض من
ل السابق تبدو مسؤولية ابتكار مخترعات أو تقنيات عملية أكثر تشعبا عندما

تقوم جماعة التطوير بابتكار اختراع أو تقنية ذات تأثير معين ، فمن المتعذر القاء مسؤولية خطيرة على مبتكر يقوم بعمل فريد في اختراع أو تقنية جديدة .

وفي كلا الموقفين تقع تبعة المسؤولية على تطوير الاختراع أو التقنية لا على الإفادة منها في صورة معينة .

ويعتبر هذا كله من مسؤوليات الذين يطبقون أو يحكمون الاختراع أو التقنية وصولا الى نتيجة مقصودة بما لديهم من معرفة وافية بأعمالهم ، وفي حالات كثيرة تقع المسؤولية على عاتق صانعي القرار المجتمع . وفي بعض الحالات يكون لهؤلاء الأشخاص الذين يشاركون في تطوير الاختراع أو التقنية الجديدة دور في التطبيقات العامة ، فيتحملون عادة مسؤولية النتائج في حالات معينة ، بالرغم من أن بعض المسؤولية قد يعزى الى أعضاء آخرين من جماعة التطوير ، وخاصة إذا كانت البدعة فريدة أو ينجم عنها آثار مؤسية . ١

والنتيجة الخطيرة هي هذا التناقض في استخدام المفاهيم العادية للمسؤولية ، إذ تعزى المسؤولية الكبرى عن تطوير المخترعات والتقنيات الجديدة الى العلماء المبتكرين وتتضائل عند تطبيقها في حالات معينة .

ويبدو مع الأسف أن بعض سمات المعرفة الجديدة تؤكد القاء المسؤولية على عاتق العلماء المبتكرين : أولا لأن هناك اتجاها لتمييز المعرفة الجديدة بمبتكريها والتسليم بأنهم قاموا بعمل فريد بالرغم من وضوح الاكتشاف المصاحب لها (ميرتون ١٩٦٣) ، وثانيا لأن صعوبة المعرفة توحى بأن قلة من الخبراء هم الذين يفهمونها ويحكمون استعمالها . وثالثا لأن ميل العلماء المبتكرين الى التميز الجاد بابتكارهم للأفكار الجديدة يؤيد فكرة ارتباطهم بنوع من المسؤولية شبيهة بمسؤولية الأب عن ولده ، وتدعى كل هذا ابتهالا ومنا إذا ظفروا بالتكريم والجوائز السنية ، وإن كان عليهم أن يتوقعوا اللوم عن النتائج السلبية .

ولعل تفرد الأدوات بما حققته من تغيير شامل هو مما يفصح عنها ، ففي الأيام الخوالي تم تطوير كثير من الأدوات التي ابدعتها المخترعات أو التقنيات في الماضي . وعرفت على أوسع نطاق في حالات كثيرة متباعدة بعد ما طور العلماء النظريات التي ساعدت على فهم وتحسين المخترعات والتقنيات ، وإن لم يشاركوا في تقديمها ، فعندما تكشف الأفكار البسيطة أصبح من اليسير إجراء التحسينات اللازمة عليها ، ولكن عن طريق بحوث وافية تتطلب سنوات من المران أو برامج متقنة ، وفي مثل هذه الحالات لا يحتمل أن يقوم العلماء بهذه المبتكرات ، وإنما يضطلع بها جماعة يشتركون في اللبنة والباعث لا العلماء .

وثمة مشكلة خطيرة تتصل بالاتجاه العام لاعتبار الفرد من الناس هو المسئول الاول عن الأحداث وخاصة في الثقافات الغربية ، وإن بدا واضحا أن كثيرا من الآثار إنما تنجم عن الأسلوب الذي يربط بين المشكلة العقلية والمعرفة العلمية الجديدة

صور من تبين العائد النهائي أو الآثار المترتبة على هذه المعرفة الجديدة .
وُدى هذا التفسير الى عدم القاء التبعة الكبرى من المسؤولية على أى شخص أو
ماعة لأن كلا منهم يعمل وأعيا بحرفية النظام . والأسلوب الذى يحقق العائد
ما يرتبط فيه الأفراد بعضهم ببعض بأوثق رباط وان لم يحقق الصالح الأمثل
لأفراد النظام ، ومن ثم كانت محاولات فهم النظام والمتغيرات اللازمة الممكنة
يدا .

وبالاختصار فإن ما يبدو معقولا للمشاركين فى تطوير الاختراع أو التقنية
جديدة هو أن يتحملوا نصيبا من المسؤولية عنه ، ونصيبا أوفى منها لمن قاموا
بالحال فريدة ، ومن ناحية أخرى أن تطبيق أى اختراع أو تقنية للحصول قصدا
أدوات معينة هو عادة من مسؤولية الذين يديرونه مباشرة من الممارسين
بنيين وصانئ القرار المجتمعى والمديرين الخ .

وه استخدام البيانات الجديدة

وتتوقف تبعة المسؤولية عن هذا النوع من الفائدة الضائعة على النمط الذى
جرى عليه سوء الاستعمال ويؤدى الى تغيير مادى فى الأدوات .

ويتضمن الموقف الأول استخدام المعلومات الخاصة بشخص ما فى افراض
تخص العمل العلمى المشتمل على مجموعة من البيانات ، فهذه البيانات التى
جمع عن الاتجاهات السياسية العادية للعاملين فى الهيئات أو ما يدل عن انحراف
سلوك مخالف ، أو حتى معلومات طبية ، قد يسوء المديرون أو من يملكون اصدار
قرار استخدامها للتأثير على حياة ومستقبل من جمعت عنهم . فاذا جمع الباحث
علمى هذه البيانات لاستخدامها فى افراض علمية فعليه أن يتحمل فرضا مسؤولية
ينجم عن استخدامها السيء .

وثمة موقف أجل خطرا حين يخضع الباحثون لضغوط لا تتصل بالعمل
قديم بيانات لا صلة لها بافراض البحث . وقد اتخذ كثير من الباحثين ، ادراكا
نهم لهذه المشكلات ، الخطوات المناسبة التى تحول دون أى ربط بين المعلومات
خاصة التى تظهر أثناء عملية المسح وأسماء المستجيبين ، توقعا لآى نزاع قانونى
حتمل حتى يمكن تجنبه .

كما أن استدعاء الشركاء الملاحظين هو بصفة خاصة مشكلة متقدمة ، إذ أنهم
حصلون على معلومات أساسية ، إلا أن أمثلة الصحفيين الذين يفضلون السج
لى حجب مصادرهم تؤدى الى توقع بعض المعارضة . والصورة الثانية لسوء
استخدام البيانات بتفسير المجموع لها تفسيرا مفرضا مشكلة أكثر صعوبة وأشد
عشا ، إذ يصبح من العسير تبين الفريق المخطئ ، فاذا نجم الخطأ من شخص
ن ذوى الدربة المهنية أو العلمية فإن التوقع قياسا على ذلك أنه لم يلم بمشكلات

تفسير البيانات ، فإذا وافق إيراها المستويات القياسية للجماعات العلمية فانه بعد دون العالم المبتكر مسؤولا من تكاليف أخطاءه .

ومن ناحية أخرى اذا تمت التفسيرات دون الرية الكافية لتفسير البيانات (من الصحفيين مثلا) فان تبعة المسؤولية تكون أكثر غموضا . فمن ناحية تمت مناقشة مسؤولية العالم المبتكر من تأمين التفسيرات المناسبة التي أصبحت مقررة . ومن ناحية أخرى أصبح من المستحيل اذاعة التفسيرات غير المناسبة ، فإذا قام العالم المبتكر بمحاولة أمينة لشرح البيانات والأسباب التي أدت الى تفسيره لهذا فانه لا يعد مسؤولا عن أية أخطاء للتفسير الناجم عن المعلومات الصحيحة التي تقررت من قبل .

مراقبة الأجهزة التي تقلل

من الفوائد الضائلة او المصار الناجمة

التكثيف من الاخفاق في الالادة من المعرفة الجديدة

ولربما كان هذا الفاقد من الفائدة مما لا يتحملة العالم المبتكر ، أكثر ما يكون ابهاما بالنسبة للمراقبة ، اذ أن أكثر العوامل التي تؤثر في استخدام المعرفة الجديدة أو ما يقوم عليها من مخترعات أو تقنيات مما لا يمكن للعلماء المبتكرين مراقبتها . فمن الناحية التاريخية كان المثير الأكبر لتشجيع استعمال أو حتى تطوير المعرفة العلمية المادية هو ضغط التنافس سواء بين الأنظمة الاقتصادية أو كان تنافسا حرا (الاغراض الحربية) (برنال ١٩٤٩ - ١٩٦٥) .

ويبدو أن استخدام المعرفة الجديدة للعلوم الطبية والاجتماعية يتأثر بالقيم والافتقادات السائدة بين العلماء والممارسين المهنيين وبقية أفراد المجتمع ، ولربما كان اختلافهم مع الأفكار القائمة (وهي غالبا محور الدعوى) سببا في أن التقنيات الجديدة التي تحتل منافع نابتة لا تستخدم الا بالتدريج ، ويرجع هذا الاستخدام البطيء للتقنيات التي قدمها كل من سيمولوز وليستر للقضاء على انتشار المرض بين نزلاء المستشفيات الى افتقار النظرية التي تقوم عليها الاجراءات للشفة ، ولا يبدو ثمة احتمال بسيط لضبط هذا النوع من المعارضة خاصة اذا جاءت من جانب ذوي الضمائر الحية من المهنيين .

ولا يقف الممارسون المهنيون دون ادراك المشكلة ، فمن الواضح أن طرازا من المهندسين وخاصة مهندسى الكهرباء والملاحة الجوية يجدون من الصعير عليهم مسابرة المعرفة الجديدة بعد أن ينتهوا من تعليمهم الرسمي ، فالأطباء بالنسبة للدواء قد لا يسايرون التقنيات الجديدة مما يجعلهم في حاجة الى دورات تجديدية منتظمة حفاظا على مستواهم المهني (ليونز ١٩٧٤) ، مما يشجع الأطباء على مواصلة التعليم قليلا للمنافع الضائلة على المرضى .

وباستثناء ما يتصل بالأطباء من مقتضيات وما يجنبونه من فوائد الاتصال بالمعرفة الجديدة هناك تنظيمات قليلة قائمة للتقليل من هذه الفوائد الضائعة ، وإن كان كثير من الممارسين المهنيين يبدون تقديرا للمخترعات والتقنيات الجديدة واستخدام ما ثبت فائدته منها . وبالرغم من أن العلماء يعلنون عما يقومون به من أبحاث متقلة واحتمالاتها التطبيقية فإن أثرهم في الانتفاع بالمعرفة ، مع ضخامة المنافع الضائعة ، يبدو ضئيلا .

التطبيق غير السديد للمعرفة القائمة

ينقد أغلب الممارسين المهنيين كأفراد وضمن جمعياتهم الأخطاء التي تفسر العميل تأييدا للضوابط .

وقد طورت هذه الضوابط تطورا طيبا بين الجماعات المهنية ، ووضعت عقوبات قانونية للحالات الحادة منها ، وبينما يحرم بعض المهنيين الذين يرتكبون خطأ جسيما من مزاوله المهنة فإن الجمعية الطبية الأمريكية قد أوصت بحرمان الطبيب من مزاوله المهنة حتى قبل ارتكاب الخطأ (لائحة الأطباء القاصرين) ، وتفصل هذه اللائحة الظروف التي تحول دون الطبيب القاصر عن تحقيق سلامة المرضى - كما في حالات الأمراض العقلية وغيرها من الأمراض - ومزاوله العمل (كوب ١٩٧٤) .

والأطباء النفسيون هم أكثر الجماعات تنظيما بين المستغلين بالعلوم الاجتماعية ممن يعرضون لمشكلات التطبيق . إذ قاموا بتطوير القواعد المقررة للممارسة تطورا مناسباً ، من حيث اتمام الدراسة في مدارس معتمدة ، والإجازات المعتمدة والهيئات التي تفحصها ، والعقوبات المقررة لأي مخالف للقواعد . فمن بين قوانين الأخلاق السبعة عشر لجمعيات النفسين ستة عشر قانونا تبتدى اهتماما بالغاً بتطبيق علم النفس على العملاء ، لا من حيث صلتها بالعلاج النفسي فحسب ، ولكن كذلك من حيث صلتها بمجالات أخرى للتطبيق (الصناعة ، الاستشارة الخ) . ويبدو أن التطبيق القاصر للمعرفة العلمية عامة قد تم ضبطه حين أقيمت مسؤوليته على الممارسين المهنيين ، إلا أن استخدام من يعوزهم الوضع المهنى للمعرفة العلمية - لأن احترافهم لم يتقرر بعد أو لأنهم خارج دائرة الجماعة المهنية المعتمدة - مازال متحررا من أي رقابة منظمة . ولكن الكثير من المعرفة العلمية الفعالة لا ينتفع بها - لحسن الحظ - غير الممارسين المهنيين .

سوء استخدام المعرفة الجديدة

وأكثر المشاكل تعقدا هو ما يتصل بمراقبة العلماء لتطبيق المعرفة العلمية عندما يلاذى سوء استخدامها إلى عائد أو أدوات لا تتوافق مع قيم العالم بصفته مواطنا نابها ، فإذا كان سوء الاستخدام متصلا بأحكام صانعي القرار ممن يقرره

المجتمع فانه من العسير أن يكون للعالم رقابة عليها ما لم يمد ممثلاً-شريعياً لاي قطاع من قطاعات المجتمع .

والنمط الوحيد للرقابة على تطبيق المعرفة العلمية الذي يمكن لرجل العلم أن يزاوله هو ما يتعلق بتطوير المخترعات والتقنيات المطبقة . فاذا لم تكن التصورات المجردة ضرورية لقيادة تطوير المخترعات والتقنيات ، ولم تكن المخترعات أو التقنيات قد وجدت فقد يستطيع رجل العلم أن يفرض تأثيره بطريقتين على الأقل :

(١) اذا ادرك العالم أن الاحتمال القائم للآثار الناجم عن استخدام المخترعات والتقنيات لا يتوافق مع القيم التي يدين بها كموطن نابه فان من حقه أن يرفض المشاركة في تطويرها .

(ب) واذا كان هناك إبهام في استخدام المعرفة الجديدة ، أو المخترعات أو التقنيات ، فان للعالم أن يتقدم للمشاركة في تطويرها ، بشرط أن لا يراقب لا هو ولا أضرابه من النابهين ذوي القيم استخدامهما في حالات معينة .

وليس من المحتمل أن يكون لهذين البديلين تأثير كبير ، ففي الأول مامن سبيل يؤكد أن عالماً آخر من المؤهلين لا يقبل أن يقدم خزماته معتقداً أن أقوم سبيل للرقابة هو العمل الجمعي المناسب لقيم الذين يقاسمونه العمل من المواطنين النابهين . ومهما تكن القدرة على فرض مثل هذه الرقابة الجمعية فانها لا تمدد أن تكون اشكالا قوامه تباين القيم بين هؤلاء المواطنين النابهين ، وعجز العلماء عن قيادة رفاقهم .

ولا يحتمل أن يكون للثاني تأثير يذكر ، والمشكلة الكبرى هي في أن المعايير الجارية لرقابة المخترعات والتقنيات تقضى بامسئاد الرقابة الى الذين قاموا بتنفيذها سواء كانوا شركة تجارية أو هيئة عامة . وما دامت احتمالات تطبيق المعرفة الجديدة بعيدة عن الدبوع والانتشار فليس من المحتمل أن يقبل الممولون هذا النوع من الرقابة مقال الخدمات التي يقوم بها العلماء بصفتهم الشخصية .

ولكن الموقف المعتاد هو أن يتم تطوير كل من المعرفة النظرية وتطبيقات الاختراع أو التقنيات للانتفاع بها في أي وقت ، وتتحدد قدرة العلماء على رقابة التطبيقات تحت هذه الظروف أكثر مما هي عليه باقتراحين :

(١) عندما يتأني للعلماء تعريف صائغ القرار المجتمعي والرأى العام بعواقب استخدام مخترعات أو تقنيات معينة ، واتخاذ سياسة ما للتقليل من أية آثار سلبية .

(ب) أو عندما يتأني للعلماء أن يؤيدوا تطوير ورقابة المنظمات القومية السابعة للمخترعات والتقنيات بما يؤدي الى اعتبار المصلحة العالمية فوق أية مصلحة لبلد ما .

وقد رأى أوجر (١٩٦٥) أن تشتبك الجماعة الدولية للعلماء فى اتفاق عام يدعو لقيام مثل هذا الجهاز الدولى .

ولا يستحق الاقتراح الثانى كبير أهمية ما دام العلماء فى بلادهم ليس لهم ثقل سياسى ، ولا يدعو حد الأمانى أن نتوقع منهم القيام بجهد جماعى لتحقيق ذلك المستوى العالمى .

وتتعدد مساوئ المحاولات لمراقبة استخدام اختراع أو تقنية بعد تشنيلها أكثر مما هى فى تطوير المعرفة . وحينما يبدو للعالم صواب ما يقدمه من معرفة صائبة يبدو من العسير فصل ذلك عن الأحكام التى تمثل القيم التى يحتلها كموطن نابه : فى حين يرتاب المشاهدون فى التفرقة بين الاثنين ويرفضون المشورة الفنية لأنها تمثل تقدما متحيفا لقيم المواطن النابه .

وهناك نوعان من الاستراتيجية لحل هذه المشكلة ، أولهما الغيام بمحاولة جادة للفصل بين هذين النمطين من الأحكام . وإن بدا مستحيلا عزل أحدهما عن الآخر . وثانيهما افتراض أن مثل هذا التمييز مستحيل ، وإن الوضع الخاص للعلماء لا يحتمه ، فإن عليهم أن يقوموا فى وقت واحد بترشيد قيم النابهين واواد الفنية على حد سواء .

فإذا كان العالم - كموطن نابه - على ثقة من أن حل المشاكل القائمة المتصلة بأولوية صانئ القرار السياسى له أهميته فإن الاستراتيجية الأولى تصبح فعالة . ولكى يتيسر التأثير على السياسات والقرارات وفقا للقيم التى يحتلها النابهون من العلماء فإن صانئ القرار المجتمعى يصبحون فى شك من أية أحكام تالية ، ويحصل العلماء على مزايا قصيرة الأجل لقاء قدر من الثقة طويل الأمد .

ويبدو الحل البديل لمحاولة جادة للفصل بين الأحكام العلمية وأحكام النابهين من المواطنين عسيرا على العلماء وإن كان أقوم استراتيجية لتحقيق ثقة بعيدة الأمد ، وحين يتمثل الفصل التام بين هذين النمطين من الأحكام فإن محاولة قوية للتمييز بينهما ووضع قاعدة موضوعية لكل منهما قد تؤدي على الأثر الى صورة من الموضوعية ، ويصبح من اليسير على رأى العام وعلى صانئ القرار المجتمعى الفصل بينهما واقتباس ما يصلح منهما .

وحين يبدو هذا التمييز لأول وهلة عسيرا على الباحثين الصاكفين تماما والمنقطعين للدراسة مشكلة معينة أو ظاهرة ما فانه عسيرا أيضا بالنسبة لما نتوقمه من أشخاص عديدين لهم دور معين فى المجتمع ، فمن المتوقع أن يرفض الأطباء والحامون وضباط الشرطة والمعلمون وكثير غيرهم التزاماتهم المهنية دون اعتبار للعلاقة بين القيم السياسية التى يدينون بها وتلك التى يدين بها المريض والممىل. والتلميذ والمواطن الخ . وليس من العقول أن نتوقع من علماء الاجتماعيات نمطا أفضل من الموضوعية والتنظيم الفكرى لدوائهم .

وقد تبدو محاولة التفرقة بين الأحكام الفنية وقيم النابيين حين يشند تشابه بينهما أشد عسرا ، كما هي في بعض ميادين العلوم الاجتماعية ، فالتعامل مع المعرفة العلمية المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية جد صعب (كما هي في الصحة والتعليم والجريمة وكذا في القرصنة الخ) ما لم تتبلور مجموعة من القيم المحددة المناسبة للنابيين . وهي أشد عسرا فعلمنا تكون الظاهرة موضوعية يعتمد عليها إلى حد ما كمستويات التأمن من الآثار النووية ، وإدارة وسائل النقل ، أو مشكلات التلوث . ومعها يكن فإن المنطق يستدعي قيام علماء الاجتماعيات بشيء من الجهد للفصل بين هذين النمطين من أنماط الحكم ووضع بدیل يفرض لهم مواطنين نابيين تأثيرا أجدى من تأثير أى مواطنين آخرين .

وقد حدث لفظ حول تأثير العلماء على صانع القرار المجتمعي من المستويات الفكرية والأخلاقية الرفيعة .

ومن الأمثلة على ذلك ما أوصى به أحد علماء الاجتماعيات من مسئولية علماء الدولة بقوله :

« وكأنها خناجر حامية نتركها بين أطفال صفار ، قائلين : حسنا ، لنر ماذا يصنعون بها . فالمجتمع لا يمتلك الفكر الناضج ، وليس بقادر على تمثيل المعلومات للمعقدة ، وليس بقادر على إصدار القرار الصعب ، والعالم لأنه يمتلك المعلومات الثورية وهو الذى أوجد المشكلة عليه أن يتحمل قفلا من المسئولية » (أنزويني ١٩٧٢ ص ٢٤) .

وتشير مثل هذه المواقف عددا من المآخذ : أولا أنها تفترض نمطا معينا لمفهوم المسئولية لا يتصل بالمعنى العادى للكلمة ، وثانيها أن تقمص شخصية المجتمع لا يأتي بتحليل نافع مادام يحجب الأجهزة التى تطبق المعرفة العلمية على المشكلات المجتمعية ، وأخيرا فإن توهم عجز المسئولين عن إصدار القرار للمجتمع ، واقتراض ضعف العلماء السياسيين وأجهزتهم الإدارية ، وأنهم مضطربون كأطفال صفار لا يصلحون لحمل المسئولية ، هو افتراض متجانب وهم لا يقوم على حقيقة .

وتستمر المعلومات العلمية كتباً منهجية أمدا طويلا قبل أن تقتحم دائرة المناقشات السياسية والإدارية ، ولكنها تغدو حنمية حيث يتغير القرار ، وحيث نجم التأثير الممتد للمعرفة الجديدة على المؤسسات السياسية والاقتصادية التعليمية .

سوء استخدام البيانات الجديدة

وتتبدى المشكلة في صورتين : سوء استخدام المعلومات المعينه التى تمس المشاركين في البحث ، وسوء التفسير الذى يسبب أساءة بالغة إلى مصالح المجموع . وما من معيار ثابت الأركان لقيادة البحث مع عناصر بشرية كالثقة في سرية

المعلومات عن المشاركين في البحث . وإى قانون للأخلاق يتعرض لاستخدام عناصر بشرية يتضمن غالباً هذا المبدأ ، حتى وإن كان المشارك واحداً ، وزيادة على ذلك اتخذت الاحتياطات الفنية الأكيدة لتناول هذه المعلومات لتحول دون تبين أى صلة للبيانات بأى متعاون أيا كان .

والمشكلة الرئيسية التى تعوق العلماء عن اتخاذ موقف حازم لمنع المضار التى تنشأ من قصور الاعتراف القانونى بحق السرية (وإن كان قد شمل المحامين والأطباء والقسس ، كما تتخذ الإجراءات ليمتد الى الصحفيين) ، فإذا تم الاعتراف بهذا الحق فإن فى قدرة كثير من علماء الاجتماعيات أن يحموا المتعاونين بتنظيم البيانات فى صورة لا تؤدى بأى اتساع ولا حتى بالباحث الى تبين أى صلة تربط بين بيانات البحث والمتعاونين .

ولسوء الحظ أن يقرر (جاليهير ١٩٧٣) عدم التزام علماء الاجتماعيات بحبس معلوماتهم عن أخطاء الأفراد فى المناصب ذات المسؤولية العامة كالمديرين والمشرفين فى المؤسسات التجارية والهيئات العامة ، وقد دار الحوار حول التزام عالم الاجتماع بالقيم التى يدين بها كموطن نابه فى حجب ما يعمده سبياً فى مشكلاته ، حتى وإن جمعت المعلومات خلال مشروع البحث المبهم الذى لم يتضح بعد .

فهل يمتنع الباحث السرية ؟ وهل يسوء إليها بالتالى ؟

فإذا أتيح لهذا القرار أن يمتد ويعم فليس من المحتمل أن يتمكن علماء الاجتماعيات من الظفر حمونة العدد الأكبر من ذوى النفوذ فى إصدار القرار .

وفى الوقت الحاضر نجد من العسير الفصل بين المعلومات التى قام بجمعها ملاحظ من المشاركين من المصادر البعيدة عن مشروع البحث مادام أختزنها الملاحظ فى رأسه ، ويبدو أن البديل الوحيد هو التقليل من احتمال أى ضفوف خارجية تقع على كاهل المشارك الملاحظ ، وتأكيد أن ما يجمعه هؤلاء الملاحظون من معلومات سر لا يتعداهم .

ومن العسير مراقبة سوء تفسير البيانات الخاصة بالجاميع ما لم يوجد ما يكشف عن بسوء التفكير أو عن طبيعة الاستدلال على الخطئ .

وقد نشأ سوء التفسير من آخرين من المهنيين ، كصانى القرار المجتمى . أو الراى العام ، أو الصحفيين ، ويكون فى العادة ناجماً عن الرغبة فى تسجيل نايد عملى لقيم أو معتقدات سائدة .

فإذا كان حجب نتائج البحث عن الراى العام مما لا يتوافق مع القيم المثلى التى يدين بها العلماء عامة فإن الوسيلة الوحيدة للرقابة الجديدة هى فى الحرص على تقديم البيانات بكل ما تحتمل من تفسيرات . ومن المقترح أن يحاول علماء الاجتماعيات توقع كل التفسيرات الممكنة ، والكشف من زيفها ، فمسل ذلك مما يحول دون اطراد تشويه البيانات ، وحينما يبدو هذا معقولا فإنه يدع العلماء المتكبرين عرضة للعلامة من كل التفسيرات السيئة ، بلعباً أنهم قد تنبأوا بها من قبل ، وليس من المعقول أن يلام انسان لمجزءه عن التنبؤ .

جـ - الجزء الثالث

المجتمع العلمي

وصانعو القرارات المتعلقة بالمجتمع

العلاقات المتداخلة بين المشروع العلمي والادارة التي تتعلق بالمجتمع : نموذج

نقطة

يمكن أن نفحص العلاقة الداخلية بين المشروع العلمي وإدارة المجتمع بأن نعرض نموذجاً « تصورياً » ثم نقدر مدى ابتعاد الموقف الفعلي عن المثلى الأعلى . والنقطة التي يتركز عليها المشروع العلمي هي التطوير المنتظم للأفكار واختيارها بالأدلة المستمدة من التجارب . فبمجرد تعريف مشكلة يجد الباحث في طلب الموارد من المجتمع ، ودعم المالى ، وربما المشاركة من جانب المواطنين . وبعد اكمال البحث يمكن أن يقوم الباحث بتصميم النتائج على أساس درجة اشباع الفضول ، والتأثير على المشكلات الفكرية ، أو قيمة التوصيات المتصلة بالمشكلات الاجتماعية .

هناك أربع طرق على الأقل يرتبط بها المشروع العلمي بنظام الادارة الاجتماعية وعصرافات صانعى القرارات : (أ) يمكن أن يتأثر اختيار موضوعات البحث بطريقة تعريف المشكلات الاجتماعية ، (ب) الموارد التي يحتاج اليها القيام بالبحث ، (ج) يمكن أن تؤثر نتائج البحث في الطريقة التي يحاول بها صانعو القرارات فض المشكلات الاجتماعية ، (د) وقد توفر الظواهر الجديدة التي تكتشف عن طريق البحث رؤى جديدة لتستأثر باهتمام صانعى القرارات . واذا تضمنت موضوعات بشرية نشأ نوع خاص من العلاقة المتداخلة ، إذ قد يتعارض مع المتاح للمواطنين من الحقوق والحماية .

وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسى فالقادة السياسيون وموظفو الحكومات مسئولون في العادة عن تفسير أهداف المجتمع أو خصائصه المرغوب فيها وإضفاء الطابع الرسمي عليها ، وعن تنشيط الأجهزة اللازمة لتحقيق هذه الحالات المرغوب فيها ، وهو ما يتضمن تعريف المشكلات الاجتماعية التي تتطلب الاهتمام ، وابتداع أساليب وأجهزة لتأديتها ، والابقاء على الأجهزة الناجحة ومراقبة توزيع الموارد المالية على النحو الذي يرضى الى أن تؤول المنافع المثلى الى المجتمع ككل .

كل هذا قد يكون متصلاً بالمشروع العلمي بعدد من الطرق . فقد يؤثر شرح المشكلات الاجتماعية في أنشطة البحث التي يجري القيام بها . وينطوي توزيع الموارد على النظر في حاجات المشروع العلمي . وقد تستخدم نتائج البحث في صنع قرارات بعدد حل المشكلات الاجتماعية ، وقد يسفر البحث عن تعريف مشكلات جديدة لم

تسبق ملاحظتها . وأخيرا قد تتعارض امتيازات أعضاء المجتمع وحقوقهم مع ما يتطلبه البحث الذى يثير مشكلات أمام صانعى القرارات .

هذا التحليل يفترض أن كلا من الباحثين العلميين وصانعى القرارات التى تتعلق بالمجتمع راضون عن البنيان السياسى القائم والعلاقات المتداخلة بين المشروع العلمى والإدارة الاجتماعية . وبينما يمكن أن تنشأ مشكلات كبرى خلال تغيير أو تعديل يطرأ على العلاقات بين الحكومة والمشروع العلمى فإن الفقرات التالية تسهب فى تناول المشكلات التى قد تسبق تغييرا .

الأحكام الذاتية والقيم العقلية للمواطن

تفترض أنواع القرارات التى يتخذها أشخاص مسئولون فى كل من المشروع العلمى وإدارة المجتمع عددا من الأحكام الذاتية التى يجب ابدؤها على أساس تجميع وتقويم غير دقيقين للمشكلات والقيم والأهداف والبدائل . فبينما يتوقع من صانعى القرارات ومن القادة السياسيين بوجه خاص أن يتخذوا أمثال هذه القرارات يبدى الباحثون العلميون أيضا أحكاما ذاتية تتصل باختيار المشكلات أو إجراءات البحث ، والتدابير والتصورات المناسبة ، وموضع البحث ، الخ . فى كلتا الحالتين يمكن أن يكون لقيم المواطن العقلية (أو السياسية) تأثير جوهري على القرارات الخاصة بالمسائل الخلافية الاجتماعية أو سير البحث .

ليس المهم أن قرارات الباحثين العلميين وصانعى القرارات يمكن أن تتأثر بقيمهم الذاتية ، وإنما المهم أن هذا يمكن أن يساعد فى توضيح الظروف المؤدية إلى انتفاء الثقة بين المجموعتين . فإذا أحسست كل مجموعة أن الأخرى تعتنق قيما مختلفة اختلافا جذريا وأن هذه تؤثر تأثيرا جوهريا على أحكامهما فعندئذ يمكن تصور نشوء فقدان الثقة .

أما كيف يصل صانعو القرارات والباحثون العلميون إلى صراع رئيسى أو مواقف من التأييد المتبادل فأمر يمكن تحليله بالنسبة إلى عوامل ثلاثة : (أ) درجة التطابق بين قيم مواطنيهم العقلية (السياسية) ، (ب) مدى ما يتطلبه البحث من موارد أساسية أو مشاركة موضوعات بشرية (مع إمكانية الأخطار) . (ج) إلى أى حد يمكن أن تكون المعرفة الناتجة من البحث ، فعالة ، أى نافعة للسيطرة على الظواهر التى تهم صانعى القرارات ، والتنبؤ بها .

ويقدم الجدول رقم (١) تحليلا إجماليا لآثار العلاقات المتداخلة بين هذه العوامل إلى درجة التأييد المتبادل أو الصراع ، ويوحى بأن من الممكن توقع صراع فى ظل الظروف التى تكون فيها قيم المواطن العقلية متبادلة والمعرفة فعالة ، وتتعلق أيضا بظواهر مهمة . ويزداد مدى احتمال الصراع عندما يتطلب البحث موارد مهمة أو أخطارا يتعرض لها المشتركون فى البحث ، ويبدو الصراع أقل احتمالا فى ظل ظروف أخرى ، ولكن يمكن توقع تأييد متبادل حين تكون للمعرفة المحتملة أهمية بالنسبة للمشكلات التطبيقية أو العملية .

المسؤول (١)

المعروف المرتبطة بالتأييد المتبادل

أو الصراع بين صانعي القرارات المتصلة بالبحث والباحثين الاجتماعيين

البحث يتطلب :	البحث لا يتطلب :	قيم الروايات الثقافية
(١) موارد أساسية	(١) موارد أساسية	(السياسية) التي
أو (ب) مستشارية	أو (ب) مستشارية	يبحثها صانعو القرارات
موضوعات بشرية	موضوعات بشرية	المتصلة بالبحث
		والباحثون المليون

قد تكون المرونة	المرونة اما عاجزة	قد تكون المرونة	المرونة اما عاجزة
فصاله	أو لا تربط	فصاله	أو لا تربط
ومرتبطة بظواهرات	بظواهرات مهمة	ومرتبطة بظواهرات	بظواهرات مهمة
مهمة		مهمة	

التأييد المتبادل	ليس للبحث ما يبرره	التأييد المتبادل	ليس للبحث ما يبرره	حالة تافهة	مستقلة
ممكن		ممكن		حالة تافهة	متطابقة
لا يتوقع تأييد أو صراع	ليس للبحث ما يبرره	لا يتوقع تأييد أو صراع	ليس للبحث ما يبرره	حالة تافهة	متناقضة
الصراع الكبير ممكن		الصراع الثانوي ممكن			

من الناحية التاريخية قلما كانت الريبة بين الباحثين العلميين وصانعي القرارات الخاصة بالمجتمع مشكلة ، ويرجع بعض السبب في هذا الى أن كلتا المجموعتين لها خلفيات مشتركة . وهما يتفاعلا بحد من الطرق : لا باعتبارهما عضوين في طبقة اجتماعية واحدة فحسب ، ولكن لأنهما تنتميان أيضا الى جماعات الصفوة الفكرية (برنال ، ١٩٦٥) . والنتيجة أن المشكلات التي كان يقع عليها الاختيار لتكون موضع اهتمام العلماء كثيرا ما كانت تتعلق بالمشكلات العملية التي يواجهها صانعو القرارات الاجتماعية المرتبطة في العادة بالتجارة أو الحرب ، من قبيل دعم الصناعة المدنية بفرض تحسين الأسلحة ، وابتداع اختبارات ذكاء لمساعدة ادارة المدارس الفرنسية في التعرف على الطلبة الذين يحتاجون الى تدريب على سبيل العلاج ، والبحث الحديث في الطائرات والصواريخ ، والطبيعة الفيزية للأغراض العسكرية .

وتتعلق التغيرات الحديثة في طبيعة المشروع العلمي بالتناقض بين قيم المواطن العقلية التي يعتنقها الباحثون العلميون وصانعو القرارات . فاولا زادت قدرة المعرفة العلمية وتعقيداتها الدقيقة ، بحيث يمكن أن تكون مفيدة جدا في مساعدة صانعي القرارات على التحكم في الظواهر أو التنبؤ بها ، وفي الحاجة الى العلماء كي يستخدموا هذه المعرفة . وثانيا انتشر توسع المعرفة العلمية أو المبنية على التجربة بحيث تضم حشدا من مجالات لم تكن موضع الدرس من قبل ولكن منها علاقة بقيم المواطن العقلية التي يعتنقها صانعو القرارات والمواطنون بوجه عام (مثل البحث في التربية والجريمة والفقر وصروح المكانة الخ) . وأخيرا لقد خلق تزايد أعداد العلماء وصانعي القرارات أيضا وتخصصهم مجتمعين مختلفين يتكونا من أشخاص دربوا من أجل أهداف مختلفة ، ويملكون معايير مختلفة للثقة في المعرفة ، ويأخذون بتعريفات مختلفة للنجاح الشخصي . هذه الفوارق جعلت من الصعب أن يفهم أعضاء المجموعتين بعضهم بعضا ، حتى وإن تقاسما الى حد كبير الأهداف أو الحلول .

الاستجابات للتناقض في قيم المواطن العقلية

إن ردود الفعل من جانب صانعي القرارات التي تتعلق بالمجتمع ازاء المشروع العلمي بأسره يمكن أن تتخذ الصور التالية :

١ - الدعوة لمستويات عالية من الدعم والتشجيع للنشاط العلمي من كافة نواحيه .

٢ - فحص العلاقة المتداخلة بين المشروع العلمي والمشكلات الاجتماعية والمؤدية الى دعم النشاط العلمي الذي يمكن أن يساعد على فض المشكلات الهامة .

٣ - تجاهل المشروع العلمي .

٤ - معاملة المشروع العلمي كأنه إحدى جماعات الضغط السياسي ، يستجيب للحجج السياسية ويستخدم البحث العلمي والمعرفة لغايات سياسية ، ولا يؤيد أو

يستغل البحث العلمى والمعرفة الا اذا اضطلع بها حلفاء سياسيون أو لأغراض تعتبر
• مأمونة من الناحية السياسية •

• - معاملة المشروع العلمى كمدى سياسى واجتماعى فيحاول التقليل من نفوذه
بخفض الدعم المالى وفرض قيود أخرى •

وثمة دليل ثابت على أن الكثيرين من صانعى القرارات وهم الأغلبية فى بعض
البلاد يعاملون المشروع العلمى بما هو دون الحماسة المبنية على الثقة ، وهذا يعكس
الاتجاهات التى تبينها البند ٣ ، ٤ ، أو ٥ • ومع كل فالظواهر التى هى موضع
الدراسة واهتمامات صانعى القرارات متغيرات لها أهميتها بالنسبة لصانعى القرارات
من الاحتمال بتأييدهم ودعمهم البحث الذى لا يثير الجدل (المتعلق بالرعاية الطبية أو
الصحية مثلا) أو المتعلق بالاهتمامات الجارية (مثل الدفاع والانتاج الصناعى أو
الزراعة) أكبر منه فى حالة البحث الذى يتعلق بموضوعات تثير الجدل وحساسية
يمكن أن تهدد موقفهم (مثل بنیان مجتمع وعلمياته) •

يبدو أن علاقة « نظرية » تولد تغييرا فى توجيه صانعى القرارات • لكن اذا
أريد منهم أن يكونوا ممثلين مسئولين للمجتمع فمن المقبول أن نتوقع منهم أن لا يغيروا
اتجاههم الا اذا أظهر الباحثون العلميون قدرة على تبرير ثقتهم • وبينما يبدو أن هذا
هو الحال بالنسبة لأعداد مهمة من الباحثين فى الظواهر الطبيعية والطبية يمكن أن
يثار سؤال رئيسى على النحو الآتى : هل يمكن أن يزعم الباحثون الاجتماعيون بوجه
عام أنهم باحثون موضوعيون على استعداد لأن يفصلوا أدوارهم كباحثين يعتمدون على
التجربة العملية عن أدوارهم كمواطنين من المثقفين ؟ الدليل مختلط •

بينما يتناول أعداد كبيرة من العلماء الاجتماعيين ظواهر غير حساسة من الناحية
السياسية ، ويفضل آخرون اتخاذ موقف الحياد بالنسبة للمشكلات السياسية ،
يؤكد أعداد مهمة أن دورهم الرئيسى هو دور المواطن من المثقفين ، ويميلون الى تأكيد
قيم الآخرين ، اما باستخدام العلم الاجتماعى لتأييد النظام القائم المستقر ، أو
باستخدام مراكزهم كعلماء اجتماعيين لتشجيع مخلف قضايا المواطنين المثقفين ،
وغالبا عن طريق جمعياتهم المهنية ، أو باستخدام مراكزهم فى المشروع العلمى لتبسيط
عرض أو استكشاف اتجاهات تعارض مع قيمهم كمواطنين من المثقفين •

وامثال هذه الاتجاهات فى صفوف المتخصصين الذين يتناولون مسائل الصروح
الاجتماعية والسياسية ، كعلماء السلالات البشرية والعلماء السياسيين وعلماء الاجتماع،
أوسع انتشارا بطبيعة الحال منها فى صفوف الذين يتناولون شؤون الأفراد ، ومن
بينهم علماء النفس • وبينما قد يمزى هذا الى تأثير الاحتراف التطبيقى فى علم
النفس فقد تكون له أيضا جذور فى التأكيد الماضى الذى كانت المذاهب الأخرى تضعه
على الفلسفة الاجتماعية والملاحظة الشخصية والذى لم يتعرض الا حديثا للتحدى من
جانب المهتمين بالمعرفة المجردة والمبنية على التجربة ، وهى المعرفة التى تتطلب الدعم

المالى ومشاركة المؤسسات البشرية من أجل الاستمرار فى تنمية هذه المعرفة .
ويفترض قدر كبير من الكتابات التى تدعو للربط بين دور كل من العالم الاجتماعى
والواطن المثقف أنه لا ينبغى للعلماء الاجتماعيين أن يقتصرُوا على التوصية بسير
الأحداث فى المجتمع ، ولكن عليهم أن يوجهوه ، وذلك بالطبع بدون المشاق الأخرى
التي ينطوى عليها إضفاء الطابع الشرعى على مركزهم كصانى قرارات تتعلق
بالمجتمع .

مادام الكثير من العلماء الاجتماعيين يشعرون أن عليهم التزاما باستخدام
مشروعهم العلمى لتنمية قيمهم الفكرية (السياسية) كمواطنين ، وبأن يتحدوا علانية
أولئك الذين لهم حق شرعى فى صنع القرارات فى المجتمع ، فليس من سبب يدعو
إلى أن نتوقع من الآخرين أن يشعروا بالثقة فى أن دعم الأنشطة العلمية سوف يولد
منافع عامة للمجتمع بأسره . ويندو واضحا أن على العلماء الاجتماعيين أن يخطوا
الخطوة الأولى إذا ما من سبب يدعو لتزويد أية مجموعة من الناس بالموارد والامتيازات
الخاصة قبل أن يقيموا الدليل على إمكان الوثوق بهم .

قد يكون من الصعب أن يتاصل مشروع علمى « موضوعى » ويدوم فى مجتمع
الاجتماع فيه على الأهداف والقيادة ضعيف أو متواضع . قد يكون تبادل الثقة
والاحترام بين صانى القرار والعلماء الاجتماعيين نادرا ، ولا يتحقق تماما ، وإنما
يمكن الاقتراب منه . وإذا وجد بعض العلماء الاجتماعيين أنهم يواجهون بهذا فقد
يؤثرون اتخاذ استراتيجية ذات اتجاه سياسى ، لاجراء البحث والحصول على الدعم
المالى ، ولكن ينبغى أن يكونوا على استعداد لتقبل العواقب : الجزاءات المرتبطة بالنجاح
والفشل فى النظام السياسى بأسره القائم فى مجتمعهم .

ملاحظات

١ - يدين المؤلف للذين ساعدوه فى عمل هذا المسح بأن زودوه بشرائع الأخلاق
أو بإرسال خطابات شخصية يعقبون فيها على المسائل الخلافية ، ويقدر المقترحات
المتصلة بالتحيز ، والتشجيع من جانب توماس ج . بوسار (الابن) ، وتشارلز .
كينز (الابن) ، وروبرت ج . سيمونز وجون لوان تاب .

٢ - تبين واضح فى استخدام عبارة « أخلاقى » ، وكذلك الميل إلى استخدام
الفكرة بمعنى مطلق - « الأسلوب أخلاقى دائما » - يوحى بإمكان إجراء مناقشة أكثر
موضوعية للمسائل الرئيسية إذا تجنبنا المصطلحات تماما ويبدو من الواضح أن
المشكلات الرئيسية كثيرا ما تتعلق بصراعات بين أهداف مستحبة ، وليس
من المفيد دائما إجراء تصنيف ثنائى للبدائل التى تستخدم لنقض مثل هذه الصراعات ،
بأن نطلق عليها عبارة « أخلاقى » أو غير أخلاقى . . . واستعراض المناقشات التمهيدية
عن المشكلات الأخلاقية (فرانكا ، ١٩٧٣ ، ريجان ، ١٩٧١) لا يعنى أطارا واضحا
لمناقشة « علم الأخلاق » .

٣ - بناء على نصيحة سول تاكس رئيس المؤتمر الدولي لعلوم التاريخ الطبيعي للاجناس البشرية واصول السلالات البشرية وقع الاختيار على اربع وستين من جمعيات علماء السلالات البشرية من الدليل الدولي الرابع من المعاهد الانثروولوجية» (مجلة Current Anthropology ، المجلد ٨ العدد ٥ ، ص ٦٤٨ - ٧٥١) .
واختيرت ثلاث واربعون من جمعيات الاقتصاديين ، من القائمة التي اعدتها الجمعية الاقتصادية الدولية وقلمها من . فريدمان سكرتير عام المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بعد تقديم التاريخ في ٢٦ يولية ١٩٧٣ . وقدم اندريه فيليب سكرتير عام الجمعية الدولية للعلوم السياسية قائمة تضم اثنتين وثلاثين من جمعيات العلماء السياسيين الوطنية . وقدم الدكتور ديفيس لاي قائمة تشتمل على ست وسبعين جمعية وطنية من جمعيات الاطباء النفسانيين ، مأخوذة من « دليل الطب النفسى في العالم » (الجمعية العالمية لطب النفسانى ، ١٩٧١) . وقدم الدكتور يوجين جاكوبسون المحرر المشارك للطبعة الثالثة من « الدليل الدولي لعلماء النفس » قائمة من اثنتين وخمسين من جمعيات علماء النفس الوطنية بما فيها أعضاء ومراسلون من الاتحاد الدولي لعلوم النفس (تحت الاعداد) . وثمة سبع واربعون جمعية وطنية من جمعيات علماء الاجتماع ، اخذت من قائمة العضوية في الجمعية السوسيولوجية الدولية ISA Newsletter المجلد ٢ ، ص ٩) ،
وقدم القائمة رئيس الجمعية الدكتور روبن هل .

٤ - عاملت جمعيات مختلفة شرائح مشابهة باعتبارها شريحة واحدة (اتخذت جمعيتان وطنيتان من الاطباء النفسانيين اعلان هلسنكى) ، وتمثل شريعتان علماء النفس في شعب واحد (تضم اسبانيا شريحة واحدة لعلماء النفس بوجه عام وشريحة لعلماء النفس التربويين) ، ورفض أعضاء الجمعية المهنية شريحة وطنية واحدة ، ولكنها ادرجت في التحليل ، وثمة شريحة واحدة قامت باعدادها لجنة منبثقة من جمعية دولية وليس لها وضع « رسمى » .

٥ - بيرز اورلاتز (١٩٧٣) هذه النقطة بقوة وهو يبحث التاريخ الحديث للجمعيات الوطنية التي تمثل العلماء الاجتماعيين في خمسة مذاهب في الولايات المتحدة .

٦ - من الأمثلة على هذا في العلم الاجتماعى استخدام « أجهزة كشف الكذب » التي تسجل الحالات الفسيولوجية وتستنتج هل الشخص يقول الحقيقة أم لا . ويستعرض لا يكن (١٩٧٥) المشكلات المرتبطة بأمثال هذه الأحكام وبعض نواحي سوء الاستعمال المرتبطة بالتطبيق على أيدي أفراد مدربين تدريباً ضعيفاً وبسوء فهم الظواهر التي تشملها العملية .

٧ يراد من مشروع حالى للبحث أن يرتاد هذه المشكلة بمزيد من التفصيل . ويأمل العاملون في المشروع أن يتقدموا بتوصيات تتصل بهذه المشكلة بعد البحث

الدقيق لتقارير الأبحاث المنشورة ، والأوضاع القانونية القائمة والمقترحة المتعلقة بسرية البحث ، وجمع مواد للحالات من مواقف لم توصف بطريقة رسمية . ولقد جمعوا قائمة من حالات تثير الاهتمام من حيث النطاق والتنوع (كارول وكتر ، ١٩٧٤) .

٨ - يوحى البحث الحديث عن العمليات الاجتماعية المرتبطة باستخدام الأطباء عقاقير جديدة بأنهم أكثر تأثراً بمن يعرفون أنه يستخدم عقاقير ، منهم بتقويم موضوعي لفوائده ولأدلة المؤيدة ، ويشير إلى أن هذا قد لا يكون افتراضاً دقيقاً (كولال ، كاتز ومنزل ، ١٩٦٦) .

٩ - في عام ١٩٠٦ أوحى أينشتاين بالإمكانية المحتملة لإطلاق طاقة من المادة ، وأحس عدد من العلماء في الولايات المتحدة من الأفضل أن يصنع « الأصدقاء » القنبلة الذرية قبل أن تصنعها ألمانيا النازية ، في حين كانت تجري بعض التجارب الأصلية (كيوني ، ١٩٦١ ، ص ١٠٠ - ٣) . وكتب اثنان من العلماء اللاجئين في المملكة المتحدة بحثاً في عام ١٩٤٠ وصف الأساليب والابتكارات التي تتطلبها عمل قنبلة ذرية ، وأوضحا أن ليس في الامكان وجود دفاع فعال ضدها (زكرمان ، ١٩٦٦ ، ص ١٥) .

١٠ - تضع شرائع الأخلاق التي طبقتها الجمعيات الوطنية في استراليا وبلجيكا والبرازيل وكندا وفرنسا واليونان والأراضي الواطئة ونيوزيلندا والنرويج وبولندا وجنوب أفريقيا واسبانيا (عام وتروبي) وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، تأكيداً على إرشاداً لطماء النفس في الأنشطة الإكينية أو في تقديم المشورة . والشرائع التي اتخذتها الجمعيات الوطنية في استراليا وكندا واليونان وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة تذكر بوجه خاص مسنويات لعلماء النفس العاملين في المنظمات .

١١ - أن مبلغ الكتابات التي تعكس هذه الحجة هائل ومن كل مصدر يمكن تصوره - فنيين ، ومهندسين وحائزي جوائز نوبل ، ويتضمن كل عدد بالفصل من « نشرة علماء الذرة » منذ بدايتها مقالاً يؤكد مسئولية العلماء الأدبية عن « عمل شيء » . وأوحت المقالات بأن اطلاع صانعي القرارات على العواقب الممكنة هو التزام عليهم بدلاً من أن يكون بديلاً أخلاقياً ، ولكن تأثيره العملي لن يتغير لهذا السبب .

١٢ - بينما ليس من شك فيما يمكن أن تولده الأسلحة النووية من دمار شامل للبشرية فهذا لم يحدث . ففي السنوات التسع والعشرين منذ استخدام القنابل الذرية في هيروشيما وناجازاكي لم تستخدم أسلحة ذرية أو نووية في الحرب ، رغم التطورات المثيرة في إمكانية التدمير وفي القدرة على إطلاق مثل هذه الأسلحة بدقة ، ولم يتفجر سلاح كهذا بطريقة مازغة . وفضلاً عن هذا تستمر المحاولات

الدولية الجادة لمنع المزيد من تطوير الأسلحة النووية . هذه العوامل قد توحى بأن صانعي القرارات السياسيين الذين يمثلون المجتمع لم يتصرفوا كأطفال غير مسئولين وأنه قد لا يكون ثمة ما يبرر اضطلاع العلماء بمركز «التفوق الأدبي» .

١٣ - من الطريف أن هذا المؤلف يؤيد وضع « قانون مهني » للاخلاق « لأغراض العلاقات العامة » ، وربما لتشجيع من يستجيبون لهذا من أصحاب النفوذ على الاسهام في البحث بحيث يتمكن الباحث من ابتداع المعلومات السرية .

توصيات بشأن مركز الباحثين العلميين

أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته
الثامنة عشرة بباريس في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤

المؤتمر العام للمنظمة التعليمية والعلمية والثقافية التابعة للأمم المتحدة المنعقد
في باريس من ١٧ أكتوبر الى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ في دورته الثامنة عشرة .

اذ يذكر انه طبقا لنصوص الفقرة الأخيرة من ديباجة دستور المنظمة ، تسعى
اليونسكو - عن طريق تشجيع (من بين أشياء أخرى) العلاقات العلمية بين شعوب
العالم - الى تحقيق أهداف السلم الدولي والرفاهية المشتركة للبشر التي من
أجلها أنشئت الأمم المتحدة وأعلنها ميثاقها .

واذ يأخذ في الاعتبار نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته
الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، وخاصة المادة ٢٧/١
منه التي تنص على أن لكل إنسان الحق في أن يشارك بحرية في حياة المجتمع
الثقافية ، وأن يكون له نصيب من التقدم العلمي وما يحققه من منافع .

(١) وادراكا منه أن الكشوف العلمية وما يرتبط بها من تطورات تكنولوجية
واستخدامات تتيح آمالا واسعة في التقدم الذي جعل في حيز الامكان الاستخدام
الأمثل ، بوجه خاص ، للعلم والمناهج العلمية لتنمية البشر وللمحافظة على السلم
وخفض التوترات الدولية ، ولكنها في الوقت نفسه قد تجر في اذبالها اخطارا معينة
تشكل تهديدا وخاصة في الحالات التي تستخدم فيها نتائج البحث العلمي ضد
مصالح البشر الحيوية حتى يتسنى إبعاد حروب تنطوي على دمار على نطاق هائل

اعداد : هيئة تحرير المجلة

المترجم : الدكتور راشد البراوى

كان استاذنا مساعدا في كلية التجارة بجامعة القاهرة • عين
عضوا متفرعا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى • ورئيسا
لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته • من
مؤلفاته : مشكلات الثورة الاثريقية السياسية والاقتصادية •
حرب البترول في العالم • اقتصاديات العالم العربى من
الحيط الى الخليج • العلاقات السياسية الدولية • كما ترجم
عشرات من الكتـاب : رأس المال لكارل ماركس • وعشرة
اقتصاديين عظام لجوزيف صوبيت

أو لأغراض استغلال شعب لآخر ، وتثير على أية حال مشكلات اخلاقية وقانونية
مهمّة .

(ب) ولواجهة هذا التحدى ينبغى على الدول الاعضاء أن تكشف أو تبتدع
أجهزة لوضع وتنفيذ سياسات مناسبة للعلم والتكنولوجيا ، بمعنى سياسات
يراد بها تجنب الاخطار المختلفة ، وتحقيق وتستغل تماما الامكانيات المحتملة الإيجابية
التي تكمن في أمثال هذه الكشوف والتطورات والاستخدامات التكنولوجية .
وإدراكا منه أيضا لما يلي :

(١) أن توافر مجموعة من الأفراد الموهوبين والمدربين ، هو حجر الزاوية في
أي بحث وطنى وقدرة على التطوير التجريبي ولا غنى عنهم لاستخدام واستغلال
البحث الذى يجرى في أماكن أخرى .

(ب) أن حرية نقل النتائج والفروض والآراء - مما توحى به عبارة « الحرية
الأكاديمية » - تكمن في قلب العملية العلمية ، وتوفر أقوى ضمان بدقة وموضوعية
النتائج العلمية .

(ج) وضرورة الدعم المناسب والمعدات الأساسية لإجراء البحث والتطوير
التجريبى .

وإذ يلاحظ المؤتمر أن هذه الناحية من صنع السياسة أخلت في جميع أجزاء العالم تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للدول الأعضاء ، وإذ يضع نصب عينيه المبادرات بين الحكومات الواردة في ملحق هذه التوصية ، وتبين اعتراف الأعضاء بازدياد قيمة العلم والتكنولوجيا بالنسبة لمعالجة مختلف المشكلات العالمية على أساس دولي عريض ، وبما يدعم التعاون بين الشعوب فضلا عن تشجيع تطور الشعوب كل بصفته الفردية ، ووثوقا منه بأن هذه الاتجاهات تحمل الدول الأعضاء على اتخاذ عمل ملموس لانتهاج ومتابعة سياسات مناسبة للعلم والتكنولوجيا .

ومقتنعا بأن مثل هذا العمل الحكومي يمكن أن يساعد بدرجة بالغة في خلق الظروف التي تشجع وتساعد القدرة الوطنية على إجراء البحث والتطوير التجريبي بروح متزايدة من المسؤولية أمام الإنسان وبيئته .

واعتقادا بأن في مقدمة هذه الشروط وجوب ضمان مركز عادل للذين يقومون في الواقع بالبحث والتطوير التجريبي في العلم والتكنولوجيا ، وأخذًا في الحسبان المسؤوليات اللازمة لأداء ذلك العمل والحقوق اللازمة له .

وإذ يضع في اعتباره أن نشاط البحث العلمي يتم في ظروف عمل استثنائية ويتطلب موقفا على قدر عال من المسؤولية ، من جانب الباحثين العلميين إزاء ذلك العمل وإزاء بلدهم وإزاء النحل العليا الدولية وأهداف الأمم المتحدة ، وأن العاملين في هذه المهنة يحتاجون من ثم إلى مراكز مناسبة .

واقترانًا بأن المناخ الراهن للرأي الحكومي والعلمي والعالم يجمل اللحظة مناسبة كي يصوغ المؤتمر العام مبادئ لمساعدة الحكومات الأعضاء الرافقة في ضمان مركز عادل للعاملين المعنيين .

وإذ يذكر أنه من هذه الناحية قد تم عمل ذو قيمة كبيرة بالنسبة للعاملين بوجه عام وبالنسبة للباحثين العلميين بوجه خاص ، وخصوصا من جانب الوثائق الدولية وغيرها من النصوص المذكورة في هذه الدباجة ، وفي ملحق هذه التوصية .

وشعورا منه بأن الظاهرة المعروفة غالبا باسم « استنزاف العقول » والمنصبية على الباحثين العلميين . سببت في الماضي قلقا بالغا ، ولا تزال مسألة تشغل كثيرا بال دول أعضاء معينة ، وأعضا نصب عينيه من هذه الناحية الحاجات الكبيرة للبلاد النامية ، ورغبة منه من ثم في إعطاء الباحثين العلميين أسبابا أقوى للخدمة في البلاد والمناطق التي تشتد حاجتها إلى خدماتهم .

واقترانًا بأن مسائل مشابهة تنشأ في جميع البلاد بالنسبة لمركز الباحثين ، وأن هذه المسائل تستدعي اتخاذ أساليب مشتركة ويقدر الإمكان عمليا استخدام مستويات وتدابير مشتركة تتوخى هذه التوصية بيانها .

وأخذًا في الحسبان تعاملا مع كل ذلك ، بالنسبة للاخذ بهذه التوصية

واستخدامها ، التنوع الكبير الذى تتسم به القوانين واللوائح والعادات المربية التى تحدد فى البلاد المختلفة نمط وتنظيم البحث والتطوير التجريبى فى العلم والتكنولوجيا .

ورغبة لهذه الأسباب ، فى اكمال المستويات والتوصيات المقررة فى قوانين كل بلد ومراسيمه التى تقرها عاداته المربية والعادات المتضمنة فى الوثائق الدولية وغيرها المشار اليها فى هذه الديباجة وفى ملحق هذه التوصية ، وتقرها نصوص متصلة بمسائل ذات أهمية رئيسية بالنسبة للباحثين العلميين .

وواضعا امامه ، كالبند السادس والعشرين من جدول أعمال الدورة مقترحات تتعلق بمركز الباحثين العلميين .

وإذ قرر فى دورته السابعة عشرة أن هذه المقترحات ينبغي أن تتخذ صورة توصية للدول الأعضاء .

لكل ذلك يتخذ المؤتمر هذه التوصية فى هذا اليوم الموافق عشرين من نوفمبر عام ١٩٧٤ .

يوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بتطبيق النصوص التالية بأن تتخذ اية خطوات تشريعية أو غيرها قد يتطلبها تطبيق المبادئ والمعايير المبينة فى هذه التوصية فى أراضى كل منها .

يوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن تلفت نظر السلطات والمؤسسات والمشروعات المسؤولة من سير البحث والتطوير التجريبى واستخدام نتائجه الى هذه التوصية ، ونظر مختلف المنظمات التى تمثل أو تشجع مصالحي الباحثين العلميين كمجموعة ، وغيرها من الأطراف التى يهمها الأمر .

يوصى المؤتمر العام الدول الأعضاء بأن ترفع اليه فى التواريخ وبالطريقة التى يحددها ، تقارير عن العمل الذى قامت به لتنفيذ هذه التوصية .

١ - مجال التطبيق

١ - لأغراض هذه التوصية

(١) ١ - تعنى كلمة « علم » النشاط الذى به يبذل البشر اذ يعمل كل منهم بصفته الفردية أو يعملون فى مجموعة صغيرة أو كبيرة ، محاولة منظمة لاكتشاف سلسلة العلل والتمكن منها ، بواسطة الدراسة الموضوعية للظواهر المشاهدة ، وبجمعون فى صورة منسقة ما ينتج عنها من مذاهب فرعية من المعرفة ، بطريق النظر العقلى والتصور الكلى ، وغالبا يجرى التعبير عنها الى حد كبير بالرموز الرياضية ، وبذلك يزودون أنفسهم ولما فيه صالحهم بفرصة استخدام فهم العمليات والظواهر التى تقع فى الطبيعة والمجتمع ، (٢) يعنى

تفسير « العلوم » مركبا بين الحقيقة والفرض ، يمكن فيه عادة اثبات صدق
العنصر النظرى ، وإلى ذلك الحد يتضمن العلوم التى تعنى بالحقائق
والظواهر الاجتماعية .

(ب) معنى كلمة « تكنولوجيا » ما يتصل من المعرفة اتصالا مباشرا باننتاج أو
تحسين السلع أو الخدمات .

(ج) (١) معنى عبارة « البحث العلمى » تلك العمليات من الدراسة والتجربة
والتصوير واختبار النظريات مما ينطوى عليه تكوين المعرفة العلمية ، كما
توصف فى الفقرات (١) ، (١) ، (٢) سائلة الذكر ، (٢) معنى تعبير « التطوير
التجريبى » عمليات التوفيق والاختبار والتصفية التى تؤدى الى نقطة امكانية
التطبيق العلمى .

(د) (٢) معنى تعبير « الباحثون العلميون » أولئك الأشخاص المسئولين عن بحث
ميدان معين فى العلم أو التكنولوجيا .

(٢) على أساس نصوص هذه التوصية يمكن لكل دولة عضو أن تحدد المعايير
للاذراج فى فئة الأشخاص المعترف بهم كباحثين علميين (مثل حيازة الدبلومات
والدرجات العلمية ، والالقاء أو الوظائف الأكاديمية) وكذلك تقرير
الاستثناءات التى يسير بها .

(هـ) معنى كلمة « مركز » كما تستخدم بالنسبة للباحثين العلميين المنزلة أو
الاعتبار الممنوح لهم كما يشهد به مستوى تقدير قيمة كل من الواجبات
والمسئوليات اللازمة لوظيفتهم ومستوى كفاءتهم فى أداء هذه الواجبات
والمسئوليات ، وكما يشهد بذلك أيضا ما يتمتعون به من حقوق وظروف عمل
ومعونة مادية ودعم أدبى لانتجاز مهمتهم .

٢ - تنطبق هذه التوصية على جميع الباحثين العلميين بغض النظر عن : (١) المركز
القانونى لمخدمهم أو نوع المنظمة أو المؤسسة التى يعملون فيها . (ب) ميادين
تخصصهم العلمية أو التكنولوجيا . (ج) الدافع الكامن وراء البحث العلمى
والتطوير التجريبى الذى يشتركون فيه . (د) نوع التطبيق الذى يرتبط به
البحث العلمى والتطوير التجريبى ارتباطا مباشرا الى أكبر حد .

٣ - فى حالة الباحثين العلميين الذين يقومون بالبحث العلمى والتطوير التجريبى
على أساس العمل بعض الوقت لا تنطبق هذه التوصية عليهم الا فى الأوقات
والمناسبات التى يزاوون فيها نشاط البحث العلمى والتطوير التجريبى .

٢ - الباحثون العلميون فى سياق صنع السياسة الوطنية

٤ - يجب أن تجد كل دولة عضو فى استخدام المعرفة العملية والتكنولوجية لزيادة
رفاهية مواطنيها الثقافية والمادية ، وترويج المثل العليا لنام المتحثة وأهدافها

ولبلوغ هذا الهدف يجب على كل دولة عضو أن تزود نفسها بالأفراد والمؤسسات والأجهزة اللازمة لتطوير وتطبيق السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والتي تهدف إلى توجيه الجهود المبذولة في البحث العلمي والتطوير التجريبي نحو تحقيق الأهداف الوطنية في حين تخصص مكانا كافيا للعلم بصفتها هذه . وبالسياسات التي تتخذها بالنسبة للعلم والتكنولوجيا ، وبالطريقة التي تستخدم بها العلم والتكنولوجيا في صنع السياسة عموما ، وبمعاملتها الباحثين العلميين بوجه خاص ، تبين الدول الأعضاء أن العلم والتكنولوجيا ليسا أنشطة تمارس في عزلة ولكنهما جزء من الجهد المتكامل الذي تبذله الشعوب في سبيل إقامة مجتمع أكثر انسانية وعادل حقا .

٥ - في كافة المراحل المناسبة من التخطيط الوطني بوجه عام والتخطيط في العلم والتكنولوجيا بصفة خاصة يجب على الدول الأعضاء أن :

(١) تعامل الاتفاق العام على البحث العلمي والتطوير التجريبي على أنه صورة من الاستثمار العام عائداته في الأغلب وبالضرورة طويلة الأجل .

(ب) تتخذ جميع التدابير التي تكفل أن يكون المبرر لمثل هذه الاتفاقات ، وأن تكون ضرورتها في الواقع ، ماثلين دائما أمام الرأي العام .

٦ - يجب أن تبذل الدول الأعضاء كل جهد في سبيل أن تترجم على أسس السياسات والأساليب الدولية ، أدواؤها للحاجة إلى تطبيق العلم والتكنولوجيا في مجموعة متنوعة كبيرة من ميادين محددة تلقى ما هو أوسع نطاقا من الاهتمام الوطني ، ونعني بهذا تلك المشكلات الضخمة والمعقدة من قبيل المحافظة على السلام الدولي والتضامن على العز . وغير ذلك من المشكلات ، مما لا يمكن معالجته بشكل فعال إلا على أساس دولي ، مثل الاندثار بالثوث والسيطرة عليه ، والتنقيب بالطقس وبالنزول .

٧ - يجب أن تهيئ الدول الأعضاء الفرص أمام الباحثين العلميين كي يشاركوا في رسم معالم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التجريبي . وبوجه خاص يجب على كل دولة عضو أن تضمن أن تلقى هذه العمليات تأييد أجهزة نظامية مناسبة تنعم بالانصح والعون المناسبين من الباحثين العلميين ومنظماتهم الفنية .

٨ - يجب على كل دولة عضو أن تضع إجراءات تناسب حاجاتها لتضمن أنه في أداء البحث العلمي والتطوير التجريبي اللذين يؤيدهما الدولة ، يحترم الباحثون المسؤولية العامة بينما يتمتعون في الوقت نفسه بدرجة الاستقلال الذاتي المناسبة لمهمتهم ولتقدم العلم والتكنولوجيا . ويجب أن يؤخذ في الحسبان تماما أن أنشطة الباحثين العلميين الخلاقة يجب أن تكون موضع

التشجيع في السياسة القومية للعلم ، على أساس أقصى الاحترام لاستقلال
وحرية البحث اللازمة للتقدم العلمى .

٩ - بوضع الغايات سالفة الذكر نصب الأعين ، ومع احترام مبدأ تنقل الباحثين
العلميين ، يجب أن تهتم الدول الأعضاء بخلق ذلك المناخ العام ، وتوفير
التدابير المحددة من أجل توفير الدعم الأدبى والمادى للباحثين العلميين
وتشجيعهم ، بما :

(١) يضمن أن يجد الشباب المتفوق جاذبية كافية في المهنة وثقة كافية في
البحث العلمى والتطوير التجريبى . كحرفة تتيح آمالا معقولة ودرجة معتدلة
من الأمن ، بما يبقى على التجدد المناسب وبصفة مستمرة ، للأفراد العاملين
في النواحي العلمية والتكنولوجية .

(ب) يسهل أن يبرز في صفوف مواطنيها وتشجع على أن يتكون على نحو
مناسب ، مجموعة من الباحثين العلميين يعتبرون أنفسهم ويعتبرهم زملاؤهم
في جميع أرجاء العالم ، أعضاء بالمجتمع العلمى والتكنولوجى الدولى جديرين
بالتقدير .

(ج) يشجع موقفا يزود فيه أغلبية الباحثين العلميين أو الشباب الذين
يطمحون في أن يصبحوا باحثين علميين ، بالحوافز اللازمة للعمل في خدمة
بلدهم وليعودوا إليه إذا سموا وراء بعض تعليم أو تدريب أو خبرة لهم في
الخارج .

٢ - التعليم المبدئى للباحثين العلميين وتدريبهم

١٠ - يجب أن تنظر الدول الأعضاء بعين الاعتبار الى حقيقة أن البحث العلمى
المؤثر يتطلب باحثين علميين من ذوى النزاهة والنضج والنضج ، ويجمعون بين
الصفات الأخلاقية والعقلية العالية .

١١ - من التدابير التى يجب أن تتخذها الدول الأعضاء للمساعدة على ظهور باحثين
علميين من هذه الصفة العالية :

(١) ضمان أن يتمتع جميع المواطنين بفرص متساوية في التعليم المبدئى
والتدريب الذين يحتاج اليهما تأهيلهم للعمل المتصل بالبحث العلمى ،
ويدون تفرقة على أساس الجنس ، اللون ، النوع ، اللغة ، الدين ، الرأى
السياسى أو غيره ، الأصل القومى أو الاجتماعى ، الحالة الاقتصادية أو
المولد ، فضلا عن ضمان أن جميع المواطنين الذين ينجحون في الحصول على
هذا التأهيل ، يتمتعون بالمساواة في الوصول الى الاستخدام المتاح في
البحث العلمى .

(ب) تشجيع روح خدمة الجماعة كمصدر مهم في مثل هذا التعليم والتدريب للعاملين العلميين .

١٢ - بقدر ما يتفق مع استقلال المعلمين الواجب والسليم ، يجب على الدول الأعضاء ان تقدم تأييدها لجميع المبادرات التعليمية المراد بها تنمية الروح ، مثل :

(أ) ادماج أو تطوير عناصر من العلوم الاجتماعية والبيئية في المناهج والبرامج المعنية بالعلوم الطبيعية والتكنولوجيا .

(ب) ابتداء واستخدام أساليب تعليمية لايقاظ وتشجيع صفات شخصية وعادات ذهنية من قبيل :

١ - الخلو من المصلحة ، والنزاهة الفكرية .

٢ - القدرة على عرض مشكلة أو موقف حسب النظرة الحقيقية للأمور وفي تناسب سليم ، مع كل ما ينطوي عليه من معان بشرية .

٣ - المهارة في عزل المعاني المدنية والأخلاقية ، في المشكلات التي تشتمل على البحث عن المعرفة الجديدة والتي قد تبدو لدى النظرة الأولى ، ذات طبيعة فنية فقط .

٤ - التنبيه الى النتائج الاجتماعية والبيئية المرجحة والممكنة ، التي تترتب على أنشطة البحث العلمي والتطوير التجريبي .

٥ - الاستعداد للاتصال بالغير لا في الدوائر العلمية والتكنولوجية فحسب ولكن في خارج تلك الدوائر أيضا ، مما يعنى استعدادا للعمل في فريق وفي سياق متعدد المهن .

٤ - مهنة الباحث العلمي

يجب ان تذكر الدول الأعضاء أن احساس الباحث العلمي بالمهنة يمكن تعزيزه بشكل قوى اذا شجع على التفكير في عمله على أساس أداء خدمة لرفاقه من المواطنين وكذلك لرفاقه من البشر بوجه عام . وفي معاملة الباحثين العلميين وفي الموقف منهم يجب أن تسعى الدول الأعضاء الى التعبير عن التشجيع للبحث العلمي والتطوير التجريبي الذي يؤدي بهذه الروح العريضة من خدمة الجماعة .

الجانب المعنى والأخلاقي من البحث العلمى

١٤ - يجب أن تسعى الدول الأعضاء الى تشجيع الظروف التى فيها وبالتأيد من جانب السلطات العامة ، يضطلع الباحثون العلميون بالمسئولية عن ويكون لهم الحق فى »

١ - العمل بروح من الحرية الفكرية لتابعة وشرح والدفاع عن الحقيقة العلمية كما يرونها .

٢ - الاسهام فى تعريف أهداف وأغراض البرامج التى يشتغلون فيها وفى تحديد الوسائل التى تتخذ والتى يجب أن تكون مسئولة من النواحي الانسانية والاجتماعية والمتصلة بالبيئة .

٣ - التعبير فى حرية عن رأيهم فيما لمشروعات معينة من قيمة بشرية او اجتماعية او متصلة بالبيئة ، وفى الانسحاب اذا اخفقوا فى هذا ، من تلك المشروعات اذا كان ضميرهم يملى عليهم هذا ؟

٤ - الاسهام بطريقة ايجابية وبناءة فى نسيج العلم والثقافة والتعليم فى بلدهم ، وكذلك فى تحقيق الأهداف القومية ، وتحسين رفاهية رفاقهم المواطنين ، وتشجيع المثل الدولية وأهداف الأمم المتحدة ، على أن يكون مفهوما أن على الدول الأعضاء عندما تقوم بدور رب العمل بالنسبة الى الباحثين العلميين ، أن تحدد بأكبر قدر ممكن من الوضوح والتطبيق الحالات التى يرون فيها من الضرورة الخروج على المبادئ المقررة فى الفقرات من (١) الى (د) سالفه الذكر .

١٥ - يجب أن تتخذ الدول الأعضاء جميع الخطوات المناسبة لحث جميع من يستخدمون الباحثين العلميين فيها ، على اتباع التوصيات المتضمنة فى فى البند ١٤

الجانب الدولى من البحث العلمى

١٦ - يجب أن تترك الدول الأعضاء ان الباحثين العلميين يواجهون مواقف تتكرد بصورة متزايدة ، يكون فيها للبحث العلمى والتطوير التجريبي الذى يشتغلون به بعد دولى ، ويجب أن تحاول مساعدة الباحثين العلميين على استغلال مثل هذه المواقف فى مناصرة السلم الدولى ، التعاون والتفاهم ، ورفاهية البشر المشتركة .

١٧ - ويجب على الدول الأعضاء أن تقدم كل دعم ممكن للمبادرات التى يقوم بها الباحثون العلميون بحثا عن فهم متحسن للعوامل التى ينطوى عليها بقاء ورفاهية النوع البشرى ككل .

١٨ - يجب على كل دولة عضو أن تجتهد معرفة من الباحثين العلميين وجددهم ومثالياتهم ، وخاصة بالنسبة الى جيل الشباب ، في مهمة تقديم اسهام سخي في الجهود الذي يبذله العالم في البحث العلمى والتكنولوجيا، بقدر ما تسمح به مواردها . ويجب ان ترحب الدول الأعضاء بكل ما يمكن أن يقدمه الباحثون العلميون من نصح ومساعدة ، في جهود التطوير الاجتماعى والاقتصادى التى تسهم في دعم ثقافة صحيحة السيادة الوطنية .

١٩ - حتى يتسنى ربط ما تنطوى عليه المعرفة العلمية والتكنولوجية من امكانيات محتملة ، بفائدة جميع الشعوب ، يجب على الدول الأعضاء أن تحت العلميين على أن يذكروا المبادئ الواردة في الفقرات ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

٥ - شروط النجاح من جانب الباحثين العلميين

٢٠ - يجب على الدول الأعضاء :

(أ) أن تذكر أن المصلحة العامة ، ومصلحة الباحثين العلميين أيضا ، تتطلب التأييد الادبى والمساعدة المادية اللذين يؤديان الى الاداء الناجح في البحث العلمى والتطوير التجريبي من جانب الباحثين العلميين .

(ب) أن تدرك أن عليهم من هذه الناحية ، وباعتبار أنهم يستخدمون الباحثين العلميين ، مسئولية رئيسية ، ويجب أن يحاولوا ضرب مثل لغيرهم ممن يستخدمون امثال هؤلاء الباحثين العلميين .

(ج) أن تحت جميع الآخرين الذين يستخدمون الباحثين العلميين ، على أن يوجهوا اهتماما دقيقا لتوفير ظروف عمل مرضية للباحثين العلميين وخاصة بالنسبة الى جميع النصوص الواردة في القسم الحالى .

(د) أن تضمن تمتع الباحثين العلميين بظروف عمل واجور متناسب مع مركزهم وادائهم بدون تفرقة على اساس النوع أو اللغة أو العمر أو الدين أو الاصل القومى .

الامال والتسهيلات لحياة عملية مناسبة

٢١ - يجب على الدول الأعضاء ، وبفضل أن يكون هذا في داخل اطار سياسة وطنية شاملة للقوة العاملة ، أن ترمم سياسات بالنسبة الى المعالة تغطى على نحو واف حاجات الباحثين العلميين ، وخاصة من طريق :

(١) تزويد الباحثين العلميين في استخدامهم المباشر ، بالامال والتسهيلات من اجل حياة عملية مناسبة ، وان لم يقتصر هذا بالضرورة على ميادين البحث العلمى والتطوير التجريبي ، وتشجيع المخدمين الآخرين غير الحكوميين ، أن يعملوا الشيء نفسه .

(ب) بذل كل جهد من أجل تخطيط البحث العلمى والتطوير التجريبي على النحو الذى معه لا يجرى تعرض الباحثين العلميين المعنيين ، بحكم طبيعة عملهم فحسب ، لشاق يمكن تجنبها .

(ج) النظر فى توفير الأموال اللازمة للتسهيلات من أجل إعادة تهيئة وإعادة توزيع الباحثين العلميين فى عملهم الدائم ، كجزء لا يتجزأ من تخطيط البحث العلمى والتطوير التجريبي ، وخاصة فى حالة البرامج أو المشروعات التى تصمم باعتبارها أنشطة ذات أجل محدود ، وإن لم يقتصر الأمر على هذه البرامج أو المشروعات ، وتوفير ترتيبات تعويضية مناسبة حيث لا تكون هذه التسهيلات فى حيز الامكان .

(د) تقديم فرص مشجعة للباحثين العلميين الشباب ليقوموا بالبحث العلمى الهام والتطوير التجريبي ، حسب قدراتهم .

إعادة الترية الذاتية الدائمة

٢٢ - يجب أن تسمى الدول الأعضاء الى تشجيع :

(أ) تمتع الباحثين العلميين ، شأنهم شأن الفئات الأخرى من العمال الذين يواجهون مشكلات مشابهة ، بالفرص التى تتيح لهم أحدث المعلومات فى موضوعاتهم وفى الموضوعات المرتبطة بها ، وذلك بحضور المؤتمرات ، وحرية الوصول الى المكتبات وغيرها من مصادر المعلومات ، والمشاركة فى المناهج التعليمية أو المهنية ، وحيث يكون الأمر لازماً فيجب أن تتاح للباحثين العلميين الفرصة فى الحصول على تدريب علمى جديد بفرض تقلهم الى فرع آخر من النشاط العلمى .

(د) توفير التسهيلات المناسبة لهذا الغرض .

التنقل بوجه عام والمهنة المدنية بوجه خاص

٢٣ - يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتشجيع وتسهيل تبادل أو تنقل الباحثين العلميين بين خدمة البحث العلمى والتطوير التجريبي فى الحكومة وفى مجالات التعليم العالى والنشاط الإنتاجي ، وذلك كجزء من سياسة قومية شاملة لإعداد قوة بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً .

٢٤ - يجب أن تذكر الدول الأعضاء أن جهاز الحكم فى جميع المستويات يمكن أن يستفيد من المهارات الخاصة والنظرات الناقلة التى يوفرها الباحثون العلميون . وعلى ذلك تستطيع الدول الأعضاء أن تستفيد بطريقة مجزية من اجراء فحص مقارن دقيق للتجربة المكتسبة فى الدول الأعضاء التى طالقت معدلات للمرتبات وغير ذلك من ظروف التوظيف أعدت بوجه خاص للباحثين

العلميين بهدف تقرير الى اى حد تساعد امثال هذه الشروعات على تلبية حاجاتها الوطنية ، والمسائل التى يظهر انها تتطلب اهتماما خاصا من هذه الناحية هى :

(أ) الاستخدام الأمثل للباحثين العلميين داخل اطار سياسة قومية شاملة لقوة عاملة تاهيلا عاليا .

(ب) افضلية توفير الاجراءات مع كافة الضمانات اللازمة التى تسمح بالمراجعة الدورية لظروف الباحثين العلميين المادية للتأكد من انها تظل شبيهة بصورة عادلة بظروف العاملين الآخرين ممن لهم خبرة ومؤهلات مماثلة ومتماشية مع مستوى معيشة البلد .

(ج) امكانية توفير آمال مناسبة للتقدم فى الحياة العملية فى هيئات البحث العامة ، وكذلك الحاجة الى منح الباحثين ذوى المؤهلات العلمية او التكنولوجية الخيار فى الانتقال من مراكز البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الى اراكز الادارية .

٢٥ - يجب على الدول الأعضاء فضلا عن ذلك ان يستفيدوا من حقيقة ان العلم والتكنولوجيا يمكن تنشيطهما عن طريق الاتصال الوثيق بالمجالات الأخرى من النشاط الوطنى ، والعكس بالعكس ، ومن ثم يجب ان تحرص الدول الأعضاء على عدم تشييط همم الباحثين العلميين ممن تؤدى بهم ميولهم ومواهبهم التى تربت فى ميدان الأمر فى اطار البحث العلمى والتطوير التجريبي بمعناه السليم ، الى الانتقال الى الأنشطة القريبة الصلة بهما . بالعكس يجب ان تنبه الدول الأعضاء الى تشجيع أولئك الباحثين العلميين الذين يكشف التدريب الأصلى الذى تلقوه فى البحث العلمى والتطوير التجريبي وما اكتسبوه بعد ذلك من خبرة ، عن امكانيات كامنة فى ميادين من قبيل ادارة البحث العلمى والتطوير التجريبي أو ميدان سياسات العلم والتكنولوجيا الاعرض ككل ، كى يستفوا مواهبهم استغلالا كاملا فى هذه الاتجاهات .

المشاركة فى الاجتماعات العلمية والتكنولوجية افدولية

٢٦ - يجب على الدول الأعضاء أن تشجع بطريقة فعالة تفاعل الافكار والمعلومات بين الباحثين العلميين فى جميع أرجاء العالم ، ذلك التفاعل اللازم للتطوير الصحى للعلم والتكنولوجيا ، وفى سبيل هذه الغاية يجب أن تتخذ جميع التدابير الواجبة للتأكد من أن الباحثين العلميين يتمكنون فى حياتهم العملية من المشاركة فى الاجتماعات العلمية والتكنولوجيا الدولية ومن السفر الى الخارج .

٢٧ - وفصلا عن هذا يجب ان تنتبه الدول الأعضاء الى ان جميع انظمات الحكومية أو شبه الحكومية التي يجرى فيها أو تحت سيطرتها البحث العلمى والتطوير التجريبي تخصص بانتظام جزءا من ميزانيتها لتمويل اشتراك الباحثين العلميين الذين في خدمتها ، في أمثال هذه الاجتماعات العلمية والتكنولوجية الدولية .

وصول الباحثين العلميين الى مراكز ذات مسئولية أكبر مع ما يطالبها من مكافآت

٢٨ - يجب على الدول الأعضاء أن تشجع من الناحية اللعية على أن القرارات المتصلة بوصول الباحثين العلميين الذين في خدمتها الى مراكز ذات مسئولية أكبر مع ما يطالبها من مكافآت ، توضع بصفة رئيسية على أساس التقييم العادل والواقعي لقدرات الأشخاص المعنيين ، كما يشهد بها ضروب أدائهم الحالي أو الحديث ، وكذلك على أساس الدليل الرسمى أو الأكاديمى على ما اكتسبوا من معرفة أو اظهروا من مهارات .

حماية الصحة والامن الاجتماعى

٢٩ - (أ) على الدول الأعضاء بوصفها تستخدم الباحثين العلميين أن تتقبل أن عليها المسئولية - طبقا للوائح الوطنية والوفائق الدولية المعنية بحماية العاملين عموما من البيئات المعادية أو الخطرة - عن ضمان وصحة وأمن من في خدمتها من الباحثين العلميين ويقدر ما هو ممكن بشكل معقول ، بمثل ما هى مسئلة عن صحة وأمن جميع الأشخاص الآخرين الذين يحتمل أن يؤثر فيهم البحث العلمى والتطوير التجريبي المعينين - ومن ثم يجب أن تتأكد من أن ادارات المنشآت العلمية تطبق مستويات أمن مناسبة ، وتدريب جميع من في خدمتها على اجراءات الامن اللازمة ، وتراقب وتحمى جميع الأشخاص المعرضين للخطر ، وأن تأخذ من الاعتبار الواجب ما يصل الى علمها من مخاطر جديدة (أو جديدة ممكنة) وخاصة ما يلفت نظرها اليها الباحثون العلميون أنفسهم وتتعرف وفقا لذلك ، وأن تتأكد من أن طول يوم العمل وفترات الراحة معقول ، وتشمل الأخيرة اجازة سنوية بأجر كامل .

(ب) يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ جميع الخطوات لحد من يستخدمون باحثين علميين غيرها ، على تطبيق أساليب مشابهة .

٣٠ - يجب أن تتأكد الدول الأعضاء من أنه تتخذ الاحتياطات التى تكفل تمتع الباحثين العلميين (بالاشتراك مع جميع العاملين الآخرين) بترميزات مناسبة وعادلة للامن الاجتماعى تتناسب مع أعمالهم ونوعهم ومركزهم العائلى ، العائلى ، وحالتهم الصحية ومع طبيعة العمل الذى يؤدونه .

تشجيع القدرة على الإبداع وتقدير قيمتها والتميز عنها والاعتراف بها التشجيع

٣١ - يجب أن تعنى الدول الأعضاء بصورة فعالة بتشجيع جميع الباحثين العلميين على الأداء الخلاق في ميدان العلم والتكنولوجيا .

تقدير القيمة

٣٢ - يجب على الدول الأعضاء فيما يتعلق بمن في خدمتها من الباحثين العلميين

(أ) أن تأخذ في الاعتبار الواجب ، في جميع الإجراءات التي تتبع في تقدير قيمة الباحثين العلميين على الخلق والإبداع ، والصعوبة التي تلازم قياس قدرة شخصية نادرا ما تتجلى بصورة مستمرة وثابتة لا تتقلب .

(ب) أن تمكن وأن تشجع على النحو المناسب الباحثين العلميين ممن يظهر أن من الممكن تنشيط هذه القدرة بطريقة مجزية :

١ - أما بتحويلهم الى ميدان جديد من العلم أو التكنولوجيا .

٢ - أو بالانتقال من البحث العلمى والتطوير التجريبي الى مهن أخرى يمكن فيها استخدام الخبرة التي اكتسبوها والصفات التي قدموا الدليل عليها ، استخداما أفضل في إطار جديد .

٣٣ - يجب على الدول الأعضاء أن تحت غيرها ممن يستخدمون الباحثين العلميين على الأخذ بهذه الأساليب .

٣٤ - كعناصر لها اتصال بتقييم القدرة على الخلق يجب أن تسمى الدول الأعضاء الى ضمان أن الباحثين العلميين :

(أ) يتلقون دون ما عائق ما يوجهه اليهم زملائهم في جميع أرجاء العالم من أسئلة وانتقادات ومقترحات وكذلك أيضا الدافع العقلى الذى تتيحه أمثال هذه الاتصالات وما يثيره من ردود .

(ب) يتمتعون في هدوء بالتقدير الدولى الذى يبرره ما لهم من فضل علمى :

التميز عن الرأى بطريقة النشر

٣٥ - يجب على الدول الأعضاء أن تشجع وتسهل نشر النتائج التي يتوصل اليها الباحثون العلميون ، بفرض مساعدتهم على اكتساب السمعة التي يستحقونها وكذلك بفرض تشجيع تقدم العلم والتكنولوجيا ، والتعليم والثقافة بوجه عام

٣٦ - في سبيل هذه الغاية يجب أن تضمن الدول الأعضاء أن تتمتع كتابات الباحثين العلميين العلمية والتكنولوجية بالحماية القانونية المناسبة ، وبوجه خاص الحماية التي يكفلها قانون حقوق الطبع .

٣٧ - يجب على الدول الأعضاء بالتشاور مع منظمات الباحثين العلميين وكمسالة أسلوب معترف به ، أن تشجع الذين يستعملون الباحثين العلميين وتشجع أنفسهم بوصفها بوصفها مثلهم ، على :

(أ) أن يعتبروا انه من المعايير المقررة لن يكون للباحثين العلميين حرية نشر نتائج عملهم وأن يشجعوا على هذا .

(ب) أن يقللوا من القيود المفروضة على حق الباحثين العلميين في نشر كشوفهم ، بما يتفق مع المصلحة العامة وحق مخدومهم وزملائهم من العاملين .

(ج) أن يعبروا باكبر قدر ممكن من الوضوح كتابة وحسب أسس وشروط استخدامهم الظروف التي يحتمل أن تطبق فيها هذه القيود .

(د) أن يوضحوا بلئل الاجراءات التي يمكن بها أن يتأكد الباحثون العلميون مما اذا كانت القيود المذكورة في هذه الفقرة تنطبق في حالة معينة .

الاعتراف بهم

٣٨ - يجب أن تبين الدول الأعضاء انها تعلق أهمية كبيرة على تلقى الباحث العلمى التأييد الأدبى اللائق والتعويض المادى من الجهد الخلاق الذى يتبين في عملهم .

٣٩ - ومن ثم يجب على الدول الأعضاء :

(أ) أن تضع في ذهنها :

١ - الى أى حد يمكن أن يؤثر ما بلقاه الباحثون العلميين من اعتراف وتقدير لقدرتهم المثابتة على الخلق ، في مستوى ما يتبين من رضائهم عن حياتهم العملية .

٢ - أن الرضاء عن العمل يحتمل أن يؤثر في الاداء في البحث العلمى عموما ، وقد يؤثر بصفة خاصة في العنصر الخلاق في ذلك الاداء .

(ب) أن تعامل الباحثين العلميين معاملة لائقة بالنسبة الى جهدهم الخلاق الثالث ، وأن تشجع على تطبيق هذه المعاملة .

٤ - على الدول الأعضاء بالئل أن تأخذ بالأساليب النمطية التالية وأن تحت على الأخذ بها .

(أ) أن تتضمن أسس وشروط استخدام الباحثين العلميين نصوصا مكتوبة تقرر بوضوح مالهم من حقوق (أن كانت هناك حقوق وما لأطراف أخرى من حقوق حيث يكون هذا مناسبا) بالنسبة الى أى كشف أو

اختراع أو تحسين في المعرفة الفنية قد ينشأ في أثناء ما يقوم به أولئك الباحثون العلميون من البحث العلمى والتطوير التجريبي .

(ب) أن يلتفت صاحب العمل نظر الباحثين العلميين دائما الى مثل هذه النصوص المكتوبة قبل أن يدخل الباحثون العلميون في الخدمة .

المرونة المقولة في تفسير وتطبيق النصوص التي

تقرر شروط وظروف استخدام الباحثين العلميين

٤١ - يجب على الدول الأعضاء أن تعمل على ضمان ألا يهبط البحث العلمى والتطوير التجريبي الى روتين بحت . وعلى ذلك يجب أن تحرص على أن تصاغ جميع النصوص التي تقرر شروط استخدام الباحثين العلميين وتحكم ظروف العمل لهم ، وتفسر بكل المرونة المطلوبة كي تلبى العلم والتكنولوجيا . لكن لا ينبغي الالتجاء الى هذه المرونة لكي تفرض على الباحثين العلميين شروطا أولى من ألتى يتمتع بها العاملون الآخرون من ذوى المؤهلات والمسئولية المماثلة .

تنمية المصالح المشتركة للباحثين العلميين المترابطين فيما بينهم .

٤٢ - يجب أن تدرك الدول الأعضاء أن من المشروع تماما ، ومن المرغوب فيه حقا ، أن يترابط الباحثون العلميون فيما بينهم لحماية وتنمية مصالحهم الفردية والجماعية ، في هيئات من قبيل النقابات والجمعيات المهنية والجمعيات العلمية ، حسب حقوق العمل بوجه عام والمستوحاة من المبادئ المقررة في الوثائق الدولية الواردة في ملحق هذه التوصية . وفي جميع الحالات حيث يلزم حماية حقوق الباحثين العلميين ، يجب أن يكون لهذه المنظمات الحق في تأييد الحقوق الثابتة لأمثال هؤلاء الباحثين .

٦ - استخدام واستقلال التوصية الحالية

٤٢ - على الدول الأعضاء أن تجتهد في توسيع وإكمال العمل الذى تقوم به بالنسبة الى مراكز الباحثين انظميين ، وذلك بالتعاون مع جميع المنظمات الوطنية والدولية التي تقع نشاطاتها في نطاق هذه التوصية وأهدافها ، وخاصة اللجان الوطنية التابعة لليونسكو ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات المثلة لعلوم العلم والتكنولوجيا ، وأرباب الأعمال بوجه عام ، والجمعيات العلمية ، والروابط المهنية ونقابات الباحثين العلميين ، وروابط كتاب العلوم . ومنظمات الشباب .

٤٤ - على الدول الأعضاء أن تساند عمل الهيئات سالفة الذكر بأنسب الوسائل .

٤٥ - على الدول الأعضاء أن تجند التعاون اليقظ والنشط من جانب جميع المنظمات المثلة للباحثين العلميين ، في ضمان أن تفضلع الأخيرة على نحو فعال ويروح من خدمة الجماعة ، بالمسؤوليات وتمتع بالحقوق وتعال الاعتراف بالمركز ، مما هو مذكور في التوصية .

٧ - نص نهائي

٤٦ - حيث يتمتع الباحثون العلميون بمركز أنسب من نواح معينة ، من ذلك المنصوص عليه في هذه التوصية فيجب عدم الالتجاء الى نصوصها للتقليل من المركز الذي اكتسبه الآن .

ملحق :

الوثائق الدولية والنصوص الأخرى

المتعلقة بالعمل عموما أو بالباحثين

العلميين بوجه خاص

الاتفاقات الدولية التي أقرها المؤتمر الدولي لمنظمة العمل الدولية

- اتفاق حرية الاتحاد وحماية الحق في التنظيم ، ١٩٤٨ .
- اتفاق الحق في التنظيم والمساومة الجماعية ، ١٩٤٩ .
- اتفاق مساوى الجزاء ، ١٩٥١ .
- اتفاق الأمن الاجتماعى (الحد الأدنى من المستويات) ، ١٩٥٢ .
- اتفاق التفرقة (الاستخدام والمهنة) : ١٩٥٨ .
- اتفاق الحماية من الإشعاع ، ١٩٦٠ .
- اتفاق التعويضات عن اصابات العمل ، ١٩٦٤ .
- اتفاق التعويضات في حالات العجز وكبر السن وللباقين على قيد الحياة ، ١٩٦٧ .
- اتفاق منافع الرعاية الطبية والمرض ، ١٩٦٩ .
- الاتفاق الخاص بالبنزين ، ١٩٧١ .

التوصيات التي أقرها المؤتمر الدولي لمنظمة العمل الدولية

- توصية الاتفاقات الجماعية ، ١٩٥١ .
- توصية التوفيق والتحكيم الاختيارى ، ١٩٥١ .
- توصية الحماية من الإشعاع ، ١٩٦٠ .
- التوصية بالتشاور (المستويات الصناعية والقومية) ، ١٩٦٠ .

- التوصية الخاصة بتعويضات اصابة العمل ، ١٩٦٤ .
- التوصية الخاصة بالعجز وكبر سن ومزايا الباقيين على قيد الحياة ، ١٩٦٤ .
- التوصية الخاصة بالاتصال في داخل العمل ، ١٩٦٧ .
- توصية بحث المظالم ، ١٩٦٧ .
- التوصية الخاصة بالرعاية الطبية والمنافع في حالة المرض ، ١٩٦٩ .
- التوصية بشأن ممثلي اعمال ، ١٩٧١ .
- التوصية المتعلقة بالبنزين ، ١٩٧١ .

المبادرات الأخرى بين الحكومات

القرار رقم ١٨٢٦ الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في ١٠ أغسطس ١٩٧٣ في دور انعقاده الخامس والخمسين بشأن « دون العلم الحديث والتكنولوجيا في تطوير الشعب والحاجة الى تقوية التعاون الاقتصادي والفنى والعلمى بين الدول » .

المشروع العلمى للعمل من أجل تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، والذي أعد تحت رعاية المجلس ذاته .

« اعلان مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية » والذي اعلن في ستوكهولم في يونيو ١٩٧٢ .

من اعداد المنظمة العلمية للملكية الفكرية

نموذج قانون للبلاد النامية عن الاختراعات ، ١٩٦٥ .

من اعداد المجلس الدولي للاتحادات العلمية (اكسو)

النصوص التى تحمل هذه العناوين : بيان عن الطبع الأساسى للعلم ، ميثاق العلماء ، عن الاخطار الناشئة من الاستخدامات غير المتوازنة للقوى التى يتيحها العلم - اعداد لجنة الايكسو عن العالم وعلاقاته الاجتماعية ويبلغ الى جميع اعضاء الايكسو بناء على طلب الجمعية العامة للايكسو (دور الانعقاد الخامس ، ١٩٤٩) .

قرار من : حرية تداول العلماء - اتخذته الجمعية العامة للايكسو في دور انعقادها الخامس في ١٦ - ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ .

من اعداد الاتحاد العالمى للعاملين العلميين (وفسو)

ميثاق للعاملين العلميين اتخذته الجمعية العامة للاتحاد العالمى للعاملين العلميين في فبراير ١٩٤٨ .

الاعلان عن حقوق العاملين العلميين الذى اتخذته الجمعية العامة للاتحاد العالمى للعاملين العلميين في أبريل ١٩٦٩ .

البحوث الاجتماعية والسياسة القومية

ما الذي سيستخدم منها
ومن الذبح يستخدمها
ولا تكت الأغراض
وما نتائجها

كان استخدام الاعلام الاجتماعي في بعض الشئون الحكومية الهامة موضوعا ذا أهمية متزايدة في وضع السنوات الأخيرة . ومع ذلك فإن المعلومات التي اختبرت في هذا الشأن محدودة للغاية . أكثر من ذلك أن استخدام علم الاجتماع في صوغ السياسات مهمة معقدة ، ولا يرجى منه أن يلقي بافتراضاته البدائية الكثير من الاضواء . ومن ثم فانا لا نعرف الا القليل عن المعلومات التي يمكن استخدامها ، ومن يستخدمها ، ولأي غرض ، والاثار المترتب على استخدامها اذا كان ثمة أثر . وقد أجرى البحث المعروض في هذا المقال للاقلال من بعض هذا الغموض .

وصف موجز للدراسة

اجريت في الفترة بين شهر أكتوبر ١٩٧٣ وشهر مارس ١٩٧٤ مئتان واربعه أحاديث خاصة بشأن استخدام السياسات وصوغها ، مع اشخاص يتولون مناصب هامة في مختلف المصالح والادارات واللجان في القسم التنفيذي لحكومة الولايات المتحدة . وكانت الأغلبية العظمى من المجيبين في نطاق الوظيفة الحكومة اما من الموظفين السياسيين ذوي الرتب التي تلي مباشرة مناصب الوزراء ، او من القساميين المدنيين من المستوى العالي . وكان متوسط دخل المجيبين قرابة ٣٤٠٠٠ دولار امريكي في السنة .

ولأن اغلبية المجيبين من ذوي الخبرة ، ومتوسط المدة التي قضوها كل منهم

الكاتب : ناثان كابلان

مدير البرامج بمركز أبحاث استخدامات المعرفة العلمية ،
بمعهد الأبحاث الاجتماعية بجامعة تشيخجان ، آن أوير .

الترجم : أحمد رضا

مدير بالإدارة العامة للشؤون القانونية والتجنيقات (ساجا) ،
ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، دبلوم الدراسات العليا
للقانون العام (جامعة القاهرة) ، صدر له (من الهيئة العامة
للكتاب) قرابة عشرين ترجمة لمؤلفات أجنبية ذات شهرة
عالية في الفنون المسرحية والقصة والقانون والآثار .

في الوظيفة أكثر من سنتين للموظف ، وحوالي ست سنوات ونصف سنة للعامل
المدنى . واختير الجيبون من الإدارات التي تمثل اجمالى الأنشطة الحكومية . وليست
فقط من الإدارات المعنية بالسياسة الاجتماعية وتنفيذ البرامج الاجتماعية ، وبالمشاكل
الاجتماعية وما شابه ذلك . وتولى ادارة الأحاديث أشخاص متخصصون في هذا
الباب ، وذلك بأسلوب المواجهة الشخصية . وكان متوسط الزمن الذى تستغرقه
المقابلة حوالى ساعة ونصف ساعة ، وسجلت المحادثات على أشرطة التسجيل . وكان
متولى الحديث يستخدم الشريط فى أثناء المقابلة ليساعده فى تدوين الحديث واستكمال
على النموذج الخاص لذلك . وثبتت فائدة هذه الأشرطة فى تسجيل الموضوعات الصعبة
المطروحة .

التعريف ببعض المصطلحات

استخدمت عبارة « صانع السياسة » هاهنا للإشارة الى صانعى القرارات من
موظفى المستوى العالى الذين شملتهم هذه الدراسة ، ولا ينصرف معناها الى أن الجيبين
يفرضون سياستهم ، ولكنها تشير الى أنهم يشغلون مراكز ذات نفوذ سياسى . وتعلق
نتائج البحث فقط بتأثير السياسة عند أعلى مستوى للسلطة التنفيذية ، ذلك لأن
البحث لم يتعرض لاستخدام الاعلام الاجتماعى وتطبيقه فى المستويات الدنيا من الجهاز
الحكومى . وتشير عبارتاً « المعرفة الاجتماعية » و « الاعلام الاجتماعى » أول كل شئ

الى المعلومات المستخلصة بطريق التجريب من العلوم السلوكية الآتية : علم النفس ، علم الاجتماع ، علم الانسان ، علم السياسة ، ومختلف فروع المعرفة المتشايكة الميادين (مثال ذلك : الاقتصاد السلوكي ، الجغرافيا السلوكية ، الطب العقلي) . وقد استخدمت هاتان العبارتان لتعيين حدود البحث ، فلا تعنيان أنه ليس ثمة مجالات أخرى في نطاق العلوم الاجتماعية .

وقد اصبحت الكتابات التي تعالج موضوع الاستخدام بعض الفروق الهامة في المفاهيم ، ولم تكن بإيضاح البعض الآخر منها ، وبخاصة الفروق بين بعض العبارات من قبيل : النشر ، والاستخدام ، والتطبيق .

وعند تلوين المعلومات من أجل استخدامها انحصر الاهتمام في ضروب الاستخدام التي كان صانع القرار يتلقى فيها المعلومات الاجتماعية الوثيقة الصلة بالسياسة (أى النشر) ، وما تم إبلاغه من الجهود المبذولة ليتيسر استخدام المعلومات (أى التطبيق) حتى ولو لم تنجح هذه الجهود في إنتاج أى أثر .

وعلى ذلك تستخدم المعلومات في سياق هذه الدراسة حينما يكون المجيب على دراية ببحث واحد على الأقل متصل بالموضوع ، واهتم اهتماماً جدياً بتطبيق معرفته ببعض المسائل المتصلة بالسياسة .

ما الذى يستخدم ؟

شكلت قرابة ثلث أمثلة الاستخدام التى ذكرها المجيبون معلومات بحثية مأخوذة من الملخصات التى يحررها الموظفون غير المستشارين ، ومن مراجعة بعض التقارير الموجودة . وعلى ذلك كان من المستحيل تصنيف المعارف من المصادر الثانوية ، حسب مصطلحات المناهج المروضة .

وتضمن الثلثان الباقيان مصادر المعلومات الأولية ، أى المعلومات الخام ، أو التقارير عن المعلومات كما جمعت ودونت فى الأصل . وقد أجرينا فى الجدول رقم (١) توزيع أمثلة الاستخدام بالنسبة لتقنيات جمع المعلومات هذه .

وليس من الميسور التعليق على كل مناهج البحث المذكورة فى هذا الجدول . ومع ذلك فمن المفيد التعليق على بعض الاحصائيات الاجتماعية لأنها تشكل أكثر ما يستخدم من المعلومات المدروسة لدى صانعى السياسات ، التى تبلغ زهاء ثلث اجمالى معطيات علم الاجتماع التى تؤثر فى القرارات المتصلة بالسياسة .

الجدول (١)

توزيع استخدام المعرفة حسب مناهج البحث

مناهج البحث النسب المئوية	لأمثلة الاستخدام
٣٢	الاحصائيات الاجتماعية
٢٠	تقويم البرنامج
٩	البحث الاستطلاعي
٩	التجريب الميداني
٨	حساب المكسب والخسارة
٤	التحليل التنظيمي
٤	الاختبار المعمل
٤	ملاحظات المشترك
٤	بيانات الحالات الكليتيكية
٣	الاختبار السيكولوجي
١	الحيل والخدع التجريبية

١٠٠

(١) مبنية على ٣٦٧ مصدرا من مصادر المعلومات الأولية

وتتضمن الاحصائيات الاجتماعية المستخدمة في هذا البحث أنماط المعلومات الآتية : المعلومات الديموجرافية (السكانية) وتشمل البيانات الاحصائية الخاصة بالولايات المتحدة ، والمعلومات الخاصة بالمعدلات والاتجاهات غير الاقتصادية ، كمعدلات البطالة ، ومعدلات الجريمة ، وغيرها ، وبيانات البحث الاستطلاعي على نطاق واسع في خصوص الاتجاهات العامة ، أو المقاييس السلوكية المباشرة في مجالات متعددة (مثال ذلك : الموضوعات المتصلة بالصحة ، كالتأمين الصحي ، والمهمات الطبية) . وعلى ذلك فقد صنفنا البيانات التي تتضمن تقدير أو مراجعة المعدلات والاتجاهات في قطاعات عرضة من الشعب أو في مجموع السكان باعتبارها احصائيات اجتماعية . وتوضع الأمثلة التالية المنقولة من تقارير المجيبين مختلف الاستعمالات الخاصة بالاحصائيات الاجتماعية في الشؤون المتصلة بالسياسة :

- أجريت عمليات مسح طويلة للمسنين من السكان للحصول على بيانات عن المبالغ التي أنفقت في الرعاية الطبية ، وإنجزء الذي غطاه التأمين الصحي الخاص . وكانت هذه البيانات ذات فائدة في وضع برنامج الرعاية الطبية .

● استخدمت عمليات مسح على نطاق واسع لتحديد ملكية الأقليات للمشروعات ، واستخدمت هذه البيانات بدورها في تخطيط السياسات الكفيلة بتشجيع مثل هذه الملكية .

● أثرت الإحصائيات الاجتماعية في ضروب العرض والطلب لليد العاملة المدربة على المدى الطويل ، وتخطيط البرامج التعليمية اللازمة للتدريب وإعادة التدريب لسد حاجات الى مهارات العمال .

● وأخيرا درست مستويات اشتراك الناخبين بإجراءات القيد المتنوعة في مختلف الولايات ، وذلك لتقرير ما اذا كان من شأن سياسة قومية لقيد الناخبين أن ترفع من حجم اشراكهم (في الانتخابات) .

كفاءة البحث المستخدم

تكفلت الادارة المستفيدة بالانفاق على معظم حصيلة الاعلام الاجتماعى المستخدم في صنع القرارات المتصلة بالسياسة ، وأمكن التعرف على الموارد المالية بالنسبة الى ٢١٨ من تقارير البحث الأولية ، وتظهر فى الجدول رقم (٢)

الجدول (٢)

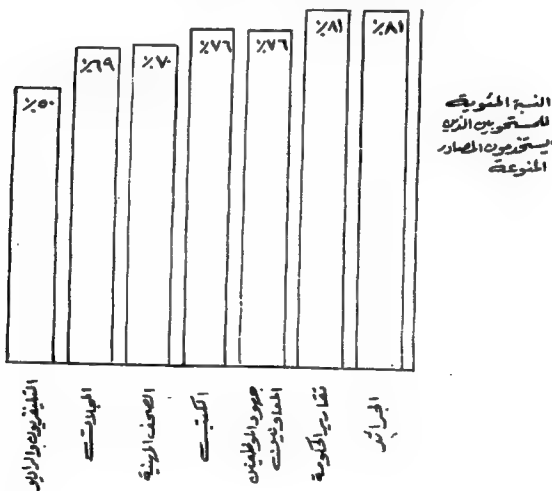
توزيع استخدام المعلومات حسب مصادر التمويل

مصدر التمويل	النسب المئوية لأمثلة الاستخدام
الادارة المستفيدة (فى مقرها)	٥١
الادارة المستفيدة (تمويل خارجى)	٣٥
ادارة حكومية أخرى	٨
مؤسسة غير حكومية	٦
	١٠٠

وقد أجرى ٥١٪ من البحث فى أمثلة الاستخدام هذه فى مزار الإدارات ، كما أن هناك ٣٥٪ من الأمثلة أجريت خارجها ، وانما نحن رعاية الإدارات المستفيدة . وتضمن ٨ فى المائة من أمثلة الاستخدام بحثا تولى الاتفاق عليه ادارات حكومية خلاف المستفيدة ، و ٦ فى المائة تضمنت اعلاما بحثيا تكفلت به مؤسسات غير حكومية . وعلى هذا فان ٩٤٪ من اجمالى أنشطة البحث المتمثلة فى هذه الاستخدامات ، اما مولتها الحكومة ، أو تولت الحكومة ادارتها ، أو الأمرين معا ، و ٨٪ تولت المؤسسة أو الادارة المستفيدة تمويلها أو ادارتها .

ويختلف البحوث التي أجريت في بلاد أجنبية بشأن مسائل خاصة بالعلاقات الدولية فإن حوالي ٢٪ على الأكثر من الاستخدامات المبلغ عنها تتضمن بحثاً متصلاً بالسياسة أجرى خارج الولايات المتحدة . وليس في مقدورنا أن نقرر ، بما لدينا من بيانات ، ما إذا كان البحث الأجنبي ، من قبيل البحوث في مجالات الرعاية الصحية وتحسين ظروف العمل معروفا ولكنه غير مستعمل ، أو غير معروف بالمرة . وقد يدل الاتصال بالباحثين في خارج الولايات المتحدة على أن قدراً كبيراً من البحث الذي أجرى في الولايات المتحدة يستخدم في القرارات المتصلة بالسياسة الاجتماعية في بلاد أخرى .

وثمة الكثير من علماء الاجتماع الأجانب قد تدربوا في الولايات المتحدة ، في حين تدرب القليل من علماء الولايات المتحدة في الخارج . ولعل طائفة علماء الاجتماع بالولايات المتحدة وأولئك الذين يزودون صانعي السياسات بالبيانات اللازمة لهم ليسوا ملمين بالأبحاث الأجنبية في هذا المجال بقدر الملم نظرائهم خارج الولايات المتحدة بها . وعلى أية حال فإن ثمة عملاً يتصل بصنع السياسات يجري خارج الولايات المتحدة . والسؤال عن السبب في أن مثل هذا البحث غير معروف أو لا يعبأ به أحد ،



مسألة هامة ، شأنه شأن ما يزعمه البعض من قلة استخدام المعلومات الصادقة في داخل الولايات المتحدة .

مصادر الاعلام المستخلم

سئل المستجوبون عما اذا كانوا يحصلون على معلومات علم الاجتماع من كل المصادر الآتية :

الكتب ، الصحف المهنية ، الجرائد المجلات الشعبية ، التليفزيون والراديو ، تقارير الأبحاث التي تشرف عليها الحكومة . وسئل المستجوبون أيضا عما اذا كانوا يتلقون عوناً من مساعدتهم للحصول على معلومات علم الاجتماع ، وعما اذا كانوا يستشيرون عالماً في الاجتماع للحصول على رأى مهني بشأن التوصية باتخاذ موقف في مسألة خاصة بسياسة ما . ويوضح الرسم رقم (١) بالنسبة المئوية للمستجوبين الذين يستخدمون مصادر الاعلام المختلفة .

وليس ثمة شك في أن صانعي القرارات يتخبرون في استخدامهم المصادر للحصول على المعارف الجديدة وادماجها في المجالات التي يعملون فيها ، واستيعاب المعلومات التي يقدرون أنها وثيقة الصلة بالموضوع في أى وقت من الأوقات ، مع توقع (أو عدم توقع) استخدامها مباشرة في التأثير على السياسة .

وانه ليدور في ذهن ، بسبب الاستخدام الواسع النطاق للوسائل الاعلامية غير الرسمية ، أن المعرفة الاجتماعية تستخدم كما تستخدم الأنباء . وفضلاً عن ذلك يوحى استخدام المصادر غير الرسمية للمعرفة العلمية بأنه حين يسهم صانعو القرارات في صوغ السياسة ، يجدون أنفسهم وهم ينتقلون من أوضاع راسخة علمياً ، فلا يتورطون في مشاورات سرية تنقياً تجسيد الأهلية العلمية الحقة لمثل هذه الأوضاع . ولا يعنى هذا القول بأن صانعي القرارات الذين يستخدمون المعرفة الآتية من تلك المصادر غافلون دائماً عن الأهمية العلمية الحقيقية للمعلومات الاجتماعية التي يستخدمونها ، بيد أن هذا هو في الغالب حالهم ، أكثر مما اذا استخدموا المصادر الرسمية للمعلومات الصعبة .

من الذى يستخدم البحث الاجتماعى ؟

هناك فروق واضحة للغاية فيما تم بحثه، من ناحية مدى استخدام موظفى الحكومة للمعارف ، حتى ولو كانوا متماثلين في مستوى المسئولية .

ولكى يتسنى معرفة بعض الشيء عن الفروق الفردية فى مدى المعرفة المستخدمة لدى صانعى السياسة من موظفى الحكومة خصص لكل من المستجوبين المئتين واربعة « قائمة حسابية » للاستخدام ، تحددت بعد أمثلة الاستخدام التي قدمها المستجوب

في ستة موضوعات مفتوحة ، وكذا بنوعية البيانات المطاة عن طبيعة المعرفة المستخدمة،
الوضع السياسي الذي طبقت بشأنه البيانات .

وعلى أساس قوائم الاستخدام هذه تحددت أربعة مستويات للاستخدام بين
المستجوبين الثنتين والأربعة ، كما يتبين في الجدول رقم (٣) .

جدول (٣)

توزيع المستجوبين تبعاً لقوائم الاستخدام

مستوى الاستخدام	معايير تحديد قوائم الاستخدام	عدد المستجوبين	النسبة المئوية للمستجوبين
١	٥ - ١٠ أمثلة للاستخدام مع أدلة إثبات قوية	٢٦	١٣
٢	٢ - ٤ أمثلة استخدام مع أدلة إثبات قوية	١٢٤	٦١
٣	١ - ٧ أمثلة استخدام مع أدلة إثبات ضعيفة	٣٥	١٧
٤	لا توجد أمثلة للاستخدام	١٩	٩
		٢٠٤	١٠٠

وإذا كانت المعطيات تبين الفروق النسبية في مدى المعرفة المستخدمة فإن أى
تفسير لهذه الفروق يجب أن يجرى على أساس من الصلاحيات السابق ذكرها . هذه
المعطيات محدودة لدرجة أنه لا يمكن أن نقرر بقدر كبير من الثقة هل المعرفة المتحصلة،
وتدقق المعرفة ، وامتصاصها ، وترجمتها الى سياسة ، واستخدامات أخرى ، متصلة
بالموضوع ، فريدة في نوعها أو متماثلة نوعياً ، خلال السلطات المتدرجة المدروسة ،
أو الإدارات والمصانع التي تتفاوت كثيراً في المدى والغرض . ومع ذلك فهناك على
الأقل عامل واحد اتضح أنه ذو أهمية خاصة في التأثير على مستوى الاستخدام .

أسلوب معالجة الاعلام

يبدو أن للطرق التي يسلكها صانعو السياسات في معالجة المعلومات نتائج
مختلفة من ناحية تحديد مقدار المعرفة المستخدمة وأنواعها للوصول الى تقرير
سياسة ما ، حتى بعد مراجعة المتغيرات كالدرجة والمصلحة ومراجعة إحصائية .

ومن المهم ، قبل أن نصف هذه الأساليب ، أن نعلق بإيجاز على أنواع المعلومات التي تتضمنها ، ووظيفتهما في صنتع القرار . وفي حين أن عبارتي « علمي » و « غير علمي » نعتان مناسبتان للمسألة الجارية بحثها فإنه مما يسهل فهم الموضوع أن نفكر بعبارات وظيفية : فنعتبر أن لفظة « علمي » تشير إلى أمور تتصل بالمنطق الداخلي للمسألة السياسية ، أي تتعلق بعمليات تجميع معظم المعلومات الموضوعية المتاحة ومعالجتها وتحليلها للوصول إلى توصيف صحيح غير متحيز للمشكلة ، ونعتبر أن لفظة « غير علمية » تنصرف إلى المنطق الخارجي للمسألة السياسية ، أي تتعلق بالاعتبارات السياسية والقيمية والايدولوجية والادارية والاقتصادية التي تتضمنها المسألة .

الاتجاه الاكينيكي

كان الموظفون الاتحاديون الذين تحدثوا عن هذا الأسلوب ، ويبلغون قرابة ٢٠٪ من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم ، أكثر الأشخاص المستخدمين للاعلام العلمي نشاطا . فهم أول كل شيء يجمعون ويمالجون أفضل المعلومات المتاحة التي يستطيعون الحصول عليها لكي يجرؤا توصيفا صحيحا غير متحيز للمسألة السياسية ، وبهذه الطريقة يستخدمون المعلومات لمعالجة « المنطق الداخلي » للمشكلة . وهم بعد ذلك يجمعون المعلومات المتعلقة بالترفعات السياسية والاجتماعية للمسألة لمعالجة « المنطق الخارجي » لها . وأخيرا ، وحتى يصلوا إلى اتخاذ قرار سياسي ، فانهم يزنون ويوفقون بين ما في المعلومات من أحكام متضاربة .

الاتجاه الأكاديمي

أما أكبر مجموعة من المتنفعين بالاعلام الاجتماعي ، وتبلغ قرابة ٣٠ في المئة من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم ، فإن أفرادها يمالجون المعلومات من وجهة أكاديمية وهم في الغالب خبراء في مجالاتهم ، ويفضلون تكريس معظم اهتمامهم بالمنطق الداخلي للمسألة السياسية . ومع ذلك فانهم لا يميلون إلى التعامل مع الحقائق الخارجية التي تربك هذا النمط من المشاكل ، ويرون أن اعتبارات المنطق الخارجي للمشكلة تعدد لخبيرتهم وكرامتهم . وعلى ذلك فهم يستخدمون المعلومات العلمية بمقادير معتدلة ، وبطرق نمطية « روتينية » لصياغة السياسات وتقويمها ، وبالأكثر على أساس من معلومات مستخلصة بأسلوب علمي .

الاتجاه الدفاعي

ثمة مجموعة أخرى ، تضم ٢٠ في المئة من الموظفين الاتحاديين ، أفرادها على الامم كثير بالقائات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وارتفاعهم بالمعلومات الاجتماعية محدود ، ولكن استخدامهم لهذه المعلومات إنما تمليه قوى خارجة عن نطاق العلم ،

بحيث أنهم في بعض الأحيان يتجاهلون عن عمد بعض المعلومات العلمية الصحيحة التي لا تتماشى مع المناخ السياسي السائد ، وينحصر شغلهم الشاغل في المنطق الخارجي للمسائل المتعلقة بالسياسة . ومهمة المعرفة العلمية حين يستخدمونها في هذا الشأن إنما تنحصر في الغالب تبرير قرار صيغ على أسس غير علمية .

أما المستجوبون الذين يملكون خلفية تعليمية أو تأهيلية خاصة فانهم يميلون الى اظهار أسلوب خاص في معالجة المعلومات يعكس ذلك النمط من الخلفية التربوية . من ذلك مثلا أن الأطباء يفضلون استخدام الأسلوب الاكلينيكي في معالجة المعلومات ، ويفضل حاملو درجة الدكتوراه في الفلسفة الأسلوب الأكاديمي ، أما المحامون فانهم يفضلون غالبا الأسلوب الدفاعي . وبالمثل يتجلى هذا النمط من الفروق في العلاقات المتبادلة بين الخلفيات التعليمية وبين مستوى استخدام المعرفة كما يتمثل في تقديرات الاستخدام للمستجوبين ذوى الخلفيات التعليمية الثلاث : فدرجة الدكتوراه في الطب + ٠٦٤ ، ودرجة الدكتوراه في الفلسفة والعلوم الاجتماعية وكذا غير الاجتماعية + ٠٠٣ ، ودرجة الليسانس في الحقوق أو الدكتوراه في القانون - ٠٣٦ . ومع ذلك يجب أن لا يغرب عن البال أن المعطيات لهذه التعميمات بشأن الفروق في اتجاهات العملية الاعلامية قد بنيت على تحليل المعطيات المأخوذة من ٧٠ في المائة من المستجوبين ، ومن ثم فهي تتضمن عددا من الأفراد يزيد بكثير على عدد الأفراد الذين تشملهم المعطيات المأخوذة من هذه الخلفيات الخاصة .

اغراض استخدام المعرفة

دونت ال ٥٧٥ مثلا من أمثلة استخدام المعرفة تبعا لما عرض من المسائل السياسية ، ومجالات صنع القرار . وتبين في الجدول رقم (٤) توزيع استخدام المعرفة بين مجالات السياسة هذه .

وتشمل استخدامات معارف علم الاجتماع المعروضة في هذا الجدول طائفة كبيرة من الادارات الحكومية التي لها اهتمامات واهداف ورسالات شديدة التنوع . ويلفت هذا التنوع في الاستخدام الأنظار ، في داخل الادارات الحكومية وحواشيها ، بل في نطاق التصنيفات النهائية نفسها ، الأمر الذي أثبتته أمثلة وردت في احصائيات اجتماعية سابقة .

وجدير بالذكر أن البحث الاجتماعي يستخدم في القرارات السياسية المتصلة بالادارة التنظيمية ، وتنتمي الموضوعات المتعلقة بهذا المجال السياسي الخاص مباشرة الى المشاكل الفنية والادارية الخاصة بتشغيل مكتب حكومي أو ادارة حكومية . وجدير بالذكر أيضا أن النسبة المثوية لاستخدام علم الاجتماع في هذه الأنماط من

الجدول (٤)

توزيع استخدام المعرفة تبعاً لمجال السياسة

النسبة المئوية لامثلة الاستخدام	مجال السياسة
١١	الإدارة التنظيمية
٨	التعليم
٨	الصحة
٧	الجريمة
٧	المواصلات
٧	توجيه الرأي العام
٧	الخدمة الاجتماعية
٦	المسكينة
٦	الاستخدام
٦	شؤون أخرى
٥	الحقوق المدنية ، وشؤون الأقليات
٤	البيئة
٤	الإسكان
٤	النقل
٣	العلاقات الدولية
٣	مناهج البحث
٢	شؤون المستهلكين
٢	التسلية
١٠٠	

من الواضح أن « الطاقة » باعتبارها من مجالات صنع القرار غير موجودة في هذا الجدول لأنها بدأت في الظهور كمجال سياسي هام في أثناء اجراء هذا المسح * وقد صنعت الاشارات التي أبدأها المستجيبون إلى شؤون الطاقة تحت عناوين أخرى من قبيل : « توجيه الرأي العام » ، و « العلاقات الدولية » ، و « النقل والبيئة » .

السياسات قد يكون أعلى من النسبة المئوية في الجدول رقم (٤) . من ذلك مثلا أن. تلك الحالات المدونة على أنها « تعليم » على أقل تقدير ، تنتمي الى سياسات حكومية داخلية من قبيل التدريب ، الخ ، أكثر مما تنتمي الى مسائل تتضمن تعليميا عاما . وعلى ذلك فإن نسبة ١١ في المائة من الحالات الموضحة على أنها « ادارة تنظيمية » تتضمن تطبيق النمط الخالص من البحث الخاص بتطوير التنظيم الادارى على المشاكل الداخلية الخاصة بسير العمل الحكومى . ولعل النسبة المثوية الحقيقية لاستخدام كل أنماط البحث العلمى الاجتماعى لمثل هذه الأغراض أعلى من ذلك بقدر كبير قد يبلغ الثلث . وفى حين أن الكتابات التى تتناول موضوع استخدام علم الاجتماع والسياسة القومية إنما تتعلق أول كل شئ ، بالتطبيق فى شؤون السياسة الداخلية او المحلية فإن البحث التنظيمى الذى يطبق فى تشغيل الحكومة نفسها له من الأهمية والحجم الكبيرين بحيث لا يمكن تجاهله عند توجيه سؤال « لى شئ تكون المعرفة ؟ » ، ذلك أن القرض الغالب فى استخدام المعرفة هو رفع الفاعلية البيروقراطية .

قوة التأثير

أجرى تقدير لقوة التأثير بتقنين ٥٧٥ مثلا للمعرفة المستخدمة ، بالنسبة الى (١) تقدير عدد الأفراد الذين تأثروا بالقرار المتصل بالسياسة ، (ب) الأهمية النسبية للقرار السياسى فى حياتهم . وفى الجدول رقم (٥) يمكن تمييز خمسة مستويات للتأثير ، قائمة على هذا المخطط التقينى كما يل :

فى المستوى السفلى يتميز التأثير فى ضروب إعادة التنظيم الادارى والتغييرات السياسية الأخرى فى نطاق الادارة الحكومية ، وفى القرارات المتعلقة بتقويم الشؤون الداخلية للادارة التى لم يكن لها سوى أثر خارجى مباشر ضعيف . وعلى هذا المستوى بسيطة وثلاثون مثالا من الاستخدام .

الجدول (٥)

التأثير السياسى تبعا للأهمية القومية للمسألة السياسية

نمط المسألة السياسية	النسبة المثوية
والأهمية القومية	أمثلة الاستخدام
مسائل سياسية تؤثر فى الأمة كلها	١٣
مسائل سياسية تؤثر فى قطاعات عريضة من السكان	٤١
مسائل سياسية تؤثر فى قطاعات صغيرة من السكان	٩
مسائل ادارية تؤثر فى موظفى الحكومة	٣٧
	٩٠٠

وفي المستوى التالى يتبدى التأثير فى القرارات المتضمنة مسائل خارجة على الادارة ، ولكنها ليست قومية فى نتائجها . وكانت مجموعات السكان التى تأثرت بالقرارات التى من هذا النوع صغيرة . وتضمنت قرارات السياسة المصنفة عند هذا المستوى مسائل من قبيل التفيرات فى الحصص النسبية (الكوتا) للهجرة . وكان تسعة فى المئة من أمثلة الاستخدام فى هذا المستوى .

وعند المستوى الأعلى التالى تضمن التأثير قطاعات عريضة من الأهالى . وشملت قرارات السياسة المصنفة عند هذا المستوى التفسير فى حاجات الطبقات الفقيرة . ووضع برامج تعليمية تمويلية . ويضم هذا المستوى واحدا وأربعين فى المئة من أمثلة الاستخدام .

ويتبين عند المستوى العلوى التأثير فى القرارات الهامة التى تشمل الامة بأسرها ، مثل التأمين الصحى القومى ، والخدمة العسكرية الإلزامية أو الاختيارية . ومسائل الحقوق المدنية ، كمرفق « الاتوبيس » عبر الأقليم . وقد صنف ثلاثون فى المئة من أمثلة الاستخدام فى هذا المستوى .

وفى حين أننا لا نملك الا القليل من الأسس التى نخولنا أن نقرر أن ال ٥٧٥ مثلا من أمثلة الاستخدام العلمية الاجتماعية التى تميزت فى هذه الدراسة تمثل قدرا عاليا أو منخفضا من استخدام المعرفة ، نظرا لعدم وجود معطيات مقارنة ، فان معطيات التأثير هذه تدل بالفعل على أن الكثير من أمثلة الاستخدام تتضمن تطبيقات هامة من الوجة الاستراتيجية لعلم الاجتماع المتصل بالسياسة ، وتوحى بأسباب تبعث على قدر معتدل من الرضا ، بدلا من اليأس والسخرية الشائعين كثيرا فى الكتابات المتعلقة بموضوع الاستخدام العلمى الاجتماعى والسياسة العامة . ويتضمن أكثر من نصف أمثلة الاستخدام شؤوننا ذات أهمية فردية واجتماعية كبيرة تؤثر فى قطاعات ضخمة من السكان ، أو فى الامة فى مجموعها .

الاستخدام وتضييق نطاق

دلت نتائج الأبحاث السابقة على ميل الى تضييق نطاق استخدام المعرفة ، اذ لم يكن صانعو السياسات يستخدمون الأبحاث المتصلة بموضوعاتهم والتى أجريت خارج الولايات المتحدة ، ودلت كذلك على أن المعرفة المستخدمة قد استخلصت فى الغالب فى نطاق الادارة التى تستخدمها . هذه النزعة الضيقة لدى صانعى السياسات نزعة الاعتماد على المعرفة التى ألفوها ، أو المعرفة التى يمكنهم أن يتحكموا فيها بقوة ، تزداد وضوحا عند فحص العلاقات القائمة بين التأثير ، والرعاية ، والاكتساب .

ويضم الجدول رقم (٦) المعطيات السابق بيانها في الجدولين ٢ و ٥ بعضها الى بعض لتوضيح العلاقة بين التحكم في عمليات الحصول على المعرفة ، ونتاجها ، وتأثيرها ، فكلما ازدادت أهمية المسألة السياسية ازدادت قوة التحكم في المعرفة العملية المستخدمة . ويتجلى هذا بوضوح اذا فحصنا درجات التأثير بالنسبة لمنطى المعرفة التى تتكفل بها الادارة المستفيدة (وهما : النمط الداخلى ، والنمط الخارجى ويلفان معا ٨٦ فى المئة من البحث الأولي المستخدم .

الجدول (٦)

توزيع استخدام المعرفة حسب التأثير والرعاية

الرعاية	الحكومة وحدها	قطاعات سكانية صغيرة	قطاعات سكانية ضخمة	الأمة فى مجموعها	المجموع
الادارة المستفيدة					
(فى مقرها)	٣٧	٦	٤٢	(٥٧)	(٥٠)
	(٥٣)	(٥٥)	(٤٦)	١٢	٩٧
الادارة المستفيدة					
(فى خارجها)	٢٥	٢	٣٨	٤	٦٩
	(٣٦)	(١٨)	(٤٢)	(١٩)	(٣٦)
ادارات حكومية أخرى	٣	٢	٧	٣	١٥
	(٤)	(١٨)	(٨)	(١٤)	(٨)
لا تمويلها الحكومة	٥	١	٤	٢	١٢
	(٧)	(٩)	(٤)	(١٠)	(٦)
	٧٠	١١	٩١	٢١	١٩٣
المجموع	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)

الأرقام داخل الأقواس تمثل نسباً مئوية

الجدول (٧)

توزيع استخدام المعرفة حسب التأثير والاكتساب

الاكتساب	الحكومة وحدها	قطاعات سكانية صغيرة	قطاعات سكانية ضخمة	الأمة فى مجموعها المجموع	
حصيلة الاعلام الذى استهلكه المستقل الأخير	٩٠ (٧٧)	٢٢ (٧٩)	١٠٦ (٨٠)	٢٨ (٨٣)	٢٥٦ (٧٩)
حصيلة الاعلام الذى استهلكه المروءسون	٢٦ (٢٣)	٦ (٢١)	٢٦ (٢٠)	٨ (١٧)	٦٦ (٢١)
	١١٦ (١٠٠)	٢٨ (١٠٠)	١٣٢ (١٠٠)	٤٦ (١٠٠)	٣٢٢ (١٠٠)

الأرقام داخل الأقواس تمثل نسباً مئوية .

وبالإطلاع على الصود تحت عنوان « الأمة فى مجموعها » ، (أى أعلى مستوى للتأثير) نجد أن البحث الذى يتم فى نطاق الادارة المستفيدة يميل الى الزيادة فى مقداره بالنسبة للبحث الذى تجريه الادارة بمعرفة مجموعة أخرى خارجية . وفى حين أن النسبة المئوية للبحث الداخلى الذى يظهر فى أعلى مستوى تأثيرى كانت أعلى بقابل من النسبة المئوية للبحث الداخلى فى كل أمثلة الأخرى بغض النظر عن مستوى التأثير (٥٧ فى المئة فى مقابل ٥٠ فى المائة) فإن النسبة المئوية للبحث الخارجى فى شؤون تتضمن أهم مسائل السياسة كانت أكثر انخفاضاً من النسبة المئوية للبحث الخارجى بالنسبة لكل أمثلة الاستخدام (١٩ فى المئة فى مقابل ٣٦ فى المئة) .

وعلى ذلك فإن الميل الى تضييق نطاق الاستخدام يتضمن أكثر من مجرد تحكم الادارة المستفيدة فى الاعلام . وتنعكس المعرفة المستخدمة فى المستوى العلوى من صنع القرار ، بدرجة كبيرة ، الحاجات الاعلامية كما يعرفها صانع السياسة . وتوضح البيانات فى الجدول رقم (٧) أن حوالى ٨٠ فى المئة من المعرفة المستخدمة قد حصل عليها صانع السياسة بطلب خاص منه . كذلك فإن الأرقام تدل على ميل طفيف ،

ولو أنه لا يعتمد عليه احصائيا ، الى زيادة استخدام المعلومات التي يطلبها صانع السياسة مع ازدياد أهمية المسائل السياسية .

وهكذا يبدو أن الاستخدام عملية « هبوط من عل » ، وأن دور صانع السياسة فى العملية ليس دورا سلبيا ، فمهمته لا تقتصر على النفاذ خلال المعلومات التي يزود بها أعوانه ، واستخدام ما يتقنيه منها ، ولكنه يؤدي دورا ايجابيا تماما فى الاستخدام ، فيحدد المعلومات التي يريد ، والتي سوف يستخدمها للوصول الى القرارات بشأن المسائل المتصلة بالسياسة . ويبدو أن استخدام المعرفة ، استخداما آليا ضيقا فى الغالب ، فى صنع السياسات ، الذى ذكره المستجوبون الذين سئلوا فى هذا البحث ، هذا الاستخدام يستهلكه صانع السياسة نفسه ، ثم يتطور خلال مجموعة مؤتلفة من الرقابة التنظيمية واجراءات تحصيل المعلومات التى تتيح بالتدريج فرصة للأفكار الجديدة والكشوف البحثية لكى تصل الى صانعى القرارات عند المستويات العليا فى السلطات الحكومية .

ملحوظات ختامية

كان القصد من هذا المقال طرح سؤال ذى أهمية حيوية فى خصوص استخدام المعرفة ، مضمونه : ما هى المعلومات التي تستخدم ؟ ومن يستخدمها ؟ ولأى غرض ؟ وما نتائجها ؟ ومع ذلك ينبغي أن لا يغيب عن البال أن استخدام المعرفة من أى نوع لا يجرى فى فراغ . وفى المواقف المتصلة بالسياسة ، حتى فى الظروف المثالية ، تتأثر الكيفية التي تستخدم بها المعرفة ، وما يكون لها من تأثير على سائر الأمور بمحتوى المسائل الجارى دراستها ، والقيم والرؤى لدى صانعى السياسات ، وبالشبكات السياسية والإدارية المتدرجة التي يعملون فى نطاقها . وينبغى معالجة الكشوف التي نوقشت ها هنا فى ضوء هذه الحقائق .

الإتجاهات المهنية الحديثة في ليبيا (إتجاهات الدارسين في الجامعة)



مقدمة :

ينبنى هذا المقال على دراسة ميدانية أجريت في العام الدراسي ٧٤/٧٣ في جامعة طرابلس بليبيا ، بأسلوب الاستفتاء أساسا ، وبالمقابلات الشخصية ، ومن ملاحظات المشتركين فيه ، ومن نخبة من الأفراد .

وقد أجرى البحث وعين على الضوابط الموروثة التي تؤثر على النواحي المختلفة للمهنة من وجهة نظر الدارسين ، مع إبراز دور النفاعل بين التقاليد الموروثة والمهنة أمام زحف التدريب المهني الحديث في ليبيا . فلقد فتح الازدهار الاقتصادي المتلاحق . وما صاحبه من نمو تربوي وتكنولوجي ، مصاريع آفاق جديدة أمام الشباب الليبي . مما يبشر بمستقبل وضاء . ولكنه ينطوي على مظاهر التحدي بما يشكل من عقبات وما يسبب من قلق ، وما يحوي من مفارقات بين الجديد من فرص الاختيار وبين القيم التقليدية المتوارثة .

وتبين سجلات الالتحاق بالجامعة من أجل العلم تزايد اهتمام الدارسين رغم تخلف الأسر التي أقبلوا منها . وما أن تبعث أسرة بأبنائها الى المدرسة حتى تضطر الى مواصلة شوط التعليم الى نهايته . وعلى الصوم تنظر الأسر اليوم بعين التقدير للتمتعين العالي وميزاته الاجتماعية ، وبخاصة لأنه يؤمن المستقبل .

كذلك تؤكد وسائل الاعلام الحكومي ما للتعليم العالي من قيمة ، وتوصل بين

الكاتب : قيس ن. النورى

تلقي دراسته في بغداد وفي الولايات المتحدة الأمريكية
وكان رئيساً لقسم الاجتماع بجامعة بغداد قبل أن يصبح
استاذاً مساعداً زائراً في جامعة طرابلس بليبيا ، وقد نشر
دراسة تمهيدية في علم الاجتماع باللغة العربية (١٩٧١) ،
وله مقالات أخرى بالانجليزية والعربية .

المترجم : الدكتور محمود حامد شوكت

استاذ ومعيد كلية الآداب بالمتيا • جامعة أسيوط •

أنواعه وبين جوانب الحياة الأخرى بالنسبة لمستقبل الفرد ومستقبل الأمة معا ،
ولا غرو أن يصبح التعليم العالي واجبا قوميا ، وامتيازاً يتمتع به المؤهلون .

الجدول (١)

مستوى الآباء التعليمي (نسب مئوية)

الطلاب	أميون	تعليم أولي	تعليم متوسط	تعليم ثانوي	تعليم بالكليات
ذكور	١٨	٣٢	١٨	١٧	١٥
إناث	٢٨	٣٧	١٣	٢١	١
الجنسان معا	٢٤	٣٥	١٥	١٩	٧
ذكور	٤٥	٣٣	١٢	٨	٢
إناث	٦٩	١٧	٩	٥	٠
الجنسان معا	٦٠	٢٣	١٠	٦	١

الصورة القديمة

ان المجتمع الليبي زراعي في المقام الاول (١) . وقد عاش معظم السكان على زراعة القمح والشعير وأنواع من الخضراوات والفاكهة ، وخاصة على الشريط الساحل . اما الأجزاء الداخلية فقاحلة جرداء ، والزراعة فيها محدودة ، وكذلك تربية الماعز والضأن والابل . وقد اقتصرت الأشغال اليدوية كالنسيج وصناعة الفخار والأشغال الجلدية والتجارة على البلدان الصغيرة ، باستثناء صناعات قليلة متناثرة في القرى . ولندرة الفنيين والحرفيين النسبية في البلاد استجلبت الخبرات الأجنبية للخدمات الفنية المختلفة (٢) ، واستمر هذا الأمر بعد خروج من أقام في البلاد من الإيطاليين الذين احتكروا كل مجالات التجارة وأساليب التكنولوجيا (٣) ، ففضل الليبيون على حالهم ، منصرفين عن المهن اليدوية ، زاحدين في الأساليب التكنولوجية . وقد ملأ الفراغ الناشئ عن رحيل الإيطاليين مهاجرون من دول أخرى ، وبخاصة من تونس ومصر ، ثم من لبنان وسوريا ومالطة بدرجة أقل . ثم أصبحت التجارة والبناء مهناً حضرية هامة ، واجتذبت عدداً متزايداً من الليبيين . وبرز هذا الاتجاه بعد ان زالت سيطرة الإيطاليين الاقتصادية من البلاد ، وأخذت الصناعات البترولية في التوسع . والواقع أن التجارة أكثر المهن اغراء في ليبيا الحديثة وفي كل مستويات التعليم .

ويحكم التقاليد يقوم الرجل بالانفاق على الأسرة وتوفير أسباب العيش لها . ولا يفكر رجل أن ينتظر معونة مالية من سيده تمارس عملاً او تشغل وظيفة .

وانفاق الرجل على الأسرة سمة تقليدية من سمات الرجولة ، وانما يلجأ الرجل الى رجل آخر من اقربائه طالبا للمعونة ، ولا يلجأ الى بنت أو زوجة .

وتتفاوت درجة الاقبال على المهن المختلفة ، والمهن في المدينة يدوية وتكنولوجية متنوعة ، بعضها فردى مثل مهن الحلاقة والحداة والسباكة والقصابة ومهن المعال الميكانيكيين ، فهذه لا تحظى باهتمام كبير ، ورغم دخول أصحابها المرتفعة لا ينعمون بمكانة اجتماعية مرموقة ، ولعل ذلك لأنها لا تنبع من صلب البيئة الاجتماعية الزراعية الرعوية القديمة ، ولا تتفق مع حرية الانطلاق التي تتسم بها الحياة المتوارثة .

كذلك لا تحظى وظائف الدولة باهتمام كبير ، وهناك احساس بان العمل في الحكومة يتعارض والحرية والانطلاق ، ولعل ذلك يعود الى بقية من ماضي الاستعمار ، حين صار الجهاز الحكومي مصدر قلق للناس ، رغم أن الحال قد تغير ، وزاد التصاق الناس بالسلطات القومية . ولعل الانصراف عن وظائف الحكومة يعود الى مظاهرها الشكلية ذات القيود ، فمساعات العمل مقيدة بالاشراف والمواظبة في دوائرها ، وتتعارض مواعيدها مع تادية الشعائر الدينية ، في حين لا توجد هذه القيود بالنسبة لمهن أخرى ، فالحوائيت تغلق أبوابها ظهراً للصلاة ، وللغداء ، وللقيلولة ، كما أن التجارة توفر فرص الحديث وتوطيد الصداقة مع العملاء والزبائن (٤) .

الدارسون وتطلّهم للمهن

من المؤكد أن أسر الدارسين لا تدفع أبناءها للتأقلم مع الجديد ، بل ينصح الآباء الأبناء بالتواضع ومغالبة النزعات الذاتية ، ويبدأ هذا الاتجاه بطريق الكلام ، فيعود الأبناء التزام الصمت في حضور الكبار . ويعتبر التحدى رذيلة وأنانية . وقد بين اختبار موضوعي لرصد قدر التحدى عند الدارسين انعدام الرغبة في الكسب عند وضع خطط للمستقبل ، ولم تزد نسبة الراغبين في مواصلة الدراسة العليا بصد التخرج عن ١٧٪ من الذكور ، ولا أحد من الإناث .

ومن أسباب انعدام عامل التحدى عند الدارسين الاعتماد الكامل عند هؤلاء على أسرهم وعلى الدولة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، فالأسرة ترعاهم رعاية شاملة ، والدولة تمنح كل دارس في جامعة ليبية راتباً شهرياً مجزياً ، بالإضافة إلى تحمل نفقات الإيواء والغذاء والتعليم المجاني ، ولا يقلق الدارس على مستقبله ، إذ كفلته الدولة له ، كما اتسع أمامه مجال العمل الحر اتساعاً هائلاً .

ولعل انعدام الخبرة العملية يحول بين الدارسين وبين تكوين احساس عميق بالمسئولية الفردية والاعتماد على النفس ، كذلك لا توجد أسس ملموسة لتقدير المهن المختلفة ، وإنما يكون هؤلاء ، مما قيمهم عن الحياة العملية وتحدياتها من العادة أو من التفكير النظري .

أما فكرة وجوب شق طريق للمستقبل فمأخوذة عند الدارسين ، وما المهن عندهم إلا وسائل إلى غاية محدودة .

وهناك علامة توضح مفهومهم للمهن التي تمارس لمزاياها لا لما تنطوي عليه من عوامل التحدى ، فالدارسون لا يتحمسون كثيراً للعمل الدؤوب والتدريب المهنى في الكلية ، بل يؤثر معظمهم الطريق المعبد للحصول على الدرجة الجامعية ، دون اعتبار لنوعيتها .

وهناك ثلثات لقلة المراجع والضعف المستمر في مستوى الإلمام باللفظة الأجنبية ، وتكسب المناهج الدراسية بالمواد ، تعوق طلب المدرس من الدارسين الأعداد المتقدم لتدروس ، فيفسر القصور بظروف الدارسين . كذلك يقلل فتور الأقبال لتحصيل العلم من روح التنافس ، ومن ظهور التفوق في الأداء الجامعي ، وإنما يظهر الدارس المتوسط كمستوى عام للاداء الحسن .

وربما يعود الفتور في الحاسة الدراسية إلى نظام الالتحاق بالجامعة الذي يتغاضى عن رغبات الطلاب ، ففي كثير من الأحوال يلحق الطلاب بكليات لا يميلون إليها ، وإنما استجابة للتنسيق في الالتحاق بالكليات ، مما يحول بين كثير من الدارسين وبين الدراسة في المجالات التي يؤثرونها ، فيقل اهتمامهم بالدراسة ، وهذه احصائية تبين استجابة الطلاب لدى حبهم لكلياتهم (بالنسب المئوية) :

اناث	نعم : ٥٥	لا	٤٥
ذكور	نعم : ٤٦	لا	٥١
الجميع	نعم : ٥١	لا	٤٩

ويبرز ضعف الميل للدراسة الجامعية في ايثار الطلاب للعمل الحر على الوظيفة الحكومية رغم بعد مجالات العمل الحر عن مجالات الممارسة الجامعية ، ومن الغريب أن تؤيد الاناث هذا الاتجاه ، رغم عجز بعضهن عن ممارسة التجارة لأسباب اجتماعية ، وفيما يلي نسب مئوية لا يثار العمل الحكومي ، أو التجارة الحرة :

العمل الحكومي : اناث : ٣٢	ذكور : ٢٠	الجميع : ٢٤
اناث : ٦٨	ذكور : ٨٠	الجميع : ٧٦

ولا يرجع الاقبال على الأعمال الحرة كالتجارة والبناء (٥) بخاصة الى طابعها العمل فحسب وانما يصور طموح الطلاب للمستقبل الاقتصادي . وقد ثبت أن العمل الحر يعطى عائدا أكبر من المهن التي يهيئها التعليم الجامعي للطلاب ، ولكن طموح الطلاب الاقتصادي لا يضحى بالأهداف الاجتماعية والفكرية ، وهذه بيانات المشتركين في الاستفتاء ونسبتهم ٨٧,٨٪ ممن تمسكوا بمراعاة المكانة الاجتماعية للمهن ، في حين تمسك الباقون بمقدار العائد من الدخل ، ورفض الدارسون مهنا لا يقدراها المجتمع .

وهناك بون شاسع بين ما يتطلع اليه الدارسون من مهن وما يرغبون في ممارسته بالفعل ، فهناك مهنة التدريس التي ذكرها ٥٠٪ تقريبا من المشتركين في الاستفتاء ، واعتبروها التزاما عليهم مقابل المنح التي قدمتها لهم الدولة ، وبلغت نسبة هذه المهنة (الجدول ٤) ٣١,٤٪ من بين المهن غير المرغوب فيها .

الجدول (٢)

التطلعات المهنية (نسب مئوية)

التدريس	وظائف الحكومة	العمل الحر	الدراسات العالية	غير متأكد
اناث	٥٦,٧	١٦,٦	١,٧	—
ذكور	٤٤	٢٩	—	٥
الجميع	٤٩	٢٤	٠,٦	٣,١
	٢٣,٣			

أما التجارة فكانت نسبتها الأدنى بين التطلعات المهنية ، وكانت أقصاها
(الجدول ٣) .

الجدول (٣)

المهن المفضلة (نسب مئوية)

المهن المفضلة	العمل الحر	الطب	الهندسة	القانون	السلك التدريس	غير متأكد
إناث	١١٧	١٣٣	١١٧	٣٣	٦٧	٣٣
ذكور	٣٩	١٨	١٠	٨	٢	٤
الجميع	٢٨٨	١٦٣	١٠٦	٤٦	٣٨	٣٨

١ ومن الواضح أن التباين بين المهن المنتظرة المرغوب فيها يدل على التباين بين ما يرغب فيه الدارسون من كليات وما يسمح لهم بالالتحاق به .

الجدول (٤)

أقل المهن اقبالا عليها (نسب مئوية)

المهن الأقل اقبالا	التدريس	العمل اليدوي	القانون	الطب	الهندسة	القانون	الإدارة	غير متأكد
إناث	٣٥	١٠	٦٦	١٧	٦٦	٠	٣٣	١٠
ذكور	٢٩	١٨	٢	٤	١	١	٦	١٥
الجميع	٣١٣	١٥	٣٨	٢١	٢١	٢٥	٠	١٣٢

وتوجد معايير أخرى بالإضافة إلى العوامل المالية التي توجه تفكير الطلاب . فهناك الطابع العمل الذي يحوز اهتمامهم ، ويعتبر امتدادا لخيبة الأمل في الدراسات الجامعية ذات الطابع المجرد واليظري . ومن الواضح أن التجديد وافترض النظريات في إجهاد للذهن ، ولا يرغب الدارسون في ذلك بعد أن يتخرجوا في الجامعة .

الجدول (٥)
مهن غير الاقتصادية ، وتجدد اقبالا (نسب مئوية)

ذات طابع عملي	المعرفة	الاتصال بالغير	الفراغ	غير متأكد
اناث	٥٣ر٤	١٣ر٣	٢٦ر٣	٥
ذكور	٣٠	٣٧	١٧	١١
الجميع	٢٨ر٩	٢٨ر١	٢٠ر٦	٨ر٦

ومن الجدير بالملاحظة ان الطلاب لا يحبذون المهن التي تتطلب فكرا ساميا ودقة. في حين يحبذون عكس ذلك ، مع ان الأولى يتمتع اصحابها بمكانة اجتماعية خاصة ، وتجلب في الاعم الأغلب مالا أوفر ، فالطب والهندسة لا تلقى اقبالا يوازي اقبال على المهن التجارية التي يقل طابعها الأكاديمي (كما في الجدول ٣) .

ومن المتناقضات أن يكون تقدير الآباء للمهن الحديثة والأكاديمية أكثر بكثير من تقدير الأبناء ، فالأمر تقدر مهنة التدريس كل التقدير ، في حين تحظى قوة المهنة بأقل اهتمام من الطلاب ، وذلك وفقا لاحصائيات ميدانية . كذلك يتطلع الآباء للطب ولا يتحمسون للعمل الحر والنشاط التجاري . ويشجع الآباء أبناءهم لاختار الأبناء مهنة متصلة بدراستهم الجامعية ، ليجنوا ثمار جهودهم أثناء كفاح الدراسة ، كذلك يدرك الآباء أن المهن المتصلة بالتعليم الجامعي من شيم العلماء ، ومدعاة للتفاسخ بالآباء .

الجدول (٦)
مهن يحبذها الآباء (نسب مئوية)

التدريس	الطب	الهندسة	التجارة	الزراعة	الذكور	البنات
اناث	٣١ر٦	١٨ر٣	٦ر٨	١٠	٣٣	-
ذكور	١٦	١٥	١٠	٧	٩	٩
الجميع	٢١ر٩	١٦ر٣	٨ر٧	٨ر١	٦ر٩	١ر٩

ولا يوافق الآباء على اشتراك بناتهم في مهن يختلط الجنسان فيها ، لذا يعترضون عليها ، فيحبذون لمن مهنة التدريس أكثر من المهن البراقة كالطب والهندسة

فالمدرسات يعملن في مدارس البنات ، والجنسان منفصلان تماما في المدارس العامة .
 فيطعن المحافظون على صلات بناتهم بعالم الرجال اذا ما اخترن مهنة التدريس . ولعل
 ذلك ما يقلل نسبة تفضيل الآباء للطب على الهندسة ، ففي الطب تستطيع الفتيات ان
 يعملن في مستشفيات الولادة وأمراض النساء ومراكز خدمة النساء ، وهذا لا يتوفر في
 مجالات الهندسة .

ومن الواضح أن تطلعات الدارسين تدل على تحول عن الجمود الموروث ، فقتد
 وافقت الأغلبية (٦٨٪ من الرجال و ٥٩٪ من النساء) على وجوب وجود جميع المهن .

على أن الإناث من المشتركات في الاستفتاء يرفضن الفنون الى حد ما وبخاصة
 فنون الرقص والغناء ، (بنسبة ٣١٧٪) بينما قل عدد الراضين لها من الذكور
 (٧٪ فقط) ، مما يدل على وجسود ازدواج في القيم الاجتماعية ، إذ تعتبر النظرة
 التقليدية أن من يمتهن مهنا كالرقص والغناء من النساء يرتكبن اثما ، بينما يبدو
 بعض التسامح مع من يمتهنها من الرجال (٦) .

الجنول (٧)

مهن تعتبر غير محترمة (نسب مئوية)

الجنول	الرجال	النساء	الجنول	الرجال	النساء	الجنول	الرجال	النساء
١	٥٩	-	٢	-	٣	٣	٦٣	٣١٧
٢	٦٨	١٠	٣	٣	٤	١	٩	٧
٣	٦٣٧	٦٢	٤	١٩	٥	٢٥	٨٣	١٦٣

ويدل الانخفاض النسبي للرفض في مجالات المهن المختلفة على زيادة تقبل المهن
 الحضرية بين طلاب الجامعة أكثر من العامة من الناس وتدل النسبة المنخفضة لعدد
 المشتركين في الاستفتاء الخاص ببيع الحشور على عدم احترامها إذ لا يمتنع هذا العمل
 مع القيم الاجتماعية المتوارثة لأن الاسلام يحرم الحمر على أن أعماله يرتبط بالأجراء
 أكثر مما يرتبط بالمهن .

وأما الأهداف الخاصة باختيار المهن فواضحة في اتجاهاتها . فهناك تفضيل
 قوى للتجارة الحرة ، وانما يطمح معظم المشتركين الى مواصلة اكتساب الخبرة العملية
 أثناء العمل وممارسته ، ويشعر معظم الدارسين بأن الحياة الجامعية الأكاديمية محدودة
 لا تمكنهم من فهم مجتمهم أو ثقافتهم ، وانما يتمكنون من هذا الفهم أثناء ممارسة
 التجارة . وأما الهدف الرئيسي الثاني الذي يراه المشتركون في الاستفتاء فهو الكسب
 المال ، الذي يلزم التقدير الاجتماعي له . وليست أهداف الدارسين بأثمة ، بل
 تطلع ربع هؤلاء الى اشباع الروح أثناء العمل ، تمسكا بالعقيدة الدينية ، وجوانبها

الانسانية ، لا مجرد الشعائر كما بين بحث سابق لكاتب المقال ، ووجد أن ٢٥٪ من المشتركين فحسب قد أقاموا هذه الشعائر فعلا .

كما بينت الدراسات الميدانية أن الفراغ لا يشكل مشكلة ذات بال بعدد ساعات العمل . فالنضج البطيء واليسر في تأدية العمل في المجتمع الليبي يجعل الاسترخاء والفراغ ظاهرتين تتكرران كل يوم .

وقد بين البحث الميداني اتجاها متزايدا للبعد عن الزراعة سواء في ميدان الدراسة أو في مجال الاحتراف (٧) ، وهذا الموقف السلبي يتجلى في نسبة ١٩٪ فقط من أسر المشتركين الذين اختاروها لأبنائهم ، بل انصرف عنها المشتركون في الاستفتاء فلم يختاروها لمستقبلهم ، بل لم يفضلوها على غيرها ، ولم يتغير هذا الرافض شبه التام للزراعة كميدان للدراسة ، ولم يختبرها الا ١٣٪ من مجموع المشتركين ميدانا لتخصصهم في الجامعة . ولا يتفق هذا الاهتمام الثانوي بالزراعة من قبل الشباب مع الخطط الرئيسية الاقتصادية للبلاد ، ولعلاج هذا الخلل يجب أن يكون للأعمال الزراعية عائد مالى ، وأن توفر لها أسباب الراحة كما في مجالات التجارة والبناء .

الجدول (٨)

اتجاهات المناضلة بين المهن العلمية (نسب مئوية)

المهنة	الطب	التدريس	الاقتصاد	الفنون	الهندسة	العلوم	الزراعة	في الكلية
إناث	١٨٣	١٣٤	٨٣	٢٠	١٥	٥	١٣	٢
ذكور	١٧	١٨	١٦	٨	٦	-	٩	١٩
الجميع	١٧٥	١٦٣	١٣١	١٢٥	٩٣	١٩	٦٢	١٢٥

مظاهر الاختلاف بين الذكور والإناث

قد تبدو تطلعات الذكور والإناث بين المشتركين والمشاركات واحدة في أساسها ، الا أنها تبدو مختلفة في مسائل بعينها ، وتفسيره التنشئة التقليدية . وضعف مكانة المرأة نسبيا في حياة الكبار (٨) ، على أن معظم القيود الاجتماعية والحضارية التي يتعرض لها النساء بعامة تتسم بالجمود لا بسوء القصد .

فسلوك النساء التقليدي المنفصل ليس ناجما عن ضغوط خارجية ، وإنما له

أساس نفسي في عملية التكيف الاجتماعي ، بطريق التلقين الحادث ، والفارق الكائن بين ميول الطلاب وما تنتظره الأسرة والمجتمع منهم آخذ في الاتساع ، وقد ساعدت الجامعة على هذه الفقرة بكيانها الأكاديمي والفكري . وليس من الصواب أن نقول أن التغيير في شخصيات الطلاب قد خرج على قيود النظم المتوارثة وقيمها . بل مازال الطلاب يظهرون قدرا من الولاء للتقاليد لجزء من التراث القومي ، رغم اختلاف التقاليد مع بعض الآراء الاجتماعية .

وتبدو أول صور الاختلاف الرئيسية في انفصال دور الرجال عن النساء في مجال المهن . ورغم ما يقارب الاجماع في الرأي (٩٥ ٪) بين الاناث لولوج مجال المهن لم يوافق من الذكور الا نسبة ٤٦ ٪ على منحهن هذا الحق ، واعتراض الباقون صراحة عليه . وزادت المعارضة قوة عندما عرضت قضية الاختلاط في مجالات المهن . ومن الطريف أن الرفض لم يقتصر على الذكور وانما شمل الاناث من الطلاب كذلك .

الجدول (٩)

اتجاهات الآراء بشأن توظيف الاناث وحدهن او مختلطات بالذكور

	توظيفهن وحدهن		توظيفن مختلطات	
	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق
اناث	٩٥	٥	٨٠	٢٠
ذكور	٤٦	٥٤	٣٩	٦١
الجميع	٦٤ر٤	٣٥ر٦	٤٥ر٦	٥٤ر٤

ويعود السبب في الاعتراض على توظيف الاناث في المجالات بالاختلاط من الاناث أنفسهن (٢٠ ٪) الى خروجه على التقاليد في مجالين ، أولهما تكسب المرأة من العمل ، والآخر - واعله الأهم - الرتبة في عراقب اختلاط الجنسين . ولا يمد ذلك البتة لاعتراض المرأة على مساواتها بالرجل ، أو اضعاف القيود التقليدية التي تحد من مساواة المرأة بالرجل في الحياة الاجتماعية المريضة ، إذ يوجد استعداد اجتماعي ونفسي في الجامعة الليبية لتحدي التقاليد التي تقيد حقوق المرأة وواجباتها .

أما موقف الذكور من رفض التوظيف المختلط للمرأة (٦٠ ٪) فينبع من اعتبارين : أولهما أن توظيف المرأة يلغى دور الرجل الذي يوفر أسباب العيش للأسرة ، ومكانته كرب لها ، وثانيهما أن توظيف المرأة المختلط يعلى مكانتها الاجتماعية ، مما يهدد دور الذكر كحام لنوات القربى من الاناث وسيادته عليهن .

وتتخذ حرية اختيار الاناث للمهن صورا متنوعة بين طلاب الجامعة ، وتحدوها عدة مقاييس متفاوتة الأثر . فالجنسان على السواء يعترضان على حرف معينة كالرقص والفناء ، لارتباطه هذه الحرف بالمتع والشهوات ، مما يتعارض مع صورة الأنثى التقليدية المحافظة . أما مهنة التمريض فيقل الاعتراض عليها ، وأن لم تنل الاستحسان الكبير ، ومكانتها الاجتماعية من وجهة نظر البعض ثانوية ، إذ تاتمر الممارسة بأوامر الأطباء من الجنسين ، مما يتعارض مع الاعتزاز بالاستقلال والكرامة .

وإذا اجتمعت الشهوة وتلامس الأجساد. والمذلة معا ، ضد ممارسة الأنثى للفنون والتمريض ترفض أعمال السكرتارية بالنسبة للفتيات ، لارتباطهن الوثيق برؤسائهن وإنما يسمح بمثل هذه الصلة للجنسين من ذوى القربى من الدرجة الأولى ، وتنتشر حولها الشائعات إذا ما وجدت بين سيدة ورجل غريب أو قريب من بعيد .

ومن الطريف أن ترتفع نسبة رفض النساء لممارسة الفنون والتمريض وأعمال السكرتيرية عنها عند الرجال ولعل السبب يعود الى تشبع الفتيات تشبعا عاليا بقيم المحافظة والطهارة فى مراحل الطفولة الأولى .

الجدول (١٠)

مهن لا تليق للاناث (نسب مئوية)

الجميع	ذكور	اناث	
١٩ر٥	١٦	٢٥	الفنون
١٢ر٥	١٦	١١ر٧	التمريض
٩ر٤	٨	١١ر٧	أعمال السكرتيرية
٣ر٧	٥	١ر٧	المصنع
٣ر٧	٤	٣ر٣	الأعمال الإدارية
١ر٩	٣	-	التجارة
٢ر٥	٣	١ر٧	الأعمال اليدوية
١ر٢	٢	-	القانون
١ر٩	٢	١ر٧	الهندسة
٢ر٥	٢	٣ر٣	انطرب
١٩ر٧	٢١	١٨ر٣	غير ذلك
٢١ر٥	٢١	٢١ر٦	لا شئ

ويضع اهتمام الاناث العظيم بالقضايا الاجتماعية ورفضهن للمهن الفنية أساسا للاغتراض الاجتماعى الجارف على تطلع المرأة لحرية اختيار المهنة كالرجل ، ورغم الحاج

وسائل الاعلام الحكومي على النساء لممارسة المهن الفنية ، فان المجتمع لا يرضى هذا الاتجاه ، مما يطل على عدم وجود مغنيات ولا راقصات ليبيات .

والواقع أن هناك تأرجعا واضحا في آراء الذكور حول حرية الاناث للمهن ، فبينما يعترف الرجل بالمزايا التي تعود على المجتمع من نشاط النساء المهني ، ومن رفع مستوى الكفاءة ، وتوسيع التفكير ، وزيادة الثقة بالنفس ، الخ ، فانه يقلق اذا ما حددت المهنة دور النساء كربات بيوت . ويبرز هذا التأرجح كلما أثبتت قضية تحرك المرأة تحركا اجتماعيا . وبينما يؤيد الرجال حق الفتاة في التعليم العالي كل التأييد يعترضون على خروجهن للحصول على درجات علمية في الخارج .

وقد خالف المشتركون أسلافهم حين أيدوا حق الأنثى في منافسة الذكر ، وانما ينقسم الرأي عند تطبيق هذا المبدأ . وقد ظهر هذا الانقسام في الرأي بين الاناث بنسبة ٧٠٪ حين أبدت الفتيات تحفظهن ، وشهدن بأن اشتراك الأنثى على قدم المساواة مع الجنس الآخر مسألة لها مالها وعليها ما عليها .

ولا يماهى الذكور الاناث عداء كبيرا في المنافسة الحرة ، كذلك تعترض الفتيات على المنافسة الحرة رغم ما ترمز له من تحرر اجتماعي . ويبدو أن ثقة النساء بأنفسهن ، وقصور استعدادهن الاجتماعي ، يجعلهن راضيات باشتراك محدود مع الذكور في المهن في الوقت الحاضر .

خاتمة

تشكل الجامعة الليبية في طرابلس ركيزة قومية ، اذ تؤدي دورا رئيسيا في دفع المجتمع للتطور الحديث .

وسوف يمد المقيدون من طلابها المتزايدين عددا أمتهم بمواطنين متعلمين خبير تعليم ، وبلادهم في إمس الحاجة اليهم للتنمية .

وعدا تدريبهم على استعمال الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة أحدثت الجامعة تغيرات بعيدة المدى في تقاليد المجتمع الليبي وثقافته ، وقد عظم الأثر وزادت وجهات النظر مرونة عند تقبل كثير من المهن الحضرية .

والأهم من ذلك أن الطالبات قد أظهرن قبولا واستعدادا للمغامرة في دوائر الأعمال والمهر ، وكانت هذه منذ وقت قريب وقفا على الذكور . على أن المتعلمات

لا يتحسّن لازالة كل الفوارق بين الجنسين ، ويدركن أن محو هذه الفوارق كلها قد يجلب لهن حقوقا جديدة ، لكنه يسلبهن بعض امتيازاتهن الحاضرة .

أما الحماسة المحدودة للتعليم العالي والتدريب المهني فتدل على اتجاه الى النشاط الاقتصادي ذى العائد الكبير ، الذى لا يتطلب مهارة من الطلاب . أما مستقبل المهن الأكاديمية فسوف يتحدد نتيجة للمراجعة بين التحمس للخلق العلمى والاهتمام بالمال والحياة الناعمة .

ويؤدى ضعف الصلة بين الجامعة وبين أسر الدارسين الى ضعف تأثيرها فى المجتمع الخارجى ، وإن تقوية هذه الصلة سوف تؤدى الى ادراك الدارسين القوى لدورهم العلمى والفكرى ، فيؤدى ذلك الى الضغط على الطلاب للاهتمام بدراساتهم الأكاديمية لتشمل كل نواحي اهتمامهم ، بما فى ذلك التطلعات المهنية .

ملاحظات

١ - سالم على حجاجى ، ليبيا الجديدة ، ص ١٣٧ - طرابلس ، مؤسسات
عصرية .

٢ - عبد العزيز شرف ، جغرافية ليبيا ، ص ١٤٨ ، الاسكندرية ، جامعة
الاسكندرية ١٩٦٣ (بالعربية) .

٣ - أثناء استعمار ليبيا كان فيها أكثر من ٤٥٠٠٠٠ ايطالى مقيم فى طرابلس .
انظر فتزجرالد ، افريقيا ، الطبعة العاشرة ، ص ٤٧٨ ، لندن ، متوين وشركاه ،
١٩٦٧ .

٤ - فيليب وارد ، سياحة فى ليبيا ، ص ٣٩ ، لندن فابروفابر ، ١٩٦٧ .

٥ - لقد أصبحت تجارة البناء من أرباح المهن نظرا لمواجية بناء المنازل والمشروعات
الصناعية والإدارية . انظر هادى - م . بولوجيا ، بنغازى خلال العصور ،
ص ٦٥ ، طرابلس ، دار مكتبات الفكر ١٩٦٨ .

٦ - تتكون فرقة الرقص الشعبى فى ليبيا من الرجال أساسا .

٧ - لوسيل كارلسون ، دول افريقيا وأقاليمها ، ص ٩٠ ، نيويورك ، مجروهيل
١٩٦٧ .

٨ - زادت أحوال الإناث تحسناً في السنوات الأخيرة ، وتدل على ذلك الزيادة الهائلة في عددهن في المدارس العامة ، إذ ارتفع من ٥٩٦٣ عام ١٩٥١/١٩٥٢ الى ٦٣٤٥ عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، انظر سالم على حجاجي ، ص ١٠٣ .

٩ - في معظم بلاد شمال أفريقيا التي تتمسك بالتقاليد القديمة تتحكم رؤوس العائلات في أمورها تحكما مطلقا . انظر لويديكابون برجس ، قبائل الصحراء، ص ٨٢ ، كمبردج ، ماساتشوستس ، مطبعة جامعة هارفارد ١٩٦٧ .

المؤتمرات الدولية القادمة ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

١٩٧٦

١ - ٣ نوفمبر : معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات : مؤتمر عن النظم
والإنسان والسيرنطيقا

Institute of Electrical and Electronics Engineers, Conference Service 345 E 47th
St., New York, N.Y. 10017 (United States).

٢ - ٦ نوفمبر : مؤتمر العلوم الإدارية ، الجمعية الأمريكية لبحث العمليات :

اجتماع خريفي مشترك ميامي

428 E, Preston St., Baltimore, M.D. 21202 (United States).

١٧ - ٢١ نوفمبر : الاتحاد الأمريكي لعلم الإنسان : الاجتماع السنوي

L. D. Horn, AAA, 1703, New Hampshire Ave,
N.W., Washington, D.C. 2009 (United States).

ديسمبر الولايات المتحدة جمعية الاقتصاد القياسي : مؤتمر

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven Conn. 06520 (United States).

١٩٧٧

أمريكا اللاتينية : الرابطة الدولية للبحث عن السلام : المؤتمر العام السابع
IPRA, c/o PRIO, Frognersterveien 2, Oslo 3 (Norway).

٢٧ - ٣١ مارس تورنتو : جمعية علم السموم : الاجتماع العلمي الدولي •

R. A. Scala, SOT, c/o Med. Res. Div., Exxon and Co., London, N.J., 07036
(United States).

٢١ - ٢٣ أبريل : سان لويس ميسوري اتحاد سكان أمريكا اجتماع مندمج

PAA, Box 14182 Benjamin Franklin Station,
Washington, D.C. 20044 (United States).

يونيه أو يولية : الاتحاد العلمي لدول المحيط الهادى : المؤتمر الدولي الثالث
أندونيسيا

PSA University of British Columbia, Vancouver (Canada).

١٩٧٨

الهند : المؤتمر الدولي لعلوم الانسان والأعراق البشرية

Dr. Mario D. Zamora, Department of Anthropology,
College of William and Mary, Williamsburg,
Virginia (United States).

ميونخ : الاتحاد الدولي لعلم النفس التطبيقي : المؤتمر الدولي التاسع عشر
IAAF, 47, Rue César Frank, Liège (Belgium).

روما : الجمعية الدولية لعلم الجريمة : المؤتمر العالمي الثامن .
ISC, J.E.H. Williams, Secretary-General,
4, Rue de Mondovi, 75001, Paris (France).

١٤ - ٢٦ أغسطس : الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع : المؤتمر العالمي التاسع .
أيسولا :

ISA, P.O.Box 719, Station A, Montréal (Canada).

وثائق ومطبوعات الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة

السكان ، الصحة ، الطعام ، البيئة .

السكان :

Report on the African Census Programme
(UN/E/CN.14/CAS.9/11), (June 1975).

تقرير عن برنامج التعداد الافريقي الذي بدأ عام ١٩٧١ ، بقصد تحسين
المعلومات الخاصة بحجم وخصائص السكان الافريقيين في الدول الاعضاء باللجنة
الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للأمم المتحدة (مايو ١٩٧٥) .
الصحة :

Evaluation of Family Planning in Health Services WHO
(Technical Report Series No. 569).

أعد هذا التقرير لمساعدة الدول الاعضاء للكشف عن مختلف الطرق لتنظيم
وأداء الخدمات الصحية الخاصة بتنظيم الأسرة ، وكيفية أدائها .

Education and Treatment in Human Sexuality :
(Technical Report Series No. 572) WHO, 1975.

هذا عرض خطير لاجتماع تناول دور النشاط الجنسي في البرامج الصحية :
التعليم والتدريب في النشاط الجنسي ، وخدمات للعناية بالصحة الجنسية ، مراكز
التجاء اقليمية لعلم الجنس .

Advances in Methods of Fertility Regulation
(Technical Report Series No. 575) WHO, 1975.

أعدت هذا التقرير مجموعة علمية تابعة لمنظمة الصحة العالمية ، عن التقدم في
طرق تنظيم التوالد ، مع ترجمة لحياة شخصية مختارة .

الطعام والزراعة :

The State of Food and Agriculture, 1974 .

أصدرت هذا الكتاب منظمة الزراعة والطعام ١٩٧٥ . وهو عرض عالمي بحسب الأقاليم والسكان والمخزون من الطعام والتنمية الزراعية ، مع جداول احصائية .

Report of the World Food Council, 1975
(UN/A/10019).

تقرير لمجلس الطعام العالمي الذي أسسته الجمعية العامة لهيئة الأمم في ديسمبر ١٩٧٤ ، وعقدت أولى جلساته في روما في يونيو ١٩٧٥ . وقد استعرض المجلس الموقف العالمي للطعام ، ويبحث الموضوعات الحرجة التي يجب أن يهتم بها . ووضع لها برنامج عمل .

Prices of Agricultural Products and Selected Inputs in Europe and North America
B. 75 H.E. 4).

يضم هذا العدد (رقم ٢٤) من المجلة السنوية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، بالاشتراك مع منظمة الزراعة والغذاء ، أسعار المنتجات الزراعية ، ومقايير الطاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية (١٩٧٣ - ١٩٧٤) وتحتوي على ٦٦ جدولاً احصائياً ، تتعلق بنو خاص ، بدول أوروبا الغربية ، وكندا ، والولايات المتحدة ، ودول شرق أوروبا .

Production Yearbook. FAO 1975, Vol. 28-1.

الكتاب السنوى للإنتاج الذى تصدره منظمة الزراعة والطعام بثلاث لغات .

FAO Commodity Review and Outlook 1974-1975. FAO 1975.
(FAO/CCP. 75-6).

الموقف العام للسلع والمستقبل المتوقع لها ، نحو ضمان الغذاء العالمى : الطرق الدولية لمخزون الطعام ١٩٤٥ - ١٩٧٥ . الموقف الحالى والمستقبل المتوقع بالنسبة للسلع .

Agriculture and the Development Process, by L. Malassis.

أصدرت اليونسكو هذا المرشد التطبيقي المؤقت لتدريب الناس على معالجة مشكلات التنمية الزراعية ، وكذلك يعد دراسة لدور الزراعة بوصفها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو شامل . ويتضمن الزراعة والتخلف ، المجتمعات الزراعية التقليدية وتحولها . التنظيم الاجتماعى للاقتصادى للزراعة فى الدول الأقل تقدماً ، التخلف الشامل والتخلف الزراعى ، امهام الزراعة فى النمو ، التدهور النسبى وتحول الزراعة .

البيئية :

The Sahel : Ecological Approaches to Land Use (UNESCO) 1973
(MAB Technical Notes).

كانت أغراض الاجتماع الإقليمي المنعقد في نيامى (مارس ١٩٧٤) ، مع منظمة الطعام والزراعة و (UNFP) عن مصادر علاقات الكائنات الحية المتكاملة بالبيئة، ومطالب التدريب في الإقليم الساحلى ، لابد أن تحدد دراسات لهذه العلاقات التي يجب أن تستمر أو تباشر في الإقليم ، وأنواع استخدام الأرض والتطبيقات الإدارية التي ينبغي تكييفها . وتجتمع وجهات النظر والتحليلات معا في النشرة الحالية ، ولكن لا تكون بالضرورة مطابقة لوجهات نظر اليونسكو .

Teacher's Study Guide on the Biology of Human Populations :
Africa (UNESCO) 1975.

يهدف هذا الكتاب الى مساعدة المدرسين على شرح التفاعلات البعيدة المدى بين الانسان وبيئته ، ويحتوى على بيانات أساسية عن علم الوراثة وتطور الانسان ، والبيئة الطبيعية والحيوية للسكان ، والتكاثر البشرى والنشاط الجنى ، والقوى المحركة عند السكان ، والعلاقة بين السكان وبيئتهم . وقد أعدت هذه الترجمة لأفريقيا بنوع خاص .

Report of the Governing Council of the United Nations Environment Programme
on the Work of its 3rd Session
(UN/A/10025).

استعرض المجلس المهيمن على برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة (فى انعقاده الثالث من ١٧ مايو - ٢ أبريل ١٩٧٥) الوضع البيئى وأنشطة برنامج البيئة ، ودور البرنامج المقترح ، وأنشطة برنامج الصندوق ، والاعداد لمؤتمر الوطن ، الذى سيعقد فى ١٩٧٦ . ويحتوى الملحق على القرارات التى اتخذت .

International Multilateral Co-operation in the Human Settlements Field.

by Jean Siotis

(UN/A/CONF.70/WG/3).

تقرير لمركز البحوث بجنيف عن المنظمات الدولية ، يتضمن عرسا لأنشطة المؤسسات ووحدات أمانات السر فى نطاق أسرة الأمم المتحدة ، وكذلك نشاط منظمات اقليمية عامة ، فى مجال الاستيطان البشرى .

A Review of Conceptual Formulation and Development for Habitat

(UN/A/CONF.70/WG/13).

تحاول هذه الورقة تجميع مختلف الجهود التى بذلت فى هذا المجال ، يمكن استخدامها فى الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية (الوطن) ، الذى سيعقد فى فانكوفر عام ١٩٧٦ . والموضوعات التى اقترحت مجموعة تخطيط صغيرة

نقلها للاعداد للمؤتمر هي : نوع الحياة ، سياسة التنمية القومية ، الموارد الدولية للمستوطنات البشرية ، الوضع العالمي للمستوطنات ، تكنولوجيا الجماعة ، والنظم الاقتصادية .

Sociological Aspects. African Migration and Human Settlements
(UN/E/CN.14/HUS/8).

تقرير المؤتمر الاقليمي الافريقي عن المستوطنات البشرية : اصولها ، النماذج ، البداءة ، اللاجئين ، استنزاف المنح ، الهجرة الجماعية الريفية . مع جداول احصائية .

الاقتصاديات :

الاحصاءات

The Use of Statistics. A Handbook for Co-operatives,
by Liam E. Pickett. ILO. 1975.

يوفر هذا المجلد الذي نشرته منظمة العمل الدولية مرشدا مفيدا للمعاهد التعاونية وهيئة الاساتذة ، وكذلك لأعضاء التعاونيات . وينقسم الكتاب الى جزئين : قسم وصفي عام يحدد التعبيرات الاحصائية المختلفة ويشرح تطبيق التقنيات الاحصائية ، وقسم يوضح التطبيقات الممكنة للتقنيات الاحصائية في المجتمعات التعاونية .

Annual Bulletin of General Energy Statistics for Europe, Vol. VI
(/F/R.75.II.5) April 1975.

المجلد السادس من المجلة السنوية لاحصاءات الطاقة لأوروبا (تصدرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، التابعة للأمم المتحدة) في ثلاث لغات : الانجليزية والفرنسية والروسية عن الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ .

Standard International Trade Classification
(UN.E.75.XVII.6 ;/STAT/SER.M.34.Rev. 4), 1975.

التصنيف التجاري القياسي الدولي .

The Growth of World Industry, Vol. II. Commodity Production Data
(E.75.XVII.4 ; UN/ST/ESA/STAT/SER.P/11, Vol. II).

نمو الصناعة العالمية

جداول سلعية - استخراج المعادن والحجارة - التصنيع - الكهرباء والغاز .

الموقف الاقتصادي .

Survey of Economic Conditions in Africa, 1973-1974
(UN/E/CN.14/621 ; E.75.II.K.1).

هذا هو التقرير الثامن من هذه المجموعة الذي أعدته اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا ، وقد خصص للنجاح الذى تحقق فى عام ١٩٧٢ بتنفيذ أهداف وأغراض العقد الثانى للتنمية الذى تتبناه الأمم المتحدة ، وخطة افريقيا للتنمية طوال عام ١٩٧٣ . وتبذل محاولة لضم الاتجاهات الاجتماعية ، بالإضافة الى القطاعات الاقتصادية ويعرض المسح بالدرجة الأولى ، الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والسياحة ، والتجارة الخارجية ، والنقد ونواحي التنمية المالية . النزعات الاجتماعية المتعلقة بالسكان العمالة ، والتعليم ، الصحة ، ولكن نظرا لنقص المعلومات الحديثة فقد اقتصر التحليل على الفترات السابقة لعام ١٩٧٢ .

• التنمية الاقتصادية بالدول النامية

Current Problems of Economic Integration. The Role of Multilateral Financial Institutions in promoting Integration among Developing Countries. (UN/TD/B/531; E.75.II.D.5), 1975.

ينقسم هذا التقرير الى جزئين : الجزء الأول هو المجموعة التى تتعلق بهذا الغرض ، عن دور المؤسسات المالية المتعددة الجوانب فى تعزيز مشروعات التكامل الاقتصادى فى الدول النامية . مع ٣٣ جدولاً إحصائياً .

The Role of the Patent System in the Transfer of Technology to Developing Countries

(E.75.II.D.6; UN/TD/B/AC11 19 Rev.3, 1975.

أعد هذا التقرير بالاشتراك بين شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهيئة الأمم ، وسكرتيرة (UNCTAD) والمكتب الدول للمنظمة العالمية للملكية الفكرية . وهو يصف خصائص نظام البراءة ، ونظم البراءة البراءة الوطنية والدولية والتقدم الاقتصادى فى الدول النامية وهيكل تنقيح نظام البراءة ، مع ١٦ من الجداول الإحصائية ، وملحقين .

Report of the Governing Council of the United Nations Development Programme in its 20th Session

(UN/E/5703 1975.

يعالج هذا التقرير الدور الذى يقوم به مستقبلا برنامج التنمية الدولية التابع للأمم المتحدة ، وذلك بمناسبة الحديث عن الاستعدادات للانمقاد الخاص للجمعية العامة ، للنظر فى التعاون الدول والتنمية ، كما يصف التقرير أنشطة هذا البرنامج فى عام ١٩٧٤ ويفحص المستقبل المالى المتوقع خلال عام ١٩٧٦ ، ويعرض أنشطة صندوق الأمم المتحدة الخاص بالسكان ، وشكليات الاعتماد المالى المخصص للكشف عن الموارد الطبيعية مستقبلا .

Development and International Economic Co-operation

U.N. Emergency Operation

(UN/A/10201) 1975.

يستعرض هذا التقرير منجزات العملية الطارئة التي قامت بها الأمم المتحدة بناء على التماس الجمعية العامة في اجتماعها السادس الخاص (مايو ١٩٧٤) ، للعمل على تخفيف المتاعب التي تواجهها الدول النامية ذات الدخل الضئيل التي تأثرت الى أخطر حد بالأزمة الاقتصادية الراهنة . وقد تركزت أنشطة العملية الطارئة على تحديد الدول الأكثر تضرراً ، وعلى توفير حاجاتها وتمتعة مواردها ، ومراقبة المساعدة المتعددة الجوانب والثنائية ، والفاعلية ومال الموارد المنفق من حساب السكرتيرية العامة الخاص . وصيغ توفير لموقف الدول الاثنتين والأربعين .

Special Measures related to the Particular Needs of the Land Locked
Developing Countries
(UN/A/1020).

يحتوي التقرير على دراسة شاملة لمشكلات العبور الخاصة بالدول النامية المغلقة ويقترح تأسيس صندوق لصالح هذه الدول .

The Role of UNCTAD in a NePw Structure for Global Economic Co-operation
(UN/TD/B/573), 1975.

تقرير أعدته السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية
نظرة تمهيدية للتغيرات التأسيسية الوثيقة الصلة بـ (UNCTAD) في المحيط
الأوسع للتغيرات في نظام الأمم المتحدة ككل ، وما تتضمنه مثل هذه التغيرات بالنسبة
لدور (UNCTAD)

الموارد الطبيعية ، علم المياه

The International Decade of Ocean Exploration
(IDOE) 1971-1980, (UNESCO).

تشكل هذه النشرة الصياغة الأولى للبرنامج العالمي الشامل للبحث الأوقيانوسى
الموجه نحو الاستخدام العاقل للمحيطات . وتشير الى معايير اختيار برامج البحث على
المدى الطويل . وتصف المشروعات التي تبأشر الآن .

Marine Science and its Applications : Spheres of Competence and Work
Programmes of U.N. Organizations and Agencies.

يصف التقرير طبيعة البرامج التعاونية بين المنظمات في جهاز الأمم المتحدة في
مجال علم البحار وتطبيقاته ، ويبرز مجالات الكفاءة وبرامج العمل الذى تؤديه الأمم
المتحدة ووكلاتها المتخصصة على أساس المادة المتوفرة عن طريق تلك المنظمات .

Applications of Hydro'ogy to Water Resources Management by V. Klemes
(Operational Hydrology Report No. 4, WMO No. 356).

أصدرت هذا التقرير منظمة الارصاد العالمية بجنيف ، ويضم هذه الموضوعات :
ادارة الموارد المائية ، المشكلات الهيدرولوجية التي تنشأ عن عجز المياه ، والتي تنشأ
من وفرة المياه .

المسائل الاجتماعية

منع الجريمة : (١)

Changes in Forms and Dimensions of Criminality.

Transnational and National (UN/A/CONF.56/3).

الجريمة بوصفها قضية على المستوى الوطني والمستوى الخارجي : الجريمة المنظمة ، جريمة ذوى الرواتب ، الرشوة ، الجرائم التي تؤثر في الآثار الفنية ، العمل الاجرامى المرتبط بسوء استعمال الخمر والمخدرات ، العنف في العلاقات الشخصية ، العنف فيما وراء الحدود القومية ، ودلالة العنف الدولي النسبي ، العمل الاجرامى المتصل بحركة مرور السيارات ، الاجرام المتصل بالهجرة ، والهرب من الكوارث الطبيعية والأعمال العدائية ، الجرائم النسائية ، التنبؤ بالجريمة ومشكلات ضبط الجريمة . ويضم التقرير معاهدات دولية مختارة ووثائق عن الارهاب .

Criminal Legislation, Judicial Procedures and other Forms of Social Control in the Prevention of Crime

(UN/A/CONF.56/4), 1975

تدرس ورقة العمل هذه ، التي أعدتها سكرتيرية الأمم المتحدة ، أزمة جهاز القضاء الجنائي . وتخص أهداف الجهاز ومهامه ، واقتراحاته وتوقعاته ، ونتائجه السلبية ، وضبط الجهاز ، والاصلاح والتغيير والاثام . التغيير في التشريع الجنائي والاجراءات القضائية ، واشكال الانضباط الاجتماعي الأخرى في منع الجريمة من خلال التنظيم الاجتماعي ، والضوابط التقليدية في الدول النامية ، والمشاركة الشعبية في الدول ذات التخطيط الاقتصادي المركزي ، واللامركزية في الانضباط الاجتماعي ، ونظام القضاء الجنائي بالنسبة للضحية والجرم ، نشر الاتهام .

The Emerging Roles of the Police and other Law Enforcement Agencies, with Special Reference to Changing Expectatives and Minimum Standards of Performance

(UN/A/CONF.56/5).

خلفية تاريخية . توقعات ومستويات الاداء ، معالم ومشكلات ، البوليس والجمهور ، مقاييس أخلاقية ، حراس الأمن الخصوصيون والمحققون . دور البوليس في المستقبل .

الملحقات : مرونة آداب المهنة فيما يتعلق بتنفيذ القانون ، مسودة المدونة الدولية للأخلاقيات البوليسية

The Treatment of Offenders, in Custody or in the Community, with Special Reference to Implementation of the Standard Minimum Rules for Treatment of Prisoners

(UN/A/CONF.56/6).

عقد المؤتمر الخامس للأمم المتحدة : عن منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، في جنيف من ١ - ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ . وقد وضعت طائفة من الوثائق التي قدمت للمؤتمر في هذا التقرير -

النزعات الراحنة فى التصحيحات تجاه التقليل من استخدام الحبس • عرض
لأدنى القواعد القياسية فى معاملة المسجونين ، ويحتوى التقرير على ثلاثة ملحقات :
أدنى القواعد القياسية فى معاملة المسجونين ، سكان السجون فى بعض الدول الأعضاء ،
مخطط تمهيدى للأجراءات الخاصة بالتحقيق الفعال لأدنى القواعد القياسية •

Economic and Social Consequences of Crime : New Challenges for Research and Planning

(UN/A/CONF.56/7).

بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية للجريمة • التسمية ، الجريمة والعدالة :
الفجوة المتسعة ، تقويم النتائج الاقتصادية والاجتماعية للجريمة : بعض متضمنات
البحث • التخطيط لتقليل وإعادة تصنيف خسائر الجريمة • تحد للمستقبل •

Health Aspects of Avoidable Maltreatment of Prisoners and Detainees

(UN/A/CONF.56/9).

أعدت هذا التقرير منظمة الصحة العامة ، لمنرس الأمم المتحدة الخامس عن منع
الجريمة ومعاملة المذنبين • وقد وضعت • بودة هذه الورقة عند دعوة الجمعية العامة
للأمم المتحدة ، بالتعاون وثيق مع منظمات أخرى مفتترة ، وتشمل اليونسكو ، كان
تكون متخصصة ، مخططا تمهيديا لمبادئ الأخلاقيات الطبية التى يمكن أن تكون ذات
صلة بوقاية الأشخاص المعرضين لأى •ع من الاحتجاز أو الحبس ، ومقاومة التعذيب
وغيره من العقوبات الوحشية والمنافية للإنسانية •

وبذلت محاولة لوضع مخطط تمهيدى لمختلف الحالات التى قد تكون فيها صحة
المسجونين والمحتجزين مشوشة • وحتضمنات خدمات السجن الصحية لبعض الحالات ،
ومدى ارتباط منظمة الصحة العالمية بالاعتبارات الأخلاقية ذات الصلة الوثيقة
بالموضوع •

وتحتوى الملحقات على مسودة اعلان الاتحاد الطبى العالمى ، وتصريحات الاتحاد
الطبى العالمى فى جنيف وهلسنكى ، واقتباس من بيان المجلس الدولى عن الكحول
وإدمان المخدرات •

التقدم الاجتماعى ، النساء

National Experience in achieving Far-reaching Social and Economic Changes for the Purpose of Social Progress

(UN/A/10166)، 1975.

أعدت سكرتيرية الأمم المتحدة بالتشاور مع منظمة العمل العالمية ، ومنظمة التغذية
والزراعة ، واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ، فكرة واستفتاء ، أرسلت الى الدول
الأعضاء بالأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧١ • وتصنف الدراسة تغيرات اجتماعية
واقتصادية بعيدة المدى على النحو التالى : تغيرات فى اتخاذ القرار ، التخطيط

والمشاركة ، تغيرات فى الحقوق والأوضاع الاجتماعية للأفراد والمجموعات ، تغيرات فى الانتاج والعمل ، وتغيرات فى مستوى المعيشة ، وتغيرات فى السكان والنظم الاقتصادية . ويعالج التقرير الخاص بنتائج البحث الاقتصادية المتقدمة المخططة مركزيا ، واقتصاديات السوق المتقدمة ، واقتصاديات النامية .

Report for the World Conference of the International Women's Year
(UN/E/5725), 1975.

يشتمل التقرير على نصوص الاعلان ، وخطط العمل ، والأحكام والقرارات ، والتوصيات التى تبناها المؤتمر الذى عقد فى مكسيكوسيني من ١٩ يونية الى ٢ يولية ١٩٧٥ (فى صيغة مؤقتة)

Women, Education, Equality : A Decade of Experiment (UNESCO), 1975.

يستعرض هذا المجلد ويحلل ثلاثة مشروعات تجريبية فى برنامج لليونسكو على المدى الطويل لتعزيز فرص النساء للمساواة فى التعليم ، وكانت هذه المشروعات قد نفذت فى دول ذات تقاليد ثقافية متباينة ، وفى مراحل شتى من التطور : التعليم لنساء الريف (فولتا العليا) ، تدريب لمدرسى المدارس الابتدائية النسوية (نيبال) ، السماح للنساء بالوصول الى المهن الفنية (شيل) ، ويصور كل من المشروعات أنشطة عملية معينة يمكن أن تطبق فى أنحاء أخرى من العالم .

ظروف المعيشة والعمل

Hours of Work in Industrialised Countries, by Archibald A. Evans.

ان هذه الدراسة المدعمة بالوثائق ، التى قامت بها منظمة العمل الدولية ، تحتوى على وفرة تختلف عن المعلومات المتناثرة عن التقدم الواقع الذى حققته دول غربى أوروبا وشرقها وأمريكا الشمالية وكذلك استراليا ونيوزيلنده الجديدة واليابان ، فى مجال ظروف العمل .

Flexible Working Hours, by Heinz Allenspach.

(ILO) 1975.

ويؤيدونا هذا التقرير بتمهيد شامل لهذا الموضوع المحلى الى حد بعيد والذى بحث على نحو جيد .

Making Work More Human. Working Conditions and Environment.

تقرير المدير العام المقدم الى المؤتمر الدولى للعمل فى دورته الستين (منظمة العمل الدولية) ١٩٧٥ . والهدف من هذا التقرير هو وضع أساس لحملة دولية لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ اجراءات ملحة لتحسين ظروف العمل والبيئة . بيئة عمل آمنة وصحية ، وقت العمل ، والتنظيم والرضا عن العمل .

إدارة العمل

Labour Administration : Role, Functions and Organization
ILO Conference.

يشتمل هذا التقرير عن مؤتمر منظمة العمل العالمية في اجتماعه الحادى والستين ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، على : الوظائف المحددة لإدارة العمل • النظام ككل • نظام العمل الداخلى الخاص بوزارات العمل •
التركيب ، هيئة الموظفين وعمل التقارير • استفتاء •

العمالة

Special National Procedures concerning Non-discrimination in Employment.
Practical Guide.

ينشر هذا الدليل لتيسير التخطيط على المستوى القومى واستقرار حالات التمييز فيما يتعلق بالتنظيمات الخاصة بمراعاة حالات التمييز العنصرى وتسويتها ، فيما يتعلق بالعمالة فى ظل سياسات وطنية للتخلص من مثل هذا التمييز •

القضايا السياسية ، حقوق الانسان

القضايا السياسية •

Introduction to the Report of the Secretary-General on the
Work of the Organization
(UN/A/10001/Add.1.Advance Version) 1975.

فحص قام به السكرتير العام للأمم المتحدة فيما حققته إبان الثلاثين عاما من وجودها ، وكذلك فى مواطن الضعف والفتيل : الدفاع عن السلام الدولى والأمن ، النظام الدولى ، العدالة الاجتماعية ، نزع السلاح ، تنظيم التسليح ، عمليات المحافظة على السلام ، انقاص الاستعمار ، التوقيع فى هلسنكى على القرار الأخير للمؤتمر على الأمن والتعاون فى أوروبا . عقد مؤتمرات خاصة بالمشكلات العالمية ، تقدم الإدارة المدنية الدولية •

التسلح Disarmament

Implementation of General Assembly Resolution 3254
(UN/A/10165 and Add.) 1975.

دعا قرار الجمعية العمومية الذى اتخذته فى ٩ ديسمبر ١٩٧٤ جميع الدول ابلاغ السكرتير العام وجهات نظرها واقتراحاتها فيما يتعلق بالنقاط التى اعتبرتها وثيقة الصلة بالموضوع ، بالنظر الى التقرير المعنون :

« تخفيض ميزانيات التسليح الحربى فى الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن

بمقدار ١٠ في المائة ، والانتفاع بالاعتمادات المالية المدخرة حتى الآن لتوفير المساعدة للدول النامية (قرار ٩٧٧٠) . وتضم هذه الوثائق وجهات النظر والمقترحات التي وصلت من الحكومات ، وجدولا بالآراء والمقترحات .

تصفية الاستعمار • Decolonization

Implementation of the Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples. Question of Territories under Portuguese Domination (UN/A/10040) 1975.

نقل ممثل البرتغال الدائم لدى الأمم المتحدة ، لنص الاتفاق بين البرتغال وحركات التحرير الانجلوية - الجبهة الوطنية لتحرير انجولا ، الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، الاتحاد القومي لاستقلال انجولا التام • الاجتماع في الفور (البرتغال) ، الجارف (البرتغال) من ١٠ الى ١٥ يناير ١٩٧٥ للتفاوض بشأن الاجراءات وجدول الأعمال لحصول انجولا على الاستقلال •

Comoro Archipelago

(UN/A/AC.109/L.1033).

تحتوي ورقة العمل التي أعدها سكرتيرية الأمم المتحدة على وصف طبيعى للاقليم ، واحصاء للسكان ، والتطورات الدستورية والسياسية ، مثل الأحزاب السياسية ، والتقدم نحو الارتقاء الى الاستقلال ، والاستفتاء على تقرير قضية مايوتو ، ومركز فرنسا بعد الاستفتاء، والانتخابات التشريعية التي سعى اليها القادة المعارضون، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية •

Falkland Islands (Malvinas), 1975

(UN/A/AC.109/L.1044)

التطورات الدستورية والسياسية : والدستور والاصلاح الدستوري ، الاتصالات بين حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة • احتمال وجود رواسب بترول في المنطقة وبعيدا عن الشاطئ في المنطقة المحيطة بها • الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية •

حقوق الانسان ، سياسة التمييز العنصري

Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment in Relation to Detention and Imprisonment, 1975

(UN/A/10158).

المعلومات ذات الصلة بالاجراءات التشريعية والادارية والقضائية ، وتتضمن العلاجات والروايع التي تهدف الى وقاية الأشخاص في نطاق السلطة القضائية من الخضوع للتعذيب أو المعاملة المهينة أو العقاب • والاجراءات الوقائية ضد تعذيب

الأشخاص المحتجزين في انتظار التحقيق والمحاكمة والمسجونين المدنيين • العلاجات والروادع • ملاحظات وتعليقات من الحكومات على المواد ٢٤ الى ٢٧ من المبادئ التهديدية عن التحرر من الاعتقال الاستبدادي والاحتجاز •

Human Rights and Scientific and Technological Developments. Protection of Broad Sectors of the Population against Social and Material Inequalities, as well as other Harmful Effects which might arise from the Use of Scientific and Technological Developments.
(UN/A/10146), 1975.

حماية الحقوق النوعية للقطاعات الواسعة من السكان • افساد البيئة البشرية نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية ، وجود وقاية أو اقتراحها ، التأثير الضار للانفجار السكاني ، تزايد القوة الممنزة للأسلحة الحديثة ، المخاطر الناجمة عن الاشعاع الذري ، والوقاية الموجودة والمقترحة ، تهديد وحدة أراضي وسيادة الشعوب المتقدمة في التسجيل وغيره من التقنيات ، واجراءات الوقاية الموجودة والمقترحة •

التمييز العنصري

Review of Developments in South Africa since September 1974.
(UN/A/AC.115/L.418), 1975.

تزايد عزلة نظام جنوب افريقيا • فرض التمييز العنصري والتسويات في نطاق هذه السياسة : التصميم على دفع « التمييز العنصري الضخم » قدما ، بقصد تعزيز ودوام وسيطرة البيض ، في الوقت الذي اتفق فيه على التخفيف من بعض المظاهر العنصرية (فيما يعبر عنه « بالتمييز العنصري النافذ ») •

Note on Recent Developments in the Build-up of South African Military Forces
(UN/A/AC.115/L.410), 1975.

تضخم القوات المسلحة ، اتساع التجهيزات العسكرية ، صنع الأسلحة ، تنفيذ حظر شحن الأسلحة •

Note on Developments concerning Sports and Apartheid in South Africa
(UN/A/AC.115/L.412), 1975.

سياسة الألعاب الرياضية في نظام جنوب افريقيا • تطورات جديدة في العاصم المأوى •

تطورات في الألعاب الرياضية الفردية •

القانون الدولي

Yearbook of the International Law Commission, Vol. I.
(A/CN.4/SER.A/1974).

كتاب سنوي يضم محاضر موجزة للانعقاد السادس والعشرين للجنة القانون الدولي من ٦ مايو الى ٢ يولية ١٩٧٤ •

Report of the International Law Commission on the Work of its 27th Session
(5 May—25 July 1975).

تقرير عن عمل اللجنة التي عالجت مسئولية الدولة ، تعاقب الدول فيما يتعلق بالقضايا غير المعاهدات ، المادة الأكثر محاياة للشعب ، مسألة المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية ، أو فيما بين منطمتين أو أكثر ، قانون الاستخدام الملاحى للقنوات المائية الدولية .

U.N. Legislative Series. National Legislation and Treaties relating to the Law of the Sea (Preliminary issue. Mimeo)

(UN/ST/LEG/SER.B/18/Add.2).

يقدم الجزء الأول نصوص التشريع الوطنى ومراسيم أخرى من التنظيم الوطنى . ويشكل الجزء الثانى شروط المعاهدة ، وينقسم كل منها الى أربعة أقسام : القسم الأول البحر الاقلىسى والمنطقة المجاورة ، ويشكل الثانى الافريز القارى ، ويقدم الثالث عرض البحر ، والخامس ، صيد الأسماك والمحافظة على الموارد الحية فى البحر .

Analytical Paper submitted by the Secretary-General pursuant to General Assembly Resolution 3349 (XXIX).

ورقة تحليلية قدمها السكرتير العام وفقا لقرار الجمعية العمومية رقم ٣٣٤٩ . لجنة لهذا الغرض عن دستور الأمم المتحدة . يوليه ١٩٧٥ :

الجزء الأول : (UN/A/AC.75/L.3). ملاحظات سلمتها الحكومات . وجهات نظر عبر عنها فى الجلسة السابعة والعشرين للجمعية العامة .

الجزء الثانى : الرمز نفسه . ملاحظات سلمتها الحكومات . وجهات نظر عبر عنها فى الجلستين السابعة والعشرين والتاسعة والعشرين للجمعية العامة . ملاحظات ذات طبيعة عامة . اقتراحات نوعية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق اغراضها ، وملاحظات عليها ، واقتراحات للمزيد من العمل الفعال للأمم المتحدة ، لا يحتاج الى تنقيحات للدستور .

آراء للسكرتير العام عن الخبرة المكتسبة من تطبيق مواد الدستور فيما يتعلق بالسكرتيرية . (UN/A/AC.175/L2).

التعليم ، العلم ، الثقافة ، الاتصال

التعليم :

An Experience-centered Curriculum. Exercises in Perception, Communication and action, by David Wolsk, Danish Institute for Educational Research (UNESCO).

تصف هذه الدراسة مشروعا تجريبيا تحت رعاية اليونسكو خطط لتطوير وتطبيق طريقة جديدة فى التعليم للفهم الدولى ، يقصد بها التلاميذ من ١١ - ١٨ سنة من العمر . وتشتمل التمرينات على أنشطة دور اللعب ، وتجارب فى الادراك الحسى ، الاتصال والسلوك الجماعى ، دراسات استفتائية ، ومشروعات عمل فى المدرسة والجماعة ، والمحاكاة و « السيناريو الخيالى » .

العلم :

Annual Summary of Information on Natural Disasters. No. 8, 1973. Earthquakes, Tsunamis, Volcanic Eruptions, Landslides, Avalanches
(UNESCO) 1975.

ملخص سنوي تصدره اليونسكو عن الكوارث الطبيعية بالفرنسية والانجليزية
ويقدم معلومات مفصلة عن الموضوعات التالية : الزلازل ، والانفجارات البركانية ،
وانهيار الصخور والهبارات الجليدية

World Weather Watch. The Plan and Implementation Programme 1976-1979.
Geneva World Meteorological Organization, No. 418.

نظام الملاحظة العالمي . نظام معالجة البيانات العالمية . النظام العالمي للاتصال
البعيد . مع ملحقين :

- (أ) تخطيط الأعضاء للقشرة الأرضية الثابتة وفقا لأقمار الأرصاد الجوية .
- (ب) مراكز الأرصاد الجوية العالمية والمحاور الإقليمية للاتصال البعيد .

الثقافة :

Artists and their Public, by Nigel Abercrombie, 1975
(UNESCO).

يعرض هذا الكتاب رؤية دولية للعلاقة بين الفنانين وجمهورهم . الهوة التي
اتسعت بين الشخص الذي يبتدع وينتج الفن ، والناس الذين يرونه أو يسمونه أو
يستخدمونه . حل مستطاع يقترح : تعليم جمالي للجميع .

الاتصال :

Manual on the Global Telecommunication System, 1974.
Loose-leaf, Geneva (WHO No. 386).

أعد هذا الكتيب لكي : (أ) ييسر التعاون فيما يتعلق بالاتصالات البعيدة بين
الأعضاء بخصوص الأرصاد الجوية ، و « ب » تعيين أعمال الأعضاء في تزويد الساعة
الجوية العالمية ، و (ج) لضمان الانتظام والتوحيد القياسي في التطبيقات والاجراءات
المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف . المجلد الأول : سمات عالمية (الملحق الثالث
الى تنظيمات فنية) ، والمجلد الثاني : سمات اقليمية .

Fourteenth Report by the International Telecommunication Union on
Telecommunication and the Peaceful Uses of Outer Space.
Geneva, ITU, (Booklet No. 17), 1975.

تفصيلات عن عمل المؤتمرات والأعضاء الدائمين في الاتحاد ، ويحتوي الملحق الأول

على تقارير لعدد من أعضاء الاتحاد ، عن التقدم الذى تحقق فى اتصالات الفضاء الخارجى
عام ١٩٧٤ •

National Communication Systems. Some Policy issues and Options
(UNESCO) 1975.

هذه النشرة موجهة الى التلاميذ وصانعى السياسة المهتمين باقامة سياسات
وطنية للاتصالات ، وادماجها فى تخطيط تنمية اجمالى • وتشمل محتوياتها : وظائف
الاتصال فى المجتمع ، تركيب النظام والقضايا السياسية ، تنفيذ سياسات الاتصال •

ثبت

العنوان الأجنبي واسم الكاتب العدد وتاريخه

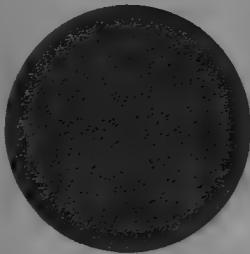
المقال وكاتبه

- Value dilemmas
in the professional conduct
of social science
Part I
Part II
Part III
by
Paul Davidson Reynolds
- المجلد : ٢٧
العدد الرابع ١٩٧٥
- تقويم الصعوبات في
الضبط المهني للمعلوم
الاجتماعية
الجزء الأول
الجزء الثاني
الجزء الثالث
بقلم : بول دافيدسون
رينولدز
- Recommendation
on the status
of scientific researchers
by
The Editorial Board
- المجلد : ٢٧
العدد الرابع ١٩٧٥
- توصيات بشأن مركز
الباحثين العلميين
اعتماد : هيئة تحرير
المجلة
- Social research and national
policy : What gets used,
by whom, for what purposes,
with what effects ?
by
Nathan Caplan
- المجلد : ٢٨
العدد الأول ١٩٧٦
- البحوث الاجتماعية
والسياسة القومية :
ما الذي يستخدم منها ؟
ومن الذي يستخدمها ؟
ولأى الأغراض ؟ وما
نتائجها ؟
بقلم : ناثان كابلان
- Modern professionalism
in Libya :
attitudes of university
students
by
Qais N. Al-Nouri
- المجلد : ٢٧
العدد الرابع ١٩٧٥
- الاتجاهات المهنية الحديثة
في ليبيا :
اتجاهات الدارسين في
الجامعة
بقلم : قيس ن. النوري

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعالم الاجتماعي



نظرة مستقبلية للعلوم الاجتماعية



تسلسل من مجلة رسالة اليونسكو



مركز مطبوعات اليونسكو



العدد السادس والعشرون
السنة السابعة
١٥ محرم ١٣٩٧
٥ يناير ١٩٧٧
٥ كانون الثاني ١٩٧٧

رئيس التحرير: عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبه
د. السيد محمود الشنيطي
عشمان نويه
أبو العينين فهدى محمد
محمود فتوادة عمران

الناشر: عبد السلام الشريف

محتويات العدد

- **الاحتمالات والمعلوم الاجتماعية**
بقلم : د. ج. د. بارثولوميو
ترجمة : الدكتور ابراهيم بسيوني
عميرة
- **تأملات في الجغرافية عام ١٩٧٥**
بقلم : جيلز سوتر
ترجمة : كمال المنوفى
- **الرابطة الدولية لعلم الاجتماع وتنويع هذا العلم**
بقلم : ويليام م. ايفان
ترجمة : الدكتور بدر الدين على
- **مدى أزمة علم الاجتماع في جمهورية ألمانيا الاتحادية**
بقلم : ألفونس سيلبرمان
ترجمة : الدكتور محمد عبده محجوب
- **مشكلات تنمية علم الاجتماع في سويسرا**
بقلم : بيتر هانترز
ترجمة الدكتور عباس محمود عوض
- **المؤتمرات الدولية القادمة ومطبوعات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة**

الاحتمالات

والعلوم الإجتماعية

تألف العلوم الاجتماعية التجريبية ، باختصار من
عروض لتوزيعات احتمالية

جاكوب مارشاك

« هناك احساس عام بأن الأفكار الخاصة بالاحتمالية لها
اليده الطولى ، صراحة او ضمنا ، فى دراسة السلوك
الانسانى وتنبؤات عالم الاجتماع هى على الدوام
احتمالات » .

بول لازار دلد

مقدمة :

هذان الاقتباسان من كتاب يضم مقالات اشرف على تحريرها بول لازار دلد
(١٩٥٤) ، بعنوان « التفكير الرياضى فى العلوم الاجتماعية » . وهذا الكتاب من
علامات الطريق المبكرة للاسلوب الرياضى لدراسة الظواهر الاجتماعية ، وقد تحقق
الكثير مما كان يرجى منه فى العشرين سنة التى خلت منذ نشره . ويشهد بهذا
صدور مجلتيهما : « النوع والكلم » ، « ومجلة علم الاجتماع الرياضى » .

الكاتب : د. ج. بارثولوميو

استاذ الاحصاء في مدرسته للفن للاقتصاد والعلوم السياسية ،
ومستشار غير متفرغ في أقسام الاحصاء لإدارة الخدمة المدنية
ملنطن . له مؤلفات كثيرة في مجال الاحصاء .

الترجم : الدكتور ابراهيم بسيوني عميرة

كلية التربية بسوهاج بجامعة اسيوط

كانت نظرية الاحتمالات تقوم دائما بدور واضح في تطور العلوم الاجتماعية بسبب عنصر الشك وعدم التأكد الذي يسود انسلوك الانسانى . وتمتد تطبيقات نظرية الاحتمالات بطول العلوم الاجتماعية ، كما تدل على هذا نظرة سريعة لبعض عناوين الكتب الحديثة ، ومنها : كتاب بوش وموستلر (١٩٥٥) ، وكتاب ستايندهل (١٩٦٥) في نظرية التعلم ، وكتاب تندر وسنجويتا (١٩٧٢) في الاقتصاد ، وكتاب ثونستاد (١٩٦٦) في التخطيط التربوى . وكيفتر (١٩٦٨) . وكول (١٩٧٢) في الدراسات السكانية ، وكتاب هوايت (١٩٧١) في التنقل بين المهن ، وكتاب مامى ومونتجمرى وموريسون (١٩٧٠) في السلوك الثرائى . وخصص كل من كتاب كيمنى وسنل (١٩٦٢) وكتاب كولمان (١٩٦٤) جزءا لا بأس به للطرق الاحتمالية ، واهتم كتاب بارثولوميو (١٩٧٣) بالجواب الاحتمالية من العمليات الاجتماعية .

وتتضمن سلسلة حديثة من الكتيبات نشرت بالعنوان العام « **التقدم في العلوم الاجتماعية الرياضية** » ، التى أشرف على تحريرها بودون ومكفرلاند ، مجموعة من الكتيبات تعتمد على الاسانيد الاحتمالية اعتمادا كبيرا . وبرغم هذا النشاط الزدهر يوجد الكثير من علماء الاجتماع الذين يجدون في ادعاءات مارشاك ولازارفلد مبالغة ، وينكرون على نظرية الاحتمالات ما يسنده اليها المؤلفان من دور رئيسى . وقد يكون هذا بسبب سوء فهم .

ويهدف هذا المقال الى اعطاء القارئ على صحة ما جاء في الإقتباسين اللذين تصدروا المقال ، كما انه يمكن أن يساعد أيضا في التغلب على سوء الفهم هذا . ومع أننا سنناقش باختصار بعض القضايا على المستوى العام فإننا سنناقش بالتفصيل مثالين بسيطين ، وسيكون أسهل علينا رؤية جوانب القوة وجوانب القصور في الأسلوب الاحتمالي ، بملاحظة كيف يعمل رجل الاحصاء .

تهتم نظرية الاحتمالات بكيفية قياس الشك وعدم التأكد ، وكيفية اجراء حساب الاحتمالات بأسلوب منطقي متسق ، ونرجع أصول نظرية الاحتمالات الى ألعاب النرد والحظ ، التي ما زال يرجع الى التشبيه بها عند مناقشة الموضوع في كتب الاحصاء الاولى . وتثير هذه الحقيقة صعوبات في اذهان الكثير من علماء الاجتماع الذين لا يستطيعون دراسة السلوك الإنساني بالادوات التي تستخدم لدراسة ألعاب الحظ ، ويجادلون ضد فكرة أن الجوانب المتنوعة للطبيعة البشرية يمكن احتواؤها داخل الحدود غير الشخصية لفرع من فروع الرياضيات ، ويرون أن الاختيار الإنساني رصنع القرار ليسا كاجراء قرعة ، وينفي ادراك أن نظرية الاحتمالات هي المدخل الطبيعي للتباين والشك ، وهي لا توفر لنا ، بطبيعة الحال ، وصفا مستفيضا ، ولكنها تهتم ببساطة بمظاهر الانتظام التي تبدو عند ملاحظة وقائع غير أكيدة في جموع منها ، وسنعود الى هذه النقطة مرة أخرى ، ولكن مثالا بسيطا مألوقا يمكن أن يساعد القارئ على الفهم في هذه المرحلة .

يتوقف نجاح شركات التأمين على الحياة على الانتظامات في أمر يصل الشك فيه لدرجة عالية ، وهو الموت . ان من حقائق الحياة أن ما لا يمكن التنبؤ به على المستوى الفردي يمكن أن تظهر فيه انتظامات على مستوى الجموع ، مما يساعد على أن تحدد شركات التأمين بدرجة عالية من الثقة نسبة الدين سيموتون قبل سن الستين ، معن هم الآن في سن الخمسين ، ولا يعد وجود جداول التأمين في هذه الحالة قيذا على حرية الإنسان من هذه الناحية . وهذا الموقف شبيه في تطبيقاته بما يعنيها الآن ، فالسلوك الإنساني الذي لا يمكن التنبؤ به يخلق نمطا ، وليس العكس ، فالنمط لا يخلق السلوك .

ويوجد جانبان للمعالجة الاحصائية للشك ، وعدم التأكد ، يفيد التمييز بينهما هنا تصميم الكثير من الطرق الاحصائية لحل مشكلات الشك وعدم التأكد ، كما في حالة اخفاء أخطاء التياس ، أو أخذ العينات ، لنمط العلاقات التي قد توجد وراء البيانات . والهدف الرئيسي للتحليل هو التمييز بين الصورة الحقيقية والصورة الزائفة ، والكشف عن العلاقات الأساسية ، والتعبير عن الأخطاء بأسلوب احتمالي ، ويساعدنا هذا على التحليل الفعال ، وعلى الحكم على دلالة استنتاجاتنا .

أما الجانب الآخر الذي سيكون موضع اهتمامنا في هذا المقال فهو الحالة التي سيكون فيها الاهتمام موجها الى نمط التغيير بذاته ، بهدف تفسير السبب في التغيير الذي طرأ على الكميات التي يهتم بها عالم الاجتماع بالطريقة التي حدث بها

وبذلك يمكن القاء بعض الضوء على الدوافع الانسانية والسلوك الاجتماعى وراء الظواهر التى تجرى ملاحظتها .

انماط الاختلاف

الفترات الزمنية

كثيرا ما يكون طول الفترة الزمنية التى استغرقها نشاط معين ، او حالة ما ، مهما فى البحوث الاجتماعية ، والأمثلة على هذا عديدة ، فقد أخضعت للدراسة الاحصائية فترات الاضراب ، وطول فترة البقاء فى عمل معين ، والسكن فى مسكن معين ، وفترات البطالة ، وابقاء على قيد الحياة بعد العلاج الطبى ، وطول الفترة التى تنقضى قبل التردى فى الجريمة بعد قضاء حكم بالسجن .

ويشير رجل الاحصاء فى مثل هذه المواقف سؤاليين ، اولهما : هل هناك نمط يمكن ادراكه فيها ؟ وثانيهما هو . اذا كان هذا النمط موجودا فما هى طبيعته العملية التى تكمن وراءه ؟ وحتى نمضى مثلا على هذا النوع من الدراسة نعرض حالة الفترة الزمنية التى يقضيها شخص ما فى عمل معين قبل تركه له ، وهذه الحالة ، من بين الحالات التى اوردناها آنفا ، قد بحثت بدقة ، وأسهمت بنفسى فى بحثها .

كانت احدى وللاول امرأة موظفات فى عمل معين . وحسبت الفترة الزمنية التى قضتها كل منهن فى هذا العمل قبل تركها له ، فتبين ما يلى :

عدد النساء	الفترة الزمنية بالاسباع
٩	٢٥ - ٠
٧	٥٠ - ٢٦
٧	٧٥ - ٥١
٢	١٠٠ - ٧٦
٢	١٢٥ - ١٠١
-	١٥٠ - ١٢٦
-	١٧٥ - ١٥١
٢	٢٠٠ - ١٧٦
١	٢٢٥ - ٢٠١
١	٢٥٠ - ٢٢٦

واضح من هذا التوزيع التكرارى ان فترات الخدمة القصيرة نسبيا هى الأكثر شيوعا ، ولكن الحالات من القلة بحيث لا تتضح منها بدقة طبيعة الانخفاض فى تكرار الحالات مع زيادة طول فترة الخدمة ، اذ يلزم لهذا دراسة عينات اكبر . ويبين التكراران الموضحان فى شكل (١) مثالين لهذه الدراسة (يوضح هذان

المرجحان التكراريان بالصدفه الصعوبة العملية التي تترتب على عدم إمكان ملاحظة مدد خدمة تزيد من الفترة التي تتم الملاحظة فيها ، وتمثل القيم غير الملاحظة بالمستطيلات التي توجد على الجانب الأيمن من الشكل ، ويلزم قدر من البراعة لرسم التوزيع من البيانات المتاحة .

ويبدو ، بعد رسم المرجحين التكراريين نمط ملحوظ جدا للتكرارات ، وهذا هو الحال بالنسبة لحالات أخرى كثيرة .

والسؤال هنا : هل هناك أى نموذج لعملية ترك الخدمة يمكن أن يؤدي إلى التوزيع التكرارى المبين بالشكل ؟

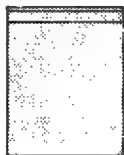
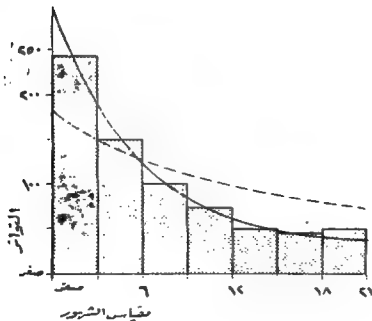
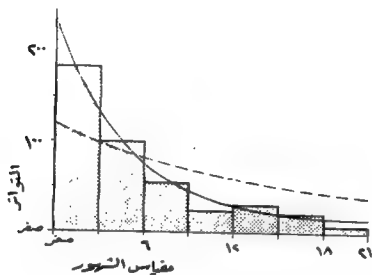
قد يفكر رجل الاحصاء فى التوزيع الاسى ، المستخدم بكثرة فى الدراسات الخاصة بتحديد ثبات عامل ما . ونقول نظرية الاحتمالات أن هذا التوزيع الاسى يمكن أن يظهر عندما يكون الميل لترك الخدمة ثابتا فى كل الاوقات ، لكل الناس . أى انه يوجد لدى الناس نزعة لترك العمل ، مما يعنى أن فرص ترك الفرد للخدمة تتساوى فى جميع اوقات حياته ، وليس هذا معقولا ، ولكنه تفسير يساعد على وصف ما نلاحظه .

بعد هذا تقابلنا المشكلة الاحصائية المتعلقة بتكييف المنحنى الاسى لبيانات العطاء ، ويزداد تعقد هذه المشكلة لأننا نفتقد الدليل العلوى للمنحنى . الا انه ينبغى أن نتجاوز هذه المشكلة ، وبصل مباشرة الى النتيجة النهائية التي يمثلها المنحنى الرسوم بالخط المتقطع المبين فى شكل (1) ، ولا يبدو أن الملاممة جيدة . فهناك فترات زمنية قصيرة بكثرة ولا يوجد الا القليل من الفترات الزمنية المتوسطة . وتؤيد الاختبارات الزمنية هذا الحكم الحدسى . وبعبارة أخرى ليس الفرض الاسى بالفرض الملائم ، ولا يثبت هذا من همتنا ، فهذه النتيجة ، مع هذا ، توجهنا الى الطريق نحو الخطوة التالية وهى : هل فى الامكان تعديل هذا النموذج لتفسير التناقض ؟ الملاحظ أولا ان احد هذه الفروض يمكن دحضه بسهولة ، وهو الفرض الذى يقول بأن جميع الافراد متساوون فى نزعتهم لترك الخدمة . فالواقع أنهم يختلفون من وجوه شتى ، مما يجعلهم مختلفين بالتأكيد فى سلوكهم نحو ترك الخدمة . وهكذا يدخل عامل ثان ، هو عامل عدم التجانس . نعم ان الافراد يعملون الى ترك الخدمة فى عمل ما بدون ضرورة هذا ، فان بعضهم أكثر نزوعا لهذا من الآخرين ، هل يقودنا هذا الفرض الى الطريق السليم ؟

نفترض وجود مجموعتين من العاملين : احدهما تضم من يخاطرون بسهولة بوظائفهم ويتخلون عنها بسرعة ، والاخرى تضم أولئك الأكثر حذرا وروية ، ولا يتخلون عن وظائفهم بسهولة . التوزيع التكرارى هنا مزيج من توزيعين أساسيين احدهما للمخاطرين وهو الذى سيتركز فى النهاية اليسرى للقياس ، والاخر للحذرين ويمتد على مسافة أوسع . ويمكن البرهنة على حبود هذا المزيج عن الشكل الاسى البسيط .

وتشير محاولة أقلمة التوزيع الاسي المختلط مشكلات . ولكن عند التغلب عليها نحصل على المنحني المرسوم بالخط المتصل المبين في شكل (١) ، وهو أفضل كثيرا من سالفه ، للدرجة أنه يصعب ادخال تحسينات عليه .

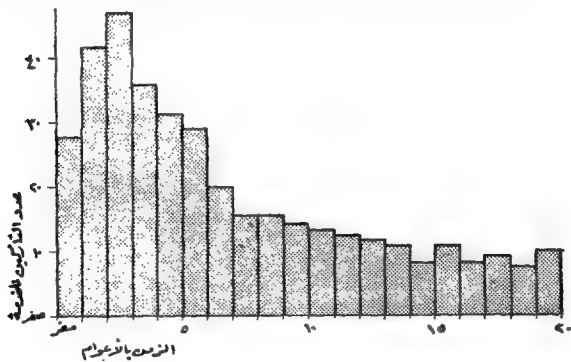
وقد يفرينا هذا على القفز الى ادعاء أننا أمطنا اللثام عن التفسير المطلوب ، والتالي توصلنا الى معرفة كيفية التحكم في حركة العمالة ، الأمر الذي يتفق مع



شكل (١) توزيع التواتر لفرقتين كاملتين مع الحذيفة .

الفرض القائل بأن هناك نوعين من الناس : مخاطرين ، وحذرين ، وأنه يمكن بالكشف عن المخاطرين وعدم توظيفهم التقليل من حركة العمالة ، ولكننا سندرك أن هذا المنحنى يمكن أن ينطبق أيضا على حالة مجتمع يتكون من مجموعات ثلاث أو أكثر تختلف في مخاطرتها بترك الخدمة . ولكن هذا ليس كل مافي الامر ، فان نماذج أخرى مختلفة تماما لترك الخدمة يمكن أن تؤدي الى تنبؤات متشابهة ، حتى من الوجهة الرياضية في بعض الحالات . ومعنى هذا انه لايمكن التمييز بين النماذج على أساس التوزيع التكرارى لطول فترات الخدمة ، ولكن كل نموذج ستكون له ملامحه التى يمكن استخدامها في عمليات التمييز ، وهكذا يستمر البحث والاستقصاء .

وينبغى الحذر من الانقياد وراء طريق مسدود ، الطريق الذى سرنا فيه ، يمكن أن يكون طريقا مسدودا ، وسنكتشف ان عاجلا أو آجلا انه شبيه بالتوزيع المبين في شكل (٢) . وكما في الامثلة السابقة سيكون التكرار مكررا في النهاية الصغرى ، وسينتهى المنحنى بذيول طويل في النهاية الكبرى ، وان كان جزء من هذا الذيل لا يبدو في الشكل فانه يختلف في أن له نمطا لا تخطئه العين ، وهكذا الحال بالنسبة لأمثلة أخرى كثيرة . وربما كان هناك نمط أيضا للتوزيع المبين في شكل (١) فضلنا في تبينه بسبب قرابة من الأصل ، واذا كان هذا كذلك فان الفرض الاسى المختلط لايمكن أن يكون هو كل شيء ، لانه لا يوجد طريقة لمزج الاسس يمكن أن تنتج هذا النمط ، وبهذا قد يكون من الاكثر ملاءمة



شكل (٢) التوزيع التكرارى لمدى الخدمة الذى أعطاه العالمون .

المعثور على وصف مصوغ في صورة توزيع احتمالي ، يمكن أن يصف وصفا مناسباً كلا النوعين من التوزيع .

والتوزيع اللوغاريتمي المعتاد مثل على هذا ، وهو يتطلب رسم العلاقة بين طول فترة الخدمة على مقياس لوغاريتمي ، والنسبة المتبقية في الخدمة على مقياس الاحتمال العادي . ونحصل في هذه الحالة على خط مستقيم . وبين شكل (٣) مايطرا على التوزيع المبين في شكل (٢) عند تطبيق هذه الطريقة عليه ، أما بخصوص التوزيعين اللذين لهما شكل الحرف (ل) المبين في شكل (١) فانهما سيعطيان أيضا خطين مستقيمين كما في شكل (٤) ، والانحرافات الصغيرة التي ستظهر لا تزيد على مايمكن ارجاعه للصدفة .

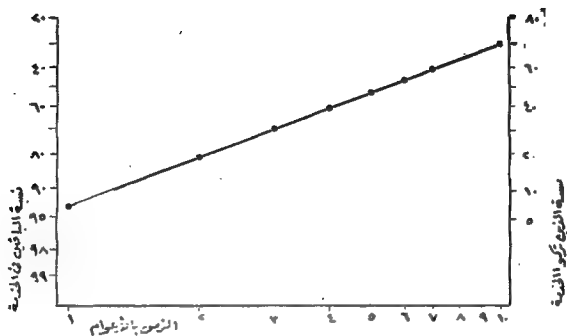
ويمكن أن نورد الكثير من هذه الامثلة لو استقينا بيانات من دول مختلفة ، وبالنسبة لاصول متباينة . والحق أن هذا النمط واحد من الانماط المستقرة التي تلاحظ بكثرة في الدراسات الاحصائية للظواهر الاجتماعية .

وينبغي أن نعود لاعتناء أثر خطواتنا لسال هل من الممكن أن تساعدنا نظرية الاحتمالات في تفسير هذه الظاهرة الواسعة الانتشار ؟ وفي الوضع الراهن للمعرفة لا يمكن أن نقودنا هذه النظرية لأبعد من هذا ، فالتوزيع اللوغاريتمي العادي يظهر نتيجة استخدام نموذج بسيط معقول يربط بين النزوع الراهن لترك الخدمة والتاريخ الوظيفي الماضي (انظر بارثولوميو ١٩٧٤ ، ص ١٨٨ ومابعدها) . ومع هذا فان هذا التوزيع بصورته هذه يفشل مثلاً في تفسير ظهور هذا النمط بين الخريجين الجدد الذين ليس لهم تاريخ وظيفي .

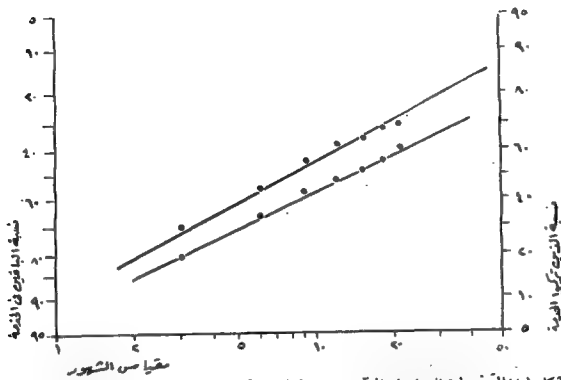
وهكذا يستمر البحث ، ولكن بينما نبقى في انتظار نتائجها يمكننا الانتفاع بما يظهر من حقائق تجريبية . وقد رأينا أيضا أنه قد لايمكن ملاحظة الفترات الزمنية الطويلة من الخدمة لقصر فترات الملاحظة .

وقد نرغب أثناء التخطيط العلمي للقوة البشرية في التنبؤ بالنمط المستقبلي لترك العاملين الحاليين للخدمة ، حتى يمكن تقدير احتياجاتنا لتوظيف العمال مستقبلاً ، فإذا كان نمط البقاء في الخدمة يبدو خطياً في المراحل الأولى منها على مقياس لوغاريتمي عادي فإنه يمكن افتراض استمرار العلاقة الخطية وجعلها أساساً لتنبؤاتنا .

وبرينا هذا المثال كيف استخدمت نظرية الاحتمالات للدراسة ظاهرة اجتماعية معينة ، وكيف أن هناك عدم انتظامات ، وعدم قدرة على التوصل إلى نتائج حاسمة في واقع البحث في هذا الميدان . ومع هذا فهناك مكاسب حقيقية من وراء هذه الدراسة ، فهي تساهلنا على التبصر في طبيعة عملية ترك الخدمة ، وتمعدنا بوسيلة جيدة تعين في التخطيط العملي للقوى البشرية .



شكل (٣) التوزيع التواتري التجميع للبيانات الموجودة في شكل ٤ ، مرسومة على ورود رسم بياني لوغاري في اعتيادي .



شكل (٤) التوزيعات التواترية التجميع للبيانات التي توجد في شكل ٦ ، وهناك ارتباط بين الظاهرتين الأولى والثاني .

الانظمة العشوائية الزمنية عمليات قابلية الحركة

أما المثل الثاني فهو أكثر تعقداً ، ونهذه فسوف يعالج بطريقة أخرى ، وان كان مدخل المعالجة واحداً في الأساس .

عمليات قابلية الحركة شائعة جداً ، وهي مثل الفترات الزمنية لايسهل التنبؤ بها بدقة ، ويوجد الكثير من امثلة هذه العمليات تمت دراستها بالطرق الاحتمالية، ومنها تتابع المشتريات من بضاعة ذات علامة تجارية معينة كالبنزين أو مسحوق الصابون ، ومنها أيضا سجل تصويت ناخب غير ملتزم بتأييد حزب معين . هذه الامثلة تتضمن حركة افراد من قسم الى آخر ، أو تحولهم من صنف الى آخر بمرور الزمن . ويتضمن التخطيط التربوي والتخطيط للقوى البشرية دراسة لأسباب انتقال الافراد من أحد المستويات أو الاقسام لمستويات أو أقسام أخرى ، كما تهتم قابلية الحركة الاجتماعية والوظيفية بالاوضاع المتغيرة للافراد على السلم الوظيفي أو الاجتماعي ، كما درست توزيعات الدخل من حيث هي نتائج تحركات بين المستويات المختلفة للدخول . وتتميز هذه العمليات بحقيقة أن التغيرات في الحالة (الطبقة أو الدرجة أو العلامة التجارية الخ) غير أكيدة تماما . وفيما يلي مجموعة نمطية من البيانات كذلك التي يمكن الحصول عليها من سبعة افراد وضعوا تحت الملاحظة فترة زمنية معينة ، عندما يكون من الممكن لأي فرد منهم أن يمر بأي حالة من عشر حالات تمثل بالأرقام : صفر ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

الفرد	الحالات التي مر بها
١	٨ - صفر صفر ٤ ٩ ٤
٢	١ ١ ١ ٩ صفر
٣	٨ ٥ ٥ ٥ ٢
٤	٧ ١
٥	٣ ٧ ١ ٩ ٨ ٨ ٢ ٣ ٧ ٥
٦	٣ ٤ ٣
٧	٢ ٦ ٦ ٩

والانطباع الاول عن هذه البيانات هو أن توزيعها عشوائي تماما ، فمثلا الحالات الثلاث رقم ٨ التي وضع تحت كل منها خط تلت احداها الحالة صفر تلت الثانية الحالة ٥ ، وتلت الثالثة الحالة ٨ .

وبينما الافراد الثلاثة في الحالة ٧ ، وقد وضع خطان تحت كل منهم في الجدول ، انتقل اثنان منهم إلى الحالة ١ انتقل الثالث إلى الحالة رقم ٥ وهكذا .

ويشبه هذا الى حد ما الموقف الذي نواجهه عند ملاحظة اطوال مدد الخدمة التي تتغير تغيرا كبيرا . والحال هنا كما في مدد الخدمة يتبنى ان نبدا في دراسته بالبحث عن نمط ، ولكن البيانات المعطاة قليلة جدا ، فهناك حاجة الى معلومات عن افراد اكثر ، او عن مدد اطول في حياة كل منهم (او عن كليهما معا) حتى يمكن التقدم في البحث .

وعند توفر البيانات الكافية نبدا برسم جدول انسيابي يوضح اصل كل حركة وهدفها ، وتمثل أعمدة الجدول أصول الحركات ، وتمثل الصفوف الاهداف .

الجدول الانسيابي لبيانات قابلية الحركة

الحالة المستهدفة

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	صفر	
					١				١	صفر
								١		١
		١	١			١				٢
		١			١					٣
١						٢				٤
١				٢			١			٥
			١							٦
								٢		٧
	١			١			١		١	٨
	١								١	٩

وهكذا يسهل انتقال الفرد الاول من الحالة ٨ الى الحالة صفر في الصف ٨ والعمود صفر من المصفوفة . ويمكن ان يظهر هذا التحليل ان بعض انماط الانتقال أكثر شيوعا من غيرها ، ويمكن ان يصير مثل هذا النمط أكثر اتساحا اذا عبر عن أرقام الانسياب كنسب من أولئك الذين لهم مثل الحالة البدئية .

وتدلنا الصفوف في الجدول الناتج على نسبة عدد افراد حالة أصلية معينة

تصل الى كل حالة مستهدفة ، ويطلق على هذا الجدول اسم «جدول معدلات الانتقال» .

وسنحاول هنا أن نستخدم نظرية الاحتمالات ، وسنختار نموذجاً بسيطاً تتحكم نظرية الاحتمالات فيه في عملية الانتقالات . ولنفترض أن احتمالات الانتقال من الحالة ١ الى الحالة صفر هي ح ١ صفر ، وسيكون تقدير هذه الاحتمالية بالنسبة للملاحظة . وكما في حالة الفرض الأسى لنزعة الناس لترك الخدمة فان هذا الفرض بسيط الى درجة السداجة ، ولكنه مفيد كنقطة بداية .

وقد يكون النظام الذي يشتمل على عشر حالات معقدا نوعا كمثال توضيحي، ولهذا فسوف نستخدم كمثال نظاما من حالتين فقط . وتتطلب بعض التطبيقات في الحياة الواقعية حالات أكثر من هذه ، ولهذا فاننا سنلجأ الى استخدام بيانات مصطنعة . ولكننا سنحتفظ في أذهاننا بالتطبيقات المتنوعة التي سبق أن أوردناها

دعنا نفترض ان احتمالات الانتقال هي كما يلي :

الى		من
الحالة ١	الحالة ٢	
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الحالة ١
$\frac{1}{4}$	$\frac{3}{4}$	الحالة ٢

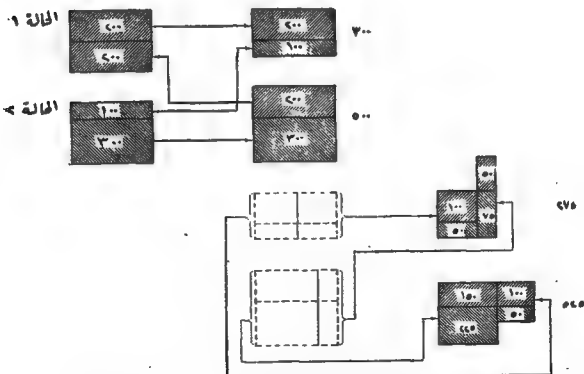
ويعنى هذا أن نصف الناس الذين في الحالة ١ يبقون حيث هم ، في حين يتحرك الباقون الى الحالة ٢ . وبالمثل يبقى ثلاثة أرباع من هم في الحالة ٢ حيث هم ويتحرك الباقون . وتساعد نظرية الاحتمالات هنا في التوصل الى معلومات عن سلوك مثل هذه الأنظمة ، ويمكن أن تقارن الاستنتاجات التي نتوصل اليها بتطبيق نظرية الاحتمالات بما يلاحظ فعلا . والرياضيات التي نحتاج اليها في هذا التطبيق يمكن أن نجدها في نظرية سلاسل ماركوف . وسنوضح فيما يلي بعض طرقها في معالجة المثال الذي بين أيدينا وما يمكن أن نخرج به من استنتاجات منها .

وقد يشر اهتمامنا هنا السؤال عن الكيفية التي سيتغير بها عدد أفراد كل حالة بعضي الزمن . دعنا نفترض أننا بدأنا بأربعمئة فرد في كل من الحالتين . وسنقوم الآن بحساب الأعداد المتوقعة بعد انقضاء فترة زمنية واحدة ، وبوضع شكل (٥) العمليات الحسابية المستخدمة . يقسم العدد الابتدائي للأفراد في

الحالة ١ الى قسمين ، فالنصف يبقى على حاله ، والنصف الثاني يتحرك .
 ويقسم الافراد الموجودون في الحالة ٢ بنسبة ٣ : ١ . وبذلك تكون النتيجة
 النهائية هي وجود ٣٠٠ فرد في الحالة ١ ، و ٥٠٠ فرد في الحالة ٢ ، كما هو موضح
 في الجزء الأسفل من الشكل . ماذا يحدث لو استمررنا في اتباع هذه الطريقة الى
 مالا نهاية ؟ هل تستنزف الحالة الأعلى في نهاية الأمر ، أو أن التكوين سيصل الى
 حالة استقرار ؟

تقول النظرية أن النظام سيصل الى حالة أوزان ديناميكي ، أو الى حالة
 استقرار لا يحدث فيها مزيد من التغيير . أما عدد الأفراد في كل حالة من حالتي
 النظام فسيكون ٢٦٧ في الحالة ١ ، و ٥٣٣ في الحالة ٢ ، ويمكن التأكد من أنه
 لو طبقت احتمالات الانتقال على هذه الأعداد يحدث المزيد من التغيير ، ومما يثير
 الاهتمام في حالة الاستقرار هذه أنها لا تعتمد على التكوين المبدئي ، بل سنصل
 الى النقطة نفسها مهما كان التوزيع المبدئي للشائنة فرد بين الحالتين . وبعبارة
 أخرى يتحدد تكوين النظام في نهاية الامر بنمط التغيير الذي تفرضه احتمالات
 الانتقال .

ويوضح هذا ، على مستوى أولى ، أحد الملامح المهمة جدا لكثير من الأنظمة
 العشوائية . وهو على وجه التحديد نزعة في النظام نفسه للتحرك نحو حالة



شكل (٥) تأثير احتمالات الانتقال النهائية على تكوين مرعاه على امتداد فترة زمنية طويلة.

استقرار ، ولهذا دلالاته الواضحة بالنسبة للسياسة المتخذة ازاء اى عملية مثل هذه يراد التحكم فيها ، فالحكم ينبغى أن يكون فى نمط التغيير لا فى التكوين نفسه، وهكذا لن يكون لاعادة توزيع الدخل مرة واحدة نهائية غير تأثير وقتى، الا اذا صاحب اعادة التوزيع هذه تغيير فى ميكانزمات تغيير مستويات الدخل ، بطريقه يمكن بها الحفاظ على التكوين الجديد ، واشك فى ان الكثير من القصور الظاهر لكثير من انظمتنا الاجتماعية هو تعبير عن هذا النزوع نحو الاتزان العشوائى الزمنى .

لقد سبقنا انفسنا نوعا بافتراضنا أن النموذج الاحتمالى الثابت البسيط سيمدنا بوصف دقيق . ولكن ماذا نفيد من هذه النظرية فى اختبار المسلمات أو تعديلها اذا دعت الحاجة لهذا ؟ انها يمكن أن تساعدنا على التنبؤ بمصفوفة الانتقال بين مرحلتين ، كما فى المثال الموضح فى شكل (d) ، فهى تسهل علينا حساب نسبة أولئك الذين يوجدون فى الحالة ١ ، وكانوا أصلا فيها ، بعد خطوتين ، وهكذا الحال بالنسبة لكل زوجين من الحالات ، وهكذا نصل الى المصفوفة التالية للانتقال على خطوتين .

١٠ ٦٦	٦ ٦٦
١١ ٦٦	٥ ٦٦

وهذا هو مغزى فرض احتمالات الخطوة الثانية للانتقال ذات الخطوتين ويمكننا بعدئذ المقارنة بين هذه الانتقالات وما يحدث فعلا برسم جدول انسيابى للحركات ذات الخطوتين ، معبرا عنها بنسب ، وملاحظة مدى الاتفاق بينهما . وبلاحظ فى كثير من التطبيقات العملية ، وخاصة فى التنقل بين الوظائف ، ان المصفوفات الملاحظة ينشأ عنها زيادة فى العناصر القطرية مما يمكن التنبؤ به من النظرية ، وهذا هو المفتاح لتصميم الانموذج بما يؤدى الى مزيد من الواقعية .

وجدنا فى المثال السابق انه من المفيد ادخال عنصر عدم التجانس فى صورة فروق فردية فى المجازفة بترك العمل ويوحى هذا الأسلوب فى حالتنا بافتراض ان الافراد المختلفين مصفوفات انتقال مختلفة .

دعنا نتابع السير فى هذا الاقتراح ، بافتراض ان نصف اعداد النظام تتحرك وفقا للمصفوفة التالية :

$\frac{3}{4}$	$\frac{1}{4}$
$\frac{3}{4}$	$\frac{1}{4}$

ويتحرك النصف الآخر وفقا للمصفوفة :

$\frac{1}{4}$	$\frac{3}{4}$
$\frac{3}{4}$	$\frac{1}{4}$

لنفترض أنه في البداية كانت كل حالة من الحالات تحوى مجموعتين متساويتين من أفراد النوعين . هاتان المجموعتان من الافراد تختلفان فقط في سلوكهما عندما تكونان في الحالة الأولى . فالمجموعات الثانية أكثر قابلية للتحرك من هذه الحالة الى الحالة الأخرى ، من المجموعة الأولى . وإذا لم يميز الفاحص لهذا النظام بين المجموعتين عن أن مصفوفة الانتقال هنا هي المصفوفة التي استخدمناها في الجزء الاول من المثال ، ولكن سلوك الانتقال على خطوتين قد لا يتفق مع ما تنبأ به النظرية ، ذلك لأن هذه المصفوفة ستكون ببساطة متوسط مصفوفتي النظامين الفرعيين .

أما المصفوفة ذات الخطوتين للمجموعة الأولى فهي :

$\frac{12}{16}$	$\frac{4}{16}$
$\frac{12}{16}$	$\frac{4}{16}$

في حين تكون مصفوفة المجموعة الثانية :

$\frac{9}{16}$	$\frac{7}{16}$
$\frac{11}{16}$	$\frac{5}{16}$

اما المصفوفة الملاحظة فستكون متوسط هاتين المصفوفتين ، اى :

$\frac{9}{16}$	$\frac{7}{16}$
$\frac{11}{16}$	$\frac{9}{16}$

ويحدث الاختلاف في الصف الاول ، لان الفرق في السلوك يحدث في الحالة ١ فقط ، ويكون في الاتجاه الذى تلمحه البيانات . وبعبارة اخرى تنبأ نظرية «الزئبق» بعدد اعلى في الوضع التطرى ، وبهذا يقترب النموذج من الواقع ، ويمكن استخدام كل ادوات نظرية السلاسل الماركوف ايضا ان ظاهرة التضخم من العناصر القطرية هى من مميزات نظام تختلف مصفوفات الانتقال فيه للأفراد المختلفين ، وهكذا يساعدنا فرض عدم التجانس على تفسير البيانات تفسيراً افضل ، ويمكن تفسير الانحرافات عن الانموذج البسيط بنفس الجودة باستخدام نظرية مختلفة تماماً ، لا تشتمل على اى فرض خاص بالفرق الفردية ، وتتركز على « مبدأ القصور الذاتى المتراكم » ، الذى يقول بأنه اذا طال بقاء الفرد في حالة ما كان احتمال انتقاله منها اقل . وهكذا يكون عدد الباقيين تبعاً لهذا المبدأ أكثر منهم تبعاً لفرض الاحتمالات الثابتة للحركة . ووجود تفسيرين معقولين لا يسبب ارتباكاً يؤدي الى توقف البحث ، فعلى العكس قد يؤدي هذا الى توجيه انظارنا الى الخطوة التالية ، فاذا كانت هناك حقيقة في فرض القصور الذاتى المتراكم فان النسبة التى تتحرك من حالة لأخرى ستعتمد على طول البقاء في الحالة الأولى ، واذا تم تصنيف الأعداد الموجودة في حالة ما تبعاً لطول بقائها فيها وحسبت احتمالات الانتقال لكل مجموعة فعندئذ يبدو الفرق ظاهراً . ومن جهة أخرى اذا كان التفسير الصحيح هو فرض عدم التجانس فالواجب السعى نحو تمييز المجموعات الفرعية في مجموع الحالات التى تناسبها النظرية البسيطة .

ولن يأتى بنا هذا الى ختام القضية ، بل ربما لن تكتمل القصة اطلاقاً ، ولن بمنعنا هذا من الاستفادة من الاتجاهات التى بين أيدينا الآن . فقد أصبح واضحاً الآن عدم امكان التمسك بتلك التفسيرات التى تتعارض مع البيانات والرؤية الواضحة في ديناميات عدم قابلية التحرك . كما أنه من الممكن استخدام بعض الانتظامات في انماط الحركة التى تم كشف القطاء منها ، بل انها استخلصت استخداماً واسعاً في التخطيط التريوى وتخطيط القوى العاملة للتنبؤ بالتغيرات في البيئة والتكوين .

استنتاجات واعتراضات

يعطينا هذان المثالان لمحة من الطريقة التي يقبل بها رجل الإحصاء على دراسة الظواهر الاجتماعية ، كما يوضحان بعض ما يمكن أن يهتم به رجل الإحصاء في فهم هذه الظواهر ، وبعض التطبيقات العملية للنتائج التي يحصل عليها ، وكان هذا العرض الضروري مبسطا غاية البساطة وخلصناه من الاصطلاحات الفنية ، ولكن الهدف منه يكون قد تحقق ولو خرجنا منه بأن هناك حوارا متصلا يجرى بين البيانات والنظريات ولم يكن الطريق دائما مستقيما ولا ممهدا وكثيرا ما تأخر التقدم فيه بسبب اقتفاء آثار زائفة ، ويرغم هذا فهناك سبب تدريجي نحو الحقيقة التي يزداد حجمها تضخما مما يساعد على التقدم العلمي ، وهذا بالطبع بسبب تطبيق الطريقة العلمية في الإطار الاجتماعي . ويلخص جفريز (١٩٧٣) الموقف في العبارة التي اختتم بها كتابه الكلاسيكي « الاستدلال العلمي » ، يقول فيها :

« اننا نرى الآن أن العلم يتطرق من حقيقة أن الاختلاف موجود ، ثم يعمى على أساس افتراض عشوائية هذا الاختلاف ، ثم يستكشف الانحرافات المتتابة عن العشوائية » .

وكما لاحظنا آنفا فإن هذا المدخل لدراسة الظواهر الاجتماعية موضع تساؤل . وأثير هنا في ختام حديثي اعتراضين من أخطر ما وجه من اعتراضات لهذا المدخل ، وسارد جزئيا عليهما .

وأول هذه الاعتراضات أن هذا المدخل لا يأبه بالقيم الإنسانية ، فاهم الأشياء في الحياة لا يمكن قياسها أو عدّها ، وأي طريقة تعتمد على افتراض أن هذا القياس أو العد ممكن تكون في أحسن أحوالها غير ملائمة للمقام ، وتكون خطرة في أسوأ حالاتها . ويمكن أن تؤدي هذه المناقشة إلى أي نتيجة إذا ادعى رجل الإحصاء أن هذا المدخل كاف وحده ، ولكن الواقع أنه لا ينمى بأكثر من أنه مدخل ضروري ، ويوجب البعد الكمي معه تصورا جديدا للمشكلات الاجتماعية يكون الفهم بدونه جزئيا ، ويكون الفعل غير أكيد . ويعرف رجل الإحصاء جيدا أن ما يسم به لا يتناول غير جانب واحد من جوانب عديدة ، وأنه عند اتخاذ القرارات الهامة المتعلّقة بالسياسة ينبغي وزن هذا الجانب مع غيره من الجوانب ، وقد يتضح في نهاية الأمر أنه ليس العامل الحاسم في اتخاذ القرارات .

أما الاعتراض الثاني فهو أننا اهتمنا بظواهر محدودة النطاق ، وانسأ لم نتناول بشيء قضايا العصر الرئيسية ، كالفقر ، أو البيئة ، أو الحرب ، والطاقة ، وهذا الإغفال متعمد ، لا لأن رجل الإحصاء ليس لديه ما يقوله إطلاقا عن هذه القضايا ، ولكن لتأكيد أن العمل الناجح في هذه المجالات يتطلب معرفة أساسية بعناصر العمليات الاجتماعية نفتقر إليها الآن افتقارا شديدا ، وأعتقد هنا أن عالم

الاجتماع يمكنه أن يتعلم من العالم الطبيعي الذي عبر عنه دنجل (١٩٥٣) عن وجهة نظره تعبيرا جيدا بقوله :

« ينبغي أن نرى فينا انكفاف جاليليو الذي ترك عالم الملائكة والأرواح حتى يحين زمن تفسيرها ، وارتضى أن يشغل نفسه بالمبادئ التي يمكن أن يستخلصها بثقة من الخبرة ، ولو أن هذا جعله ينشغل « بتفاهات » مثل قياس زمن دحرجة الكرة على منحدر ، وهذا الضبط للنفس والانكباب الطوعي على توسيع المعرفة نحو الخارج ، من الملاحظ الى غير الملاحظ ، بدلا من فرض مبادئ خيالية عامة على العالم المشاهد ، سمة أساسية من سمات رجل العلوم ، تميزه عن الفيلسوف الذي لا يفكر تفكيرا علميا » .

ولقد كان علماء الاجتماع ، وهذا أمر طبيعي ومفهوم ، قلقين يحاولون الجري قبل تعلم المشي وكثيرا ما تعثروا وسقطوا ، ولم يكن هذا مستغربا ، فالرحلات الفضائية الى القمر ، والحاسب الالكتروني ، وفهم الحياة على المستوى الجزيئي ، لم تزدهر فجأة ، ولكنها أتت في نهاية طريق طويل من الكشف بدأ مما كان يبدو تافها (ولو أن هذا قد تم في فترة زمنية قصيرة لدرجة مذهلة) ، وهذا هو أسلوب العلم ، وليست هناك طرق مختصرة ، مهما كان الحاح الحاجة لبلوغ الغاية .

تأملات

في الجغرافية عام ١٩٧٥

نشر في باريس عام ١٩٦٧ سفر بعنوان « المنطق والمعرفة العلمية » حوى الفأ وثلاثمئة وخمسا واربعين صفحة . هذا المجلد الضخم ، الذى قام بتحريه عالم ذائع الصيت على الصعيد الدولى ونشر كجزء من سلسلة معتبرة ، ليس مجرد مراجعة لنتائج تم التوصل اليها ، بل هو دراسة عامة لطبيعة الفكر العلمى ، واساليب عمله ، والعلاقات بين مختلف العلوم . وتقع المعرفة بالعلوم الانسانية فى حوالى ثلاثين صفحة ، خمس منها تتعلق بتصنيف هذه العلوم ، واثنى عشرة صفحة او اكثر تتعلق بالصلاات التى تربط بينها . كذلك يتضمن الكتاب فصلا مطولا يتناول نظام وتصنيف العلوم .- وبينما يجد المرء حينما يتصفح الكتاب معالجة مستقلة لعلوم الاجتماع ، والانثروبولوجيا ، والانتولوجيا ، والانتوجرافيا ، واللامات والاقتصاد السياسى ، والاقتصاد القياسى ، لا يجد أى اشارة الى الجغرافيا ، بل لا يجد حتى من ينازع فى حقها بان تعتبر علما له ذاتيته . ولعل قراءى المتعمنة لهذا المجلد المركز لم تكشف لى الا عن وجود حالتين مرجعيتين عارضتين لا تتعلقان بالجغرافيا ككل ، وانما بالجغرافيا الثقافية والجغرافيا الطبيعية ، بل ان هاتين الا حالتين لا تتعلقان بشير تصنيف للعلوم قام باعداده احد المؤلفين الذين أورد الكتاب وصفا لنظهم . وعلى أية حال لا سبيل الى انكار وجود الجغرافيا ، وهذا ما اكده جاليليو من قبل . ويقف شاهدا على ذلك ما يصدر فى مختلف دول العالم من دوريات متخصصة لا حصر لها ، كما يعقد الاتحاد الجغرافى

الكاتب : جيلز سوتر

استاذ الجغرافيا بجامعة باريس ، ومدير الدراسات بمعونة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية ومقرها أيضا باريس .
أصدر سوترا ضخما بعنوان « من الأطلنطي الى الكونغو : جغرافية الخفة السكانية » . ويمد الآن دراسة عن النظم الايكولوجية في الغابات الاستوائية الأفريقية لحساب برنامج اليونسكو « الإنسان والمحيط الحيوي » . وهو كذلك عضو في هيئة تحرير مجلات عديدة منها « الدراسات الريفية » ، « دراسة الدراسات الأفريقية » ، « دراسة الجغرافيا المكانية » .

المترجم : كمال المنوفي

مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . نشر عديدا من الدراسات والبحوث باللغة العربية . وشارك في ترجمة محتويات بعض أعداد المجلات التي تصدرها مركز اليونسكو .

الدولي ، وهو اتحاد له فروع القومية العديدة ، مؤتمرا كل أربع سنوات ، يحضره أكثر من ألف جغرافي من كافة أنحاء العالم . وفي فرنسا تعد الجغرافيا من العلوم الأساسية التي تدرس في الجامعات . كما أن واحدا من المركزين القوميين الرئيسيين للبحوث يضم قسما خاصا بالجغرافيا . فضلا عن المكان الذي تحتله الجغرافيا في البحوث العلمية والجامعات يوجد ما يعرف بالاتحاد المهنيين الجغرافيين الذي يضم كل من يعمل على أساس مؤهلاته الشخصية في مصلحة حكومية أو غير حكومية ، أو في جمعيات تعليمية خاصة . وعلى هذا النحو يمكن أن تغطي تماما ميادين التخطيط الإقليمي للتنمية ، والتنمية الريفية ، وتخطيط المدن ، وحماية البيئة الإيكولوجية ، بالإضافة الى العمل الذي يتم بالتعاون مع الجامعات . ومن هنا يعدوا لزماما طرح السؤال الآتي : كيف حدث هذا التجاهل لعلم الجغرافيا ؟

هناك سببان لذلك : فمن ناحية لاحظ أن الإهمال لم يقتصر على الجغرافيا فحسب ، بل شمل أيضا كافة العلوم المعنية بدراسة الأرض . وقد خلا الكتاب الذي أشرنا اليه من أي ذكر لعلوم الجغرافيا الحيوية والخرائط وجغرافية المحيطات ، والارصاد ، وباختصار أغفل تماما مجموعة العلوم التي يمكن أن نطلق عليها اصطلاح علوم المكان ، ومن بينها علم الفلك . وينظر هذه المجموعة من العلوم الى حد ما مجموعة العلوم التاريخية بالمعنى الواسع ، ومن بينها الجيولوجيا ، وعلى علوم تنطوي على عمق في التفكير . ومن ناحية أخرى تعتبر الجغرافيا علم تصب

فيه جميع العلوم كافة ، وهذا تشبيه سطحي ، باحة في محطة للسكك الحديدية .
ويقودنا هذا الى الوظيفة الاجتماعية للمادة الجغرافيا التي تدرس للاطفال من بداية
التحاقهم بالمدرسة اذ تعد هذه المادة مدخلا لتعريف الاطفال بالعالم المحيط بهم .
ويصعب على اولئك الذين يذكرون بوضوح انهم تعلموا الجغرافيا بطريقة مدرسية
ان يدركوا ان هذا الموضوع يمكن ان يكون علما متميزا له اجراءاته ومنهجته
الخاصة في الشرح والتنبؤ . وحينما يضطر عالم الاقتصاد او الاجتماع او اى
متخصص في العلوم الطبيعية ، بحكم طبيعة بحثه ، الى وضع او دراسة الظواهر
التي تعنيه في مصطلحات مكانية لا يطرا على ذهنه غالبا ان هذا قد يشكل مجالا
تلتقى فيه وجهة نظر ، الى حد كبير مع أحد العلوم القائمة . وفضلا عن كل ذلك
ينبثق الجانب اليومى للجغرافيا من حقيقة ان المكان يعتبر من الابعاد المألوفة
للحياة والخبرة الانسانية ، اذ ان درجة اقتراب الخبرة المكانية ، أى الأساس
النفسى الذى يعتمد عليه التمثيل العلمى للمكان ، من المكان الذى تهتم به الجغرافيا
أكبر من درجة اقتراب الخبرة المؤقتة من الزمن التاريخى . فالزمن الذى يهتم به
المؤرخون - وهو زمن ينتمى الى الماضى ، ويصبح بسرعة في غير متناول اليد الا من
خلال الوثائق التى يقتصر الوصول اليها واستعمالها على المتخصصين لاعتبارات
مختلفة - أكثر اضطرابا من المكان الذى يتعامل معه الجغرافيون . وفى هذا
الصدد تقارن الجغرافيا بالطب . اذ يرى كل امرئ في ذاته طبيب نفسه ، أو
يتصرف كما لو كان كذلك ، ولا يجد حرجا في نقل معرفته للآخرين ، ويقر كل
انسان انه هو نفسه جغرافى مكانه الخاص وهذا يطرح الافراد السيئو النية
التساؤل التالى : هل تؤثر وصفات العلاج غير الطبية والعلاجات البديلة على
صحة الأماكن وصحة الافراد بدرجة واحدة ؟

وتأثر الجغرافيا ايضا بتلك المعرفة السوسولوجية الميتة التى تحويها بين
جنباتها . ففي فرنسا وغيرها من البلدان الاوربية القارية يؤدى الثبات النفسى
والجمود المؤسس السائدان هناك الى استمرارية الصورة التى ما تزال الجغرافيا
تعرض ذاتها من خلالها . وهى صورة تتضمن زوجين متعارضين من المفاهيم :
الجغرافيا العامة في مواجهة الجغرافيا الاقليمية ، والجغرافيا الطبيعية في مواجهة
الجغرافيا البشرية . وحتى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية كتب وقيل الكثير
حول الطبيعة الخاصة أو التكاملية لكل علم من هذه العلوم . وفى الوقت الراهن
يتعلق هذا النقاش بالماضى الى حد كبير ، الا ان الانقسام قائم داخل المؤسسات ،
وداخل قاعات التدريس ، ومنه دائما تنبع الخلافات الشخصية الى حد ما .
وينصرف هدفنا في هذا العدد ، بعيدا عن تلك التفرقة المصطنعة ، الى اعادة
اكتشاف الاتجاه الرئيسى لعلم الجغرافيا الذى يعد في حيز التكوين . ولسوف
يتضح لنا نجاح هذا العلم بدرجة أكبر مما هو متوقع في التأليف بين عديد من
الآراء المتباينة التى تتعلق باستحلاء حقيقة الأرض والمجتمعات البشرية . ولا ريب
في ان الإضافات المختلفة لا تشكل كلا منسجما وصحيحا ، وما تزال هناك ثغرات .

ونظرا لضيق المساحة فلا مناص من إغفال عدد من المفردات العامة والمدارس الفكرية . وليست غايتنا من هذه المقالة الافتتاحية استعراض المقالات التي يتضمنها هذا العدد ، بل مجرد إيضاح أن الجغرافيا في ١٩٧٥ علم يحيا في حالة توتر . ولا يعنى هذا التوتر مجرد الحركة والاهتمام والخلاف الفكرى ، وأحيانا الرفض الكلى للآراء المعارضة ، وإنما يعنى فوق ذلك كله جهدا يرمى الى شق مسارات جديدة بين القوى والاتجاهات المتضادة .

المكان والزمان

تنطلق كافة التعريفات المعاصرة للجغرافيا من فكرة المكان . فعلى سبيل المثال يعرف « جون جوتمان » الجغرافيا بأنها « علم العلاقات المكانية » ، مع مراعاة أن مصطلح « علاقات » يؤخذ في هذا الصدد بمعناه المادى والمجرد ، ومن ثم يكن هدف الجغرافيا في دراسة جميع التفاعلات بين البشر وبين الحقائق المختلفة من زاوية موقعها على سطح الأرض . وإذا ما لخصنا هذا المكان البرى في خصائصه الرئيسية ، ونظرنا اليه نظرة مجردة ألفينا له معاملين رئيسيين هما البعد والمساحة . ومن منطلق هذه المصطلحات العامة والهندسية ليس ثمة خلاف في الراى حول مدرك المكان البرى . وعلى أساس مفهومى البعد والمساحة يتحرك الجغرافيون بشكل تدريجى ومطرّد نحو وضع صياغات أشد تعقدا تتمتع في نظرهم بعلامة إيضاحية كبيرة . وهكذا لا ينبغي عند مناقشة المكان البرى النظر الى البعد الهندسى في عزله عن عوامل أخرى ، أو توسيط بين سلسلتين من الوقائع أو مجموعتين من البشر تنفصل احدهما عن الأخرى ، ذلك انه يخضع لتعديل مستمر على ضوء وقائع أخرى أو مجموعات متمركزة أخرى . وتشكل هذه البيانات الإضافية بدورها علاقه أحادية الاتجاه ، وتنضج بالضرورة عنصرين أو أكثر . ومن الناحية الطبيعية قد يكون العامل الإضافى حاضرا (ومثاله سلسلة مرتفعات) ، أو وسيلة مرور (ومثاله نهر صالح للملاحة أو امتداد بحرى) . ومن الناحية البشرية تعتبر الاستعمارية السياسية والثقافية من عوامل الوحدة ، في حين تعتبر الفواصل القوية والقانونية الخ من عوامل التجزئة . ومن ثم يشر البعد مسألة القابلية للوصول ، وهو مفهوم نسبى لأنه يعنى أن أى علاقة مكانية تعتمد على شيء موجود سلفا وبالمثل فإن مفهوم المكان ذو طبيعة نسبية نظرا لما للأشكال من اثر على امتداد الظاهرة . فالجزء والامتدادات الأرضية القارية والتضاريس والمياه تربط ارتباطا وثيقا بالأشكال التنظيمية فوق سطح الأرض . كذلك فإن الدول من حيث مواقعها الإقليمية وتسمياتها الفرعية الإدارية ومناظرها وأبنيتها وتجمعاتها السكانية لها دور معال بالنسبة للصور التنظيمية المترتبة عليها .

وبين هذا التحليل المبدئى أنه ينبغي على المرء اذا ما تخطى فكرة المكان المادى وأمسك بتلابيب ظروف نشأة سطح الأرض أن يفسح مجالا للاختلافات الزمنية وفكرة الأسبقية والتلوية كما لو كانت مطبقة على عناصر يمكن دراسة

علاقاتها التفاعلية . ولهذا لا يمكن فصل الزمن البري من المكان البري . اذ مثلما يتطور التاريخ في إطار جغرافي تعتمد الجغرافيا على ماض تاريخي . ومنذ فترة ليست بالقصيرة اقتنع المؤرخون بأن التاريخ يتحرك في سياق جغرافي . ففى فرنسا يركز البروفسور « ب . تشاسو » في أحدث مؤلف له على ما يسميه « الامكنة الكاملة » ، ويعنى بها الكتل البشرية التى تتأخم ، عند مرحلة معينة من الفن الانتاجي ، اجزاء هامة من سطح الأرض ، وهى بهذا تعتبر القوة المحركة للتاريخ . ويجتج الجغرافيون الى افامة نوع من التميز الجدلى بين آثار الزمن وآثار المكان أو تجاهل احدهما كلية .

وفى صدد البحث عن التفسيرات ركر التقليد الجغرافي الكلاسيكي السائد فى فرنسا وألمانيا بصفة خاصة على التاريخ ، او بالأحرى على فرعين منه هما : تاريخ الأرض بلغة المدى الزمني الطويل للجيولوجيا ومراحل التآكل ، والتاريخ الأقصر اللامتناهي للجنس البشرى . ومن الفرعين معا يتشكل الحاضر . وتعرف الدراسات الجغرافية اتجاهها آخر يدعى الحداثة ، وينتمى أصلا الى الدول الناطقة بالانجليزية ، وينطلق من رفض ما يسميه تفسيرات ادبية تاريخية ، ويركر على « متغيرات التضامن الوظيفي » كما هى قائمة فى اللحظة الراهنة او عبر فترة قصيرة سواء داخل النظم الجغرافية ذات النمط المفتوح او بينها . وفى بداية الامر تأثر ذلك الاتجاه بالأبحاث الاجتماعية والاقتصادية . وفى هذا الصدد يذكر المرء علم « اقتصاديات المناطق » الذى ايثق من أعمال « والتر اسارد » ومدرسته . وفى صدد المدن والمجتمعات الحضرية يذكر المرء أبحاث مدرسة شيكاغو . وبرغم أن بعض هذه الاحالات تنبع من نماذج صاغها بعض المفكرين فى القرن التاسع عشر فان نجاح الاتجاه المشار اليه آنفا بعكس ، بلا ريب ، عالما تصعب فيه رؤية التناقضات الصارخة بفصل زيادة الترابط والتواصل والتفاعل بين الأماكن والأفراد .

وينبغى ان يكون واضحا فى الأذهان اننا ازاء نمطين من التفسير على طرفي نقبض ، احدهما ينبع من منطق تاريخي ، والآخر من منطق مكاني . وباختصار فان الاختلاف بين النمطين هو اختلاف بين سببية تراكمية ترتبط بتتابع الأحداث عبر الزمن وبين سببية دائرية من نوع سبرنطيمى يجعل كل عنصر فى الوقت نفسه نتيجة وعاملا يشكل جزءا من النظم المتماكة داخليا . وليس ثم تعارض مبدئي بين التفسير التاريخي والتفسير الوظيفي لنفس العلاقات فى المكان أو فى المجتمع . ووفق نظرية النظم ذاتها يمكن لجسد من علاقات الاعتماد المتبادل أن يتغير وينمو ويزداد تعقلا من خلال تطور يحدث بالضرورة عبر الزمن . ومن طبيعة الأبحاث أنها لا تتفق غالبا فيما بينها . وقبل أن يعى الجغرافيون المشكلة بوقت طويل كان الانثروبولوجيون على دواية بها . وأيما ما كانت النظرة التى يتبناها المرء بشأن تخصص معين فان العلاقات بين البشر والأشياء وفيما بين البشر أنفسهم - وكلتاها تقع فى دائرة العلوم الاجتماعية - تعتمد دائما وبدرجة يعتد بها على

اتتمائها لحضارة ما . والحضارة هي النطاق الزمني التاريخي وقد يبرز في مجتمع
 حى . وبفضل جهود المؤرخين « لوسن فيبر » و « بيير جوروو » بات مفرد
 الحضارة جزءا هاما من نظرة جغرافى القرن العشرين . وطبقا لمعنى الاصطلاح
 في عرف جوروو تؤثر حضارة جماعة أو شعب على الوضع الجغرافى من خلال
 مكوناتها الرئيسية ، أدوات الإنتاج من ناحية وأدوات الضغط الاقليمى من ناحية
 أخرى . وفي كلتا الحالتين لا تتحدد المجتمعات ببيئتها الطبيعية ، كما انها لا تفلت ،
 لو ارادت ، من المؤثرات الطبيعية في اطار بيئة معينة . اذ انها تتأثر ، على الأقل ،
 تأثرا قويا بالفضيلات والاتجاهات التى تسود جذورها ، في حالات كثيرة ، الى
 الماضى البعيد . الا أن هناك عاملا يضع الجغرافيا في مركز منفرد ازاء غيرها من
 العلوم المعنية بدراسة الانسان ، فالماضى بالنسبة للجغرافى ليس مجرد تاريخ بدون
 في الذات الانسانية ، ولكنه شيء يواصل وجوده في افراض معينة تؤلف الجزء
 الموروث من المناظر الطبيعية . ويشير اصطلاح المناظر الطبيعية الى ما يمكن
 رؤيته ، اى واقع المكان البرى الذى يقبل الادراك مباشرة . وفيما بعد سوف
 يقال الكثير عن المكان الذى يشغله هذا الاصطلاح في فكر وعمل الجغرافيين ، الا
 انه يجب علينا ، أولا وقبل كل شيء ، أن نولى مفهوم المكان قدرا اكبر من الاهتمام .

المكان كمساحة

والمكان كاتار تنظيمي

اذا نظر المرء بعمق الى الجغرافيا في النصف الأخير من القرن الحالى فانه
 يصطدم بالمشكلة الكبرى المتعلقة بمفهوم المكان الذى يعتبر ، كما سبق أن رأينا ،
 محور اهتمام علم الجغرافيا . وتدور المشكلة برمتها حول هل للمكان ملامحه
 الخاصة التى تؤدى ، اذا ما تركت اثرا تراكميا على ظواهر مختلفة ، الى اشكال
 وابنية متكررة تلتزم بقوانين التكوين الفعلى بحيث تمثل الهدف النهائى لعلم
 الجغرافيا في تحديد هذه الابنية لا في تحديد تلك القوانين . وتذهب وجهة النظر
 الأخرى الى انه برغم وجود أنماط متميزة للتنظيم في المكان فان طريقة التعبير عن
 هذه الأنماط تتحدد بواسطة قوى غير مكانية أو بواسطة قوى تحوى معاملات مكانية
 (البعد والمجال) وان كانت لا تتحدد بالضرورة على الصعيد المكانى . ولم يعد من
 الممكن التسليم بمجرد وجود النظم المكانية والنظم المكانية الفرعية التى تحتضن
 مختلف الظواهر الموجودة على سطح الأرض . ووفق وجهة النظر هذه يتضمن
 تنظيم المكان دائما عددا من العناصر . وتحيل الأماكن والأماكن الفرعية في مجموعات
 الظواهر والعلاقات ، بل حتى في نطاق المجموعات الفردية ، الى النظم المتنافسة
 (وبمثال ذلك مجتمعتين متجاورتان ، كل منهما ينظم مكانه بالشكل الذى يراه
 ملامتا) . ويفضى المنطق المستتر خلف هذه المواقف ببعض التخصصين الى
 اسياغ قيمه موضوعية وأهمية مطلقة على الأماكن المحلية ، هذا ويجنح فريق آخر
 من التخصصين الى اعتبارها مجرد أماكن هلامية تتحدد لغرض الحركة أو كاتار

للبحث أو على أحسن الأحوال كأمكان مدركة . وإلى حد ما تعتبر المناقشات المتعلقة بالأنثيم كتمهض للدراسة الجغرافية (وهى مناقشات تتصف بالفصوص وعدم الوضوح) جزءا من ذلك الحوار الاصلى . ويرتطم علم الجغرافيا الجديد اخصا بالنظر الطبقي بالمقابلة نفسها اذا ما اتسع اهتمامه الى ما وراء الطبيعة (سواء طوعها الانسان أم لا) .

الجغرافيا الايكولوجية

والجغرافية الاجتماعية

تعى الطبيعة الفاضة للجغرافيا الى حقيقة اهتمامها بكل من البيئة الطبيعية والمجتمعات . ولم يواجه الرضيل الاول من الجغرافيين صعوبة تذكر فى التوفيق بين هذين الاهتمامين ، وان تركزت ابحاثه بدءا حول همزة الوصل بينهما . وقد تأثرت مرحلة كلملة فى تطور علم الجغرافيا تأثرا عميقا بالابحاث والاستنتاجات التى تربط باثر البيئة الطبيعية على البشر ، ودرجة تواجد الحركة ، أو غيابها فى مختلف المجتمعات الواقعة على سطح الارض من جراء ظروف تتعلق بالتربة أو المناخ ، ولكن حتى قبل الحرب العالمية الثانية اوضحت مهمة الجغرافيين صعوبة بشكل متزايد نتيجة للتقدم الذى شهدته مختلف فروع العلم فى المناهج والمعرفة . فقد اصبح لزاما على دارسى الطبيعة كى يكونوا موضع احترام وتقدير أن يركزوا الى ميدان دراسى متخصص ، بحيث أصبحوا فى الحالات المتطرفة علماء جيولوجيا أو ارساد أو مناخ . واشتهر افضل أولئك المتخصصين على ايدى زملاتهم الجدد ، وقاموا بدور يعتد به فى مختلف الميادين العلمية التى ارتبطوا بها . وفى الوقت نفسه تزايد اهتمام الجغرافيين العاملين فى فروع الجغرافيا الطبيعية بكافة الظواهر المتعلقة بالتوزيع والترتيب والتداخل فى المكان البرى . وقد أدى هذا التطور اليوم الى بزوغ علوم الجغرافيا الطبيعية ، كل منها يبدو كنطاق عمل للجغرافيين ذوى المقدرة التخصصية العالية والاختصاصيين المهتمين بالجوانب الجغرافية لميدان تخصصهم .

وبدرجة أقل هناك اتجاه مماثل يؤثر على بقية فروع الجغرافيا ، أى على الجغرافيا وقد استبعدنا من نطاقها فروع الدراسة الجغرافية المرتبطة بالعلوم الطبيعية . وكذلك لا سبيل الى التشكيك فى تأثير الحاجة الى الشعور بالاقتدار، أى مواجهة التحدى الذى تمثله العلوم القريبة من علم الجغرافيا . الا أن هناك أيضا عوامل أدت دورا فى هذا الخصوص ، لعل أبرزها تلك الأهمية المتزايدة للمدن والمجتمعات الحضرية فى العالم الحديث وما يثيره النمو الحضرى من مشكلات علمية وعملية . ولهذا الجانب من علم الجغرافيا وابط مباشرة محدودة مع الظروف المادية . أما العامل الثانى فيتعلق بالتطور الذى طرأ على مختلف العلوم الاجتماعية التى أصبحت متماثلة فى النظرة الى علم الجغرافيا وهكذا يقدم الاقتصاد الكائى الى لعبة القوى والتدفقات الاماكن القومية والاقليمية والحضرية بخصائصها

التميزة كوحداث تملك ذاتية معينة من حيث التشغيل والنمو . وبالإضافة الى هذين العاملين ثمة عامل ثالث يدفع في اتجاه خلق علاقات أوثق بين الجغرافيين والعلوم الانسانية الأخرى ، وهو اشتراكها في الاهتمام بالتطبيقات العلمية لبحونها مثل تخطيط التنمية الإقليمية ، ومركزة الاستثمارات ، وضبط النمو الحضري ، ثم التنمية الريفية وتخطيط المدن . ويعتبر تخطيط المدن أكثر هذه الحالات تطرفا ، إذ بدأ كمجرد تجربة عملية ، ثم أضحت ميدانا أساسيا ، وهو الآن في طريقه الى أن يصبح علما مستقلا . ويتباهى الجغرافيون انفسهم بأنهم أول من ركزوا على هذه الميادين المختلفة ، وانهم فعلوا الكثير من أجل تمهيد الطريق أمام علماء الاقتصاد والاجتماع الذين انبثقت نظراتهم من مواقف كانت أبعد ما تكون عن الاوضاع الفعلية الوجودية على سطح الأرض .

في خضم هذا السباق العام للتطور المتقارب برز نوع جديد من الجغرافيا لم تحدد خطوطه العامة بشكل دقيق ، ولكن طبيعته العامة من الواضح بحيث يمكن أن نطلق عليه اسم « الجغرافيا الاجتماعية » . هذا العلم لا ينظر ، وإن اعتمد على النظرية الماركسية بدرجة كبيرة . الى الحقائق الاقتصادية والاجتماعية كوحداث متميزتين ، إذ هو يقدم دراسة نظامية للعلاقات بين الاشكال والمستويات الاجتماعية والاقتصادية وبين تعبيرات المكان الجغرافي ، كما أنه تلون بقيمة خلقية أوجزها جون جوتمان في العنوان الذي اعطاه لمقدمة كتابه « دراسات حول معالجة المنطقة المسكونة » وهو « العدالة والجغرافيا » . ويختلط مدرك الجغرافيا بمدرك الكفائية . وفي فرنسا ، وانطلاقا من الأسس النظرية التي وضعها بيير جورج ، تميل الجغرافيا الاجتماعية للثام بصورة منتظمة من موضوع السيطرة ، سيطرة الطبقات صاحبة الامتيازات (خاصة في تنظيم المكان الحضري) ، والاقاليم الأساسية ، والبلدان الفنية ، والمدن ذات الموقع الاستراتيجي . الخ . ويؤدي تطبيق مفهوم العلاقة الجدلية على الأمكنة الى إثارة مشكلات معينة ، فضلا عن كونه عرضة للنقد . وبرغم سهولة استيعاب مدرك الفردية الجغرافية لمكان خاضع للسيطرة ، ومفهوم السيطرة التسلسلية ، يصعب التنبؤ بما قد يكون عليه المكان المسيطر في الواقع ، وهنا يصبح التحليل الجغرافي عديم الجدوى ، ويلقى المصء على كاهل العلوم الانسانية الأخرى . وفي بعض الأحيان تبدو دراسة العلاقة الحتمية في صورتها المكانية في غاية التبسيط الذي يقترب بتركيز غير مبرر على جانب واحد من الحقيقة . وتحيل الدراسات العلمية دائما ، وإن لم يكن ذلك صراحة ، الى نمط المجتمع الصحيح والتنظيم المثالي للمكان ، وهما شيان يتوق المرء الى رؤية أمثلة لهما وقد خضعت لتحليل دقيق . وعلى خلاف هذا يظن أولئك المشتغلون بذلك الفرع من الجغرافيا الذي ينشد العدالة انهم ، وقد رفضوا مثالب تنظيم المكان النابعة من النظام الصناعي عموما والمجتمع الرأسمالي خصوصا ، يشتهون دوما الى الوقوع في مصيدة ، إذ تذهب ميزة عملهم الى النظام الذي يرفضونه انطلاقا من آثاره الجغرافية . ويؤخذ عملهم في الاعتبار بغية اعطاء مضمون للاسطار

الملحنة (اللامركزية ، التوازن الاقليمي ، الخ ، وبالتالي يفيد في ايضاح النيات الحقيقية للسلطات العامة .

ومع ذلك اثبتت الدراسة الجغرافية للسيطرة ، بما في ذلك آثارها على المكان ، وانعكاسات الملامح الأصلية للمكان على السيطرة نفسها ، أنها اتجاه بناء للبحث نظرا لما شجعت عليه من دراسات ، وما قرسته من شعور بالذنب في نفوس الجغرافيين الأكثر اقتناعا بحالة العالم ، وما قدمته من اطار مرجعي لا غنى عنه لدراسات محلية عديدة كانت عرضة لخطر الفوضى بسبب التفضيل .

لقد ظهرت فجوة بين الجغرافيا الطبيعية ، وهي في طريقها الى ان تغدو اكثر تحديدا واستقلالا ، والجغرافيا البشرية التي تتحرك نحو الاقتراب من العلوم الاجتماعية بدرجة اكبر . ويصدق ذلك حتى بالنسبة للعلاقات بين المجتمعات والبيئة ، التي شكلت ، لمدة طويلة ، النطاق الخاص لعلم الجغرافيا ، وقد تكفل علماء لا ينتمون لحقل الجغرافيا بملء هذا الفراغ النسبي . ويتزايد الآن وعي الجغرافيين انفسهم بوجود « الايكولوجيا البشرية » التي تستغنى عن مساعدتهم ، رغم انها تحوى معظم ما اعتادت الجغرافيا أن تشملها . ويشير الاصطلاحان بطريق خفي الى جهد متعمد . من قبل العلوم الطبيعية من ناحية ، وعلوم الانثروبولوجيا والاقتصاد والاجتماع من ناحية أخرى : غايته احتكار مجال ليس ذا طبيعة فكرية ويشتمل احباط الجغرافيين على بعدين : فهم من ناحية يشعرون بأن الجغرافيا قد فقدت الأساس كعلم شامل يهتم بالطبيعة والامكان الطبيعية ، ويحتضن كافة الظواهر المادية والبيولوجية ، سواء كانت مؤلفة او متفاعلة بعضها مع البعض ، هذا رغم اهم في الوقت نفسه يعترفون بدين كبير للانجاز الممتاز والهام الذي تحققي في هذا الميدان على أيدي علماء النبات بصفة أساسية . وعلى أية حال مازال الجغرافيون يرفضون دعوى الايكولوجيا ، سواء من منطلق العلم الطبيعي او من وجهة نظر علم الاقتصاد او علم الاجتماع ، القائلة بالقدرة على تناول كافة المشكلات التي يثيرها شغل واسعمال وتحسين وتنظيم المكان . وحتى يتسنى للمرء أن يكون نظرة سليمة ومعبرة عن المشكلات يدرك الجغرافيون ضرورة أن يتوافر ، على الأقل ، حد أدنى من التخصص في المعرفة بالطبيعة من جهة ، وفي التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من جهة أخرى . والواقع أن شمول التدريب الجغرافي وقدرة الجغرافيين على رؤية كافة جوانب الاماكن البرية شيان كفيلا باعدادهم لهذا الدور . فضلا عن كل هذا فان من طبيعة الجغرافيا انها تجذب الانتباه الى الوحدة الأساسية للاماكن . ويدرك الجغرافيون ، كما يظهر دائما من أعمالهم المنشورة ، ان العلاقة بين مجموعة من الناس وبين المنطقة التي يقطنونها في بيئته معينة تتأثر حتما بالاماكن الاخرى الدقيقة أو الواقعة على كوكب اهل من الكوكب الذي يتعاملون معه مباشرة . كما أن اندفاع الجغرافيين الى هذا الحقل من حقول المعرفة كفيلا يتحدى التجزئة الموجودة في كافة كتب الايكولوجيا المدرسية ، والمقررات التعليمية التي تعالج قضايا تتعلق بالانسان والمجتمع ، وعلى أية حال

ينبغي عليهم أن يكونوا قادرين على الإسهام بنظرة أصيلة للأشياء وبمناهج فعالة للتحليل . وهناك ثلاثة مسالك مفتوحة أمامهم :

أولها وثيق الصلة بالايكولوجيا الطبيعية ومادتها وتوازنات الطاقة . وفي الولايات المتحدة ظهر هذا المسلك من خلال العمل الرائد في مضممار الانثروبولوجيا الايكولوجية ، خاصة تلك الدراسات المرتبطة بمجتمعات بدائية معينة . وتكونت قائمة بموازنة مصادر الطاقة تغطي كافة الأنشطة الانتاجية والزراعية لمجتمعة قروية . ويوضح النموذج المثالي للدراسة جغرافية مقارنة حجم التأثيرات القادمة من الجماعة المحلية الى كافة الأوجه المشكلة للبيئة التي تحيا فيها . ويمكن أن يتم ذلك من ثلاث زوايا : العمل ، (رسم خط فاصل بين الوقت المستهلك والطاقة المبذولة) ، والكيمياء المادية (إعطاء اهتمام خاص لقيمة الطاقة والوظيفة التحويلية لمخزون الغذاء) ، والتبعية . ويلزم هذه القائمة التي تتضمن التفاعلات بين البشر والطبيعة قائمة أخرى بالتبادلات التي يتم بينهم وبين الجماعات والأماكن الأخرى . ويتحقق التنسيق في المعلومات من وجهتي نظر متكاملتين : وجهة نظر الطبيعة ، أي المكان الفرعي المتجانس من حيث وظيفته في النظام الانتاجي المحلي ، ثم وجهة نظر المنتجين ، أي الجماعة الجزئية التي تستجيب لفكرة الاستغلال المقبولة . ويتمثل المسلك الثاني في السوح الخرائطية التي تقسم الأرض الى وحدات متجانسة من ناحية خواصها المادية (بالرجوع الى عوامل مختلفة مثل الانحدار ، والتربة ، والغطاء النباتي ، الخ) ، أو من ناحية قدراتها الطبيعية . وعلى أساس هذه الخطوط العامة تصمم بانتظام خرائط لدول معينة كاليابان أو المملكة المتحدة . وفي المناطق الاستوائية تم العمل الرائد ، خاصة في فينييا الجديدة ، على يد فريق من العالم الناطق بالانجليزية . وقد أدى علماء التربة والمهندسون الزراعيون دورا ربما فاق في أهميته دور الجغرافيين . ورغم ذلك فمن الجلي أن هذا النوع من المخزون الجغرافي لقيمة البيئة النسبية للأدبيين يصبح عديم الجدوى ما لم يقارن مفاهيم أخرى يمكن أيضا رسم خرائط لها ، مثل الكثافة السكانية ، والمستوى التكنولوجي للنظم الزراعية الموجودة ، الخ . ويكشف كل هذا عن الأهمية المتزايدة لمجموعات الجغرافيين في مثل تلك الصوامل ، ويخلق على عملهم نوعا من اللامعة بسبب النتائج العلمية التي يمكن استخلاصها منه . وأثناء تدبيج هذا المقال كانت قد انتهت تقريبا مرحلة التخطيط لمشروع من هذا النوع يغطي جزيرة مدغشقر برمتها .

أما المسلك الثالث والآخر ، الذي يحتضن منجزات الجغرافيا ، فيمكن في الشكل الجديد الذي اتخذته مؤخرا علم جغرافيا المناظر الطبيعية . إلا أن هذا موضوع له دلالاته التي تتجاوز في اتساعها ما يشهده البحث الايكولوجي من قضايا ، والتي لا يمكن معالجتها تحت هذا العنوان وحده .

المنابر الطبعية والتدفقات

يشكل مفهوم المنابر الطبعية جزءا من المخزون الاصلى للتداول الجغرافى . ولغزارة ما كتب حول هذا الموضوع لا اجد هنا ما افعله اكثر من محاولة وضع المشكلة فى منظور مستقبلى . ففى فترة ما كان ممكنا اعتبار دراسة المنابر الطبعية بمثابة الفرض الحقيقى للجغرافيا . وكان لهذا ميزة وعيب . اما الميزة فهى تحديد فرض قاطع للجغرافيا لم ينزع فيه أحد ، واما العيب فيتمثل فى الاهتمام بالجوانب الوصفية وغير العلمية لمدان الجغرافيا ، والتدنى به الى مستوى الضرر اليومية التى يشترك فيها كل من ينظر الى تلك الجوانب . ولم يكن هناك الا طريقان لاعادة المكانة العلمية الى ما يدرسه الجغرافيون من أنواع مختلفة للمنابر الطبعية فمن ناحية امكن تخزينها وتصنيفها . وقد اتهمك الجغرافيون طويلا فى وصف ورسم خرائط لهذه الأنواع . فعلى سبيل المثال تنبثق الجغرافيا الزراعية فى غرب اوربا أصلا من التمييز الكلاسيكى بين الحقل المفتوح وأرض الغابات . وفى هذا الصدد تغيرت الأزمان الى حد كبير ، ولكن فى نطاق الجغرافيا الحضرية لا تزال مجموعات المنابر الطبعية حتى بين علماء الاجتماع معصولا بها ، ومثالا : النواة الحضرية أو المركز التاريخى للمدن أو مناطق الانتشار الحضرى . وتشتمل الأخيرة على المدن التابعة كبرت أو صغرت (أو التناقض بين مناطق التعمير المخططة وتلك العشوائية فى العالم الثالث) . وتلك خطوة واحدة ، لكنها هامة ، على طريق تحليل أو تفسير جغرافيا المنابر الطبعية ، ويشترك الجغرافيون فى تبني هذا الاجراء ، ولا موضع لادانتهم عليه ، فقد انطلقوا مما هو محسوس وواقى ، ثم حاولوا بعد هذا رؤية ما يستتر خلفه . وقد ظهرت فاعلية هذه الطريقة فى كل مرة تمكن فيها باحث من كشف خبايا المنابر الطبعية . والمشكلة الوحيدة هى هل يمكن تسمية تلك العملية « شرحا » ، أو هل يستخدم الشيء المرئى كطريق موصول الى معلومات تقبل الادراك غير المباشر ، وتوضع بخصوصها الأسئلة الواقعية . وتعرف الدول على اختلاف اشكالها التنظيمية ومستويات تقنياتها المناطق الريفية المفتوحة بقراها وحقوقها المتراصة . وقد تغيرت الأبنية الاقتصادية والاجتماعية تغيرا جذريا ، وقد تحول جماعة من البشر محل جماعة أخرى دون أن يتربط على هذا أو ذاك ، على الأقل لفترة ما ، أى تحول خطير فى شكل اللاندسكيب (المنابر الطبعية) . وبعبارة عن اللاندسكيب الطبعى يمكن للمرء أن يقول بأن اللاندسكيب الذى يقدم مؤشرات موثوقا بها هو ذلك الذى يتشكل ، أثناء فترة دراسته ، من اللاندسكيب الطبعى الكبر ، أو من الأماكن الخفيفة السكان ، أو هى تلك التى تتميز برداءة التجويز والاستغلال حيث تواصل تغيرها معدل تغير المجتمع الذى يشكلها .

ومع تنحية هذه الاعتبارات جانبا تعتبر الجغرافيا الحقيقية بمثابة الفرع الذى يهتم فى معظمه باللاندسكيب (المنابر الطبعية) على نحو غير مباشر أو هامشي ويهتم هذا الفرع من الجغرافيا ، وهو فرع نال اهتماما كبيرا ، بكافة صور التدفقات : الهجرات ، وحركات السلع المصنوعة ، وتدفق المعلومات . ومن الموضوعات التى تستحوذ على اهتمام العلم اليوم علاقات تلك التدفقات بالمكان .

لا سيما طريقة تنظيمها له . وتتضمن هذه المجموعة الدراسات : علاقة الريف بالمدينة ، واستيطان الأرض الجديدة (حيث اللاندسكيپ بمثابة الناتج النهائي) ، والإطار الحضري على نطاقات مختلفة ، والتقسيم الإقليمي المخطط أو العشوائي على نطاق قومي ، والآثار الجغرافية للنسق السياسي ، والانتشار الصناعي والعمراني ، ونظم العلاقات المرتبطة بالتنمية المتقطعة . وفي كل حالة ينعقد فيها التوافق بين المساحة المشغولة ببنية تحنكية كبيرة ، أو مصنع ضخم أو مدينة وبين حجم الاستثمار ، ينبغي ، باستخدام اللغة الجغرافية ، مراعاة الدور الوظيفي والقدرة التنظيمية للحقائق . وفي كل هذه الحالات ليس غريبا أن تختفي الطريقة المميزة على دراسة المكان تماما . وفي كثير من هذه الميادين تكون الرؤية الفعلية للمكان أقل أهمية من الرؤية الجماعية له ، سواء تمت عن طريق مجتمعات أو مجموعات اجتماعية أو أفراد في مكان بعينه ، ومن وجهة نظر الجغرافي تعتبر رؤية المكان أو بالأحرى ما نراه ونعانيه الجماعة في مكان اجتماعي مصدرا للمعلومات أكثر نفعاً من اللاندسكيپ . وفضلا عن هذا ليس مصادفة أن جغرافيا التدفقات تعد الحقل الرئيسي للبحث الجغرافي وقد غذته المفاهيم والأفكار والتساؤلات التي يطرحها علماء الاقتصاد والاجتماع والديمقراطية على الجغرافيا . فهي ميدان مشترك للدراسة يتطلب تعاوناً بين مختلف العلوم ، وفي هذا الخصوص يمكن أن نقضي الانعزالية (من أي طرف) إلى نتائج غير مرضية . وفي الوقت الراهن يعتمد تحليل التدفقات ، ومواضعها المكانية وكل ما يتصل بها من موضوعات ، على الأساليب الإحصائية بدرجة كبيرة . ويبدأ الجغرافي عمله أما انطلاقاً من المعلومات التي تم جمعها وتبويبها بالفعل ، أو ، كما هو الحال في الدول المختلفة ، يجمع لنفسه المعلومات عن طريق الاستمارات . وفي مرحلة ثالثة يكثر من استخدام أساليب الانحدار الخطي أو التحليل المتعدد العوامل . وقد بدأ هذا الاتجاه في العالم الناطق بالانجليزية ، ثم امتد الآن إلى كافة مدارس الفكر الجغرافي تقريبا ، وفي جميع هذه الحالات يجد الجغرافيون أنفسهم في وضع مماثل لوضع غيرهم من المتخصصين . ونقطة الاختلاف أن القصد من استخدام الأساليب الرياضية في الجغرافيا كشف ترتيب الظواهر على الخريطة ، بل حتى الشوايت ، ومراقبة القوانين التي تنتمي إلى نظام مكاني ، وتمثل المادة التي يصنع منها هذا النظام .

وفي السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام باللاندسكيپ داخل النطاق الضيق الذي أعطى له الآن . وقد يذهب المرء إلى أبعد من ذلك فيقول بأن بعض الأوضاع المفقودة عادت إلى الظهور من جديد . فهناك أولا الأهمية المحورية للتصوير الجوي الذي يعتبر أداة جديدة تخرج نوعاً من اللاندسكيپ المركز بنسب يمكن التحكم فيها . ونظراً لأن اللاندسكيپ الجوي يظهر على نطاق ضيق ، ونظراً لأنه يرى كصورة فوتوغرافية سوداء وبيضاء ، فإنه يختلف عن اللاندسكيپ الحقيقي . ومع ذلك فهو يتميز بالتجانس والتحرر من معظم آثار المنظور ، أن مثالبه لتضائل أمام إمكانات التكبير والتصغير ، أو استخدام المستحلبات (والتلوين الصناعي دون الأحمر) .

والمعالجة الكيميائية الاختيارية والفيلم الحساس لموجات معينة ، ثم امام امكانيه تعزيز هذه الأساليب بادوات أخرى في غاية الحساسية كالرسم الحرارى والرادار الخ ، ويوجد مجالان يمكن أن تستخدم فيهما الصور الجوية : الدراسة المتواصلة للاندسكيب الأخذ في التغير حيث تستخدم مجموعات من الصور الفوتوغرافية المأخوذة على مدى فترة زمنية ، ثم في التحليل الإحصائي للمؤشرات الهامة التي تلائم الظواهر موضع الدراسة . وليست الصورة الجوية هي كل ما يحتاج اليه البحث الجغرافى . ومع ذلك تقتضى اجراءات البحث تضافر التحليل المبني على الصورة مع العمل الميداني ، والمقابلات الشخصية والبحث الوثائقي . وفي السنوات الاخيرة استخدمت هذه الأساليب بدرجة كبيرة وبطريقة تنظيمية في البحوث المتعلقة بالنمو والورفولوجيا الحضارية ، والأبنية الزراعية ، والكشافة المتزايدة للسكان الريفيين (أو ، على العكس ، طرق اضمحلال الزراعة في البلدان الصناعية) . وليس معادفة أن تلك الأساليب لا يستخدمها الجغرافيون فحسب، بل يستعين بها ايضا علماء الآثار ، وعلماء الجغرافيا الحيوية ، وخبراء الغابات ومخطوط المدن . وقد تمخض البحث الجغرافى في صور المدن من آثار جانبية هامة ، من بينهما أساليب تقدير مكان أية مدينة أو منطقة حضرية على نحو دقيق جدا .

وبالإضافة الى ما سبق اتخلت عودة للاندسكيب الى دائرة الجغرافيا صورة التحليل النظامى ، وقد عبر عنه بالشئ المرئى والمعانى المرتبطة بالظاهرة المرئية . ومنذ العقد السابع ، وبحث من الجغرافى الفرنسى «بيرتراند» ، ظهرت مدرسة كاملة مهمتها اجراء البحوث . وتم تقط التقاء بين تصنيفات هذا الجغرافى وبين المستويات المكانية الرسمية التى وضعها الباحثون البريطانيون . وفى كل حالة تستخدم لفة متخصصة لتعيين هذه المستويات . ويحتج المتخصصون ، رغم تماثلهم في التركيز على تفاعل النطاقات المكانية المتمايزة والتدرجة ، الى الاهتمام بالاندسكيب بدرجة اكبر من الاهتمام بالعمليات والتطورات . وفى أية حالة ، ونتيجة للتنظيم النظمى للمكان باعتباره نوعا من اللاندسكيب ، توجد عند كل مستوى ظاهرة مطابقة أو مجموعة معينة من الظواهر تشكل خاصيته المميزة وأساس تنظيمه . ويمثل التحليل ، وقد ابتعد عن الاستاتيكية والشكلية ، جهدا لرؤية صور وأبنية وديناميات المكان ككل . زد على ذلك ان الارتباط يبدو جليا في الأساليب التحليلية التى طال استخدامها في الجغرافيا النباتية وعلم الاجتماع النباتى . الا أن تقدما كبيرا قد تحقق في اتجاه علم للجغرافيا يشمل الظواهر والأشكال الطبيعية . وفى الآونة الأخيرة بات هذا الجهد الزامى الى تحقيق تكامل الجغرافيا الطبيعية موجها بشكل مباشر نحو جمع المحتوى المادى والمحتوى الانسانى للاندسكيب في اطار واحد . وقد حاول الجغرافيين «الاستوائيون» الفرنسيون تحقيق هذه الغاية ، الا أن محاولتهم تبدو كاشياء اضطرابية . وينبغى على المرء أن يقبل حقيقة أن اللاندسكيب الطبيعى والاندسكيب البشرى يخضعان لمجموعتين مختلفتين من القوانين . وعلى احسن الفروض لا تتطابق الوحدات الا عند المستوى الأدنى

للبنية التنظيمية لكل من اللاندسكيب الطبيعي والاندسكيب البشرى . واذا انطوت التضاريس على تباينات صارخة أو اذا تعرضت للتشقق العميق بعمل هيدروليكى، فان اللاندسكيب الطبيعي يحدد فى الواقع صور التنظيم الاجتماعى .

ويمكن القول ان تحليل النظم يعتبر اللاندسكيب ، نتيجة هذا الاهتمام الذى توليه ايساء الجغرافيا الحديثة ، أكثر من مجرد تعبير مكانى عن الظواهر الطبيعية ، أو كخلفية لأنشطة المجتمعات . كما انه يشكل القوام الحقيقى للطبيعة فى جوانبها المادية ، ولايفصل عن القوى التى يؤثر فيها وتتأثر به . وبخلاف ذلك لا تخلع الجغرافيا البشرية على اللاندسكيب الوضع الثانوى لاشارة أو وعاء ما . ولا يوجد المجتمع فى اللاندسكيب . الا كنتيجة لانقسام ثنائى مصطنع . ويمتزج المجتمع والاندسكيب الى حد ما ، فاللاندسكيب هو ماضى المجتمع ، ومنه ينطق نظام كل من العادات واساليب التفكير . ويعمل عنصر المادية الخارجية ، وهو بعد من ابعاد اللاندسكيب ، بقوة جمود جنباً الى جنب مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدافعة الى تعديل المكان . اذ لايد من الوقت والمال والعمل لتعديل اللاندسكيب ، سواء كهيئة للحياة أو كجزء لايتجزأ من نظام الانتاج وسواء تغير اللاندسكيب أم ظل دون تغيير برغم تغير المجتمع فان الارتباط بينهما حتى ، حيث تشير علامات الانقسام اما الى مجتمع خاضع أو مجتمع مسيطر . ولاشك أن هذا هو المعنى الكامن فى توصية بيرجور بمرعاة «فاعلية اللاندسكيب بالنسبة للمجتمعات» ، أى اللاندسكيب فى بنيانه ، وتنظيمه وتقسيماته الفرعية الداخلية باعتباره الوسيلة التى عن طريقها تقام المجتمعات على المكان البرى .

الخاص والعالم

أشرنا آنفا الى الانقسام الذى طال امده بين ما يسمى « جغرافيا عامة » وبين ما يفترض أن يكون « جغرافيا اقليمية » . وفى الماضى أدت العلاقة بينهما الى ظهور مناقشات اكاديمية مستفيضة ، رغم انها لم تمثل مشكلة فى واقع الامر . ان المشكلة قائمة ، ولكن ليس ثم تساؤل حول البدائل أو الاختيار . وتتعلق النقطة المثارة بمعنى كل منهما والعلاقة بينهما . وفى هذا الخصوص لم تمد كلمة « اقليمى » صالحة للتطبيق . ومع ذلك فان لفموض الاصطلاح مغزاه فى الوقت الراهن ، اذ يتضمن من ناحية فكرة نظرية عن تقسيم المكان والمنطق التنظيمى الكامن خلفه ، ومن ناحية اخرى فكرة مركب من الحقائق والعلاقات التى تمتد على مساحة معينة من سطح الكرة الأرضية . وتعرف المصطلحات المتعلقة بالموقع الجغرافى هذه الفكرة تعريفا كافيا ومحايلا . وتختلف نطاقات الواقع . ويفكر المرء أولا فى الاقليم ككل ، أى فى الوحدة المكانية التى تلى مباشرة ، من حيث الحجم ، اقليم الدولة . وقد انصبت معظم أعمال مدرسة الجغرافيا الفرنسية على هذه النقطة ، أو كانت محاولة نحو تعريف الاقليم . وحتى لو كان الاقليم ، باعتباره مساحة مكانية لها واقعا الخاص ، فكرة غير محددة بوضوح فان حجمه كفى

بجمله ميدانا للبحث أو العمل . وسنقتصر هنا على مجرد ذكر المحاولات الطويلة والفاشلة التى قام بها الجغرافيون (وجلهم فرنسيون) لتحديد الاقليم بلغة العوامل التى تكفل تقسيم المكان الى أقاليم، وثمة مجموعات ثلاث يتكرر اختيارها (بالإضافة الى ما يسمى بالأقاليم الطبيعية) وهى الأقاليم الحضرى والأقاليم المتجانس والأقليم المخطط (أو نظائره المختلفة فى التخطيط الاقليمى للتنمية) . وتعتمد هذه المجموعات على تقسيمات مشتقة من اقتصاديات المناطق ، خاصة التقسيمات بين اقليم مستقطب واقليم متجانس . ويوضح ذلك أن كافة الأقاليم تتغير فى طبيعتها واساسها الاقليمى لا بحكم طبيعة الأشياء فقط - وهو أمر لا شك فيه - وإنما ايضا طبقا لوجهة نظر الشخص الذى يحدد خط التقسيم . وقد يتركز البحث حول أماكن أخرى تكبر أو تصغر الاقليم من ناحية المساحة . ويمكن اجراء دراسات عن القضايا والنظم الزراعية فى المناطق المتجاورة أو الكوميونات . وفى منتصف الطريق بين الإثنين اقترح « د . برونت » المناطق الريفية كتقسيمات فرعية للمكان الريفى ، مع مراعاة أن معايير التجانس المأخوذ بها لا ينطبق فقط على ما هو قائم فى لحظة زمنية ما ، وإنما ايضا على التطور غير المتكافئ لاقسام المختلفة عبر فترة من الزمن .

وأيا ما كانت الوحدات المختارة ، سواء كان لها وجودها الدائم المؤكد أولا ، فإن هناك مدرسة من مدارس الفكر تنظر اليها كاهداف جذيرة بالدراسة باعتبارها « مواقع جغرافية » تحدها مجموعة أصيلة من الملامح وترتبط بما يمكن دراسته من مشكلات تتجاوز دلالاتها ميدان العمل المختار . وحتى عندما تفتقر هذه الأهداف الى حدود واضحة فإنها تستمد أهميتها من تجاوز الظواهر التى تجسدها ، وهو تجاوز ذو أهمية كبيرة بسبب ملاءمته للتاريخ والاتصال . ويؤكد هذا النوع من الجغرافيا الطبيعية المحددة والعشوائية لكل موقع ، ويسمى الى شرحه بلغة المطابقات الزمانية والمكانية . ولا يقل أهمية عن ذلك وضع المواقع المترابطة فيما بينها بعضها بجوار البعض ، ودراسة المشكلات المتصلة بكل مجموعة جيولوجية ، الا انها بشكلان جزئا من اقتراب استقرائى ومقارن . وعند المستوى الاعلى ، تؤدي الرسوم البيانية والنماذج والنظريات والفروض دورا هاما ، الا أن استعمالاتها يمكن أن تتباين . ومن المتوقع أن لا تقدم تفسيراً نهائياً للأشياء - فيما عدا الفاظا شديدة العمومية ، وبالتالي غير مطلوبة - باعتبارها مبدأ يراعى فى تنظيم الفكر، ومشروع بحث ينبغى عمله ، ونظام احالة يصلح كأداة لتقويم النتائج. وليس هناك تلخيص لهذا الاتجاه العقلى أفضل من العبارة التالية المأخوذة عن « بير جورو » أن حقائق الجغرافيا قليلة من حيث العدد ، والمدهش بالنسبة لها هو تفردها أكثر من التزامها بالقواعد .

وطبقا للنظرة الجغرافية الأخرى فإن للمواقع دورا باعتبارها أهدافا تجريبية تستخدم فى اختيار أو اثبات أو تحسين أو تعديل القوانين البنائية أو التطورية . وتختلف هذه القوانين والنماذج اختلافا شديدا من حيث الأصل والنوع، وينصرف

هدف بعضها الى التعبير عن الاشكال التنظيمية التي يتخذها المكان عموما في ظروف بعينها أو في مرحلة تطويرية معينة . ومن الموضوعات التي تعالج النظام القائم على سطح الأرض وتساعد في فهمه : الآثار الاستقطابية للنقاط المركزية ، وتكوين الشبكات المبنية هرميا ، وبنين النظم والنظم العرعية الكائنية ، ثم التوزيع المكاني لمختلف الآثار . وتؤدي النماذج التاريخية المستمرة دورا مماثلا في أهميته دور المواقع . وهنا تبرز أهمية الماركسية في جميع المواقف التي يمكن أن تعزى الى تطور قوى الإنتاج والصراعات الاجتماعية . ومن المقولات التي يتكرر استخدامها المراحل السابقة على الرأسمالية وأنماط الإنتاج . وتعتمد الدراسات الخاصة بالبلدان الصناعية الرأسمالية على كل من الصراع الطبقي وآثار تركيز رأس المال . وتعتبر العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة والدور الغامض الذي تقوم به الطبقات البورجوازية الوطنية من الموضوعات المحببة . وتوجد نماذج أخرى من طبيعة مؤقتة تتلاعب بالدراسات المقارنة من النمو في السكان والموارد . ويقفز الى ذهن المرء نموذج «بوسريب» الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الجغرافيين الذين يدرسون مواقع الضغط الديمغرافي والازمة الزراعية .

وسواء كانت نظرية النظام تاريخية أو مكانية فقط فإن المرء يبدأ بتعميم : ثم ينتهى ، عقب فحص مواقف محددة ، بتعميم على درجة أكبر من الدقة ، ويقبل التطبيق العام . وتتمليه قيمة الظواهر التي تبدو غير متسقة مع القاعدة العامة ، حتى لو كانت استثناءات هامة ، الى الانخفاض باعتبارها نفاية اهتمام تاريخي بحث . وهكذا فإن ثمة مخاطرة باحتمال استبعاد ميدان بحث يرمته من دائرة المسح . وليس هذا أفضل من ارتكاب الخطأ الذي يشكل غالبا موضع اهتمام الجغرافيا الإقليمية الفرنسية وهو إتركيز الكثيف والمبالغة في فردية المكان موضع البحث .

من ثم شهد عام ١٩٧٥ اتساع دائرة النقاش بين أنصار أسلوبين جغرافيين مختلفين جذريا . وإلى حد ما يعد هذا النقاش انعكاسا لتخصص يؤسف له في طريقه الى أن يصبح القاعدة بين الجغرافيين مثلما هو الحال في العلوم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، فمن جهة هناك من يتعامل مع الحقائق والبشر والموقع والمادة الخام ؛ ومن جهة أخرى هناك من ينعم بالنظر ويخلص الى استدلالات عامة من المادة التي جمعها الفريق الأول وأضحت متاحة في حالة شبه « نهائية » أو من يستخدم المادة الإحصائية التداولية . وهذا بمثابة منحدر زلق يؤدي الى ازدواجية في الجغرافيا : فهناك مجموعة استوعبها الواقع ولا تقدر على تجاوزه ، في حين

تستخدم المجموعة الأخرى حقائق معينة كنقطة انطلاق ، وتعتبر عنها تجريبيا .
ويؤدي ميل الجغرافيا المتزايد نحو الانغماس في بحوث موجهة صوب غايات عملية ،
الى تلك الإزدواجية من خلال حرمان المجموعة الأولى من الفرصة والوقت للتفكير،
وتفتقر المجموعة الثانية الى الإمكانيات اللازمة لإجراء دراسات ميدانية من نوع
يفى بمتطلبات الجغرافيا الحديثة . ويتعامل النفاش المذكور آنفا في نواح معينة مع
النقاش الدائر في أوساط الأطباء أو الباحثين الطبيين حول اهتمامهم المزدوج
بالمريض والمرضى ، ولا يتأتى لأى من الاهتمامين أن يستأثر وحده بالعناية دون
تعويق سبيل التقدم العلمى والعلاج الطبى . بيد أن المناقشات تتجه الى التركيز
على دائرة تختلف كلية عن الدائرة العامة والدائرة الخاصة ، وطريقة التأليف
بينهما ، إذ تقف جغرافيا جديدة في مواجهة جغرافيا عفى عليها الزمن ، وجغرافيا
رياضية في مواجهة جغرافيا كيفية . وعلى أية حال فالرأى عندنا أن القضية
الأساسية تكمن في موضع آخر .

ماذا يمكن أن نخلص إليه ؟ في الوقت الحاضر ، تعاني الجغرافيا ، مثلما
تعانى العلوم الأخرى المهتمة بدراسة الإنسان ، من تمزق بين ما تشعر بأنه رسالتها
العلمية وبين المهمة الحتمية الملقاة على عاتقها بأن تكون مرآة تعكس المجتمع
الحديث . إذ هي مرآة فيما يتعلق باللغة التى تستعملها ، وبعض الموضوعات التى
تعالجها ، وانشغالها بخلق عالم أفضل . وهناك نوع واحد من الجغرافيا العاكسة
التي تقدم ، في جزء من كلماتها وفي شغفها بالتقاليع الفكرية أو التكنوقراطية .
مرضا جذبا لمنهج تقليدي محض ومنعدم الأهمية العملية . الا أن الجغرافيا تنتمى
الى زمانها وتعكس صورته حينما تبدأ تشارك في جهد تغيير العالم . وهى تفعل
ذلك اما من خلال تحدى القائم — وهنا تتماثل الجغرافيا الراديكالية الآخذة في
الظهور داخل أمريكا مع الاتجاه الأوربي المنشق من المذهب الماركسى — أو من خلال
الرفض الدائم للقوة التكنوقراطية والبيروقراطية ، أو المشاركة في عملية اجراء
تحسينات ممكنة داخل نظام مقبول من حيث المبدأ ، على أن تستخدم لهذه الغاية
لغة يمكن فهمها . وفي هذا الصدد تتضمن كلمة « اللغة » شيئا يختلف تماما عن
مجموعة مفردات اللغة التى تستعملها الجماعات البشرية . ومن يتكلم اليوم عن
إدارة أو استهلاك المكان يجد ، من خلال استعمال الكلمات ، أرضية مشتركة مع
رجال التخطيط وأرباب السلطة السياسية . الا أن هناك معنى حقيقيا للقول بأن
كافة الاقتراعات الجديدة من الجغرافيا بمثابة لغات تمكن الجغرافيين من الاتصال
بالمجتمع الذى يعيشون فيه . فالرياضة التى تستخدمها الجغرافيا الآن بدرجة
كبيرة ، وعرض النتائج في صورة نماذج ، والمصطلحات الإيكولوجية المستعملة في

تحليل العلاقات بين الأرض والمجتمع ، كل هذه أساليب للتفاهم مع العالم الحديث ، ومساعدته في أن يرى ذاته من خلال مرآة الجغرافيا . وحتى لو كانت النتيجة إثارة غضب أولئك الذين يظنون أن العلم ينبغي أن يكون أقل التزاما بظل من الأفضل ، مع مراعاة كل الأشياء ، قبول المخاطرة . والمؤكد أن الوقوف عند مخلفات عديمة الجدوى لعلم يمضي قدما إلى الإمام هو أسوأ مصير ممكن . وفي هذه الحالة ، كما في حالات أخرى ، يمكن القول بحق أن النهايات تتلاقى ، وأن قصر معالجة الحقائق الجغرافية على فئة من المتخصصين قد يكون أيضا شكلا للتسيب وعدم الالتزام .

الرابطة الدولية لعلم الاجتماع

و ندويل هذا العلم

ان المؤسسين السابقين لعلم الاجتماع كانوا في الواقع من ذوى الاتجاه المقارن في نظرياتهم ومناهجهم ، فلقد سعوا جميعا الى انماء نظريات عامة تلائم مختلف الابنية الاجتماعية . او بمعنى آخر كان لديهم جميعا توجيه عملي في مفهومهم من مهام علم الاجتماع بوصفه علما . كذلك كانت الاجيال الاولى من علماء الاجتماع في اوربا والولايات المتحدة على السواء من ذوى الاتجاه المقارن بصغه رئيسيه ، مثل هوبهاوس وهويلر وجينزبرج (١٩١٥) في بريدنيا وسمنر وتوماس في الولايات المتحدة . ثم ظهر خلال العنزه بين الحربين العالميتين الاولى والثانية توجيه جديد لعلم الاجتماع نحو نظره محليه او افريقيه تتمش في الانشغال بالمشكلات الاجتماعية والبحوث ذات النموذج الاتنوجرافى او السوسيوجرافى في المجتمعات المنفردة فنجد مثلا انه على نقيض الرعيل الاول من رؤساء جماعه علم الاجتماع الامريكى الذين ابدوا اهتماما ملحوسا بالدراسه المقارنه للمجتمعات الاخرى لم يكن اى من العشرين الذين تولوا رياسه هذه الجماعه من عام ١٩٣١ الى ١٩٥٠ معروفا بصغه رئيسيه بسبب بحوثه المقارنه (ارموجريمتشو ١٩٧٣ ، ص ١١) .

غير ان العشرين عاما الماضيه شاهدت نهضة عالميه متمثلة في نزعه تقديمه الى

نسخة مسددة من بحث قدم في المؤتمر الدول الثامن لعلم الاجتماع بمدينة تورنتسو في أغسطس ١٩٧٤ . والمؤلف ينوه بالمساعدة التي قلها كل من فرانك فراوتويلر سولومونز .

الكاتب : ويليام . م . إيفان

استاذ علم الاجتماع بمدرسة وارثون بجامعة بيسلمالفايا .

المترجم : الدكتور بندر الدين على

استاذ ورئيس قسم الاجتماع بجامعة لويديلي

تدويل علم الاجتماع . وأنا لا أقصد هنا بتدويل علم الاجتماع توسع وانتشار هذا العلم في دون العالم المختلفة كما حدث بالفعل ، كما لا أقصد بهذا التدويل دراسة العالم كنظام فردي (مور ١٩٦٦) ، بل أعني بالأحرى نمو كتلة المعرفة السوسولوجية القائمة على البحوث غير الدولية وغير الثقافية . وإذا فرض أنه من الممكن بلا لبس التدليل على هذه النزعة فكيف يكون تفسيرها ؟

هنالك كما هو الحال غالبا عدة عوامل متضمنة في كل ظاهرة اجتماعية هامة مما يتطلب منظورا جامعاً لعدة ميادين تخصصية في علم الاجتماع . فعالم الاجتماع السياسي مثلا قد يشير الى منشأة الأمم المتحدة وتأثيرها على بلورة مفهوم النظم الاجتماعية وعلى اختيار موضوعات البحث ، وعالم الاجتماع اخصائي التنمية قد يركز على مولد الكثير من الدول التي استقلت حديثا بعد الحرب العالمية الثانية ، مما أثار حساسية العلماء الاجتماعيين ، وخاصة غير الملمين منهم بتطورات علم الانسان ، نحو أهمية تجنب صياغة نظريات التمرکز العرقي في المجتمع . وعالم الاجتماع الصناعي قد يركز - بمنظور سوسيولوجيا الوحدات الكبرى - على أثر عمية التصنيع ذات النطاق العالمي وعملياتي التحضر والبيروقراطية المصاحبة لها . وبعض علماء النظريات الاجتماعية المفردين لنظرية ملازمة لتطور التخصصات العلمية قد يلجأون الى العوامل الداخلة لتفسير ما يحدث على مر الزمن من تغيرات في البناء الفكري لعلم الاجتماع .

ومن الممكن بالطبع اطالة هذه القائمة من التخصصات المتصلة بشرح تدويل علم الاجتماع . وستكون نقطة البداية في هذه المقالة بمثابة مزيج عناصر سوسيولوجية العلم وعلم الاجتماع المهني وعلم الاجتماع التنظيمي ، حيث نعلم من خلال هذا المنظور المشترك باختيار الفرض التالي : لقد كان لرابطة علم الاجتماع الدولي بحكم نشاتها ووظيفتها اثر هام على الاتجاه نحو تدويل علم الاجتماع .

مجتمعات العمل والجمعيات الدولية العلمية او المهنية (١)

لو اننا نظرنا الى علم الاجتماع - من اجل المناقشة الراهنة - كنوع من الاعمال المهنية لامكننا بالتالي الربط بين مفهوم مجتمع العمل ومفهوم جمعيه او رابطة دولية علمية كانت او مهنية (ايفان ١٩٧٤) ، فالاعمال المهنية مثل تلك المتصلة بالعلوم والهندسة والطب والقانون الخ تميل الى انماء « مجتمع عمل » يعتمد على مجموعة من القيم والمعايير المشتركة ، وعلى مجموعة مقننه من المعارف والمهارات المتفق عليها (ستورد ١٩٧٠) . فان الصفوة في مثل تلك المهن تعكس في احاديثها الروابط والالتزامات المدركة والمعيارية في مجتمعهم المهني ، مما يجمعهم في غضون ذلك مرتبين بعضهم لبعض (كرين ١٩٧٣ ، ص ١١ - ١٦ ، ٤٣ - ٥٦) . كما تميل شبكات الاتصال غير الرسمية الى النمو بين الصفوة مما ينشأ عنه « الكليات غير المنظورة » (كرين ١٩٦٦ ، ١٩٧٣ ، هالينز ، ١٩٦٨ ، بريس ١٩٦٣ ص ٦٢ - ٩١) التي تتجاوز غالبا الحدود القومية كما تؤدي ايضا الى شسوء النماذج النظرية التي تميل الى الهيمنة على الميدان (كون ، ١٩٧٠) . وبعد مثلا في علم عالي التقدم مثل الطبيعة ان « الكليات غير المنظورة » والنماذج النظرية قد اكتسبت شخصيتها الدولية من مدة طويلة ، في حين يمكن التاكيد في حدود المعقول في حالة علم الاجتماع انه كان عند نهاية الحرب العالمية الثانية لا يزال ميدانا قوميا ومتناثرا للغاية بالنسبة لشبكة الاتصال غير الرسمية الخاصة به وكذا بالنسبة لأينيته الفكرية .

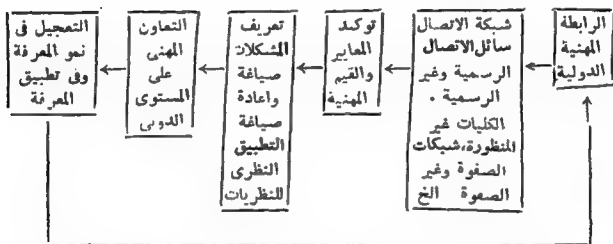
ويرتبط على تشكيل الجمعيات القومية العلمية او المهنية - وهو ما يقتضي ضمنا مرحلة متقدمة نسبيا في نمو العلم او المهنة (ويلينسكي ١٩٦٤) - تقوية الروابط المدركة والمعيارية داخل مجتمع العمل ، وكذا تقوية الروابط الاجتماعية وامتدادها ابعد من نطاق الصفوة الى الاعضاء العاديين داخل المهنة . وكلما ظهر ونما مجتمع العمل لمهنة ما في الدول المختلفة كان هناك ميل الى قيام رابطة علمية او مهنية ، مما يزيد في تعزيز الاساس التنظيمي للمجتمع ويشجع النمو الاضافي لشبكات الاتصال الرسمية وغير الرسمية على السواء (ايفان ١٩٦٩) ، وبالتالي تقديم تلك القيم العلمية مثل العمومية وعدم الموالاة والشيوخ والشكسية المنظمة (مرتون ١٩٥٧ ، ص ٥٥٢ - ٥٦١) .

(١) يفرق المؤلف هنا بين العمل بمعناه العام وبين المهنة بمعناها التخصصي

ويقوم المهنيون بمساعدة المعلومات والأفكار الواردة عن طريق وسائل الاتصال الرسمية وغير الرسمية على السواء داخل مجتمع العمل بتعريف ومعاودة تعريف مشكلاتهم ، وبصياغة وإعادة صياغة نظرياتهم، وبتوليد تطبيقات جديدة لنظرياتهم. وتسهم هذه الأنشطة في زيادة التعاون المهني على المستوى الدولي ، كما تسهم في التعجيل من نمو المعرفة . ويتجمع هذه العلاقات المتبادلة تتولد تأثيرات ردود فعل مما يدمم الرابطة المهنية الدولية .

وبلاحظ في الشكل رقم (1) توضيحاً للتسلسل السببي المفترض للنتائج النابعة من قيام الاتحادات الدولية العلمية أو المهنية . ومن الواضح في هذا النموذج أنه لا ينطبق بشكل متماثل على كافة الاتحادات المهنية الدولية ، إذ كلما زاد نمو العلم أو المهنة زادت الاحتمالات الآتية :

- أ - يتسع امتداد شبكات الاتصال وتصبح أكثر إحكاماً .
- ب - زيادة في المعايير والقيم المهنية الراسخة في النظم المتفاعلة في النفوس .
- ج - ازدياد في الاتفاق التبادل على صفة مصدق عليها .
- د - تكرار التعاون الدولي بدرجة أعلى .



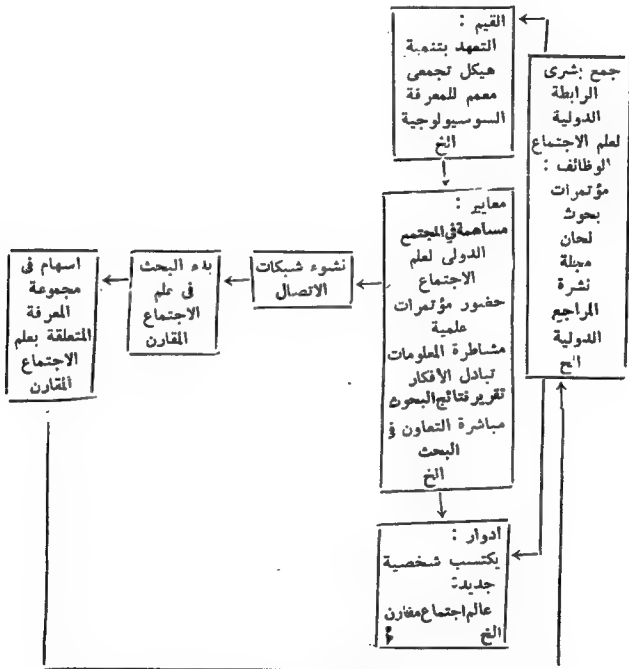
شكل (1)

نموذج لتأثيرات رابطة دولية علمية أو مهنية

نموذج لمجتمع علم الاجتماع الدولي

عندما نتحول من النموذج العام للمجتمع العلمي أو المهني إلى التفصيلات المحددة للمجتمع السوسيولوجي ينبغي أن ننتبه إلى أن « مجتمع العمل » هو عبارة عن نوع من الأنظمة الاجتماعية التي يمكن تحليلها في إطار « العناصر البنائية الأربعة » التي أشار إليها بارسونز ، وهي : القيم ، المعايير ، الأدوار ، الجماع

البشرى (بارسونز ١٩٦١ ص ٤٤٤١) . ويترتب على تطبيق فئات بارسونز البنائية الوصول الى نموذج لمجتمع علم الاجتماع الدولي ، كما يبدو في المخطط الوارد في شكل (٢) . وهذا التطبيق بصفة خاصة لفئات بارسونز البنائية لا يعنى ضمنا قبول نظام معياري واحد لمجتمع علم الاجتماع . غير انه بقدر تنمية علم الاجتماع كعلم لنظام دولي مميز عن النظم الأخرى فإنه يكتسب بناء معياريا مستقلا مما يضاهي مثيلة في أي علم .



شكل (٢)

نموذج مجتمع علم الاجتماع الدولي

والمجتمع البشرى موضع السؤال هنا - من ناحية سماته الشكلية على الأقل هو الرابطة الدولية لعلم الاجتماع التي أنشئت ضمن العديد من الاتحادات الأخرى المتعلقة بالعلوم الاجتماعية عام ١٩٤٩ تحت رعاية منظمة اليونسكو . وهذه الرابطة ليستدلول من منظمة دولية لعلم الاجتماع ، إذ سبقها المعهد الدولي لعلم الاجتماع الذي تأسس عام ١٨٩٣ . غير أن الرابطة الدولية لعلم الاجتماع قد حققت بخلاف سابقتها مركزا دوليا سواء من ناحية النفوسية أو الأهمية النظرية ، وذلك بإثارتها وجذبها لاشتراك الاتحادات القومية ومراكز البحوث والأعضاء الأفراد من تسع وأربعين دولة علاوة على المنظمات الإقليمية والدولية . والدليل على نجاح هذه الرابطة في نيل تقديرها كمنظمة دولية نعلم الاجتماع هو أن المعهد الدولي لعلم الاجتماع بما له من شأن قد انضم إليها عام ١٩٧١ .

وتهدف الرابطة الدولية لعلم الاجتماع كما جاء في مقدمة اللوائح عام ١٩٧٠ إلى ما يلي :

الإلانة الأولى : أن الرابطة الدولية لعلم الاجتماع هي منظمة ذات هدف علمي صرف .

الإلانة الثانية : أن هدف الرابطة هو نشر المعرفة السوسيولوجية في كافة أرجاء العالم وستقوم الرابطة لتحقيق هذا الهدف بمباشرة الإجراءات التي تؤدي إلى :

أ - تهيئة وتنمية الاتصالات الشخصية بين علماء الاجتماع في جميع أنحاء العالم .

ب - تشجيع الانتشار والتبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتطورات الهامة في المعرفة السوسيولوجية .

ج - تسهيل وتنمية البحوث الدولية في علم الاجتماع (الرابطة الدولية لعلم الاجتماع ١٩٧٤) .

أن الوظائف الرئيسية الظاهرة للرابطة الدولية لعلم الاجتماع هي عقد المؤتمرات العالمية الدورية وغيرها من المؤتمرات الخاصة . نشر أعمال المؤتمرات علاوة على نشر مجلة ونشرة دورية . تسهيل تشكيل شبكات الاتصال الرسمية وغير الرسمية من خلال المؤتمرات العالمية . تشجيع البحوث المشتركة . الخ . ولقد أشار دائما الاجتماع لآزار فيلد وليدز بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الخامس لعلم الاجتماع عام ١٩٦٦ إلى أن المؤتمرات العالمية تقوم بمباشرة ثلاث وظائف ذات علاقة متبادلة . فهي تهيئ فرصة للاتصالات الشخصية وتثير إدراك المشتركين بالتصورات النظرية للأعضاء الذين من الدول المختلفة ، وتبحث على مشروعات البحث المشتركة (لآزار فيلد وليدز ١٩٦٢) . أما الوظيفة الرئيسية المستترة لأنشطة الرابطة الدولية لعلم الاجتماع فهي تتمثل في تشجيع إنشاء اتحادات قومية جديدة لعلماء الاجتماع .

وهكذا فإن الرابطة الدولية لعلم الاجتماع قد قامت في الواقع بحكم هدايتها الملن رسميا وتمدد أشطتها بتكوين نظام يتمثل في ارتباط قيمى بتنمية مجموعه متراكمة ومعممة من المعرفة السوسولوجية المقتنة بفض النظر عن الحدود القومية أو الثقافية . ويتضمن هذا الارتباط القومى بدوره معيارا أساسيا للاشتراك في المجتمع الدولى لعلم الاجتماع ومعايير أخرى مساعدة مثل حضور المؤتمرات العالمية ومشاركة المعلومات وتبادل الأفكار وتقديم للتقارير عن نتائج البحوث ومباشرة البحوث المشتركة .

وبقدر قبول تلك المعايير على أنها ملزمة واستدعاج قيمها الأساسية التضمنة تصبح هذه المعايير مقومات لدور سوسولوجى جديد ، بأن يكتسب الشخص سمعته مثلا كعالم اجتماع مقارن . ولقد حدث هذا بالفعل - على حد قول جانو ويتزوهيل (١٩٧٣ ص ٧٩) - نتيجة لأنشطة الرابطة الدولية لعلم الاجتماع ، فلقد وجد الثبات من علماء الاجتماع على مر العشرين سنة الماضية مايشجعهم على تكريس جانب من عملهم لمعالجة المشكلات ذات الأهمية غير الدولية في العديد من ميادين علم الاجتماع .

ان القيم والمعايير والأدوار الناشئة عن أهداف ووظائف الرابطة الدولية لعلم الاجتماع تؤدي جماعيا الى قيام شبكات الاتصال الرسمية وغير الرسمية بين علماء الاجتماع من الأمم المختلفة . ومما يسهل كثيرا تشكيل شبكات الاتصال أسلوب لجنة البحوث بالرابطة الدولية لعلم الاجتماع التى تشجع تعاون الافراد من مختلف الدول الذين يعملون بنشاط في تخصص معين (جانو ويتز وهيل ، ١٩٧٣) . وقد كان نتيجة لأنشطة لجان البحوث المتنوعة أن بدأت الدراسات غير الدولية في ميادين مثل علم الاجتماع السياسى ، التدرج الاجتماعى ، علم الاجتماع الأسرى ، وعلم الاجتماع القانونى . وينعكس تكاثر مثل هذه الدراسات جزئيا في تقرير من اتجاه علم الاجتماع المقارن أعده مارشى (١٩٦٦) للرابطة الدولية لعلم الاجتماع ، كما ينعكس في تقارير لجان البحوث مثل تقرير تريفيز (١٩٦٦ - ١٩٦٨) عن القانون ، وتقارير هيل وكوينج (١٩٧٠) عن الأسرة ، وتقارير لانج (١٩٧٢) عن الاجتماع العسكرى . وجدير بالذكر بهذا الخصوص أيضا دراسة نشرت حديثا - ولو أنها مستقلة عن مشروعات لجان البحوث - أعدها سواالى (١٩٧٣) وزملاؤه عن ميزانية الوقت في اثنتى عشرة دولة . وتسهم هذه البحوث فرديا وجماعيا في مجموعة المعرفة السوسولوجية المقارنة التى تدعم بدورها الجمع في المجتمع السوسولوجى ، أى بالاختصار كلما قوى الارتباط بالمقومات الأربعة للمجتمع السوسولوجى - وهى الجمع والقيم والمعايير والأدوار - كان من المعقول التنبؤ بنمو شبكة الاتصال وارتفاع معدل الدراسات المقارنة ، وبازدياد مساهمة الاسهام في مجموعة المعرفة العلمية المقارنة .

إجراءات البحث

قام المؤلف بالتحري - لا الاختبار الدقيق - عن الغرض الذى يتساقى بان الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع قد حث على التزعة الى تدويل علم الاجتماع ، وذلك بتحليل محتوى الدراسات التى قدمت فى مؤتمرات الاتحاد فيما بين سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٦٦ ، وهى السنوات التى كانت مجموعة محاضرها الكاملة متاحة للمؤلف . وقد يبدو هذا الاجراء معقولا من الظاهر ، وخاصة وجهة نظر الملاحظة التى أبداهها جاوويتز وهيل (ص ٨٠ ، ١٩٧٣) بأن « المدى الكامل للعمل الفكرى للجان البحوث يمكن متابعته فى محاضر جلسات المؤتمرات العالمية .. » ، اذ يفهم ضمنا من القرار بتحليل الدراسات المنشورة بأنها ممثلة لمجموعة كبرىها بكثير من البحوث التى قدمت فى المؤتمرات المتنوعة . غير ان هذا الافتراض يحتمل الكثير من الشك نظرا لاختلاف لجان البحث ومراجعى مجموعات المحاضر فى حكمهم على ما يمكن اعتباره « بحثا صالحا للنشر » . وسواء زاد أو قل تمثيلهم للبحوث التى تحتل مكانا فى أعلى أو أسفل « دليل التدويل » كما يراه المؤلف فهذا أمر يصعب بالطبع توكيده . وبسبب الموارد المحدودة على أى حال لم يكن من المتيسر اختيار عينة من البحوث المنشورة وغير المنشورة التى قدمت فى المؤتمرات المختلفة .

وهناك نقطة ضعف أخرى فى هذا التحليل ، وهى ان التحري بعد تأسيس الاتحاد الدولى كان مقتصرًا على البحوث المنشورة فقط . أما اذا أردنا التزام الدقة فى اختيار العينة فكان ينبغى اشتغالها للبحوث المنشورة خلال العقدين الثالث والرابع من أجل اثبات الفرض الذى يقول بوجود اختلاف فى درجة تدويل علم الاجتماع بين الفترتين السابقتين واللاحقة لانشاء الاتحاد الدولى . ومرة أخرى تقف قلة الموارد عائقا فى سبيل امتداد الدراسة فى هذا الاتجاه .

وأخيرا فان اختبار تحليل المحتوى كطريقة وحيدة لاستكشاف الغرض المذكور لايعنى عدم صلاحية استكمالها بالتحليلات الفردية للتقارير المقدمة من بعض لجان البحوث السابقة مثل تلك المتعلقة بالتدرج الاجتماعى وعلم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع الأسرى وعلم الاجتماع القانونى ، فربما كان فى تلك الدراسات الفردية التفصيلية مساعدة على تفهم المشكلات والتركيبات المتعلقة بتدويل البحث فى تخصص ما .

ان تحليل المحتوى المقدم هنا يتناول فى ضوء الاعتبارات السابقة مجرد استكشاف أكثر منه اختبارا للفرض المذكور . وقد قام المؤلف بفحص كل من البحوث فى الاثنتين وعشرين مجلدا احتوية على محاضر جلسات ثلاثة مؤتمرات عالمية (الثانى والثالث والرابع) خلال المدة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٦ وذلك للتأكد من اظهاره لبعد أو آخر من أبعاد « التدويل » . وبتجميع النتائج فى تسلسل زمنى يمكن فحصها كعملية « تدويل » بشكل أفضل . ولقد تم اختيار ثلاثة مؤشرات موضوعية نسبيا تتعلق بما يلى :

١ - المراجع الواردة بكل بحث .

ب - موضوع البحث .

ج - جنسية المؤلف بالإضافة الى عدد المؤلفين وموضوع البحث . وقد تحكم المؤلف في وضع مقدار احصائي « موزون » لكل مؤثر .

والدليل الاول للتدويل الذى يعتمد على المراجع لا يقيس مدى الانزال اللغوى للمؤلف فحسب ، بل يقيس أيضا مدى اهتمامه بمتابعة التطورات السوسولوجية فى الدول الأخرى . ويشتق هذا الدليل من الوحدات الأربع ومقاديرها الاحصائية التالية :

اعتدار الموزون

- ٢ مرجع بلغة أجنبية وفى منشور أجنبى (١)
- أو مرجع بلغة أجنبية وفى منشور وطنى
- ١ مرجع بلغة وطنية وفى منشور أجنبى
- صفر مرجع بلغة وطنية وفى منشور وطنى

أما الدليل الثانى للتدويل الخاص بالمادة موضوع المقال فهو يفوق الدليل الاول من حيث كونه مقياسا مباشرا لاهتمام المؤلف بالبحوث المتعلقة بعلم الاجتماع المقارن . وهو يميز بين المقالات المقارنة ذات الجنسية المتعددة أو الجنسية الثنائية وبين تلك المقالات التى تتناول فى تحليلها موضوعا متعلقا بمجتمع واحد . ويعتمد هذا الدليل على الوحدات الثلاثة ومقاديرها الموزونة التالية :

- ٢ - مقال يشير ٢ الى أكثر من مجتمعين (مقارنة متعددة الجبلية)
- ١ - مقال يشير الى مجتمعين (مقارنة ثنائية الجبلية)
- صفر مقال يشير الى مجتمع واحد

ويجمع الدليل الثالث جنسية المؤلف وعدد المؤلفين مع المادة موضوع المقال . وهذا الدليل يتميزه بين تعدد وفردية المؤلفين الدارسين لمجتمعهم أو مجتمعات أخرى لا يقيس واقعة البحث المشترك فحسب بل يقيس أيضا واقعة البحث المقارن . ويعتمد هذا الدليل على الوحدات الأربع ومقاديرها الموزونة التالية :

(١) ان تشيرى « أجنبى » و « وطنى » مذكوران هنا بالنسبة لوضع مؤلف المقال .

المقدار الموزون

٣ مؤلفون متصدون من مجتمع واحد (١) لخصال
يشير الى مجتمعات لا ينتمي اليها المؤلفون ،
أو مؤلفون متصدون من مجتمعات مختلفة لخصال
يشير الى مجتمعات لا ينتمي اليها على الأقل واحد
من المؤلفين .

٢ مؤلف منفرد لخصال يشير الى مجتمعات لا ينتمي
هو اليها

١ مؤلفون متصدون من نفس مجتمع واحد لخصال
يشير الى المجتمع الذي ينتمون اليه وكذلك يشير
الى مجتمعات أخرى لا ينتمون اليها ، أو مؤلف
منفرد لخصال يشير الى المجتمع الذي ينتمي اليه
وكذلك يشير الى مجتمعات لا ينتمي اليها .

الى غير المجتمع الذي ينتمون اليه : أو مؤلف
منفرد لخصال لا يشير الى غير المجتمع الذي ينتمي
اليه .

أما الدليل الرابع فهو مزيج أو متوسط الثلاثة الآخرين ، ويتميز هذا الدليل
بمعرضه لمقياس مختصر لخصائص البحث لكل عام عقد به مؤتمر عالمي .

نتائج تحليل المحتوى

ان النتائج المتعلقة بالدليل الأول الذي يعتمد على المراجع البليوغرافية
الوارد ، بالجدول (١) قد اكدت بوجه عام الفرض القائل بالتدويل . وعلى الرغم
من ازدياد مقادير الدليل بشكل معتدل خلال المؤتمرات الأربعة الأوائل فانها تزداد
بدرجة ملحوظة بل هي في الواقع تتضاعف بين مؤتمر عام ١٩٦٢ ومؤتمر عام
١٩٦٦ . وخط هذا الاتجاه يوحى بان ظاهرة التدويل تمر اذا جاز التعبير بمرحلة
« حضانة » او مرحلة الواقع تحت تأثير النوم « قبل أن تصبح مرئية ، غير أن هذا
التفسير لا يجد ما يدعمه من البيانات الواردة .

(١) المقصود بالإشارة الى مجتمع هنا هو أن فقرة واحدة من المقال على الأقل قد خصصت
لتحليل ظاهرة ما في المجتمع أو لمناقشة بحث أجرى في المجتمع .

الجدول (١)
دليل تدويل علم الاجتماع
المراجع البيولوجرافية

عام المؤتمر	الدليل	عام المؤتمر	الدليل
١٩٥٣	٣٨٠	١٩٦٢	٤٤١
١٩٥٦	٤٦٦	١٩٦٦	٨٠٠
١٩٥٩	٤٢٠		

الجدول (٢)
دليل تدويل علم الاجتماع
المادة موضوع المقال

عام المؤتمر	الدليل	عام المؤتمر	الدليل
١٩٥٣	١٦	١٩٦٢	٢٨
١٩٥٦	٤٤	١٩٦٦	٣٧
١٩٥٩	٣٠		

ومن حسن الحظ ايضاح التقلب الغامض لهذه البيانات دون ما قصد في تعليق رويين هيل رئيس الرابطة الدولية لعلم الاجتماع الذي تسلم نسخة من هذا البحث قبل نشره .

« أعتقد ان السبب في بلوغ مؤتمر عام ١٩٥٦ القمة في الموضوعات الدولية انه كان آخر المؤتمرات التي نظمت بصفة كلية حول فكرة ما ، وهي الفكرة المقارنة بالذات (اذ كانت بحوث المؤتمر على ما اذكر بناء على دعوة خاصة . اما البحوث التي قدمت بعد ذلك فقد صارت أكثر من البحوث المسهمة ، وصار لرئيس القسم حرية اوسع في قبول البحوث سواء طابقت الفكرة العامة للمؤتمر أو لم تطابقه . ولقد صارت ظاهرة التدويل خلال الفترة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٧٤ أكثر تلقائية ونموًا وأقل تأثيرًا بتنسيق لجنة البرتلنج ، بل أصبحت متروكة لرؤساء جماعات العمل ولجان البحوث والجماعات المختصة لأغراض معينة » .

الجدول (٤)
دليل تدويل علم الاجتماع
الدليل المشترك

عام المؤتمر	الدليل	عام المؤتمر	الدليل
١٩٥٣	٤٢٢	١٩٦٢	٥٠٨
١٩٥٦	٥٥٩	١٩٦٦	٨٧٣
١٩٥٩	٤٧٣		

وعند استخراج متوسط الدلائل الثلاثة في دليل مشترك كالوارد بالجدول (٤) يظهر الميل للتدويل بشكل واضح ، مما يتفق مع نتائج دراسة متعلقة بهذا ولكن مختلفة تماما ، اذا هي قورنت بمادة الدوريات البريطانية والأمريكية خلال الفترة بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٨ (ارومانر ، ١٩٧٠) . وقد ترجع الحقيقة البارزة في مقادير الدليل بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٦ الى الدور المساعد الذي ادته لجان البحوث بالرابطة الدولية لعلم الاجتماع كما أكد جانو ويتز وهيل (١٩٧٣) . وقد يكون النمو الملحوظ في عدد لجان البحوث كما يتضح من الجدول (٥) قد ساهم في وجود الميل نحو التدويل . وجدير بالملاحظة أن عدد لجان البحوث قد تضاعف منذ عام ١٩٧٠ اذ زاد من ستة عشر الى اثنين وثلاثين . وقد يكون هذا النمو المفاجيء راجعا الى تعديل دستور الرابطة الدولية لعلم الاجتماع الذي اتاح العضوية الفردية والعضوية الجماعية على السواء (ايهان، ١٩٦٧، جانو ويتزوهن، ١٩٧٣) . واذا كانت جميع لجان البحوث الاثنتين وثلاثين قد تابعت رسالتها في بنى البحوث المقارنة فيمكن التنبؤ باطمئنان بأن الميل نحو التدويل سيتزايد في الأعوام القادمة .

الجدول (٥)
عدد لجان البحوث
حسب أعوام المؤتمرات

عام المؤتمر	عدد لجان البحوث	عام المؤتمر	عدد لجان البحوث
١٩٥٠	—	١٩٦٢	٦
١٩٥٣	—	١٩٦٦	١٣
١٩٥٦	—	١٩٧٠	١٦
١٩٥٩	٣	١٩٧٤	٣٢

المصدر : نشرة الرابطة الدولية لعلم الاجتماع، رقم ٤ ، ١٩٧٤ ، ص ٢-١٣

خاتمة

يحتاج ميدان علم الاجتماع أكثر مما تحتاج الميادين العلمية الأخرى الى نزعات ذات صبغة أيديولوجية ومعرفية ومنهجية . والانقسامات المتعددة بين أصحاب نظريات الصراع وأصحاب نظريات الإجماع ، وبين المركبيين وغير المركبيين ، وبين أصحاب المذاهب الوضعية وأصحاب المذاهب المعيارية ، الخ ، سوف تستمر بلا شك الى مستقبل بعيد . ويحتمل أن تخف في الوقت نفسه حدة تلك الصراعات، وذلك بتكاثر الدراسات غيرالدولية وتجمع المعرفة السوسيولوجية ذات الأساس التجريبي . ومثل هذا البحث يفترض وصول المتعاونين من مختلف الدول الى اتفاق أدنى على : طبيعة المشكلة المطلوب دراستها ، وعلى المفاهيم الأساسية المبني استخدامها ، وعلى الفروض الهامة المراد اختبارها ، وعلى تصميم البحث .

ويكتنف علم الاجتماع المقارن أكثر من أى مجال تخصصي آخر مشكلات متعلقة بإيضاح أهدافه (امرر ١٩٧٣ ، جريمو ، ١٩٧٣ ، هيل ، ١٩٧٣) . ومع ذلك ففى مواصلة البحوث غير الدولية من أجل تأكيد أثر متغيرات البنية الاجتماعية والتغيرات الثقافية على أنسلك (سواء كان السلوك موضوع السؤال هو الحراك الاجتماعى ، أو تعبيرت عن الوعى الطبقي ، أو اهتمامات بشغل أوقات الفراغ ، أو ممارسات دينية ، الخ) نجد أن علماء الاجتماع المقارن يسهمون فى رصيد من المعرفة التى سوف تثير فى المدى انبعاث من أوضاع المجادلة بين مدارس علم الاجتماع المتصارعة .

والرابطة الدولية لعلم الاجتماع بتنميتها عن علم أو غير علم للبحوث غير الدولية لا تساهم فى تدويل علم الاجتماع فحسب بل تسهم أيضا فى بعث جيل جديد من علماء الاجتماع المقارن . وإذا ما استمرت هذه النزعة الملحوظة نحر التدويل الى السنين القادمة فقد يمكن تقديم عديد من التنبؤات المتعلقة بعضها ببعض ويمكن التحقق منها على مر الأيام :

١ - سوف يزداد عدد شبكات الاتصال غير الرسمية غير الدولية .

٢ - سوف يزداد عدد علماء الاجتماع المشتركين سواء من بين الصفوة أو خارجها فى شبكات الاتصال غير الرسمية غير الدولية .

- ٣ - سوف يزداد عدد الدراسات غير الدولية التي تتضمن جهداً تعاونياً من جانب علماء الاجتماع في الدول المختلفة .
- ٤ - سوف ينمو رصيد علم الاجتماع المقارن من النتائج النظرية والتجريبية .
- ٥ - سوف تزداد درجة الإجماع على النماذج النظرية والمنهجية داخل الميدان .

مدى أزمة علم الاجتماع

في جمهورية ألمانيا الاتحادية

عقد المؤتمر السابع لعلماء الاجتماع الألمان الذي نظمته الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع في مدينة كاسل في الفترة من العادي والثلاثين من أكتوبر الى الثاني من نوفمبر سنة ألف وتسعمئة وأربع وسبعين . وقد اجتذب هذا المؤتمر كثيرا من الاهتمام ، فحيث كان من المتوقع أن يشارك فيه ثمانمئة من علماء الاجتماع نجد أن الحضور قد بلغوا ألفا وأربعمائة ، منهم حوالي خمسمئة من الطلاب الذين كان من بينهم مئتان وخمسون فقط أعضاء في الجمعية . ولعل بالإمكان أن نقرر أنه كان من بين هذا الجمع الكبير من الأشخاص الذين شاركوا في أعمال المؤتمر جانب من غير المتخصصين ذوي الاهتمام بعلم الاجتماع . ولكن أرقام المشاركين في هذا المؤتمر مطابقة في ذاتها ، الى حد معين ، لوضع علم الاجتماع في جمهورية ألمانيا الفيدرالية ، كما أنها متفقة مع عدم ارتباط المؤتمرين - كما هو الشأن في مثل هذه الاجتماعات - بمسألة علمية معينة ، حيث كان هذا المؤتمر يهدف الى صياغة « كشف حساب مبدئي » ، لوضع علم الاجتماع في ألمانيا خلال منتصف العقد الحالي من هذا القرن .

ولقد كان من الطبيعي أن تميز في ذلك الهدف العام للمؤتمر اهتمامات بجوانب متصلة بمسائل معينة . ولهذا فقد تضمن جدول أعمال المؤتمر تخصيص اليومين الأولين فيه للمقارنة بين نظريات علم الاجتماع ، وتبع ذلك مناقشة

الكاتب : ألفونس سيليرمان

مراسل المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، بكولونيا

المترجم : الدكتور محمد عبد محجوب

استاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية المساعد بجامعة الاسكندرية ،
وزميل بالمعهد الأنثروبولوجي الملكي بالجزيرة ، وعطو دالم
بجمعية الانثروبولوجيا والثقافة الشعبية بجامعة كنو ، وهو
حاصل على جائزة دولة الكويت لأفضل كتاب يؤلف في المجتمع
الكويتي . وله مؤلفات منشورة في : الهجرة والتغير البشري
في المجتمع الكويتي ، والاتجاه السوسيوانثروبولوجي في
دراسة المجتمع ؛ والانثروبولوجيا السياسية ؛ وأنثروبولوجيا
المجتمعات البدوية .

مستفيضة للمناهج تضمنت كل العمليات التحليلية الممكنة في الدراسات في
السوسيولوجية والمشكلات المرتبطة بها .

وقد كرست الجلسات التالية لسلسلة من الموضوعات تناولت : ترتيب
الفئات الاجتماعية والتنقل الاجتماعي ، والتطبيع الاجتماعي ، والدولة والتنظيم
السياسي ، ومشكلات التعليم ، ومشكلات البحوث العقلية ، والتربية والعمل ،
وعلم الاجتماع الطبي ، والمؤشرات الاجتماعية ، والمدينة وتخطيط الفساحي ،
والبحث العلمي ، وعلم اجتماع التنمية ، والعائلة والشباب .

ويقدم لنا ثبث الموضوعات التي تناولتها جلسات المؤتمر - بهذا الشكل
ومع النظر إليها ككل - صورة معبرة بالتأكيد عن النشاطات السوسيولوجية في
الجمهورية الفيدرالية ، كما نجد أنفسنا خليقين بأن تؤكد أن الأوراق التي قدمت
للمؤتمر قد تضمنت بعض الاعمال التي تتصف بالأصالة والجدة .

ومع هذا كله لا نستطيع أن نقول ونحن على درجة عالية من التيقن أن المؤتمر
- على الرغم من هدفه المعلن - قد عكس في الحقيقة وضع وموقف علم الاجتماع
في جمهورية ألمانيا الفيدرالية بأية طريقة وفي أي موقع . وعلى العكس من ذلك
تماما أدى ذلك الشتات في الموضوعات التي حددت بطريقة انتقائية وتلك المصطلحات
الجافة المحايدة التي تمت فيها صياغة هذا التنوع المتعدد الجوانب في مضمون علم

الاجتماع الى اتسام الموضوع الرئيسى أو الحيوى للمشكلات التى يتضمنها كشف الحساب المبدئى لمعلم الاجتماع فى الجمهورية الاتحادية بحالة مهيبة من الغموض المتعمد ، وبخاصة فيما يتعلق بهذا الوضع وهل يعبر عن اتجاه تقدمى أو وجمى، وهل بالامكان مقارنة علم الاجتماع الالمانى - فى تدريسه ودارسيه وبحوثه - بما تم اجتازه فى أى مكان آخر ، وفوق هذا كله هل من الممكن فى الوقت الحاضر أن نتكلم عن علم الاجتماع الالمانى بمثل تلك التعبيرات الرائعة التى جاءت فى مؤلف البرت سليمان الذى صدر عام ١٩٥٤ وعنوانه « علم الاجتماع الالمانى » .

وإذا تساءلنا عن الأسباب التى أدت بتلك الجمعية التى تمثل علم الاجتماع فى الجمهورية الفيدرالية - وهى الجمعية التى نظمت هذا المؤتمر - الى تجاهل تلك المشكلات الأساسية وما يترتب عليها أيمّا تجاهل فسوف نجد أن ذلك لم يكن يرجع للرغبة فى استغلال الفرصة لتنظيم تجمع يمثل مؤتمرا عاما عالميا لعلم الاجتماع فقط ، كما أنه لا يرجع للرغبة فى اتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المدرسين الجامعيين لكي ينتهوا الى تقديرات معينة فقط ، ولكن ذلك يرجع فى الدرجة الاولى الى الشعور المنعقد فى قلب كل المشاركين فى أعمال المؤتمر بـ « الكاوة التى تعرض لها علماء الاجتماع فى جمهورية ألمانيا الاتحادية » والتى اتخذت صورة المرض الخبيث الذى لا يرغب أحد حتى فى تشخيصه ، ولكنه يتروك لـ « يعالج نفسه بنفسه مخافة أن يؤدى ذلك بصورة الى اتلاف لوضعه الخاص » .

ولقد كان لجدور ذلك المرض سببان رئيسيان يتمثلان فيما يلى :

اولا : يجد من يطنع على برامج المحاضرات فى مؤسسات التعليم العالى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية كالجامعات ومصاعد التعليم المتخصصة وما إليها كثيرا من الإمكانيات المتاحة فى كل مكان للعمل السوسيوولوجى ، كما أن الخطط الدراسية التى تقرها وزارات التعليم بشعبه المختلفة تبين أن المتخصصين فى الاقتصاد والسياسة والفلسفة والتربية ليسوا هم دون غيرهم الذين يجب أن يقرأوا فى علم الاجتماع كمقرر اجبارى ، ولكننا نجد المحامين والأطباء والفنانين التخطيطيين والنحاتين والموسيقيين والمدرسين الرياضيين وخبراء المسرح والمعلمين فى مدارس الطب الطبيعى يتلقون أيضا مقررات اجبارية فى علم الاجتماع .

ولقد جاءت فكرة وضع « علم المجتمع » فى مرتبة المقرر الاجبارى أو المقرر الثانوى فى كل فروع المعرفة مواكبة لتنوع وزارات التعليم التى نظمت على أسس فيدرالية ، كما جاءت متفقة مع الاعتقاد بوحود نوع من الالتقاء حول « التزام اجتماعى » وهى بالإضافة الى ذلك ترجع أيضا للطريقة البديائية جدا فى التفكير ، فلقد بدا - بطريقة أو أخرى - أن هناك دلائل على وجود اتجاه توفيقى يعمل لامتصاص ما يسمى بثورات الطلاب .

ويقول آخر كان هناك اتجاه عام - وإن لم يكن محددا - سيطرت فيه آراء تقول بأن علم الاجتماع كمقرر دراسى ربما يعتبر أفضل مقرر مناسب لتلبية القليل

من مطالب الماركسية لدى الاحزاب الحاكمة والطلاب اليساريين ، وذلك دون أن تظهر الماركسية نفسها كمقرر في خطط أندراسه .

ولقد كانت النتيجة التي ترتبت على انتقاء علم الاجتماع كدراسة في المجتمع جلية في الوضع الراهن للاحداث ، لا فيما يتعلق بغزارة المادة السوسيولوجية فقط ، ولكن ايضا لأن هذا البحث قد أنتج متخصصين يتسمون بضيق الأفق - وهو ما يعتبر أكثر الأشياء خطورة بالنسبة لهذا التخصص - حيث نجد أن طلابا قد استمعوا الى عدد قليل من المحاضرات في أساسيات علم الاجتماع يعتبرون أنفسهم علماء اجتماع مدربين ، مما يجعلهم يكتفون بما تيسر لهم من خبرات محدودة نتيح لهم احتلال مراكز في أجهزة الادارة والتعليم والاقتصاد والفنون الخ .

أما السبب الثاني في جلدور أزمة علم الاجتماع في الجمهورية الفيدرالية فيتعلق بالمستوى الأكاديمي للتخصص ، فلقد أصبح علم الاجتماع الألماني ذا أهمية وثأير وصلا الى حد تخصيص كتب بأكملها للتعريف به ، وذلك بفضل شخصيات مثل : ماكس فيبر ، وفريثاند تونيس ، وجورج سيميل ، والفرد فير كانت ، وكارل مانهيم .

ثم جاءت الفترة المظلمة للحكم النازي . وفيها وصم علم الاجتماع بكونه « عدوا للشعب » . وتلت هذه المرحلة مرحلة جديدة هي مرحلة إعادة الإنشاء التي احتل فيها كثير من علماء الاجتماع الألمان المبرزين مكانتهم . وبدأ علم الاجتماع الألماني بخطوات سريعة في إقامة صلات جديدة بالدوائر العلمية العالية في محاولة ليكون له أثر محسوس في مجتمعنا .

ولقد كان على مؤنمر كاسل في صياغته لكشف حساب مبدئي لوضع علم الاجتماع في ألمانيا أن يعنى بتوقف التساؤل في الوقت الحاضر حول مثل هذا التأثير . كما أن علماء الاجتماع في جمهورية ألمانيا الاتحادية لا يشاركون في الادارة الشعبية أو في صياغة القرارات السياسية ، ولا يشاركون في شئون الاقتصاد والعدل والرعاية الاجتماعية والتمويل . وفي الوقت نفسه استطاعوا أن يكونوا عمالا جيدين - بقدر عدم الرغبة فيهم - في كل المجالات الاجتماعية . فحيث لم تتج لهم فرصة لتطبيق ما تعلموه الا بصورة هامشية عملوا كمراقبين في البنوك ، وبائعين في متاجر الملابس ، ومندوبين متجولين لبيع الأدوية ، ومذيعين في محطات الاذاعة ، ومديرى دعاية ، كما عملوا كمساعدين مطيعين سياسيا في بحوث مسح الراى العام .

وإذا تساؤلنا عن الأسباب التي أدت بالتخصصين الألمان في علم الاجتماع الى وضعهم الحالي وجدنا صعوبة في تصور أن يكون ذلك مرجعه افتقارهم للذكاء ، أو مرجعه الكسل العقلى ، أو عدم الاهتمام من جانب هذا الجيل من التخصصين في علم الاجتماع . كما أننا نعتبر - بناء على تقويم مباشر - أن ذلك الوضع المؤسف للأحوال إنما يرجع الى ما يوضع على بساط المنافسة في غرف المحاضرات ، ومن ثم كان اضمحلال علم الاجتماع في جمهورية ألمانيا الفيدرالية خلال السنوات القليلة

الماضية ، متمثلا في خواتمه من المعرفة والأفكار ، يرجع بصورة تقريبية الى ما يلي :

لقد أُميد بناء الكثير في ألمانيا مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية - كما سبقت الإشارة الى ذلك - وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتحقيق ذلك التوازن. البراجماتيكي (المنفعي) الذي تقوم عليه المدرسة الأمريكية ، بجانب التبني - الى حد ما - لآطار المرجعي الاخلاقي الفرنسي، وذلك مع وعي كامل بإمكانات التطبيق العملي التي ينطوي عليها كل من الاتجاهين . ولكننا نجد أنه سرعان ما سيطرت على تلك المرحلة في تطور علم الاجتماع الألماني - فترة منتصف العقد السابع من القرن الحالي - تلك الاتجاهات الفلسفية في البحث عن الحقيقة التي كانت سائدة خلال جمهورية فيمار بين الحريجين الشبان الذين اعتقدوا أن حماية النظرية الاجتماعية وتحقيق الأمان لها إنما يتحقق في النهاية عن طريق الاتجاه التقني الذي تكاد نراه يجمع بصورة جوهرية بين ماركس وفرويد في تكوين فلسفة عقلانية قديمة سبق اعتمادها عليها .

وبعد فنحن خليقون بتوجيه الشكر الى جماعة النقاد المترفعين في سلبيتهم القوية وانعزائهم التشاؤمي من الحقائق مكونين صفوة مترفعة ، وذلك لأن الكثير جدا من البحوث العملية والدراسات العقلية التطبيقية ، والكثير من الدراسات المسحية التي تعتمد على الحقائق المباشرة ، وكذلك الكثير القيم من الافتراضات المجردة في مسائل المجتمع ، مآله الانتهاء الى سلة المهملات ، وذلك في الوقت الذي استطاع فيه هؤلاء النقاد المترفعون وطلابهم أن يمتزوا المجال ، منشغلين باختيارهم ما فضلوه من محاولات نظرية حول نظريات لم يكونوا في معظم الوقت قد اتقنوا دراستها .

والثال الحيوي الذي نضربه هنا يتمثل في المقارنة بين نظريات علم الاجتماع التي كرس لها جلستان كامنتان في مؤتمر كاسل ، كما سبقت الإشارة الى ذلك ، وفيها أخذ خمسة من المتكلمين مكانهم في حلقة المناقشة التي تقدم فيها أحدهم كممثل للاتجاه على نظرية الاتصالات ، دون أن يشير اطلاقا الى الرائد الاصيل. لهذا الاتجاه تشارلز هورتون كولي . كما قدم المتكلم الثاني اقتراحا فيما سمّاه محاولة لتحديد هوية وظيفة أي بناء قائم بنظرية وظيفية في النسق الاجتماعي لا تختلف كثيرا أو قليلا في خصائصها الجوهرية التي البسها ايها عما عرف منذ عشرات السنوات باسم النظرية البنائية الوظيفية .

كما كان هناك أيضا متكلم آخر يمثل اتجاها نظريا يقوم على مزيج من نظرية الفعل ونظرية التفاعلات والنظرية الظاهرية (الفينومينولوجية) يتمثل فيما جاء به رايت ميلز منذ سنوات في كتابه « الخيال السوسيولوجي » ، مما هو بعيد عن الاتصال بالواقع .

أما المشارك الرابع في مناقشة المائدة المسندية في هذا المؤتمر فقد كان يعبر عن الاتجاه السلوكي ، وقد أخذ يتلاعب بنظريات التطوريين في التعلم ، وهي

نظريات تعنى بالتفسير أكثر من عنايتها بالتعلم . وأخيرا كان التكلم الخامس يمثل الاتجاه المادى التاريخى الذى لم يتقدم فى وقتنا الحاضر عما أوجزه انجلز ببلاغة فائقة فى خطاب كتبه منذ سنوات بعيدة جدا .

ولم يكن استعراضنا لهذا المثال بهدف تقديم نماذج مهتلة للفتافس بين المتكلمين الذين نعملنا ان لا نشير الى اسمائهم ، ولكننا قصدنا بهذا المثال ان تؤكد ان تلك الاهتمامات التى تبينت بأبجواز فى الفقرات السابقة قد وجدت لتكون وتتغلغل فى برامج تعليم علم الاجتماع فى جمهورية المانيا الفيدرالية ، كما قصدنا ان تؤكد أيضا أن المشكلات الهامة فى مجتمعنا قد طويت تحت البساط فى نوع من المناقشات التى تجرى بين متكلمين يجلسون على كراسى مريحة وهم يمدون كبل البعد عن الحقائق الحقلية التى تستمر حول أفكار مثل « الوضعية » و « الاتصال المفتوح » و « تاريخ المثل » و « انساق المعانى فى صياغة الانسان المركبة » . أما مشكلات الفقر والحرب الأمية والابداع والتعامل والمشكلات الأخرى التى تنبع عن الحقيقة التى عشناها ولا نزال نعيشها ، وهى مشكلات متكررة تؤثر فى الأفراد والجماعات ، لا ترقى هى وما يربط بها من بحوث حقلية عملية فى الوقت الحاضر لتكون مجال الاهتمام الرئيسى الا بين قلة من علماء الاجتماع لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة ، وهم لا يلتفتون انيها الا نعلما يساقون اليها بالضرورة المحضة .

وبعد فنحن فى ايجابنا لما انتهينا اليه فى هذا المقال نجد أنه لدينا من ناحية قدر ما مما يطلق عليه رايت ملاز وهازل هندرسون على التوالى تسمية « استثناءات كمية » . أما فى الناحية الأخرى فنجد عودة الى التقليد الالماني القديم الطيب فى التفلسف الاجتماعى مجتمعين معا بقدر عتق من الأفكار التى صيغت فى قالب امريكى حديث .

وفى مثل هذه الظروف هل هناك غرابة فى كون علم الاجتماع الالماني مريضا وانه لا يشتهر بكونه العلم الأرقى فى وقتنا الحاضر .

مشكلات تنمية علم الاجتماع

في سويسرة

لقد انتشر علم الاجتماع في سويسرة في الآونة الأخيرة فقط متخلفا وراء ما تم من تطورات في معظم العالم الغربي ، اذ لا يزال المستوى هناك من حيث كم وكيف المصطلحات العلمية منخفضا للغاية ، وعلى سبيل المثال انشئ أول كرسي لعلم الاجتماع هناك في عام ١٩٦٦ في جامعة زيورخ ، كما ان عدد الطلبة قد تضاعف بسرعة مذهلة في السنوات المتعاقبة في علم الاجتماع . وان هذا لينعكس على عمر علماء الاجتماع السويسريين ، والحقيقة انه في الجزء الذي يتحدث الألمانية نجد أن معظم المراكز الرئيسية والمتوسطة لعلم الاجتماع في الجامعات يشغلها أفراد منتقون من الخارج .

ويمكن ان يرجع هذا التخلف الى بعض سمات المجتمع السويسري من ناحية التعبيرات الكمية ، فالتعليم العالي هناك أقل نموا من المتوقع اذا قورن بالمستوى الاقتصادي لهذا البلد . ولقد أصبحت سويسرا حالة شاذة للنموذج الذي يربط التنمية الاقتصادية بالتربية . وقد يرجع ذلك الى أن نظام التعليم لا مركزي في سويسرا ، وان نفقات التعليم ترتبط ارتباطا وثيقا بكثافة السكان وبالدخل المخصص للتعليم في الأقاليم السويسرية .

وبالنسبة لعلم الاجتماع بصفة خاصة هناك عامل مقيد ، وهو ان سياسة التعليم السائدة في سويسرا واسعة في مدن صغيرة ومناطق ريفية أكثر تطورا ،

الكاتب : بيتر هانتر

أستاذ علم الاجتماع بجامعة زيورخ

المترجم : الدكتور عباس محمود عوض

مدرس علم النفس والقياس العقل بخلية الآداب بجامعة
الاسكندرية • حاصل على الدكتوراة في علم النفس الصناعي
الاجتماعي والقياس العقل • ومن مؤلفاته : القيادة والابداع •
الصحة النفسية والتربية الجنسية • حوادث العمل في ضوء
علم النفس •

ولا تقبل بسهولة أشكال الأفكار العالمية التي تستخدمها العلوم الاجتماعية الحديثة . ان الاستقرار النسبي لهذه الثقافة مدعم بأقل المستويات السويسرية تحضراً والصناعة التقليدية هناك موزعة الى حد بعيد ، وأحدث قطاع ثلاثي متمركز في المدن الكبرى (مثل زيورخ وجنيف وبال) . وهناك ظاهرة هامة تربط بمصادر تمويل الأبحاث . والنسبة المثوية للبحوث الممولة بالصناعة الخاصة أعلى منها في أي من البلاد الأخرى ، مما يعطى امتيازات للعلوم الطبيعية وتطبيقاتها ، وهذا قد يعسر أيضاً السبب في تأثير السياسة العلمية للحكومات الفيدرالية التي ظلت ضعيفة الى حد ما .

ونتيجة لهذا فان المجتمع السويسري يتميز بين هذه البلاد المتطورة ، التي كانت أقلها اهتماماً بعلماء العلوم الاجتماعية ، مع أن العلماء الأجانب قد أصبحوا أكثر اهتماماً بدراسته .

وأكثر من ذلك أن النمو الأولي لعلم الاجتماع الأكاديمي في سويسرا وخاصة في الجزء المتحدث بالألمانية تباطأ وعوق مراراً وتكراراً لأن علماء الاجتماع الأول قد تركوا البلاد .

وقد أوليت أخيراً بعض الموضوعات شيئاً من الاهتمام من قبل علماء الاجتماع المشتغلين في سويسرا ، ومن بينها دراسات في تطور الشعوب والتربية والأقليات .

وثمة عمل مهم قد تم من الحراك الاجتماعي والتكوين الطبقي وعن الأسرة والمجتمعات المحلية .

وهناك عنصر هام لفهم البحث الاجتماعي في سويسرا هو أن الدم المائي لهيئات البحوث الأساسية في معهد هام صغير يعتمد الى حد بعيد على ما يسمى بالمؤسسة السويسرية القومية لتقدم العلم ، وتعتبر أقوى المؤسسات سلطة على السياسة العلمية . مع أن النسبة المثوبة للأموال التي أنفقتها المؤسسة على العلوم الانسانية قد ازدادت خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٦٥ وما بعدها) كان ما يخص منها الدراسات السوسولوجية ١٩٪ .

هذا التطور الهيب المتردد لعلم الاجتماع كان قد صحبته في السنوات الخمس الأخيرة أنشطة سريعة ومتزايدة للاتحاد السويسري لعلم الاجتماع الذي لا يمثل علماء الاجتماع الأول وطلبته فقط ، وإنما يمثل أيضا معاهد السوسولوجيا في جامعات بال و برن و فريبورج وجنيف ولوزان و زيورخ .

وهذه بعض النتائج الهامة لأنشطة المؤسسة :

١ - تقديم اقتراح لخطة بهدف تنمية أبحاث علم الاجتماع في سويسرا .

٢ - محاولة وضع قائمة أساسية وخطوط مرشدة لتدريس علم الاجتماع على مستوى الجامعة تختلف اختلافا كبيرا من معهد لآخر ، كما هو الحال بين مناطق اللغات .

٣ - إصدار سلسلة من المنشورات بعنوان « علم الاجتماع في سويسرا » باللغة الألمانية وباللغة الفرنسية تحت رعاية الاتحاد .

٤ - إصدار مجلة لعلم الاجتماع السويسري ، على أن تصدر في أواخر عام ١٩٧٥ أو في أوائل ١٩٧٦ .

و كنتيجة للتفاعلات التي عرّضها الاتحاد انخفضت الى حد بعيد تجزئة علم الاجتماع السويسري نبعاً للمجموعات اللغوية .

وخطة التطور المذكورة تمكس الظروف المعينة لتاريخ علم الاجتماع الحالي في سويسرا ، والهدف الرئيسي للخطة هو زيادة قدرة المصالح الجامعية وغير الجامعية على البحث . ولهذا الغرض حددت الخطة ضمن أشياء أخرى الحد الأدنى الذي يجب أن يبلغه معهد جامعي ، كما حددت التكاليف المطلوبة . كذلك يحدد أيضا ما يعتبر كمعهد منعم . وأخيرا فإنها تقترح معهدا فدراليا متواضعا يمد الباحثين بخدمات في العلوم الاجتماعية ، كاستشارة منهجية وفنية ، ويكون بنكا للمعلومات به عقل الكتروني يقدم تسهيلات ، ويكون الهدف الرئيسي هو مساعدة السوسيوولوجيين غير المرتبطين بأى معهد ، الذين يأملون القيام بأبحاث ميدانية .

وقد محصت هذه الخطة ومولت بناء على طلب المجلس العلمي السويسري الذي مهمته صياغة السياسة العلمية للحكومة الفدرالية . وبالرغم من أن المجلس قد نشر الخطة فإنه لم يتخذ أية خطوات علمية أبعد من ذلك .

وبالرغم من عدم الاستجابة فإن تمهيد الاتحاد السويسري للعلوم الاجتماعية كان له أهم الأثر حيث أنه قد واجه كثيرا من أعضائه منذ اللحظة الأولى بالأسئلة المتعلقة بنظام سياستهم العلمية ، وعلى ذلك فقد قام الاتحاد بعمل طليعي . فنموذج المعهد الجامعي لعلم الاجتماع قد قام على فكرة مدعومة تجريبيا ، وهي أن هناك علاقة متحية بين التدريس والبحث مع ازدياد حجم المعهد .

والنموذج يتبنى أن يكون الاهتمام في المرحلة الأولى من النمو متركزا على التدريس بصفة خاصة ، ويكون الاهتمام في المرحلة الثانية بالبحث ، وفي المرحلة الثالثة يركز على كليهما ، وإلى انحراف عن نموذج النمو هذا أو أى ركود قبل بلوغ المرحلة الثالثة يهدد وجود أى معهد . والنموذج عندئذ يرسم طريقا ، وهذا الطريق يؤدي إلى وحدة المصادر وإلى تمييز داخلي من شأنه أن يدفع بقدرة المعهد إلى أقصى حد لتنمية علم الاجتماع في ظل الظروف الخاصة بسويسرا .

بالإضافة إلى ذلك بينت الدراسة السوسولوجية لكل معاهد البحوث بجامعة زيوريخ والمعهد الفدرالي السويسري للتكنولوجيا بزيوريخ أن اعتماد معهد على تكوين الجامعة من شأنه أن يجعل الأنشطة التعليمية هي التي لها القدر المعنى بالمقارنة إلى البحث . وهذا يتضمن أن البحث يمكن أن يعتبر وسيلة لزيادة الاستقلال الذاتي للمعهد داخل الجامعة ، وطبقا للخطة يمكن الحصول على الإعانات المقدمة من الحكومة الفدرالية لتنمية البحث ، وهذه من المحتمل أن تزيد من استقلال المعاهد التي تحصل عليها .

كما أن الدراسة تبين أيضا أن الحصول على منح من المؤسسة القومية السويسرية مرتبط بصفة ايجابية مع مقياس أساس وجود المعهد بغض النظر عن النظام الذي يمثل . وقد يكون تأثير هذه العلاقة هو ازدياد التركيز على البحث في عدد قليل من المعاهد على حساب معاهد أخرى أصغر حجما وأقل تدعيا . والخطة تضع هذا في اعتبارها بتأييد المساواة الخاصة بإمكانية البحث في معاهد قائمة فعلا .

وهناك بالطبع عدد من الاستراتيجيات الأخرى التي يمكن ملاحظتها في أنشطة علماء الاجتماع السويسريين . وعلى سبيل المثال تتضمن إحدى الاستراتيجيات ما يتعلق بالروابط بين المعاهد للتمثيل والتنفيذ خلال المشروعات . وواضح أن المعاهد ذات الأنظمة الهزيلة لا تفضل زمالتها ، لذلك فأننا نجد أن الروابط بين

معاهد من مستوى نظامى واحد، أو مع معتلين لأنظمة أخرى، ضعفها معائل لضعفه علم الاجتماع (علم السياسة وعلم النفس الاجتماعى وعلم التربية وعلم الاجناس).

واستراتيجية أخرى تتضمن انشاء مجموعات تخضع لأنظمة أخرى تختلف عن علم الاجتماع (الطب والاقتصاد والهندسة ..) . ويعنى هذا ان السوسولوجيين يشدون العون بقبول دور مساعد فى البحث ، ويمكن ملاحظة هذه الاستراتيجية نفسها فى بعض مناهج التعليم الموجه الى أنشطة مهنية معينة (فى الاقتصاد مثلا) ، وهى تتطلب عناصر أكثر أهمية الى جانب بعض المعلومات السوسولوجية ، ويبدو التوفيق مسرأ بين استراتيجيات كهله وبين تدعيم علم الاجتماع من خلال البحث الميدانى .

وكانت خطة تنمية الاتحاد قد وضعت منذ عدة سنوات ، كما أصبحت الحدود المالية على مستوى الحكومة الفيدرالية خلال هذه الفترة أكثر صرامة ، وكذا اقترانها بشئ من الانحدار للسياسة العلمية التومية قد جعلتها شديدة الصعوبة للمبادرة بالقيام ببحث جديد وخاصة البحث الأساسى . وبلاحد هذا الأفعال نفسه فى كثير من البلاد الأخرى . وقد يكون أهم من هذه القيود ان الأنصبة ليست موزعة طبقا للأنصبة السابقة للاعتماد المالى الإجمالى ، فان البحث الواقعى المظم متميز ، وهو يؤدى الى نوع من إعادة توزيع الموارد ، التى يمكن أن تكون مدمرة مرة أخرى لتطور العلوم الاجتماعية الحديثة .

وعلى ضوء هذا فان المشكلة الرئيسية التى تواجه علم الاجتماع السويسرى اليوم هى المحافظة على قدرة البحث القائمة والبحث التجريبي المتراكم فى وقت قصير نسبيا . والسؤال الآن هو : هل هناك وسائل للحفاظ على البحث المحتمل ، وذلك باستخدامه بطريقة كافية وزهيدة التكاليف نسبيا ؟

ولقد يفتح طريق اذا تنبعت المعاهد الحكومية الى أنها يمكن أن تستخدم المعاهد السوسولوجية الاحتمالية على نحو شبيه بما حدث بالنسبة للاقتصاد وعلم السكان وعلم البيئة ، ويمكن أن تكون التجربة الألمانية مفيدة فى هذا الصدد . على أى حال فان ذلك يتطلب التوصل الى بيانات إحصائية ومؤشرات اجتماعية ، وهذه لا تزال ناقصة فى سويسرا .

وهناك طريقة أخرى لتجميع خبرة أبحاث مختلفة للإجابة على أسئلة على أعلى مستوى للتجريد ، ويمكن أن تجمع دراسات عن الأقليات المختلفة ، كالعامل الأجانب والمجموعات الدينية ، بهدف تحليل عام للفوارق الاجتماعية فى الإقليم . ودراسات المشاكل السياسية التى يجرىها علماء الاجتماع وعلماء السياسة والمؤرخون يمكن تجميعها لتحليل المشاكل التى تواجهها الولايات الصغيرة .

وهناك طريق ثالث قد يكون منظما لاكتشاف بعض المصادر الفنية والفريدة للمعلومات التي هي في متناول اليد في البلاد . وهي على وجه الخصوص المعلومات السياسية الواقعية الخاصة بالمستويات الإقليمية والعامة .

وهذا يؤدي الى استنتاجين رئيسيين هما :

١ - لا شك أن ميلفا طائلا من المال قد استثمر على مدى عديد من السنين في كثير من البلاد الاوربية للتوسع في تدريس علم الاجتماع ، وذلك على حساب البحث الاجتماعي ، ويعتبر اتحاد المانيا الفيدرالية مثلا جيدا لهذا الاتجاه ، كما أن الاتحاد السوسيولوجي السويسري على علم بالنتائج السلبية لتلك السياسة . ولذلك . فإنه يشجع التنمية الأكثر توازنا في التدريس والبحث .

٢ - وهناك قليل من الشك في أنه إذا استمر الانخفاض النسبي للتنمية في علم الاجتماع في سويسرا فإن الاتحاد العلمي السويسري سوف يفقد بعضا من أفضل أعضائه المدربين والمتبحرين ، ومن بينهم الجيل الجديد الذي يشغل المراكز المتوسطة . ومن ناحية أخرى فإن علم الاجتماع في سويسرا لم يبلغ ما بلغه من حيث الكم والكيف في المصطلحات العلمية . كذلك فإن عددا من المشاكل الاجتماعية المتنوعة قد لقيت اهتماما عاما لم تجده من قبل . ولا يوجد هنا شيء خاص بسويسرا . والشئ الأكثر وضوحا هو وجود نوع من التباين بين الطلبة غير المستقرين وتقدم علم الاجتماع في سويسرا مقترحا لصلة لا وجود لها ومجموعة قوانين ثقافية ، وهي لم تنفذ بعد ذلك الى المعلومات الجديدة للعلوم الاجتماعية .

المؤتمرات الدولية القادمة

ومطبوعات الأمم المتحدة
ووكالاتها المتخصصة

١٩٧٧

أمريكا اللاتينية

الاتحاد الدولي للبحث عن السلام : المؤتمر العام السابع •

IPRA, c/o PRIO, Frognerstervein 2, Oslo 3 (Norway).

٢٣ - ٢٨ يناير - المجلس الدولي عن الكحول والادمان : المؤتمر الدولي عن الكحول : والمخدرات
ملبورن وسلامة حركة المرور •

ICAA, A Tongue, Case Postale 140, 1001, Lausanne (Switzerland).

٢٧ - ٣١ مارس - جمعية السموم : الاجتماع العلمي السنوى •

تورنتو •

R.A. Scala, SOT, c/o Med. Res., Emscon R. and Co.,
Lindon, NJ07036 (United States).

٢١ - ٢٣ ابريل - اتحاد سكان أمريكا : اجتماع سالت لويس

ميسورى

PAA, Box, 14182, Benj. Franklin Station, Washington,
DC20044 (United States).

مايو - الاتحاد الأمن الدول : المؤتمر العالمي الثامن عن منع الأضرار التجارية والأمراض المهنية •
بوخارست

ILO, 1211 Geneva 22 (Switzerland).

يولية أو يولية - الاتحاد العلمي للمحيط الهادى : المؤتمر الدول الثالث
جاكرتا
يولية
هلسنكى مؤتمر الاتحاد الدول لمنع الانتحار
Finnish Association for Mental Health, Kasitina Solo-en,
Unioninkatu, 4, 00130 Helsinki 13 (Finland).

٢١ - ٢٥ يولية - الجمعية الدولية لدراسة الأنساب : المؤتمر الدول الثالث

بلن
Mr. Mann, Dept. of Clinical Veterinary Practices, Veterinary College,
Ballsbridge, Dublin 4 (Ireland).

أغسطس - المؤتمر العالمي للفلسفات الدينية • الدين والانسان المعاصر •
اورشليم

Father F. McLeon, World Union of Catholic Philosophical Societies,
The Catholic University of America, Washington,
DC 20017 (United States).

٨ - ١٣ أغسطس - الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان : مؤتمر علم

مكسيكو سيتي

IUSSP, R. Remiche, 5, Rue Forgeur, 4000 Liege, Belgium.

٢١ - ٢٦ أغسطس - المجلس الدولي للكمحول والممنين : ندوة طبية دولية عن الكمحول والاعتماد على

المخدرات *

طوكيو - كيوتو

ICAA, Case Postale 140, 1001 Lausanne (Switzerland).

سبتمبر - الجمعية الاقتصادية : مؤتمر

الولايات المتحدة

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven, CT 06520
(United States).

١ - ٤ سبتمبر - الاتحاد الأمريكي للعلم السياسي : الاجتماع السنوي

APSA, MSN, Edgerton 1527, New Hampshire Ave., N.W.,
Washington, DC 20036 (United States).

أكتوبر - المجلس الدولي للإدارة العلمية ، الاتحاد الآسيوي لمنظمة الإدارة : المؤتمر السادس الذي يمتد
كل ثلاث سنوات

سنگافورة

Singapore Institute of Management, Thong Teck Building,
Singapore 9.

أكتوبر - الجمعية الدولية للمعلوم الاقتصادية : اجتماع

أيرلندا

The Agricultural Institute, Kinsealy Research Station,
Malahide Rd., Dublin (Ireland).

ديسمبر - الجمعية الاقتصادية : مؤتمر

الولايات المتحدة

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven, CT 06520
(United States).

١٩٧٨

الهند - المؤتمر الدولي للعلوم الانسانية والأعراق البشرية

Dr. Mario D. Zamora, Dept. of Anthology, College of William and Mary,
Williamburg, VA 23185 (United States).

ميونخ - الاتحاد الدولي لعلوم النفس التطبيقي : المؤتمر العالمي الخامس عشر

IAAP, 47, Rue César Franck, Liège (Belgique).

روما - الجمعية الدولية لعلوم الجريمة : المؤتمر العالمي الثامن

ISC, J.E.H. Williams, Secretary-General, 4, Rue de Mondovi,
75001 Paris (France).

١٤ - ٢٦ أغسطس - الاتحاد الدولي لعلوم الاجتماع : المؤتمر العالمي التاسع

أويسالا

ISA, P.O. Box 719, Station A, Montréal (Canada).

مطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

السكان ، والصحة والأغذية والبيئة :

السكان :

— تقرير المؤتمر السكاني العالمي التابع للأمم المتحدة • ١٩٧٤ (يوغوست : ١٩ - ٣٠ أغسطس ١٩٤٧) ، يولييه ١٩٧٥ ، ١٤٧ ص ، A دولارات •

(UN/E/CONF. 60/19, E.75.XIII.3).

يتضمن هذا التقرير قرارات المؤتمر : خطة العمل السكانية العالمية : قرارات وتوصيات ودستور المؤتمر : كما يضم الإجراءات • وتأخذ خطة العمل بنوع خاص في اعتبارها العلاقة المشتركة بين مواقف السكان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، على أن تستخدم كأداة سياسية في نطاق المحيط الأوسع للاستراتيجيات التي اختيرت للتقدم الوطني والدولي •

— مقترحات لبرنامج عمل سكانه لدراسته بواسطة الحكومات الإفريقية ، أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة • ٢١ ص : يولييه ١٩٧٥ •

(UN/E/CN. 14/POP/135 Rev. 1).

يعرض هذا التقرير المسائل الآتية : الموقف السكاني في أفريقيا من الناحية الإحصائية ، السكان والتنمية ، نسبة انتشار الأمراض والوفيات ، التكوين العائلي والتكاثر : توزيع السكان ، الهجرة الداخلية والتنمية الريفية ؛ الهجرة الدولية ، مجموعة البيانات ، البحث ؛ التدريب ، التعليم والإعلام • توصيات للتطبيق : دور الحكومات الوطنية : دور التعاون الدولي ، تحذير ، عرض وتقييم •

— البحث ، التعليم ، التدريب في الإحصاء السكاني ؛ توجيه المؤسسات القليم (ESCAP) ملحق رقم ٢ لعام ١٩٧٤ بانجكوك • وقد أعدت هذا التقرير اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٧٥ •

(Asian population studies, series 8).

الصحة :

— الصحة والقوة البشرية والتنمية • (WO/EB. 57/21 and A Addenda) تقرير لمنظمة الصحة العالمية في جنيف ، في جزئين ، الأول ١٩ ص والثاني ٣٦ ص • ويقع الملحق الأول على ١٠ ص ، والثاني ٦ ص •

ويتضمن هذا التقرير الخاص بالتقدم ، دراسة لشعوب متعددة ، عن الهجرة الدولية للأطباء والممرضات والتدريب ، واستخدام المالجين التقليديين : وتعاونهم مع أجهزة المانيا بالصحة .

— أول حلقة دراسية لمنظمة الصحة العالمية من التوسع في استعمال التحصين في الدول النامية وقد عقدت الحلقة في كونايس (غانا) ، من ١٢ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، ويقع التقرير في ٣٥ ص : ٩٢ فـ٥٥ .

(WHO Offset Publication No. 16)

الفداء والزراعة

— اجتماع الدول المعنية بتأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في نوفمبر ١٩٧٥ - ١٢ ص (UN/A/10033)

عقد الاجتماع في روما من ٢٧ أكتوبر الى أول نوفمبر ١٩٧٥ . مشروع قرار لتأسيس هذا الصندوق قدم للموافقة عليه في الاجتماع الثلاثين للجسسية الصومية .

— الزراعة ، والموارد الطبيعية والصناعة في أقل الدول تقدما : بعض مؤشرات القوة . مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية ، جنيف - ٥٨ ص : مايو ١٩٧٥ (UN/TD/B/AC17/4)

بصرف النظر عن النظرة الشاملة للزراعة والموارد الطبيعية لدى أقل الدول تقدما ، فإن التقرير يتضمن ملاحظات عن ثلاث عشرة من الدول الأقل تقدما ، فيما يتعلق بالزراعة والمعادن : وموارد الطاقة والصناعة .

— منظمة الزراعة والفداء . عرض ووجهة نظر ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . روما ١٩٧٥ - ٢٢٧ ص . مع ٦٤ جدول احصائي (FOA/CCP. 75/6)

يمالج الفصل الأول الموقف العام للسلع ووجهة النظر . ويحتوي الفصل الثاني تحليل لطرق ما بعد الحرب بالنسبة لتأمين الفداء العالمي ، ودلالة المشروع الدولي لتأمين الفداء في العالم . أما عرض الموقف والمستقبل المتوقع للسلع الفردية ، والفصل الحكومي المشترك الذي يؤثر فيها ، فيقدم في الفصل الثالث . — النشرة السنوية للسماد (ثلاث لغات) ٢٠٥ ص : ١٤ جدول احصائي . منظمة الزراعة والفداء - روما ١٩٧٥ .

يضم هذا المجلد عرضا لحالة الأسمدة ، وجداول احصائية تتعلق بإنتاج واستهلاك مخصبات وأسمدة مختلفة المعلومات متاحة من ٣١ مايو ١٩٧٥ .

البيئة :

— برنامج الأمم المتحدة الخاص بالبيئة ، المايير التي تحكم تمويل الاسكان والمستوطنات البشرية المتحدة الجوانب . أكتوبر ١٩٧٥ - ٥٩ ص (UN/A/10225)

يحلل التقرير الحالي حاجات وامكانيات العمل الذي تؤديه وكالات التمويل المتعددة الجوانب ، وبقية الجماعة الدولية فيما يتعلق بتمويل الاسكان ومستوطنات الجنس البشري ؛ ويقسم عددا من الإضافات والتعديلات في المايير المستعملة حاليا في هذا المجال . ويدرس الحاجة الى زيادة الاستثمار وقالته في الاسكان والمستوطنات البشرية . كما يحلل المجلد حدود وظروف التمويل المتعدد الجوانب في مائتين الناجيتين ، ومايير هذا التمويل .

برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة : الوطن . مؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية . أكتوبر ١٩٧٥ - ١١ ص : مع ملحقين (UN/A/10234)

· يلخص هذا التقرير الأنشطة التمهيدية « مؤتمر الوطن » الذي سيعقد في فانكوفر في هذا الصام .
ويتضمن الملحق الأول الجدول المقترح لصل المؤتمر .

· التنسيق والتعاون في مجال الاستيطان البشرى . أغسطس ١٩٧٥ - ٣٦ ص .
(UN/E/C.6/150 + Add. 1)

يتضمن التقرير الحال ، بيانات من الوكالات المتخصصة ، واللجان الإقليمية ؛ ووحدات أخرى في نطاق جهاز الأمم المتحدة ذات العلاقة بأنشطتها الجارية خلال عامين والبرامج المستقبلية في مجال الإسكان والبناء والتخطيط ، ويتضمن الملحق بعض الأمثلة المختارة للتنسيق والتعاون ؛ بالإضافة الى ملاحظات قليلة للمعلية نفسها .

الاقصاديات :

الاحصاء :

· كتاب سنوى عن الاحصاءات التجارية الدولية ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، مجلدان مع جداول احصائية بلمتني .
(ST/ESA/STAT/SER.G/23 ; E.75.XVII.14)

المجلد الأول : التجارة المالية بحسب الاقليم والدولة او المنطقة ، التجارة المالية بحسب اصناف السلع والاقاليم ؛ الصادرات المالية للاقتصاديات السوق : نهرس ارقام بحسب اصناف السلع ، صادرات الاقتصاديات السوق ، التجارة المالية لاقتصاديات السوق - ١٠١٩ ص .

المجلد الثانى : التجارة بحسب السلع ؛ جداول السلع الاساسية - ٢٩٦ ص .

· الكتاب السنوى لاحصاءات الحاسبات الوطنية ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - المجلد الأول ٧٦٦ ص ، المجلد الثانى ٨٦٦ ص ، المجلد الثالث ٢٥٠ ص .

(UN/ST/ESA/STAT/SER.o/4 + Add. 1-2 ; E.75.XVII.5)

· الكتاب السنوى لاحصاءات البناء ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، اكتوبر ١٩٧٥ - ٢٣٠ ص .
(UN/ST/ESA/STAT/SER.U/2 ; E.75.XVII.10)

· مخزون الطاقة المالية ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، سبتمبر ١٩٧٥ - ٢١١ ص ؛ مع ٢٤ جدول احصائى
(UN/ST/ESA/STAT/SER.J/18)

الوقود الصلب · البترول الخام · المنتجات البترولية · الوقود الغازى · الطاقة الكهربائية ·
الوقود النووي .

· سوق الصلب في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ٧٩ ص . مع ٢٣ جدول احصائى ؛ أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

(UN/ECE/STEEL/11 ; E.75.II.E.13)

موجز وجهة نظر · التطورات الدولية ، والتطورات الوطنية .

· احتمالات القوة العاملة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ في ستة أجزاء ؛ بالانجليزية ، الفرنسية ، الأسبانية ، ثمن المجموعة ٦٠ فـس .

وقد أصدرته منظمة الصل الدولية : الجزء الأول عن آسيا . ١٠ فـس ، الثانى عن افريقيا ١٢٠ فـس .

والثالث عن أمريكا اللاتينية : ١٠ ف س ؛ والرابع : عن أوروبا وأمريكا الشمالية والأوقيانوسية والاتحاد السوفييتي ، ١٢ ف س الخامس : ملخص على ٨ ف س ؛ والسادس ملحق منهجي ١٢ ف س .

— توصيات دولية عن إحصاءات المسألة - ١٩٥٠ نحو ١٠٠ ص ٢٠ ف س (منظمة العمل الدولية)

وهذا الكتاب نتيجة محاولات قامت بها منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات المختصة للوصول الى درجة من الخيار القياسي في مجال إحصاءات المسألة . ويلفم المجلد الحال التوصيات الأساسية المتلفة في الوقت الحاضر ، مع تعليق موجز لكيفية وجودها . مع تقديم ثبت بكتب المراجع الخاصة بالموضوعات التي يعتمدها .

— الكتاب السنوي لإحصاءات المسألة ١٩٧٥ ، أصدرته منظمة العمل الدولية في نحر ٩٠٠ ص ، باللغات الانجليزية والفرنسية والأسبانية ؛ ٩٥ ف س

يحتوي هذا الكتاب الذي بلغت طبعاته ٣٥ على ٤٥ إحصاء حديثا ؛ توفر المعلومات الأساسية ، الضرورية لهم الصحيح للاتجاهات والتطورات في مناطق العمل المسروقة التي تؤثر في المجتمع الحديث على نحو بارز .

— التناقص والتكامل في برامج الإحصاء الدولية - أكتوبر ١٩٧٥ ؛ ١٧ ص .

(UN/E/CN.3/470)

عرضت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة ، القائمة بوضع البرامج الإحصائية والتنسيق ، جدول العمل المؤقت ، في الدورة التاسعة عشرة للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ؛ الذي يضم ، برامج إحصائية دولية ، مساعدة فنية لتحسين الإحصاءات في الدول النامية ، وإحصاءات بيئية ، وتصنيفات قياسية دولية ؛ وبرنامج إحصاءات أسمار ، وإحصاءات تتعلق بتدقيق الأشخاص المهربين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

— عناصر ورقة خطة عن تحسين الإحصاءات الإحصائية للأمم النامية - ١٢ ص ، سبتمبر ١٩٧٥ .

(UN/E/CN.14/CAS.9/21)

أعدت هذه الورقة العالية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لمؤتمر الإحصائيين الأفريقيين للحصول في مرحلة مبكرة على بعض تعليقات رسمية ؛ وتوجيه في هذا الموضوع ، من أحد الأقاليم المعنية . وعرض الموجز التمهيدى كما على : مقدمة واعتبارات عامة ؛ إحصاءات إجماعية محسنة ، في الدول النامية . دور الأنشطة والمساعدة الدولية .

— الإحصاءات السنوية للصحة العالمية (١٩٧٢) ، المجلد الأول ٧٨٧ ص ، ١٢٨ ف س . عن الإحصاءات الأساسية وأسباب الوفاة ؛ والجزء الثاني عن الأمراض المعدية ؛ الحالات ، الأموات ، والتلقيح في ٢١٩ ص - ٣٢ ف س .

— التعليم في أفريقيا منذ عام ١٩٦٠ : عرض إحصائي * ديسمبر ١٩٧٥ . يونسكو

(ED.76/Minedaf/Ref./6)

ان الوثيقة التي كانت قد أعدت لمؤتمر وزراء التربية بالدول الأفريقية الأعضاء ، الذي عقد في لاجوس من ٢٧ يناير الى ٤ فبراير ١٩٧٦ ، تتكون من ١٥ جلولا مصنفة في القطاعات السبعة التالية :

(١) التركيب السكاني (ب) تعلم القراءة والكتابة والتحصيل التعليمي (ج) التعليم على المستوى الأول ، (د) التعليم على المستوى الثاني (هـ) التعليم على المستوى الثالث (و) التعليم على المستويات الأول والثاني والثالث . (ز) تمويل التعليم . بيانات معروضة لأربع وأربعين دولة .

٥ - التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

المساعدة الأجنبية ومطالب التنمية - أكتوبر ١٩٧٥ - ٢٨ ص - ١١ جدولاً إضافياً .

(UN/E/AC.54)

تستعرض الوثيقة الحالية البيانات المتاحة التي تساعد على إلقاء بعض الضوء على المسألة الهامة - وهي توزيع الحوتة بين الدول النامية - ويقدم القسم الأول تلخيصاً موجزاً ، في عبارات عنوانية ، للذرات الأخيرة على القبط الصافي للموارد المالية - بالبلاد النامية - ويوجد جوم الوثيقة في القسم الثاني الذي يعالج توزيع حوتة التنمية بين الدولة التي تتلقاها ، أما وجود صبه الحوتة فانها تنحصر في القسم الثالث .
والنتائج الأساسية ذات الصياغة السياسية الدولية لقد جمعت في القسم الرابع . وقد أعد الوثيقة مركز تخطيط التنمية ، وتقديرات المستقبل وسياسات مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لسكرتارية الأمم المتحدة .

- الدول النامية ومستويات التنمية - أكتوبر ١٩٧٥ : ٢٩ ص

(UN/E/AC.54/L.83)

يعرض القسم الأول من الوثيقة ، العالم العامة ، وكذلك الفوارق ، بالتفصيل وبطريقة منتظمة ، في ما يتعلق بخصوص الدول المتقدمة والنامية من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فيما يتعلق بالدول النامية ذات المشكلات الخاصة . ويعرض القسم الثاني من الوثيقة معلومات احصائية تتعلق بعدد من المؤشرات الموجبة للتنمية . ويقدم القسم الأخير عدداً من النتائج لأغراض السياسة الدولية ظهرت من المعلومات المتجمعة .
والملحق الأول تصوير للدول ، ومقاييس للدول النامية ذات المشكلات الخاصة ، والثاني به مؤشرات مختارة موجهة للتنمية .

- التحويل الخارجي للتنمية : التجربة الحديثة ومتضمناتها للسياسات - أكتوبر ١٩٧٥ ، ٣٥ ص ،

(UN/AC.54/L.82)

مع ١١ جدولاً إضافياً

تضم هذه الوثيقة تحسناً للتحويل الخارجي للتنمية على أساس حقائق المدفوعات في خمس وستين دولة نامية أتيحت المقارنة بينها حديثاً في فترة زمنية طويلة بدرجة معتدلة . وتشمل هذه الدول الخمس والستين حجماً ساحقاً من العالم النامي على أساس التخفيضات الاقتصادية .

لعل الموارد الطبيعية من الدول المتقدمة الى الدول النامية - نوفمبر ١٩٧٥ ، ٢٢ ص .

وأعد هذه الوثيقة سابورو أوكيتا عضو لجنة تخطيط التنمية (وجهات النظر الموضحة في الوثيقة خاصة بالثألف ؛ وليست بالضرورة وجهات نظر سكرتارية الأمم المتحدة)

(UN/E/AC.54/L.84)

يبحث المؤلف النواحي التي أدت الى اختلال التوازن في الاقتصاد العالمي حالياً ، وبخاصة ما يتعلق بالدول الاثنين والأربعين المعروف أنها تأثرت تأثراً خطيراً بأزمة البترول ، وأماكن علاجها . ويدرس التقرير الموارد المالية للبترول ، وتسمين الصادرات ؛ لأحداث كثير تجاري تجاه الدول النامية ، وموارد جديدة للتحويل ؛ ومدخل جديد لأسواق رأس المال الخاص ، ودراسة للعلاقة بين شروط الحوتة ومسعى التنمية بما فيها ميزان المدفوعات وتعدد التنسيقات الدولية كطريق للتحولات المالية . موارد كاع البحار .

مشكلات وسياسات لدول أفريقيا النامية ، ذات الجرح الصلب ، نوفمبر ١٩٧٥ - ١٢ ص . أعد هذه الوثيقة ي . ز كيسي مارا عضو لجنة تخطيط التنمية . (وجهات النظر في هذه الوثيقة خاصة بالمؤلف وليست بالضرورة وجهات نظر سكرتارية الأمم المتحدة)

(UN/E/AC.54/L.85)

من بين الدول الخمس والمقررين التي اعتبرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة أساساً من الدول الأقل تقدماً ؛ يوجد منها في أفريقيا ست عشرة دولة . ويصف التقرير خصائص هذه الدول ، والمشكلات التي تواجهها في أفريقيا ، والسياسات التي تتصل بها فيما يتعلق بالسياسات الداخلية والمقاييس الخارجية .

— المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار للتنمية . أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٦٥
(UN/ST/ESA/31 ; E.75.IV.10)

تقدم الدراسة التحليلية تحليلاً للطرق يمكن بها إدماج فكرة المشاركة الشعبية في سياسة التنمية الوطنية ؛ وبخاصة أنها تدرس معنى ، ومجال وفوائد ، ونفقات المشاركة الشعبية ، وكذلك أمثلة الوقت الحاضر في رسم خطط المشاركة الشعبية .

— تكامل التخطيط الاقتصادي والطبيعي : أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٧٥ مع خمسة جداول إحصائية وخمسة رسوم
(UN/ST/ESA/36 ; E.75.IV.9)

اجتماع الخبراء المشترك فيه ستة عشر من خبراء التخطيط الدوليين حيث يحسبوا التكامل والتخطيط للتنمية ، وعند الاجتماع في مركز الأمم المتحدة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر ١٩٧٣ . ويدرس التقرير الحالة الراهنة لتخطيط التنمية ؛ والحاجة إلى التكامل ، وطرق التكامل الحقيقي ، والتناقض ؛ والتكامل عن طريق المنظمات والأهداف ؛ وأنماط التكامل التحليلي ، والمحيط التأسيسي للتكامل .

(UN/TD/B/AC.18/2)

عمليات التضخم المالي في الاقتصاد الدول ، وأثرها في الدول النامية ؛ يولية ١٩٧٥ ، ص ٥٥ مع ملحق و ١٩ جدول إحصائي ، أحمد مؤنس الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية

إن الافتراض الأساسي هو التضخم في مستوى الدول المتقدمة الاقتصادي هو أحد مصادر التضخم في الاقتصاد الدول . ومراكز الدراسة في تقنيات تشكيل السعر في الاقتصادات السوق الصناعية ، وتأثيراتها في شروط التجارة الخاصة بالسلع الأولية ؛ ذات صلة بالسلع المستمدة من المواد الخام .

— الانتقال العكسي للتكنولوجيا في التأثيرات الاقتصادية ، والمتضمنات السياسية . دراسة قامت بها سكرتارية (UNCTAD) . أكتوبر ١٩٧٥ ؛ ٤٩ ص ٥ ملحقات ؛ ٢٢ جدول إحصائي

(UN/TD/B/C.6/7)

تعتبر الدراسة الحالية للانتقال العكسي للتكنولوجيا (استنزاف العقل) من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ؛ جزءاً من مجهود لتحسين فهم العمليات المختلفة التي تنتقل بها التكنولوجيا بين الدول ، وعند توفر هيكل للنمية ؛ والإفادة من القدرة التكنولوجية الداخلية بالدول النامية . وتحاول الدراسة نقل التحليل التهديدي لدراسة سابقة نشرت عام ١٩٧٤ إلى مستوى أكثر شمولاً . وهي تخلص أولاً للزعماء الحديقة والمعالم الأساسية للمشكلة المصاحبة وهي النقل العكسي للتكنولوجيا المعروف عادة بأنه « استنزاف العقل » من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . وهي من ثمة تقدم تقديرات لكل من قيمة رأس المال المنسوبة إلى هذه الانتقالات المعكوسة ، والنخل الصافي المكتسب في الدول الثلاث الكبرى المتقدمة — الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة . ويناقش الفصل الأخير بعض المتضمنات السياسية لتخفيف آثار الرفاهية العكسية للظاهرة ؛ على الدول النامية .

— مسائل كبرى لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . دراسة حالة لصناعة المستحضرات الصيدلانية . أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٦٣ ، بالإضافة إلى ملحق إحصائي وأربعة جداول إحصائية (UNCTAD)

(UN/TD/B/C.6/4)

أحد الدواية بالاشتراك (UNCTAD) الدكتور سافاجايا لال من معهد الاقتصاديات والاحصاءات بجامعة أكسفورد • وميرت منظمة الصحة المالية عن تطبيقاتها واقتراحاتها فيما يتعلق بالدواية •

وتلخص الوثيقة معالم عدة في صناعة المستحضرات الصيدلانية ذات الصلة بنقل تكنولوجيا الصيدلة الى الدول النامية والتي تؤثر في السياسات التجارية والاجتماعية (الصحة) في هذه الدول • وهي تتضمن التركيز القوي على التاج وتسويق المستحضرات الصيدلانية على مستوى كل من القوة والشركة • والسيطرة على البحث والتنمية بواسطة شركات قليلة متعمدة القوميات • والتسويق والتطبيق العمل لتحديد الاسعار التي تؤثر على نحو غير ملائم في التوقع من النقل القابل للتطبيق للتكنولوجيا الى الدول النامية • في هذه الصناعة بنوع خاص • ويؤيد المؤلف بعض الاجراءات السياسية الممكنة التي يمكن أن تأخذ بها الدول النامية لكي تضمن نقلا ملائما للتكنولوجيا في هذا المجال •

— تقرير لمجموعة عمل للحكومات المشتركة : من لجنة الأمم المتحدة للمسلم والتكنولوجيا للتنمية •
(UN/E/C.8/28) أغسطس ١٩٧٥ ، ص ١٥ ، وثلاثة ملحقات

يقدّم تقرير هذه المجموعة العاملة الى لجنة العلم والتكنولوجيا الخاصة بالتنمية ؛ اغراض وعيكل مؤتمر العلم والتكنولوجيا التابع للأمم المتحدة • والمؤتمر سيمتالج بنوع خاص تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، وأهم من ذلك على تنمية الدول النامية ، وبالتفاعل بين المعرفة العلمية والفنية المتاحة ؛ والمؤسسات المطلوبة ، والارادة السياسية لتطبيق تلك المعرفة على عملية التنمية • وقد أخلت مجموعة العمل في اعتبارها أيضا مسألة البرنامج العالمي الخاص بالبحث العلمي ، والتنمية التجريبية ؛ وتطبيق العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات الخاصة في المناطق الناحلة •

— برنامج عالمي البحث في التنمية وتطبيق العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات الخاصة في المناطق الناحلة • تقرير وكالة الحملة المشتركة لهذا الغرض- مارس ١٩٧٥ ، ص ٣٥ •
(UN/E/C.8/WG.I/3)

يشتم القسم الأول من هذا التقرير المشكلات الأساسية في التنمية ؛ أي مشكلات تربية الدواب ، ومشكلات تنمية الزراعة ، ومشكلات المدن والتنمية الصناعية وانتشار السياحة • وفي القسم الثاني عدة معين من الحلول العملية ، واقتراح بطرق وموضوعات البحث •

— دور خدمات الارصاد الجوية في التنمية الاقتصادية في آسيا وجنوب غرب المحيط الهادى ١٩٧٥ ، ص ١٧٢ • المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛ بجنيف • ومعايير المؤتمر الاقليمي لمنظمة BCAFFE, WMO
(No. 422) المنعقد في بانكوك من ١٤ - ٢١ أغسطس ١٩٧٣ •

كان المؤتمر محاولة قامت بها WMO ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى لنشر تيسيرات الارصاد الجوية بالاقليم لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي •

التجارة والتنمية :

المشكلات الجارية في التكامل الاقتصادي • مشكلة توزيع الفوائد والنفقات ، ومقاييس مختارة محسنة • أكتوبر ١٩٧٥ ؛ ٨٠ ص •
(UNCTAD) (UN/TD/B/516 ; E.75.IID.10)

تتكون الوثيقة الحالية من تقرير الحلقة الدراسية التي عقدت في جواتيمالا ، ديسمبر ١٩٧٣ عن هذا الموضوع • ونظمت مسكرتارية (UNCTAD) عقب توصياتها اجتماعا آخر لكي تغطي كبار موظفي الحكومات والمؤسسات الاقليمية المختلفة ذات المقروعات الاقتصادية ، الفرصة لعرض المشكلة في ضوء تجربتهم

الصحية ؛ وبخاصة دور الحواجز الآلية للميزة ، ودمج تعدد الجنسيات ؛ ومشروعات الطعام الصحي. في تعديل وتوزيع ثقات وفراد التكامل الاقتصادي بين الدول النامية .

التصنيع

الأسواق الصناعية والدول النامية • يوليو ١٩٧٥ - ص ٣٠ • فيها .

(UN/E75.II.B.7 ; ID/155)

الهدف من هذه البقرة توجيه انتباه الحكومات والمنظمات في الدول النامية الى طرق تأسيس أو تحسين أسواق لبعض المسائل المالية والإدارية والتنظيمية الأوسع نطاقاً . وقد أعدت هذه المادة سكرتارية منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO) بالتعاون مع (Exhibition Consultants Limited, London)

الهيدرولوجيا

• هيدرولوجيا المناطق المستصلحة من المستنقعات . محاضر جلسات لندوة مئسكة ، في يوليو ١٩٧٢ - اسهام في المقعد الهيدرولوجي الدولي • أكتوبر ١٩٧٥ : ٥٦٢ ص ، مع موجز بالفرنسية ، (. اليونيسكو)
يعرض خبراء من اثنتي عشرة دولة ؛ تسعة وعشرين ورقة تحت ثلاثة عناوين رئيسية : طرق ونتائج بحوث الهيدرولوجيا ، المناخ ، الجيولوجيا المائية ؛ التربة والحياة النباتية في المناطق المستصلحة من المستنقعات بالمنطقة المعتدلة ، طرق ونتائج حساب ميزانية المياه ، تحويل النظام الهيدرولوجي للمناطق المستصلحة من المستنقعات في المنطقة المعتدلة بواسطة التقنيات الحديثة للاستصلاح .

المسائل الاجتماعية

• تقرير عام ١٩٧٤ من المواقف الاجتماعي للمنام - ١٩٧٥ : ٢٧٩ ص ، مع ١٤٢ جدول احصائي (UN/E/CN.5/512 Rev. I ; ST/ESA/24 ; E75.IV.6)

يمكس التقرير الحال اجتماعا لحو التخطيط المتكامل والتنمية ، ويتزايد التركيز على المسائل التي تحصل لنوع النمو وتوزيعه . وقد خصصت طيبة ١٩٧٤ أيضا لكي تسهم في عرض وتقييم التقدم في تطبيق أهداف وأفراس خطة التنمية الدولية . وتضاعف التأكيد بنوع خاص على المبادرات السيامية الحديثة ، الوطنية والدولية . ويمالج الجزء الأول التطورات الإقليمية ؛ ويمالج الجزء الثاني التطورات القطاعية .

النساء

عام النساء الدولي ، يتضمنم القراحات وتوصيات المؤتمر العالمي لعام المرأة . الإجراءات والأنشطة التي يفرقت ، فيها يتعلق بعام المرأة الدولي • أكتوبر ١٩٧٥ - ١١١ ص (UN/A/10263)

يوجب التقرير الحال الأنشطة التي يشارتها في النصف الأول من عام المرأة ؛ الحكومات ومنظمات جهاز الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، حتى ٣١ أغسطس ١٩٧٥ . وسوف يند تقرير أكثر شمولا لتقديمه للجنة من الوضع الاجتماعي للنساء ؛ في دورته السادسة والعشرين . ويجوز القسم الثاني التقرير ملخصا للمعلومات عن الإجراءات الأساسية أو الأنشطة التي قامت بها هيئات في نطاق جهاز الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على التوالي .

ظروف المعيشة والعمل :

اللقاء في التنمية الآسيوية • برنامج منظمة العمل الدولية - ١٩٧٥ • ١١٧ ص •
التقرير الأول • الجزء الأول • المؤتمر الآسيوي الاقليمي الثامن • كولومبو ١٩٧٥ - نحو ١١٧ ص •

أعلن المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن الفرض الأول من التنمية : « هو نحو الفكر الجماعي وتحرير الناس من الحاجات الأولية من الطعام والملجأ والتعليم » الوسيلة الى تحقيق هذا هي الحاجة الى التعاون الاقتصادي الدولي وتولي القيام بمسؤولياته ، والمساعدة التي يمكن أن تقدمها منظمة العمل الدولية مدروسة في التقرير ، الذي يغطي جميع المسائل الهامة التي تتضمنها هذه المشكلة الحيوية عن الفقر في آسيا •

- الأمن الاجتماعي في الفريزيا • اتجاهات : ومشكلات وتوقعات • بقلم بيير موتون • منظمة العمل الدولية ١٩٧٥ • نحو ١٧٥ ص - ٢٠ ف٠ ص

يتتبع المؤلف في هذه الدراسة تطور الأمن الاجتماعي في الفريزيا (ومن بينها الدول العربية في شمال الفريزيا) منذ عام ١٩٦٠ • ويبحث عل التعاقب في مجال مفروقات الأمن الاجتماعي ، وطبيعة الحماية التي تمنح ، والمشكلات المالية والادارية التي تتضمنها •

الموارد البشرية

- تنمية الموارد البشرية في المناطق الريفية بآسيا : ودور المؤسسات الريفية - ١٩٧٥ - ١٥٥ ص - ١٥ ف٠ ص : المؤتمر الآسيوي الاقليمي الثامن ، كولومبو ، ١٩٧٥ • التقرير الثاني : منظمة العمل الدولية •

التعليم والتدريب ، ومؤسسات لتنمية الموارد البشرية في الريف بالهند " الفريزية •

المعالة

- المعالة وظروف عمل : وحياة هيئة التمريض ١٩٧٥ ، ١٠٨ ص : مؤتمر العمل الدول في الدورة الحادية والستون • التقرير السابع : الجزء الأول ١٩٧٥ ف٠ ص (منظمة العمل الدولية) •

ان كثيرا من المرضى يتركون مهنتهم لأن ظروف المعالة كثير ما تقلش في اظهار التعقيد المتزايد ومسئولية عملهم ويبحث التقرير في أسباب الاستياء ويراى وجوها مثل تدريب المرضى ، والتدرج ، والمنزلة الاجتماعية : العمل المؤقت في العمل بغير الوقت ، ساعات العمل والراحة ، الوقت الإضافي في الاجازة في الأجر : والتيسيرات الترفيهية في والوقاية الصحية ، والأمن الاجتماعي ، توقعات العمل في واحتمالات العمل الدول •

مسائل شرعية وسياسية

حقوق الانسان

نزع السلاح :

تخفيض الميزانيات العسكرية في الدول الأعضاء بمجلس الأمن بتسمية ١٠ في المائة : واستخدام جزء من الأموال المنفردة في مساعدة الدول النامية : ٤٠ ص ١٦ جدول احصائي

(NN/A/9770, Rev. 2 ; E.75.L10)

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، هذه الدراسة بالقرار رقم ٣٠٩٣ ب * ودعيت الأرقام الأساسية المتعلقة بمستوى الانطلاق العسكري وباعادة التنمية ، كما ذكرت بإيجاز الاتصاحات الحديثة * وتعالج فصول أخرى تخلفى الميزانيات العسكرية ؛ وتخلفى الانطلاق العسكري ، كقياس لنزع السلاح ، واستخدام الموارد المتاحة فى مساعدة التنمية الدولية .

- الأسلحة الكيميائية والبكتريجية : الحاجة الملحة لوقف الاختبارات النووية ؛ والنووية الحرارية ، وعقد مساعدة يقصد بها الوصول الى حظر شامل ، ونزع السلاح الشامل الكامل تحريم العمل على التأثير فى البيئة والمناخ للأغراض العسكرية والعنوانية الأخرى ، التى لا تتفق مع المحافظة على الأمن الدولى ورفاهية الانسان وصحته . تقرير لجنة مؤتمر نزع السلاح ؛ اكتوبر ١٩٧٥ ، ٣٠٣ ص + ١٢٩ ص . (UN/A/10027—DC/238 and Add.)

يحتوى التقرير على تلميحات لعمل اللجنة خلال ١٩٧٥ ، فى الاجراءات الاضافية ذات اللاعالية ، المتعلقة بوقف التسابق على الأسلحة النووية فى وقت مبكر ؛ ونزع الأسلحة النووية ، واجراءات الأسلحة غير النووية بما فيها مسألة حظر الأسلحة الكيميائية ، والتحريم العام الكامل لنزع السلاح تمت رقابة دولية صارمة وفعالة . ويحتوى أيضا على تقرير عن مسألة اتفاقية منع الاختبار الشامل ، وعلى تقرير عن دراسة شاملة لمسألة المناطق الخالية كلية من الأسلحة النووية ؛ وعلى ملخص لانشطة اللجنة فى مسألة التحريمات الخاصة بالنضال البيئى .

- البحث عن السلام ، سبتمبر ١٩٧٥ ، ١٣١ ص (UN/A/10199) ووفقا للقرار ٣٠٦٥ ، الذى اصدرته الجمعية العمومية ؛ يحتوى التقرير على اجابات من الحكومات عن هذا السؤال ، واجابات من الوكالات المتخصصة ، والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة؛ مثل اليونسكو ومعهد التدريب والبحث التابع للأمم المتحدة .

التغلب على الاستعمار :

- تقرير اللجنة الخاصة عن الحواف ، فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب الخاضعة للاستعمار (ويشمل عملها خلال ١٩٧٥) - الصحراء الاسبانية ١١ ص ؛ وملحق فى ١٢٠ ص ، نوفمبر ١٩٧٥ . والملحق تقرير لبعثة الأمم المتحدة التى زارت الصحراء الاسبانية عام ١٩٧٥

(UN/A/10023/Add. 5)

تاريخ المسألة : المنظمة ، الحكومة ، الموقف السياسى ؛ مناقشات مع الحكومة الاسبانية ؛ زيارات للمغرب والجزائر وموريتانيا .

- تطبيق اعلان منح الاستقلال للدول والشعوب الخاضعة للاستعمار . الصحراء الغربية : رأى استشارى لحكمة العدل الدولية . اكتوبر ١٩٧٥ (UN/A/10300)

حقوق الانسان ، الجنس

طرق وأوضاع ووسائل بديلة لتحسين تمتع العمال بحقوق الانسان والحريات الأساسية . اكتوبر ١٩٧٥ ، ٥٨ ص (UN/A/1035)

بالإضافة الى مختلف الطرق والأوضاع والوسائل المستخدمة الى هنا الحد فى الأمم المتحدة ؛ وما سبق تلك المقترحات التى لم يذكر فى التقرير ما يفيد باتخاذ خطوة ايجابية فيها ، فان التقرير يحتوى على تحليل للاجابات التى تلقاها السكرتير العام ، عن أسئلة وجهها الى الحكومات والوكالات المتخصصة ؛ والمنظمات غير الحكومية .

- استغلال العمل بطريقة متاجرة سرية وغير مشروعة • يوليو ١٩٧٥ • ٥٨ ص •
(UN/E/CN.4/SUB.2/L. 629)

أعنت هذه الدراسة صزج • وارذارى يتعاون وثيق مع سكرتارية الأمم المتحدة ، التى عهنت اليها بمهمة اتمام دراستها الأولية لهذا الموضوع (UN/E/CN.4/Sub 2/3 (I-352) وذلك بمثل تحليل للمعلومات الجديدة والاجابات التى آتيت لها بواسطة الحكومات والمنظمات الحكومية ، والمنظمات المعنية غير الحكومية • والوكالات المتخصصة وبخاصة منظمة العمل الدولية ، التى التمس منها الاستمرار فى تقديم المساعدة •

ويمالج التقرير المسائل التى تتصل بنقل العمال المهاجرين غير المشروع ، والحقوق المتصلة بالخدمة ؛ وبالحضان الاجتماعى ، وبمستوى المعيشة اللائق ؛ وبأسرة العامل المهاجر ؛ وتضمن التام المائلات ، وبالتعليم والثقافة ؛ وحقوق الاتحاد التجارى ، والحقوق المدنية والسياسية ، وظروف سكنى العمال المهاجرين . ويشتمل أيضا على تحليل للمعامل الأساسية - وتضمن أيضا الاتفاقيات الاقليمية ؛ والالامية القرية والثنائية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع •

- حماية حقوق الانسان فى شيل • اكتوبر ١٩٧٥ : ١٣٢ ص • (UN/A/10285) تقرير دائر
لهذا الغرض . للمجموعة العاملة التى تأسست بناء على القرار (XXXI) الخاص ببلجنة حقوق الانسان
للتحقق فى الموقف الراهن لحقوق الانسان فى شيل •

ركزت المجموعة انتباهها على تلك الأمور فيما يتعلق بما أظهرته الجمعية العمومية ؛ وأبداه الأعضاء الآخرون بالأمم المتحدة من اهتمام خاص : مسألة الاعتقالات التعسفية والاستحجاز ، الظروف التى يمكن فيها للشيليين أو الأجانب مفادرة تلك الدولة أو العودة اليها ، والأمر الصعب وهو المعاملة القاسية والمهينة والعقاب ، وتضمن أعمال التعذيب المنتظمة •

- حماية حقوق الانسان فى شيل • اكتوبر ١٩٧٥ • ٧٤ ص •
(639/C.3/639)

خطاب ٢٤ اكتوبر ١٩٧٥ الذى أرسله ممثل شيل الدائم لدى الأمم المتحدة الى السكرتير العام ، ينقل تقريراً تحت عنوان « الموقف الحال لحقوق الانسان فى شيل » • الموقف العام ، النشاط فى المجالات الدولية والداخلية ، الموقف الحال فى شيل : الشروط الشرعية والدستورية فى حالة نقاذ ، استمرار حصار الدولة ؛ فرض تفريغ الطوارئ ، حقوق أخرى •

- قضايا عرقية

الجنس ، والعلم والمجتمع نوفمبر ١٩٧٥ - ٢٧٠ ص - ٥٤ ف • اليونسكو ، نشره وقدم له
لبزكوب (نشر بالاشتراك مع جورج ألي ؛ وأوتوين وشركاه ، لندن ، طباعة جامعة كولومبيا نيويورك) •

مجموعة ولائق تستغرق جيلا من منشورات اليونسكو فى الحملة المستمرة ضد العنصرية والتمييز العنصرى ، نظره الى العوامل البيولوجية ؛ والتاريخ والثقافة ، وعلم النفس والجنس • تاليف كلود ليلى - ستروس ؛ وأوتو كلينيرج ، وميشيل ليريس • دراسات لحالات أربع تبحث مجموعة من المواقف الاجتماعية ، لتوضيح الفروق بين التركيبات العنصرية؛ والرق ؛ والسلوك القتل وذلك لوضع أساس لملم اجتماع مقارن للعلاقات العنصرية • وتناقش الورقة الأخيرة عدم المساواة وعلاقتها بالتطور التكنولوجى ، والصراع الاجتماعى •

القانون الدولي •

- التوسع في اتفاقية تمهيدية ، من اللجوء السياسي المل • أغسطس ١٩٧٥ ، ٤١ ص •
(UN/A/10877)

• تقرير لمجموعة من الخبراء عن اتفاقية تمهيدية عن اللجوء السياسي المل • وتقاطعت هذه المجموعة من الخبراء التي تأسست في الانسداد التاسع والخمسين للجمعية العمومية : من ٢٨ أبريل إلى ٩ مايو ١٩٧٥ ، في جنيف لغرض النص للمعاهدة التمهيدية : يمكن عقد مؤتمر من مجتوبين سياسيين مطلقا الصلاحية عن اللجوء السياسي المل ، في جنيف من ١٥ يناير إلى ٤ فبراير ١٩٧٧ •

تقرير اللجنة فيما يتعلق بهلما الموضوع عن دستور الأمم المتحدة • أكتوبر ١٩٧٥ ، ١٠٨ ص :
(UN/A/10033) ملحق رقم ٣٣ ، قدم للجمعية العمومية للأمم المتحدة في الانسداد الثلاثين

ملحقات • بيانات صدرت أثناء المناقشات العامة • قدمت المكسيك ورقة العمل •

الإدارة العامة

الإدارة العامة وتمويل التنمية • نوفمبر ١٩٧٥ : ١٠٥ • (UN/E/75.II.2, ST/ESA/SER.E/1)

عرض للتقدم والمشكلات في محيط الاستراتيجية الدولية للتنمية في المقعد الثاني للتنمية للأمم المتحدة •

وتقدم هذه الوثيقة عرضا للخبرات الأخيرة ، والاتجاهات والمشكلات في الإدارة العامة والتمويل للتنمية في البلاد النامية ، وتضمن المناطق ذات الأولوية في العمل بواسطة السلطات الوطنية والوكالات الدولية • ولد أريد النظر في الممارسة على مرحلتين متواليتين : الاجتماع الثالث للخبراء المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثامنة والخمسين ؛ ودرست في جلسته التاسعة والخمسين ، وتقرير السكرتير العام للأمم المتحدة المقدم للاجتماع الثالث •

إصلاح الحكومة المحلية : تحليل تجربة في دول مختارة • يولية ١٩٧٥ ، ٨٤ ص
(UN/E.II.H.1 ; ST/ES/SER.E/2)

خصصت هذه الدراسة للأقاليم المشتركة لتنظيم برنامج إصلاح وتحديد محتواه الحقيقي : ورسوم خريطة استراتيجية لتنفيذ وصياغة طريقة منهجية لتقييم لاعتينها • وتقدم الدراسة الموضوعات التالية :
أغراض في الإصلاح ، نقاط يورية في إصلاح الحكومة المحلية ، وتعليمات إدارية •

التعليم : التنمية الاعلام

التعليم •

• جميع الكبار : وجهة نظر عالمية • تأليف جون لوى • أكتوبر ١٩٧٥ ، ٢٢٩ ص • ٣٠ ف.س
(يونسكو) (طبع بالاشتراك مع معهد أولتاريو للدراسات الخاصة بالتعليم ، تورونتو ؛ كندا) •

يفحص الدكتور لوى المواقف الحالية لتعليم الكبار في جميع أنحاء العالم ، ويحدد الاتجاهات والتقييد الذي يفرقل المزيد من التطور ، وهو يقدم معلومات ثمينة ومقترحات لمن يهتمون السياسة ، والناشرين على تنفيذ الكبار والمديرين •

• مشكلات عليّة في التعليم • مسح تحليل ، تأليف جان توماس ، سبتمبر سنة ١٩٧٥ ؛ ١٦٦ ص •
(اليونسكو) •

تحتل هذه الدراسة الانتباه الى المسائل الكبرى التي آازها التعليم في مختلف دول العالم ، وتحدد الاتجاهات الاساسية التي تمكسها الإصلاحات الحديثة • وتضمن محتوياتها : التعليم الثانوي ، والتدريب والتوظيف ، المشكلات واحتمالات التعليم المالي ؛ مرحلة في تعليم الكبار ، تقرير اللجنة الدولية لتطوير التعليم ، أساليب التجديد : أزمة في التعاون الدولي ؟ .

• طريقة تحسين تعليم العمال - ١٩٧٥ ، نشر ١٠٠ ص ١٢٠ ف.س (منظمة العمل الدولية)

مجموعة مقالات عن الطرق والتقنيات التي نشرت عن تعليم العمال •

• تعليم العمال وتقنياته • كتيب عن تعليم العمال : ١٩٧٥ - نحو ٣٠٠ ص ، ١٧٥ ف •

أعد هذا الكتيب استجابة لانتهاج الاتحادات التجارية في مختلف الدول النامية ، التي عبرت عن الرغبة في اللام الأفضل بتقديم التقنيات المصيرية وطرق التدريس • وألحق بالكتاب ، المل المذكور بهاليه : • طريقة تعليم العمال •

• الثقافة

الوقوف الحال والاتجاهات • مؤتمر مشترك بين الحكومات عن السياسات التعليمية في إفريقيا ، (من ٢٧ أكتوبر - ٦ نوفمبر ١٩٧٥) ، ١٢٧ ص + ملحق (اليونسكو) •

وثيقة مرجعية • ملخص شامل • لمحات دينية (مؤتمر نظمه اليونسكو بالتعاون مع منظمة الاتحاد الإفريقي) •

الاعلام

• تطوير التعليم • التطور الريفي عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية • أكتوبر ١٩٧٥ ؛ ٥٧ ص
أعدته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا

يهدف برنامج تطوير التعليم للجنة الاقتصادية لإفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، الى حفز واستخدام الجماعات الريفية في تطوير جماعاتها ودولها من خلال المشروعات الذاتية • ومنه تدشين البرنامج في أكتوبر عام ١٩٧١ : تداع بالراديو ثمانية برامج • وتبند الدراسة الوعي الى اهتمام الحكومات الإفريقية ، والمؤسسات المهمة ، وأما العمل في تطوير الريف : والوكالات المتطورة • ولقد أعدت المادة للجنة الاقتصادية لإفريقيا عن بعض المشكلات المتواصلة في تطوير الريف بالدول الإفريقية ، وكيفية معالجتها بمأونة الوكالات الدولية •

• العبور بالرسالة • تحقيق لير ترواحي النجاح والاختراق في الاتصال بالثقافة العابرة • في العالم المعاصر • أكتوبر ١٩٧٥ - ٢١٤ ص - ٢١ ف.س (اليونسكو) •

بعض القضايا التي عالجها في هذا الكتاب : نهاية من المؤلفين المتخصصين ، من مختلف الدول والثقافات ، هي : هل يمكن مناقشة القضايا الراحنة في التلفزيون بصورة تزيهة وموضوعية ؟ هل تستطيع الدول الحديثة الاستقلال بصدير برامج تلفزيونية دون أن تعرض ثقافتها التقليدية لخطر جسيم ؟ هل ترشح الانسان حتما ؛ أنواعا معينة من التصور ، ومن ثمة تنوع التفاهم بين أناس من ثقافات مختلفة ؟

تَبَيُّنٌ

المقال وكاتبه	الفنون الأجنبية	العدد وتاريخه
• الاحتمالات والعلوم الاجتماعية بقلم : د. ج. بارثولوميو	Probability and social science by D. J. Bartholomew	المجلد : ٢٧ العدد الثالث ١٩٧٥
• تأملات في الجغرافيا عام ١٩٧٥ بقلم : جيلز سوتر	Some thoughts on geography in 1975 by Gilles Sautter	المجلد : ٢٧ العدد الثاني ١٩٧٥
• - الرابطة الدولية لعلم الاجتماع وتحويل هذا العالم بقلم : ويليام م. إيفان	The International Sociological Association of the Internationalization of Sociology by William M. Evan	المجلد : ٢٧ العدد الثاني ١٩٧٥
• مدى أزمة علم الاجتماع في جمهورية ألمانيا الاتحادية بقلم : الفونسي سيلبرمان	How sick is sociology in the Federal Republic of Germany by Alphons Silbermann	المجلد : ٢٧ العدد الرابع ١٩٧٥
• مشكلات تنمية علم الاجتماع في سويسرا بقلم : بيتر هانتز	Problems of developing sociology in Switzerland by Peter Heintz	المجلد : ٢٧ العدد الرابع ١٩٧٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأستاذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة
من الأستاذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتحسين من ملامحة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً	مجلة رسالة اليونسكو
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مستقبل العربية
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر	مجلة اليونسكو للثقافات مجلة (تيسويج)
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر	العلم والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغة
الدولية ، وتصدر طبعا في العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للونسكو ، وبمبادرة المكتب القومي العربي ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

العدد ١٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

اقتصاديات الإعلام

مركز دراسات الشرق الأوسط
جامعة القاهرة

المجلة الدولية

لِلعلوم الاجتماعية

السنة السابعة

المجلد السابع والعشرون

• أبريل ١٩٧٧

• نيسان ١٩٧٧

١٦ ربيع ثاني ١٣٩٧

محتويات العدد

- نظرات عامة في الاعلام والاحصاءات الدولية
بقلم : أندريه بياتيه
ترجمة : أمين محمود الشريف
- تنظيم ونشر المعرفه الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي
بقلم : ي . ا . بوركو
و
م . س . بالنيكوف
ترجمة : الدكتور محمد يحيى عويس
- اقتصاديات الاعلام والسياسة
السياسة القومية للاعلام الاقتصادي
بقلم : د . م . لامبرتون
ترجمة : الدكتور راشد البراوي
- نتائج عامة للاسر في الحروب ..
ردود فعل من الشدة بين مجموعات متباينة من أسرى الحرب وعائلاتهم
بقلم : جولياس سيجال
ادنا . ج . هنتر
زيلدا سيجال
ترجمة : محمد كامل النحاس
- النتائج المنطقية لقيام دواية المصادر التاريخية والمعرفة الواسعة المكتسبة منها على اساس معلومات وحقائق مصنفة في فهارس
بقلم : ج . م . جاردن
ترجمة : الدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم
- المؤتمرات القادمة ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

مينة التحرير

- د . مصطفى كمال طلبة
- د . السيد محمود الشطيلى
- عثمان سنوبه
- أبو العينين فهدى محمد
- محمود فنؤاد عمران

مدير النشر : عبد السلام الشريف

نظرات عامة في الإعلام والإحصاءات الدولية

✻ كان هذا القال مخصصا في الأصل للكلام عن الإحصاءات الدولية ؛ ولكن على اثر حديثي مع السيد بيتر لنجيل ، محرر هذه المجلة ؛ رأيت ان أضفته بطبع نظرات عامة في الإعلام ؛ بوصفه علما من العلوم الاجتماعية .

من المقرر أن الإعلام فرع جديد من فروع المعرفة ، ولكن القموض لا يزال يكتنف مجال تطبيقه ، ومناهجه ، ومكانه في أسرة العلوم الاجتماعية . على الرغم من أنه كان موضوع دراسات عديدة في السنوات الأخيرة . ويرجع هذا القموض الى أن هذا الاصطلاح قد اقتبس من لغة الحياة اليومية ، أو من علوم أخرى درست فيها مختلف العناصر التي يتألف منها « الإعلام » . ولذلك فإن الحيرة في فهم المراد بكلمة الإعلام ترجع الى أن الكلمة مستقاة من لغة الحياة اليومية التي يستعمل فيها لفظ الإعلام بمعنىا مختلفة . وكلما بحث الاقتصاديون والاجتماعيون وعلماء الإعلام والمتخصصون في الالكترونيات ، ورجال الوثائق وغيرهم في الإعلام ، نراهم لا يدرسون سوى بعض جوانبه . ولذلك كانت دراساتهم مشوبة بوصمة التشويه بدرجة متفاوتة وكثرة ، ونحن نرى أن بروز الإعلام كعلم ، أو - إذا أردنا استعمال كلمة أكثر تواضعا - كفرع من فروع المعرفة ، لن يتأتى نتيجة بحث الجوانب الإعلامية في العلوم المتعددة ، والجمع بين عدد من المناهج والطرق الجزئية المتضاربة ، بل يبرز - بالأحرى - عن طريق محاولات مستقلة يقوم بها المختصون الباحثون في مختلف فروع المعرفة ، لوضع معلوماتهم الخاصة ، وأساليبهم الفنية الخاصة ، تحت تصرف العملية الإعلامية ، وبذلك يحاولون أن يفهموا الإعلام على حقيقته بدلا من الاقتصار على استخدامه مصدرا لتزوير الأذهان في مجال دراستهم الخاصة .

المؤلف : أندريه بياتيه

استاذ الاقتصاد والإحصاء بمفوضية الدراسات العليا في
العلوم الاجتماعية ، بباريس • نشر عددًا كبيرًا من المؤلفات
منها كتاب « الملاحظة الاقتصادية » (١٩٦٠) ؛ و « التوازن
بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية » (١٩٦٣) ؛
و « الاقتصاد والرياضيات » (مجلدان بالاشتراك مع مؤلفين
آخرين) (١٩٧١) • مستشار دائم لكثير من الهيئات الدولية ،
ومنهما هيئة « أوسيد » والسوق الأوروبية المشتركة ؛
واليونيسكو منذ ١٩٤٥ • أدرج التحليل الذي قام به بعنوان
« الانتقال العالمي للموارد الاقتصادية » في الكتاب السنوي
أشرف عليه بيتر لنجيل بعنوان « مدخل إلى علم التنمية
الاقتصادية والاجتماعية » (اليونيسكو ، ١٩٧١) •

المترجم : أمين محمود الشريف

مدير دائرة المعارف بوزارة الثقافة ووليس مشروع ألف كتاب
بوزارة التربية والتعليم سابقًا •

وهذا العدد من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية يسهم بدور هام في تأصيل
علم الاعلام ، وتطبيقه على العلوم الاجتماعية • ولا ريب في أن المقالات التي وقع عليها
اختيار المحرر لما تعبر عنه من آراء مختلفة لتكشف لنا عن جوانب علم لا يزال في طور
الطفولة • وقد أدرجنا دراسة الإحصاءات الدولية باعتبارها مثالًا لتطبيق الأفكار
والأساليب الفنية الموصوفة فيه •

ظهور المفهوم الحديث للاعلام

تاريخ الفكر

منذ أن أصبح النشاط الفكري موضوعًا للبحث انصب التحقيق على عدد من
مفاهيم هذا النشاط المتعارضة : جمع المعلومات ونشرها ، و « صناعة التعليم » ،
والتربية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، والاعلام • وكل هذه المفاهيم تتنافس
في اضافة اسمها على علم يبحث عن هويته الحقيقية •

ومن دواعي الأسف أن العلوم الاجتماعية تسرعت في سد هذه الفجوة • فرجال
الاقتصاد ضيقوا فرصتهم عندما وضع أصلح المرشحين منهم لجائزة نوبل نظرية
التوازن العام بين العوامل الاقتصادية المتعارضة ، تلك النظرية التي ثبت أنها عديمة
الفائدة بقدر ما هي جديرة بالاعجاب ، لأنها مبنية على الافتراض بأن العوامل
الاقتصادية يمكن معرفتها معرفة كاملة ، وبصورة أخرى العلم والاعلام بها ميسور لكل
إنسان • ويوضح لنا جفري نيومان هذه الحقيقة في مقاله • وكان أجرأ الناس في

ذلك هم أولئك النفر القليل الذين تجاسروا على القول بوجود المعرفة الناقصة طبقا لتفكير يشابه ذلك التفكير الذى فرق بين نوعين متقابلين من المنافسة : المنافسة السلبية الكاملة ، والمنافسة الاحتكارية الناقصة . وفى رأى هؤلاء أن الحل الوحيد هو أن تعتمد السياسة الاقتصادية الى ازالة العقبات التى تعترض طريق المعرفة الكاملة، وتساعد على الرجوع الى « المنهج الأمثل » . وبإزالة هذه العقبات استطاعوا أن يمتنعوا عن تفسير ظاهرة الاعلام نفسها .

ولذلك كتب على علماء الرياضيات أن يضعوا أفدم نظريات الاعلام والاتصال .

واليوم نرى العلوم الاجتماعية تتود بقوة الى مجال الاعلام ، ولكنها ترسفت فى اغلال التأويلات القديمة . فلا يزال الكثيرون يرون أن الاعلام هو نشر الأخبار والأنباء عن طريق الصحف ، والسينما ، والمذياع ، والتلفاز . ومن هنا وسعت المؤسسات والمعاهد التى تختص بدراسة الصحافة مجال عملها . ومثال ذلك أن جامعة باريس الثانية (الحقوق ، والاقتصاد ، والعلوم الاجتماعية) تضم الآن المعهد الفرنسى للصحافة وعلوم الاعلام .

وهذا التأويل الضيق الى درجة تتجاوز الحد المعقول لا يمكن تفسيره الا فى ضوء التطور التاريخي الذى استمر حقبة طويلة من الزمن ، والذى سوف ينتهى بتحديد المفاهيم الخاصة بكل من الاعلام والتعليم والمعرفة ، والتربية والتعليم .

ولتبسيط الأمر - وان كان تبسيطا يتجاوز الحد بلا شك - يمكن أن نقول ان تاريخ الفكر مر بثلاث مراحل :

١ - مرحلة العلاقة المباشرة بين المعلم والتلميذ

فى هذه المرحلة تنتقل المعلومات مباشرة من المعلم الى التلميذ . والكلمة الشفهية هى الأداة لنقل هذه المعلومات ، ثم تدعم هذه الأداة تدريجيا بالكتابة عندما يدون التلميذ ما يلقى عليه المدرس ، ويسجل المدرس على الرق أو الورق ما يعمل لتلميذه . ونظل هذه المعلومات باقية على حالها ردها من الزمن . تنتقل المعلومات من شخص الى آخر ومن جيل الى جيل . وفى هذه المرحلة يظل اقتصاد المجتمعات البشرية ثابتا لا يتغير ، ويتجدد باستمرار بتكرار الفصول السنوية . وكذلك كل ما يتم توصيله للأجيال التالية لا يتغير الا قليلا، أو لا يتغير على الإطلاق ، فالتعاليم الأخلاقية والشرائع الدينية - مثلا تعارض التغيير بشدة ، وتسميه بدعة وضلالة (هرطقة) . وما عدا ذلك من العلوم كالطب - مثلا - ما هو الا علاجات متوارثة لا يطرأ عليها سوى تغيير بلى ناشئ عن تجارب الآباء والأسلاف . وكذلك الشأن فى الحرف والصناعات التى يرتبط فيها انتقال المعلومات بانتقال المهارات ، سواء فى المصنع أو فى موقع البناء والتشييد . وجدير بالذكر فى هذا المقام أن مؤرخا شابا اسمه فيليب هودرير قام بدراسة خاصة بالشركة الفرنسية لشرق الهند جمع فيه عددا كبيرا من الوثائق عن شركات الملاحة : عن أسلوب حياتها ، وتجارها ، ومضاربها المالية ، ولم يجد شيئا من الوثائق الخاصة بالطرق الفنية لبناء السفن ، لأنه لم يكن هناك كتب أو كتيبات عن هذا الموضوع فى القرن الثامن عشر ، اذ كان كل شئ فى هذا المجال قائما على التجربة والخطأ .

وفىما يتعلق باقتصاديات التنمية كانت هذه هى مرحلة المجتمعات التقليدية .

وفيما يتصل بتاريخ الطاقة كانت الشمس أول مصدر من مصادر الطاقة تم استخدامه في هذه المرحلة .

وفي هذه المرحلة اشتغل انسان العصر الحجري القديم بجمع الطعام والصيد ، واستخدام النباتات والحيوانات ، وهي أداة لتحويل الطاقة الشمسية (بحالتها الطبيعية . أما خلفه - انسان العصر الحجري الجديد - فقد تعلم انتاجها بنفسه عن طريق الزراعة وتربية المواشى . وهكذا انتقلت أساليب الحصول على أفضل النتائج من مختلف ضروب النشاط الزراعى من الآباء الى الأبناء فى محيط الأسرة .

وكان المجال الوحيد الذى تقدم فيه الفكر هو الفلسفة . وفيما عدا ذلك لم تظهر افكار جديدة ، بل سار كل شئ فى طريقه ببطء دون أن يطرأ عليه أى تغيير . وكان المسرح مجالا آخر لحرية الخلق والابداع نسبيا . وفى مجال التاريخ كان هيروdotus اقرب الى الصحفي والراوي منه الى المؤرخ .

وكانت الذاكرة فى المجتمعات التقليدية على جانب كبير من الأهمية . وحتى اليوم لا تزال نرى الأميين فى العالم الثالث يستظهرون آلاف الأبيات الشعرية أو آيات الكتب المقدسة كالقرآن الكريم أو أسفار الفيدا .

٢ - مساعدة النص المطبوع للذاكرة

وضعف العلاقة بين المعلم والتلميذ

أضافت الطباعة ذخائر المعرفة الى الكنز الثابت غير المتغير الذى قامت على حراسته الحضارات التقليدية . وحدث هذا بسرعة متفاوتة قلة وكثرة طبقا للمعلم الذى أضيف الى كنز المعرفة . وقد مرت عشرات السنين بين اختراع جوتنبرج للطباعة ونشر المؤلفات غير الدينية (العلمانية) . وكانت أول النصوص العلمانية التى تم طباعتها الأخبار التاريخية والرسائل والأبحاث (معلومات عن الحقائق الثابتة) والمؤلفات القانونية والطبية (معلومات عن الأمور المعروفة) . ساعدت الطباعة على نشر المدونات سواء ما يتعلق منها باللغة أو القانون .

ويجدر بنا أن ندعو المؤرخين لتحليل محتويات المطبوعات لمحدد منتظمة - كخمسين سنة مثلا - من القرن الخامس عشر فما بعده - ومبلغ علمي أن الدراسة الوحيدة التى أجريت فى هذا الصدد بالنسبة للقرن الثامن عشر هي ما قام به روبرت استغال (١٩٦٥) . وفى هذا القرن يستطيع المرء أن يرى التغييرات التى طرأت على الاحجام المختلفة لضروب المعرفة . وفى بداية هذا القرن سادت دولة الآداب والفنون والعلوم . وفى أواخره أخذت المؤلفات التقنية تنمو بصورة عجيبة .

وكان هذا القرن أيضا هو الحقبة التى برزت فيها الى الوجود الأوضاع المدنية (تم فيها انشاء السجلات) . وليس من قبيل الصدفة أن مؤلفات الاحصاءات الوصفية (التى عرفت فى ذلك الحين باسم « الحساب السباسى ») ازداد عددها باطراد .

وجدير بالذكر أنه مضت ثلاثة قرون من عهد طباعة الكتاب المقدس الى ظهور فكرة الانسكلوبيديا (الموسوعة أو دائرة المعارف) ، وهى أول محاولة لجمع فروع المعرفة فى ايجاز واجمال . وبذلك تم فتح الكنز المغلق الذى طويت فيه المعارف

التقليدية ، كما تم اثراؤه ، ولكن محتوياته لم تكن كبيرة بالقدر الذى يصعب على الرجل المثقف ان يستوعبه جميعا .

وفى عصور التنوير (حركة التنوير الفلسفية فى القرن الثامن عشر) كانت فكرة دائرة المعارف خاتمة عهد مضى ، وايدانا بفجر عصر جديد . ذلك ان حرية التجارة أدت الى حرية الفكر ، وتضافرت الحريتان معا على خلق حرية ثالثة هى حرية الابتكار ، وازدادت سرعة التيار ، فكانت الثورة الصناعية التى أطلق عليها هذا الاسم منذ مؤلفات بول ماتتو هى بداية حرية العقل .

وفى ذلك العهد بل وفى القرن التاسع عشر كله لم يدرك أحد المدى الكامل للتغيير الذى حدث ، فقد ظلت المدارس العالية للموسيقى أو العلوم والتكنولوجيا يطلق عليها اسم « كونسرفتوار » .

وتنوعت المعاهد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعمقت ، واتسع نطاق الوحدات الانتاجية ، فانضمت المصانع الى جانب مشاغل (ورش) الحرفيين . وازداد التعمير انتشارا بين السكان ، وظهرت الحاجة الى جمع المعارف ونشرها ، فظهرت أول جريدة فى فرنسا فى القرن السابع عشر ، واشتملت على الأخبار التى كانت أول نوع من الاعلانات ، واتسمت الاكاديميات القومية بطابع العصر ، فتم تكريم العلم والعلماء . ولكن الجامعات ظلت حتى المصور الحديثة تجنح الى المحافظة لا الى التجديد . ولاشك ان محنة جاليليو لم تمت مقبولة ولا ممكنة ، ولكن كانت هناك أساليب أخرى أقل وضوحا وأكثر خفاء لتعويق الخيال الخلاق . وكانت العلوم الرياضية (التى ظلت الى عهد قريب تستعمل بصيغة الجمع أى الرياضيات) والفيزياء والكيمياء أول العلوم التى طُفرت بالحرية . وهذا يرجع - بلا ريب - الى أن تقدم الفكر فى هذه المجالات لا يمت بصلة مباشرة الى تنظيم المجتمع . ولذلك أصبحت هذه العلوم بفضل ما اكتسبته من ميزة على العلوم الأخرى أهلا لأن تنفرد بعد قرن من الزمان بهذا اللقب الذى أطلق عليها وهو وصفها بالعلوم « الدقيقة » (أو المضبوطة) .

وهكذا شهد القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور نوعين مستقلين : العلم بكتبه ومكتباته ، والاعلام اليومى بصحفه وإعلاناته .

وكان التعليم يتصل غالبا بالتعليم أى توصيل المعلومات من المعلم الى التلميذ بطريقة مباشرة (شفوية) وبطريقة غير مباشرة (كتابية) ، وكان النص المطبوع إضافة الى التعليم الشفهي أو أديلا منه . وبقي الأمر كذلك ، ولم يصبح من المقبول بل من المألوف الا يشهد الطلاب المحاضرات الا فى الوقت الحاضر .

ولم يكن الاتصال بين العلماء والباحثين يمثل أية مشكلة حتى ذلك الحين ، اذ كان عددهم محدودا ، وكان كل منهم يعمل على حدة فى الغالب . ولما كانوا يعيشون فى مراكز قليلة سهل عليهم أن يتصل بعضهم ببعض ، كلما اقتضت الضرورة ذلك .

وكان هذا هو عصر التصنيع والتحضّر . وتم تنظيم المكتبات على نحو يفرم باحتياجات السكان بحيث أصبحت بمثابة شبكة اتصال ، وبخاصة لأنها كانت تستخدم خلال طور واحد من أطوار الحياة ، اذ كان الدارس يستطيع البحث زمنا طويلا معتمدا على ما لديه من ذخيرة المرفة . وقد أسدى الى أحد زملائي الكبار نصيحة فى مستهل حياتي الجامعية فحوها أن اكتب محاضراتي بخط كبير حتى يتسنى لى

أن أقرأها في نهاية حياتي . وقد أخطأ زميلي العزيز ، لأنه كان من الواجب حتى في أيامه ادخال الآراء والتطورات الجديدة في محتوى كثير من غروع المعرفة .

وقد سدت فهارس الموضوعات والمؤلفين في المكتبات احتياجات القراء مادام الانتاج الفكري محدودا نسبيا . ولما ازداد الانتاج انحلت المشكلة بفضل ثبت المراجع (الببليوجرافيا) والمخصصات الاحصائية أو المشروحة . ولكن في منتصف القرن العشرين انهار الصرح كله أمام تدفق سيل الانتاج الفكري اذ اقتربت ساعة الثورة التي طرأت على الاعلام العلمي .

ويجب أن لا يعزب عن البال أن الفرع الآخر من الاعلام أي الاعلام الموجه الى الرأي العام كان قد نما في مرحلة سابقة وبسرعة أكبر . ذلك أن عدد الصحف قد ازداد كما ازداد المطبوع من نسخها . وظلت الصحافة زمنا طويلا تزداد تنوعا ، فأصبحت هناك صحف قومية واقليلية ومحلية ، وصحف تعكس مختلف الآراء السياسية ، وصحف تمثل الحرف والمهن المختلفة . وامتد انتشار الصحف الى آفاق أوسع . واخذ الناس يدرسون الصحافة من ناحية الانتاج (التنظيم ، البحث عن الأخبار ، سرعة الطبع ، الخ) والطلب (تحليل طوائف القراء) . ولكن الاتصال أي التوزيع ظل مشكلة مادية . وتطور الاعلان اذ زاد متوسط عمر الانسان في الوقت الذي نقصت فيه السلع ، فانفق أصحاب المصانع أموالهم على الاعلانات عندما اتجهوا الى الانتاج الكبير .

ولكن في أواسط القرن الحاضر وصل الأمر الى نقطة التشبيح ، اذ أصبح الاعلام العام يزداد اعتمادا على المذياع والتلفاز ، وكانت هذه هي اللحظة التي حدث فيها انفجار الاعلام العلمي .

٣ - الانفجار

على الرغم من أن معظم الطرق التقنية التي استخدمت في المرحلة السابقة لا تزال تستخدم اليوم ، فإن الثورة التي تحدث الآن والتي يعرفها الاخصائيون خاصة تشير الى تغيير جذري في آفاق الحركة الفكرية .

وقد ساعدت على هذه الثورة عدة عوامل . ويذهب بعضهم الى أن الفترة الحاضرة هي ثورة صناعية ثانية أو هي مجتمع ما بعد الصناعة . ولكن الأصح أن تسمى ثورة فكرية ثانية .

الانتاج الفكري :

زاد هذا الانتاج بصورة ضخمة . ويقول ج . أندريلا (١٩٧٣) انه منذ ظهور أول مجلتين علميتين في القرن السابع عشر (مجلة الحكماء بباريس ، ومجلة الأعمال الفلسفية للجمعية الملكية بلندن) زادت جميع المؤشرات الدالة على حجم العلم بنسبة ١٠ امداس في القرون الثلاثة الأخيرة أي من ١٦٦٠ الى ١٩٦٠ .

فقد ظهرت ٥٠ مجلة علمية في ١٧٥٠ و ١٠٠ في ١٨٠٠ و ١٠٠٠ في ١٩٠٠ . ويوجد اليوم أكثر من ١٠٠٠٠ مجلة . وفي السنوات الأخيرة حدثت زيادة ضخمة في المطبوعات التقنية مماثلة لما حدث في « العلوم البحتة » ، ففي ١٩٦٦ ظهرت في الولايات المتحدة دوريات متخصصة في الهندسة المدنية يبلغ عدد صفحاتها ٣٠٠٠٠ .

فى مقابل ٣٠٠٠ صفحة فى ١٩٤٦ • وقد تضاعف عدد المؤتمرات أربع مرات خلال عشرين سنة ، اذا ارتفع من ١٠٠٠ فى ١٩٥٠ الى ٢٠٠٠ فى ١٩٦٠ وإلى ٣٥٠٠ فى ١٩٦٨ ، واذا نظرنا الى عدد المشتركين فيها وجدنا أن نسبة الزيادة تدعو للدهشة .

ويرى أندريلا أنه تم سنويا انتاج مليونى مؤلف علمى من كافة الأنواع فى بداية العقد الثامن هذا ، أو بمبادرة أخرى ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ مقالة أو تقرير فى كل يوم من أيام العمل ، وأنتج هذه المؤلفات خمسة ملايين عالم أى بنسبة ٨٠٪ على الأقل من مجموع العلماء فى كل العصور (يقرر برونفيلتر فى مقاله المنشور بهذا العدد أن هذه النسبة تصل الى ٩٠ ٪) .

واذا أضفنا المهندسين والفنيين ورجال العلوم الاجتماعية الذين نشروا مؤلفاتهم وجدنا - كما قال أندريلا - أن مجموع الأشخاص الذين اشتركوا فى انتاج وتوزيع الاعلام العلمى والفنى بكافة أنواعه يتراوح بين ١٠ ملايين و ١٣ مليون شخص .

ويضاف الى المشكلات المتعلقة بإدارة مخزون المعرفة تلك المشكلات التى ترجع الى سرعة الانتاج الفكرى • ذلك أن المعرفة تنتشر بصورة كثيرة مختلفة : مقالات تنشر فى الصحف ؛ ومطبوعات تتراوح بين الكتب والموضوعات ؛ وتقارير فنية ؛ ومحاضرات الاجتماعات ؛ ووثائق محدودة التداول • سيقتنى عدد كبير من ذلك فى المكتبات ، حتى التى رصدت لها ميزانيات كبيرة • ويقول أندريلا : أما تصورنا وجود مكتبة عالمية تشمل على أكثر من ١٠٠ مليون مؤلف مستقل ألفينا عدد المؤلفات العلمية والفنية فيها يربى على ٣٠ مليون مؤلف • وليس لدينا تقديرات خاصة عن العلوم الأخرى ، وإن كان جون فلتشر فى مقاله المنشور فى هذا العدد يقول أن المؤلفات المنشورة فى الاقتصاد زادت بنسبة ٢٪ سنويا بين ١٩٢٨ و ١٩٦٨ فى حين زادت الدوريات سنويا بنسبة ٤ ٪ • ولو لم تكن هذه الأرقام أقل من الواقع لكأنت بلا شك أقل من الأرقام الخاصة بالعلوم الاجتماعية بوجه عام ، لسببين : (١) أن أعلى معدل للزيادة فى العلوم الفنية والعلمية يتراوح بين ٣٪ و ٤ ٪ بالنسبة للمؤلفات التى ظهرت خلال حقبة طويلة من الزمن (أكثر من قرن) و ١٢٪ و ١٤٪ بالنسبة لما ظهر منها فى السنوات الأخيرة • ومعروف أن علم الاقتصاد لم يظهر منذ أمد بعيد ، ولذلك كان من المحقق أن معدل زيادته أدنى من معدل غيره من العلوم الاجتماعية التى لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا أن عدد ما ظهر من مؤلفاتها خلال عشر سنوات أو أقل ضعف ما ظهر من كتب الاقتصاد • (ب) أن تنوع العلوم الاجتماعية بصفة مستمرة وتقسيمها الى علوم فرعية متخصصة يعد عاملا آخر فى مضاعفة ما ظهر منها •

هذا والانتاج العلمى يظهر الآن فى كل بلاد العالم بعد أن كان فى وقت ما مقصورا على بلاد قليلة • ويدل هذا التوسع على أن نموه فى المستقبل سوف يكون كبيرا عندما تنجاب غياحب التخلف عن بلاد العالم الثالث • وهذا من شأنه أن يزيد من مشكلات العرض والاعلام المتعلقة بالمؤلفات الجديدة • يضاف الى ذلك أن زيادة عدد اللغات المستخدمة يمثل عبءا آخرى •

وأخيرا نلاحظ ازدياد عدد التقارير والأبحاث التى يتعذر طبعها ، أو تكون تكاليفها باهظة الى حد يحول دون نشرها ، ولذلك لا يوجد منها سوى عدد قليل من

النسخ - وهذا من شأنه أن يضاعف احتمال بقاء الدراسات الهامة خارج دائرة الاعلام التقليدي .

وقد تنبأ كثير من الكتاب بأن هذا النمو سوف يجنح الى البطء ، وأن انتشار المؤلفات العلمية سوف يتقلص بعد أن بلغ الذروة ، وقد أخذ يتقلص بالفعل . ولكن يجب أن نوافق أندريلا على أن هذه النبوءة لم تتحقق ، ولذلك نتوقع استمرار الانفجار خلال عشرات السنين القليلة القادمة .

وقد حاولت المكتبات مساهمة هذا الاتجاه ، فازداد عددها ، وانتشرت في بلاد جديدة في جميع أنحاء العالم ، وزادت أغني المكتبات من مقتنياتها (بنسبة ٢٪ أو ٤٪ سنوياً في الولايات المتحدة ، مثلاً) ولكن لا جدال في أنها أخذت تتخلف عن الركب ، وتعجز عن مواصلة السير في هذا الاتجاه .

وقد تضاعفت أيضاً الملخصات ، والبيبلوجرافات ، والمؤلفات الإحصائية والتفسيرية على اختلاف أنواعها ، ولكن بعضها يبلغ من الضخامة حداً يعتذر معه الاستفادة منها ، وبعضها يجنح الى الانتقاء فيقتصر على موضوعات معينة ، وبعضها يشوبه النقص ويقتصر عن درجة الكمال . ويؤكد تلماس فولدي في مقاله المنشور في هذا العدد زيادة انتاج الاعلام الثانوي الذي يساعد على تكديس المؤلفات بدرجة كبيرة . وبذلك اختفى دور الوسيط بين المنتج والمستهلك .

اختناق المستفيدين بالاعلام :

يمكن تحليل هذه الظاهرة بحسب نوع المستفيدين بالاعلام . كل على حدة وأولهم العالم الذي يجد نفسه في موقف يزداد سوءاً . ذلك أن ميزانيته الشخصية لا تكفي لاقتناء المراجع اللازمة لعمله . ثم إن المصادر التقليدية المكتبات والبيبلوجرافات - لا تفي بحاجته . يضاف الى ذلك أنه قلما يحصل على ما يريد ، وهو دائماً يجد نفسه بين أمرين متناقضين : عدم وجود المادة الاعلامية المطلوبة ، وتوافر المادة الاعلامية غير المطلوبة ، الى حد الافراط .

وكذلك تتوافر المادة الاعلامية على مستوى الجمهور العام ، وهو النوع الثاني من المستفيدين . لهذا الجمهور يواجه سيلاً جارفاً من الاعلام يتكرر في مناسبات متعددة ، ومن زوايا مختلفة ، وفي جميع أنحاء العالم في أيامنا هذه . ولذلك ترى القارئ يتوق الى قراءة الصحيفة التي يهواها والباحث يتوق الى اقتناء البيبلوجرافات أو البحوث الإحصائية والنصوص التي تفي بحاجته في وقت معين .

ونالت أنواع المستفيدين يمكن أن نجدهم في عالم التربية والتعليم . وهنا أيضاً يحتاج الأمر الى اصلاح جذري . فعلى النطاق العالمي يزداد عدد تلاميذ المدارس لسببين : أولهما زيادة نمو الأمة ، وثانيهما انتقال كثير من التلاميذ من التعليم الابتدائي الى الثانوي . وربما كان اعداد المبرسين أبطأ من تعليم التلاميذ ، ولكن اذا كان الكثير قد قيل عن الانفجار المدرسي (وهو أمر يرتبط بزيادة عدد الأطفال بعد الحرب في البلاد الصناعية التي وصل في معظمها التحاق التلاميذ بالمدارس اقصاه) فإن الانفجار الجامعي هو الذي يتطلب الآن المزيد من الاهتمام . ففي أثناء عشر سنين أو خمس عشرة سنة تضاعف عدد التلاميذ ثلاث مرات أو أربعاً ، وازدادت الحاجة الى المؤلفات الجديدة ، لأن سرعة التقدم العلمي جعلت المعرفة التي اكتسبت في فترة معينة متخلفة . ولذلك يجب إعادة تدريب المدرسين في الوقت الذي تتسع فيه

آفاق الدراسة أمام التلاميذ طول حياتهم ، ومن هذه الآفاق نظام التعليم مدى الحياة . وكل ذلك يسعى لاستخدام المؤلفات العلمية على نطاق واسع .

وأخيرا ظهر نوع جديد من المستفيدين في أوروبا خلال السنوات العشر الماضية وفي الولايات المتحدة خلال العشرين سنة الماضية ، ألا وهو عالم الصناعة بكل ما تطلبه من أبحاث ومعامل . ويأتي الطلب في الأساس من الهيئات الكبرى التي تزيد دراسة كل ما يهمها بطريقة منهجية ، كالاختبارات المعملية ، وبراءات الاختراع ، والتراخيص ، والبيولوجيات والتراجم حتى يتسنى لها أن تجد ما تطلبه من الاختصاصيين . وقد أتاح لها الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) حلا يسرى على كل أنواع المستفيدين ، كما سترى في الفصل الثاني من هذا المقال .

توافق العرض مع الطلب في مجال الاعلام

عصر الكمبيوتر والاتصالات البعيدة

ما ذكرناه فيما سبق يوحي بأن يكون شعارنا اليوم : « كل شيء في كل مكان لكل فرد » . وهو شعار مقبول . ولكن اذا أريد تفادي النفقات الباهظة واختناق المستفيدين ، وجب توافر شرط آخر ، وهو ضرورة انتقاء المادة ومعالجتها ، وتهيئتها على النحو الذي يتلاءم مع حاجة الأفراد . ولهذا يستغرق إنتاج المادة العلمية مدة أطول . ومتى تم اعداد المادة وجب انتاجها بحيث تسد حاجات المستفيدين على اختلاف أنواعهم . وهذا يتطلب وضع الخطط اللازمة لمعاملات الإنتاج بكل ما تتطلبه من انتقاء وجمع للمادة في مراكز خاصة . ومتى تمت معالجة المادة وانتاجها على هذا النحو وجب حينئذ نقلها وتسليمها لطالبيها بواسطة شبكة الاتصالات البعيدة . وهنا يتعين علينا أن ندرس أهمية العملية التي أقدم عليها الجنس البشرى الآن .

ما هو المكان الذي تحتله صناعة الفكر ؟

لقد حاولت المجتمعات خلال تطورها أن تعرف وأن تعمل في أربعة مجالات كبرى (الشكل ١) . وقد تم هذا التطور والتقدم باستخدام الطريقة التحليلية مع الاستعانة بالطريقة التركيبية من حين الى آخر . ولا ريب أن زيادة عدد العلوم تحقق الرغبة في إجراء دراسة أعمق للمشكلات التي أغفلناها حتى اليوم أو التي هجرت عن حلها الأدوات المستخدمة في العلوم المريضة فيما مضى . وقد أدت زيادة العلوم الى كفاية أكبر في العمل ، وتأثير أوضح في العالم الخارجي . وإذا أردنا التعبير عن ذلك بمباراة بسيطة قلنا أن الانسان سيطر أولا على المادة (القسم ١) في الشكل (١) ، وعلى الطاقة (القسم ٢) ، أى المنطقة الواسعة المعرضة للانطروب (١) . ومنذ عهد قريب اهتم الانسان بالحياة من الناحية البيولوجية (القسم ٣) ، ومنذ عهد قريب أيضا وجه اهتمامه الى نشاطه الفكري (القسم ٤) . وينتمى العالم الحي والنشاط الفكري الى منطقة الانطروب السالب .

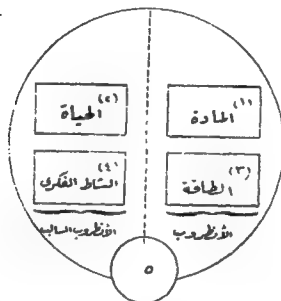
وبعد الاستكشاف الكامل لكل ما في الكون من أشخاص وحيوانات يستطيع الانسان في النهاية أن يقوم بدراسة شاملة لهذا الكون (القسم ٥) . وكل ما يقوله الناس ويفعلونه بخصوص الايكولوجيا (٢) والبيئة ومختلف

(١) Entropy = الانطروب : الاتساع النهمور النهائي للمادة والطاقة في الكون (المترجم) .

(٢) Ecology = الايكولوجيا : العلم الذي يبحث في العلاقات بين الكائنات الحية والبيئة .

تشكال التلوث ما هو الا الخطوة الاولى فى سبيل المعالجة الشاملة للمشكلات ذات التتابع العالى .

ولا ريب أن النشاط الانسانى السابق غير المخطط الذى اتسع نطاقه باستمرار أخذ يفسد البيئة التى نعيش فيها (وإن وجب من لا ننسى أن ازالة الأشجار والغابات وتحويل الأرض الى صحراء جرداء أمر بدأ فى العصور القديمة) . وقد اعتقد الانسان أنه أصبح سيد الكون فى غمرة الزهو الذى استولى عليه نتيجة ايمانه بالعلم فى أخريات القرن التاسع عشر . لكنه اليوم يجد نفسه مضطرا الى استعادة مكانه فى بيئته الطبيعية تخضع للقوانين والنظم التى ظل يتجاهلها أو يهملها زمنا طويلا (دورة الاكسجين والكربون ، على سبيل المثال) .



شكل (١)

هذا والشكل الموضح بعاليه قد يساعدنا على تنظيم الاعلام العلمى برمته أى فى كل العلوم ، ولكنه يؤثر أيضا فى فكرة العلوم الاجتماعية التى تعد فرعاً من مجموعة العلوم .

اعادة تقويم العلوم الاجتماعية

من دواست متعددة الى دواست مجتمعية

ان مشكلاتنا الراحنة لا يمكن أن تعالج اذا ظلت العلوم الاجتماعية مقسمة كما هى الآن . ذلك أن تقسيمها الى علوم متعددة أمر وهمى عديم الفائدة .

ولما كان الاعلام العلمى يسير الآن على نهج مختلف وجب المدول عن التقسيم الذى يحول دون احراز مزيد من التقدم . ومن المشاهد أن علوم الاقتصاد والاجتماع والانوجرافيا (علم السلالات البشرية) والانثروبولوجيا (علم البشرات) والسيكولوجيا (علم النفس) وغيرها من العلوم ظلت تعنى حتى الآن بتحديد دائرة اختصاصها . وبعض هذه العلوم ذو نزعة تسلطية بمعنى أنه يسمى لغزو دائرة غيره

من العلوم ، وبعضها كالجغرافية البشرية قد اختفى من الميدان بفعل الضغط الواقع عليه من جيرانه ، ليعود فيظهر في أشكال مختلفة وفي دائرة مختلفة . ومن شأن هذا التنازع على الاختصاص أن يؤدي الى الفوضى والاضطراب ، وأن يصوق تقسّم المعرفة .

والمطلوب الآن هو اتخاذ موقف جديد أكثر ايجابية يقوم على مبادئ تختلف تماما عن المبادئ التي ظلت سائدة حتى الآن . ويمكن صياغة هذه المبادئ الجديدة كما يلي :

١ - ليس لاي علم من العلوم الاجتماعية دائرة اختصاص معينة ، بل كل منها يشترك في كل الدوائر والمجالات التي يبحث فيها الانسسان بدافع من غريزة حب الاستطلاع . فلا حدود بين العلوم الاجتماعية ، بل يجب أن تشترك جميعا في دراسة الموقف الواحد من جميع جوانبه .

٢ - يتربط على هذا أن يكون كل علم من العلوم الاجتماعية معبرا عن وجهة نظر أو رأي يختلف عن وجهات نظر وآراء العلوم المجاورة .

٣ - فيصل التفرقة بين علم وآخر هو اهدافه الخاصة .

وسأضرب مثلا واحدا يوضح ذلك ، وهو علم الاقتصاد الذي يهدف الى قياس وتعزيز الكفاية في الاعمال البشرية . وتحقيقا لهذه الغاية يعني هذا العلم بالطبيبات (المنافع) ، وبالناس ، وبالتنظيم ، وبالبيئة الطبيعية . فمحاله ليس مقصورا على الحسابات النقدية ، بل يتعدى ذلك أو يجب أن يتعدى ذلك الى حساب الطاقة ، واشباع الحاجات والرغبات الخ . ومثل آخر هو التمييز بين تحليل التكاليف والمنفعة ، وتحليل التكاليف والفاعلية ، وهو تحليل أوسع نطاقا من ذلك . وفي هذه المسألة يلقي سياستيان جرين ضوءا جديدا على العلاقة بين الأنثروبولوجيا والاقتصاد . وبهذه الطريقة يخفى المنهج القديم القائم على تعدد العلوم الاجتماعية ، ذلك التعدد الذي لا ثمرة له سوى الجمع بين علوم متباينة .

والشاهد أن معظم الدراسات في العلوم الاجتماعية ليس لها سوى اثر محدود ، لأنها حين ينصب اهتمامها على جانب واحد من جوانب المشكلة أو على العلاقة الثنائية بين ظاهرتين ، تخفق في دراسة الآثار الخاصة بجميع العلاقات الأخرى المتشابكة . والمطلوب الآن هو تعبئة كل العلوم الاجتماعية ، واتباع منهج عام في معالجة كل ما يتعلق بالمجتمع .

ولكل مجتمع المكونات أو العناصر الأساسية المبنية في الشكل (١) . وكل مجتمع هو جزء من الكون الذي تعيش فيه جماعة من البشر . وهذه الجماعة تعيش في بيئة طبيعية معينة ، ولها تنظيماتها الخاصة ، وتتألف من كائنات بشرية يجب أن تدخل في اعتبارنا حياتها الفسيولوجية ، وطاقتها العقلية ، بالإضافة الى الأشياء التي تعمل القوى الانتاجية على استغلالها ، وخلقها ، وتكييفها ، ونقلها .

وهذه النقاط الأربعة التي أشرنا اليها تغطي أكثر مما تشير به الطرق التحليلية المتبعة اليوم . والمراد بالبيئة يتضمن أكثر من مجرد مناطق ريفية ، واستصلاح الأرض ، وتآكل التربة ، واستهلاك الموارد الطبيعية . ويجب على الانسان أن يوفق بين مطالب السكان ، والصحة ، والتعليم ، والأفكار العلمية الجديدة . والمراد بالأشياء يتضمن أكثر من كل ما تنتجه الزراعة والصناعة . والمراد بالمجتمع يتضمن أكثر بكثير من مجموع النظم السياسية والاجتماعية فهو يغطي جميع قواعد اللعبة ، بما في ذلك المشاركة ، والاستقطاب ، والتكتل ، واجماع الرأي .

والعلاقات المتشابكة بين هذه الأقطاب ومكوناتها يحدد طبيعة العالم ، التي يجب فهمها برمتها . ويجب أن يكون هذا هو هدف الدراسات الاجتماعية التي أحسنت تتسلح بأدوات الماضي ، فقد ظهرت الآن فروع جديدة من الرياضيات تتيح أداء المهمة التي ظلت حتى الآن تبدو مستحيلة .

وتنل الملاحظات التي أيدناها فيما سبق هي أمور إجمالية بحيث لا يمكن اعتبارها فلسفة للعلم أو فلسفة للمعلوم الاجتماعي . وهدفنا الوحيد هو رسم خطوط عامة لتكون نبراسا لتنظيم صناعة الفكر . وهذه الخطوط - أو غيرها - تتيح العودة إلى الاعتبارات العملية والواقعية .

أداة نقل المعرفة

جاء في تقرير لجنة السياسة العلمية ، التابعة لهيئة « أوسيد » ، في يونيو ١٩٧١ (تقرير هوانهيد) أن المطلوب الآن هو الوصول إلى مفهوم عام شامل للاعلام والمعدل عن الأفكار والمفاهيم الضيقة . ذلك أن الاعلام العلمي ليس سوى لجنة في صرح الاعلام الضخم (تقرير بيجانويل ، ١٩٧١ ، أوسيد) ويرى بعض المؤلفين أمثال ماك هيل - كما قال ج أندريلا - أن الاعلام مورد الثروة ، وعامل من عوامل الانتاج ، له مكانة في كل نظام من نظم الخليقة ، وعنصر يجب مراعاته في كل العمليات المتصلة بصنع القرارات . ويقترح ك. أوتين و أ . ديبون (١٩٧٠) استعمال كلمة « علم الاعلام » (١) للدلالة على علم جديد الغرض منه دراسة العلاقات بين الاعلام وجميع العلوم الأخرى .

ولذلك فإن هدفنا ليس بأي حال هو اجراء دراسة سوقية (نسبة للسوق) لنتجى الاعلام ومستهلكيه . وقد اصاب ج . نيومان كبد الحقيقة حين قال في مقاله المنشور في هذا العدد بوجود حلقة جوهرية بين نظرية الاعلام ونظرية المؤسسات . ذلك أن الاعلام باعتباره موردا ليس سلعة كأي سلعة أخرى . صحيح أن فيضا من بحر الاعلام يمر خلال السوق ، ولكن فيضا آخر يبقى خارج السوق ، ويوزع بالمجان . وإذا كان الاعلام موردا فليس بغريب أن يكون من الممكن ادماج قطاع الاعلام : الفني (التقني) في قالب التبادل الصناعي كما حدث في الترويج في ١٩٧١ ، مما يظهر الأهمية التي ظل الناس يفلولونها حتى ذلك الحين - للاعلام العلمي في أكثر من نصف العلاقات بين القطاعات المختلفة (ج . أندريلا ، ص ١٠٢) .

وقد كان ج . أندريلا أول من وضع تصنيفا لاحتمالات المحددة لعناصر النظم الاعلامية الكمبيوترية . ولكن التصنيف الذي أعرضه الآن يختلف عنه من بعض الوجوه ، ويقدم نموذجا لمعالجة البيانات يفي بمطالب المستفيدين .

والتعديل الذي اقترحه يقتضي ضمنا الاجابة عن الأسئلة الآتية :

(أ) بم ؟ (أي بأي مورد اعلامي) .

(ب) لمن ؟ (المستفيد المقصود) .

(ج) لأي غرض أو غاية ؟ .

(د) كيف تنقل المادة الاعلامية ؟

(أ) بم : ان تحديد المورد الاعلامي الذي يمكن تزويد المستفيد (صاحب السؤال)

به يخضع لستة معايير :

١ - معيار الأصل : فى أى فرع من فروع العلم يمكن اجراء البحث .

٢ - مرحلة التطور : يقول د . جوسلين (١٩٧٤) أن هذه المرحلة تتضمن : تقرير أو بيان ما هو معروف فى مجال معين (مثال ذلك عملية التعلم فى علم النفس) . الدراسات أو البحوث التى تجرى الآن فى نتائج البحوث التى تم الفراغ منها حديثا ، بيان البحوث المطلوبة ، الآراء النظرية والأسئلة التى لم يجب عنها فى المجال الذى يجرى فيه البحث ، دلالات نتائج البحوث ، معلومات عن المهنة (عددها ، أوضاعها ، مرتباتها ، الخ) .

٣ - طريقة معالجة المشكلة : المفاهيم والنظريات ، الدراسات والتطبيقات التجريبية ، مناهج البحث ، الإيضاح والتفسير ، العلاقة مع الموضوعات الأخرى ، التحقق ، التحليل ، التركيب ، التنبؤ ، الخ .

٤ - مستوى الصعوبة : قياسا على سكان الجبال الذين عرفوا على التوالى المراحل الصعبة لصعود الجبل ، يتسنى لنا أن نحدد درجة الصعوبات التى يستطيع مختلف المستفيدين التغلب عليها ، أما بالرجوع إلى المستويات العامة للتعليم وأما بالرجوع إلى المعلومات التفصيلية فى نطاق كل علم .

٥ - باى ثمن ؟ : فى وسع المستفيد (صاحب السؤال) أن يبين المبلغ الذى يستطيع أن يدفعه ثمنا لاجراء البحث .

٦ - أى نوع من المادة ؟ : مقالات ، كتب ، موسوعات ، تقارير حكومية ، تقارير مؤتمرات ، بbliographies ، قوائم كمبيوترية ، شرائط كاسيت ، أشرطة تسجيل ، نسخ فوتوغرافية ، فيشات (جذاذات (١)) صغيرة .

(ب) لمن ؟ يمكن تصنيف المستفيدين تحت ثلاثة عناوين :

١ - أفراد أو جماعات : كان يكون المستفيد باحثا فرديا أو ممثلا أو مستهلكا واحدا أو مجموعة المستهلكين .

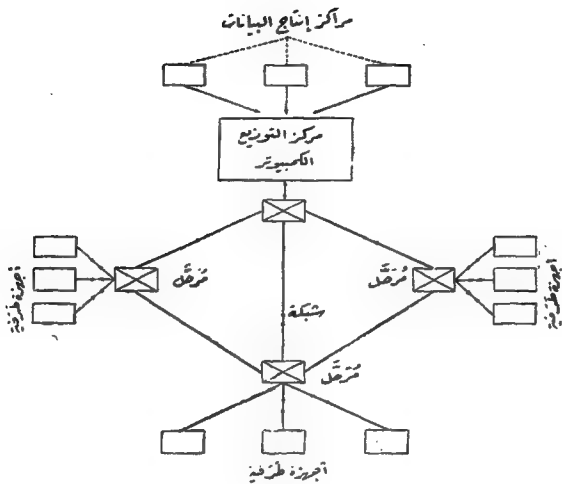
٢ - أصناف المستفيدين المذكورين فيما سبق : علميين ، تربويين ، اساتذة ، تلاميذ ، انتاج ، رؤساء شركات ، مهندسين ، معامل علمية تطبيقية ، جمهور عام (كالوطنين والعمال والمستهلكين والمتقاعدين الخ) .

٣ - هيئات : هيئة علمية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، تربوية ، الخ

(ج) لأى غرض أو غاية ؟ يجب عند اختيار الاعلام التمييز بين مختلف نواحي المجتمع : البيئة ، الأشياء ، الأشخاص . وكذلك يجب تحديد الغرض النهائى : الفهم ، الانتاج ، المعيشة ، الاستهلاك ، الاشتراك ، التوطن ، تحديد الزمن ، الخ .

(د) كيف تنقل المادة الاعلامية ؟ : متى نجح منتج الاعلام فى تكييف مادته الموضوعية طبقا للطلب وجب عليه أن يوجه اهتمامه إلى طريقة نقلها . وعلى الرغم من أن الكلمة الشفوية والتحريرية لا تزال تستخدم حتى الآن مما يسهل معه الاتصال المباشر أو الاتصال عن طريق البريد فإن هدفنا هنا هو دراسة نوع آخر من الاتصال وأعنى به نظام الاعلام عن بعد . ويبين الشكل (٢) الأجزاء المختلفة لهذا النظام .

(١) الفيشة (fiche) منام الجذاذة (بالذال) أو الجزافة (بالزاي) ويسلق الزمخشري فى كتابه اللائق على ذلك بقوله « فى نفس حركات من تلك الجزافات » (المترجم) .



شكل (١)

يوصل مركز التوزيع « على الهواء » بمركز أو أكثر من مراكز إنتاج البيانات التي تجمع المعلومات ، ثم تعالجها بحيث تتفادى التكرار والحذف ، ثم تصنفها وتقهرسها ، وأخيرا تحولها الى صورة يستطيع الكمبيوتر أن يقرأها . ويوصل الكمبيوتر في مركز التوزيع بشبكة يمكن من خلالها إرسال الرسائل ، اما بالاتصال المباشر أو غير المباشر . ولهذه الشبكة عدة توصيلات في مختلف المدن الرئيسية ، وتوصل بها أجهزة طرفية يتم من خلالها صياغة الاستفسارات ، وتلقى الاجابات .

وفي الولايات المتحدة نظم من هذا القبيل . اقامتها الهيئة الأمريكية لأبحاث الفضاء ، وشركة لوكهيد ، وهيئة تطوير النظم وغيرها . وفي أوروبا قامت هيئة أبحاث الفضاء الأوروبية ومركز البحوث النووية بإنشاء الشبكات الاعلامية منذ بضع سنين . وتصل الآن السوق الأوروبية المشتركة على تنفيذ مشروعات الشبكات الأوروبية . وستضم هذه المشروعات عدة شبكات قائمة بالفعل ، وتقدم خدماتها لعدد كبير من المستخدمين . وبذلك يصبح لدى أوروبا نظام اعلامى علمى من الدرجة الاولى ، ويتسنى لها الاتصال بالشبكات الموجودة فى الأنحاء الأخرى من العالم . ويصف لنا ي . أ .

بورتو م . س . بالتكوف الهيئة التي أقامها الاتحاد السوفيتي لهذا الغرض . ومن ذلك يبدو أن العالم سيصبح بعد بضع سنين مزودا بجموعة من الشبكات المترابطة التي تعد بداية للتكنولوجيا الاعلامية الجديدة .

وقد أكد المعلقون ما لهذه التكنولوجيا من فائدة ترجى في توزيع المعلومات البيلوجرافية ، ولكنها ستكون أيضا ذات فائدة جمة في إتاحة البيانات الاحصائية .

دواصة حالة خاصة

الاحصاءات الدولية

لا ريب أن نظام الاعلام الآلي الذي وصفناه ملائم كل الملاءمة لنقل البيانات البيانات الاحصائية . صحيح أنه ينطوي على بعض المشكلات الفنية ، ولكن هذه المشكلات في الغالب أقل تعقدا من مشكلات نقل البيانات البيلوجرافية . وأهم شيء في هذا الصدد هو قدرة الجهاز الاعلامي على أن يبين للمستفيدين أساليب تكوين التسلسلات الاحصائية ، ويعطيهم تفصيلات عن البيانات التي يزودهم بها (كان يبين لهم الأسعار المؤقتة أو المعدلة للوحدات النقدية الجارية ، أو الوحدات النقدية في وقت معين) . وهذا هو ما يطلق عليه مارتن برنغبرنر في مقاله اسم «الوضوح» .

هذا وجميع الصفات الأخرى التي يجب أن تتسم بها البيانات الاحصائية - كان تكون دقيقة ، ومفصلة ، ومستمرة ، ومتاحة ، وقابلة للمقارنة - تنطوي على مشكلات ناشئة من الكمبيوتر . ومثل ذلك يصدق على الصفة الإضافية الأخرى التي اضطر أن يصوغ لها كلمة جديدة هي « الاختيارية » ومعناها اعدادات متسلسلات احصائية تتيح المجال للاختيار ، كل صورة منها تصلح أن تستخدم في حالة معينة . وهذه الصور الاختيارية ذات فائدة جمة في حالة الاحصاءات النقدية ، وتقسيم كمية النقود التي تختلف من بلد الى بلد ومن مدرسة فكرية الى أخرى . وهذا يتفق مع الرغبة في تقسيم كل وحدة مركبة الى أصغر الوحدات الممكنة لا لتسهيل الدراسة التفصيلية فحسب بل كذلك لتمكن إعادة تركيب هذه الأجزاء الصغيرة على نحو جديد .

وهذا هو السبب في أننا سنركز اهتمامنا الأساسي في الصفحات التالية على إنتاج البيانات ، ودور الهيئات الدولية الكبرى في هذا الشأن .

نظرة عامة في الاحصاءات الدولية

أحرزت الهيئات الدولية التي أنشئت في نهاية الحرب العالمية الثانية تقدما هائلا خلال ثلاثين عاما في جمع البيانات الاحصائية ونشرها . يدل ذلك على ذلك أن الأمم المتحدة ، وهيئة العمل الدولية ، وهيئة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، وهيئة اليونسكو ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وغيرها من الأجهزة المتخصصة الكثيرة التابعة للأمم المتحدة ، زادت وحسنت من رصيد البيانات الاحصائية المتاحة ، بدرجة كبيرة ، وكذلك فعلت المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ، والخاصة بشؤون أوروبا ، ومقرها في جنيف ، والخاصة بشؤون أمريكا اللاتينية ومقرها في سنتياجو ، والخاصة بشؤون أفريقيا ومقرها في أديس أبابا ، والخاصة بآسيا والاقيانوسية (جزر المحيط الهادي) ، ومقرها في بانكوتج ، الخ .

بعد أن زيادة عدد المراكز أو الهيئات التي تنتج الإحصاءات أو - بمثابة أصح - جميع الإحصاءات (لأنه ليس من المألوف أن تعمل الهيئات والمنظمات الدولية على أعداد الإحصاءات بنفسها) شابتها عدة عيوب لا تتفق مع مصالح المستفيدين ، منها اضطراب المستفيدين إلى الاختيار بين العديد من مختلف المصادر المتاحة ، ومنها حيرتهم أمام المتسلسلات الإحصائية المتشابهة غالباً والمختلفة أحياناً في موضوع واحد مما تنشره الهيئات المختلفة ، ومنها صعوبة استخدام متسلسلة إحصائية مستقاة من مصدر ما ، ومتسلسلة مستقاة من مصدر آخر ، الخ . .

وتفادياً لهذه العيوب يجب إنشاء مركز إحصائي عالمي يستطيع معالجة المواد الإحصائية المتاحة ، ويعمل على تجانس المتسلسلات الإحصائية ، ويوفر الخلاصات بينها ، ويعين درجة الثقة بها والاعتماد عليها . ويمكن إقامة حاسب الكتروني في هذا المركز حتى يرتبط بالشبكات الدولية لنقل البيانات .

ومن الأعمال القيمة في هذا الصدد ما تقوم به بعض الهيئات الدولية الأخرى ، وفي مقدمتها هيئة « أوسيد » ، والهيئات الأوروبية التي تنتج أجهزتها الإحصائية المزودة بالحاسبات الإلكترونية مادة إحصائية على مستوى عال يمكن استخدامها في هذا المركز الإحصائي العالمي الذي هو حلم الاقتصاديين الباحثين في العلوم الاجتماعية الأخرى .

وهناك عدد من الإحصاءات الدولية الأخرى تنتجها الإدارات القومية أو المنظمات الخاصة . مثال ذلك أن البلاد التي ترأس منطقة خاصة من مناطق العملة (كمنطقة الدولار أو الاسترليني أو الفرنك) تنشر بيانات إحصائية عن كل البلاد الواقعة في منطقتها . وهذا يصدق أيضاً على اتحادات أو مجموعات البلاد المختلفة ، وبخاصة في أفريقيا . وأحياناً تحدد روح حسن الجوار بعض البلاد لنشر المعلومات عن أقرب جيرانها . مثال ذلك أن استراليا تنشر معلومات إحصائية عن أندونيسيا ، وكثير من هذه الإحصاءات حديث العهد .

هذا والمنظمات المهنية من دولية وإقليمية هي مصادر قيمة للمعلومات ، ومعظمها غير معروف لمن لا يمارس المهنة التي تعنى بها هذه المنظمات . وتوجد مواد إحصائية كثيرة لدى الشركات الكبيرة الخاصة ، وبخاصة ما يعنى منها بشؤون البترول ، والكيمياء ، والمعادن ، والالكترونيات . أما فيما يتعلق بالسفن والملاحة فإن الإحصاءات التي يرجع إليها اليوم هي إحصاءات هيئة « أنباء السفن » الترويجية التي حلت محل المتسلسلات الإحصائية لهيئة اللويدز . وكذلك يجمع معهد « بريمن » عدداً كبيراً من الإحصاءات على نطاق عالمي .

وهناك بعض الإحصاءات الخاصة بأسعار المواد الخام ، وسوق الأوراق المالية ، الخ . وهي تنشر في جميع أنحاء العالم . ومن أمثلة ذلك ما تنشره وكالة رويتر ، رمودي . وهناك وكالات أخرى ، ولكنها أقل شهرة .

ومما تقدم يتضح أن ثمة مجالاً لإنشاء مركز يتولى أعداد دليل عام لمصادر المعلومات . ولا شك أن إيجاد حلقة اتصال بين منتجي الاعلام سوف يتيح لكل إنسان أن يحصل على ما يطلبه من معلومات . ويجدر بنا في هذا الصدد أن نشير إلى العمل البارز الذي يقوم به في جنيف معهد أبحاث التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة الذي يديره دونالد ف . ماك جرانهايم (١٩٧٤) ، إذ يحتفظ هذا المعهد ببنك رائع للبيانات الحديثة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويتيح مادته الإحصائية على

نطاق واسع لكل من يهمل الأمر من الباحثين . ويجب بذل الجهد لاعداد قائمة بالمصادر العالمية للإحصاءات . ولكي تماثل هذه القائمة الأنواع الأخرى من الاعلام العلمى يجب أن تكون عبارة عن جداول من المتسلسلات الإحصائية توضح عددا من الخصائص والمميزات مثل الدورية (تكرر الحدوث فى فترات منتظمة) ، والمجال الذى تشمله الإحصاءات ، والزمن اللازم للحصول على المعلومات ، وطول المتسلسلة الإحصائية ، وعدد البلاد التى يمكن المقارنة بين البيانات الخاصة بها .

ويجدر بنا بذل جهد بيلوجرافى مماثل فى الإحصاءات القومية ، لأن « الزبون أو العميل » يبحث غالبا عن شئ آخر غير الجدول الإحصائى العالمى كان يريد مثلا المقارنة بين دولتين أو ثلاث دول . ففى هذه الحالة يستطيع أن يجرى المقارنة على أساس المتسلسلات الإحصائية الخاصة بهذه البلاد ، دون الرجوع الى بيانات الهيئات الدولية ما دامت من نوع واحد . وبذلك يقوم البحث غالبا على أساس إحصاءات أكثر تفصيلا أو أقل تجسيدا لا تهم فى الظاهر أجهزة الإحصاء الدولية .

ومن الناحية المثالية يجب تلافى أوجه النقص الأخرى ، وأخطرها التفتت. الإقليمى للبيانات ، أى وضع البيانات على أساس إقليمى لا على ، بحيث يكون لكل إقليم بياناته الخاصة .

وبالنسبة لكثير من ضروب البحث نجد أن أراضى الدولة الواحدة قد تكون كبيرة جدا ، وتكون أقسامها الإدارية متناثرة بحيث لا تكون وحدة متجانسة ، ولكن المشكلة الحقيقية فى كثير من البلاد هى تحديد الأقسام الإدارية التى يمكن المقارنة بينها . وقد قام معهد « بيرلا ككتابيلات » نازيونالى « فى روما بالاشتراك مع السوف. الأوربية المشتركة بدراسة حديثة تبين منها أن الأقسام الإدارية غير متوافقة ولا متطابقة فى البلاد التى تتماثل فيها مستويات التنمية وأساليب الحياة مع مثيلاتها فى بلدان أوروبا الغربية .

ويجب أن نلفت الأنظار بقدر واحد الى عدم وجود بيانات إحصائية عن المدن والمناطق الحضرية الكبرى ، وهو أمر يدعو للأسف الشديد . ومما يؤسف له كذلك عدم وجود معلومات عن الشركات المتعددة الجنسية .

المشكلات المتعلقة بأنواع البيانات

ينوه م . برنفتيرنر فى مقاله بالاختلاف بين منهج الاقتصاديين النظريين ومنهج الاقتصاديين التطبيقيين الذين يستخدمون الطرق الرياضية والإحصائية فى اختيار النظريات الإحصائية ، وحل المشكلات الاقتصادية ، وهم أقرب الى الحقيقة من النظريين . وسوف يظل الخلاف قائما بين الفريقين حول هذه المسألة ، وسوف تتضارب فيها الأفكار باستمرار ، وأحيانا يحدث هذا التضارب فى آراء الفرد الواحد نفسه . ويجدر بنا فى هذا المقام أن نشير الى التفرقة المشهورة التى ميز بها ف.يرو بين الفاعل (agent) والعامل (factor) قائلا ان الأول أقرب الى المادة والحقيقة من الثانى . ولكن هذه المشكلة ليست مقصورة على الإحصاءات الدولية ، بل تصادفها فى جميع فروع البحث الاقتصادى والاجتماعى .

ولعل أكثر الفروق فائدة بين مختلف أنواع البيانات هى ما يلى :

البيانات والمؤشرات الحسابية القومية : لقد بذل الباحثون مجهودا كبيرا منذ سنوات قلائل لكى يجعلوا الحسابات القومية صالحة للمقارنة . ولهذا الغرض وضعت

الأمم المتحدة نظاما للحسابات ، وكذلك فعلت هيئة أوسيد ، والهيئات الأوربية .
 وفعل الباحثون مثل ذلك بالنسبة للبلاد النامية (قام بذلك وفيليبس دين على سبيل
 المثال) . بيد أن الدول ذات النظام الجماعي (الدول الشيوعية والإستراكية) ظلت
 تستخدم نظاما مختلفا لأسباب نظرية . ولهذا كانت المقارنة الدولية بين هذه
 الحسابات مستحيلة ، أو تدعو - في أحسن الأحوال - للحذر الشديد ، ومثل ذلك
 يصدق على استخدام جداول الدخل والخرج . ولكن النظم الحسابية القومية - مهما
 شابها من أوجه النقص - ساعدت كثيرا على تحسين النظم الإحصائية القومية ، كما
 حددت مجاميع كلية كبيرة مثل اجمالي الناتج القومي ، وصافي الناتج القومي ، والدخل
 القومي ، وكلها تستعمل في المقارنات الدولية بدوجات متفاوتة من الحرص والحذر .

ومنذ عهد قريب عادت المؤشرات الى الظهور . وهذا يرجع على الأرجح الى أن
 الحصول عليها ايسر من الحصول على مجموعات متسلسلة من البيانات التي يمكن
 تجميعها ، كما يرجع الى أنها يمكن أن تكون أساسا لاجراء مقارنة صحيحة بين
 الاتجاهات ، حتى ولو وجدت فروق واضحة بينها فيما يتعلق بمجسالات الحسابات
 وطرفها (انظر المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٧ ، العدد ١ و ٢ ، ١٩٧٥) .

المتسلسلات الزمنية ، والاحصاءات ذات المقطع العرضي : على الرغم من أن التمييز
 بين الاحصاءات الثابتة والاحصاءات المتحركة يبدو أمرا عفى عليه الزمن فإن التمييز
 بين المتسلسلات الزمنية والمتسلسلات ذات المقطع العرضي لا تزال تسترعى اهتمام
 المستفيدين بالاحصاءات الدولية . ذلك أنه تمذر علينا استخدام المتسلسلات الزمنية
 المتعائلة (المتعائلة من حيث طريقة الجمع ، والميدان الذي تشملته والدورية . وطول
 المتسلسلة الخ) اضطررنا الى أن نأخذ تاريخا معيننا ونقارن بين المستويات التي
 وصلت اليها في ذلك التاريخ الكمية موضوع الدراسة في عدة بلاد . وشبهه الباحثون
 البعد الدولي بالبعد الزمني ، لأنه في التاريخ المشار اليه قد وصلت البلاد المختلفة
 الى مستويات تشابه المراحل المختلفة للتطور المرجح حدوثه في الزمن . وهذه الطريقة
 تتطلب بحثا منهجيا (ميثودولوجيا) أكثر تفصيلا (كبحث الافتراض الضمني بوجود
 قانون عام للتطور يسرى على كل البلاد) ، كما تتطلب بحثا احصائيا (مثال ذلك :
 الاختلاف بين المرونة الزمانية والمرونة المكانية) .

المتسلسلات الاقتصادية ، والمتسلسلات الخاصة بالعلوم الاجتماعية الأخرى :
 ان المتسلسلات الاقتصادية هي أكثر المتسلسلات عددا ، لأن مجال عملها هو القيم
 الكمية في المقام الأول ، ولكن نظرا للاتجاه الحالي نحو تعدد العلوم فإن الاهتمام
 بالاحصاءات يمتد الى مجالات أخرى غير المجال الاقتصادي . ولذلك تصل الهيئات
 الدولية على توسيع نطاق مطبوعاتها الخالصة بحيث تشمل - بصفة خاصة -
 المتغيرات النوعية ، وجدير بالذكر أن الدراسات المجتمعية (نسبة للمجتمع) التي
 تشمل مختلف جوانب الحياة في المجتمع ، وهي الناس والأشياء والبيئة ، والتظيمات ،
 ليست ميسورة في الوقت الحاضر .

التأخر الزمني والاستمرارية : هذه مشكلة تمس كل أنواع البيانات . فادارات
 الاحصاء الدولية مضطرة أولا أن تنتظر ظهور الاحصاءات القومية ، وهذه يجب جمعها
 وتوحيدها ونشرها . وعلى الجملة تظهر الاحصاءات الدولية متأخرة جدا بحيث يتمذر
 اعداد دراسات ذات علاقة بالأحداث الجارية . ولذلك يضطر الباحث الى الانتظار
 ثلاث سنوات على الأقل حتى تكون لديه مجموعة معقولة من البيانات عن المتسلسلات
 السنوية .

البيانات الخاصة بالعملة

واستعمال أسعار الصرف (الكمي)

جميع البيانات الخاصة بالعملة تنطوي على مشكلة عويصة بالنسبة للهيئات الدولية ، وهي مشكلة استخدام وحدة نقدية واحدة في تلك البيانات . وفي الوقت الحاضر يجري العمل عادة من تحويل العملة الى الدولار الأمريكي . ولكن المشكلة تظل قائمة بلا حل حتى لو اُخترت غدا وحدة تقنية أخرى .

وظاهر ان استخدام أسعار الصرف الرسمية لا يفي بالفرض . ومع ذلك فانها تستخدم عادة دون أن تثير عاصفة من الاحتجاج على الأخطاء الهائلة التي تحدثها .

ويتضح لنا من أبحاث ملتون جليبرت بهيئة (أوسيد) أن المطلوب هو « أسعار معادلة » خاصة يتم حسابها بالنسبة لكل حالة على حدة ، على أساس ما تجب دراسته من أسعار السلع والخدمات في كل بلد .

وقد استخدم ملتون جليبرت في هيئة أوسيد المعدل الهندسي للأسعار الأوربية ، وما يقابلها من الأسعار الأمريكية . وحسبنا أن نذكر مثلا واحدا يبين لنا حجم الخطأ الناتج عن حساب العملة على أساس أسعار الصرف ، ففي ١٩٥٠ كان إجمالي الناتج القومي (أن ق) البريطاني لكل فرد يمثل ٢٧٪ من (أن ق) الأمريكي . ولما أُجريت مقارنة بين القوة الشرائية الفعلية لعملة كل من الدولتين ارتفعت نسبة (أن ق) البريطاني الى ٥٨٪ من (أن ق) الأمريكي . وهذا الضرب من الخطأ يصبح أشد خطورة عند تطبيق طرق حسابية غير مناسبة على البلاد التي يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا .

المتسلسلات غير الكاملة

ليس من غير المألوف أن تتضمن المطبوعات الدولية جدولا إحصائيا كاملا يشتمل على البيانات الخاصة بكل بلدان العالم . وإذا كانت هناك فجوات فغاما أن يتعذر إجراء أية دراسة على الإطلاق وأما أن تقتصر الدراسة على عدد محدود من البلدان والمتغيرات . وهذا يعد حجرة عثرة تعترض علماء الاقتصاد ، وتخيب الكثير من الآمال .

ولكي أوضح ما أريد أن أقول استشهد بمسح حديث أتيت لى فرصة القيام به . وذلك أنني بعد أن حذفت البلاد والمتغيرات التي لم تتح لى معلومات عنها تبقى لدى ١٠٠ بلد و ٦٤ متغيرا (مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية) . ومن بين ٦٤٠٠ خانة فى هذا الجدول بقى ١٠٧٤ خانة خالية . وهذه الخانات الخالية أو الفجوات حدثت بين مجموعة البلاد الآتية : البلاد الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ٣٨٩ ، شمال افريقيا ٦١ ، أمريكا اللاتينية ٢٥٢ آسيا (ما عدا الصين) ١٨٣ ، أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والأقيانوسية ٨٣ ، وشرق أوروبا ١٠٥ .

ولو كنت حذفت جميع المتغيرات والبلدان التي لم تتوافر لدى معلومات كاملة عنها لكان من الواجب التخل عن المسح كله .

لذلك استخدمت طرقا مختلفة لملء الفجوات الموجودة فى المتسلسلات ، منها - على سبيل المثال - الربط بين المتسلسلات المتشابهة جدا . ومنها اتباع بعض طرق

الاستيفاء التي تقدم فيها أساليب تحليل البيانات (بنزكري ، ١٩٧٥) ، ولكن كل هذه الطرق تنطوي على المشكلات ميثولوجية (خاصة بمنهج البحث) يصعب بحثها في هذا المقام . ويمكن تشكيل فريق عمل من الخبراء لدراسة الطرق التي يمكن أن يتخذ فيها إجراء على المستوى الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة أو اليونسكو .

وفي وسع هذا الفريق أيضا أن يبحث هل تدرج أجهزة الإحصاء الدولية في مطبوعاتها العامة نتائج البحوث الخاصة التي تقوم بها الأجهزة الإقليمية ، أو يتم إجراؤها كدراسات مستقلة . ذلك أنني عندما بحثت في المتغيرات الديموجرافية (السكانية) - مثلا - وجدت معلومات في المطبوعات التي نشرت تحت مسئولية الأمم المتحدة (بصرف النظر عن الكتب السنوية الرسمية) تسد كثيرا من أوجه النقص ، بل وجدت في وثائق أخرى بمعدلات (متوسطات) وضعت لمجموعات من البلدان (أفريقيا الغربية ، والشمالية ، والوسطى ، الخ) ، في حين أن الوثائق الأساسية لا تتضمن بيانات عن هذه المتغيرات في العديد من البلاد الداخلة في هذه المجموعات . وهنا أيضا يستطيع هذا الفريق من الخبراء أن يخبرنا كيف يمكن أن تملأ التقديرات المعقولة الفجوات التي لا داعي لوجودها .

وليس ثمة ما يدعو لعدم النظر في إمكان استخدام الطريقة التي استخدمها الفريق المكون من مارسوسكي ، وتوتان ، وماركوفيك ، في إعداد « التاريخ الكمي لفرنسا » ، وتضمن هذه الطريقة استنباط كميات مجهولة من كميات معلومة بواسطة النسب ، والاختبارات المستمرة ، والعلاقات الثابتة . وأخيرا يمكن أن تلجأ إلى إجراء المسح أجهزة الإحصاء الدولية التي تريد أعداد متسلسلات كاملة من البيانات . وهناك عدة أمثلة لهذا المسح . من ذلك المسح الذي اشتركت فيه شخصيات ، والذي أجرته مجلة « المختار من ريديرز دايجست » في ١٩٦٣ أولا ثم في ١٩٧٠ ثانيا ، وقد شمل هذا المسح ٧ دول في ١٩٦٣ و ١٦ دولة في ١٩٧٠ ، وكانت الأسئلة التي وجهت إلى القراء لاستطلاع آرائهم واحدة في كلا المسحين . وقد أسفر هذا الاستفتاء عن وضع جدول كامل من البيانات عن مستوى الاستهلاك ، ومستويات المعيشة .

وقد أجريت أيضا ضروب من المسح للموقف الاقتصادي في فرنسا وألمانيا . وتبين هذه المسوح إجابات غير احصائية وتزودنا بمادة قيمة للغاية تستخدم الآن للتنبؤ القصير المدى ، وللمراجعة الخطط الاقتصادية . وهناك هيئة دولية خاصة اسمها « سيريت » تضم إحصائيين من كافة البلاد المعنية لدراسة الجوانب الميثولوجية لهذا المصدر الجديد من مصادر الاعلام . وقد اتبعت السوق الأوروبية المشتركة هذه الطريقة ، وهي تنشر كل شهر معلومات للمقارنة بين الدول الأعضاء وهذا مجال واسع آخر يجب على فريق الخبراء الذي سبق الإشارة إليه أن يقدم اقتراحات تفصيلية بشأنه .

اختلاف مستويات التنمية

جدول اقتصادي احصائي دولي متى سلمنا بالأوضاع العالمية الراهنة التي وصلت ناتي الآن إلى أعقد مشكلة تواجه الإحصائيين الدوليين ، ألا وهي صعوبة أعداد فيها البلاد المختلفة إلى مستويات في التنمية تختلف اختلافا كبيرا .

ومعلوم أن المفاهيم الشائعة الاستعمال في الدول المتقدمة لا معنى لها في العالم

الثالث - ثم أن الثنائية الاقتصادية (وجود قطاع حديث وقطاع تقليدي) الموجودة في الدول الفقيرة تجعل من المسير اعداد مجموعات احصائية كلية ذات معنى .

وكل الاصلاحات التي أشرنا اليها في الفقرات السابقة لن تجدي نفعا اذا لم نوجه الاهتمام الى هذه العقبات الأخيرة التي يراها أصحاب الرؤية الواضحة ، ويتناضى عنها أصحاب الأفق الضيق .

ولذلك يجب التقدم بالاقترحات الآتية :

يجب فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية تحديد الوحدات والرموز والتسميات الاقتصادية والاحصائية . فمثلا : هل يعقل اجراء مسح للبطالة بالمعنى الغربي للكلمة ، في بلاد افريقيا أو جنوب شرق آسيا ؟ لماذا لا نميز في المقام الأول بين السكان الذين يعملون والذين لا يعملون ثم نميز بين الآخرين بعض الأصناف التي تتفق مع مختلف ظروف البلاد موضوع الدراسة .

والواقع أنه يجب وضع منهج ديناميكي (متغير ومتحرك) لتحديد المفاهيم يمكن تكيفه وتعديله باستمرار طبقا للتغيرات المتوالية التي تطرأ على المجتمع .

ولا شك أن قيمة المجموعات الاحصائية الكلية تصبح أكثر عرضة للشك اذا ارتبطت بمجموعتين من الأرقام لا يمكن عقد مقارنة بينهما على الإطلاق ، كان تضاف نتائج القطاع الحديث (المعروفة بدقة) الى التقديرات الغامضة الخاصة بالقطاع التقليدي ، سواء فيما يتعلق بالانتاج والأسعار أو التجارة والنقل .

يضاف الى ذلك أن الباحث الاحصائي يضطر غالبا الى تشويه وجه الحقيقة لكي يصل الى مثل هذا المجموع الكلي بأن يعبر - مثلا - بالنقص عن التبادل الذي يتم بالمقايضة او عن استهلاك السلع التي ينتجها الناس لمصلحتهم الخاصة .

والحل الوحيد في نظري هو ادخال النظام الثنائي للاحصاءات في جميع البلاد النامية . وعلى الرغم من أنه من حقنا تماما أن ننفي الثنائية الاقتصادية وأن نعمل على استئصالها فإن هناك مبررا قويا لأن ندخل وجود هذه الثنائية في حسابنا ، ولكن الناس لا يفعلون ذلك .

ولذلك فمن المرغوب فيه التمييز بين مجالين : مجال تطبيق فيه الاحصاءات الدقيقة (القطاع الحديث) التي تستخدم فيها جميع الطرق والأسس المتبعة في الدول المتقدمة بما في ذلك مسح العينات ، ومجال آخر يطبق فيه نوع من الاحصاءات التي تختلف اختلافا جذريا (القطاع التقليدي) لأنها غير متطورة . ويجب على علماء الاجتماع أن يقوموا بالدور الرئيسي في هذا النظام الاحصائي ، فيضمو المؤشرات التي توضح مستوى التنمية : كمقدار ما يسك من النقود ، ومؤشرات انتقال السكان ، ومدى التبادل التجاري ، الخ .

وفي الأحوال التي يتطلب فيها استخدام الوحدات النقدية تقويما اجتهدا فان السياسة الواقعية تتطلب أن تحل محلها وحدات أخرى (وحدات مادية أو زمنية) كاتوقات نسبية لانتاج المواد التي يتم تبادلها بالمقايضة ، أو تقسيم وقت الأهالي بين الزراعة ، والحرف اليدوية ، والنقل ، والأعمال المنزلية ، الخ) .

وحيث أن القطاع الحديث بمثابة وحدة قومية مستقلة . ولهذا يجب أن يوضع لهذا القطاع وحده نظام للحسابات القومية بالمعنى المعروف في البلاد الصناعية.

في حين يظهر القطاع التقليدي على الخط الجانبي فقط ، كالدولة الأجنبية ، ويخصص للقطاع الحديث عمود للتصدير (مبيعات للقطاع التقليدي) وعنوان للاستيراد (المشتريات) .

وكذلك الاحصاءات السكانية تسجل بالنسبة للقطاعين كل على حدة * ويجب إجراء بحث خاصة لمعرفة عدد النخس (يصنفون طبقا للجنس والعمر والاقليم الخ) الذين ينتقلون من قطاع الى آخر كل عام * ويصنف على حدة الذين هم في الطوق أي الذين تركوا القطاع التقليدي ، ولم يصلوا بعد الى القطاع الحديث ، والذين يعيشون في مدن الاكواخ .

وهذه الاقتراحات ليست سوى إيضاحات غير وافية لمشروع واسع النطاق يجب تخطيطه بطريقة منهجية .

ولكن هذا لا يعني أن لا توضع تقديرات كلية شاملة للقطاع التقليدي ، فالتقديرات القروية ذات شأن كبير في اعداد الجداول الشاملة * ولقد اشتركت في تجارب مختلفة (كنت مستولا عن بعضها شخصيا) سواء في القرى المنزلة في المناطق الفقيرة بفرنسا أو في الخارج : في مصر والبلاد الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مثلا ، مما يثبت أنه بعد فترة اعداد طويل يمكن تكوين صورة واضحة لمجتمع لا يعرف عنه الا القليل .

وبدلا من ادماج تقديرات لا معنى لها اطلاقا في الاحصاءات العالمية لنحو ٥٠ بلدا (الناتج الاجمالي فيها مقدرا بالدولار (ن أ د) هو ١٥٠ أو ١٠٠ دولار أو أقل) يجب أن ندمج النوع الآتي من التقدير بالنسبة لهذه البلاد :

البلد ١ .

عدد السكان الذين ينتمون الى القطاع الحديث : ٢٠٪ من المجموع الكلي للسكان
ن أ د لكل فرد في هذا القطاع : ٢٥٠ دولارا .

عدد السكان في القطاع التقليدي : ٦٠٪ من المجموع الكلي للسكان .

مؤشرات مستوى المعيشة في هذا القطاع : المساحة المزروعة ، الحالة الغذائية ، حالة الاسكان ، الخ .

ن أ د المقدر لكل فرد في القطاع التقليدي .

ن أ د لكل فرد (المعدن القومي) .

وفي الأحوال التي يؤدي فيها استخدام الأرقام الى الوقوع في الخطأ يحسن استخدام المعلومات النوعية (الوصفية) : مرض أو غير مرض ، كبير أو صغير ، فوق المتوسط أو دون المتوسط أو معادل للمتوسط ، في مجموعة خاصة من البلدان ، الخ .

ويقول أوليفيرا في مقاله بحق ان حجم الفجوات في الاحصاءات القومية دليل واضح على التخلف .

ويجب علينا أن نقول أيضا ان عدم دقة الاحصاءات الدولية والتفاضي زمتا طويلا عن الأخطاء وأوجه النقص فيها هو - لسوء الحظ - دليل آخر على المسافة التي يجب علينا أن نقطعها قبل أن يصبح الكون الذي نعيش فيه كوثا يسودده الظلام والانسجام .

تنظيم ونشر المعرفة الإقتصادية في الإتحاد السوفيتي

● ● يستهدف هذا المقال وصف تنظيم المعرفة الاقتصادية في الإتحاد السوفيتي والتنظيم المقصود هنا يشمل مظهرين : التنظيم العلمي لاعداد المعلومات والبيانات الاقتصادية من ناحية ، ومجموعة الأبحاث المتشعبة ومؤسسات المعلومات في هذا الحقل من ناحية أخرى . وتمشيا مع هذا المنهج فإن المقال يهدف الى وصف نظام انتاج المعرفة حيث يقوم الاقتصاديون بدور « تخليق المعرفة » . كما يحتوي المقال ايضا على وصف لشبكة المؤسسات الاعلامية التي تقوم بتجميع هذه المعلومات وتعمل على الاستخدام المناسب لها على نحو يساعد الاقتصاد القومي ويخلق معلومات جديدة . وأخيرا يوضح المقال كيف أن تحليل واسترجاع البيانات ألبا قد أصبح جزءا من نظام شامل للاعلام (الاقتصادي) وعلاقة هذا النظام برجال الاقتصاد باعتبارهم مستهلكين للمعلومات .

ويعتبر الإتحاد السوفيتي دولة ذات نشاط علمي واسع المجال . ويدل على ذلك أن عدد العلماء والمهندسين بلغ عام ١٩٧٠ مليوناً من الأفراد ، وهذا الرقم يعادل عدد علماء العالم كله منذ ربع قرن خلا .

... ويخصص الإتحاد السوفيتي مزيداً من الاعتمادات سنوياً لتطوير العلوم . ففي عام ١٩٧٤ بلغت الاعتمادات المخصصة ١٦٥٠٠ مليون روبل ، أي ما يعادل ٤٦٪

الكاتبان : ي . ا . بوركوف م . س . بالنيكوف

ي . ا . بوركوف : يرأس أحد أقسام معهد موسكو للمعلومات العلمية في العلوم الاجتماعية . وقد اشترك في تأليف عدد من الكتب عن التكامل في أوروبا الغربية ، نشر آخرها عام ١٩٧٥ م . س . بالنيكوف : فهو من كبار الباحثين في المعهد : وقد سبق له العمل في معهد موسكو للاقتصاد السالي والملاقات الدولية : وقد اشترك في تأليف كتاب عن منظمة الألفية والزراعة (١٩٥٩) ، وألف عن التفورات في الهياكل الاقتصادية للدول الرأسمالية (١٩٦٦) ، ويشترك الكاتبان في دراسات عن عمليات الاعلام في العلوم الاجتماعية .

المترجم : الدكتور محمد يحيى عوليس

رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس

من الدخل القومي ، وهذه نسبة توازي المستوى السائد في الدول الصناعية المتقدمة . هذا ويبلغ عدد معاهد البحوث وفروعها وأقسامها نحو ثلاثة آلاف معهد .

ويبرز في « صناعة المعرفة » هذه حوالي ١٥٠ من المعاهد العلمية المتخصصة في ميدان الاقتصاد ، منها ١١٠ معاهد للأبحاث . كما أن هناك عددا كبيرا من كليات وأساتذة الاقتصاد في المؤسسات التعليمية العالية ، وأنواعا متعددة من الأجهزة الإحصائية التابعة للدولة أو للإدارات . وتشير بيانات « الجهاز المركزي للإحصاء في الاتحاد السوفيتي » الى أنه في عام ١٩٧٤ بلغ عدد الاقتصاديين العاملين في معاهد الأبحاث التابعة « لأكاديمية العلوم السوفيتية » و«أكاديميات الجمهوريات والوزارات والمصالح أكثر من ثمانين ألف اقتصادي ، منهم خمسة آلاف يعملون ضمن نظام « أكاديمية الاتحاد السوفيتي للعلوم » . ويقع الاقتصاديون (من حيث العدد) في المركز الثالث بين العلماء ، بعد أن كانوا في المرتبة السادسة عام ١٩٦٥ . وتوجد شبكة متشعبة من معاهد الأبحاث يغطي نشاطها جميع الفروع الحديثة للعلوم الاقتصادية بما في ذلك الاقتصاد السياسي والتطبيقي والمناهج العلمية في التصنيع والتخصصات الاقتصادية الدقيقة . ويدير هذه الشبكة « اللجنة العليا للعلوم والتكنولوجيا » ، التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، و « اللجنة العليا للتخطيط » (الجوسبلان) ، كما يشترك في إدارتها كل من « الأكاديمية » ووزارة التعليم العالي والهيئات المناظرة في الجمهوريات . وتحدد « الأكاديمية » الاستراتيجيات الرئيسية للبحوث العلمي .

ويمكننا أن نقدر نطاق البحوث التي تتناولها المعاهد الاقتصادية إذا نظرنا إلى قائمة المشاكل التي تدرس تفصيلها المعاهد العلمية المرموقة التابعة للأكاديمية مثل : معهد الاقتصاد ، والمعهد المركزي للاقتصاد والرياضيات ، ومعهد الاقتصاد وتنظيم الانتاج الصناعي التابع لفرع الأكاديمية بيسيريا ، ومعهد اقتصاديات العالم الاشتراكي ، ومعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية . ومن المشاكل التي يجري فيها البحث : الدراسات الخاصة بالعالم الاقتصادية الأساسية للمجتمع الاشتراكي المتقدم ، والقوانين التي تحكم تطور هذا المجتمع نحو الشيوعية ، وتفصيل مراحل قوانين التطور الاشتراكي التي يجب استمرار استخدامها خلق الأسس المادية والتقنية للشيوعية . وتهتم هذه المعاهد أيضا بالبحث عن وسائل جديدة لرفع الكفاءة الانتاجية ، وخلق نظام للتخطيط . الأمتل والإدارة المثلى ، والتنبؤ بعمليات اجتماعية اقتصادية ، وتحقيق الترشيح في توزيع الموارد الانتاجية ، كما تقوم كذلك بدراسات حول التكامل الاشتراكي والعلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتطور الاقتصاديات العالمية والاقليمية ، والعديد من المشاكل الأخرى .

ويشارك العلماء أعضاء « الأكاديمية » وأعضاء معاهد أكاديميات الجمهوريات والإدارات في بحوث مشاكل تطبيق الأساليب الاقتصادية والرياضية . ومن الانجازات العلمية المعروفة داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه ما قام به المتخصصون السوفيت من بحوث حول نظرية وتطبيق المصفوفات « البين القطاعية » (مدخلات ومخرجات) بالنسبة للاتحاد السوفيتي عموما ولكل جمهورية عن حدة ، وبحوث النماذج الاقتصادية على المستويين الجزئي (الوحدى) والكلى ، والبحوث الخاصة بتحليل النظم . ولتأية العلاقات البين القطاعية داخل الاقتصاد القومي وديناميكيته يبحث العلماء تفصيليا في الأسس التي تحكم الانتقال من نظام الموازين بين الفروع إلى نظام المؤشرات الاقتصادية السنوية . ومن البحوث ذات الأهمية الكبرى نظريا وعمليا طرق التكيف الوظيفي للبرامج وكذا برامج التنمية المتكاملة التي تستهدف مواجهة بعض المهام الضخمة المتطلقة بتنمية الأقاليم الكبرى في البلاد . وفي السنوات الأخيرة بذلت جهود فعالة في اقامة نظم الإدارة الآلية لتسيير العمليات الانتاجية والتقنية في جميع المستويات الاقتصادية (أى في المشروع الواحد ، أو مجموعة المشروعات ، أو في الاقتصاد القومي بأكمله ، أو في أحد فروع) . كما بذلت جهود ناجحة لاقامة نظام الدولة لمراكز الحساب الآلى ، ولتصميم نظام آلى قومي لتجميع وتحليل البيانات بقصد احكام رقابة وتخطيط وإدارة الاقتصاد القومي .

ويشارك الاقتصاديون القائمون بالتدريس في المعاهد التعليمية العليا اشتراكا فعالا في البحوث . ويقوم الآن (١٩٧٦) أكثر من ١٥٠ أستاذًا وكلية جامعية باتمام ما يزيد على أربعمائة من مختلف البحوث ما بين أساسية وتطبيقية ، وهذا بالتعاون مع بعض المشروعات الصناعية والزراعية .

وتطبيقا لأهدافها الوظيفية تقوم المؤسسات الاقتصادية المختلفة في البلاد بتنسيق نشاطها مع الأكاديمية ، وفيما بينها ، وذلك عن طريق القسم الاقتصادي في الأكاديمية ، مع تجميع جهودها حيثما تتطلب المهام القومية ذلك ، كما في حالة تصميم الخطة الإنمائية القومية الطويلة المدى حتى عام ١٩٩٠ ، أو النموذج العام لتوزيع القوى الانتاجية في الاتحاد السوفيتي . وتشارك جميع معاهد البحوث الاقتصادية تقريبا في مواجهة هذه المهام . ولا شك أن التخطيط والتنسيق المستمر للجهود مع المشاركة في البحوث ذات الأهمية الكبرى كل أولئك يؤدي إلى نظام بحوث متناسق تتفرع منه أنظمة أبحاث فرعية للإدارات ، تمكن من قيام وحدات بحث جديدة لتدريس الظواهر

الاقتصادية داخل الاقتصاد السوفيتي أو في الاقتصاد السوفيتي أو في الاقتصاد
الأجنبي أو العالمي .

ولكى يتم تنسيق العلاقات بين معاهد الأبحاث ، وللقيايم بوظائف علمية ومنهجية
محددة ، يقيم القسم الاقتصادي بالأكاديمية مجالس علمية داخل المعاهد الكبرى ،
وتكون مهمتها تحقيق التنسيق ومركزية الجهود العلمية المتعلقة بالمشاكل الرئيسية
لعلم الاقتصاد الحديث . ويوجد عشرة من هذه المجالس بما فيها مجالس سيبيريا
والأورال والشرق الأقصى ، وتلك التابعة للأكاديمية . وتدل أسماء هذه المجالس على
نطاق نشاطها ، مثل : المشكلات السكانية الاجتماعية الاقتصادية ، الكفاءة الاقتصادية
للموارد الرأسمالية ، الاستثمارات والتقنية الحديثة ، المشاكل الاجتماعية الاقتصادية
للتورة العلمية والتقنية ، توزيع القوى الانتاجية في الاتحاد السوفيتي ، القوانين
الاقتصادية التي تحكم تطور الاشتراكية وتحولها الى الشيوعية ، مشاكل الدول
النامية ، التخطيط الأمثل والإدارة المثلى للاقتصاد القومي ، وغيرها . وقد تعمل
بعض المجالس خارج الأكاديمية (كأن تعمل في نطاق وزارة التعليم العالي ، أو اللجنة
العليا للتخطيط ، أو الجهاز المركزي للإحصاء ، أو أكاديميات الجمهوريات) .
وتغطي المجالس المذكورة جميع الاتجاهات الرئيسية للأبحاث ، ويمثل في عضويتها
القيادات العلمية في الأكاديمية وأكاديميات الجمهوريات . ولجان التخطيط المركزية،
ولجان الجمهوريات ، وفي لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا ، والوزارات والإدارات
والجمعيات العلمية . كما يشترك في نشاطها الباحثون من شتى المعاهد وأساقفة
المعاهد التعليمية العليا .

وعندما تجتمع أقسام هذه المجالس فإنها تدرس الموقف العلمي للمشكلة
المطروحة ، وترسم الخطوات التالية للبحث ، وتصمم خططاً للتنسيق ، كما تشكل
مجموعات من أعضائها للمتابعة . وقد يهدف بتنفيذ مشروع البحث أو التعاون في
إنجازه الى معهد أكاديمي أو الى أحد أساقفة الاقتصاد السياسي أو مجموعة أخرى من
الباحثين ، وذلك حسب نوعية البحث (أن كان أساسياً أو تطبيقياً أو عاماً
أو تخصصياً) ، وعلى قدر توافر المهارات المتخصصة والتيسيرات المطلوبة ، وقد يمتد
البحث الى مزيد من التفصيل الدقيق طبقاً لما يراه العلميون . ويقوم الاقتصاديون
في معاهد الأبحاث ، والمتخصصون في المؤسسات التعليمية العليا ، وخبراء التخطيط
والإحصاء ، بنشر عدة آلاف من الصفحات تتضمن نتائج بحوثهم . ومن الجدير بالذكر
أن بعض هذه المنشورات قد تكون خارج خطط البحث التي تحدها المعاهد ، وتكون
غالباً نتائج أبحاث فردية جاءت بناء على التعاقد مع دور النشر . يضاف الى هذا حجم
غير قليل من المادة غير المنشورة التي تتمثل في التقارير والمذكرات التي يكتبها
الباحثون . وأخيراً فإن المنشورات الإحصائية تضيف الى التجميع السنوي للمعلومات
المتراكمة تباعاً .

ويعرف عن الاتحاد السوفيتي الاهتمام التقليدي بكمال الإحصاءات ودرجة
صحتها . ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتجميع البيانات الأولية وتحويلها الى مصادر
مجدولة للمعلومات ، وهو بذلك يضم أمام الباحثين مادة مهية طبقاً لأسس منهجية
متفق عليها (والمعروف أن ٤٠ في المائة من البيانات الإحصائية يتم تجميعه عن طريق
الوزارات المختلفة والإدارات ، ومنها مثلاًوزارة التجارة الخارجية ، ووزارة المالية ،
وغیرها) . والضمان لارتفاع مستوى الإحصاءات الرسمية هو توحيد رصد البيانات،
والتشريعات التي تحرم ادلاء الوحدات الاقتصادية ببيانات غير صحيحة .

ولا يختلف تخطيط العمل الإحصائي عن غيره . فترسم الخطط بواسطة جميع الجهات الإحصائية في الدولة ، ابتداء من قمة « الجهاز المركزي للإحصاء » وأجهزة الإحصاء في الجمهوريات ، تنازليا إلى أصغر الوحدات الإحصائية . ويقوم « الجهاز المركزي للإحصاء » بالإضافة إلى عمله الرئيسي (الذي يشمل البحوث البحتة أيضا) بتنسيق جميع الأنشطة الأخرى في الميدان الإحصائي ، وذلك عن طريق مجلسه العلمي والمنهجي . وعلى أساس من التجميع المنتظم للبيانات التي تختلف في أهميتها ، وعلى أساس من المعينات (الإحصائية) يصبح من الممكن اشتقاق مؤشرات موحدة هامة ، ومنها : ٢١ مؤشرا للاقتصاد القومي والدخل القومي والدخل الشخصي ، ٢٢ مؤشرا للعمل والأجور ، و ١٢ للإحصاءات السكانية ، و ٨٦ للسكان والخدمات الاجتماعية وغيرها . ويبلغ مجموع المؤشرات ٤٧٩ مؤشرا تنشر في أجزاء أو مجموعات . وتنشر البيانات سنويا في حولية « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفيتي » . وتظهر مجموعات من المؤشرات الأخرى القطاعية أو المهنية في نشرات متخصصة مثل : الزراعة في الاتحاد السوفيتي ، أما الإحصاءات الجارية التي تضيف إلى النشرات الإحصائية القائمة أو تكشف معلومات جديدة فإنها تظهر في الدوريات القطاعية أو العامة ، وفي الدوريات الشهرية للجهاز المركزي للإحصاء « النشرة الإحصائية » . ومن حيث فترات ظهور نشرات « الجهاز المركزي » فإنها موزعة كالتالي : ٢٪ دوريات أسبوعية ونصف شهرية ، ٨٪ دوريات شهرية ، ٢٠٪ ربع سنوية ، ٥٢٪ نصف سنوية و سنوية ، بالإضافة إلى ١٨٪ من النشرات غير المنتظمة .

وعند الإشارة إلى التوسع المستمر في نطاق النشرات الإحصائية وإلى التحسين العام في الاستفادة من الإحصاءات الرسمية تجدر الإشارة أيضا إلى أن هناك مجالا لمزيد من التحسين ، وبصفة خاصة بالنسبة لطرق اختيار البيانات الإحصائية ، والعرض المتوازن للبيانات الأولية والثانوية ، وأشكال العرض ، ووضوح التعليقات المرافقة للبيانات ، والملاحق الخاصة بالمراجع والبيولوجرافيا الخاصة بالمصادر .

وقد أشارت الصحافة إلى ميل الإدارات الإحصائية نحو تفضيل أسلوب المؤشرات الإحصائية ومجموعة نشرات المسلسلات ، التي مازالت حتى الآن في نطاق محدود ، والتي لا غنى عنها للدراسات الاجتماعية الاقتصادية . وعلى الرغم من انتشار استخدام البحوث الاقتصادية (المعاصرة) لبعض الطرق المعروفة مثل الموازنات والارتباطات وغيرها مما يحول البيانات الإحصائية الأولية إلى بيانات أفضل من حيث التحويل عليها فإن هذه الأساليب مازالت حتى الآن غير مستساغة من جانب الإدارات الإحصائية .

وتشكل الكتابات العلمية والنشرات الإحصائية الأجنبية مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، كما في غيره من الدول . وتحصل مكاتب البحوث ومراكز المعلومات ، السوفيتية على نشرات إحصائية من الأمم المتحدة ومن وكالاتها المتخصصة والإقليمية وكذلك من المصادر القومية والدولية للإحصاء أو البحوث . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى تبادل المطبوعات على نطاق واسع بين الاتحاد السوفيتي ودول الكوميكون (مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل) ، فإن هذا التبادل يهدف إلى إنشاء نظام موحد للمعلومات وجميع البيانات الاقتصادية .

ويحقق التراكم الكبير للمعلومات عن طريق نتائج البحوث التي تصدر من المراكز العلمية والأفراد من العلميين وعن طريق السياسة الهادفة لتجميع الكتب والمطبوعات اللازمة . ولعلنا نذكر أن العلميين أنفسهم يقومون بدور نشيط في

اختتام المراجع (للجهات المختلفة) ، إذ أن بعض العلميين أعضاء فيما يسمى
بـلجان المقتنيات .

ومن الواضح أن اكتشاف المعلومات الجديدة إنما هو جانب واحد من جوانب
تنظيم المعرفة الذي يتطلب أيضا تنظيم العلوم الاقتصادية ، وهذه الأخيرة ترتبط
بتنظيم الاعلام العلمي .

ويعتمد الاعلام الاقتصادي - كالعالم نفسه - على عدد كبير من الهيئات المتخصصة
التي تقوم بعملية التجميع . وتكون مراكز المعلومات ومكتبات الادارات المختلفة
والمكتبات المتخصصة ما يمكن أن نوصفه بالقنوات الراسية التي من خلالها تتسلسل
المعلومات التي من يستخدمها . كذلك توجد حلقات اتصال أفقية بين هذه القنوات
« والأكاديمية » (تسيرها لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا بفرض التعاون
والتسيق) .

وقبل الحديث عن القنوات الراسية تجدر الإشارة الى أن الاقتصاديين والعلميين
في المجالات الأخرى ممن يستخدمون المعلومات يتعاملون مع شبكة متشعبة من
مراكز المعلومات والمكتبات التابعة « لجهاز الدولة للاعلام العلمي والتقني » ، وتشمل
عشرة مراكز على المستوى الاتحادي وخمسة عشر على مستوى الجمهوريات ، وستة
وثمانين مركزا قطاعيا بالإضافة الى عشرة آلاف مكتب للمعلومات في المشروعات
والمصاعد ومنظمات التصميم . أضف الى هذا أنه يوجد ١٥٠٠ من المكتبات العلمية
والتقنية التي تقوم بدور مكاتب المعلومات حيث لا توجد هذه الأخيرة . ويبلغ
عدد العاملين في « جهاز الدولة للاعلام العلمي والتقني » حوالي ١٥٥.٠٠٠ موظف ،
كما أن مجموعة مراجعها تصل الى ١٥٠٠ مليون من الوثائق . ويقوم هذا الجهاز
بخدمة ما يقرب من خمسة ملايين من العلميين والمتخصصين .

ويختص عدد من هيئات هذا الجهاز بجميع الوثائق ذات الصلة بالبحث بالمعلومات
الاقتصادية (دون الاحصائية) . ويمكن القول (اذا تجاوزنا بعض التحفظ) أنه في
استطاعتنا تصنيف هذه الهيئات في مجموعتين رئيسيتين : أولاها تشمل الهيئات
المتخصصة في المعلومات التقني اقتصادية على المستوى القطاعي ، وثانيتهما تخصص في
الكتابات الاقتصادية النظرية (الأدب الاقتصادي) . ومن بين المجموعة الأولى يبرز
« معهد الاتحاد للاعلام العلمي والتقني » ، وهو من مراكز الخدمة الأساسية ، وهو
يقدم المعلومات والبيبلوجرافيا العاجلة ، والملخصات والعروض التحليلية للكتابات
العلمية القومية والأجنبية التي تنشرها أكثر من مئة بلد وبلغات متعددة تصل الى أكثر
من ستين لغة . من بين نشرات « المعهد » المذكور : المشكلات القطاعية لاقتصاديات
وتنظيم الصناعة ، تنظيم وتمويل البحث ، الكوادر ، العمالة ، استخدامات الطسوق
الرياضية في البحوث الاقتصادية والتخطيط ، الاقتصاد العالمي ، الظروف الاقتصادية
(لبعض الدول) ، اقتصاديات وتنظيم الانتاج في الصناعات الغذائية والخفيفة ، تنظيم
الادارة . وتحت عناوين مشابهة تظهر سلسلات سنوية أو نصف سنوية باسم
« نتاج العلوم والتقنية » تحوى عروضا تحليلية . وبالإضافة الى الملخصات المنشورة
تنشر مجموعات من البطاقات البيبلوجرافية ضمن نظام استرجاع المعلومات استجابة
للطلبات الفردية . وعلاوة على « ناشر النشر الذي يصدر « معهد الاتحاد للاعلام العلمي
والتقني » فإنه يعتبر مركزا هاما للبحوث الخاصة « بعلوم المعلومات » .

ويعتبر « معهد الاتحاد السوفيتي للأبحاث والمعلومات الزراعية » نموذجاً لمركز

لتحليل المعلومات عند مستوى نوعي معين ، فيستخدم الإحصائيون الزراعيون نشرات هذا المعهد للاستزادة من المعلومات بخصوص آخر الاكتشافات والبحوث الأجنبية في الحقول العلمية والتقنية ، وذلك عن طريق المعلومات السريعة ، والبيبلوجرافيات والعروض والمختصات . وتتكون المصادر الرئيسية للمعلومات الأجنبية من الدوريات العلمية والمجلات الزراعية ، والمنشورات الصادرة عن المؤتمرات والندوات الدولية ، وعن بيانات معاهد الأبحاث الزراعية التي تجمع من اثنتين وسبعين دولة ، وتصدر في خمس وثلاثين لغة . أما مصادر المعلومات السوفيتية فتتكون من المجلات التي تنشرها موسكو ، ودور النشر الإقليمية أو في الجمهوريات ، ومن نشرات مراكز الأبحاث ، بالإضافة إلى النشرات التي تصدرها معاهد الدراسات العليا ومحطات التجارب الزراعية والاجتماعات والمؤتمرات وغيرها .

ويقوم «المعهد» بنشر الدورية الشهرية باسم «الاقتصاد وإدارة الإنتاج الزراعي» ، وهي واحدة من ثلاثين نشرة أخرى يصدرها المعهد من العروض التحليلية والمختصة . وعلى سبيل المثال كان المقدّر أن ينشر ثمانية عشر عرضاً علمياً عام ١٩٧٦ ، منها عشرة تتعلق بالاقتصاد الزراعي السوفيتي المعاصر ، واثنان يتعلقان بالزراعة في الدول الاشتراكية الأخرى . وخمسة تتعلق بمشاكل الزراعة في الدول الرأسمالية المتقدمة منها اثنان عن الولايات المتحدة الأمريكية وواحدة عن ألمانيا الغربية . ويتعلق أحد هذه العروض العلمية بنظام تجميع المعلومات واسترجاعها في قطاع الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية .

وتقوم المراكز الرئيسية التابعة لجهاز الدولة للأعلام العلمي والتقني « بتوزيع المعلومات التقنية والاقتصادية على مستخدميها » على أن خدمات المعلومات لا تقتصر على هذا الذي سبق ذكره ، إذ توجد كذلك الجهات التي تقوم بنشر معلومات مختارة ، والمعلومات البارزة ، والمعلومات الخاصة بالمخطوطات والترجمات التي تصل إليها ، وغيرها .

أما النظام الثاني ضمن الهيكل الرأسي لتجميع المعلومات النظرية والمنهجية للأغراض الاقتصادية ضمن إطار « جهاز الدولة للأعلام العلمي والتقني » فهو يتكون من : معهد المعلومات العلمية للمعلوم الاجتماعية ، وأقسام المعلومات في المعاهد الاقتصادية التابعة لأكاديمية الاتحاد وأكاديميات الجمهوريات ، وكلها ترسل نشرات بعضها بالبريد إلى معهد المعلومات المشار إليه . وتجدر الإشارة إلى أن أقسام المعلومات (بالجمهوريات) المتخصصة في العلوم الاجتماعية تجمع تلخيصات الكتب التي تنشر باللغات القومية (المحلية) وترسلها إلى « المعهد » ، فتمكن بذلك الدارسين من القوميات المختلفة من الاطلاع المباشر على أعمال زملائهم في الجمهوريات الأخرى .

ولمعهد المعلومات هذا صلاحيات عمل المصنفات والمختصات للأبحاث المحلية والأجنبية في العلوم الاجتماعية ، بما في ذلك الاقتصادي والسياسي والموضوعات الاقتصادية المتخصصة ، وتجميع ونشر البيبلوجرافيات والمختصات ، وأعمال النقد العلمية الخاصة بالادب (الاقتصادي) السوفيتي والأجنبي ، والمعلومات الرئيسية وللمختارة ، واسترجاع الترجمات والمصنوعات لتقارير البحوث الهامة ، وتوفير خدمات المعلومات لرؤساء معاهد الأبحاث الاقتصادية وغيرها وكبار الاساتذة و « دكاترة » الاقتصاد . كذلك يقوم المعهد بتنسيق أنشطة المعلومات في أصول الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى على نطاق قومي ، وإقامة الاتصالات العلمية مع نظرائه في العالم الخارجي .

ويقوم المعهد - كما في الحالات الأخرى - بنشر نشرتين كل ثلاثة أشهر خاصتين بالدراسات الاقتصادية السوفيتية والأجنبية تقع كل منهما في ٣٦٠ صفحة ، ومجموعة من دراسات المشكلات التطبيقية تبلغ في المتوسط حوالى ٢٤٠ صفحة .

هذا ويستطيع المتخصصون الاستفادة من خدمات « الجهاز المركزى للإحصاء » وغيره من الإدارات الإحصائية . وبالإضافة الى ما سبق ذكره من النشرات الإحصائية تمت هذه الإدارات الراغبين بقدر كبير من المعلومات الإحصائية بناء على طلبهم .

وعلى ذلك يمكن وصف نظام تجميع المعلومات الاقتصادية وشبكات إسترجاعها بأنه يتميز بثلاثة تنظيمات راسية أساسية :

- معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى ، واقسام « توليد » المعلومات الاقتصادية والصناعية والتقنية على مختلف المستويات .

- معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية بنظم المعلومات المرتبطة به ، ويتولى البحوث الاقتصادية الأساسية (الأدب النظرى والمنهجي) .

- الجهاز المركزى للإحصاء بشبكاته المتشعبة من الإدارات الإحصائية التى تدم بالمعلومات الإحصائية .

ومن المسلم به أن النظام القائم على أساس أفقى لا يعدو أن يكون حكيماً . ولكى يتحول هذا النظام الى نظام حديث سليم لابد لتلك الشبكة من أجهزة المعلومات الاقتصادية أن تتكون من مراكز متكاملة للمعلومات ومراكز للحاسب الآلى وبنوك للمعلومات ، مرتبة ترتيباً تدرجياً طبقاً للأهداف والتكليف الوظيفى . وقد تم الكثير نحو بناء مثل هذه النوعية من النظام .

ونستطيع القول أن هناك اهتمامات رئيسية ثلاثة تؤثر فى التصميم الأساسى للنظام المستحدث للتجميع والاسترجاع الآلى للمعلومات : توفير البيانات للتخطيط الطويل المدى على أسس سليمة علمياً ومواجهة المتطلبات الجارية فى ادارة العمليات الصناعية والاجتماعية ، والنهوض بمستوى الأبحاث ، والتسهيل بتطبيق استنتاجات البحوث على الاقتصاد القومى . وهكذا يخدم هذا النظام جماعات العلميين والأفراد من الباحثين ، وأجهزة التخطيط التى تشرف عليها الدولة والجهات الادارية على المستويات المختلفة ، والمديرين والاختصاصيين العاملين فى فروع الاقتصاد القومى المختلفة ، وغيرهم . ولاشك أن هذه الفئات المتنوعة من مستخدمي المعلومات تشكل طلبات متعددة الأشكال من المعلومات النوعية . ومن المتوقع أن تأتى هذه الطلبات فى بداية الأمر من خلال قنوات معلومات منفصلة كل منها عن الأخرى ، فى حين يكون أساس النظام هو « النظام الآلى للإحصاء القومى » الذى يديره الجهاز المركزى للإحصاء .

ويتوقع « النظام الآلى للإحصاء القومى » ظهور تنظيمات على مستويات أربعة لتحليل البيانات الإحصائية الأولية ، وهى : معلومات على المستوى القومى ،

فالجيمهورية ، فالإقليم والمناطق دخله ، فمراكز الحساب الآلى . وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين ، أولاها تتم فى عام ١٩٧٦ ، وفيها يقام أكثر من أربعين مركزا للمعلومات والحساب الآلى تستطيع أن تحلل آليا حوالى ثلثى البيانات الإحصائية . أما المرحلة الثانية فتستكمل إدخال تسيير قومى آلى بالشفرات والعلقات اللازمة للحاسب الآلى لتحقيق تكامل تحليل البيانات وبناء بنك قومى للبيانات مع عدد من البنوك المتخصصة . وستكون مخرجات مراكز الحساب الآلى أكثر بكثير من المدخلات . وعندما تزود المستويات الثلاثة العليا من النظام التدريجى بأنواع الحاسب الآلى من «الجيل الثالث» (ويقدر لها زمنا ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠) فإن ميزة « النظام الآلى للإحصاء القومى » من حيث فائض المخرجات عن المدخلات سوف تستخدم لتحويل هذا « النظام » الى نظام المشاركة الآلية الزمنية بين مختلف الأجهزة ، لخدمة عديد من الراغبين ، وبخاصة المنظمات الاقتصادية وغيرها ، بما فيها مراكز الأبحاث التى لم تستطع حتى الآن أن توفر مركز الحاسب الآلى الخاص بها (لارتفاع تكلفته) ، وسوف تستطيع الاستفادة من طريق التوصيلات الفرعية للحاسب الآلى ولبنوك البيانات التى يسيرها النظام الجديد . وعندما تتم المرحلة الثانية فإن « النظام الآلى للاقتصاد القومى » سوف ينتقل الى المرحلة العليا ، وفيها يوفر المعلومات طبقا لبرامج سابقة التصميم والتنسيق بناء على رغبات الأفراد .

وتولى الدولة اهتماما كبيرا لاتمام « النظام الآلى » المذكور فى أقرب فرصة ممكنة ، لأنه سوف يعنى تخفيض الزمن المستغرق لمرور المعلومات من المصدر الى المستفيد الى النصف أو أقل ، وسيؤدى الى خفض تكلفة استخدام قنوات الاتصال ، وإلى تحسين دقة المعلومات عن طريق خفض أخطاء البث . وباختصار فإن النظام سوف يأخذ فى الارتفاع كما أوكيفا بمستوى المعلومات الإحصائية اللازمة للأغراض العلمية .

وعند تطوير « النظام الآلى » ستدخل النظم الفرعية الوظيفية والمساعدة الآتية نطاق العمل : موازين الاقتصاد القومى ، الإحصاءات الصناعية، الإذخار والاستثمارات، الزراعة ، التمويل ، وسائل النقل والمواصلات ، التقنيات الجديدة ، التسيير والأسعار ، الصالة والأجور ، التجارة ، صيانة الاسكان والمرافق ، المنافع العامة والخدمات ، الثقافة والعلوم ، إحصاءات السكان ، الصحة العامة والضمان الاجتماعى، موازنات السكان ، البيئة الطبيعية ؛ المسح التكاملى والبحوث المنهجية .

وبصورة عامة سوف يكون « النظام » المذكور متعدد التطبيقات ، وسوف يعمل على تيسير توحيد وترابط اجراءات الحسابات الإحصائية ، لأنه يوسع أسس بحوث المعلومات بفضل التنوع المستحدث للمدخلات الإحصائية والخفض الهائل فى الوقت اللازم لتحليل واسترجاع المعلومات .

وينتظر أن يتمكن « النظام » من اختزان المؤشرات الحاسبية والإحصائية التى تمكن من تنمية الاقتصاد القومى السوفيتى ، واقتصاد الجمهوريات ، وما يتبع ذلك من بيانات أخرى مشابهة . وسوف تحتزن البيانات التخطيطية والوثائق القانونية فى نظم معلومات أخرى ، مثل : نظام المحاسبة للتخطيط الآلى ، نظام التمويل ، نظام الحساب المالى ، وغير ذلك مما يضيق المجال بتفصيله .

وسيصبح « النظام الآلى العام الجديد » جزءاً من نظام معلومات أكبر يشمل جميع أنواع المعلومات الاقتصادية ، وذلك بعد أن يتم تطوير « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » آلياً بحيث يحلل ويخزن ويسترجم المعلومات ، ويصبح « النظام الموحد الميكن للمعلومات العلمية والتقنية » ، ومن المنتظر أن يقام هذا النظام الشامل على أساس الشبكة المتكاملة من بنوك البيانات .

ودون الحاجة الى الدخول فى التفاصيل التقنية لتبادل المعلومات بين « النظام الآلى العام الجديد » و « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » يمكن القول بأنه من الناحية العملية سيكون ظهور شبكة متكاملة من بنوك البيانات حدثاً ذا أهمية بالغة . فمن ناحية سوف تستطيع جميع مستويات النظام اختزان قدر أكبر من المعلومات والموضوعات المتصلة بها ؛ وبذلك يتحقق تنسيق أفضل للبيانات المستخدمة فى الأبحاث . ومن ناحية أخرى سوف يتم استخدام مصادر المعلومات بالدرجة نفسها من الكثافة . على مستوى الصناعة والتوزيع الجغرافى للمعرفة الاقتصادية . كذلك سوف تقل كثيراً عملية الازدواج فى استخراج المعلومات والبحث عنها نتيجة لخفض كم المستندات المتداولة ؛ الأمر الذى يعتبر هاماً من حيث تكلفة الكفاية التى يحققها النظام .

على أن كل هذا ينتمى الى المستقبل ، حيث لم يتحقق بعد التحول الآلى الكامل « للنظام الآلى العام الجديد » ولا « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » ؛ كما أن إنشاء شبكات من بنوك البيانات سوف يستغرق وقتاً يمكن خلاله حل مشاكل الاتساق بين المكونات المختلفة ، فهذه هى المسألة الأكثر صعوبة إذ أن أجزاء من النظم القائمة قد بنيت على مكونات متغايرة الخواص . على أن تصميم وتفسير نوعيات الانظمة المستخدمة فى عدد مراكز المعلومات على مستوى الصناعات القومية يجعل من الميسور حل المشكلة .

وفى الآونة الأخيرة كان « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » يسير عدداً متزايداً من نظم المعلومات التى تستخدم التحليل الميكنى . فمنذ عامين شرع « معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى » بتسيير نظام معلومات للبحث الاستعاضى - فى مركز يتخصص فى تجميع وتوزيع البيانات الخاصة بتقارير البحوث غير المنشورة والرسائل العلمية . . وغيرها . وقد حقق « معهد الاتحاد » الآلية التى نشر بعض المسلسلات من « الملخصات الجمة » واستحدث المعهد نظاماً متكاملماً مساعداً يستخدم عملية احادية للتحميل الشامل لكل ورقة علمية . وبعد المرور خلال الحاسب الآلى وآلات نظم المصوبات يمكن استخدام مخرجات « النظام المتكامل المساعد » لنشر الملخصات ، وتجميعات المعلومات التاشيرية ، والعروض التحليلية وذلك للتوزيع الانتقائى للمعلومات ، والبحث الاستعاضى استجابة للطلبات الفردية ، وتقديم خدمات المعلومات الأخرى . وقد زود الكثير من مراكز المعلومات على مستوى الصناعة بنظم ميكنة حديثة ، كما أن « معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية » يقوم الآن بتنمية الإمكانيات الخاصة بالتحليل الميكنى للمعلومات .

كيف يمكن للاقتصاد كمستخدم للمعلومات أن يستفيد من خدمات مراكز المعلومات التى تحولت الى أحدث الأساليب الميكنة لتحليل البيانات وتخزينها والبحث

والاسترجاع على نطاق واسع شامل ؟ لعلنا نقول انهم سوف يستفيدون على النحو التالي : في مجال الاحصاء ستكون البيانات أكثر تنوعا ، وستكون قابلة للتصنيف على مستويات متعددة ويتوافق مختلفة . أما عن المعلومات الاقتصادية الأخرى فإن البحث عن بيانات واقعية في توافق متنوعة سيكون أكثر سهولة ، كما سيكون استرجاعها بناء على طلب الراغبين من الأفراد أمرا ميسورا . أن الدقة والاسترجاع السريع - وهما صفتا البيانات الاقتصادية - سوف يتحسنان بقدر كبير ، وسيصبح في متناول الباحثين السوفيت الحصول على خدمات من بنوك بيانات متوفرة للعمل ضمن كل نظام معلومات اقتصادية له شأنه .

ولن يستكمل هذا الوصف لتنظيم وتوزيع المعرفة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي الا بكلمة عن التعاون الدولي في مجال الاعلام الاقتصادي ، فالتعاون يتزايد في مجالات عدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالتبادل المتزايد لنشرات المعلومات ، وتطور النظم الدولية للمعلومات ، وتنسيق المؤشرات الإحصائية الأساسية ، والتشارك في الخبرات والتعاون ضمن اطار المنظمات الدولية .

لنذكر ما يلي على سبيل المثال : ان « معهد المعلومات العلمية للمعلوم الاجتماعية » - وهو يعد تنظيم حديث - توزع مطبوعاته في تسع وثلاثين دولة ، وتوزع مطبوعات « معهد الاتحاد للاعلام العلمي والتقني » في خمسين دولة ، كما أن « النظام الآلي القومي العام » بالاشتراك مع « جهاز الدولة للاعلام العلمي والتقني » يواجهان مشروعا ذا أولوية هامة وهو التعاون مع دول الكوميكون لبناء سلسلة من النظم المشتركة ! تكاملة للمعلومات الإحصائية والتقنية والاقتصادية والمنهجية . ويقوم بتنفيذ المشروع « الجهاز المركزي للاحصاء » والإدارات العليا للاحصاء التي تعمل في دول الكوميكون ضمن اطار اللجنة الدائمة للاحصاء « التابعة للكوميكون ومن خلال المركز الدولي للمعلومات العلمية والتقنية ، بالاشتراك مع « معهد المعلومات العلمية . . » وتهتم جميع دول الكوميكون بأن تبني كل منها « النظام الآلي للاقتصاد القومي » الخاص بها . وفي هذا الصدد تبذل اللجنة الدائمة جهدا واضحا لتطوير وسائل نمطية للمعلومات وأدوات الحاسب الآلي (الصفوف ونظم المد لتحويل البيانات والرموز الخ) . وهذا قد مكن الدول أعضاء الكوميكون في السنوات الأخيرة من تبادل المعلومات الإحصائية على أساس المقارنة . وقد توصلت اللجنة الدائمة الى تقنيات لتجميع البيانات الإحصائية ، وتصنيف مصادر الأخطاء ، ومجموعة كبيرة من الاجراءات التي استخدمت على نطاق كبير عند اقامة « النظم الآلية للاقتصاد القومي » . ومن الواضح أن هذا التعاون يساعد كثيرا في توفير الوقت والجهد ، ويقضي على أسلوب ازدواج الجهود في كل دولة من الدول الأعضاء .

وتجدر الإشارة الى أن بعض أساليب الجدولة التي اتبعتها اللجنة (الدائمة للكوميكون) والمركز الدولي للمعلومات العلمية والتقنية على أساس نظام جداول الأمم المتحدة يمكن استخدامها على نطاق عالمي ، بما في ذلك النظم الخاصة بالصناعات وبالمخرجات . ان الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى على استعداد للتعاون

مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتطوير نظم جدولة المعلومات الاقتصادية الهامة على أسس نمطية مقبولة عالمياً ، ولتجميع المؤشرات الاقتصادية عن طريق إنشاء لغة دولية موحدة للمؤشرات . كما نذكر أيضاً جهود « معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى ، للاسهام فى البرنامج العلمى للاعلام العلمى » .

ويشارك العلميون السوفيت اشتراكاً جاداً فى أنشطة المنظمات الدولية . فيشارك «معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية» على سبيل المثال فى الاتحاد الدولى للتوثيق ، والاتحاد الدولى لجمعية المكتبات ، والجمعية الدولية للتاريخ الاقتصادى ، والجمعية الاقتصادية الدولية ، واللجنة الدولية للاعلام والتوثيق فى العلوم الاجتماعية ، ومركز التنسيق الأوروبى للأبحاث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية ، ومشروع اليونسكو لبناء نظام اعلامى دولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اقتصاديات الإعلام والسياسة

السياسة القومية للإعلام الإقتصادي

أكبر الاحتمال ان يشر عنوان هذا المقال الكبارا عن حاجة المخطط الى المعلومات، ولقد يشر ذكريات عن مساهمات تمتد من آدم سميث مادة بلانج وتابلور الى ان تصل الى الجدل الحديث حول الاقتصاديات القائمة او غير القائمة على المركزية . فسميت مثلا رأى قيودا واضحة جدا تحد من كفاءة المعلومات عند « رجل الدولة والمشرع » مما يشهد به القول التالي :

« واضح في ظل موقفه المحل انه قادر على الحكم على نوع معين من الصناعة المحلية التي يستطيع رأس ماله ان يستخدمها ، ويحتمل أن يكون منتجها اعظم قيمة بالنسبة لكل فرد ، ويكون حكمه افضل كثيرا مما يقدر أي رجل دولة او مشرع أن يعمل له . فرجل الدولة الذي يجب أن يحاول توجيه من يمارسون النشاط الخاص ، بشأن أية طريقة يجب أن يستثمروا بها رؤوس أموالهم ، لن يحل نفسه عب اهتمام أبعد مما هو لازم ، ولكنه يضطلع بسلطة يمكن أن يعهد بها في امان ، لا الى شخص بصفته الفردية فحسب ولا لأي مجلس او مجلس أعلى ايا كان ، ولا تكون خطرة بمثل ما تكون في ايدي رجل يبلغ به العمق والتعالى ان يتصور نفسه صالحا لممارستها » .

ولقد تركز نقاش لانج وتابلور على مسألة احتياجات وكالة تخطيط مركزية الى المعلومات هل هي من الضخامة بحيث تحول دون قيام نظام اشتراكي بوظائفه . وتناول أحدث جدل (٣) مشكلة ابتداع نظم جديدة وأفضل . وما يلاحظ هافر يلسكي :

المكاتب : د. م. لامبرتون

استاذ الاقتصاد بجامعة كوينزلاند سانت لوسيا (استراليا) .
وهو مؤلف « العلم والتكنولوجيا والاقتصاد الاسترالي »
(١٩٧٠) ؛ ورئيس تحرير « الاقتصاد الصناعي » (١٩٧٢) ،
والاقتصاد الاعلام والعرفة (١٩٧١) ؛ وعدد خاص عن الثورة
الاعلامية المأخوذة من حويلات الاكاديمية الامريكية للمسلم
السياسية والاجتماعية (١٩٧٤) .

المترجم : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا . عين
عضوا متفرغا بالمجلس العالم لتنمية الانتاج القومي ، ورئيسا
لمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا منتدبا لادارته . من
مؤلفاته : مشكلة القارة الافريقية السياسية والاقتصادية ،
حرب البترول في العالم ، اقتصاديات العالم العربي من المحيط
الى الخليج ؛ العلاقات السياسية الدولية . كما ترجم عشرات
من الكتب ؛ رأس المال لكارل ماركس ؛ وعشرة اقتصاديين
عظام لجوزيف سوبير .

« هذه المبادأة (من اجل ابتداع نظم ارقى) تولد اهتماما بما
اذا كان في امكان احد ان يخلق جهازا غير موجه ولا يقوم على الثمن ،
يكون في آن واحد نظاما امثلا ومستقرا ، ويكون من ناحية المعلومات
اكفا من جهاز التبادل في السوق ، اي جهاز الثمن . وفي الوقت نفسه
تثير هذه الفبادأة اسئلة بصدد خواص نظم فرعية اخرى بالنظام
الاجتماعي ، يراد بها توزيع الموارد حين تفشل السوق . ان ما تتسم
به النظم الفرعية الاخرى من كفاءة من ناحية المعلومات هو مجال من
مجالات ابحاث العلوم الاجتماعية واسع ولم يتم اورياده .

وربما يساق رجال الاقتصاد حتى من ذوي الميول الرياضية ، بغير وعي منهم ،
الى ان يصبحوا بطريقة لها مفرها من دعاة التنظيم عن طريق المؤسسات .

وبرغم اتساع مجال هذا النقاش فهو معنى بالمعلومات الاقتصادية بمعنى ضيق
وموجه نحو السياسة . ومن اهداف هذا المقال اقامة الدليل على ان السياسة القومية
للمعلومات الاقتصادية يمكن ان تفهم على انفع وجه كسياسة اقتصادية قومية للاعلام .
وبهذا التعبير ، أي بتعبير ان المعلومات الاقتصادية بالمعنى الضيق الموجه نحو
السياسة هي نوع واحد فحسب من المعلومات ، تكون الحاجة هي الى سياسة تتصل
بجميع انواع المعلومات المتضمنة في مجموع عملية الاعلام ، مجموعها لان تدفقات
المعلومات متداخلة ومتراطة ، ولان ما تبني عليه من تكنولوجيات هي تكنولوجيات
تزداد ارتباطا فيما بينها ، كما هو الحال بالنسبة للمقول الالكترونية والاتصالات
عبر المسافات البعيدة . هناك حاجة الى فكرة تكاملية عن هذه العملية الكلية ، وهذا

ينطوى على معان رئيسية بالنسبة لعلم الاقتصاد • فالاقتصاد فى مجتمع يقوم على الاعلام يجب أن يدور حول اقتصاد الاعلام •

السياسة القومية للاعلام

دون محاولة الشمول يمكن أن نميز عدة أفكار متنافسة عن أصل الاهتمام الحديث العهد بالمدخل الى سياسة اعلام قومية لضمان الاستخدام الكفء لمصادر المعلومات • غاولا يمكن تتبع سياسة الاعلام القومية الى جهود تربوية سابقة كما فى تقرير اليونسكو لعام ١٩٧٥ عن « نظم الاعلام القومية : بعض المشكلات ، والاختيارات المتعلقة بالسياسة » • ثانيا أن التركيز الذى استقر منذ وقت طويل على العلم والتكنولوجيا ، ويمكن ارجاعه عن طريق اهتمام ألفرد مارشال بأهمية العلم بالنسبة لقدرة الاقتصاد البريطانى على المنافسة على الصعيد الدولى ، الى المجالات التى اشتبك فيها تشارلز باباج فى القرن التاسع عشر مع الجمعية الملكية ، هذا التركيز يمكن أن نرى فيه الأساس الذى خرجت منه سياسة الاعلام الوطنية طبقا لأسلوب منظمة التعاون الاقتصادى الأوربي والتنمية • وثالثا هناك المدخل الى سياسة اعلام وطنية، وهو مدخل مستمد من تقاليد مهنة المكتبات • وأخيرا علم الاعلام وما يرتبط به من نقاش بصدد السياسة ، وهو علم من الواضح أنه يرجع بدرجة كبيرة الى تأثير تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية •

هذه الأفكار المتنافسة تشترك فى تأكيدها الشديد لأهمية المعلومات • وهى رغم هذا ناقصة من ناحية مهمة ، ذلك أنه بينما تظهر كل فكرة بعض الوعى بتداخل وترابط النظام الفرعى الذى يمثل اهتمامها الأصل بالنظم الفرعية الأخرى ، مثل العلم والتكنولوجيا ، والحاسبات الالكترونية والاتصالات البعيدة المدى ، والمكتبات ، وغير ذلك من نظم الاستماع والرؤية ، تقصر عن أن تكون فكرة شاملة عن مجموع شبكة الاعلام على أساس تكنولوجيته ودوره الاجتماعى • الموضوع الذى أريد إبرازه هو أن هذه الأفكار المتنافسة وما يرتبط بها من مشروعات للسياسة تعكس أصولها المنفصلة وتؤدى الى نتيجة تقل عن النتيجة المثلى • فالظروف العامة أو الإطار تلقى القبول من جانب الأطراف المشتركة ، وفرص إعادة تصميم الإطار إما أنها ليست موضع الادراك بها ، أو اذا كانت كذلك فهم لا يشرعون فى معاملة تناولها بسبب الاستغراق فى المشكلات الجارية •

وبازدياد التكرار ربطت كلمة « وطنية » أو « قومية » بفكرة سياسة الاعلام • ولقد مد نطاق هذا فى الآونة الأخيرة ليشكل نظاما دوليا • من المهم أن نفهم أن هذا ليس بضمان كاف • فالتفكير على أساس مواقف قومية ودولية إنما يمد حدود النظام دون أن يضمن ادراك تعقده ولا عمق فهم ما يشتمل عليه من عمليات •

هناك استثناءات لافتة للنظر ، ففي مؤلف رئيسى أوضح جانوس كورناى أن التدفقات بين المنظمات كانت أما تدفقات منتجات أو تدفقات معلومات ولاحظ أنه :

« بقدر ما يتعلق الأمر بوصف تدفقات المنتجات وتحليلها فإن نظامنا متقن جدا على نحو مقبول • فالنماذج التى وضعها كيوتنوف وهى جنائز المدخلات والمخرجات (أو بالأحرى المدخلات والمخرجات الحقيقية) ، ونماذج البرمجة التى تصف العمليات الحقيقية ، زودتنا بأداة يسهل استخدامها لتلخيص المشكلات •

والقول من هنا مدعاة للرفض وصف وتحليل تدفقات المعلومات .
ان على علم الاقتصاد دينا فادحا لا يزال عليه او يوفيه .

ويتخذ باركر بالمثل فكرة عريضة عن تأثير تكنولوجيات الاعلام الجديدة وأهمية الشبكات اللازمة لسياسة اعلامية . مثل هذه النظريات يجب مقارنتها ببعض الأنماط السائدة من الفكر . مثال ذلك أن هورفتش يبدأ السير في الطريق الذي يسير فيه كورناي عندما يكتب أن حالة اقتصاد ما في فترة زمنية معلومة يمكن أن توصف على أساس أنشطة « حقيقية » شتى من قبيل الاستهلاك والإنتاج والتخزين ، وكذلك على أساس أنشطة « اعلامية » كال تقدم بالمطاعم وتقديم الخطط الاقتصادية وإجراء الحسابات ، الخ . لكنها تفرق بعضها عن البعض عند ما يتابع هورفتش قوله :

« يمكن أن نتخيل اعطاء مراقب وصفا لأنماط سلوك جميع المشتركين ، يكون من الكمال بحيث يستطيع إذا عرف البيئة والحالة المبدئية أن يتنبأ بجميع حالات الاقتصاد المستقبلية » .

بالنسبة لرجل الاقتصاد هناك خطان من التطور يكمل كل منهما الآخر . فعمل المستوى النظري ربما يكون أهم اندفاع هو محاولة ادماج الطابع الهام للاقتصاد في التحليل الاقتصادي . هذه خطوات مترددة بل عازقة ، تحاول التغلب على طبيعة الواقع الاقتصادي الدينامية التي لا تنقض . فلأسباب متصلة في الفكر الحديث كان العالم الذي يفترضه رجل الاقتصاد عالما مستقرا ومنظما يعكس السمو وراء اليقين . وكان من الصعب التوفيق لا بين العلم والتكنولوجيا فحسب وإنما بين جميع عمليات الاعلام الأخرى التي تمزج وجودها الى الاضطراب والتغيير أو تخلقهما . ان عملا كثيرا يجري أدائه . وهناك تأكيد قوى يوضع على العمليات الاعلامية . وقد لاحظ حديثا أحد المساهمين المهمين في الموضوع ، أن « كل هذا العمل لا يزال في مرحلة الطفولة » ، فينص ها من الانتقار الى نظرية مناسبة في التعليم أو في التكوين الروتيني ، ويجوز أن يقال هذا عن الأسلوب التجريبي المتم . فلو اعتقدنا مع ليونتييف أن تقدم علم الاقتصاد سوف يتعين أن تزداد سرعته في السنوات القادمة عن طريق زيادة تدفق المعلومات الواقعية الأساسية لكأنت هناك حاجة ملحة الى الأخذ باقتراح كورناي القائل بأن نخلق نماذج من طراز نموذج ليونتييف ، تصف تدفقات المعلومات بين المنظمات .

ومما يمكن أن يساعد في وضع هذه المشكلات في الصورة الحقيقية للامور أن نأخذ بوجهة نظر أخرى ، ولاحظنا أهمية هذه المشكلات بالنسبة للمقارنات بين النظم الاقتصادية المختلفة . فيذكرنا هافريلسكي بأن الاقتصاديين الغربيين ، وقد افترضوا معلومات عديدة التكاليف ، مالوا الى أن يستنتجوا أن اقتصاديات السوق كانت من ناحية المعلومات أكثر كفاءة من البلاد الاشتراكية . وهو يبين أن :

« البلاد غير الاشتراكية والمتقدمة تستخدم نسبا أكبر نسبيا من مواردها الانتاجية في الاقفا على مؤسسات قانونية ومالية متقنة تبعد من لوازم نظم اجتماعية حرة ، أي نظم يسيطر عليها التبادل في السوق . وقد يكون من المهم أن نقدر ونقارن الموارد التي يتكلفتها الإبقاء على « الصروح التنحية » للاقتصاديات القائمة على السوق أو التي لا تقوم عليها » .

اقتصاد الاعلام

أود أن ألفت النظر الى نشوء علم اقتصاد للإعلام ، وأن أستهل هذا بمقدمة عما كتب في هذا الموضوع . ان مراكز التخصص قليلة : هارفارد ، جامعة كاليفورنيا في لوس انجلوس ، ستانفورد ، شيكاغو ، وأجازف بأن أضيف كوينز لاند . وهناك طرف كثيرة لتبيان الحاجة الى اقتصاد للإعلام . فمثلا لاحظ صمويلسون أن النموذج التنافسي يخطئ . هدف الاختيار بالتنبؤ البراجماتي من حيث أن التنبؤ بأن « تكلفة الإعلان تساوى صفرا » هو تنبؤ ثبت بطلانه . وبالمثل - وحتى مع عنصر من التداخل في ذلك الأسلوب من الإعلان الذي ينقل بعض المعلومات - نلاحظ أن تكلفة التنبؤ التي تساوى الصفر ثبت بطلانها في عالم فيه نحو ربع المنتج القومي بالإجمالي يفسره انتاج وتوزيع المعرفة . وبالمقابل يمكن أن نربط المعلومات باختلال التوازن أو بعدم إمكانية نقض الأمور . وإذا فعلنا هذا نستولى على الكثير من الأرض التي يسودها الاضطراب ، وعلى الكثير من الاستياء في صفوف الاقتصاديين ، ويظهر أن هذا الاضطراب وهذا الاستياء مرتبطان بالمظاهر غير التاريخية والسكونية في جوهرها ، وهي مظاهر ينطوي عليها علم الاقتصاد المعاصر . ان ما أعنيه ضمنا هو أن علم الاقتصاد سوف يحتاج الى مزيد من التعديل اذا أريد أن يتجاوز المشكلات المشهورة ليحدثنا بشيء له أهميته عن اقتصاد العمليات الإعلامية ، أو بعبارات أعم يحدثنا عن دور المعلومات في التطور الاقتصادي والاجتماعي .

واحتذاء بتقليد علم بالاقتصاد الحديث قد نقوم بعمل ينطوي على التهرب ، وقد نعدم الى افتراض معرفة كاملة أو حتى فروض أضعف من قبيل المعلومات الوفيرة والأكيدة أو المعلومات المناسبة . من المسلم به أن ثمة طرقا ندمج بها التوقعات في تحليلنا ، ولكنها تجزئ عن مواجهة الحقائق ، وهي أن التوقعات مبنية على معلومات وأن المعلومات كثيرة التكلفة ، وأن العمليات الإعلامية تؤدي عملها بطريقة ناقصة من ناحيتين : أولاها أن الوصول الى المعلومات أبعد من أن يكون متساويا ، والثانية أن القدرة على استخدام المعلومات تختلف اختلافا كبيرا بين الأفراد وبين الشعوب أيضا . يبدو أن الاتجاه الى الفرض المتعلق بالمعرفة الكاملة لا يحل المشاكل إلا لأنه لن يكون في الاقتصاد قطاع للإعلام . انه لا يحل المشكلة إلا اذا كان احساسنا بالواقعية لا يؤدي بنا الى التورط حين تواجهنا نظم حقيقية يخصص فيها جزء كبير من الموارد للمناشط التي يفترض ضمنا علم وجودها .

هذا الخط من الفكر يؤدي بنا الى أرض تخلب اللب هل نفكر في الاقتصاد بلغة العمليات « الحقيقية » مثل تكوين رأس المال والانتاج والاستهلاك ؟ أو هل يؤدي الاقتصاد وطبقته على أساس أفكار الناس الذين يعيشون أو يعملون في داخله ؟ وإذا نرتاد هذه الأرض فصل الكثير من المشكلات التي تنبثق من الأحداث التي تشمل على خلق علم اقتصاد للإعلام . وأود أن أميز بين نوعين من الأحداث : أولا الأحداث التي تخلق اقتصادا للمعلومات ، وثانيا الأحداث التي تخلق الحاجة الى علم اقتصاد للإعلام .

يجب أن يكون الاقتصاد في مجتمع اعلامي اقتصاد اعلام . ففي كتاب Penguin Reading بذلك أول جهد لتصوير مجال مثل هذا الاقتصاد ، وكان واضحا أنه أضيق مما ينبغي من ناحية أن معالجة التغيير التكنولوجي اختزلت ، وأن التغطية لم تمتد الى الموضوعات التي جرى العرف بإدراجها في علم التحليل الكلي

للاقتصاد ، وهذا التقيّد الأخير يبدو لي الآن أنه كان أبعد ما يكون عن التوفيق بسبب أن مدخلا إلى علم الاقتصاد يركز على العمليات الإعلامية يبشر بالكثير من ناحية اجتياز الثغرة بين تحليل المجموعات العريضة من الكليات الاقتصادية وذلك الجزء من العلم الذي يتناول دراسة حالات خاصة .

ويسير تطور اقتصاد الاعلام بسرعة . ففي المؤتمر السنوي الثامن والثمانين الذي عقدته الجمعية الاقتصادية الأمريكية خصصت جلستان كاملتان لهذا الموضوع :

« المعلومات وبنیان السوق »

(جلسة مشتركة مع جمعية الاقتصاد الرياضی) . وقدمت له هذه الأبحاث : المعلومات والتنظيم الصناعي (ستيفن سالوب) ، المعلومات وأسواق رأس المال (عرض جوزيف أي . ستجلتز) ، المعلومات والستتر ورأس المال البشري (جون دايلي) .

« اقتصاد المعلومات والتجديد »

. وقدمت بشأنه هذه الأبحاث : الصفات الطيبة العامة للمعلومات وتسميها الأمثل (ولیم بوهرل ، الخنق الاقتصادي لنشاط المعلومات الخاصة بالمعلوم (فريتزما شلب) ، الموائد عن التكنولوجيا الصناعية الجديدة (أدوين منسفيلد) .

وتداخلت جلسات أخرى ، فمثلا خصصت جلسات لموضوعات : عدم التأكد والأسواق غير الكاملة ، التوقعات والدينامية الكلية ، الكفاءة التوزيعية لأسواق الأوراق المالية في ظل عدم التأكد ، الاقتصاد التجريبي ، تطورات جديدة في نظرية المنافسة الاحتكارية .

وفي العدد نفسه من « المجلة الاقتصادية الأمريكية » الذي اذاع برنامج المؤتمر الثامن والثمانين ، نبه إلى أن سيتي كوليج بنيويورك سوف تقبني في مايو ١٩٧٦ مؤقرا عن « اقتصاد الاعلام » .

وفي مارس ١٩٧٤ خصصت « المجلة السويدية للاقتصاد » عددا كاملا لاقتصاد الاعلام . وفي وقت أقرب عهدا تضمنت « مجلة بل للاقتصاد وعلم الإدارة » ندوة عن « اقتصاد التنظيم الداخلي » .

قد تحتاج العلاقة بين التنظيم الداخلي والمعلومات والاتصال إلى توضيح . منذ وقت مضى حين كنت اصارع نظرية الربح وجدت نفسي كثيرا ما أجمع بين «المعلومات» و«التنظيم» بحيث تمنيت كلمة واحدة تؤدي معنى الاثنين معا . والذي لم أقدّره آنذاك هو مدى إمكان استخدام التنظيم استخداما مفيدا كنظم للمعلومات .

الجدول رقم (١)
صناعات الاعلام الأمريكية
الايادات الاجمالية التقريبية بملايين الدولارات

الصناعة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
التلفزيون المبيع	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٢	٢٠٥
التلفزيون البحري	٠٣	٠٣	١٤	٠٥
راديو الاذاعة	١٠١	١٠٣	١٠٤	١٠٥
التلفون	١٨٢	٢٠٠	٢٢٤	٢٥٥
التلفون	٠٤	٠٤	٠٤	٠٥
الناقلات المشتركة المتخصصة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأقمار الصناعية	٠١	٠١	٠١	٠١
نظم الراديو المتنقل	٢٠	٢٢	٢٤	٢٦
الأفلام السينمائية	٢٨	٢٨	غير متوافر	غير متوافر
الالعاب المنظمة والساح الخ	٤٤	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
موردو الحاسبات الالكترونية	١٩ +	٢٤ +	٣٠ +	٣٧ +
موردو الأجهزة الالكترونية				
الخدمة البريدية الأمريكية	٦٣	٦٧	٧٩	٨٣
خدمات نقل المعلومات الخاصة	٠٧ +	٠٨ +	١٠ +	١٢ +
المصحف ، الخدمات البريدية	٧٠	٧٤	٧٨	٨٣
المجلات (بما في ذلك الرسائل				
الاخبارية)	٣٢	٣٤	٣٥	٣٧
الخدمات الاستشارية لرجال	٠٩	١٠	غير متوافر	غير متوافر
الأعمال				
الاعلان	٧٩ -	٧٦ -	غير متوافر	غير متوافر
التسويق	٣٢٤	٣٧٧	٤١٣	٤٣٤
صناعات السمسة	٤٠٦	٤٧٤	٥٤٤	غير متوافر
نشر وطبع الكتب	٢٤	٣٧	٣٩	٤١
المكتبات	٢١	غير متوافر	٣٦	غير متوافر
التعليم	٧٠٠	٧٦٣	٨٣٢	٨٩٥
البحث والتطوير	٢٦٥	٢٧٣	٢٩٢	٣٠٦
المؤسسات الاعلامية الاتحادية				
مكتب التعداد	٠١	٠١	٠١	٠١
جماعة المخابرات القومية	٤٠ +	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
مكتب الاستعلامات الفنية القومية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ادارة الأمن الاجتماعي	١٠	١٢	١٣	١٤
الوكالات بالمقاطعات	٣ -	٤ -	٤ -	٥ -
المصرفية والائتمان	٦١١	٦٨٩	٧٦٩	غير متوافر
التأمين	٩٢٦ - ١٠٣٥ -	١٢١٤ -	غير متوافر	غير متوافر
الخدمات القانونية	٨٥	٩٦	غير متوافر	غير متوافر
المنتج القومي الاجمالي الأمريكي	٩٧٧١	١٠٥٥٥	١١٥٥٢	١٢٩٤٩

المصدر : جامعة هارفارد ، ١٩٧٥

والمزج بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى ظاهر في المؤلف عن « برنامج هارفارد عن تكنولوجيا الإعلام والسياسة الصامتة » ، وهذا البرنامج جمع الآن تقديرات من الحكومة الأمريكية والشركات التجارية وغيرها من المصادر عن الإيرادات الاجتماعية لصناعات الإعلام . وهذه واردة بالجدول رقم (١) .

هذا البرنامج الاحصائي الذي يتسم ببذل الجهد الكثير سهله وأكمله برنامج شامل من ندوات بالكلليات مد نطاقه بطريقة عامة الى ندوات تغطي الحدود القومية بالتعاون مع مركز هارفارد للشؤون الدولية .

واعترف مكتب المعلومات العلمية التابع للمؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم (أوسيس) باقتصاد نقل المعلومات كموضوع جديد هام في داخل علم الإعلام . والهدف هو تشجيع إجراء التحقيقات في الاتصال العلمي ونقل التكنولوجيا عن طريق المفاهيم والبيانات الاحصائية . ويقال ان مجالات الأولوية في البحث تتضمن دراسات عن علاقات العرض والطلب وعلاقات التكلفة والمنفعة بمكتاب الاستعلامات العلمية والفنية ، وتحليل الأسواق التي تقوم بها أمثال هذه المكاتب . وتطوير نماذج التقليد كلما تجمعت البيانات . وتضمنت المشروعات الميدانية : (أ) فحص مؤشرات مكاتب الاستعلامات العلمية ، (ب) تغطية موسوعة لهذه المكاتب في جعل مؤلف ماشلوب المشهور عن « انتاج وتوزيع المعرفة » أقرب الى الوقت الحاضر ، (ج) البحث في اقتصاديات الحجم والخصائص العلمية العامة لمكاتب الاستعلامات العلمية ، (د) إدراج مكتب النعداد الأمريكي الموضوع عن مصروفات هذه المكاتب على « مسح البحث والتطوير الصناعيين » القومي ، (هـ) تحليل للنواحي الاقتصادية من العلاقات المتداخلة بين الناشرين والمكتبات . ويجب أن يضاف أن « أوسيس » تشدد على أن هذا النوع من البحث يجب أن يكمله جهد يبذل من أجل بناء نظرية في نقل المعلومات .

في الامكان ذكر الكثير من البحث الإضافي ، وخاصة في الولايات المتحدة . ويرتبط قدر كبير من هذا بمؤلف نكليس « اللجنة القومية عن المكتبات وعلم الإعلام » . وبطريقة مشابهة فان لجنة أسترالية للبحث في المكتبات العامة ركزت الاهتمام على الحاجة الى البحث في هذا المجال .

واقتشار الأحداث التي تخلق الحاجة الى اقتصاد للإعلام يمكن تبينه بطرق كثيرة . فأولا هناك المفاهيم الشاملة التي تضم الموضوع كله ومنها مفهوم المجتمع الذي نشأ بعد قيام الصناعة ، وثانيا هناك مؤشرات تبدو ضعيفة ، ومن قبيلها تلك النسبة الكبيرة من المنتج القومي الإجمالي التي تقدمها الأنشطة الإعلامية ، وتلك النسبة المتزايدة من القوة العاملة الموظفة في أمثال هذه الأنشطة ، والاسهام الذي تقدمه في النمو الاقتصادي ، وثالثا قد نعلم النظر حتى على نطاق أصغر في الطريقة التي يتخذ بها الأفراد قراراتهم .

توجد الآن صناعة اعلامية كبيرة . ومن المعروف أن الأنشطة الاعلامية لاتتمشى مع جميع معايير التفكير الاقتصادي الكلاسيكي الجديد بتأكيده الشديد على نظام توافه السوق ، ومن ثم ليس مما يدعو للدهشة أن الحكومات تقوم بدور كبير في البحث والتعليم والاتصالات البعيدة وغير ذلك من العمليات الاعلامية . والواضح أن الشكوة الفاضلة عن الكفاءة يجب مدها من الانتاج الى التنبؤ . كل هذا كانت له معان واضحة

تتعلق بالتوزيع ، فالمعلومات سواء عن طريق تلك وسائل الوصول إليها أو السيطرة عليها تستطيع أن تحدد أية شركات تحقق أرباحا كبيرة ولدى أفراد يملكون دخولا كبيرة .

قد تكون الحاجة الى المعلومات في عملية اتخاذ القرارات قديمة قدم عمر أولدافى ولكن يبدو واضحا وجود نواح جديدة . ربما لا يزال الكتاب يبدو أهم تطور حدث في تكنولوجيا الاعلام ، ولكن تطورات جديدة وتطورات آخذة في الظهور في وسائل الاتصال بالجامع والافراد ، وفي تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ، والتكنولوجيا السريعة وتكنولوجيا الصورة ، تنطوي على امكانيات محتملة كبيرة للتغيير والتفاعلات آخذة في أن تصبح أكثر أهمية . وهذه التفاعلات من نوعين : علاقات متداخلة بين التكنولوجيات ومثالا الحاسبات الالكترونية والمواصلات ، والتفاعلات أو الترابط بين الناس . قد تكون ثمة طريقة بديلة للنظر الى هذا ، وهي القول بأن تكنولوجيا الاعلام آخذة في أن تصبح متكاملة بصورة متزايدة ، على أساس البديلات ، مثلا عن الكتاب ، والمجلات مثل الحاسبات الالكترونية والكتب أو الحاسبات الالكترونية والناس . فضلا عن هذا كان التغيير التكنولوجى دائما مهما بالنسبة للنمو الاقتصادي حتى وان كان ينظر اليه في الغالب باعتباره خارجي النشأة أو ناشئا من خارج النظام . والآن هنا دور تكنولوجيا الاعلام الجديدة ، وهي تنعكس في التجارة الدولية وأنماط الاستثمار وفي السياسات المحلية والدولية لكثير من البلاد .

ولقد كتب أدوين باركر عن التغييرات في صرح العمالة الأمريكي ، فوجد أن التغيير الهيكلي الأساسى منذ عام ١٩٥٠ كان نمو من اعلامية بالنسبة للمهنة الصناعية . وكان هذا الاتجاه من الوضوح بحيث استخلص أن المجتمع الأمريكى يعيش في وسط انتقال من مجتمع صناعى الى مجتمع اعلام . ويقدم البحث الذى أجريناه عن صناعة الاعلام الاسترالية نتائج مشابهة برغم أنه ما من شيء حدث بعد يسارى آخر نسبة في التغيير الأمريكى . فقد تضاعفت الحرف الاعلامية كنسبة مئوية من مجنوع القوة العاملة ، من ٨.٥٪ الى ١٧٪ فيما بين عام ١٩١١ وعام ١٩٤٧ ، ثم زادت الى ٢٧.٥ في المئة في عام ١٩٧١ .

قيمة المعلومات

انها لمسألة بسيطة نسبيا أن نبني نماذج يبدو أنها تسمح بتحديد قيمة المعلومات ، ولقد وضعت أمثال هذه النماذج لتقويم المعلومات المستقاة من أنشطة مثل التنقيب بالوقود والبحث والتطوير . فهل النماذج التى من هذا القبيل تمكننا حقا من الوصول الى نتائج يجب أن توجه السياسة ؟ انها الى حد كبير جدا تفتقر الى الشكليات : ترد عمليات العالم الحقيقى المركبة الى مسائل تتعلق بعلم الحساب ، وليس من حاجة الى الاطار التحليلى من الطراز الذى ابتدعه كورناى . ان قصور مثل هذا الأسلوب في عمل النماذج ، وكنتيجة لهذا قصور الحاجة الى مثل هذا الاطار التحليلى ، هذا القصور يمكن تحديده في حالتين : السياسة العلمية القومية ، والسياسة الاقتصادية القومية .

السياسة القومية للعلوم

تتضمن السياسة القومية للعلوم ادراج مجموعة مناسبة من التوقعات طويلة الأجل عن العلم والتكنولوجيا في التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى كلا القطاعين العام والخاص من الاقتصاد . وينبى أن يصمم جهاز السياسة العلمية بحيث يحقق ذلك الغرض باكثر الأساليب كفاءة . هناك مشكلات كثيرة :

— عدم توافر كل من انتاجية النشاط العلمى والتكنولوجى الاجتماعى والخاصة ، وهذا نتيجة عدم وجود وحدة للقياس ، الفترة الزمنية التى تفصل بين آثار تلك الأنشطة وما يصاحبها من عناصر عدم التأكد ، انتهاء تطابق وتيق بين الأنشطة وآثارها من جهة والتنظيم الاقتصادى القائم وحقوق الملكية من جهة أخرى ، وعموما أسلوب انتجزة الذى اتبع بالنسبة للعلم والتكنولوجيا .

— يمكن اعتبار التوزيع الحالى للموارد على العلم والتكنولوجيا نتيجة ليستنتج مترتبة على سير نظام قوائم السوق ولا على حساب رشيد للتكاليف والمنافع الاجتماعية . فالى حد غير معروف ، ولكنه كبير ، يجب اعتباره انعكاسا لبنيان القوة الاقتصادية والسياسية القائم .

— يجب افتراض أن ادارة العلم والتكنولوجيا ممكنة عمليا ، بمعنى أن المجتمع يستطيع أن يؤدي دورا كمخترع لمستقبله هو . وتطلب مثل هذه الإدارة مقارنة بين الفترات الزمنية ، وبذلك تفترض سلفا قدرة على التنبؤ الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى وحلا لمشكلة المشاركة فى عملية وضع السياسة من جانب المواطنين الذين يزدادون اعتمادا على الأداء الكفء لقطاع الاعلام .

— العلم والتكنولوجيا ، شأنهما شأن العمليات الاعلامية الأخرى ، ينطويان على أنشطة مترابطة ومتكاملة من البحث والاتصال واتخاذ القرار ، وهذه يجب النظر إليها باعتبارها عملية متكاملة . والاختناق فى هذا الأمر لا يمكن أن يسفر الا عن نظرة مجزئة وغير مرضية الى دور العلم والتكنولوجيا .

والى أن يتوافر لدينا فهم مفصل لتلك الأنشطة التى ندعوها العلم والتكنولوجيا ومركزها داخل صرح القطاع الاعلامى سوف نرى تقدما يسيرا يتجاوز التعليق البؤرد فى تقرير فرون الاستراتى فى عام ١٩٦٥ ، وهو أن « العلاقة بين البحث والتطوير ونمو الانتاجية علاقة بدئية » .

يمثل هذه المعرفة المفصلة قد يحلونا أمل فى تناول عدد من المسائل المتبادئة التى تتصل بالسياسة العلمية . فمثلا سوف تساعدنا مثل هذه المعرفة فى تخطيط المجالس العلمية . ففي النقاش الاستراتى الحديث العهد سيقت الحاجة بوجوب اختيار أعضاء المجلس العلمى على أساس قدرتهم الفردية على الإسهام الفعال فى عمل المجلس بدلا من اختيارهم باعتبارهم ممثل مجموعات معينة من أصحاب المصالح . ويجب تحقيق التوازن بين التعميم فى العلوم الطبيعية والاجتماعية وبين الخبرة فى الميادين الأكاديمية والصناعية الخ . وبينما تمثل جماعة فرعية أو حتى نظام مضاد قد تكون له بعض

الميزة ، مثلا في تقويم التكنولوجيا ، فإن التأكيد على « القدرة في الاسهام الفعال » تأكيد سليم . ومع كل اذا علمنا الدور الواسع الذى يتصور بالنسبة لمجلس كهذا فقد نسأل كيف يمكن توقع اسهام فعال من مجموعة ما اذا كانت تنفتقر الى النظرية المتكاملة للعلم والتكنولوجيا في داخل قطاع الاعلام . من الناحية النظرية يجب أن يفهم الأعضاء ادوار جميع الفئات في قطاع الاعلام . وفضلا عن هذا يجب أن تساند مثل هذا المجلس شبكة من هيئات من المستشارين ولجان استشارية يراود بها أن تعكس مركز العلم والتكنولوجيا في داخل الاطار الاعلامي الشامل . ولقد جاء وقت كان فيه الاقتراح باشتراك المستهلكين أو النقابات في تشكيل الاستخدامات القومية للعلم والتكنولوجيا أمرا صدم معظم أعضاء الجامعات العلمية ، وربما لا يزال يصددهم ، ومع ذلك عين هازل هندرسون ، وهو من المدافعين عن دور مجموعات المصالح العامة ، عضوا في الهيئة الاستشارية التابعة لمكتب تقويم التكنولوجيا الأمريكى ، وذلك الى جانب رؤساء معهد ماسا سوتشى للتكنولوجيا ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا .

ويقدر ما يمكن استخدام تحليل التكلفة والمنفعة لتحديد توزيع الأموال بين الأنواع المختلفة من البحث لا يمكن التعرف على التكاليف والمنافع الا داخل اطار قطاع اعلامى . فتصميم نظم الحوافز لضمان أن تلقى مشورة المجلس العلمى الاعتبار الواجب ، وتصميم الأجهزة للمحافظة على إمكانية الخلق والابداع في مثل هذا المجلس وخدمة اعلامية وتكنولوجية ، هذه جميعا تفترض معرفة منتظمة بقطاع الاعلام . ونقول بعبارة عامة ان النماذج المفيدة للسياسة العلمية يجب أن تصل الى :

« • الصعاب المتعلقة بالمفاهيم ، وغموض ردود الفعل الاجتماعية والاقتصادية ، والتعقيدات السياسية ، لن تستسلم لنا نأج أكثر اتقانا ، وضعت باستخدام المكونات التقليدية . سوف تغرق نماذج أفضل ، لامن تكتيكات أفضل لتعديل النظم ، ولكن من نظريات أفضل في علوم الاقتصاد والسياسة وسوسولوجيا السياسة » .

تلك النظريات الافضل يمكن ان تساعد النظرة المتكاملة على نشوئها .

السياسة الاقتصادية القومية

حاول بحث حديث للمناقشة أعد للجنة الملكية عن الادارة الحكومية الأسترالية أن يستند الى الخبرة في أماكن أخرى « بفرض أن ينقل الى أستراليا بعض تكنولوجيا اختبارت على المستوى الدولى ، لادارة السياسة الاقتصادية » . ربما تكون النتائج الرئيسية المستخلصة أقل أهمية من التعريفات المبدئية . فجرى تعريف السياسة الاقتصادية بأنها « مجموع أفعال تقوم بها الحكومة ومجموعات القوى الخاصة للتأثير فى التغيرات التى يطلب عليها الجانب الاقتصادى » . وفسر هذا بأنه يتضمن التثبيت القصير الأجل والتصحيحات الهيكلية الأطول أمدا . وأرفق التعليق الآتى :

« بمعنى واسع جدا ينطوى بالطبع على عمل حكومى ، عل معان اقتصادية مثلا فى السياسات الصحية والدفاعية . ولكن هذه السياسات وتنسيقها مع السياسة الاقتصادية بالمعنى الأضيق سوف تترك خاساوج مجال البحث الحالى » .

مهما يبد هذا الاجراء مريحا فهو قد يشكل تهربا من الموضوع . فالمسلم به على نطاق واسع ان العلم والتكنولوجيا يؤديان دورا مهما في النمو الاقتصادي . ليس من الممكن ان يكون لاجراءات التثبيت القصير الاجل وللتصحيحات الهيكلية الأطول أمدا تأثير له شأن على الاستثمار في العلم والتكنولوجيا بالنسبة للنظام ؟ هل ينبغي اتخاذ القرارات عن التصحيحات الهيكلية أو الموضوعية دون اعتبار البدائل التكنولوجية ؟ وإذا كان الأمر ينطوي على تغييرات تكنولوجية مهمة فهل تتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة دون تقويم التكنولوجيا ؟

قد تكون الأسئلة مما يحتمل الجدل ، وقد تشكلها افتراضات ضمنية عن طبيعة ما يتضمنه هذا من عمليات . فمثلا أثار شاكون بعض أسئلة طريفة عن التغيير غير المتصل على نقيض العالم المعروف والعتاد الذي يكون فيه التغيير تدريجيا وتأثيره هامشيا . أين تجري المحافظة على النسيج الاجتماعي ، وبالنسبة للأغرض المتوخاة من السياسة أين تكون العمليات قابلة لقلبها بحيث نضمن فرصة تنفيذ السياسة . ورغم هذا فقد ظهر سريما أن من الصعب حصر دراسة عملية وضع السياسة داخل حدود ضيقة . فالقرى الاقتصادية وغير الاقتصادية تتفاعل ، والقوى السيكلوجية والسوسيلوجية والبيولوجية والتكنولوجية تتفاعل . وتدفعات المعلومات من أنواع مختلفة كثيرة يكمل بعضها بعضا .

هذا الموقف يمكن تشبيهه بالمشكلة التي كثيرا ما يحدث تجاهلها ، وهي مشكلة هيكل رأس المال . فمئذ ربع قرن مضى تقريبا كان في الامكان أن نطالع في « تاريخ التحليل الاقتصادي » لشومبيتر بعض ملاحظات معقولة ومهمة جدا عن تكوين رأس المال . قال :

« هذا المغزون من السلع ليس كوما متجانسا ولا منظما . فاجزاء المختلفة يكمل بعضها بعضا بطريقة نفهمها بسرعة بمجرد أن نسمع عن المباني والمعدات والخامات والسلع الاستهلاكية . ويجب أن تتوافر بعض هذه الأجزاء قبل أن نتمكن من تشغيل غيرها ، ولتمة تعاقبات أو ثغرات بين الأفعال الاقتصادية تفرض نفسها وتزيد من تقييد اختياراتنا ، وهي تفلل هذا بطرق تختلف اختلافا كبيرا حسب تركيب المغزون الذي علينا أن نشغل به » .

ان الأفكار التي أثارها شومبيتر عن رأس المال البشري بالاشتراك مع الاعتبارات الهيكلية تشير الى مفهوم عن قطاع الاعلام . يجب أن نسأل كم من الأنواع المختلفة من المعلومات ، وتشمل المخزونات القائمة والتدفقات الجارية ، يكمل بعضها بعضا كما تتكامل الموارد الأخرى . هل نستطيع القول بأن تلك العلاقات المتكاملة يسهل فهمها بمجرد أن نسمع عن الكتب وقواعد البيانات والأجهزة الإلكترونية الحاسبة والخطوط الأرضية والأقمار الصناعية ؟ هل نعلم أي الأجزاء يجب أن تكون متاحة لبل أن نتمكن من تشغيل غيرها ؟ هل نعرف التعاقبات والثغرات بين الأفعال الاقتصادية التي تفرسها تكنولوجيا الاعلام الحديثة ؟

وعلى سبيل التلخيص نقول ان هناك معلومات من أنواع مختلفة كثيرة لدينا حقائق قليلة ونفهم يسير للعمليات الاعلامية ورغم اعتماد واسع الانتشار لأن نخصص

لها دورا مهما في التطور الاقتصادي . والعمليات نفسها متنوعة ، تتراوح من أنشطة الطفل في إحدى مدارس الرياض مرورا بالبحث العلمي إلى أفكار « رجس الدولة أو المشرع » عند آدم سميث . وأعمال هذه العمليات طمسها عدم وجود حقوق للملكية واضحة ومحددة . وربما بسبب هذا المزيج من العقبات تجنب الاقتصاد التقليدي ، وتجنب إلى حد كبير مشكلات معالجة المعلومات كمورد من الموارد الاقتصادية . والحل هو أن نعترف بوجود قطاع اعلامي بالاقتصاد يتكون من عمليات اعلامية متنوعة .

قطاع الاعلام

وكما أن هناك أخطارا كامنة بالفطرة في الأجراء التحليلي المتعلق بعزل النظام الاقتصادي عن النظام الاجتماعي الذي ينتمي اليه الأول ، كذلك تواجهنا الصعاب عندما نحاول أن نقسم النظام الاقتصادي إلى مكونات وأن نضع نماذج تمثل الأساليب التي يعمل بها . وبرغم ذلك يجري أداء هذه المهمة - فيريور مثلا يدرج نظامه الاقتصادي « جميع تلك المؤسسات ، والمنظمات ، والقوانين والقواعد ، والتقاليد ، والمعتقدات ، والاتجاهات ، والقيم ، والحرمان ، وما ينتج عن هذه من أنماط للسلوك تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في السلوك الاقتصادي والنتائج الاقتصادية » . ثم يروح يميز ثلاثة عناصر هيكلية : (أ) هيكل الملكية ، (ب) هيكل النواحي الحركية ، (ج) هيكل المعلومات . وعلى ذلك فتحديد معالم قطاع الاعلام خطوة أساسية في هذا الدخول إلى تحليل سير النظام المطبق ، وواضح أن العنصر الاعلامي مترابط بالعناصر الأخرى . فالاعلام يؤثر في سير القوى الدافعة ، وكما أكد وتدرليخ يمكن النظر إلى الملكية على أنها نظام اعلام لأصحاب الحق في الملكية .

يستطيع رجل الاقتصاد أن يساعد في ابتداء تصنيف مناسب للعمليات الاعلامية . وهذه العمليات يمكن تصنيفها بطرق متنوعة : حسب نوع المعلومات التي تنقل ، حسب نوع المشارك فيها ، حسب طبيعة الاستجابة التي يراد استنتاجها ، حسب وسائل الاتصال أو تكنولوجيات الاعلام . وسوف يسهل التصنيف المنظم إذا مد نطاق جداول الاستثمار والانتاج من الطراز الذي ابتدعه ليونتييف ، من مجال استخدامها الحالي في وصف وتحليل تدفقات المنتجات إلى استخدام مماثل للتدفقات الاعلامية .

فبرغم تنوع الانتاج في نظام اقتصادي آخذ بالتصنيع استأثر هذا الأسلوب في التحليل بالكثير من التفصيل الهيكل وأبعاد التفسير . ومع كل فإن شكله قد عكس الانشغال التقليدي بالعمليات الحقيقية والأنشطة الاعلامية إلى حد فصلها عن الانتاج المادي ، أي حبست إلى فئة متخلفة عامة .

إننا في حاجة إلى تصنيف وظيفي مفصل للأنشطة التي يتكون منها قطاع الاعلام . وهنا أؤكد عن عمد على الاعلام بدلا من الاتصال ، لأن عملية الاتصال لا يمكن فهمها إلا فيما يتعلق بالعملية الاعلامية الأشمل . وفي اعتقادي أنه لا يمكن عزل نقل المعلومات عن أنشطة الخلق والتجميع الأخرى : التخزين ، الاسترداد والمعالجة ، التوزيع ، التسويق ، واستهلاك الخدمات الاعلامية .

ويعتمد وجود أساس للمعلومات مناسب فانه يمكن التعرف على المستثمرين وملاحظة طبيعة السوق وغير ذلك من علاقات القوى . قد توجد حالات تقرب من افروض النظرية التي تقوم عليها نماذج رجل الاقتصاد ، ولكن اكبر الاحتمال أن تتميز أعليه الحالات بتوازن للقوى غير متدافىة ، كالاسر ضد الشركات الكبيرة ، وهو اتوازن الذي ولد بعض ما تحدث عنه جيلبرت من ناحية القوة المضادة أو الاشراف الحكومي . يمكن تسجيل وتحليل تدفقات الرسائل ، وبهذه الطريقة يمكن تعيين معرفتنا بكل من بنيان قطاع الاعلام والعلاقات بين ذلك القطاع وبقية النظام . ويمكن توقع أن تعرض هذه العلاقات للتغيير بالطريقة التي تغيرت بها معاملات ليو تتييف الخاصة بتدفقات المنتجات .

عندئذ يمكن وصف تكنولوجيا الاعلام على أساس العلاقات بين الاستثمارات والانتاج . يمكن ارتياد نتائجها الاقتصادية البديلة ، ومن المامول امكان التنبؤ بها . وبهذا الصدد يجب التشديد على نقاط ثلاث : أولا هناك فهم على أساس طيب بدوجة معقولة للعملية الانتاجية في معظم عمليات التصنيع . هذا لا يمكن أن يقال عن عمليات الاعلام ، فالكثير من الصعوبة التي تنشأ في الدراسات عن عمليات التصنيع مرتبط بعدم فهم لتدفقات المعلومات ، من قبيل تدفقات المعلومات العلمية والتكنولوجية . وتتعلق النقطة الثانية بناحية معينة من عمليات الاعلام وما يرتبط بها من تكنولوجيا، أى اقتصاديات الحجم . وهذه مهمة لأنها يمكن أن تصبح أساس التنظيم الكبير وتركزات القوة . والنقطة الثالثة هي أنه عند الأخذ بتكنولوجيا جديدة يمكن ملاحظة حدود تخفيضات في التكلفة . ومما له أهمية كبيرة أن القرارات تأخذ في الاعتبار مجموع التكلفة الاجتماعية للتغيير ولا تنبنى على تخفيضات ماثرة في تكلفة ما هي المكونات فحسب بالنظم الأكبر .

هل للجهل بعض وظائف اجتماعية ؟

اتخذت صيغة معادلة من عنوان بحث أعده مور وتومين . كان بحثا له شأنه لأنه أثار سؤالا لم يكن متوقعا . ففي عالم ينتشر فيه الافتراض بأن « الاعلام » الأفضل مفيد من الناحية الاجتماعية حاول المؤلفان اقناعنا بأن ميلنا العقلاني قد يعمينا عن مزايا يوفرها الجهل ، ومنها المحافظة على المركز الممتاز ، والمنافسة العادلة والمفاهيم الثابتة ، وتعزيز القيم التقليدية ، وخلق حوافز تناسب النظام .

لا يمكن تقرير النتيجة الخالصة . بل ان السؤال الأيسر هو هل الميزانية القومية للعلوم والتكنولوجيا أكبر أم أصغر مما يجب . سؤال يبدو أنه يتجاوز حدود بحثنا . هذه المسألة الخلافية كانت موضع المناقشة في الاجتماع السنوي الذي عقدته الجمعية الاقتصادية الأمريكية في عام ١٩٧٢ ، وكانت النتيجة التي تم التوصل اليها أننا تقدمنا الى المرحلة التي عندها نستطيع القول بأننا لا نعرف الإجابة . وليس في وسعنا أكثر من أن نميز بعض المؤشرات المحتملة . فإذا أمكن تحقيق قاعدة البيانات من طراز كورناي كان في الامكان اجراء تحليل أكثر تفصيلا .

وحيث استقرت الترتيبات التنظيمية ويكون هناك نعط للنمو الثابت يكون في الامكان استخدام فكرة مستوى امثل من الانفاق على الاعلام بقدر ما يمثل ذلك الانفاق

تكاليف العملية . والتحرك نحو هذا المستوى الأمثل أو تغييرات النظام بقصد خفض هذا المستوى الأمثل قد ينظر إليه على أنه يسهم في تحقيق مزيد من الانتاجية .

وحيث تدفق المعلومات يجعل في الامكان تحقيق خفض في استغلال الموارد الاخرى ، وهو ما يغلب افتراضه أنه هو الحال بالنسبة للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، يمكن أن نرى في العمليات الاعلامية عاملا يسهم اسهاما مباشرا في النمو الاقتصادي . ولست في حاجة الى التعليق على تقويم النمو الاقتصادي بسبب النقاش الحديث .

ويشكل ذوو الاطلاع الحسن من الناس شيئا لازما لكفاءة سير النظام الاقتصادي والاجتماعي بأسره . يمكن أن يساعد توفير الخدمات الاعلامية الناس على أن يحسنوا استخدام وقت فراغهم ووقت عملهم ، وأن يتكيفوا بسهولة مع التغيير ، وأن يخططوا تعليمهم وتعليم أسرهم بمزيد من الفاعلية ، وأن يحصلوا على قيمة أكثر من دخولهم عند اجراء مشروعاتهم ، ويقدموا اسهاما أفضل في القرارات العامة ، ويعيشوا في انسجام أكبر مع جيرانهم . كل هذه الأشياء يمكن تحقيقها بشرط الأخذ بفروض اساسية معينة . فيجب أن تتوافر لدى الذين يستقبلون المعلومات القدرة على استخدامها ، ويجب أن لا تحد من فرصتهم من هذه الناحية أو تلفيها افعال الآخرين .

سوف تعمل أنواع كثيرة من تدفق المعلومات على توليد التغيير بما فيه الإزالة . فحيث يكتسب النمو المصحوب بالتغيير النوعي والقضاء على العمالة اهمية كبيرة يكون في الامكان أن نتوقع اعضاء المزيد من القيمة على التنبؤ الناجح . وهذه عملية تراكمية .

ربما يكون التأثير الذي يعظم انتشار توقعه والذي ينتج عن المزيد من المعلومات هو تقليل التفاوت ، التفاوت في القوة والثروة والدخل . فإذا كان هذا هو الهدف كان خيرا ان نبحث في هذا التوقع هل يستند الى أساس طيب . فإذا كان الأثر الناجم من زيادة المعلومات هو التسوية بين حالات المعرفة في صفوف المشتريين الذين يدخلون سوقا معينة فقد تتحقق النتيجة المتوقعة . وحتى في هذه الحالة البسيطة علينا أن نسأل هل المشترون يملكون هذه القدرة على استخدام المعلومات . فتفاوت « القدرات » يمكن أن يعكس خبرة تعليمية مسبقة أو حتى آثار تقليد أثارت أمانى في النفوس . ويمكن أن تقال أشياء مشابهة عن جانب البائعين في السوق . فحيث تصبح المعلومات الجديدة متاحة للأسر ذات الصغيرة المشتريين (والشركات الكبيرة (البائعين) يزداد احتمال وقوع الضرر الاجتماعي ، فقد لا يقتصر أمر الشركات على أنها أقدر على استخدام المعلومات ، ولكنها تملك أيضا قدرة أكبر على العمل المضاد . وبعبارة عامة نقول ان المساواة في الوصول الى المعلومات لا تضمن المساواة في المنافع التي تحقق . فتفاوت القدرات على استخدام المعلومات قد لا يحافظ فحسب على تركيزات القوة والثروة والدخل ، ولكن يزيدها .

فهل في ازدياد تدفق المعلومات ضمان بتماسك اجتماعي أكبر ؟ بقدر ما يحقق النمو الاقتصادي بدون التضحية بنوعية الحاجة فأنى اميل الى الرد على السؤال بالإيجاب . فيرغم النقد الحديث الموجه لمقيدة النمو هناك ميزة عامة في تقليل الصراع

داخل مجتمع متكامل . يستطيع كل فرد أن يكسب دون أن يشكل تهديداً لجيرانه .
هنا أيضاً يجب إجراء الكثير من الفروض الخاصة . فالاستفادة القصيرة الأجل
يمكن في الأجل الطويل أن تستسلم أمام أعمال القتال . لم أقل ولم أقصد القول عن
دور الدولة . فالعملية الاعلامية الكلية تأثر متغلغل بحيث يشمل جميع نواحي الحكم
تقريباً . فالتنسيق مثلاً سوف يتطلب مدة ليشمل السياسات المتعلقة بالعملية والتنمية
الاقتصادية والهجرة والمعلم والتكنولوجيا وبراءات الاختراع والاستثمار الأجنبي وحماية
المستهلك والإدارة المالية والنقدية . ليس من المحتمل فحسب أن يتحقق مثل هذا الكم
في التنسيق ، ولكن يمكن للحكومة أن تبطل تأثير العملية بطريقتين : أولاً بالتأكيد على
بعض عمليات الاعلام وأعمال غيرها ، قد تفشل في تحقيق الامكانيات المحتملة الكاملة .
ثانياً قد تصبح سياسة الاعلام بوجه خاص أداة للدولة .

النتائج المستخلصة

فيما يلي بعض انطباعات رئيسية تبرز من هذا النقاش :

— بينما يكون العائد الاجتماعي من الاستثمار في الاعلام كبيراً جداً قد لا يمكن
تقدير قيمته من وجهات نظر جزئية ومنفصلة — بعضها عن البعض مثل التي تتضمنها
السياسة العلمية أو السياسة الصناعية أو السياسة الاقتصادية أو في اتجاهات
المجموعة المهنية المقابلة .

— يجب توفير معلومات تجريبية شاملة مبنية على ادراك طبيعة قطاع الاعلام
المفصلة .

— تحتاج هذه التطورات في السياسة الاحصائية الى أن يسير بموازاتها نمو
اقتصاد للاعلام .

يجب أن تسير هذه التطورات قدماً ببعضها مع البعض . وهي تتطلب ادراكاً
واعياً للدور الحيوي الذي تقوم به العمليات الاعلامية في المجتمع الحديث .

وحين لا يتوافر ذلك الادراك لعمليات الاعلام لا يمكن أن نتوقع نمو الاهتمام
وتحويل الموارد بما يجعل وضع سياسة قومية للاعلام امراً له معنى .

نتائج عامة للأسرى في الحروب ردود فعل من الشدة بين مجموعات متباينة من أسرى الحرب وعائلاتهم

● الأسرى ، منذ بداية التاريخ المرصود ، عنصر في الصراعات المسلحة بين الأمم . ولقد استقلت مجموعات الأسرى من المسكرين والمدنيين استقلالاً قاسياً كادوات للضغط والممارسة ، ومصادر للمعلومات ، وفدية عسكرية .

أيدت هذا البحث مصلحة البحرية ، مكتب الطب والجراحة (طلب العمل رقم No0018-75-WR-00004 بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٧٤) ، كما أيدته مكتب الجراح العام ، مصلحة الجيش (طلب الشراء الحربي رقم ٧٥ - ١ . بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤) . والآراء التي يتضمنها هذا المقال هي آراء المؤلفين . ولم تصدق مصلحة البحرية عليها ، ويجب أن لا نستنتج أنها لاقت أى تصديق من المصلحة .

فمثلاً في المجتمعات المصرية ، ومجتمعات بلاد ما بين النهرين القديمة ، كان الاقتصاد يعتمد جزئياً على الأسرى الذين كانوا يعملون أرقاء كمصدر هام للعمل . ومنذ ذلك الحين كان المعتاد أن يعامل أسرى الحرب بوحشية على مر العصور ، دون أن يكون لحياتهم قيمة تذكر ، إلا كمصدر لدفع الفدية من أجل التنمية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية . وكان استبعاد الأسرى ، وتقتيلهم ، واستعمال جميع أنواع القسوة معهم ، تعد شيئاً مقبولاً كمظاهر طبيعية للحرب . وظل الأمر كذلك حتى وضعت حرب الثلاثين سنة أوزارها . وعلى ضوء بنود معاهدة

المكاتب : جولياس سيجال

ادنا ج. هنتر

زيلدا سيجال

يعمل الدكتور جولياس سيجال مديرا لقسم الاعلام العلمى
والعام فى المعهد القومى لصحة ، تنميط ، و تسجيل فى ودييه
مازيلاند ؛ ويعمل كذلك مستشارا لمركز دراسات اسرى
الحرب . اما الدكتور ادينا ج. هنتر فهى باحثة فى علم
النفس الاكلينيكي ؛ ومديرة مساعدة فى ادارة مركز دراسات
اسرى الحرب بمركز بحوث الصحة البحرية بسان دييجو فى
ولاية كاليفورنيا حيث تخصص فى بحوث الأسرة . وتعمل
زيلدا سيجال اختصاصية نفسية مدرسية فى بيتيسادا بولاية
ماريلاند . ويدين المؤلفون بالشكر العميق لسوزان اريش
لبحثها البيبلوجرافى المخطوط .

المترجم : محمد كامل النحاس

وكيل وزارة التربية والتعليم سابقا

ويستغاليا للسلام (١) بدأ اطلاق سراح الاسرى ، دون دفع الفدية ، بعد انتهاء
الحروب .

وبحلول القرن الثامن عشر ، عندما بدأت الافكار الانسانية تحدث اثرها
عدلت الاجراءات القائمة الخاصة بالاسرى ، فقد زاد اعتماد الناس والشعوب
لقبول قواعد أكثر رحمة فى معاملة اسرى الحرب .

وقامت محاولات لتعديل الأحكام الخاصة بمعاملة الاسرى ، التى لقيت من قبل
نجاحا متغير الصور ، ولكنها وصلت الى نقطة تحول بقيام معاهدة جنيف سنة
١٩٤٩ . ومع أن التصديق على الأحكام لا يمنع المعاملة غير الانسانية ، بقدر ما تمنع
القوانين الجرائم ، فانها تحدث التزامات قانونية . وظهرها الى حيز الوجود هو
مصدر للضغط الخلقى . والضغط السياسى آخر الأمر على السلطة الأسرة لاضفاء
المعاملة الانسانية . وعلى الرغم من هذا التقدم البطيء فلا يزال الأسر المسكرى يشكل
تجربة شديدة للغاية .

ويبدو أى شكوك حول هذا الأمر الرجوع للاحصائيات المنشورة التى قام بها
باركر فيما يتصل بالأسر فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وقد وصلت فيها وفيات
الاسرى الى حد لم يسبق له نظير ، وتقدر بما بين ستة ملايين وعشرة ملايين . ومن
بين الاسرى الأمريكان والانكليز مات فى الأسر ما يقرب من ١١ ٪ . وقد كانت وفاتهم

(١) عقلت هذه المعاهدة سنة ١٦٤٨ بعد انتهاء حرب الثلاثين سنة : المترجم

بسبب سوء التغذية نتيجة للاهمال المتعمد ، وكذلك لم يعد لأوطانهم من محنة الأسر حوالي ٤٥٪ من الألمان الذين أودعوا في معسكرات الاعتقال الروسية ، ولم يعد ٦٠٪ من الروس الذين أسرهم الألمان . وهذه الأرقام المتأرجحة لا تأخذ في الحسبان الملايين العديدة ممن لقوا حتفهم في معسكرات الاعتقال التي لطخت وجه الخريطة الأوروبية في أثناء الحرب العالمية الثانية .

المدى والمخل

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنوع خاص قام الباحثون بمحاولات منظمة لتسجيل الآثار المباشرة ، على المدى الطويل لتجربة الأسر . وقد أجرى مسجّل النتائج الجسمية والنفسية والاجتماعية للأسر بواسطة علماء السلوك في دول مختلفة ويهدف هذا المقال الى استعراض موضوعات البحث المشتقة من مثل هذه الدراسات . . . والافتراض الذي تنطوي عليه الدراسات هو أن للأسر تأثيرا على الصحة والسلوك ، يكاد يكون ثابتا نسبيا بين الشعوب والحضارات ، وأن الآثار الجسمية والنفسية والاجتماعية لتجارب الأسر يمكن التنبؤ به الى حد ما ، مهما كان دور الشخص أسرا أو أسيرا .

وبطبيعة الحال يجب أن نشير الى أن القاعدة في أي مظهر للسلوك الانساني هو التغير لا الثبات . ومن الواضح أو كل خبرة أسر فريدة من نواح كثيرة ، مثلا من حيث طبيعة ثقافة الأسير والأسر ، ومدة الأسر وظروفه ، والاتجاهات نحو الحرب ، وغير ذلك من عوامل كثيرة . ومع ذلك فالهدف هنا هو تأكيد الثبات والتطابق الذي تظهر به آثار الأسر مع الزمن ، ومع بنيات ومجموعات أسرى الحرب الشاسعة الاختلاف .

التأثير على الصحة الجسمية

إن بيئة السجن التي يعيش فيها أسرى الحرب تجمع بين مزيج قسوى من الصعوبات الجسدية والحرمان من جهة ، والتوترات والاصابات النفسية الكبيرة من جهة أخرى . وقد يكون من المجازفة حقا أن نحاول التمييز بين التأثير النفسي لكل من هذه العوامل على الحالة الصحية قبل الأسر للذين عادوا الى أوطانهم ، ولكن من الواضح على كل حال أن الذين اجتازوا تجربة الأسر يتعرضون لأنواع شتى غير محددة من المتاعب والاعراض الجسمية التي يمكن أن ترجع لتجربة الأسر الكلية .

وبالنسبة للحروب التي نشبت في نصف القرن الماضي ، وعلى ضوء التقارير التي وضعتها بلاد مختلفة ، تبرز نتيجة رئيسية ، هي أن الأسر في بلد أسوي كان له نتائج أكثر سوءا من تلك التي عقت الأسر في بلد أوروبي . ومع ذلك فقد تبين أن الفروق في تلك النتائج كانت فروقا في الدرجة أكثر منها في النوع ، ويظل نهج تجربة الذين عاشوا بعد الأسر ثابتا تقريبا : احتمالا كبيرا للتعرض للأمراض وللوقاية قبل الاوان .

ولقد ظهرت قاعدة هامة للحقائق التي تصف وتوضح المرض الجسيمي الذي يعقب الأسر في أثناء اجتماع المؤتمر الدولي للآثار المتخلفة عن الأسر والنفي ، الذي عقد في لاهاي سنة ١٩٦١ . وكان الهدف من المؤتمر الذي نظمه الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء هو دراسة الاعراض المتأخرة للأمراض التي تظهر بعد

خمس سنوات كحد أدنى ، وغالبا بعد فترة تمتد الى عشرين سنة بعد الأسر . وقد حضر المؤتمر سبعون عضوا يمثلون اثنتي عشرة دولة ، وقدمت فيه دراسات عن موضوعات مثل الأمراض النفسية العصبية ، وأمراض القلب ، والروماتيزم ، والأمراض الباطنية ، والفقد الصماء ، وأمراض النساء ، والشيخوخة . وقد شملت مجموعات الناس الذين أشير اليهم في الدراسات المختلفة التي جمعت في مجلد ضحايا معسكرات الاعتقال ، وكذلك مجموعات أسرى الحرب من قوميات مختلفة . وقد ألقت أعمال المؤتمر الضوء على مجال عريض من المشكلات الصحية بعد الأسر : اضطرابات الدورة الدموية ، مثل : السبل ، ومضاعفات النزلات الشعبية ، وأمراض الصدر المزمنة ، والاضطرابات القلبية الوعائية ، وتشمل اضطرابات القلب الوظيفية ، وتصلب الشرايين ، واضطرابات الهضم ، واختفاء فترة الطمث ، وتوقف الوظيفة المبيضية لدى الكثيرات من النساء في أثناء الأسر . وما يعقب ذلك من آثار مضايقة للأمراض النسوية ، والروماتيزم المزمن ، وإصابات الجهاز العصبي المركزي والحيطي ، وتبين كلها اتجاهات تحليلية وتقديمية بالتدرج . وتؤدي قراءة أعمال المؤتمر الى احتزاز الوضوح في التمييز بين الشخصيات القومية ، وإلى ظهور خيط ثابت من النقص الجسدي عبر الشعوب والثقافات ناجم عن الأسر .

ويظهر موضوع رئيسي في مؤتمر لاهاي سنة ١٩٦١ ، وقد ظهر أيضا في عدد من الدراسات التي قامت بعد ذلك ، وهو عملية انتقدم في السن قبل الاوان نتيجة للأسر . وقد فسر بعض الباحثين هذه الظاهرة بأنها ناتجة عن تصلب الشرايين المبكر . وأرجعها آخرون الى ظهور أمراض مفسدة في الجهاز العصبي المركزي . وقد ركز ميريج الذي بحث في تقدم العمر المبكر بين أسرى الحرب السابقين من رعايا الدول المختلفة التي أسهمت في الحرب العالمية الثانية اهتمامه على معالم نفسية تشمل النقص في الذاكرة وفي القدرة على الانتباه والتركيز ، مع زيادة في التعب وقد ميز كثير من الباحثين الشيخوخة المبكرة بين أسرى الحرب السابقين من حيث مظهرهم العام ، كالتحولات في الاتجاه ، والمشية ، وحالة الجلد ، وتقاسيم الوجه .

وهناك محور رئيسي آخر للدراسات حول تأثير سوء التغذية والتجوع الشديد وقد وضحت بقوة آثار التجوع بين الجنود الأسرى في عدد كبير من الدراسات . ومثل متوالي لذلك هو تقويم أسرى الحرب الكنديين عقب أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . فبعد أن استسلمت سنغافورة في فبراير سنة ١٩٤٢ وقمت قوة كبيرة من الجنود الكنديين في الأسر وبقوا في أغلانه الى نهاية الحرب . واستعداد هؤلاء الأسرى السابقون أوزانهم الجسمية الأصلية بعد الإفراج عنهم . ولكن بعد سنة واحدة من تحررهم من الأسر استمروا يشكون من عدد من المتاعب ، يرجع معظمها في الغالب الى عوامل عصبية ، وينسب الكثير منها الى الغذاء السيء الذي كانوا يتناولونه في أثناء الأسر . وكان أكثر المشكلات التي قاسوا منها تواترا هي سرعة التعب ، وغزارة العرق دون سبب واضح ، والخدر (الترنيل) والتقلص في عضلات باطن الساق ، والرؤية الرديئة ، والأوديا (الارتشاح في النسيج الخلوي) ، والتهور (عسر التنفس) عند القيام بجهود بسيط ، والخفقان ، وفقد الشهية ، والتهيج ، والأرق .

ويظهر دليل آخر على تأثير سوء التغذية على الذين بقوا من أسرى الحرب في دراسة نادرة نسبيا قام بها شنيكتير وماتمان وبليس على أسرى الحرب اليابانيين

الذين أطلق سراحهم - فبعد الهزيمة التي حلت باليابانيين في جزر الفلبين في ربيع سنة ١٩٤٥ بدأت الجيوش تتراجع الى تلال لوزون - واضطروا هناك الى ان ينشطوا في مجموعات صغيرة ، ينشون في الارض عن الطعام أينما ذهبوا ، ويعيشون على مواد مثل الحشائش وأوراق وفروع البطاطس ، وقد منع الفلبينيون عنهم الأرز العادي ، وصعب السر ، واللحم والخضراوات .

وفي نهاية الحرب بدأ الجنود اليابانيون يستسلمون بالآلاف ، والكثيرون منهم - ممن اعجزهم المرض عن الخروج من مخابئهم - وجدوا أنفسهم في المستشفيات ١٧٤ التابع لسجن نيويورك الواقع على اللوزون - واختير أربعة وعشرون من المرضى الأشد جوعا لدراسة خاصة . وقد كشفت دراسات تفصيلية اكلينيكية ومعملية استمرت مدة ستة أسابيع عن أعراض عديدة تشمل : النقص في الوزن ، والذبول ، والإسهال ، واليهر والحقان من الاجهاد . والأعراض العصبية ، وفقر الدم ، والطفيليات المعوية ، والشنوذ الوطني الكيني ، ودلائل على الامتناس المعوي غير السوي . وعلى الرغم من الرعاية الطبية الجيدة والتغذية العالية السعرات والفيتامينات فقد كانت استجابة هؤلاء المرضى للعلاج بطيئة . وقد مات اثناء الدراسة خمسة من الأربع والعشرين حالة .

وتؤيد دراسة أجريت على مجموعة من قومية أخرى - جنود بريطانيين وقعوا في أسر اليابانيين - عمومية تلك النتائج . ففي أثناء الأسر عاش هؤلاء المسجونون على غذاء فقير في السعرات والبروتينات والدهنيات . ونتيجة لذلك قاسى جميع الأسرى من سوء التغذية ، وظهر في الكل تقريبا الدليل النوعي على أمراض النقص المختلفة في الفيتامينات ، خصوصا الأوديما ، والالتهاب العصبي المحيطي ، والعمى . وفي أثناء الفترة بين سنة ١٩٤٥ و سنة ١٩٥٦ بعد الحرب العالمية الثانية تم فحص ما يرى على خمسمائة من أسرى الحرب السابقين ، وتكرر فحص معظم هؤلاء . وكانت أهم الأعراض التي لوحظت هي : التعب ، وفقدان الشهية ، والأعراض المعوية المنوية ، والأعراض القلبية الوعائية ، وخدر الأقدام والسيقان ، وضهور العصب البصري . وقد بدأ بعض التحسن في جميع الأعراض أثناء فترة الدراسة ، وكان أقل تحسنا في الأعراض العصبية ، وفي الاضطرابات البصرية . وقد أبرز عدد من الباحثين حدوث تلف في الكبد نتيجة فترات من الجوع . فمثلا الدراسة التي قام بها كوك دراسة نموذجية ، تتضمن متابعة لفترة اثنتى عشرة سنة لفريق من المحاربين القدماء الكنديين يبلغ عددهم ٣٩١ كانوا يماثون من نقص في التغذية من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الى أغسطس سنة ١٩٤٥ .

ولقد أورد عدد من الباحثين أمثلة عن حدوث مشكلات بصرية متخلفة . فمثلا عرضت دراسة قام بها بلوم وميرز وتايلور الصورة الاكلينيكية الخالصة بين الجنود الأمريكيين الذين أطلق سراحهم بعد أن أودعوا مسكرات الاعتقال اليابانية لمدة طويلة عانوا فيها من سوء التغذية الشديد . وقد ركزت الدراسة على ثلاثة وثلاثين جنديا أسروا في ابريل ومايو سنة ١٩٤٢ في باتان وكوريجيدور وفك أسرهم في أوائل سنة ١٩٤٥ . وفي أثناء الفترة التي مرت بين تحريرهم وقيام الدراسة كان هؤلاء المرضى قد استعادوا وزنهم السوي تقريبا ، ولكن الباحثين خلصوا الى أن سوء التغذية يمكن أن يتسبب في ضمور العصب البصري الذي لا يشفى .

وقد وجد بيرد وماكدونالد أن الكثيرين من الجنود الكنديين الذين أسروا عند سقوط هونج كونج في سنة ١٩٤١ كانوا يقاسون من نقص في حدة البصر يختلف

بين بسيط وحاد ، وبين وفتى ودائم . وقد ظهر هذا النقص اول ما ظهر بعد سنة من اسرهم ، وقد بينت دراسة تتبعيه بعد خمس عشرة سنة تقريبا أنه لم يظهر تغير ذو يال في المرض الذي اكتشف اولاً في المرات ابصريه .

وقد نجد الدليل الاكثر اثارة على تأثير الاسر في الدراسات التي تركزت في احصائيات الوفيات ، ومع ان عددا قليلا من الدراسات المضبوطة ضيقا طبيعيا قد أجريت فان الدليل المتاح من خلال عدد من المصادر يشير بقوة الى ان الاسرى العائدين من أية دولة يتعرضون الى درجة كبيرة للموت قبل الاوان . وقد وجد كوهين وكوبر في دراستهما التتبعيه لاسرى الحرب العالمية الثانية من الامريكان ان معدل الوفيات بين اسرى الحرب السابقين الذين سجنوا في الاراضى التي استولى عليها اليابانيون اثناء السنتين الاوليين عقب الافراج عنهم ، كان اكبر بمقدار ٢٠ مرة من معدل الوفيات بين المحاربين القدماء الاخرين المتكافئين معهم في السن والخدمة . وقد نقص للمعدل بعض الشيء بمرور الزمن ، ولكنه بقي مرتفعا اربع سنوات تالية . ولكن لم يظهر هذا الاتجاه بين اسرى الحرب الذين اودعوا السجون في اوربا ، والذين كان من الواضح ان خبرة الاسر لديهم لم تكن بمثل الشدة التي عانى منها الاسرى الأولون . وكانت الاسباب الرئيسية للوفاة بين اسرى الحرب من جهات المحيط الهادى هي السل والحوادث ، التي وقعت ٥ مرات ، و ٥ مرة على التوالي اكثر مما كان متوقعا . وكانت الاسباب الاخرى للوفاة هي : المرض القلبي الوعائى ، والاورام الخبيثة ، وامراض الجهاز الهضمى ، والانتحار . وقد حدثت كلها بمعدل يقرب من ضعف المتوقع على ضوء الخبرة بالذكور البيض في الولايات المتحدة الامريكية .

وفي دراسة بعد ذلك قام نغرجر بمقابلة الوفيات بين جنود الجيش الامريكى الذين وقعوا في الاسر اثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية . والوفيات بين مجموعات ضابطة مختلفة حتى سنة ١٩٦٥ . وتشير النسب المعيارية للوفاة والمعدلات المعيارية للوفيات الى زيادة ميكرة واضحة في الوفيات بين الاسرى الذين وقعوا في ايدى اليابانيين اثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية . وعلى العكس من ذلك لم تحدث وفيات بين الاسرى من اوربا وحوض البحر الابيض المتوسط حتى سنة ١٩٦٥ .

وقد ارتفعت بشكل واضح معدلات الوفاة بين الاسرى الامريكين في الحرب الكورية . وفي غضون الاثنى عشر عاما التي عقيبت عودتهم من كوريا كان احتمال الوفيات بين اسرى الحرب الامريكان اكثر بنسبة ٤٠٪ من احتمال الوفيات بين الامريكان البيض في مثل اعمارهم ، ممن لم يقعوا في الاسر . وقد تبين ان اكثر الامراض الهامة التي تسبب الزيادة في وفيات اسرى المحيط الهادى هي : الحوادث ، والسل ، والكبد المزمن . وكانت الاصابات اكثر اسباب الوفاة شيوعا . واهم اسباب الوفيات الزائدة بين الشباب من الاسرى . وكانت حوادث الانتحار . على الرغم من قلتها ، اكثر بنسبة ٣٠٪ بين الاسرى منها بين المجموعة الضابطة . أما الوفيات بسبب تصلب الشرايين فقد حدثت في المجموعتين بمعدلات متماثلة . وكذلك الامر فيما يتصل بالوفيات التي حدثت بسبب الاورام الخبيثة وامراض الجهاز التنفسى . وقد حدثت الوفيات الناجمة عن تصلب الشرايين بمعدلات متماثلة تقريبا في كلتا المجموعتين . وكذلك الامر في الوفيات الناتجة عن الاورام الخبيثة وامراض الجهاز التنفسى .

وربما كانت أسباب الموت أكثر إثارة من معدلات الوفاة الطبيعية . إن الحوادث العنيفة والانتحار والقتل مسئولة عن أكثر من ٥٠٪ من مجموع الوفيات . وإن احتمال قيام أسير الحرب الأمريكي العائد من كوريا بالانتحار كان ثلاثة أمثال احتمال قيام زميله الذي لم يقع في الأسر . واحتمال وفاته في حادث كان يعادل ما يقرب من الضعف ، واحتمال قتله كان يزيد على ثلاث مرات . وبينما الحقائق عن الانتحار والقتل اشتقت من عينات صغيرة فإنها تماثل كثيرا الاكتشافات غير الاحصائية التي توصل إليها علماء النفس والطب النفسي الذين تخصصوا في تأهيل المحاربين وأسرى الحرب .

ويبرز أيضا الدليل على ارتفاع معدلات الوفيات بين أسرى الحرب الباقين من خلال دراسة مجموعات من قوميات أخرى . فقد تبين من دراسة في سنة ١٩٥٩ أن أعلى معدلات الوفيات بين أسرى الحرب كانت بين الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٠ سنة . وكان السل ، والتهاب بطانة القلب ، وهبوط القلب ، ومرض الكبد ، وتصب الكلى ، أسبابا رئيسية للوفاة ، بمعدلات أعلى بكثير ، إذا ما قورنت بمتوسط السكان من الرجال في الأعمار المماثلة . ففي حالة وفيات السل كان المعدل أعلى عشرة أضعاف ، وفي مرض القلب كان أعلى ست مرات ، وفي مرض الكبد خمسة عشر ضعفا . وقد أدت الدراسات التي قامت على الأسرى الكنديين في الحرب العالمية الثانية ، والتي لخصها ج . دوجلاس هيرمان إلى ملاحظة أن أسرى الحرب قد عانوا من معدل وفيات في سن مبكرة أعلى بالمقارنة مع المحاربين الذين لم يقووا في الأسر .

أضرار النفسية

في الحياة آلام كثيرة يقاس الناس منها ، والآلم الجسمي ليس أسوأها . إن أظلم الآلام هي آلام الضياع ، عندما لا تملك شيئا ، لا الأسرة ، ولا البيت ، ولا الروابط ، ولا شيء . إن ذلك هو أسوأ الآلام في العالم .

نلق بهذه الكلمات أسير أمريكي عاد من فيتنام في سنة ١٩٧٢ . ومن المحتمل أن تترك الإصابة العاطفية الناجمة عن الأسر بقية من جرح نفسي لا يبرأ أبدا . ويظهر الدليل على ذلك في دراسات متنوعة ، ومن خلال الملاحظات الاكلينيكية . ويصف حشد كبير من أنواع التعويضات للعائدين من الأسر الذين ينتمون لقوميات مختلفة التغيرات العادية والزمنة مما في الشخصية والتكيف ، التي تعكس الشدة الهائلة التي تعرض لها أسرى الحرب .

ويظهر قدر كبير من الحقائق التي تصف النتائج الوجدانية الطويلة الأمد للأسر من خلال الدراسات الكثيرة التي أجريت على الذين بقوا من مصسكرات الاعتقال في الحرب العالمية الثانية . أن الخطر من القيام بمقارنات مباشرة وصريحة بين هذه التجربة وتجارب أنواع الأسر الأخرى خطر كبير ولا شك . وبإجماع الآراء تحمل الذين نجوا من تلك المصسكرات تجربة فريدة في حويلات تاريخ البشرية ومع ذلك فيمكن أن نرى نتائج الإصابة من مصسكرات الانتقال كمشكلات منعكسة من إعادة التكيف التي يشترك فيها جميع الأسرى السابقين .

وتعتبر الدراسات التي اشرف عليها كلاين وكوراني في اسرائيل ، وتروتمان في الولايات المتحدة ، وايغينجر في النرويج ، مطابقة تماما للمقالات المتعددة التي بدأت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية بما يقرب من عشر سنوات . وهي تشير جميعا الى حدوث اضطرابات نفسية بدرجة كبيرة للغاية بين الذين بقوا على قيد الحياة من لحقتهم الاصابة في معسكرات الاعتقال . وقد قرر بنشاييم في سنة ١٩٦٠ أن نصف جميع المرضى في مستشفى الامراض النفسية والعصبية يحفسا كانوا يصابون من آثار الاضطهاد النازي . وفي سنة ١٩٦١ قدم ماتوسك دراسة لثلاثة وثلاثين من الباقين على قيد الحياة ، كان يعتقد في اول الامر انه لم يظهر فيهم آثار من تجربة معسكر الاعتقال ، وقد تبين في هذه الدراسة أنه ما من شخص واحد الا ظهرت فيه علائم المرض ، ولو أنه كان خفيا بشكل سطحي .

وبعد عشر سنوات قرر هوكنج أيضا أن جميع الذين سجنوا في احياء اليهود ومعسكرات الاعتقال قد بدوا بمظهر خاص ، يمكن به تمييزهم عن المرضى الآخرين الذين يجلسون في المستوصفات أو في غرف انتظار الأطباء . وقد خلص من ذلك إلى أنه على الرغم من أن الافراد يختلفون في قدرتهم على التكيف لدرجات الشدة المختلفة فإن معاناة الشدة الزائدة الطويلة الامد تتسبب في ظهور اعراض عصابية في كل شخص يتعرض لها .

إن النسيج العادي للمرض النفسي الذي يبرز من خلال هذه الدراسات أصبح يعرف « بمجموعة اعراض معسكرات الاعتقال » ، وكان يطلق عليه في اول الامر اسم « عصاب العائدين من الاسر للوطن » ، ثم بدل بعد ذلك باسم « اعراض ك ز » . واذا قرئت آثار الجروح النفسية لتجربة معسكرات الاعتقال في الحرب العالمية الثانية دون تعصب فانها تشكل اعراض الامراض النفسية في كتاب مدرسي : الاكتئاب ، والذنب ، والقلق والارق ، والتعب ، والآلام الجسمية النفسية ، الخ . وتبدأ محنة الاسر تأخذ شكلا أكثر مرارة في الحياة اليومية للذين بقوا احياء بعد الاسر - تهيجا غير معقول مع اعضاء الأسرة : استجابة من الفزع الشديد للمعتبرات العادية مثل الكلمات التلفونية غير المتوقعة ، وكوابيس متكررة ، والعجز عن الشعور بالسرور في أي شيء ، والتأمل الباطني الزائد المزمن ، والشعور الممزق بالذنب ، وعدم الاستقرار المستمر ، والتفتيش الدائب .

ويمكن أن يخلص الانسان ، مع عدم تواجد حقائق أخرى ، إلى أن الاعراض التي لوصلت بين من تبقى على قيد الحياة من اسرى الحرب في معسكرات الاعتقال هي وظيفة حضارة الضحايا وشخصيتهم . ومثل نمطي لذلك هو يهودي شرق أوروبا مع نزعته للتأمل الباطني والاستشارة العاطفية . وعلى ذلك فمن المفيد ثقافيا أن تنتقل مسافة نصف العالم إلى الشرق الأقصى ، حيث كان الاسرى من الأمريكيين وكان السجانون آسيويين . ويشير بيب في تقرير نشر حديثا إلى أن العلاقات العجيبة والباقية لأمد طويل ، المميزة تجربة الاسر في الشرق أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية ، هي الاعراض النفسية التي تفشت مع الزمن بين العائدين من الاسر . وتلاحظ هذه بنوع خاص في المعدلات الضخمة للمستشفيات (الذين يدخلون المستشفيات) بسبب كل من الانهيار العصابي والانهيار الذهاني . ويستنتج

بيب أن الكثيرين من هؤلاء الأسرى قد عادوا بإصابات نفسية دائمة . لقد شعر أسرى الحرب الذين نجوا من حظائر السجون الكورية ومن معسكرات الاعتقال شعورا واضحا بالآثار النفسية المتخلفة . وبسبب طغيان الدراسات عن أسرى الحرب الأمريكيين والذين نجوا من معسكرات الاعتقال ، على غيرها من الكتب والمطبوعات ، فقد يكون أمرا طبيعيا أن نستنتج أن أنواع الشدة في الأسر تترك بصماتها على مجموعات معينة من أسرى الحرب ، ولكن من الواضح أن الأمر ليس كذلك ، كما يتكشف بسرعة حتى من خلال النظرة السطحية في الدراسات القائمة .

قام كرال ودازد وويجدور بدراسة مضبوطة نادرة عن آثار تجربة الأسر بعد مضي عشرين سنة ، في مجموعة من أسرى الحرب الكنديين . وقد تكشفنا هذه الدراسة عن كثرة حدوث التوتر العصبي ، والقلق (العام والمتصل بموقف معين) ، والاكتئاب ، وسرعة التهيج ، والعزلة الاجتماعية ، وضعف الذاكرة ، وبطء التفكير . وبالمثل سرد الكثيرون من أسرى الحرب النيوزيلانديين العائدين من أوروبا : الضجر ، وعدم القدرة على الاستقرار ، وضعف القدرة على التركيز وعلى التذكر ، والميل إلى الانفعال بسهولة (خصوصا بالأفلام أو الموسيقى المثيرة) ، والشعور بالحرج والاضطراب عند مقابلة الغرباء ، والكراهية الشديدة للزحام والطواير ، والرغبة الملحة للهدوء والوحدة . وكان الكثيرون من الرجال يميلون إلى التجبرم بتقييد حريتهم في العمل ويمارضونه . وبالمثل أيضا وصف العائدون من الشرق الأقصى أنفسهم بأنهم عصبيون وانفعاليون أو سريعو الاستئثار ، وبلهاء ، وعاجزون عن التركيز ، ويقنعون بالجلوس والسرхан ، ومكتئبون ، وغير قادرين على النوم ، وسريعو التهيج بسهولة ، ومتعبون عقليا . وبينما يذكر هؤلاء أن هذه الأعراض أصبحت أقل وطأة بمرور الزمن اتضح أن الذين أمضوا ثلاث سنوات أو أكثر سجناء في الشرق الأقصى ظهرت عليهم الآثار الخاصة المتبقية عن الأسر .

وقد كشفت الدراسات التي قام بها جوليت وموتان عقب الحرب العالمية الثانية ، وتركزت على عينة من ٥٩٨ من أسرى الحرب الفرنسيين الذين كانوا يعانون من المشكلات النفسية العصابية ، عن وجود حالات اكتئاب عديدة ، متضمنة لحالات اكتئاب ذهانية ، ظهرت مبكرة ، بسبب تجربة الأسر . وقد برزت نتائج موازية من خلال حقائق جزئية متناثرة أتيج الحصول عليها بعد الحرب العالمية الأولى . وفي أوصاف تأثير الأسر على مسجونى الحرب الفرنسيين في الحرب العالمية الأولى بإشارة إلى « الجنين الذهاني للأسرة » ، والأعراض البارزة له هي القلق الذي يتركز بنوع خاص على الاقتلاع من الأسرة والانفصال عنها . وهناك أيضا إشارة إلى حالات من ردود أفعال تحريرية اتخذت غالبا شكل المايخوليا (السوداء) أو نوبات مائية (نوبات من الهوس) ، هوس العودة . وكان من الأوصاف البارزة أيضا التي سردها الأسرى الفرنسيون العائدون من الأسر « حالات الضعف من الأسر » وتتميز بالتعب الشديد ، ونوبات القلق ، والنوبات العصبية ، وذرف الدموع . ومن بين الشكاوى الجسدية النفسية بين أسرى الحرب العالمية الأولى أعراض سوء الهضم من نوع أعراض القرحة ، وأعراض المرض القلبي الوعائي بما في ذلك الخفقان ، والبهر (عسر التنفس) ، والرعاش ، والنقص في (القدرة الجنسية) .

الآثار الاجتماعية والأسرية

على الرغم من أن هذا الموضوع لم يدرس بالاستفاضة التي حظيت بها دراسة الآثار الجسمية والنفسية فإن تأثير الأسر على التكيف الاجتماعي وعلى صالحي الأسرة ليس بأقل شأنًا وعمقًا . إنه ليكون حقًا أمرًا يتبر الدفعة إذا لم يكن للسنوات التي يقضيها الأسير في العزلة والحرمان صدى في الدنيا التي يعود إليها . ومرة أخرى فإن التخوم القومية لا تحدد الظواهر .

فمثلا يجد أسير الحرب العائد أن قدرته على إعادة تكامله في أسرته وفي المجتمع قد وهنت . وقد وصف عدد من الباحثين الشهور بالانفصال والازاحة التي تستولى على العائدين من الأسرى . وهذا يدل في تقرير له عن دراسة لأسرى أمريكيين عائدين من السجون اليابانية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وصف مجموعة منهم بدت منعزلة بعض الشيء ، ومعتمدة للتلقائية ، وعاجزة عن أن تحفظ بالاهتمام الدائب بأي شيء . وقد ظهرت نتائج مماثلة في دراسات على أسرى الحرب من الأمريكيين الذين عادوا عقب انتهاء الحرب الكورية ، وقد وصفهم عدد من الباحثين بأنه كان يشعشعهم شعور بالجمود وعدم المبالاة ، لا يختلف عن ذلك الشعور الذي غشى الذين أفرج عنهم حديثا من أسرى معسكرات الاعتقال .

وقد سجلت المسوح التي قام هيرمان بتحليلها معدلات عالية من البطالة ، وعدم القدرة على التكيف لجزء العمل بين أسرى الحرب الكنديين السابقين . وقصد تسبب أيضا عدد من أسرى الحرب الأمريكيين الذين عادوا من كوريا مشكلاتهم المتصلة بعملهم إلى تجربة الأسر . وقد صاحبت مشكلات مماثلة الحياة العملية للكثيرين ممن بقوا أحياء بعد معسكرات الاعتقال النازية . فمثلا في مجلة وليمز بورج في نيويورك ، حيث حاول عدد كبير من الرجال الذين عادوا من معسكرات الاعتقال أن يبنوا لأنفسهم حياة جديدة ، ظهرت حديثا معدلات عالية من سوء التكيف المهني والاجتماعي .

وغالبا يمر العائدون من الأسر بفترة زمنية أولية يجدون أثناءها أن التكيف للبيئة والحضارة الحاليين مهمة في غاية المشقة . فمثلا وجد أسرى الحسرب الأمريكيين العائدون من الهند الصينية مجتمعاً قد تفتت فيه التقاليد والقيم . تفتتوا كثيرا ، ونتيجة لذلك أصبح الشعب مختلفا اختلافاً بيناً من ذلك الذي تركوه من قبل وراءهم : تفتتات في الزى ، والتقاليد الجنسية ، ودور المرأة والمجريات السياسية ، وتفتتات أخرى كثيرة وجد هؤلاء من الضمب عليهم أن يمتصوها ويتمثلوها . وكانت تجربتهم التي عمقها طول الأسر المديد فريدة حقاً . وكذلك أقر الأسرى الذين تحرروا من معسكرات الاعتقال النازية بالسجز الزمن عن أن يدمجوا حياتهم ، التي قطعها الأسر ، في المجتمع الذي أسرع خطاه بدونهم .

وتتصل المشكلة حقاً بالحضارة . فمثلا تبين اتجاه مماثل من دراسة على أسرى الحرب النيوزيلانديين الذين أفرج عنهم بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد بدأ الكثير من هؤلاء يدركون بسرعة أن المواطن المتوسط أناني ولا يهتم إلا بنفسه . وقد أثقل الحزن قلوب هؤلاء العائدين لما لمسوه من اتجاه المواطن نحو الضل ، ولنزعتة لأن يعطى أقل ما يمكن ويأخذ أكثر ما يستطيع ، الأمر الذي رأى فيه الأسرى

السابقون انطافا عن تحمل المسؤولية • بل شعر البعض بأن النسيج الأخلاقي
للمجتمع المواطنين قد تدهور في أثناء سنوات الحرب •

وحتى وقت حديث أغفل تأثير تجربة أسرى الحرب في أسرة الأسير كموضوع
للدراسة • وقد أمكن الوصول الى نتائج من الدراسات التي أجريت على الأسرى ،
وخصوصا الأسرى الأمريكية ، التي يتغيب فيها الزوج الأب لأسباب غير أسبابه
الأسرى • وتشير هذه الدراسات الى أن تأثير الأسرة وطيفة لتغيرات مترابطة • وعلى
الرغم من ذلك فإن الآثار النفسية الضارة الممكنة الناجمة عن غياب الزوج الأب
أمدًا طويلا آثار هائلة • ويجب أن نذكر أن الكثير من الرضا الاجتماعي ،
والتباعد ، والاستمرار ، المسلم بها في الأسرى المتناسكة ، مفتقدة ، أو على الأقل
ترزح تحت عبء ثقيل في أسرة أسير الحرب أثناء غيابه عنها •

ان الرابطة الزوجية للأسير العائد معرضة لخطر شدة الانفصال وكرهه •
وقد ألقى ماك كوين وهنتر ودامل الضوء على مشكلات التكيف التي كشفوا عنها
بين أسرى الأمريكان الذين عادوا من سجون فيتنام • ان احتمال نضج الزوجة
الصاعدة ، وهي تقوم بوظيفة رأس البيت ، وتدارس قدرًا أكبر من الاستقلال والثقة
بالنفس ، وتطور نمطًا جديدًا من الحياة ، جعل بعض الزوجات يعزفن عن التنازل
عن هذه الأدوار التي اكتسبتها حديثًا • وبعد غياب طويل انتاب الكثيرات من
زوجات أسرى الحرب مشاعر متناقضة ، وأحاسيس بالذنب قبل عودة أزواجهن
مباشرة • ان التقارير الشخصية القليلة عن حرب فيتنام - مثل تقرير تشيل وجيتر
ويلام وروتلدج ، ومثل الدراسة التي قام بها حديثًا متربس وماك كوين وهنتر -
أكدت الرأي القائل بأن جمع الشمل العائلي بين أسرى الحرب تجربة شديدة مريرة ،
أن الجمهور يفرض مع العائدين تغييرات في شخصياتهم وقيمهم ، والاختلافات في
توقعات كل من الزوج والزوجة ، كانت عقبات حقيقية تقف في سبيل الانتماء العائلي
الناجح ، وليس هذا الموقف مقصودا على الأسرة الأمريكية • فعند انتهاء الحرب
الفرنسية الهند الصينية منذ عشرين سنة ، قام الفرنسيون بإعلان برنامج أسرى شامل
وضع خصيصًا لمساعدة أسرهم المساكين • ولم يقتصر الأمر على إيفاد أخصائيين
في شؤون الأسرة الى فيتنام لأعداد الرجال لانتعاشهم الأسرى ، ولكن في الوقت نفسه
ساعد الأخصائيون الاجتماعيون في فرنسا الزوجات أيضا لكي يعددن أنفسهن لعودة
أزواجهن • وحديثًا جدا استخدم أسرى الحرب الاسرائيليون السابقون كعارة غير
رسميين ، أو أشباه أخصائيين ، لكي يعالجوا التكييفات العائلية المضطربة ، لعائلات
الرجال الذين كانوا لا يزالون قادمين في الأسرى •

وحديثًا فقط بدأت دراسات • خصوصًا في الولايات المتحدة وكندا واسرائيل ،
عن أثر غياب الأب أسير الحرب ، وبوجه خاص في الأطفال ، ولكن الأخطار المحتملة
يمكن استنتاجها من المؤلفات الكثيرة التي تعالج غياب الأب في مختلف الظروف
الأخرى ، مثل الطلاق ، والانفصال ، والهجر ، والوفاة • ويكشف هذا الكم من الدراسات
عن آثار تتفاوت بين القلق والاكتئاب وبين الفشل المدرسي والجنوح • وقد أجريت

دراسات عن تأثير غياب الأب ، خصوصا اذا كان له دور عسكري . في أوضاع مختلفة حول العالم . وقد كان ذلك التأثير ، نتيجة الدراسات ، تأثيرا تراكميا . وقد وجد جابور في دراسة على الأطفال الذين كان أبواهم يتقيبون بسبب الخدمة العسكرية ان إياء الأطفال المشغلين كانوا يتقيبون مرارا وبمدد طويلة . وكشفت دراسة أجراها ترانل على أطفال أقل من ١٨ سنة شخصت حالاتهم النفسية في عيادات خارجية عن انه كلما طال غياب الأب ، وقل عمر الطفل عند غيابه ، كانت درجة المرض النفسي الجسدي أكبر .

وتظهر حقائق موازية من دراسات على السكان النرويجيين . ففي دراسة قام بها لين وسوري على أطفال الآباء العائنين من البحارة وصيادي الحيتان النرويجيين في الثامنة والتاسعة من العمر ، حاول أولاد الأب المفارق القلقين على فتوتهم أن يتسبها بآبائهم ، ولكن ردود أفعالهم لذلك كانت على شكل تعويض بالتظاهر بالشجاعة الرجولية . وبالإضافة إلى ذلك كان تكيفهم أسوأ من أولاد الأب الحاضر أو بنات الأب العائنين . وفي دراسة أخرى قام بها تيلر عن غياب الأب بين الأطفال النرويجيين وجد أنه على الرغم من أن كلا من الأولاد والبنات تأثروا سلبيا بعدم تواجد الأب ، فقد ظهر مع الأولين آثار أكثر ضررا .

من الواضح أنه بينما يتسبب غياب الأب في مهمة عسكرية في أن يواجه أي طفل مشكلات صعبة فإن غيابه بسبب أسره في الحرب يفرض على الطفل مشاق إضافية فريدة ، بسبب امتداد طول الأسر وغموضه . وزيادة على ذلك فعل الأمهات ، لا أن يعالجن مشكلاتهن الخاصة ومشاعرهن فقط، ولكن عليهن أيضا أن يعالجن مشكلات أطفالهن ومشاعرهن . وقد يشعر الأطفال بالضيق الشديد نحو آباءهم ، بل ربما يظهر عندهم شعور قوي بالذنب ، والخوف من مواجهة الجزء الأبوي عند عودتهم . وقد قال طفل كان قد أسر أبوه جنوب شرقى آسيا : « اننى أريد الإفراج عن أبى ، ولكن ربما يجد عملا له في فيتنام » .

والدراسات التي قام بها سيجال وقارن فيها بين الأطفال الكنديين للآباء الذين نجوا من معسكرات الاعتقال ، وأطفال اليابانيين ، أثناء الحرب العالمية الثانية . تقدم لنا نتائج مشابهة . ففي كلا المثالين تبدو صورة المبالغ في الحماية ، الخاوى وجدائيا ، الذي قل احترام الذات عنده ، والطفل المكتئب ، النافر وقد ركز هتتر وماك كوين وبنسون ، حديثا ، على ماضى عائلات أسرى الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية ، وذكر أن تهيج أسرى الحرب الزائد ، وتعبه الزمن وعدم ثباته العاطفى على مدى السنين ، جعل من الصعب عليه ، ان لم يكن من المستحيل ، أن يمارس دوره الأبوي ضابطا للأسرة . وزيادة تبدو صحته الجسمية كأنها انعكست على شكل اهتمام مبالغ فيه بصحة أطفاله ، كما بدت من قبل بالنسبة له ، عندما كان سجيناً في معسكرات الاعتقال .

وقد كشفت دراسة حديثة قام بها داهل وماك كوين على التكيف الشخصي الاجتماعي للأطفال الأمريكيين أبناء الأسرى العائدين من حرب فيتنام عن أن الأطفال كانوا دون المتوسط في جميع التكيفات ، وعن أن طول غياب الأب أثر تأثيرا كبيرا على تكيف الأطفال للمدرسة . وبالمثل كشفت التقويمات المتسابعة لتكيف العائلات

الفرنسيه بعد انتهاء الحرب فى جنوبى شرقى آسيا عن الحاجة الى برامج تربية خاصة لمعالجة الصعوبات الوجدانية والاكاديمية التى عانى الأطفال منها .

ولقد خلى الأطفال والكبار حياة الأسر ، ووجدت مصسكرات اعتقسان للأسر جميعا فى الولايات المتحدة وكندا ، كما وجدت أيضا فى أوربا أثناء الحرب العالمية الثانية . وقد تسببت أزمة الحرب لهذه العائلات : وما ترتب عليها من مقام جديد ، فى زيادة التفاعلات الأسرية ، كما زادت أيضا من التوترات العائلية . وقد ذكرت تاكاشيما فى تعليق لها على قصة طفلة يابانية ، صحبت أسرتها فى المعتقل فى كندا، أن « تجربة النمو فى المعتقلات مأساة عامة للأطفال هذا القرن » . وزيادة على ذلك فإن « رهبة الاحتجاز ، والاحباط ، والتشكك ، وتحول الواحد ضد الآخر ، لأن العدو الحقيقى بعيد عن متناول اليد ، كل هذا يشكل أعراضها » .

لقد أعطت آن يوميموتو وصفاً قارصا لتجربة حبس الأسرة اليابانية الأمريكية فى مراكز الحجز بالولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية . وعلى الرغم من أنها تركز على تأثير السجن نفسه على الأسرة فمن الواضح أن إعادة التكيف بين أعضاء الأسرة بعد السجن ربما كانت مهمة قاسية فى حالات كثيرة ، إذ عملت تجربة السجن مرة أخرى على تمزيق خيوط الحياة الأسرية وأدوار الأفراد داخلها . وتشير الى أنه فى حالات كثيرة فقد الأب مكانته ، حين أصبح للام استقلال أكثر فى موقع المسكر . وأدرك الأطفال تماما أن الأب لم يعد شخصية لا غنى عنها لهم . وفى تسلسل أفكار مماثل عبرت هوستون وهى طفلة أخرى من سلالة يابانية حجزت فى الأسر فى سن السابعة ، عن مشاعر الكراهية التى نمت فى نفسها تجاه أبيها أثناء الأسر ، فقالت : « لم يعد له ملاحون يصدر الأوامر لهم ، ولا دخل يدبر شؤونه ، ولا رحلات يخططها ، ولا حتى مائدة طعام يترأسها » . إنه يتسكح على غير هدى ، ثم فجأة ودون انذار ، وكأنه يذكر نفسه بأنه لا يزال مسئولاً عن شىء ما ، ينفجر هكذا ، سليم المقصد ، ولكن فى حالة من العناد والغلظة ، مجبرا أياها على أن تتباعد مسافات كل منا عن الآخر » .

تعليل مطابق لهذا ، ذكره حديثا طبيب نفسى على عهد بحال المهاجرين من فييتنام ، الذين أودعوا بالمسكرات داخل الولايات المتحدة ، منتظرين إعادة توطينهم . وما كانوا سجناء حرب بالمعنى الرسمى ، ولكنهم كانوا بكل تأكيد سجناء موقف حرب - قال : « بينما يلعب الأطفال ، وتشغل النساء بالأعمال المنزلية الروتينية اليومية ، يكون الرجال هم الذين فقدوا أدوارهم ، وبذلك فقدوا أيضا احترامهم لذواتهم » . ولكن الأطفال الذين وضعوا فى حالة أسر يفاسون أيضا من تدهور احترام الذات لديهم ، وكثيرا ما رغب الأطفال اليابانيون - الأمريكيان ، واليابانيون - الكنديون ، الذين تنحصر جريمتهم فى أن لهم أجدادا يابانيين ، أن لو كانوا أشخاصا آخرين ، وقد بدا منهم الاستياء من سمات وجوههم المميزة الموروثة ، التى ادركوا حقا أنها مسئولة وحدها عن حبسهم » .

منازعة الأسر الدفاع البشرى لوجه بالقوة واللين

- يحتوى هذا المقال فقط على وجهة نظر مريضة للشدائد الهائلة التى نستبدل عليها من ردود أفعال الأسرى وعائلاتهم لتجربة الأسر . ويؤيد ثقل الدليل القناعة التى عبر عنها آرثر بكلمات أحسن صياغتها : « يتضح الآن من دراسات المتابعة لضحايا معسكرات الاعتقال وأسرى الحرب الأمريكان لدى اليابانيين والكوريين الشماليين والفييتناميين الشماليين ، أن أضرارا نفسية ونفسية فسيولوجية دائمة يمكن أن تصيب الأشخاص الراشدين اذا تعرضوا لشدة خبيثة جاثمة لمدة طويلة . وإذا استطعنا الحصول على تقارير طبية من شرق أوروبا ، فليس من شك فى أنها ستدعنا بالمزيد من التأكيد على تواجد هذه الظواهر بين ملايين الأشخاص الذين أسروا هناك لأسباب سياسية . وعلى الرغم من التسليم بأن هناك استمدادات فردية فتية لخطأ ، فى تنشئة الطفل ، فإن عمومية الأعراض المرضية التى تظهر بعد الأسر ، وتجانسها ، يقومان دليلا قويا على وجود سبب مشترك ، هو الشدة ، التى يصانى منها فى مواقع معسكر السجن » .

ومن المهم على ضوء هذه الحقائق كيف يمكن الرجال والعائلات أن يتحملوا شدائد الأسر ، بل أغرب من هذا كيف يمكن البعض أن يجعلوا من التجربة أداة للنمو والنضج العاطفى . ويتبر ويللكينز - وهو يصف أسرى الحرب العائدين من فيتنام - الانتباه الى « أنهم ، فى أغلب الأحوال ، قد نجوا بطرق عجيبة - وهو تقدير ، ليس فقط لمرونة الرجل عندما يجد نفسه فى موقف خطير من مواقف الحياة ، ولكن أيضا لحقيقة أن الرجال العائدين يستطيعون بالعلم والمهارة والاخلاص للهدف أن يسجوا ، ويعملوا كيف نحيا حياة أفضل » .

لقد اتفق كل من أسرى الحرب الاسرائيليين الذين عادوا من سوريا بعد ثلاث سنوات من حرب سنة ١٩٦٧ ، والأمريكان الذين أفرج عنهم فى جنوبى شرق آسيا بعد فترة تصل الى ما يقرب من تسع سنوات ، على أن أسره كان أخطر حدث شديد فى حياتهم ، وقد أقر كلا الفريقين أنهم بخسوا قدرتهم على تحمل الشدة ، وعبروا عن دهشتهم لنجاحهم فى مجاراتها واجتيازها .

وقد حاول عدد من الدارسين لتجربة الأسر ، وبينهم من نجوا منها ، أن يتعرفوا على طرق الدفاع التى تساعد الرجل على النجاة من الأسر ، وعلى أن يقوم بوظائفه بعد ذلك بأسلوب صحى سليم . ويصف فورد وسبولدنج ديناميكيات الدفاع الذاتى التى يستخدمها أسرى الحرب ، ومن بينها اختيار الحقيقة ، والتكرار ، والتبرير ، والمرح . ويذكروا كوشنر ، وقد كان أسيرا لسنوات عديدة فى جنوبى شرق آسيا ، بأن الرجل بينما قد يخضع للاذلال والتدمير فى بيئة الأسر الغريبة المهدة فإنه يستطيع أن يعمل داخلها ، ويعدل فيها ، ويرتفع فوقها كوسيلة للبقاء والنجاة . وكذلك يؤكد ناردىنى - وهو أسير حرب سابق - على أرادة الحياة . « وحديتنا يشير أمريكى آخر عائد من جنوبى شرقى آسيا الى أن القرار الرئيسى الذى اتخذه خلال الأسر هو

التصميم على أن يعيش ، وأنه انتهى الى هذا القرار أثناء الأشهر القليلة الأولى التي عقيبت أسره ، وبالألماء قدر له البقاء والنجاة .

وقد شخص الأسرى الذين عادوا من فيتنام ، لا الطريقة التي بها نجوا من محتجزهم فقط ، ولكن أيضا الأساليب التي بها ساعدت المحنة على شد أزرمهم ، وإنشاء موارد جديدة فيهم . وقد قال أسير عائد : « ان زنازة السجن تعطي بعدا فريدا للماضى والحاضر ، وبكل الأمل يمكن أن تساعد في المستقبل » . ويعترف آخر بأنه منظره قد قل ، إذ فاته كثير من الأحداث الهامة ، ويضيف الى ذلك : « ولكن لا أزال أرى الكثير مما أنا مدين له بالحمد . أشياء أخذتها قضية مسلم بها غابت عنى بعض الوقت ، هي الآن ثمينة جدا لى ، لافرز منها ما هو أكثر أهمية . لاختصر الحياة فيما يهم حقيقة » .

ويذكر النظام والكيزياء غالبا علاقتين للنجاة والبقاء ، ولكن يذكر أيضا عاملا أسرع فى التجول على الرغم من كونه ، وهو الإخلاص لعقيدة ولنظام سام فى الوجود ، يسمو على الحواس ، بما فى ذلك الألم الجسدى والمعاناة . فمثلا سعاد الايمان بين أسرى الحرب النيوزيلانديين السابقين بأن الثروة والممتلكات المادية ليست هي سر السعادة . وقد عبر عن هذا الشعور نفسه أسير حرب أمريكى اثر الإفراج عنه مباشرة من جنوب شرقى آسيا ، بهذا بالدعاء : « يا الهى العظيم الجبار . ان القليلين من الرجال تتاح لهم الفرصة لأن يولدوا من جديد . لأن يستطيعوا أن ينعموا بالحرية مرة ثانية . لأن يروا الشمس تسطع على الأزهار والأشجار والكلا لأن يروا السحب تعبر الهضاب من بعيد . لأن يسمعوا تغاريد الطيور . وأكثر من هذا . لأن نستطيع تبادل الحب مع أسرنا وأصدقائنا مرة أخرى ... » .

وتشعر الآن الكثير من الأسرى التى تجمع شملها مرة أخرى بأن الفراق الطويل قد وثق من الصلات بين أفرادها . حتى الأطفال أدركوا الفوائد التى جنوها من موقف الفراق ، على شكل فضج . ميكرو ، ورهافة الاحساس نحو الآخرين . وليست هذه أول مرة فى التاريخ يدفع فيها الأسرى ، بما يصعبه من الحرمان والاضطهاد ، الناس الى أن يعيدوا التفكير فى فلسفاتهم . وأن ينموا فيهم الاحساس بقدرهم ، ويقيم الحياة .

وفى تقرير عن البولنديين الذين نجوا من معسكرات الاعتقال يشمر آدم زيموسيك الى أن الأشخاص الذين أودعوا السجن بسبب آرائهم السياسية . أو نظرهم الى الحياة كانوا أقل تعرضا للأمراض من أولئك الذين سجنوا صدفة . ودون سبب .

وقد ذكر إيتينجر فى مؤتمر عن الضغوط النفسية عقد فى سنة ١٩٧٥ أن الإخلاص للمبدأ هو الذى جعل الناجين من معسكرات الاعتقال - وكان هو واحدا منهم - يتحملون أعباء الحياة ، وينتجون فى أعمالهم خلال السنين التى تلت سجنهم . وسواء كان المبدأ دينيا ، أو فنا ، أو موسيقى ، أو إيمانا بعبقيدة فى مآل الجنس البشرى ، فإن أولئك الأسرى الذين نظروا وراء الضغوط والآلام وازاقة الدماء التى كانت تمارس وتنفذ بدرجة هائلة تمكنوا من أن يصوتوا أنفسهم من الانهيار ، وأن

ينمو قدراتهم على الحياة وراء الأسلاك الشائكة . أن عقل المرء ، وتربيته ، وقدرته على أن يعزف على آلة موسيقية ، وهى الأشياء التى لها قيم شامخة ، الأشياء التى لا يمكن أن يصحها الأسر بسهولة .

وقد عبر فكتور فرانكى عن هذا الموضوع أجمل تعبير فى وصفه لبحثه الخاص عن المعنى أثناء الأسر . وقد خدم فرانكى أسيرا فى معسكرات الاعتقال الوحشية معرى للوجود العارى . لقد هلكت أسرته جميعا فيما عدا أختا له . وقد سأله جوردون و . البورت كيف لا يزال قادرا على أن يجد الحياة أهلا للتمسك بها ، وقد فقد كل ما يملك ، وتهدم كل ما له قيمة عنده ، ويعانى من الجوع والبرد والوحشية ، وينتظر الإعدام فى كل ساعة ؟

وكان رد فرانكى أن الجوع ، والتحقير ، والخوف ، والغضب من الظلم ، كل أولئك أصبح محتملا بسبب صور الأحياء الحريص تماما على حفظها ، وبسبب الدين ، وروح الفكاهة الثقيل ، بل بسبب النظرة الخائفة الى جمال المستقبل الشافى . ويذكر فرانكى تعزيزا لوجهة نظره كلمة نيتشه : « ان الذى يملك » لماذا كى يعيش . يستطيع أن يصبر غالبا على أى « كيف » .

وقد يكون الأفضل فى البحوث المستقبلية عن مصير الأسرى ، أن نركز ، لا على أضرار ونقائص هذه الشدة العامة فقط ، ولكن أيضا وبدجة مكافئة على عمومية الصفات والخصائص التى تجعل الانسان محصنا ضد حتى أفظع الشدائد التى يمرضه لها اخوانه من البشر .

النتائج المنطقية لقيام دراسة المصادر والمعرفة الواسعة المكتسبة منها على أسس معلومات وحقائق مصنفة في فهراس

قد يبدو عنوان هذه المقالة غريبا لافتنا للنظر بغرابته وجدته من عدة نواح . فقد يظن بعض القراء أنه من المكرر أكثر مما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار ونتأمل نتائج وآثار أداة جديدة وابتكار لم يزل فوق نطاق ادراك وفهم معظم الدارسين للموضوع المشار إليه ، وهو لم يزل موضوعا غير مقبول تماما حتى ممن قاموا فعلا بمحاولة وجهد لفهم المعاني المتضمنة فيه . ولماذا يجب أن تكون مثل هذه الدراسة على الأخص أكثر تأثرا بأسس المعلومات ، أو تكون موضوعا لنتائجها ؟ السبب بسيط غاية البساطة ، ألا وهو أنه توجد ثمة علاقة ارتباط واضحة بين دراسة المصادر التاريخية وخاصة مبدأ أسس المعلومات ، وأنه بناء على ذلك من الممكن أن نتنبأ بنتائج الأخيرة على السابقة ، ونتوقعها من وجهة نظر منطقية دقيقة وكاملة ، دون الانتظار لاثبات تجريبي مبني على الملاحظة والاختبار .

وعلاوة على ذلك من غير الصواب تماما القول بأن اجتماع وتلاقى الاثنین كان منذ عهد قريب جدا . فقد أنشئ وتوطد أساس المعلومات الأول لعلم الآثار (العاديات) مستعملا البطاقات المثقبة ، ووضع أمام الجمهور منذ ما يقرب من عشرين عاما (١)، ثم عرض للبيع عن طريق سبيل النشر العادية بشكل جعله أيضا أكثر علانية وشعبية

(١) فهرس البطاقات الميكانيكي البياني بصور ورسوم الألفاظ : أدوات العصر البرونزي ، من البلقان الى الصناعة ، وضع بسرعة ج . ديزمير ، بيروت ، للمهد الفرنسي للآثار سنة ١٩٥٦ .

الطَّب : ج . س . جاردن

المدرسة العملية للدراسات العليا ، باريس ، قسم
الرموز ، وعلم الاعلام .

المترجم : الدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم

عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس ورئيس قسم
ادارة الاعمال بها سابقا . دكتور في العلوم الاقتصادية
والتجارة من جامعة لوزان بسويسرا عام ١٩٧٢ .

فيما بعد بقليل من السنوات (١) . ومنذ ذلك الوقت فان فيض المشروعات المماثلة في معظم مختلف فروع دراسة المصادر التاريخية - تاريخ الفن والايغرافيا (دراسة النقوش) وفنون النقش في الجواهر وحلم جرا - يثبت على الأقل أن لقاء الاثنين ليس ظاهرة اليوم (٢) . ومع ذلك فإنه يقينا لم يكن له بعد أية نتائج منظورة على سير الأمور في هذه الدراسات ، إذ يستمر نشر المؤلف أو المصنف فيها على الأسس القديمة الشكل القديم حتى الآن ، ولم تتغير محتويات وطرق التعليم ، إلا أن قليلا من مقررات تهييضية جديدة في التحليل الوثائقي ومعالجة المعلومات والبيانات قد نظمت في بعض المناطق مما لم يؤثر بأية حال على الطريقة التي تنقل بها المعرفة التأريخية الأصلية المناسبة بالمعنى الضيق للكلمة ، وقد يتشكك المرء أيضا في هل توجد « سوق » لأسس المعلومات المصنفة في قهارس ، كما أشرنا سابقا ، نظرا

(١) ج. كريستوف و ج. ديزهيز ، دليل سجل الادوات : أدوات العصر البرونزي ، من البلقان الى الصناعة (على بطاقات مبررة بنظرة خاطئة) بيكاو peak-a-boo ، باريس ، المركز الاهلي للاستعلام العلمي CNRS سنة ١٩٦٤ .

(٢) اقرأ البحوث والبيبيوغرافيا (يسانت دور النشر) في « بنوك الفروض والمطيات الخاصة بعلم الآثار ، في محاضر جلسات الندوة الأهلية للمركز الاهلي للاعلام العلمي CNRS مرسيليا من ١٢ الى ١٤ يونية ١٩٧٢ ، في الموضوع نفسه نشر بمصرفة م. بوريلو ، و ج. س. - جاردن ، نشر بمصرفة لمرکز الاهلي للاستعلام العلمي ، باريس ، مسنة ١٩٧٤ .

• للحقيقة إنها قليلة الاستعمال ، رغم أنه لا يوجد أبسط من هذا الاستعمال (١) .

يشعر البعض بأن هذه الظروف تشير الى تعارض بين طرق العمل المستخدمة في الدراسات التاريخية وتلك المستعملة في التحليل الوثائقي أو علم الاعلام ، وآخرون ومن بينهم المؤلف يشعرون بأنهم يعمدون الى مقاومة طبيعية للتفسير مع عناد أقل اغتفارا لمواجهة المشاكل الأساسية التي تقابل في دراسة المصادر التاريخية ، مشاكل تظهر من مجرّد وجود هذه التقنيات (أي العلوم التطبيقية) حتى في هذه الفترة الانتقالية ، مع أنه لم يزل من الممكن ملاحظة أنها في الواقع موجودة دون الاضطرار الى تطبيقها .

هذه هي المسائل التي ستشغلنا هنا ، وإذا كانت طريقتي في فهم الموضوع هي الحجّة المنطقية فما ذلك الا لجملة أكثر وضوحا ، انه سيتحتم مواجهتها إن قريبا أو بعيدا كنتيجة حتمية لن تغفل منها حتى تلك الدراسات الأكثر مقاومة للتفسير ، مهما ندم المرء على ذلك .

وفرضيتي أو رأيي العلمي لما يثبت بعد هو أن أسس المعلومات مؤكدة ومحتمة التكرار والتضاعف في دراسة المصادر التاريخية بسبب الصلة المنوّه عنها آنفا (أنظر القسم الأول فيما يلي) . ومن الجهة الأخرى لمجرد كونها ستصبح أكثر تمعدا فحسب فإنها ستحدث وتسبب بشكل يتصدر اجتنابه تغيرا في الممارسات والخبرة المتبعة عادة في مثل هذه الدراسات ، وذلك فيما يتعلق بثلاثة وجوه : المتطلبات النظرية للتصنيف العلمي (القسم الثاني) ، والبيئات المؤسساتي (القسم الثالث) ، والطرق التعليمية (القسم الرابع) ، وأخيرا أؤكد أن هذه التغيرات لا تشكل بالضرورة تقدما في كل حالة خاصة ، ويجب الآن أن نتأمل الى أي حد يعتبر هذا الاتجاه مرغوبا فيه ، مفترضين انه سيكون من الممكن فيما بعد تعديل مسلكه وأسلوبه .

الاجراءات المتبعة في دراسة المصادر التاريخية (٢)

في علاقتها بأسس المعلومات المصنفة في فهارس

يرمز ويشير لفظ « *érudition* » المعرفة الواسعة المكتسبة من الاطلاع أو اللوذية والبراعة) ، ولفظ « *érudit* » (واسع المعرفة أو اللوذي البارع) ، في اللغة الفرنسية الى نوع معين تماما من النشاط تلوح عناصره ومكوناته الأساسية من ناحية في التجميع الصبور والمستمر لجميع أنواع الحقائق التي تصلح « مادة للتاريخ » ، وذلك طبقا للتعريف الوارد في قاموس « المتعلم الصغير » . ومن جهة أخرى جمع هذه الحقائق باستعمال معايير متنوعة ، لكي نزود المؤرخ بمعلومات أوفى ، أو لنأخذ على عاتقنا ونتولى القيام بدور المؤرخ . ووجها هذا

(١) مثلا الى حد علمنا لا يوجد عالم آثار قد طلب استشارة فهرس البطاقات البياني للآلات المنوعة عنها آنفا ، ولا حتى عن طريق الرسالة ، ولا يبدو أن دليل الأدوات الذي ظهر في سنة ١٩٦٤ قد استعمل بأكثر مما استعمل الفهرس .

(٢) ملاحظة المترجم من الفرنسية الى الانجليزية : المصطلح المترجم هنا « دراسة المصادر التاريخية » هو باللغة الفرنسية *disciplines d'érudition* والكلمة الفرنسية *érudition* لها المعنى المزدوج للفظ « *érudition* » في المعنى العام ، وكذا المعرفة التي ساسها دراسة المصادر التاريخية .

النشاط مترابطان بطبيعه الحال ، الا اذا كان مجرد جامع - كما هو الحال غالبا في الماضي - فواسع المعرفة « *érudit* » مستقصى المصادر التاريخية يجمع فقط كقاعدة المادة التي تعتبر مفيدة لتجمعاته المستقبلية . وتستلزم هذه التجميعات بدورها بعد عملها تجميعا اضافيا من المعلومات . ومع ذلك فانه لا يوجد سبب يدعو لعدم اعتبار هذين الوجهين لنشاطه منفصلين كوجهين متتابعين لنفس الدراسة . الوجه الأول هو الذي يستخدم فيه المستقصى جميع أنواع الوسائل (نسخ مرجعية أو خلاصات أو رسوم أو صور فوتوغرافية للمادة غير المنشورة وهلم جرا) لينشئ ويكون لنفسه ما يعتبر عادة رصييدا ضخما جدا من المعلومات . وواسع المعرفة « *érudit* » مرة أخرى طبقا لقاموس « المتعلم الصغير » « *petit littré* » يحوز قدرا كبيرا من المعرفة الواسعة المكتسبة . والوجه الثاني هو ذلك الذي يرتب فيه معلوماته بطرق متعددة (كتالوجات أي دفاتر بيان مصورة أو تصنيفات أو عروض لأحداث وفقا لتسلسلها الزمني أو مجموعات مقارنة وهلم جرا) تحدد جوهر منشوراته (أي ما ينشره) .

وسيعترض على هذا الوصف العام بأنه ينطبق على الطريقة التي يتبعها جميع القائمين بأعمال البحث حتى في العلوم الطبيعية الى حد أنه لا يوجد ما يميز واسع المعرفة أو مؤرخ المصادر التاريخية عن عالم الفلك أو الاختصاصي في علم الوراثة . ومع ذلك فالأول يكون ظاهر التفوق بفضل الاجراءات التي يستعملها لجمع ومعالجة المعلومات التي تعنيه وتخصه هو وحده ، سواء كان عالم آثار أو مؤرخ فن أو اختصاصيا في دراسة النقوش (البيوغرافيا) أو حتى مجرد مؤرخ عادي .

في المقام الأول بالتمييز بالنقيض لا يمكن ملاحظته في الوقت الحاضر في العلوم الطبيعية وعلى نحو متزايد أكثر فاكثر في العلوم الاجتماعية فان تجميع الحقائق من المصادر التاريخية غير مرتبط بدقة واحكام بالخلط التجريبية أو بشكل أعم « بمشروعات أو خطط » محددة بوضوح . حقا ان الغرض من جمع المادة هو استعمالها يوما ما الا أن تجميعها يكون تلقائيا ويغطي دائرة واسعة عريضة قبلما تكون موجهة نحو غاية معينة وتغطي دائرة ضيقة محدودة كما في حالة جمع معلومات تجريبية في علم الفيزياء أو علم الأحياء . وكنتيجة طبيعية فان المعلومات المتجمعة في الحالة الأولى تكون أطول عمرا منها في الحالة الثانية ، فكثير من المعلومات المجموعة بمعرفة عالم الفيزياء أو عالم الأحياء تستنفد اغراضها ويقضى عليها بمجرد استعمالها في دراسة نظرية أو أخرى ، الا أن المعلومات المجموعة بمعرفة مؤرخ المصادر التاريخية تحتفظ تقريبا دائما بأهميتها وتظل قائمة بعد أن يستعملها . ما هو أكثر من ذلك أنه قد يتخلل عنها ويناولها كما هي لأناس آخرين من ذوي القول المحققة الباحثة بدلا من أن يستخدمها هو نفسه - شريطة أن يجدها الآخرون جديرة بحب استطلاعهم - دون أن تفقد شيئا من مكانتها المرموقة ، مهنة شريفة يمتنها المرء بتصنيف كتالوجات أو تحرير عروض لأحداث وفقا لتسلسلها الزمني وتعتبر عموما تجاوزات ناشئة عن وضع الأشياء بجانب بعضها أو سلاسل من الحقائق المجمعة دون هدف علمي معين ، وبتعبير موجز يكون التجميع في مثل هذه الحالات في بعض الأحيان هدفا في حد ذاته أكثر منه وسيلة ، وهي حقيقة تفسر كلا من الهيبة الفريدة التي تستمر في التمتع بها في العلوم الانسانية والأبعاد المتخذة بفهارس البطاقات والمجموعات والذخائر وتقارير الفحص والمأينة الخ التي تنتج عنها ، فيما يتعلق بكل من نطاق وامتداد زمنها (معظم المجموعات مفتوحة النهاية ومنتشرة على

عدة أجيال) ومدى ومجال نشاطها (المستندات التي يجب جمعها يقدر عسادة بشرات الآلاف) ، وإذا أريد تعديد وحصر السمات المميزة لكل منها فاتها في كثير من الأحيان تجلب عدد المعلومات المنصيرية الأولية التي تغطيها في المعنى الذي حددته في مكان آخر (١) الى ما يزيد عن مليون .

فاذا انتقلنا الآن الى نمط المعالجة الذي تخضع له هذه المعلومات في دراسة المصادر التاريخية نرى ثمة فرقا ثانيا في معالجة هذه المعلومات بمقارنتها بتلك الخاصة بالعلوم الطبيعية ، أي الرتبة والوتيرة الشديدة للعمليات المنطقية المتضمنة ، على الأقل عندما تجرد المعلومات من محسناتها البلاعية والبيانية المتعددة ، والعمل الرئيسي هو تكوين مجموعات أو سلاسل متتالية ، نظائر ومقارنات وتشابهات جزئية أو تناظرات وظيفية الخ ، بين الحقائق المختلفة التي تتكون بالملاحظة المنظمة والمنسقة للسمات المميزة التي تتقبل وتتلقي فيها المجموعات المكونة ، هكذا تفسيرات أكثر تعددا في مصطلحات تاريخية أو أنثروبولوجية (أي خاصة بعلم أصل الجنس البشري وتطوره وأعرافه وعاداته ومعتقداته) ، « نماذج » أشياء أو نماثيل أو « موضوعات » عن صنع الأيقونات أو عن الأدب و « مدارس » معاصرة أو « أساليب » متعاقبة في ميدان نقاشي معين و « حركات » من جميع الأنواع (حركات أسعار وسلع ورجال وآراء وعوايد الخ) التي يمكن ملاحظتها في المكان والزمان الخ . ومن السهل الهين أن نظهر ونبين أن مثل هذه التركيبات عن طريق التكوين العفلي التي تكون في مظهرها شديدة التنوع تنتج كلها من التقسيم بين العملية الأولى وهي التصنيف - التمييز واختيار وعزل الحقائق أو المواد من بين مقدار ضخم من المستندات لكي نجعلها في مجموعات والعملية الثانية ، والتفكير والاستنتاج من الوقائع والمقدمات - الذي يحدد ما يختار والطريقة التي ترتب بها المجموعات والتقسيم التاريخي الذي يعطى لها (٢) . والتعبيرات التي توجد كثيرا في عناوين المؤلفات والمصنفات التي تعالج المصادر التاريخية مثل « كتالوج محشي » وقائمة مزودة بحواش تفسيرية تصير بوضوح عن هذه العملية المزدوجة ، التجمع الأولى (كتالوج أو قائمة الخ) والتفكير الذي يقوم على أساسه كلاهما معا مبكرا على حد سواء في المؤلف أو المصنف (اختيار المقاييس التي تحكم التجميع) وبعد ذلك (تفسير نتائج التجميع) .

ويقاس كيف ونوع المؤلفات والمصنفات من هذا النوع في كلا المستويين طبقا لمعايير تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر . وكانت تتوقف قيمة المؤلف النهائي ولأمد طويل على التجميع فقط ولو أنه كان يتضمن قليلا من التفكير ، ولم تختلف تماما هذه الطريقة لتقديم نتائج البحث في دراسة المصادر التاريخية . ومع ذلك يمكن كشف وتبين اتجاه نحو تقرير وترسيخ معايير مختلفة ، فالتجميع في سبيله لأن يعتبر عديم القيمة ما لم يصحبه التفكير الذي تبرز فيه ، بالتباين والمعايير ، الذي

(١) أي مزدوجة أو ازدواج . ، ن حيث ن نرمز لقرء أو مستند أو بشكل أهم أية وحدة مميزة ومكيفة في وصف تحليلي (مثلا تفصيل أو تصوير مجازي أو مجموعة جمل في نقوش أو كلام منقوش . و نرمز لصفة مميزة لتلك الوحدة .

(٢) ج.سي. جاردن « مشاكل الترتيب » مجلة ديوجين (نسبة لديوجين الكلبي) ، فيلسوف مغربي شهير ، رقم ١١ ، يولية ١٦٥٥ ، والمصنفات من ٥٥ الى ١٠١ ، وكذلك « مشاكل التحليل الوصفي في علم الآثار » ، تأليف : ب. كورين « دراسات في علم الآثار » ، المصنفات من ٥٠ الى ١٣٢ ، باريس ، سيلفين ، سنة ١٩٦٣ .

وحده يبرر في يومنا هذا المعناء الذي يتعرض له ويتجشمه المستقصى ، وكان بالعكس يعتبر كليلًا عقيمًا إذا لم يكن أحق ضالًا وفاسدًا . فعمليات التصنيف لها أهمية كبرى في تجميع وترتيب المعلومات التاريخية وهي بسيطة إلى حد ما بالمقارنة بتلك التقديرات والحسابات ، التي هي من نوع مختلف تمامًا من التعقد يستلزمها وبقتضيتها العمل في العلوم الفيزيائية والطبيعية . يظهر هذا في حد ذاته الصلة التي أعلننا عن وجودها بين الإجراءات المستخدمة في دراسة المصادر التاريخية وتلك المتضمنة في فكرة أساس المعلومات خاصة .

ويعرض أساس المعلومات في الواقع النوعين من الصفة المميزة التي لوحظت أهميتها الفائقة ، وتوجد ثمة مبررات قوية لإنشاء ووضع أساس للتصنيفات ، من جهة ، عندما تكون المعلومات التي نحن بصدها من التعدد والكثرة بحيث تلوح جميع الأشكال الأخرى من التذكر والتخزين غير مرضية بالمرّة . ومن جهة أخرى عندما يكون من الضروري لاستعمال هذه المعلومات أن تتولى معالجة سلسلة كاملة من عمليات التبويب من كل نوع تناسبه بشكل بارز تمامًا التقنيات الآلية للمعلومات . وبالإضافة إلى ذلك ينطبق شرط ثالث هو أن تستخدم المعلومات إما لفائدة أو غرض واحد ، ولكن بشكل مكثف ومركز إلى حد بعيد . وفي هذه الحالة لا يهم كثيرًا هل هي سريعة الزوال وزائلة ، أو لا بد أن يرجع إليها للاستشارة في فترات طويلة أو قصيرة عندما تسمح تحملها ومتانتها بذلك . وكما رأينا تقع دراسة المصادر التاريخية في المجموعة الثانية وتفي بجدارة بالشروط السابقة .

النتائج النظرية

تحوى الاعتبارات السالفة جوهر ما سيلي في أنها تشير إلى الزيادة في عدد أسس المعلومات المستخدمة في دراسة المصادر التاريخية . وبعد الاسهاب في ذلك وامكان النظر فيه سناقش التغييرات التي لا تقل تعذرًا في اجتنابها أو تغييرها أو مقاومتها والتي يمكن انتظار أن تنتج منطقيا عنها ، ومن جهة طرق الممارسة السائدة في غروع المعرفة هذه على المستويات الثلاثة السابق الإشارة إليها آنفا ، وذلك بسبب ما يقتضى ضمنا ويستلزم في انشاء واستعمال أساس المعلومات .

لا بد أولا من تأكيد خاصيتين أخلاقيتين بديهيتين بينتين متعلقتين بالواجبات الأدبية لأسس المعلومات ولكنهما تروعان السامع دائما عندما تذكran أو يشار اليهما .

الأولى هي أن أساس المعلومات جهد مشترك شائع عام حتى قبل أن يؤدي إلى وسيلة للنشر وحتى من جانب من أنشأ الفهرس في البداية . فالهدف من مثل هذه المشروعات هو عرض المادة المجمة على شكل يمكن كل شخص من استعمالها والافادة منها في جميع أنواع التجميعات والمكتويات من كتب ومؤلفات . والسبب الثاني هو أن أساس المعلومات باعظ التكاليف إلى حد ما ، وإن الطريق الوحيد لاسترجاع بعض كلفتها ونفقاتها هو زيادة الفرص لجلها تقرى وتجنبذب اليها .

والخاصية الثانية لأسس المعلومات هي أنها تلفت النظر الى دورها الأدائي على نحو صارم وكامل للتجميعات الرئيسية والأهم للمعلومات التاريخية الذي يميل لأن يحجب ويخفي الآلام التي تعاني في انشائها ووضعها ، وفي بعض الأحيان أيضاً بالشكل الترفي الذي تنشر به ، لأنه من المدهش حقاً أن لا ينظر الى انشاء فهرس يكون في متناول يد الجمهور في ضوء نشر كتالوج أو مجموعة مطبوعة محترمة على مقدار مماثل من المعلومات . فمثلاً سيؤكد الناس صفة المساعدة وعدم الكمال لاحدهما ، مما يدل عليه شكله ، دون ملاحظة أن شكل الآخر يحوز الصفة نفسها ولو أنها مقنعة ومخفاة بتصعد تقريباً . وسيدعش الناس أن شخصاً ما ، ليس الأدنى والأقل مقدرة ، يضع الوقت مجعماً فهرس بطاقات منقبة أو مجال شريط مغنط - عمل تافه وهادف للمنفعة - بينما يجدون فضائل هؤلاء الدارسين الذين تظهر أسماؤهم على مجموعات مطبوعة . ومن الجلي الواضح أن التناقض يعزى في الحقيقة الى أننا في فترة انتقالية ، السلوك غير المنطقي فيها ليس الا تدبيراً للامر فقط (تمشية حال) ، لتفادي تحدى العقلانية الجديدة .

ستكون النتيجة الأولى لهذا التغيير - كما سيقول البعض - مجالا كاملا من الممارسات والعادات لنشر المعرفة التي ورثت من عصر آخر وكانت توشك أن تفقد ذيوها . والرأي أن الأكثر استحقاقا للولم هو من هؤلاء من يعتبر أن ثمرة العمل المضمي المتضمن في جمع المعلومات ، بالمعنى الموصوف آلفا ، تخص الشخص المستول ، مالم يزاوِل ويمارس ميزته للجذب اليها قبل أي شخص آخر لأغراض النشر . وجهة النظر هذه كان يمكن الدفاع عنها قانوناً عند ما كان مؤرخ المصادر يمول ما يجمعه أو عندما يزوده المجتمع بوسيلة القيام - بمثل هذه النشاطات ، ويصبح اتخاذ الخط المضاد منطقياً على مقارنة تاريخية ومقاربا من السخف . وقد بلىء بأن تصحيح نشر مادة المعرفة بمجرد كشفها على صورة تمكن الغير من عدم الاحتياج الى اعاداة كشفها بنفقات كبيرة ممارسة وعادة عامة .

ونتيجة ثانية ستكون هي اختيار وتبني هذا الشكل الجديد « للنشر » ، أي لا تطبع الذخائر أو المجموعات بتكاليف أكبر فأكبر وذلك بسبب انها تفقد الفهارس أو أن لها فهارس ولكنها فقط غير مرضية ، يجب أن تدمج بمعرفة المستعملين لها نى نوع ما من الفهارس ، ولكن بالاحرى منح حرية الوصول لاستعمال الفهارس التحليلية التي تستسلم المادة فيها لبحوث مشتركة من جميع الأنواع دون الحاجة لاعادة دورة المعلومات الذي هو سخيف كما أنه ميل . ومع ذلك فإن اتخاذ وتبني الشكل الجديد من النشر يفترض مقدماً شرطين يجب أن يستوفيا أيضاً : أن توفر وسيلة الوصول لهذه الفهارس بما يجعلها على الأقل من السهل الرجوع اليها للاستشارة كما تستشمار المنشورات (أي ما ينشر) المطبوعة . ويجب اتخاذ اجراءات لحفظ ملفات حديثة تمشية مع الوقت حتى يتمكن كل فرد حقاً من أن يبلغ بالاضافات الأخيرة والأحداث للمعلومات المستندية المجموعة في الحقل الذي يعنيه . وفي الحالين فإن المشكلة التي تبرز وتثار هي ذات طبيعة تقنية وفنية أقل منها ذات طبيعة مؤسسية . وسندرس ذلك في القسم التالي .

نتيجة ثالثة للتغيير المنتظر ، وهي الأكثر أهمية في نظري ، انه سيحتاجر بطلبات جديدة فيما يتعلق بالانتاج العلمي ، لأن مجرد وجود أداة التوثيق التي توفرها لنا وتزودنا بها أسس المعلومات سيكون لها حتماً نتيجة مزدوجة على محتوى المنشور وذلك بالإشارة الى ما يقاس به هذا الانتاج في أي فرع من فروع المعرفة ،

فمن جهة ، كما قيل ، أن مصنفات معينة يكمن هدفها المعترف به في إشهار وشيوع كل ما هو جديد أو مادة حديثة الوصف فحسب ستختفي تدريجياً لأنه يثبت أنه اقتصار اقتصاداً ، من جميع وجهات النظر ، جعل هذه المادة في متناول يد الباحثين خلال وعن طريق أساس معلومات (فهرس) . ولكن بالإضافة الى ذلك فإن مصنفات ومؤلفات المصادر التاريخية ستتميل كنتيجة طبيعية لأن تكون أقل فاقلة تجميعات ، بالعكس ستكون نظرية في طبيعتها على نحو متزايد أكثر فاكثراً .

سيعترض بأن التقسيم المقترح بين ما يجب تغطيته بالتحليل الوثائقي وأساس المعلومات ، من جهة ، وبكتابة وطبع المنشور ، من جهة أخرى ، عرضة لأن يثبت أنه غير عملي .

هذا ليس رأيي . لأن الاعتراض لا يكون مبرراً إلا إذا رؤى التمييز في المصطلحات المطلقة الثابتة غير النسبية فحسب كان يفترض أن يكون لكل شيء وكل حدث قليلاً ، من جهة ، لقراءة مستندية - وصفية ومعايدة وغير شخصية وموضوعية ، ومن جهة أخرى ، أن يكون ذا عدد من القراءات « الطلية » - تفسيرية ومن جانب واحد وشخصية وغير موضوعية ومحفوظة عن ظهر قلب الخ . بالطبع لا يوجد شيء من هذا في الذهن غير النسبي فقط والتمييز العادي المألوف بين نسق الإدراك الحسي ونسق الإدراك المعروف في القرون القليلة الماضية كما أنه اعلم بأن الأول ليس أيدياً الا شكلاً ساكناً من الثاني وبناء عليه فإنه يبطئه وينسخه (١) . الخ . وعلى ذلك فإن محتوى النسقين ومضمونهما يختلف مستقلاً بلا ارتباط في مختلف الأزمنة والأمكنة ، أو بكلمة واحدة ، « الثقافات » أو « الثقافة الفردية » التي تعكسها وهذه التغيرات هي الأكثر لأن الأخيرة هي في الواقع في فروع المعرفة التي تعني « ثقافة عامة » - وبالعلاوة أخرى ثقافة بالغة التحديد ومحلية ومؤقتة - على الأقل يقدر ما هي ثقافة عليية وصلت الى ثبات معين في المكان والزمان (٢) . يؤدي هذا بلاشك الى صعوبة تطبيق مبدأ التفرع ثنائي الشعب الموصى به آنفاً ولكنه لا يقلل أو ينقص من سلامة أساسه ، وما هو أكثر من ذلك ، فإنه من المستحيل تماماً أن نتصور ما سيؤول اليه أي أساس للمعلومات باستخدام المنطق دون الرجوع لهذا المبدأ . لأنه يصبح من المتعذر الدفاع عن أية وجهة نظر ممارسه في مواجهه التناقض المربك والمبطل الآتي : (١) إذا كان أي وصف حالي لمواد تاريخ الانسان أكثر أصالة مما ينبغي ليتحول ببساطة الى منزلة ومرتبة الاعلام الوثائقي فنفس ذلك يصبح أيضاً بالنسبة لوجهات النظر التي اتخذت في الماضي وبجملته واحترمت في ذلك الوقت عند ما اختيرت وقدمت في مؤلف منشور (ب) ولكن من المعترف به عموماً أنه من المفيد جمع المادة المحتواة في هذه المؤلفات السابقة من وقت لآخر في أدوات مستندية مثل

(١) عن الدور الأساسي الذي يجب أن يقوم به هذا التمييز في أي فهم أو ادراك حركي (ديناميكي) لأساس المعلومات ، انظر مثلاً « علم الآثار والآلات الحاسبية » الصفحات من ٤ ، ١ ، ٢٦٠ من محاضرات أعمال الندوة الدولية المنظمة في هذا الموضوع في مرسيليا من ٧ الى ١٢ أبريل . أعد للطبع بمعرفة ج . سي . جاردن ونشر بمعرفة المركز القومي للاستعلام العلمي « CNRS » ، باريس سنة ١٩٧٠ . (٢) قد يفترض البعض بأن مثل هذه البيانات يجب أن تقوم على الأقل على أساس حقائق . وقد حاولوا أن توفر بعض الحقائق بتحليل مذكرات ورسائل حقيقية خاصة يعلم الآثار مختارين إياها من بين أكثرها وثوقاً فيه وجسدية بالاعتماد عليها وقبولها . انظر ج . سي . جاردن ، م . سي . لاجرانج ، مقالات في تحليل محاضرات في علم الآثار . (مذكرات أو مقالات فنية قصيرة في حقل شيق من حقول المعرفة لمركز البحوث الخاصة بعلم الآثار) ، « فتح الطبع » .

قواميس ومجموعات وكتالوجات وقوائم من كل الأنواع ترتب وتصنف بانتظام بمعرفة هؤلاء الذين يدرسون المصادر التاريخية . (ج) فإذا كان ذلك كذلك فإن واحدا فقط من اثنين يكون ممكنا : إما أن يكون الرأي الذي يتخذ هو أن المعالجة الحالية خير من أخرى من عهد سابق ، وإما أن الاتجاه الأبسط الذي يتبع هو أن الحاضر ما هو إلا الماضي ' يبقى في المستقبل والقيام بمحاولة إجراء فحص وتحقيق أدق على التحولات المصاحبة للتوثيق والمعرفة العلمية خلال الزمان على أن تهمل وتترك جانبا جميع الاعتبارات الشخصية .

لحسن الحظ ، يحاول أخيرا عدد كبير من الباحثين أن يفعلوا هذا تماما في معظم الميادين المهمة بالاستقصاء التاريخي من وجهة نظرهم المختلفة . والآن فإنه من السهل أن نستبين ونكتشف حركات حديثة معينة لأفكار في فروع المعرفة مثل علوم التاريخ والآثار والجغرافية وحتى في الانتقاد الأدبي وإن نعين ونحدد فيها . من بين أشياء كثيرة ، نفس الاهتمام بتمييز أوضح ، وقبل كل شيء بتمييز معترف ومسلم به أكثر حرية بين المصنفات التي تحتوي على « معرفة » علمية جديدة وتلك التي تقدم مجرد « معلومات وثائقية » غير منشورة ، مدركة ومعلق عليها باستعمال إجراءات غريبة وتنقية راسخة . فبعض الأشكال التي يجد فيها هذا الاهتمام تعبيرا في وقتنا هذا تستحق الاسترجاع والاعادة للحياة .

ويجب أن يشار في المقام الأول إلى الصور انزائفة : فالتمييز ، كما سبق أن قلنا بالفاظ أخرى ، ليس بين عالم الموضوعية وعالم غير الموضوعية ، بين الكمي والكيفي أو غير ذلك من أية حماقات أخرى ، وسوف لا أقصن « الحركات الحديثة للأفكار والآراء » تلك التي تؤكد بحسب - ويحق إلى حد بعيد - أهمية كم المعلومات في الدراسات التاريخية (فن قياس الآثار والتاريخ المسلسل أو مسلسل التاريخ والإحصاء الأدبي الخ) . ومن الواضح أن هذه المعلومات لم ينته أمرها كعملية علمية متصلة أكثر من غيرها ولا حتى المصنفات التي تمد وبهيئ لها الأساس : في جميع الأحوال لابد من فحص ومراجعة القيمة المدركة بنفس الطرق .

ويكشف الاهتمام الكبير الذي يبدو في طرق المراجعة التجريبية حقيقة المتطلبات الجديدة للثقافة والعلم التاريخي . وأحدى علامات هذا الاهتمام المكانة السامية الممنوحة الآن والتي تحتلها الطريقة الاستدلالية الافتراضية وخاصة في علمي الآثار والتاريخ : هؤلاء الذين يعملون في « علم الآثار الحديث » مثلا ، اعتنى بالأحصاء علماء الآثار الأمريكيين الذين اخترعوا المصطلح وأعادوا اختراع الشيء الذي يشير إليه - يعتبرون أن المعلومات الوحيدة الجديدة بالاهتمام هي تلك التي تقوم بدور في تكوين فرضية أو عرض وبسبب استدلالاتها ، بعد أن تكون المراجعة التجريبية للأخيرة قد أثبتت السابغ وبرهنت عليها . وبما أن « التاريخ - بالمشكلة » التي يدافع عنه بعض الباحثين الفرنسيين ويحاولون تمييزه عن « التاريخ بالهدف » أو باختصاص المعلومات لغرض وهدف معين يقوم بدور العرضية في المخطط السابق : ويمثل أيضا القول بأنه إذا لم تكن هناك مشكلة فإنه لا يوجد موضوع أو هدف - ويمثل رؤية نفس نوع الدافع في الفضائل المنسوبة إلى تكوين وإعادة تكوين المعرفة بلفظ «النساذج» التي يمكن بدورها مراجعتها تجريبيا عن طريق التصنيف والتنويه : وهذه هي الحال مرة أخرى في علم الآثار بل وأيضا في علم الجغرافية وحتى في الدراسات الأدبية

نفسها - ولو أنه يوجد اتجاه وميل في حالة الأخير لاغفال الجزء التجريبي من
المعالجة (١)

والطريقة البينية المؤكدة من غير بينة أو دليل التي تعرض بها هذه العمليات
تقرى بعض الأحيان المبتدئين قليل الخبرة على إصدار بيانات سباجنة تزج يعق
الدارسين التقليديين الواعين اليقطين للحاجة الى تدقيق ذهني ولكنهم أقل اشتياقا
لكشف الحقيقة باستعمال الرطانة أو اللغة الاصطلاحية المطلوبة والضرورية . وتبقى
الحقيقة أن هذه الامثلة للاهتمام بعلم المنهج (الميتودولوجية) تمكس الخيبة والارتباك
الذي شعر به في مواجهة الفجوة النامية بين التجميع المستمر للمادة المقدمة للدارسين
من جميع الانواع - مؤرخين وعلماء آثار ومؤرخي فن النح - والركود النسبي للنظريات
التي تمكن من تحويل هذه المادة بالسوية وعلى السواء الى مجموعات مختارة لمعلومات
أكثر احكاما وإيجازا التي هي وحدها جديرة بأن تنقل - ويكون جوهرها طبعيا قد
أثري واعدت صياغته من جديد النح - من جيل الى آخر من الباحثين - والصراة
والتشدد المتزايد الذي يظهره جانب ما هو الا وسيلة لكبح جماح الافراط والتجاوزات
أو الزيادات التي يقرتها ويردكها الجانب الآخر . وليس فقط عندما توجه نحو ما
يظهر أن يكون الهدف المبحوث عنه أكثر (في ان حجم المنشورات) أي ما ينشر ،
يختصر ويؤجر بواسطة اسس المعلومات (ولكن ايضا من الجهة المضادة حيث أن
الدراسات النظرية وحدها قادرة على تحديد المحتوى المتغير لاسس المعلومات كلما
مر الزمن ومضى ومانعه إياه من أن يصبح مختلطا أبدا مع « الوحدة الكاملة » المحقق
المجموعة في ميدان معين من الاستقصاء التاريخي كما قد يروم ويشاء غير المفكرين من
المهتدين حديثا واستمالهم علم الاعلام .

قد يبدو أن عقد الانسان آماله وتركيزه على مثل هذه الادوات رد على تحد
نظري مخوف يصعب اعظم من تلك التي تنشأ وتنتج من فيض ووفرة التوثيق -
مثلا ، صعوبة ان يقرر الانسان عند ما يواجه بكتورية قوطية (جرمانية) أو عمود
عراقي (ما بين دجلة والفرات) أي عناصر وصفية يجب ان تسجل حتى يتمكن
الباحثون المعاصرون من ان يجدوا في اساس المعلومات ، حيث تكون المعلومات عن هذه
الابنية الاثرية مخزونة ، كلا كل ما هو احدث حالة للمعرفة في الموضوع والمادة التي
تمكن من إعادة تقييم هذه المعرفة . والشئ الغريب غير العادي هو أنه عند ما يسأل
غير الدارسين اسئلة من هذا النوع في غضون قيامهم بمشروع لتكوين وانشاء اساس
معلومات ، فانهم يقرون بصراحة انه ليس لديهم أية فكرة ، أو على الاقل ، انه بينما
يكونون قادرين تماما على البوح بما يجب أن يقال في خصوص هذه الابنية الاثرية ،
لكي يضعوها في شكل ما في نمط العلم فانهم غير قادرين على توصيل هذه المعرفة
بكلمات فقط دون الإشارة ايضا الى ما هو على اطراف السنتهم - مما يسبب لهم
التثبيط والخيبة والفشل .

وثمة تأكيد وجزم عقائدي آخر ، هكذا سوف يقال ، دون اية اشارة الى
الاساس الذي يقوم عليه - حسنا ، انه يقوم ، بكل بساطة ، على اساس الاجابات
التي ادلى بها الاخصائيون في كل ميدان عالجت معهم فيه مشاكل التوثيق وبكلمة
ووجهوا بنفس السؤال : أي السمات المميزة لشئ أو نص أو تمثيل مجازي أو رمزي

(١) المصحح التي تقوم على أساسها هذه الصلابة موضحة في ج.س. جاردن « تنبيل
الأحاديث والمحاضرات » نيوشال وباريس ، ديلاشوستل ، سنة ١٩٧٤ .

تستعمل حاليا في التفسير العلمي المعطى لها ؟ وايضا على الحقيقة الآتية التي يمكن لاي شخص التحقق من سلامتها وصحتها والتي تثبت كيف أن الموقف والوضع الحالي غير مرضي : فاللغات الوصفية المستعملة في أسس المعلومات التي سبق أن وضعت أو التي هي في سبيل الوضع في أنواع كثيرة من الميادين وبما يناسب عقائد كل أنواع الميادين هي أقرب ما يكون الى السذاجة وطريقة مدعاة ومزعومة شاملة للنظر الى المادة أكثر من النظر الى إدراك وفهم سماتها السائدة بطريقة علمية متقنة حسنة الانتقائية والاختيار عقلانية وذكاء . ان الاعتراف بالجهل يذهب أحيانا بعيدا حتى الى حد التأكيد الصريح لقيمة وأهمية تشجيع الطالب على اكتشاف الاشياء بنفسه بالممارسة والتحرير أو المراءى . ولم تكتشف حاجات المعرفة والإدراك للتحليل الوثائقي في فروع المعرفة التي تهتم بدراسة المصادر التاريخية فحسب . فقد قيل ان « خطة كيميائية ناجحة تستحق وتستاهل جائزة نوبل في الكيمياء (١) ملاحظة بادرة ساخرة تهكمية تظهر قوة التحدى النظرى المذكور اعلاه ، دعنا على الأقل ان يكون لنا الفضل في الاعتراف بأن دراسة المصادر التاريخية بفضل الاجراءات الراسخة الخاصة بها ليست في الوضع الاحسن لمقابلة هذا التحدى »

مسألة اجراءات ، ماذا ؟ بالأحرى ، قد يقول البعض ، مسألة قوام وجوهر طبيعتها - فدراسة التاريخ ليست كمثل دراسة العناصر الكيميائية وهلم جرا . ربما كان هناك بعض الصواب في هذا الاعتراض ولو ان علمي « الآثار الحديث » و « التاريخ الحديث » يميلان الى ان يستثنيا من هذا الاتجاه التقليدي .

النتائج المؤسسية

يفترض تصنيع جزء كبير وهام من التوثيق في فهارس عامة وهي أكثر ملائمة من المؤلفات والمصنفات المطبوعة للاجراءات الجديدة المتضمنة في « معالجة المعلومات العلمية » ، كما سبق أن قلت ، ان الوصول الى هذه الفهارس هو على الأقل سهل كالوصول الى المنشورات (أى ما ينشر) . ان عددا من اصحاب العقول المتزنة في رتبة من ذلك بدهاء ومقدما مدركين ان نفس المبدأ الذي تقوم عليه هذه الفهارس ، خاصة اذا كانت الكترونية ، هو بدايات اركزية تفرض بالقوة وذلك بوضع الادوات المطلوبة لدراسة المصادر التاريخية في أيدي عدد قليل من المؤسسات التي تملك وحدها التجهيزات والمعدات اللازمة للاستعمال . والاعتراض مبرر فيفض النظر عن الحقيقة بأنه صادق في الوقت الحاضر : يوجد عدد قليل من الباحثين حاليا أثرياء بما فيه الكفاية لاقتناء واحراز حتى عشر المنشورات المطلوبة والحاجات اليها لعملهم . وعلى ذلك يمكن التحقق من والتسليم بأن عليهم ان يعتمدوا بشكل ما على عدد قليل من المكتبات المتخصصة وسيكون من الخطأ افتراض أن هذا الموقف سيصبح حتما أسوأ بوضع خدمات المعلومات في هذه المكتبات أو خارجها ، كتلك التي تنشر بسرعة في البلاد الانجلوسكسونية ويستعملها الباحثون في كل فروع المعرفة - بما في ذلك العلوم

(١) دريك ج . ديسولا بريس « نهائيات الاتصال العلمي » وارد في ، انتوني دي رويك وجولي نيت . (مدين للشر) ، « الاتصال في السلم » الصفحات من ١٩٩ الى ٢٩٠ ، لندن ، تشرشل ليمنت ، سنة ١٩٦٧ (مجله مؤسسة سيبيا) .

الانسانية (١) وأكثر من ذلك وجد ثمة أسباب ومبررات قوية للأمل في أنه على العكس سيقود هذا الابتكار عرضا الى مدخل لا مركزي للتوثيق بفضل عاملين تقنيين بدأت أهميتهما ومفراهما توا فقط في أن يقبلا : السرعة والتكاليف المنخفضة نسبيا لنسخ الفهارس على أشرطة مفتتحة أو أسطوانات ، من جهة ، مما يمكن من نشرها في عدد كبير من المراكز ، ومن الجهة الأخرى ماذا عن الشكل المقصور على فئة قليلة الذي توضع التحسينات التي حدثت وتمت في طرق « المعالجة عن بعد » التي يمكن بواسطتها ربط أسس المعلومات ببعضها والرجوع إليها للاستشارة على مسافات طويلة وبعيدة ، ويمكن تنمية عدد نقاط الوصول الى شبكات المعلومات التي أقيمت على هذا النمط الخ . . . كل هذه التسهيلات والتيسيرات ربما تروج لحركة طاردة لتنظيم التوثيق بدلا من تركيزه كما يخشى ، ولكن سيتعرض مرة أخرى ، ماذا عن الشكل للمقصور على فئة قليلة الذي توضع به المادة أمام الباحثين ؟ يسود هنا سوء التفاهم أيضا . سيؤكد ، مثلا ، أن الفهارس الالكترونية تستبعد مجال البحث فيها لأية استشارة مباشرة للوثائق : أي فرصة القاء نظرة عجل على النصوص والرسوم التوضيحية للتصفح الذي وصف بحق مؤلفات عن أمانة وقيامه المكتبات بأنه واحد من أهم العناصر في تكوين ونشوء الأفكار والآراء . - بينما في الواقع الفصل لا علاقة لأحدهما بالآخر : فهذه الفهارس ترجع الشخص الذي يستشيرها الى المجموعات التي ربما تكون على أي شكل مادي (٢) والتصفح لا هو أكثر أو أقل مما كان عليه سابقا . وسيأسف آخرون بشدة على الصفة الغالبية لخصية لتجميع المادة في أسس معلومات كلما تمت اكتشافات بالثبات مع الطبيعة العامة للبيانات الشفوية أو التحريرية التي تجعل هذه المادة معروفة بها دون ادراك أنه هنا أيضا لا تفوق الواحدة الأخرى وأنه حتى في هذه الحالة الأولى توجد آليات بسيطة جدا وشائعة وواسعة الاستعمال الآن للأسراع في تداول المعلومات المتعلقة بالأشياء الجديدة المكتبية (مثل قوائم الاطلاع على ما يجب أن يوعي والتي تنشر بأسعار مخفضة كمنتج عرضي وجانبي لتجميع المعلومات أو النشر المختار للمعلومات الذي يقوم على نفس المبدأ ولكنها تكيف وتعديل لمواضيع معينة والمستعملين معينين الخ) . وآخرون سيأسفون أيضا لأن اللغة القريبة المبهمة (الرطانة) المستعملة في التحليل الوثائقي تقيم حاجزا بين الباحثين والمادة رغما عن الحقيقة بأنها طاقات واحتملت الحواجز غير القابلة للاختراق أكثر كثيرا والتي تعزى الى تنوع اللغات العادية الطبيعية والاختلافات والفروق في المصطلحات بين مختلف المدارس وهكذا يرفضهم أحدها وقبول الآخر يحرمون أنفسهم من كل أمل في تكوين وإقامة أي شكل لأهم ناضج .

من الممكن أن لا نرغب في « البنيان التقني » الجديد المنبتق والناسخ في دراسة المصادر التاريخية كما في أي مكان آخر ، إلا أنه من الصعب أن يرفض المرء التسليم

(١) دافيد نسايم « أرشيف معلومات للمعلوم الاجتماعية » أغراضه وعملياته ومشاكله ، باريس ، اليونسكو ، سنة ١٩٧٣ .

(٢) المنشورات المطبوعة وطاقات النسخ وأقلام مصفرة (ميكروفيلم) وطاقات مصفرة (ميكروفيش) الخ . - الاختيار مفتوح تماما ، انظر مثلا أسس المعلومات المروضة بجهز عرض الصور على شاشة عرض حيث يرجع الفهرس الالكتروني الباحث بضع الأحيان الى مجموعة كاملة لكتابات في موضوع ما سبق أن وضعت (مثلا النقوش والكتابات اللاتينية والأيقونات الإغريقية والفلسفاه الرومانية) وأحيانا أخرى للفهرس غير منشور (مثلا فهار الصور الوسطى) أو منشور في نفس الوقت حيث يتمكن الجمهور من الوصول الى الفهرس (مثلا أدوات الصور البرونزي والأصمغة الشرقية) .

بان له معقولة يقينية مؤكدة أقوى بكثير من أية حجة من الحجج التي تنذر ضده . ومع الافتقار الى حجج ، فإنه من الصحيح إمكان الإشارة ايضا الى العقبات « الموضوعية » ظاهريا ووصفه خاصة بالامية منها : ان اسس المعلومات مكلفة وغالية الثمن جدا بسبب الوقت والعناية اللذين يجب تخصيصهما وتكريسهما للتحليل الوثائقي وكذلك بسبب تقنياتها (تعدد النسخ والحاسبات والاتصالات عن بعد او المواصلات البعيدة الخ ومكافاة الأفراد العاملين المطلوبين) . الا أنه اذا كانت الطريقة والتقنية متطورتين كما كانتا خلال العشرين عاما الماضية فما ذلك الا لانهما تقومان على أساس مبدأ الاقتصاد الذي يضفي عليها ميزة على تلك التي كانت في الماضي حتى من وجهة النظر المالية . لا يمكن قياس تكاليف التغيرات المقصودة والمرغوب فيها فقط بلغسة الاستثمارات المطلوبة لتطوير وتنمية اسس المعلومات : فالزاياد المحتملة والمؤكدة التي تنتج عنها في النهاية يجب أن تؤخذ في الحسبان ايضا . لا شك أنه من المبكر جدا ان نتصور ونتأمل في كل ما لها وما عليها لنزنه . ومع ذلك فإن التجربة المكتسبة في ميادين أخرى خلاف دراسة المصادر التاريخية تظهر لنا أن ثقل القوة ترجح وتغلب في الوزن والأهمية نقط الضعف بشرط ان تؤخذ في الاعتبار عوامل مثل التخفيض في تكاليف النشر والاقتصاد العام الناجم عن سياسات « المحاصة والاشتراك » في المعلومات ، (وعلى الخصوص استبعاد مضاعفة الجهود التي تظهر وتحدث عند تحليل التوثيق العلمي بالطرق المستعملة حاليا والتخلص منها) والفاعلية المتزايدة للبحث الاصيل ، بفضل اقامة توازن افضل بين جهد التجميع والعمل العلمي الاصيل وهكذا . سيكون هذا العامل الاخير ، بصفة خاصة ، بلا شك ذا معنى اعظم ودلالة وأهمية كبرى في أي تقييم مستقبلي للموقف أو الوضع ، اذ لا يلوح ان احدا قد فكر في انتاج وتحقيق ما يكلف اليوم بأن ينتج سنويا آلاف الأوراق (أي البحوث) التي تكمن ميزتها الوحيدة في مقدار الوقت المبذول في جمع المادة الضرورية واللازمة وليس في الأفكار التي تحويها .

خضعت معظم العلوم الطبيعية لمثل هذه التغيرات بمعدل عجل به وزيدت سرعته خلال الخمسة عشر عاما السابقة أو نحو ذلك بتحسينات في تقنيات التوثيق . ومن المؤكد أنه قد حان الوقت لان ننتهز فرصة المثل الذي تقدمه في ميدان الاصطلاحات المؤسسية لكي نحصل على فكرة افضل عن الاصطلاحات الضرورية المطلوبة في الحالة التي نخضعنا وتعيننا .

والشرط الأول للحركة الموصوفة والمشروحة في الصفحات السابقة هو خلق وإبداع أو دعم للتقنيات والألات اللازمة لجهد منسق منظم في دراسة المصادر التاريخية كما في أي مكان آخر خلاف هذا المكان حتى يمكن أن نحرز ونبلغ ذلك التناسق بين الصفات الرئيسية الهامة للتوثيق التي يجب أن تروج لها الحركة . وبوضوح تام ، فإن تكاليف اسس المعلومات لميادين يمثل عظمة ، مثلا ، انتجت الكلاسيكي (العلمي) الممتاز من الطراز الاول) والنقش الشرقي في الحجارة الكريمة وخزف القسرون الوسطي والنقوش والكتابات اللاتينية الخ ، ليست متنافسة ومنسجمة بالرة مع سياسة عدم التقيد (دعه يعمل بحرية) التي يمكن ان يقوم بموجبها مختلف العاملين ببحوث بنفس المادة وبهدف مشترك ، ولكن دون أية مشورة بالرة بينهم ، وقد ظهرت في الحقيقة قبل الآن أوضاع من هذا النوع في فرنسا نفسها وأكثر من ذلك فانها تظهر في جميع أنحاء العالم . والمؤسسات المختصة والكف لمنع مثل هذه الأوضاع هي الجمعيات العلمية ، اهلية كانت أو دولية بقدر ما لها من سلطة ضرورية ولازمة لوضع خطط لتخصيص الأعمال بما يتناسب مع مواهب اعضائها ولوضع هذه الخطط موضع التنفيذ . وقد كان بفضل جهود جمعيات من هذا النوع - جمعيات علمية

وجمعيّات مهندسين الخ - ان نفذت مشروعات للشبكات توثيق على أوسع أساس من التعاون الدولي خلال العشرين سنة المنصرمة أو نحو ذلك في أنواع كثيرة من فروع المعرفة أو في ميادين بحث - الفيزياء والكيمياء وبحوث الفضاء وعلم المحيطات وغوايرها الخ ، ولما نعلم انه من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧١ قدم المجلس الدولي للاتحادات العلمية ، بصفة خاصة ، بدور قيادي في تنفيذ مشروع لطريقه للاعلام العلمي متضمنا جميع هذه الشبكات (١) . هذا المشروع الذي نبتته وافرته جميع الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة (٢) في سنة ١٩٧٢ - ويطلق عليه اسم اليونيسست (منظمة تقنيات الاعلام العالمي التابعة لهيئة الامم المتحدة) - أصبح اليوم برنامجا لجميع أنواع النشاط (تقني ومؤسسي وسياسي الخ) روجته وأنشأته وسقته هيئة اليونسكو (منظمة التربية والعلم والثقافة التابعة لهيئة الامم المتحدة) ليس فقط في العلوم الطبيعية (٣) . وتطبق بشكل بارز على موضوع هذه الدراسة معظم التوصيات المصدق عليها وأقرت في سنة ١٩٧٢ والتي تكون أساس البرنامج . وسأورد على سبيل المثال واستشهد بواحدة فقط تخص الدور الذي يطلب من الجمعيات العلمية في الحركة موضوع البحث والدرس والمناقشة : فالاتحادات الدولية للجمعيات العلمية يجب أن تزاول نفوذا مستمرا على الاعضاء المواطنين ليسجلوا اشتراكهم في برامج تهدف الى تحسين نقل المعلومات المنتشرة في العالم مثل الفحوص الانتقادية لمصادر المعلومات في بعض فروع العلم والتقنية وتخطيط وتنمية الخدمات الموجودة والجديدة والتحسينات للتحكم في اللغة والسيطرة عليها وتدريب العلماء على عمليات الاعلام وخاصة التقييم وتوحيد النشاطات (٤) .

يشير نص هذه التوصية الى « التحسينات في التحكم في اللغة » وهذا شرط هو بلا شك الأكثر صعوبة في تنفيذه في دراسة المصادر التاريخية ، ليس بسبب أن المصطلحات المستخدمة في وصف المعلومات التي تواجه وتقابل في دراسة المصادر التاريخية ليست موحدة بقياس ونمطية بالرة ولكن أساسا بسبب أنه لا بد من الاتفاق أولا على ما هي المعلومات نفسها قبل إيجاد مصطلحات لها . ويمكن توقع أنه ستكون هناك مناقشة أكثر فاكثرا في المستقبل في مسائل الاختيار والتعريف حتى قبل النظر في المسائل اللغوية : فمجموعة معينة من المواد (اشياء أو نصوص أو صور مجازية) وفي حدود ثقافة معينة ما هي المعلومات الأساسية التي يجب أن تلاحظ وتستعمل كمفيدة ونافعة اذا أريد الحصول على معرفة تاريخية من تلك المواد ؟

سنبكون التقنيات والآليات لتوحيد وتنسيق الجهد المشار اليه سابقا حتى أكثر ضرورة في هذه الحالة ، وسيكون للجمعيات العلمية مرة أخرى دور تقوم به في هذا الشأن ، ليس طبعا ، بأن تقوم هي نفسها باستنباط ووضع مسودة « الدلائل » التي تكون الاجابة الصادقة الوحيدة لهذه الاسئلة - فهذا يتطلب جهود عدة باحثين يوميا

(١) اليونيسست ، تقرير دراسي عن امكان عمل طريقة علم اعلام عالمي . باريس ، اليونيسكو ، سنة ١٩٧١ - ١٥٨٥ صفحة (اختصر فيما بعد الى «تقرير اليونيسست ») .

(٢) اليونيسست مؤتمر بين الحكومات لانشاء طريقة علم اعلام عالمي . باريس ، من ٤ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ التقرير النهائي ، باريس ، اليونيسكو سنة ١٩٧١ ، ٦٠ صفحة .

(٣) في سنة ١٩٧٤ تسلمت جماعة مديري اليونيسست طلبات من عدة خبراء ولجان لادماج العلوم الاجتماعية والانسانية في ميدان نشاطات اليونيسست ، ومن بين هذه العلوم والدراسات الثقافية الانسانية ، وقد ذكرت بصراحة وان تغطي الأولوية عادة للعلوم التاريخية .

(٤) تقرير اليونيسست ، توصية رقم ١٢ صفحة ١٠٦ .

لعدة سنوات - ولكنها ستعمل على التقدم والتناقص العام للمصنف أو المؤلف .
 وأخذ الاختيارات الأساسية الواجب مناقشتها على هذا المستوى بصفة خاصة هو الذى
 اشترنا اليه فى القسم السابق : هل يمكن للانسان وهل يجب عليه ان يشجع تطوير
 الدلائل التحليلية التى تكون سماتها الميزة المفروضة اساسا اقرب الى الإدراك الحسى
 المباشر للمواد نفسها أكثر منه الى النظريات المطروحة والمقترحة والمقدمة عنها فى وقت
 ما فى الماضى ؟ وإذا تقرر ان مثل هذا التطور لا يجب تشجيعه - كما يجب أن يجرى
 ويؤمل ، على الأقل اذا اريد للمصطلح « على » ان يستبقى ويكتسب ويحرز أى معنى
 فى علاقته بدراسة المصادر التاريخية - هل يمكن للانسان وهل يجب عليه أن يلم
 بأصراع على أن تعكس الدلائل المقترحة جميع وجهات النظر بالنسبة لكل نظرية متعلقة
 ومتصلة بنفس النصب التذكارى أو نفس المصدر ؟ أو إذا كان يجب أن يحدث
 بالمصادفة ان وبرة أو عدم اليقين لوجهات النظر الفردية هذه يجعل من الضرورى
 الاختيار من بينها ، فلاية سلطة شرعية لها الحق الحكم يجب أن يترك القرار ، واضعين
 نصب أعيننا انه مهما كان القرار المتخذ ، فسيكون له أثر هام وضمخم على القيمة
 العملية لأسس المعلومات ؟ .

يظهر ويدل كل هذا على جسامه وحجم العمل الواجب اخذه فى الاعتبار وكيف
 اننا ما زلنا نعيدين عن « مشاكل المصطلحات الفنية » التى كثيرا ما تحدث عنها البعض
 كما لو كانوا فعلا قد اختاروا وعرفوا نياية عن الجميع العناصر التى يعتبرون أسماءها
 بهذه الأهمية . وانه حتى من المشكوك فيه ما اذا كان يوجد أى شخص فى الوقت
 الحاضر له سلطة كافية لاتخاذ مثل هذه القرارات باسم المجتمع العلمى العالمى فى أى
 قطاع . من قطاعات دراسة المصادر التاريخية ، فإذا لم يوجد احد اليته فان مثل هذه
 الهيئات لابد ان توجد وتكون يوما ما ، اما داخل الجمعيات الموجودة أو خارجها ،
 وقد أخذت حديثا خطوة أو خطوتين ، ولو انها غير رسمية تماما الا انها تدل على
 بدء حركة فى هذا الاتجاه فى عدة بلدان ، تتضمن عدة قطاعات مختلفة للبحوث
 التاريخية . وتكون المجموعات العاملة أو اللجان الأخرى التى تكون قد كونت مسئولة
 عن مناقشة المسائل والقضايا واستهلال العمل الذى هو بمثل هذه الأهمية لمستقبل
 فروع المعرفة المعنية ، وانه من الصعب ان نرى كيف يمكن أن تبقى الجمعيات العلمية
 الموجودة خارج الحركة ، والنقطة الوحيدة غير المعروفة فى هذه المفارقة هى التغيرات
 التى سيحدثونها فى انفسهم لكى يتمكنوا من الاسهام فى تقدم الحركة .

سيكون لهذه الهيئات سواء أكانت جديدة أو معاد تنظيمها دور ثالث تقوم به :
 فبالإضافة الى المشورة اللازمة فيما يتعلق باختيار الميادين التى تتلام مع أسس
 المعلومات وتستسلم لها وواجب تعريف تلك الأسس ، يجب عليها أن تطور بالمثل
 تقنيات وآليات جديدة فى موضوع جعلها عصرية وملانة للعصر مستعملين المصطلح
 فى معنى واسع جدا . . . ويغطي المصطلح تطبيقات متنوعة ومتعددة ويجب أن تستنبط
 أيضا غالبية قواعدها منذ البداية . كيف مثلا ، يمكن أن يؤكد الشخص أن أسس
 المعلومات تحل محل المشورات التقليدية كوعاء طبيعى للمادة المكتشفة حديثا ؟ بآى
 وسيلة سرية وقليلة التكاليف يمكن أن يبلغ الباحثون الذين يهمهم الأمر والمهتمين
 به « بالمكتسبات والتحصيلات الجديدة » التى تمت على هذا النمط ؟ كيف يجب
 أن يعدد الانسان ليس فقط كيف يجب أن توزع المواد فى البداية بين مختلف أسس
 المعلومات طبقا لمعايير مبدئية كمجموعة (مثلا مجموعات تقليدية) ، والمكان حيث توجد
 (مكان حفظ سجلات ومخطوطات - أرشيف - الكشف عن الآثار) ومكان التخزين
 (مثلا كتالوجات المجموعات) الخ ، ولكن أيضا - نقطة فى غاية الأهمية - كيف

سيكون توزيعها في النهاية بما يتناسب مع معايير أخرى أكثر أهمية - مجموعات على أساس دراسة وحل الرموز وميادين التقاطع (الخ) الى أي حد يجب أن يقبل الإنسان أو حتى يشجع على تسجيل نفس المواد في عدة فهراس ، يكون وينشأ كل بما يتلاءم مع واحد أو أكثر من هذه المعايير ؟ وفي مثل هذه الحالة ما هي الترتيبات الواجب القيام بها لنقل وترحيل المواد من فهرس لآخر أو في الحالة التي تقابل غالبا ، تلك الخاصة بالفهارس المتداخلة بعضها في بعض (مثلا وضع ورستاة مواقع المباني الضخمة والبنسود المتحركة في قائمة جرد أوبيان تفصيلي للنصب والمباني التذكارية) أو فهراس « الاسناد الترافي » التي تحيل من فهرس لآخر (مثلا المقاييس الفيزيوكيميائية والنقوش والكلام المنقوش والمعلومات عن صنع الايقونات الخ) والتي تشاهد وتلاحظ على النصب والمباني التذكارية والتي تكون أيضا مرسوفة في فهراس منفصلة - أنواع الخزف و « المبانى » و « العملات » الخ) ؟ ما الروابط الواجب اقامتها بين كل هذه الفهارس لكي توفر الحركة اللازمة بينها خلال البحث ؟ وهكذا .

يمت معظم هذه الأسئلة بشكل ما بصلة لعملية التزامن والتوقيت الزمني لطريقة عالية لتسجيل المعلومات واسترجاعها ، كما هو موجود حاليا في ميادين وحقول ملاحظة ومشاهدة التي هي فضلا عن ذلك ليست أقل تعددا للوجه من ميداننا - علم المحيطات وظواهرها والارصاد الجوية والطب والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الخ . والدنسو والافتراق المميز من الجهة الأخرى يثير كذلك أسئلة أخرى أكثر تعقيدا والتي توجد لحلها سوابق أقل : ما هي الآلات والتقنيات المؤسسية التي يجب أن تستعمل لكي ننهض بعباء المراجعة والفحص العلمي للمعلومات المسجلة في هذه الفهارس ليس فقط بمجرد تسجيلها وإثباتها ولكن أيضا كلما تغيرت الإراء بخصوص وثائق صلتها بالموضوع أو قيمتها ؟ كيف يأخذ المرء في الاعتبار ، في المنشورات العلمية المتاحة في الوقت الحاضر والمصممة خصيصا لهذا الغرض والنظريات التي تكون هذه المعلومات متضمنة فيها على مر السنين ؟ وبشكل اعم وبالرجوع مرة أخرى للتوصية التي وضعت في مشروع اليونيسست في شأن « مراكز المعلومات » للمعلوم الصحيحة المضبوطة المرتبة ، كيف يجب أن يتصور ويدرك الإنسان العلاقة الوظيفية المتبادلة لئلا هذه المراكز في الشبكة الموجهة ببيولوجرافيا (١) ؟ (ثبت المراجع نسبة الى فن وصف الكتب والمحفوظات والتعريف بها) - من مثلا يقرر ما اذا كنا نعدل الوصف المبدئي لبناء تذكالي وأن نأخذ في الاعتبار ما قيل عنه في دراسة جدينا ؟ وإلى أي مدى يجب أن يذهب هذا التعديل ، من إضافة الصفات المميزة أو الوظائف الكلية الى كامل إزالة النصب أو البناء التذكاري الذي لم يصبح بعد ذا أهمية ، والحالة المتوسطة تكون بتصحيح جزء فقط من المعلومات التي أصبحت عتيقة ومهمة باطلة الاستعمال أو خاطئة في ضوء النظرية الجديدة ؟

قد تبدو هذه القائمة الجمالية غير المصنفة بترو على غير توقع حقا مدهشة مذهلة أو حتى مزعجة في ميدان بحث حيث لم يظهر أن أحدا بعد كان قد سألها . سيعتصم البعض أيضا من ناحية ثانية وراء الطبيعة الخاصة بهذا الميدان التي سيقولون انها تفسر لماذا لم تسأل مثل هذه الأسئلة أو تجعل من غير المناسب أن تسأل ، والأكثر حذرا سيقولون فحسب انه بهذا الثمن نحن خير بعيدين كما نحن . ولكن قلة نشطة ، من الجهة الأخرى ، واثقة من تبني هذه الأسئلة وأخذ موقف منها

(١) تقرير اليونيسست ، التوصية رقم ١٠ صفحة ١٠٤ .

لاهميتها القصوى وبسبب المتعة التي يحصل عليها من معالجة أفكار وإعلام فيه سمعة في أفق التفكير لهم - الأفكار التقنية وإيضاً المعرفة الإدراكية والاقتصادية والسياسية وكذا الأكاديمية الخ - بحث عن نسق جذاب مرغوب فيه أكثر للأشياء .

النتائج البيلاجوجية (التعليمية)

عندما يناقش الناس العلاقة بين تطور أسس المعلومات (أو على وجه أكثر تصميماً الطرائق التقنية لمعالجة المعلومات) وتدریس فروع المعرفة التاريخية (أو على وجه أكثر تصميماً تدریس العلوم الانسانية والثقافية) فانهم يؤكدون ويصرون على ان الأخيرة يجب أن تفسوح مجالاً أوسع للأولى . هذا الحساس التبشيري يؤدي أحياناً إلى تعبيرات متطرفة مثل الآتية : « مؤرخ المستقبل سيكون مبرمجاً أو لا شيء شخص عديم أهمية » (١) . وهمي الأول في الموضوع هو أن أفضل نفس تمهائياً عن وجهة النظر هذه ، لأنه من غير المرغوب فيه أن ندرس للطلبة وللباحثين وتعلمهم شيئاً عن الطرق التقنية لمعالجة المعلومات ، كما قررت في الواقع أن تفعل كثير من كليات التاريخ والآثار منذ سنة ١٩٦٨ ، ولكن لأن الفكرة الجديدة والابتكار الرئيسي بارز الأهمية في اعتقادي فلا يمكن لا في هذه التقنيات ولا في المعدات الرياضية التي بها تثبت وتحقق شخصيتها بمعرفة الكثيرين . إذ أن جوهر هذا المديح والتثناء والتقريظات هي انها تعرض وتقدم كتبتة وتكملة اجبارية للبرامج التقليدية دون التأثير في تفاصيل الأخيرة بأي شكل : « يدرس » الانسان عن معالجة المعلومات والتحليل الوثائقي وتكوين وعمل « الدلائل » الخ بينما هو يدرس في نفس الوقت أيضاً عن الايوجرافيا (النقوش اليونانية والمعاصر الاينكي) نسبة إلى القبائل الهندية التي كانت تسكن أمريكا الجنوبية عند الفزود الاسباني (ولكن لا يلوح أن أحداً يفكر في أن تدریس التاريخ الحقيقي الاصيل يمكن أن يفيد ويتعلم أي شيء من النوع الآخر الذي يعتبر « منهجي » بنفس الشكل مثل مثلاً التحليل الفيزيائي للمواد وعمليات الحفظ والحماية وطرق تحديد التواريخ الخ . ونتيجة لذلك فهو « مساعد » بالضبط بقدر ما لتلك التقنيات في نظر عالم الآثار أو المؤرخ .

ورأى الذي أناضل وأدافع من أجله مختلف جوهرياً ، وهو أن النتائج المنطقية ، لأسس المعلومات - لنعود إلى عنوان وموضوع الدراسة - ستكون ، بقدر ما يخص التدريس والتعليم ، تغير نفس وذات شكل ومحتوى ومضون نظرية التعلم . هذه الفرضية والرأي العلمي يقوم على أساس حقائق أو تنبؤات عرضت وبسطت في الصفحات السابقة وعلى أساس فرضين مكملين : الأول الاستهلاك ونقص القيمة الواضح للمعرفة « الواقعية » الحقيقية المتعلقة بالمواد التي تشكل أي نوع من التاريخ أو تاريخ اليونان القديمة (أحداث وأشياء ونصب تذكارية وأعمال فنية ومصادر مكتوبة الخ) . والثاني القيمة المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الفعالة - العمليات الذهنية التي تمكن الانسان من أن يختار ، من بين الحشود بالغ الاتساع والمتنافر غير المتجانس من الحقائق الموجودة ، الكمية الصغيرة جداً من المعلومات نسبياً التي يمكن اظهار أن يكون لها معنى ومفرد وأهمية يمكن مراجعتها وفحصها بالتجربة .

سأفترض طبعاً أن هذين الفرضين صحيحان وحقيقان بعد أن أعطيت قبل ذلك في القسم الخاص « بالنتائج النظرية » الحجج التي يقومان على أساسها . وعلى

(١) عنوان مقالة بقلم أ.ليروي لادوي ، ظهرت في مجلة المراقب الجديد سنة ١٩٦٨ .

ذلك فمن السهل استنتاج واستخراج النتائج التعليمية التي ستكون لكل ميسر وسهولة .

والنتيجة الأولى هي أن العلم والمعرفة بمواد التاريخ كما يحاول أن يلقنها المدونون اليوم سيعتبر سريعا على الأرجح عناء شديدا وقصير الأجل على حد سواء * عناء شديدا جدا لأنه سيفكر بأنه أقل إبهارا لتسجيل في حافظات البشر ، التي هي بالتعبيد والتعريف « خاصة وشخصية » ، كل أنواع الحقائق التي استوعبت الحافظات الالكترونية والتي دورها « عام ومشاع » . وهي قصيرة الأجل لأن القدرة على التعرف على أو على إعادة تشكيل وتكوين حقائق معينة سوف لا يعتبر بعد دليلا كافيا على المعرفة الصحيحة بها في المعنى الدقيق الذي يحوزه للفظ في دنيا العلم .

وضرب مثل سيجعل الموضوع أكثر وضوحا * لنفرض انه في مكان ما من العالم ، أو أكثر احتمالا في عدة أمكنة مختلفة من العالم ، يوجد فهرس الكتروني سهل الوصول اليه بسرعة ويسر لقوارير عهد الرومان أينما وجدت ، سواء في أوروبا أو افريقية أو آسيا ، معطيا معلومات ذاتية لجوهرية تامة عن كل (شكل ونسوع صلصال وعلامات صانعين ونقوش) وكذلك معلومات غير جوهرية عن : المكان حيث توجد واستعمالاتها (تبعاً لمحتوياتها والنقوش التي عليها الخ) والتاريخ المحتمل (طبقاً للمعلومات الطباقية) ان الخاصة بعلم الطبقات والأشياء التي توجد بجوارها والتحليل لعمل الخ) * ودعنا أيضا نفترض أن كلا من التكوين التحليل للفهرس وطرق عمله عسريا كانت بشكل يمكن بسهولة أي باحث يواجه يكشف آثاره معين أو بقطعة من البحث التاريخي من أن يجمع كل المعلومات المتاحة للمقارنة والتي تجمع عادة في مثل هذه الحالة . ويمكن قياس المعرفة التي يجب أن يحصل عليها بالقوة الوحيدة للمقارنات التي يقترحها في خصوص التفاصيل الجوهرية والتفسير الذي يستخلصه من هذه المقارنات بالنسبة للتفاصيل غير الجوهرية . ولكن لا علاقة لها بالسيطرة على التوثيق المادي نفسه والذي هو متاح للجميع . ومن الممكن أن الباحث الذي نحن بصدد له يمكن قد رأى قط قارورة في حياته ومع ذلك فقد يثبت قدرته على استعمال الكشف عن واحدة أو أكثر من القوارير لأعداد مادة للنشر نها مثل نفس القيمة كما لو كانت قد كتبت بمعرفة « اخصائي » في أشياء من ذلك النوع بفضل معرفته الأكثر اتساعا عن الخزف (تحليل الأشكال والمواد) من جهة ، والميليوغرافيا « أي علم الخطوط القديمة » والتاريخ الروماني من جهة أخرى (تحليل العلامات المميزة للصانين والتفسير التاريخي لتوزيع المواد المقارنة) والتي يمكن استعمالها في حالات وأوضاع أكثر تعقدا مما يمكن أن تقطيه الخبرة وحدها في توثيق القوارير . وبالفاظ أخرى فإنه من غير المهم حقا في مثل هذه الحالة أن يكون لباحث قد اكتسب معرفة في علم دراسة الرموز (أو بدقة أكثر دراسة الرموز لمناظرة) للقوارير الرومانية طبقاً للمعايير أ ، ب ، ج حتى يمكنه بعد ذلك التعرف لمحة بصر على أي شيء من هذا النوع طبقاً للطريقة الادراكية للواحد أو للآخر . يستخرج من الذاكرة أو الحافظة التمليق المناسب فقط بتغيرات شخصية قليلة . فمثيلة . واضح أن هذه العادة أو الممارسة ، التي لم تزل عادية ومألوفة في لامتحانات الأكاديمية (الجامعية) ، ليست الا تشويه ومسح كاريكاتوري مقالي يه للعلم وهي محتومة ومؤكدة الاختفاء عندما ينتج الاقتراب والدنو المتزايد من أسس لمعلومات في اظهار جدارتها ، حتى انه من الصعب أن نرى كيف يمكن أن يستمر تدريس فروع المعرفة التاريخية في وضع وتدوين مثل هذا المستودع بتجميعهم لمعرفة لمصدر المادة بدلا من إعطاء مكان مناسب للطلبات الجديدة للعلم - مستعملين ،

مرة أخرى ، مصطلحات الحاسب - يعتبر مدى الذاكرة أقل قيمة من المقدرة على الحساب والعد ، في أوسع معاني الكلمة .

هذه في الواقع هي النتيجة التعليمية الثانية الواجب تأملها ودراستها وأخذها بعين الاعتبار . يجب أن نتذكر في المقام الأول أن كل نتائج للبحث التاريخي حتى ولو يكن مدروسا تماما هو نتيجة لعملية معقدة إلى حد ما « ترتيب منطقي » للمادة الأولية من حقائق مجبته (انظر الدور انما صفحة 2) . هذه الحقيقة الواقعة التي هي حقيقة بديهية في العلوم الطبيعية وتعمل لأن تصبح كذلك في العلوم الاجتماعية ، ليست بعد كذلك في العلوم التاريخية حيث لم تتبين وتختار عادة تحرير أي التقنيات والآلات تستعمل في التنسيق المنطقي للمادة ، حتى أن المفردة التي يحوزها « معلوم وأسائفة » معينون - والكلمة نفسها كاشفة لما فيها من معنى السيطرة على العلم واتقانه - على عرض وجهات نظر يحكم عليها توا بأنها دقيقة أو عميقة تنسب في الغالب إلى نوع معين من العبقرية الخاصة و غير المادية أكثر منه إلى ممارسة نوع معين من عملية تفكير وتعقل . إلا أن نفس تركيب وتنظيم المواد في أسس معلومات من شأنه أن يمكن - كما رأينا - من استعمال الاجراءات الحسابية والعديّة التي صفتها الأساسية أنها على العكس واضحة تماما بالنظر إلى اتساعها بواسطة آلة يطلق عليها اسم - آلة حاسبة أو حاسب - اسم يعبر بجدارة عن طبيعة العملية التي نحن بصددتها : « اجراء الحساب الرياضي » ، في أوسع معاني الكلمة والذي يتضمن أكثر من الحساب الرقمي أو العدي وحده ، « الترتيب المنطقي والتنسيق » أيضا كما سبق بينا لوصف أي تسلسل أو تقابيع عمليات منطقية مطبقة على أي نوع من المعلومات ، سواء أكان كميّا أو كيفيّا . والحقيقة بأن مثل هذه الاجراءات يمكن أن تطبق على هذا الموضوع لا يعني أنها دائما مثمرة ، بعيدا عن ذلك : فالحالات العديدة التي استعملت فيها الحاسبات لمعالجة معلومات آثارية أو تاريخية لم تحدث أي نوع من الانقلاب أو اثورة في محتوى العلم أو المعرفة عن النصب التذكارية أو الأحداث الماضية . وما حدث من الجهة الأخرى هو رغبة ملحة - التي هي بالنسبة للبعض بما فيهم أنا نفسى تقارب الهاساجس والذهول - لفهم شكل عمليات التفكير التي هي أو التي يجب أن تكون أساس المعرفة المكتسبة بوسائل خلاف العد والحساب المنظم أو الترتيب المنطقي (١) . هذه التطلعات والملامح الجديدة التي تتفق ، كما رأينا ، مع تلك الخاصة بانصار ومؤيدي علم الآثار أو التاريخ الحديث - مستوثران قريبا أو بعيدا على التدريس والتعليم ، فاما أن يجد المدرسون حججا قوية للتدليل على أن مثل هذه التطلعات والمطامح غير مناسبة في الدراسات التاريخية أو من الجهة الأخرى يقرونها ويبنونها . ويمكننا أن نتصور نتائج ذلك بيسر وسهولة .

ولكن هل بذل أي جهد لتصور تلك النتائج ؟ من جهتي فاني لا ادعي اني فعلت ذلك ، ومع كل فمن الممكن حاليا ان نلمح ما هو بالتأكيد النتيجة الأكثر إزعاجا للخيار السابق . فاذا كان المسلك المختار هو مسلك المقاومة ، على أساس ان دراسة المصادر التاريخية لا يمكن تحويلها لمنطق محايدة ومنعقدة العلم ، يجب أن نأخذ الحجج حتى نهايتها ، وأن نحجم عن الإشارة ، كما يصير الناس اليوم على فعل ذلك ، إلى الطبيعة

(١) للحصول على فكرة عن قوة هذه التطلعات والمطامح ، انظر مثلا الدراسة الحديثة لـ ج.سي. جاردن ، م.س. لاجرائع التي سبق ذكرها : محاولات لتحليل الاحاديث الالارية « سبق ذكره وأيضا الأعمال التي ذكرت أو وصفت بعمق ج.سي. جاردن في « تحليل الاحاديث » / سابق الذكر .

• العلمية ، للدراسات التاريخية - أو على الأقل يجب أن نحدد ونعرف قوانين شكل وهيئة للعلم غير القابل للمناقشة والمحاجة • وأنا شخصيا لا اعتراضي لى على ذلك المسلك الذى هو : على أية حال أفضل من العلمية (أى القول بأن طرائق العلوم الطبيعية يجب أن تصطنع فى جميع حقول المعرفة) ولكن فقط إذا إعطيت المقاييس المناسبة للكيف والنوع والتوعية مكانها الصحيح (انظر القسم التالى) •

ومن الجبهة الأخرى ، إذا كان المسلك المختار هو مسلك القبول - بمعنى أن نقبل قواعد الحديث العلمى العادى جدا - فواضح اننا يجب أن نغير الشكل الحالى لتدريس التاريخ الذى يبدى مثل هذا القليل من الاهتمام بتلك القواعد •

يمكن الابتكار والتجديد الأساسى فى حاجة النظرية التعليمية لأن توفر وتقدم الدليل التجريبي العرضى الذى يثبت منفعتها وفائدتها ، وبعض الطرق ينتظر المرء التعبيرات التجريدية لهؤلاء الذين يؤيدون ويدافعون عن الموضوع ليمكنوا الطلاب الدارس من أن يميز ويتعرف ويتنبأ وربما حتى أن يوجد ثانية ظواهر ربما لم يكن قد رآها أبدا ، وينتظر بالمثل أن النوع الجديد من التدريس لهؤلاء الذين يناقشون حقائق خاصة بالجنس البشرى سيمكن الدارس من أن التمييز والتعرف والتنبؤ وربما أيضا بأن يوجد ثانية حدوث ظاهرة لم يكن يعلم عنها الا التعاريف الرمزية والتي لم تتم أمامه أبدا فى شكل حالة تاريخية حقيقية •

ولو ان الصورة المقدمة هى بوضوح وجلاء حالة مجازية وإستعارية الا انها

تعطى فكرة عن التغيرات التى يمكننا انتظارها فى أسلوب تدريس فروع المعرفة التاريخية نظرا للحجج المذكورة آنفا • ويصبح تدريس علم الآثار فى الواقع نوعا خاصا من وصف الطبيعة والظواهر الطبيعية بينما يميل تدريس التاريخ لأن يتشابه ويتداخل فى الانثروبولوجيا الثقافية وفيه فقط يمكن إجراء تسميات يمكن اثباتها واستحقاق منها ، وأخيرا يجب أن يختار مؤرخ الفن بين الاثنين ، ويتوقف ذلك على ما إذا كان يقوم بدراسة أعمال فن أو آراء جمالية فنية عنها •

حدود المعالجة الميكانيكية (الآلية) للمعلومات

يمكن للذين يرغبون أن يظلوا متصامتين وغير راغبين فى الإصغاء الى أغراء ودعوة المناقشة والمحاجة ورفض كل من المزايا الادراكية المعرفية والتفكير جيد التنظيم والمزايا المادية لطريقة جيدة الاعداد • ولا تفتقر أو تنقص الحجج لهذا الفعل • دعى أعيد مباشرة ويضجر أكثرها ابتذالا - ان هناك شيئا لا يمكن تحديده وتعريفه أو تفسيره بشأن الظواهر الانسانية وهو ما معنى فى القانون قانونا واقعا وفى الواقع أن الطرق العلمية للتفكير والتعمق لا يجب أن تطبق أبدا عليها ، وينزع فى الوقت الحاضر لأن ينظر الى المدافعين عما لا يوصف أو ما يفوق الوصف كمثبجين مدعين ولا يوجد أحد بعد ينتظر منهم أن يقدموا شيئا جديدا لهذه الفرضية المغيرة والرأى العلمى الجبارى • يظن البعض طبعاً ان الدليل والاثبات التجريبي لصحة وشرعية آرائهم يوجد على الأقل فى الأمثلة الشهيرة رذيلة السمة للفشل أو سوء الحكم للفكر المنهجي الجامد مما يعتبر طريقاً آخر لوصف مراحل المعالجة الآلية ذات العلاقة بالمنطق الرمزي أو الصليات الفيزيائية ، الا أن عدم المنطقية لطرف لا يثبت المنطقية لحصومهم ومنافيتهم ، وانى استشهد بالكلمات الحكيمه لفيلسوف منسى : " ان نجاحات الحدىس والبدئية ليست ألا تحد وقتى للذكاء " •

حقا ما هو « وقتى ومؤقت » يمكن أن يبقى ويلوم طالما أن الإنسان يجبر ويكره في النهاية على قبول التواجد الواقعي للآتين ، حتى ولو استمر أحدهما في تحدى الشرعية لهذا التصاحب في الوجود التواجد الواقعي . لذلك قد يفتن البعض بالطرق المختصرة الفعالة للمعرفة الحدسية (المدركة بالحدس) - ولو دون أن يشجبوا ويدينوا بعدم الصلاحيات المنطقية التي يتحمل عنها إعطائها الآخرون . وعلى ذلك فبدلا من النظرة البسيطة الساذجة بأنه يوجد معسكرين متعارضين يمكن الوصول إلى فهم وإدراك أكثر واقعية لطبيعتها المتكاملة ، فالإكتشافات الحدسية تزود بمادة للبحث العلمى المنطقي ، بينما بالعكس تضطر المكتشفات المنطقية العقلانية الحدس باستمرار لأن ينصب على مواضيع جديدة ويوجه إليها . وهذا هو السبب في أنه يلوح لي أن التمسك الأعمى للمهارة المنطقية القائمة على المناقشة والمحااجة المنطقية المقول حسب الأصول المنطقية (١) هو أساسا صيباني سخيف أحق كالاعجاب الذى يقارب العبادة بالضد لما لا بوصف أو لا يفوق الوصف وفوق ذلك قد يخشى المرء ، هنا كما في أى مكان آخر ، أن ثمن المنطقية والعقلانية الموعود بها والفاعلية في الحصول على المعرفة وتحصيلها سيكون مرتعسا جدا وأن النتيجة النهائية للحاجة المهاجمة تقطع الضعف لنشاط ما التى يجدها البعض على الأقل سائقة وسارة ربما تكون بن نفرض الشجر والسام لأعمال متكررة مبهمه غير متأثرة بالشعور الشخصى على المدد الكبير . ووجود نظرات أخرى قريبة ومماثلة من عدة وجوه لهذه كافية لأن تجعلنا على الأقل أن نسال أنفسنا سؤالا أو سؤالاين على هذه الخطوط وحتى نأخذ فرصة بعض سوابق معينة لكي نجيب على هذه الأسئلة دون الانتظار لحركة تشييد تدريجية وبقوة وجهد كاملين .

ومن الواضح تماما أن هذه الحركة هي مظهر آخر لما أسماه البعض « الثوروة السيرينيتيكية » (نسبة لعلم السيرينيتيكا أو علم الاتصال والتحكم) لعام ٢٠٠٠ وقد قال كثيرون أيضا أن هذه الثوروة بدورها ما هي الا مجرد امتداد في ميدان النشاط الفكرى كما كانت الثوروة الصناعية بالنسبة للعمل اليدوى . الى حد أن مؤرخ المستقبل البعيد سبرى بلا شك هذين التطورين المتتابعين واحدا . والنظر إليها بهذه الطريقة فإن الثوروة الآلية المنطقية (وكذلك المعالجة الآلية للمعلومات) هي بالتأكيد بعيدة المنال جدا وهي أيضا ناقصة جدا وغير منجزة بالمره . لأن أى شخص ليتخيل حقا الطرق الجديدة للحياة التى تؤدى إليها والتي سنلوح ليس فقط « عادية » ولكن أيضا مبهجة مهما طننا به الظنون في الوقت الحاضر . ومع ذلك فمن غير المقبول وغير المنطقي أساسا أن نفرض أن الوجه « المنطقي » سيتطور بشكل غير منتظم كالوجه الميكانيكى (الآلى) : الآن وتاريخ الأخير جازيا مجراه فانه يمكن أن نحصل منه على فكرة ما عن حركات الصعود والهبوط ، التى ننتظرها للاول في المدى المتوسط - أعنى بذلك فترة حوالى نصف قرن تقريبا .

دعنا نتجنب الاوضاع المتطرفة اما بأن نرفض جملة وكلية نمو وتطور المعالجة الآلية للمعلومات نفسها بالنظر إليها غير منفصلة عن مواطن الضعف فيها أو انكار أهمية مواطن الضعف هذه باعتبارها عرضية فحسب .

(١) الاسم جيد الاختيار الذى أطلقه حديش على الحاسب « اليسر » والمتميز بمبدأ المناقشة والحاجة المطلق في تحليل الأفعال والمعلومات التى تؤلف عملية تفكير ، عندما يرغب في أن تتم العملية بواسطة الحاسب الرقمى .

ونترك مع الأوضاع المتوسطة ، التي يظنها البعض وينظر إليها على أنها تقدمية والبعض الآخر على أنها اصلاحية أو علاجية ، ومن بين أولئك الذين يمتقدون ويؤمنون بأن التعديلات الضرورية يجب أن تتم حتى يمكن إعادة توازن أفضل بين مزاياء وعيوب حركة يعجز المرء أو لا يرغب في أن يوقفها تبعا لوجهات نظره وآرائه . وأعتقد انه في وسط الطريق الغامض غير الظاهر بوضوح هذا يجب أن تتخذ القرارات الحقيقية - قرارات تماثل الى حد بعيد ، بعد اجراء التغيرات الضرورية ، تلك التي أخذت بعين الاعتبار ودرست حديثا في شأن ويخصوص الوجه المادي للحركة .

أولا . قرارات في خصوص معالجة المعلومات ميكانيكيا (آليا) . لا يوجد ما هو أكثر يقينية من أن هذا العمل يستتبع « أعمالا غير شخصية مجردة متكررة » وتحليل معلومات بلغة أي نوع من أنواع الدليل هو عمل مضمّن ، وأنظمة التدوين والتسجيل الوتيرية الرتيبة هي أيضا أكثر من ذلك مشقة وعناء ، وفي العالم الحديث للبحث التاريخي يمكن أن ينمو نوع من المعالجة البرولوتارية أي اشمعية للمعلومات دون أية مجازاة للتخيلات المساواتية والفردية للدراسات التقليدية للمصادر التاريخية ، ولكي أكون أمينا فان الضرر قد وقع فعلا قبل الآن في كل ميدان توطدت فيه المعالجة المستندية للمعلومات . وإذا نظرنا بدقة أكثر فسنبجد أن ذلك مجرد امتداد لنضر الذي وقع بالتصنيع والدواوينية (أي البيروقراطية وتعني تركيز السلطة في أيدي جماعات من الموظفين الإداريين) الذين طهروا في وقت سابق في قطاعات أخرى للبحث العلمي بأساليب وأشكال مألوفة للجميع في الوقت الحاضر وعلى ذلك فان الاجراءات الاصلاحية القادرة على تقليل هذا الضرر ستكون هي نفسها هنا كما هي أي مكان آخر : تكوين أو إعادة تنظيم فرق موحدة أقل تدريجا هرميا (أي تسلسل هرمي) يساهم كل فرد فيها بدوره في الأعمال الروتينية كما يساهم في أعمال البحث الأصلية الحقيقية ، والحذف التدريجي لخطأ أو تقسيمات متخصصة معينة سبق أن ضمخت دون مبرر أو مسوغ واكتشاف الزائف أو الأصيل - ان تعدد التكافؤ له مزاياء لا ريب فيها من وجهة نظر الفاعلية والتأثير العام والاعتراف المناسب بأهمية « العوامل الانسانية » في العقلنة والترشيد المعصري الحديث للعمل وهكذا .

ابتكرت أسس المعلومات . في المقام الاول ، كحل عمل لمشاكل التوثيق في وقتنا هذا وأخذت مكانها بسرعة بين أدوات شكل للفكر النظري كان جديدا نسبيا على الأقل في ميادين الدراسة حيث لم تصل أو أنها تتفوق للوصول لدقة العلوم الفيزيائية (انظر القسم الخاص بالنتائج النظرية آنفا) الى حد انه يوجد ميل واتجاه اليوم في ظل تقديس التقدم العلمي أن نهمل في أن نميز بين التقدم الذي تم في تطوير الأدوات العلمية والتقدم الذي تم في التأمل والتحرز النظري المتصل بها الى حد ما . وبعتبر أدق . فان الأعمال التاريخية الوحيدة التي تستحق أن يقال عنها أنها علمية هي التي تقوم على أساس « معلومات » محددة بدقة نتيجة لتحليل وثائق يؤدي الى نتائج لها ميزتان انها ثمرة « عد وحساب » حسن الترتيب وجيد التنظيم وانها اجتازت فورا بتجارب جميع الاختبارات الممكنة الدالة على صلاحيتها التجريبية . لا شك أنه لا يوجد من حيث المبدأ ما يقال ضد هذا الاسلوب لوضم أسس المعلومات في المنظور ورؤية الأشياء في علاقاتها الصحيحة وأهميتها النسبية في طريقة احالة واسناد حيث تكون ملاحظة التفكير العلمي الاسمي صلاحية . ولكن على مؤرخي المصادر الذين يتضابقون ويضجرون من هذه الطريقة أن يظهروا ضعفها -

ليس من غير ريب بشجب « ايدولوجية العلم والمذهب العلمى » من وجهة نظرسف فلسفية مطابقة الى حد ما للتميط الحديث ، ولكن بانتاج المصنفات التاريخية بوسائل أخرى خير من تلك المنتجة بالتفكير العلمى فى المعنى الدقيق للمصطلح .

هل هذا الاقتراح تحد واعتراض تهكمى وساخر ماكر خبيث ؟ تحد هو كذلك ، ولكن دون تهكم لانه حتى الآن ، كما سبق أكدت ، فان النتائج التى حدثت واشكال من آثار حضارة أو شعب ما وتاريخ يمكن اعتبارها « علمية » فى المعنى الدقيق ، لم تكن من نوع يحجب نتائج الأشكال « غير العلمية » من آثار حضارة أو شعب ما وتاريخ ، أو على الأقل ، انها لم تكن من نفس النوع . وارتياحى يثير أول ما يثير الأسئلة الآتية : ما التعريف الذى يمكن - أو الذى يجب - أن يعطى للعلاج العلمى للموضوع حتى أنه بمجرد أن يتم تحريره من ضغوط رسمية معينة تعتبر عنيفة صارمة جدا فى التعريف الدقيق ، فانه سيبقى مع ذلك دقيقا بما فيه الكفاية غير متضمن غالبا كل شيء ، فى التحليل السابق ؟ لا توجد دراسة البتة من الدراسات العديدة التى ظهرت خلال العشرين عاما الماضية على طرق العلوم التاريخية تلوح لى محتوية على اجابة شافية على هذا السؤال للسبب البسيط جدا وهو أن الضغوط المتوه عنها فيما سبق لم تؤخذ أبدا فى الاعتبار (١) - الذى لا يعنى القول بأنه بمجرد أخذها فى الاعتبار سوف لا يخذ المرء أسيايا حصيفة للتخلص من بعضها .

ودون رغبتى فى أن أتوقع سلفا وأسبق فى الاجابة عن هذا السؤال ، اظن انه من المحتمل ان مثل هذه الاجابة ستتأثر أساسا بخاصيتين : الأولى ، الثمن الباهظ الواجب دفعه ، بلغة الطاقة الذهنية ، لكى نحصل بطريق المد والحساب على نتائج هى بلا شك أحسن عرضا فيما يختص بالشكل عن تلك التى يتوصل اليها بالطريق المختصر للحدس ولكن التى تختلف أساسا عنها قليلا ، والثانية ، الجهد الذى يلوح متعلقا بإصرار بالنتائج وأيضا بانجاز النشاطات غير الواضحة تماما ، رغبا عن الهيبة المضافة على التحليل « بفتوح ومكتسبات » العلم والصناعة التى لا يمكن إنكارها .

يجب أن تقوم الخاصية الأولى على أساس عدد من دراسة حالات لنتائج نموذجية مثالية لبحث أنارى أو تاريخى (١) . ليس هذا هو المجال لبسط وعرض الحجج التى تصلح لتأييد هذه الخاصية مستخدمين مثل هذه الأمثلة ولكن أن تقرر على الأقل أن حدود المعالجة الآلية للمعلومات التى كشفت بهذا الطريق ستكون بنفس الطبيعة التى لتلك التى أعاققت أعمال البحث حتى الآن والتى بدأت منذ خمسة عشر عاما على الترجمة الأوتوماتيكية (الآلية التلقائية) تمييز الأشكال أو بشكل أكثر تعميما ، الذكاء الصناعى الكاذب . وقد حفزتنى الدعاية التى عملت عن حالات الفصل لأعمال البحث (١) ، والتى جارت ولاصمت ما كان قد علق عليها من آمال ، لأن استعمالها

(١) رغبا عن الأوهام والصور الخاطئة لمتاوين يخطى دراسات حديثة مينة فى اللغويات والمنطق توهم بأن عظمة للمشكلة قد أدركت وتم التصرف عليها ، فان هذه فى الحقيقة ليست الا أوهاما مجازية استمارية أكثر منها تقنية ، إذ أننا نتعامل مع اعتبارات فلسفية ، فبينما هى ذات أهمية عظمى فانها لا تقبل تحدى المعالجة الآلية للمعلومات بمصطلحاتها العلمية الواقعية .

(١) النظر بصفة خاصة « الذكاء المصطنع الزائف » : مناقشة أصلية مناسبة ، تقرير أمده بمعرفة السير جيمز ليتل ، مجلس البحث العلمى ، لندن ، إبريل سنة ١٩٧٣ .

كقياس تمثيلي أو كشف جزئي لكى أعطى القارىء ، فى كلمات قليلة ، فكرة عن
خصىة الخاصية الأولى .

ولمرض الخاصية الثانية ، يجب ان تعيد فتح ملف وهو كره وبنفس لكثير
من مؤرخى المصادر « العلميين » فى وقتنا هذا - الملف الذى يعالج الهدف النهائى
من مؤلفهم . لأن الشكل الاخير لهذا سيكون ان المتحمسين لاعادة التنظيم التاريخى -
الذين ليسوا فقط اخصائيين - يطلقون أهمية أقل على قيمة الدقة المنطقية للتفكير
الكامن أكثر منه على صفات نسق مختلف - صفات عامضة سيئة التحديد الا أنها
تقوم بدور رئيسى فى تبرير البحث التاريخى فى عين الأغلبية بالإضافة الى ميزة ان
القيمة الداتية الحقيقية للمعرفة العلمية نحو أى شىء كانت تفترض ان يحوزها .
ولكونها غامضة سيئة التحديد فان هذه المصنفات تعوزها الاسماء المناسبة . وعلى
ذلك فاني سوف لا أحاول أن أعينها وأحددها . وسأعارض بصفة خاصة استعمال
عنت « أدبى » مرة أخرى فى المعنى الافتقارى الذى يسلب المحصب والقوة الذى
تحول اليه . والأعمال والمؤلفات التى لا تتعلق بالضرورة بدنيا الجمال الادبى فهى
تشمل كل تلك التى لها أو ليست لها موهبة رسمية تنجح فى الاحتفاظ « بالأهمية
الحاضرة » فى فهم التاريخ البشرى ولو أن حالات الفشل فيها ربما تكون قد عرضت
بخبرة ودراية .

والإتهام الباقى لهذا النوع من العمل ، علمى ولكنه غير هزيل وضيق أفق التفكير ،
وغنى بالأفكار القيمة ولكن ليس فقط فى شكل النظريات فى التاريخ وعلم أصل
الإنسان الخ ، سيضع دائما مقدما حدودا على الاتجاه نحو المعالجة الآلية للمعلومات .
ومع ذلك سيكون من الخطأ أن ترى فى هذه الحقيقة مبررا للحالة الراهنة ، لأنه لمن
الواضح أن مسلك وحديث مؤرخى المصادر فى يومنا هذا ، بينما هم على مدى بعيد
من المعرفة العلمية فى المعنى الضيق الذى يستعمل فيه المصطلح ، فهم فى الجزء
الأكبر ليسوا أقل بعدا عن المعرفة الروحية الخارقة التى أشرت اليها ونوهت عنها
الآن منذ لحظات .

تكمّن بالضبط القيمة طويلة الأجل والأمد للمعالجة الآلية للمعلومات فى رأيى
فى الالتزام الذى تفرضه على الجميع للاختيار بين هذين المسلكين ، تبعا للرغبة
والميل ، مع الاعتراف الكامل بالحقيقة بأن حاجات ومطالب ومزايى اللاحق هى على
حد سواء يمثل عظمة تلك الخاصة بالسابق تماما . وبهذه انتزاع الثقة فعلا من
هلسالك المتوسطة ليس الا تحذيرة بأن مثل هذه الاختيارات لا بد أن تتم سريعا .

المؤتمرات القادمة

و

مطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

١٢ - ١٦ أبريل الجمعية الأمريكية للاخصاب ، جمعيات الاتحاد الفدرالى الدولى
ميامي للاخصاب والعقم ، وهو المؤتمر التاسع للنشاط الجنسى والعقم .
American Fertility Society, J.C. Weed, Med. Dir., 1608 13th Avenue, S., Birmingham, AL 35205
(United States).

١٨ - ٢٢ أبريل معهد هارى س . ترومان للبحث ، التابع للجامعة العبرية : وهو
جنوب ، وجنوب المؤتمر الدولى عن الاسلام .
R. Israeli, Coord., The Harry S. Truman Institute,
The Hebrew University of Jerusalem, Mount Scopus,
Jerusalem (Israel).

٢١ - ٢٣ أبريل اتحاد سكان أمريكا : اجتماع
PAA, P.O.Box 1482, Benjamin Franklin Station,
Washington, DC 20044 (United States).
سان لويس
ميسورى

مايو اتحاد الأمن الدولى : المؤتمر العالمى الثامن عن الوقاية من الاضرار
بوغاوست الناتجة من الصناعة والأمراض المهنية .
ILO 1211 Geneva 22 (Switzerland).

١١ مايو - ٤ يونيو اتحاد المنظمات العالمية لحماية الشباب : المؤتمر الدولى السادس
جنيف « الهيئة المهنية المرتبطة بالتدخين الاجتماعى والتعليمى مع صفار
الناس الموقنين والمحرومين » .

UMOSEA, 28, Place Saint Georges, 75442,
Paris (France).

- الاتحاد الدولي للوقاية من الانتحار : مؤتمر
Unioninkatu 4, 00130 Helsinki 13 (Finland).
Finnish Association for Mental Health, Kristian Salo-en,
هلسنكي
- يونيو او يوليو : الاتحاد العلمي للمحيط الهادى : المؤتمر المتباد الثالث *
P.S.A., University of British Columbia, Vancouver 8 (Canada).
جاكارتا
- ٢١ - ٢٥ يوليو : الجمعية الدولية لدراسة الاخصاب : مؤتمر
Mr. Mann, Dept. of Clinical Veterinary Practices, Veterinary College,
Ballsbridge, Dublin 4 (Ireland).
دبلن
- أغسطس : مؤتمر عالمي للفلسفات الدينية « الدين والانسان المعاصر »
Father F. McLean, World Union of Catholic Philosophical Societies.
The Catholic University of America, Washington, DC 20017
اورشليم
(United States).
- ٨ - ١٣ أغسطس : للاتحاد الدولي ، للدراسة العلمية للسكان : مؤتمر عام *
B. Remiche, IUSSP, 5, Rue Forgeur, 4000 Liège (Belgium).
مكسيكو سيتي
- ٢١ - ٢٦ أغسطس : مجلس دول للكحول والادمان : ندوة طبية دولية عن الكحول وادمان
طوكيو ، كيوتو ، المخدرات *
ICAA, Case Postale 140, 1001 Lausanne (Switzerland).

٢٩ أغسطس - الاتحاد الاقتصادي الدولي : المؤتمر العالمي الخامس (الموضوع :
٣ سبتمبر طوكيو النمو الاقتصادي والموارد)
International Economic Association, 54, Blvd. Raspail, 75270

سبتمبر الولايات المتحدة
جمعية الاقتصاد القياسي : مؤتمر
P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven CT 06520
(United States).

الغريف باريس
المجلس الدولي الاجتماعي العلمي : الجمعية العمومية والذكرى
السنوية الخامسة والعشرون
ISSC, 1, Rue Miollis, 75015 Paris (France).

١ - ٤ سبتمبر واشنطن
اتحاد العلم السياسي الأمريكي : اجتماع سنوي
Ms N. Edgerton, APSA, 1527 New Hampshire Ave., N.W.,
Washington DC 20036 (United States).

١٩ - ٢٤ سبتمبر استنبول
المؤتمر العالمي العاشر للطاقة
World Energy Conference, Rutley, Sec-Gen., 5, Bury Street,
London SW1 6AB (United Kingdom).

أكتوبر سنغافورة
المجلس الدولي للإدارة العلمية : الاتحاد الآسيوي لمنظمات الإدارة :
المؤتمر السادس الذي يعقد كل ثلاث سنوات
Singapore Institute of Management, Thong Teck Building,
Singapore 9.

أكتوبر أيرلند
الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية : اجتماع
The Agricultural Institute, Kinsealy Research Station,
Malabide Rd., Dublin (Ireland).

ديسمبر الولايات المتحدة ١٩٧٨
جمعية الاقتصاد القياسي : مؤتمر
P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven CT 06520
(United States).

الهند
مؤتمر دولي عن علوم الأنثروبولوجيا والأعراق البشرية
Dr. Mario D. Zamora, Dept. of Anthropology, College of William and Mary,
Williamsburg VA 23185 (United States).

- ميونخ عشر
الجمعية الدولية لعلم النفس التطبيقي : المؤتمر الدولي التاسع
IAAP, 47, Rue César Franck, Liège (Belgium).

- روما
الجمعية الدولية لعلم الجريمة : المؤتمر العالمي الثامن
ISC, J.E.H. William, Secretary-General, 4, Rue de Mondové, 75001
Paris (France).

يولي مونترال
الجمعية الدولية لقضاة الشباب : المؤتمر العاشر (الموضوع :
القاضي وضغوط البيئة على الشباب والأسرة)
AIMJ, Secrétariat Général, Tribunal pour les enfants de Paris,
Palais de Justice, 75055, Paris (France).

أغسطس أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي : المؤتمر الرابع عشر لدول
نوفوسيبيرسك المحيط الهادئ .

Professor A.P. Kapitsa, President of the Far East Research Centre,

Academy of Sciences of U.S.S.R., 50, Leninskaya Street,
Vladivostok (U.S.S.R.).

١٤ - ٢٦ أغسطس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع : المؤتمر العالمي التاسع
أوبسالا ISA, P.O. Box 719, Station A. Montréal

وثائق ومطبوعات الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة

• السكان ، الصحة ، الطعام ، البيئة •

السكان :

Economic Survey of Europe in 1974.

Part II. Post-war demographic trends in Europe and the outlook until the
year 2000.

(UN/E.75.II.E.16) 1975.

أعدت هذا التقرير سكرتارية اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ٢٥٢ ص ٠ ١٠٤٠
من الجداول الإحصائية . وهو اسهام في عام السكان العالمي . ويعالج المسح حجم
السكان والنمو والتركيب من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ، الوفيات ، التزاوج ، الاختصاص ،
الهجرة ، الاتجاهات المتوقعة في حجم السكان وتركيب اعسار الذكورة والانوثة من
١٩٧٠ - ٢٠٠٠ .

الصحة

Alternative approaches to meeting basic health needs in developing countries.

A joint UNICEF/WHO study, Geneva, WHO, 1975.

قامت بهذه الدراسة منظمة الصحة العالمية وصندوق رعاية الطفولة للبرامج
الجديدة أو النظم التي أدخلت في بعض الدول لتحسين صحة الناس في العالم النامي .
ويصف الجزء الأول مشكلات الفقر العالي والصحة بين المدينيين من (سكان الريف
والبدو والاحياء الفقيرة ومدن الاكواخ) ، والمفارقات في الصحة ، والعقبات للتغلب
عليها . تضم دراسات الحالات في الجزء الثاني : شعوب بانجلاديش ، وجمهورية
الصين الشعبية ، وكوبا ، وتانزانيا ، وفنزويلا ، ويوغسلافيا ، والهند ، والنيجر ،
ونيجيريا .

Pregnancy and abortion in adolescence

(Technical report series No. 583).

تقرير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧٥ عن الحمل والإجهاض في فترة المراهقة

الطعام والزراعة

Mid-term review and appraisal of progress in the food and agricultural sector
during the second U.N. Development Decade.
(FAO/C75/16).

تعرض هذه الوثيقة التقدم في قطاع الطعام والزراعة ، مع الأسلوب العصري والنقيح ، لادخال تغييرات استراتيجية التنمية الدولية في الاعتبار ، في ضوء التجربة الراهنة ، وكذلك اقرار اعلان وبرنامج العمل على نظام اقتصاد دولي جديد .
Programme for the 1980 world census of agriculture.
(FAO/C75/28), 1975.

تصف هذه الوثيقة دلالة وخصائص البرنامج ، وكذلك المسائل العامة ، وبنود وتعريفات مقترحة ، وبرنامجا مجدولا ، وتوجيهات لتولى القيام باحصاء زراعى .
والملاحق هو التثبيث الأبجدي بالقلاط مع الاسم النباتي .
The agricultural sector in the economic integration systems of Latin America.
(UN/E/CEPAL/1011), 1975.

أعدت هذه الوثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الزراعة والغذاء بالاشتراك مع الشعبة الزراعية بستيناجو ، وتحتوى على ٢٢ جدولا احصائيا . وهي تضم بعض الأفكار الأساسية عن التكامل ، وتبين وتقوم الأحداث الرئيسية المسجلة في الحركات الاقليمية حوالى منتصف ١٩٧٥ . وبعد تلخيص موجز ، وما وصلت اليه من نتائج ؛ تحلل الوثيقة النجاح الذى حققته في التكامل ، وتعرض معالم القطاع الزراعى ، وجهد هذا الأسلوب من التعاون للتنمية المشتركة للزراعة في دول الاقليم، وتأخيسا للتقدم الذى تحقق في شتى المشروعات ، والتجارة الزراعية في الاقليم ، والسياسة التجارية .

Symposium on the organization of production in large scale agricultural enterprises.
(UN/ECE/AGRI/8), 1975.

أعدت هذه النشرة الحالية اللجنة الاقتصادية لأوروبا (بالانجليزية والفرنسية والروسية) ، وهي تضم ثمانية عشر تقريرا أساسيا ، وأربعة تقارير تكميلية ، وأربعة بيانات قطرية عن مشكلات ادارية في العمل الزراعى على المدى الواسع ، وتقريراً شاملا عن الندوة . وتتضمن لغات التشغيل الثلاث للجنة الاقتصادية لأوروبا ، المقدمة والتقرير الشامل ، اما جميع لغات التشغيل الأخرى فمنشورة بلغات تشغيلها الأصلية - الخصوصية ، ويمتد التقارير الأساسية تليخيصات بلغتي التشغيل الآخرين .

البيئة :

Program on man and the biosphere.
(MAB report series No. 29). UNESCO 1976.

كان الفرض الأساسى من هذا الاجتماع الذى عقدته اليونسكو بين خبرائهما المتخصصين من ١٨ الى ٢٠ مارس ١٩٧٦ ، بالتعاون مع منظمة الزراعة والغذاء ، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المعنية ، هو صياغة برنامج بحث دولى عن تأثيرات الرى لديناميكا، الأساليب البيئية على المنطقة القاحلة ونصف القاحلة .

الاقتصاديات :

الاحصاءات .

Statistical tables : Africa/Tableaux statistiques : Afrique.
UNESCO, December 1975.

دراسات جارية وبحث في الإحصاءات • وتتضمن هذه الوثيقة إحصاءات عن التعليم ، وقد استكملت بيانات سكانية واقتصادية مختارة للأقليم الإفريقي .
Statistics on narcotic drugs for 1974 furnished by governments in accordance with the international treaties and maximum levels of opium stocks.
(UN/E/INCB/31-E.75.XL5), 1975.

يصف هذا التقرير الاتجاهات في الحركة المشروعة للعقاقير المخدرة • والملاحظات الثلاثة هي : تسلم الإحصاءات عن ١٩٧٤ ، جداول موجزة ، المستويات القصوى لمخزون الأفيون •

Statistical yearbook for Asia and the Pacific 1974.
(UN/E/CN.11/192-E/F.75.II.F.15), 1975.

الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره اللجنة الاقتصادية لآسيا ودول المحيط الهادئ •

Statistical Yearbook 1974. UNESCO.

٨٩٤ ص بالانجليزية والفرنسية •
أعد هذا الكتاب بالتعاون مع المساعدات الإحصائية الوطنية واللجان الوطنية لليونسكو ، وبمساعدة المكتب الإحصائي والشعبة السكانية التابعة للأمم المتحدة . يضم الكتاب إحصاءات عن السكان والتعليم والعلم والتكنولوجيا والمكتبات والمتاحف ، وإنتاج الكتب والجرائد والدوريات الأخرى . واستهلاك الورق ، والفيلم والسينما ، وإذاعة الراديو والتلفزيون •

Statistical study on higher education in Europe 1971/1972 and 1972/1973.
UNESCO (European Centre for Higher Education, Rumania, Bucharest), 1976 (CEPES/ST/75/2).

صدر هذا الكتاب في ثلاث لغات هي الانجليزية والفرنسية والروسية • ويحلل الجزء الأول مركز الإحصاءات الوطنية للتعليم العالي بأوروبا ، والجزء الثاني يضم تلخيصات بحسب الدولة • والدراسة الحالية هي أول نشرة يصدرها المركز في مجان أنشطته الإحصائية •

عمليات مسح اقتصادي

Economic Surveys.

World economic survey, 1974. Part two.

Current economic developments.

(UN/E/5681/Rev. 1-ST/ESA/26.E.75.II.C3).

التقرير الحالي هو الجزء الثاني من مسح ذي جزئين . يحمل أولهما الرمز ويبدأ بتلخيص موجز للمعالم البارزة للإنتاج العالمي والتجارة في عام ١٩٧٤ ، بالمقارنة بالسنوات السابقة من عقد التنمية للأمم المتحدة ، وبالعالم الفصلان الأول والثاني الإنتاج والتجارة في اقتصاديات السوق المتقدمة بالدول النامية. وفي الاقتصاديات المخططة مركزيا • ويعالج الفصل الثالث مشكلات التوازن الاقتصادي الداخلي ، بما في ذلك سرعة التضخم في عام ١٩٧٤ ، ونشوء قوى الانسحاب في اقتصاديات السوق المتقدمة • ويفحص الفصل الأخير توقعات الاقتصاد العالمي عام ١٩٧٥ •

Economic survey of Asia and the Far East 1973.

May 1974 (UN/E.74.II.F.I.).

يناقش الجزء الأول العلاقة بين مشكلة البطالة والفقر . ويعرض الجزء الثاني التطورات الاقتصادية الجارية في ثمان وعشرين دولة في الاقليم .

• التخطيط الاقتصادي

Use of systems of models in planning.
(UN/ECE/EC.AD.II.E.75.II.E.9).

حلقة دراسية عن طرق النماذج في التخطيط ، عقدت في موسكو من ٢ الى ١١ ديسمبر ١٩٧٤ . وقد عرضت أوراق العمل تحت رعاية اللجنة الاقتصادية العليا لأوروبا . وقد فحصت ثلاث عشرة وثيقة في الحلقة الدراسية ، بالإضافة الى الموضوعات الأربعة التالية : الحاجة الى نظم للنماذج ، المشكلات المترابطة ، البيانات والآلات الحاسبة .

التقدم الاقتصادي في الدول النامية

Economic growth and main streams of production : some basic problems in hard-core developing countries.
(UN/E/AC.54/L.86).

تركز الورقة الحالية الانتباه على بعض المشكلات الكبرى التي تواجهها مثل هذه الدول النامية ذات الجوهر الصلب ، والقضايا السياسية التي طرحتها تلك المشكلات : المحطات الأساسية للتنمية : التوسع الزراعي ، التقدم الصناعي ، السياسة المطلوبة . ويضم الملحق جداول احصائية توضيحية .

Studies on development problems in selected countries of the Middle East.
(UN/ST/UNESOB/10-E.73.II.C.2).

نشر هذا المجلد المكتب الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في بيروت ، وهو يحتوي على أربع مقالات . المقالة الأولى : بعض جوانب مشكلات الاستثمار الأجنبي الخاص بالشرق الأدنى . والمقالة الثانية تمويل التنمية الصناعية في دول مختلفة بالشرق الأدنى . والمقالة الثالثة : التركيب الضرائبي ، مدخرات الحكومة ومشكلات الضريبة : دراسة حالة باليمن . والمقالة الرابعة : مستويات مدنية غير موجهة : دراسة حالة اليمن وعمان والأردن . وبسجل الملحق تلميحات قطاعية ومؤشرات تطويرية .

Least developed among developing countries, developing island countries and developing landlocked countries.
(Nairobi, May 1976).
(UNCTAD/TD/191).

أعد هذا التقرير للدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية الذي قام بدور رائد في الجهود المبذولة لتوفير مقاييس خاصة لصالح أقل الدول تقدماً بين الدول النامية وكذلك الدول النامية التي لا سواحل لها . وينقسم التقرير ثلاث مجموعات منفصلة من توصيات العمل الظاهرة في النص : اجراءات خاصة لصالح أقل الدول تقدماً بين الدول النامية : اجراءات خاصة تتعلق بالمطالب الخاصة للدول النامية والأرض المفلقة : اجراءات خاصة للدول الجزر النامية ذات الموقع الجغرافي القاسي .

Economic co-operation among developing countries.
(UNCTAD/TD/192), 1975.

يدرس التقرير طرق تطوير نظام عالمي متكامل للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، وهذا يمكن تحقيقه بتقوية تكامل اقتصادي ، بين تجمعات اقتصادية اقليمية و فرعية ، والعناصر الأساسية لنظام تعاون اقتصادي بين الدول النامية هي : التوسع التجاري ، التعاون في الانتاج ، والموارد المالية المتطورة . ويدرس التقرير اجراءات الدعم للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية وفقا للخطة الجديدة للتعاون الدولي للتنمية ، الموضحة في الاعلان عن انشاء النظام الاقتصادي اندولي الجديد الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ .

International financial co-operation for development main policy issues.
1975 (UNCTAD/TD/188).

مواطن الضعف الرئيسية في السياسات القائمة والتطبيقات فيما يتعلق بالموضوعات الثلاثة التالية فشل النظام الدولي في توفير التمويل اللازم لميزان المدفوعات ، انعدام السياسات الشاملة فيما يتصل بمشكلة ديون الدول النامية ، الانجاز الضعيف للدول الكبرى المانحة .

An international code of conduct on transfer of technology.
(UNCTAD/E.75.II.D.15), 1975.

ينقسم هذا التقرير الذي افاد كاساس لمداولات مجموعة خبراء الحكومات المشتركة عن مجموعة قوانين التصرف الخاص بنقل التكنولوجيا ، الى قسمين رئيسيين : يحتوي الاول على وصف تحليل للقضايا الأساسية التي يجب مراعاتها : الأغراض ، والمبادئ ، مجال تطبيق القانون ، الملكية والسيطرة . العلاقات بين المزدوين ، الممارسات التقيدية فيما يتعلق باكتساب التكنولوجيا للانتاج . الممارسات المتعلقة بالتوزيع ، تحديد سعة ونفقات التكنولوجيا ، تنمية التكنولوجيات الوطنية . والقدرات العلمية ، وقضايا أخرى وثيقة الصلة بالموضوع لترتيبات النقل ، افضليات خاصة للأمم النامية . ويتبنى القسم الثاني من التقرير اعتبارات شتى وثيقة الصلة بمهمة صياغة القوانين : الطبيعة الشرعية ، والصفة الممكنة لمجموعة القوانين ، وسائل تنفيذ القوانين ، القانون الصالح للتطبيق وتنظيم المناقشات .

Transfer of technology.

Technological dependence : its nature, consequences and policy implications.
(UNCTAD/TD190), 1975.

طبيعة التبعية التكنولوجية وتجربة التنمية الحديثة

ستبحث دورة (UNCTAD) الرابعة بنا. البيئة الشرعية والقضائية تجاه الاستقلال التكنولوجي للدول النامية ، وستهدف القرارات على مستوى الحكومات المشتركة الى تعزيز القدرة التكنولوجية لدى الدول النامية . وإعادة فحص قوانين السلوك لنقل التكنولوجيا ، والاجراءات التي تتخذها (UNCTAD) فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والتجارية والتنمية للنظام الدولي المرخص به .

Application of science and technology to selected problems of development.

The role of an international technological information system in the transfer and assessment of technology and in the indigenous growth of appropriate technologies in developing countries.

(N/E/C.8/32), 1975.

هذه دراسة احتمالية عن تأسيس نظام تقديم دول للمعلومات المتبادلة لنقل وتقويم التكنولوجيا . ويدرس التقرير مجاله ، وعملياته المعقدة المتخيلة ، وحاجات المعلومات الناتجة ، ومطالب الأساس الوطني . وقد وضعت في التصور أيضاً شبكة تكنولوجية متخصصة . وتظهر في الملحق الثاني معلومات اضافية يقدمها أعضاء الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة .

Application of computer science and technology to development.
(UN/E/C.8/37), 1976.

أعد التقرير الحالي في صورة شاملة من عدد من المصادر . وقد أجرى استخدام موسع لمعلومات مفصلة قدمها أعضاء من الأمم المتحدة ، ومنظمات دولية أخرى معنية. وتوحدت مطالب عدة ذات أولوية . ويسجل الملحق الأنشطة التي يتولاها جهاز الأمم المتحدة .

التجارة والتنمية

Operation and effects of the generalized system of preferences.
(UNCTAD/TD/B/C.5/42-E.75.II.D.9), 1975.

دراسات مختارة مقدمة للدورة السادسة للجمعية الخاصة عن الأفضليات في فحصها السنوي الثاني . (جنيف ٢٠ - ٣١ مايو ١٩٧٤) .

تتضمن هذه الوثيقة الدراسات الأساسية عن نظام الأفضليات المعمم الذي نقوش تحت رعاية (UNCTAD) . ويدعو لمعالجة تعريفات تفصيلية للصادرات من السلم المصنعة ونصف المصنعة للدول النامية في أسواق الدول المتقدمة . والأغراض المعلنة عن النظام هي زيادة أرباح صادرات الدول النامية ، تعزيز التصنيع فيها ، والاسراع في معدلات نموها الاقتصادي .

New directions in international trade and development policies.
(UNCTAD/TD/B/530/Rev.1-E.76.II.D.1).

تقرير لسكرتير عام (UNCTAD) لفحص نصف الفترة وتقويم تنفيذ خطة التنمية الدولية .

والأغراض الأساسية للتقرير هي عمل عرض واسع للتقدم لتحقيق أهداف خطة التنمية الدولية في مجال التجارة والتنمية واقتراح التغييرات والتكيفات اللازمة التي يمكن ادماجها على وجه مفيد في ضوء تغيرات الموقف الاقتصادي العالمي ، وأغراض واجراءات سياسة اعلان الجمعية العمومية ، وبرنامج العمل .

Manufactures and semi-manufactures (main policy issues), 1975.
(UNCTAD/TD/185), UNCTAD IV.

خطة شاملة لتوسيع وتنويع التجارة الصادرة من الدول النامية ، في السلم المصنعة والنصف مصنعة .

الشركات خارج الوطن

National legislation and regulations relating to transnational corporations.
(UN/E/C.10/8).

يشمل هذا التقرير تحليلا تمهيديا عاما للمعالم الاساسية لنظم الاستثمار الاجنبي ، وعرضا لقوانين وتنظيمات الاستثمار الاجنبي الوطنى واسواق الاقتصادية لدول محتارة دمية بوروبا الشرقية والدول المتقدمة . ويراعى ايضا الشروط المتعلقة بالاستثمار الاجنبي الذى يتصل بالاتفاقيات الاقليمية وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الشعوب ، ويتضمن الملحق مختصرات للقوانين وتنظيمات اعروضه فى شكل جداول .

International codes and regional agreements relating to transnational corporation.
A comparative survey of selected international instruments).
(UN/E/C.10/9 and add.), 1976.

يبحث هذا التقرير اولا فى مجال واغراض الوسائل الدولية المناسبة ، وكذلك طبيعتها ونظام ادارتها . ويضم الملحق مسحا للوسائل الدولية المتعلقة بالشركات التى فى خارج الوطن ، وجداول للوسائل الدولية او وثائق تمهيدية متعلقه بالشركات فى خارج الوطن .

Information on transnational corporations.
(UN/E/C.10/11), 1976.

يبدأ التقرير بعرض عام لنوع المعلومات السائدة المتاحة فى محيط الاغراض التى نشأت من اجلها . ويعقبه عرض للمصادر التى تيسر فيها المعلومات ، ثم يناقش فى المشكلات الاساسية على اساس الكشف وانتقاده . وينتشر الى الخطوات امثلة لتطوير نظام شامل للمعلومات . ويضم الملحق تحليلا مقارنا للمعلومات المستلمة بعد ارسال الاستفسار الى جميع الدول الاعضاء . وملاحظات على الست والمشرى دولة التى اجابت عن الاستفسار ، مع جدولين اسمايين .

Research on transnational corporations.
UN/E/C.10/12 and add.), 1976.

يضم هذا التقرير التمهيدي نظرة شاملة على التنمية الحديثة ، وخصائص الشركات فى خارج الوطن والقضايا الاقتصادية الخاصة بها . والقضايا السياسية ، والاجتماعية الثقافية والقانونية . ويحتوى الملحق على ثبت بالمراجع ومشروعات البحث الجارية .

التمدين

Low-cost construction resistant to earthquakes and hurricanes.
(UN/ST/ESA/23-E.75.IV.7), 1975.

تتألف الوثيقة الحالية من قسمين ، وقد أعدها مرشدان متخصصان فى الموضوع ، وقد خصص القسم الأول للزلازل والثانى للأعاصير .

الموارد الطبيعية ، الطاقة

Report of the UN/FAO regional seminar on remote sensing applications.
(UN/A/AC.105/162), 1976.

تقرير عن الندوة الاقليمية التى عقدت فى جاكاتا (اندونيسيا) من ١٩ الى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ . وكان موضوعها « الادراك البعيد للبيئة المدارية فيما يتعلق بموارد الارض والبحر » . وأشارت التطبيقات الى علم الجراحة . والجيولوجيا ، والزراعة ،

والموارد البحرية ، واستخدام الأرض ، وعلم الارصاد ، والهيدرولوجيا ، وعلم الخرائط ، والمحقق قائمة بالأوراق الفنية التي قدمت .

Study on measures taken or might be taken, to achieve increased economy and efficiency in the extraction, conversation, transport and use of energy in the BCE region.

Geneva, Economic Committee for Europe.

(UN/E/BCE/883/Rev. 1), 1976.

تتألف الدراسة من أربعة فصول وثلاثة ملاحق ، يحلل الفصل الأول الشبكة الاقتصادية لإجراءات توفير الطاقة ، ويفحص العلاقة بين استخدام الطاقة والنمو الاقتصادي ، ويوجد الفروع الصناعية الكبرى والمنتجات ، ويعرض الاتجاهات السابقة. في أسعار الطاقة فيما يتعلق بتلك المنتجات الأخرى . ويفحص الفصل الثاني الامكانيات النوعية لرفع الكفاءة والاقتصاد ، ويقدم تقديرات محتملة ويمكن تحقيقها عمليا في الوفورات ، في مختلف مراحل عملية الطاقة . ويقدم الفصل الثالث معلومات عن الاجراءات الحكومية المقصود بها تحقيق وفورات في الطاقة التي اتخذت أو خططت في دول اللجنة الاقتصادية لأوروبا . ويصف الفصل الرابع بعض النتائج العامة القائمة على المعلومات والتحليلات السابقة ، ويشير الى مسائل ممكنة لمزيد من التعاون في شبكة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المقصود بها مساعدة الحكومات التي تكافح في مشكلة زيادة كفاية الطاقة والاقتصاد .

مسائل اجتماعية

مساعدة الأطفال

Basic services for children in developing countries.

(UN/E/ICEF/L.1342), UNICEF, 1975.

تطابق هذه الوثيقة بين الأطفال والأمهات في الجماعات ذات الدخل الضئيل بالدول النامية . ويقدر البنك العالمي ان ٧٠٠ مليون من الناس يعيشون في فقر مدقع أو سبى في المناطق الريفية بهذه الدول ، بالإضافة الى ٢٠٠ مليون في حالات مشابهة في الأحياء الفقيرة بمدن الاكواخ . ويعبر عن الفكرة بأن مفهوم العلاقة المتبادلة للخدمات الأساسية في المناطق ذات الفقر المدقع يمكن جعلها ممكنة الاستخدام وذات فاعلية من خلال : الزام ومساندة الجماعة نفسها ، واستخدام الأشخاص العاديين المختارين محليا بوصفهم ممثل القرية المتحرر من الخدمات الروتينية والارتباط الروتينية والارتباط بالموظفين المساعدين الذين سيتمكنون من تحرير هيئة مهنيين من النظم الروتينية التقليدية للأدوار الأكثر انتاجا في الاتجاه والإشراف والتدريب . مع ١٤ من الجدول الاحصائية .

Programme developments in West and Central Africa.

(UN/E/ICEF/L.1347), 1976.

تقرير عن مساعدة لدول الساحل . برنامج للتنمية في غرب ووسط افريقيا ، واتجاهات هذا البرنامج .

Programme developments in the Ghana and Nigeria region.

(UN/E/ICEF/L. 1348), 1976.

Programme developments in America.

(UN/E/ICEF/L. 1349), 1976.

برامج التنمية في غانا ونيجيريا

Programme developments in East Asia and Pakistan.

(UN/E/ICBF.1350), 1976.

بعض وجوه التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في عام ١٩٧٥ لصالح صندوق رعاية الطفولة ، عمل هذا الصندوق على مستوى الدولة . البرامج الإقليمية للصندوق لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي . خدمات الدعم لأنشطة التصاون الدولية التي يؤديها هذا الصندوق .

Programme developments in the South Central Asia region.

(UN/E/ICBF/L.1351), 1976.

التطورات الهامة المؤثرة في الأطفال

Programme developments in the Eastern Mediterranean region.

(UN/E/ICBF/L.1352), 1976.

برنامج التنمية في أفغانستان ، بوتان ، الهند ، جزر المالديف ، منغوليا ، نيبال ، سرى لانكا .

Programme developments in Eastern Africa.

(UN/E/ICBF/L.1353), 1976.

برامج التنمية في اقليم شرقي البحر المتوسط

النساء

Femmes — Women — Myeres, Paris, UNESCO.

صور من عمل دومينيكا روجير . اليوم يضم أكثر من خمسين صورة باللونين الأسود والأبيض لنساء من جميع أنحاء العالم ، نشرت بمناسبة العام الدولي للمرأة .
الموضوع بثلاث لغات : الانجليزية ، والفرنسية ، والاسبانية .

ظروف المعيشة والعمل

Wages and working conditions in multinational enterprises.

كتيب أصدرته منظمة العمل الدولية في ٥٠ صفحة . وجداول احصائية ويشتمل على دراسة بها مقارنات بين التعويضات ، وساعات العمل ، والعطلات ، واعانات التقاعد التي يقدمها معظم أصحاب الشركات الأجنبية للموظفين المجندين محليا .

International survey of civil liability of workers.

ILO, 1976.

أعد هذا الاختيار للتشريع والتطبيق في مجال تمرض العمال المدنيين للاخطار التي تحدث في غضون توظيفهم ، استجابة للاهتمام المتكرر بهذا الموضوع الذي شرحه المخولون بوضع الدستور بمنظمة العمل الدولية . وهو يقوم على اجابات الاستفسار الذي وصل من حكومات ٤٦ من حكومات الدول الأعضاء بمنظمة العمل الدولية ، وتضمنت أيضا ، في حالة سبع عشرة دولة منها ، معلومات حصلت عليها حكومات من منظمات موظفين وعمال استشاروها .

'The impact of multinational enterprises on employment and training.
ILO, 1976.

هذا أول تحليل للمعلومات التي جمعتها منظمة العمل الدولية عن المسائل ذات الخلافات الكثيرة في تأثير المشروعات المتعددة الشعوب في العمالة بالدول النامية والصناعية على التوالي، وفي نقل المعرفة إلى الدول المضيفة. ويصريح الفصل الأول بتأثير عملية تعدد الشعوب في ازدياد العمالة في الدول النامية، في كل من خلق الوظيفة المباشرة وفي التأثيرات غير المباشرة. ويصنف الفصل الثاني تأثيرات العمالة في الدول المصنعة بحسب ما إذا كانت الدول موضع البحث رأسمالية مصدرة أو رأسمالية مستوردة. ويفصل الفصل الثالث مساعدة المشروعات المتعددة الشعوب في تقديم المعرفة في الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا وتدريب مجموع الموظفين.

Employment, growth and basic needs.

A one-world problem.

ILO, 1976.

مؤتمر عالمي ثلاثي عن العمالة، ونوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي، والتقسيم الدولي للعمل في ١٩٧٦، ويهتم هذا التقرير بخطة المطالب الأساسية الوطنية المقترحة للدول، وهو مقسم إلى ثلاثة فصول: الأول يقدم خلفية لمعلومات عن العمالة المقترحة للحاجات الأساسية. ويعرض الفصل الثاني الخطط الوطنية للدول النامية، ونوزيع الدخل، والفكر في العالم، ويوجز الأهداف والطريق الواسع للخطة المقترحة للحاجات الأساسية. ويعرض الفصل الثاني الخطط الوطنية للدول النامية، ودول أوروبا الاشتراكية، ودول السوق الاقتصادية الصناعية. ويعالج الفصل الثالث سياسات وإجراءات سياسات تنظيم العمالة، والهجرة الدولية، واستنزاف العقول، وجوانب التكنولوجيا الدولية والمشروعات المتعددة الشعوب.

مسائل سياسية، حقوق الإنسان

Resolution and decisions of the General Assembly and the Security Council relating to the question of Palestine 1947-1976.
(UN/A/AC.183/L.2), 1976.

تحتوي الوثيقة الراهنة بترتيب زمني على جميع القرارات والأحكام الصادرة من الجمعية العمومية ومجلس الأمن من ١٩٤٧ حين نوقشت المسألة لأول مرة في الأمم المتحدة، حتى ١٩٧٥.

Historical background of the question of Palestine in the United Nations 1947-75.
(UN/A/AC.183/L.3), 1976.

خلفية تاريخية لمسألة فلسطين في الأمم المتحدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٥.

القضاء على الاستعمار

Southern Rhodesia

(UN/A/AC.109/L.1068), 1976.

أعدت ورقة العمل هذه سكرنارية الأمم المتحدة ، وهي تحتوي على آخر بيانات عن الأرض والشعب ، والمجلس الوطني الإفريقي في زيمبابوا منذ ديسمبر ١٩٧٤ ، والجهود التي بذلت من أجل التسوية السياسية ، وكفاح التحرير المسلح ، والوحشية في رديسيا الجنوبية ، والأحوال الاقتصادية .

Human rights and scientific and technological developments.

(UN/E/CN.4/1172/Add.3), 1975.

حقوق الإنسان

حماية شخصية الإنسان وتكامله البدني والعقلي في ضوء تقدم علم الحياة ، والدواء والكيمياء الحيوية .

ويصف الجزء الأول تطورات علم الحياة ، والثاني تطورات الدواء ، والثالث تجارب في موضوعات بشرية .

Study of reported violations of human rights in Chile with particular reference to torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. (UN/E/CN.4/1188), 1976.

هذا هو التقرير الذي يتعلق بمجموعة العمل التي تأسست تحت القرار ٨ (٣١) للجنة حقوق الإنسان للتحري عن الموقف الراهن لحقوق الإنسان في شيل . وهو يعالج الموضوعات التالية : شروط شيل الدستورية والقانونية الوثيقة الصلة بالتحري الذي تديره المجموعة ، والتأثير على التمتع بحقوق الإنسان الدستورية والقانونية الشيلية ، القبض والحبس على أسس أمن الدولة ، مسألة حرية الحركة : حق مغادرة البلاد والرجوع إليها ، التعذيب والمعاملة الشرسة المنافية للإنسانية والامتنان ، المركز الراهن للنساء والأطفال والشباب والأسرة ، الموقف العام فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان .

Discussions and recommendations of the Fifth U.N. Congress on the prevention of crime and the treatment of offenders relating to the various aspects of human rights, with particular reference to the General Assembly Resolution 3218 (XXIX) as well as the decision of the General Assembly on the matter. (UN/E/CN.4/1190), 1976.

المشكلات التي نوقشت في مؤتمر هيئة الأمم الخامس عن منع الجريمة ومعاملة المذنبين ، الذي انعقد في جنيف من ١ - ٢١ سبتمبر ١٩٧٥ ، ومناقشات ومناقشات الجمعية العمومية في الجلسة الثالثة عشرة المقدمة عن حقوق الإنسان لاعداد برنامج عمل موحد على المدى الطويل في مجال حقوق الإنسان .

Human rights and scientific and technological developments.

(UN/E/CN.4/1194).

تحليل لتوقعات وملاحظات الحكومات والوكالات المتخصصة أعدت السكرتير العام وفقا لقرار ٢ (x x x) الخاص بلجنة حقوق الإنسان .

ويدرس التقرير حق الخصوصية فيما يتعلق باستعمال الآلة الحاسبة ، وحدود استعمالها ، وقيود الاشراف في مكان العمل ، والفحص السيكولوجي للأغراض غير الطبية . وقد درس حق العمل أيضا فيما يتعلق باستعمال الآلة الحاسبة ، والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بهذا الحق ، وحق العمل في الاصناف والظروف المواتية ،

وفى الراحة ووقت الفراغ ، والضمان الاجتماعى ، والتعليم ، والبيئة الصحية ،
والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد ذكرت أيضا مسائل التحقيق
الجنائى واجراءات المحاكمة والوسائل الجماهيرية ، والسلام والأمن الدوليين ، وطرق
التقويم التكنولوجى .

Human rights and scientific and technological developments.

(UN/E/CN.4/1295), 1975.

معلومات عن حكومات مطابقة الفقرة الثانية من قرار الجمعية العمومية ٣٢٦٨
(× × ×) الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

Human rights and scientific and technological developments. The impact of scientific and technological developments on economic, social and cultural rights.

(UN/E/CN.4/1196).

تقرير لليونسكو يشتمل على ثلاثة وجوه لهذه المشكلة وهى موضع اهتمامها :
حق حرية التعبير ، والحملة ضد الدعاية للحرب أو الكراهية القومية أو العنصرية
أو الدينية ، حق التعليم ، وحق الثقافة .

وعمل المنظمة فيما يتعلق بحماية هذه الحقوق مذكور فى الوثيقة

Human rights and scientific and technological developments.

(UN/E/CN.4/1199 and Add. 1), 1976.

التوازن الذى يجب ان يوطد بين التقدم العلمى والتكنولوجى ، والتقدم العقل
والروحى والثقافى والأخلاقي للبشرية .

يدرس التقرير طبيعة المشكلة ، والتطورات العلمية والتكنولوجية فيما يتعلق
بكرامة واستحقاق الشخص البشرى ، وحق المساواة ، الحقوق المدنية والسياسية ،
والخبرق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما عبر عنها فى مختلف مواد اعلان حقوق
الانسان العالمى . ودرست بعض المشكلات الخاصة التى نشأت عن التطورات العلمية
والتكنولوجية . ودرست كذلك طرق الوقاية على المستوى الوطنى لحقوق الانسان من
التهديدات التى طرحتها التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة .

القانون الدولى

Yearbook of the International Law Commission, Vol. II, Part I.

(UN/A/CN.4/SER.A/1974. Add. 1 (Part One), E.75.V.7).

وثائق الدورة السادسة والعشرين : تقارير المخبرين الخصوصيين ، ووثائق
أخرى قدمها أعضاء اللجنة الى الجمعية العمومية . ويحتوى على وثائق عن : تعاقب
الدول فى ما يتعلق بأمر ذات صلة بالمعاهدات . الفقرة الخاصة بالشعب الأكثر
أو أكثر .

Special Committee on Charter of the United Nations and on the strengthening of
the role of the Organization, 1976.

(UN/A/AC.182/L.2).

دراسة تحليلية قدمت للسكرتير العام . وتقوم هذه الدراسة التحليلية على
الملاحظات المتسلسلة من حكومات . ووجهات النظر التى عبر عنها وفود فى جلسات
مختلفة للجمعية العمومية فيما يتعلق بمراجعة مواد جدول الأعمال الخاص بدستور

الامم المتحدة فيما يتعلق بصيانة ومراعاة السلام والأمن الدوليين ، وتقديم التعاون بين جميع الشعوب ، وتعزيز أحكام القانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول .

التعليم ، الاتصال

التعليم :

The aspirations of young migrant workers in Western Europe, by Robert de Montavalon UNESCO. (Educational studies and documents, No. 21).

مشكلة العمال المهاجرين - حالتهم وحقوقهم وطموحهم - بين الموضوعات التي يتوق لها عدد من الدول الغربية ، وكذلك الدول التي تهتم شعبها بذلك . وأوصى المؤلف بمقترحات الى الطرق الممكنة للمشكلة .

Report of the joint UN/UNESCO regional seminar on satellite broadcasting systems for education and development.
(UN/A/AC.105/160), 1975.

هذه الحلقة الدراسية ، وهي الرابعة من المجموعة المخصصة لهذه المشكلات ، تغطي الموضوعات التالية : نظرة شاملة على نظم الاتصال الفضائية ، مشروعات وتجارب ، تقارير مفصلة عن بعض البرامج المتطورة المجهزة للعمل والبرامج التجريبية ، أو النظم المخططة ، اختيار القمر الصناعي في اليونسكو، ملامة نظام التعليم التليفزيوني الاقليمي لدول أمريكا اللاتينية ، نظام القمر الصناعي ، سياسات التخطيط والاتصال ، توقعات التطبيقات الفراغية للتعليم والتنمية في أمريكا اللاتينية ، زيارات فنية .

الاتصال

Information concerning existing or planned national or regional ground stations for direct reception of remote sensing data for satellites.
(UN/A/AC.105/155), 1976.

الاجابات التي قدمت من اثنتى عشرة دولة ، والبيانات التي قدمت من اللجنة الاقتصادية وإفريقيا ووكالة الفضاء الأوروبية .

Study on altitudes of artificial earth satellites.
(UN/A/AC.105/164), 1976.

أعدت هذه الدراسة إحدى المجموعات العاملة بلجنة البحث في الفضاء التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية . ويراعى الملحق الآل تأثيرات الغلاف الجوى للأرض ، والثاني يحتوى على احصاءات لارتفاعات القمر الصناعي .

Access : Technology and access to communications media, by B.R. Webster.
UNESCO 1975. (Reports and papers on mass communication, 75).

تعالج هذه النشرة الاقتراب العام من وسائل الاتصال ، المشاركة في النظام الواسطى للتعليم على المستوى المحلي للنجاعة . ويبحث التقرير الحال هذه الموضوعات من وجهة النظر التكنولوجية .

ثبت

- | | | |
|--|---|--------------------------------|
| المقال واسم الكاتب | العنوان واسم الكاتب باللغة الأجنبية | العدد وتاريخه |
| ● نظرات عامة في الاعلام والإحصاء الدولية
بقلم : أندريه بياتيه | General Reflections on Information and International Statistics
by
André Piatier | مجلد : ٢٨
العدد الثالث ١٩٧٦ |
| ● تنظيم ونشر المعرفة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي
بقلم : ي . ا . بوركو
و
م . س . بالنيكوف | The Organization and Diffusion of Economic Knowledge in the U.S.S.R.
by
Y.A.Borko and M.S.Palnikov | مجلد : ٢٨
العدد الثالث ١٩٧٦ |
| ● اقتصاديات الاعلام والسياسة السياسية القومية للاعلام الاقتصادي
بقلم : د . م لامبرتون | Economics of Information and Policy National Policy for Economic Information
by
D.M. Lambertson | مجلد : ٢٨
العدد الثالث ١٩٧٦ |
| ● نتائج عامة للأسر ودود فعل من الشددة بين مجموعات متباينة من أسرى الحرب وعائلاتهم
بقلم : جولياس سيغال
ادنا . ج . هنتز
زيلدا سيغال | Universal Consequences of Captivity Stress Reactions among Divergent Populations of Prisoners of War and their Families
by
Julius Segal Edna J. Hunter and Zeldia Segal | مجلد : ٢٨
العدد الثالث ١٩٧٦ |
| ● النتائج المنطقية لقيام دراسة المصادر التاريخية والمعرفة الواسعة المكتسبة منها على أساس معلومات وحقائق مصنفة في فهراس
بقلم : ج . س . جاردن | Logical Effects of Data Bases on the Study of Historical Sources
by
J.C. Gardin | مجلد : ٢٧
العدد الرابع ١٩٧٥ |

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأساتذة وأرسلين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية فتمت ترجمة
من الأساتذة العرب ، فصاح إضافة إلى المكتب العربي
تأليفه في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملء مفه
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مستقبل التربية

مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة (ديوجين)

العلم والمجتمع

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية ، وتصدر في إطار العربية بالانفتاح مع التوعية القومية
للبيونسكو ، وبمبادرة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

العدد ١٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعلاوم الاجتماعفة

هجرة العقول وأشرها ف
المجالات الاجتماعية والاقتصادية

العدد الثامن والعشرون - السنة السابعة

يوليو - سبتمبر ١٩٧٦

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

السنة السابعة

العدد الثامن والعشرون

١٠ يوليو ١٩٧٧

١٠ تموز ١٩٧٧

٢٣ رجب ١٣٩٧

● محتويات العدد

● هجرة العقول ٢

بقلم : جاجديشي بجواتي
ترجمة : د . محمود حامد شوكت

● الكوارث الطبيعية

٤٦ متغير اهل في استراتيجيات التنمية القومية

بقلم : فاروق ن . يركول
ترجمة : د . ابراهيم بسيوني عميرة

● توفير الاحصائيات والاختيارات

٥٢ بين السياسات الاقتصادية في الدول النامية

بقلم : ج . ه . ج اوليفر
ترجمة : د . ابراهيم بسيوني عبده

● تمويش الوقت الضائع

٦٤ في الاقتصاد الدولي

بقلم : ج تشندجانيج بوييس
ترجمة : د . حمدي رضوان

صدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

لليون ٢٢٤٠٢

ميدان التحرير بالقاهرة

دور : عبد النعم الصاوي

مهيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبة

د . السيد محمود الشنيطي

عشمان سنويه

أبو الفينين فهسي محمد

محمود فتواد عمران

الشارع الثاني : عبد السلام الشريف

هجرة العقول

* صورة من مقال قدم للمؤتمر التسلائي الدولي الخاص بموضوع العمالة وتوزيع الدخول والتكثيف الاجتماعي وتوزيع العمالة في العالم ، ١١ - ١٧ يونيو ١٩٧٦ في جنيف ، اشرف على تنظيمه مكتب العمل الدولي .

يسترجع هذا المقال ما يوجد من شواهد تتعلق بتيار انسياب الطاقة البشرية من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة ، ويدرس اثر هذا الانسياب في البلاد النامية ، بما في ذلك الآثار المتخلفة في مجالات التوزيع والبطالة ، ويفصل في تحليل الرسوم وغير ذلك من مقترحات معروضة تتناول ظاهرة هجرة العقول .

اهتمام دولي وقومي بالقضية :

ان المصطلحات المتعلقة بظاهرة انتقال الطاقة البشرية المتأخرة او الهيثة او الفنية او ما الى ذلك تصف هجرة العقول ، وقد شاع استعمالها في الدراسات الخاصة بالهجرة الدولية ، ويزخر تاريخ العلوم بفترات نشأت فيها مراكز علمية متأخرة نهضت على أكتاف من وفدوا من خارج البلاد من مواهب أجنبية .

والجديد في موضوع هجرة العقول في العالم الذي أعقب حرب ١٩٤٥ ، العالمية الأخيرة يتم عن ثلاثة عوامل غير عادية :

(أ) انتهت البلاد النامية التي عانت من هجرة ذوى الخبرات المتأخرة لهذا الأمر بدرجات مختلفة ، وقلقت لما في ذلك من أثر في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية .

الكاتب : جاجديش بجواتي

جاجديش . ن . بجواتي مارس التعليم في الهند والولايات المتحدة الأمريكية ، ومنذ ١٩٦٨ يشغل منصب استاذ الاقتصاد بمعهد التكنولوجيا بماساتشوستس . وهو رئيس تحرير صحيفة « الاقتصاد الدولي » ، ونشر ما يربو على خمسين مقالا . ومن مؤلفاته « الاقتصاد البلاد النامية » ، (١٩٦٦) ، وقد نقل الى ثمانى لغات ، « والرسوم الجبركية والنمو » (١٩٦٩) ، « ومركز الهند في الاقتصاد العالمى » (١٩٧٣) ، وقام بتفريظ كتاب « فرض الرسوم على هجرة العقول » و « هجرة العقول وفرض الرسوم : نظرية وتحليل شامل » (١٩٧٦) ، - وكان مستشارا لعدة هيئات قومية ودولية .

المترجم : الدكتور محمود حامد شوكت

استاذ وعميد كلية الآداب بجامعة المنيا

(ب) وجدت مقصات لها في مؤسسات مثل الوكالات الدولية في هيئة الأمم عبرت فيها عن قلقها .

(ج) ويذبح الحديث اليوم عن امكان وضع حل لهذه المشكلة بوضع حد للهجرة ، اذ لا يتفق هذا حقا مع المتطلبات الانسانية القومية أو الدولية ، وهناك قيود واهية قد فرضتها بعض الدول على خريجي كليات الطب فيها ، بحيث يخدم الخريج بلده سنوات محدودة قبل أن يسافر الى الخارج ، كما في سرى لانكا والهند منذ عهد قريب ، الا أن البلاد النامية التي تعاني من مشكلة هجرة العقول قد عجزت عن مواجهة المشكلة بمثل هذا الأسلوب « القسرى » .

ومن نافلة القول أن نقرر أن وجود اهتمام حكومي أو دولي لا يشكل شاهدا كافيا لوجود مشكلة حقيقية ، كما أن عدم وجود مثل هذا الاهتمام لا يدل على عدم وجود للمشكلة . والواقع أن نسبة وفود المهنيين من المهاجرين الى البلاد المتقدمة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا ، عدا تمتع هؤلاء بمزايا أخرى غير اقتصادية ، مما يجعل حكومات البلاد النامية راغبة في هجرة هذه العقول ما دام في مصلحة هذه الطبقة وأن أضر بمصلحة الدولة بصفة عامة . وسنتناول فيما يلي وبشيء من التفصيل عرض أسباب احتمال استمرار هذه الظاهرة الهامة في البلاد النامية التي تعاني منها .

ولنذكر أنه في المحافل الدولية على الأقل منحت الدول النامية تأييدها مرارا لقرارات تحذر من ظاهرة هجرة العقول ، ودعت لاتخاذ اجراءات لمواجهةها وما تسببه من عواقب ، وقد زاد الشعور بأن البلاد المتقدمة قد جنت الكثير من الزايا

باجتذاب العائد التكنولوجي من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة ، وفي مقابل ذلك لابد من اقرار صورة للتعويض عن ذلك (كتقديم معونة أجنبية كبيرة مثلا) .

وقد أقرت هذه الاتجاهات وما يتصل بها في الهيئات الدولية كلها تقريبا منها قرار ايكوزوك رقم ١٥٧٣ (ال) ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠١٧ (٢٧) - وقد دعمت هذه القرارات أبحاث رسمية وتقارير متخصصة عديدة برعاية هيئة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ، ومؤتمر هيئة الأمم للتجارة والتنمية ، وهيئات أخرى ، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنموى فقد تناولت قضية التحرك العلمى الدولى بصفة عامة (بما فى ذلك الدول المتقدمة) وعلاوة على ذلك فقد اهتمت الدول المتقدمة بمثل هذه القضايا فى الدول النامية ، ويشهد على ذلك ما ورد من تقارير اللجان التشريعية فى تلك الدول ، مثل تقارير هيئة ممثلى الولايات المتحدة الامريكية عن هجرة العقول ، وقد نشرت عام ١٩٦٨ ، ١٩٧٤

ومن ناحية أخرى يجب أن نلاحظ أن هناك شريحة كبرى من الرأى الصام الأكاديمي والمسجل لا تعتبر ظاهرة هجرة العقول مشكلة حقيقية ، وقد بدأ هذا الرأى أساسا فى الدوائر الأكاديمية فى البلاد المتقدمة ، كما بدأ الى حد ما بسبب ما حظيت به العقول المهاجرة من مزايا مادية وفقا للاحصائيات التحليلية ، وأيضا وإلى حد ما بسبب انتهاء منظمة الأكاديمية لطبقه مهنية تنتقل من دولة الى أخرى سعيًا وراء مزايا الحركة العالمية ، وليس الأمر وضح قيود على البلاد التى يهاجرون منها لتتحد من بلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وسوف نعود الى هذا الموضوع مرة أخرى عندما نتناول قضية أثر هجرة العقول على البلاد النامية فى مكان تال .

● بيانات احصائية

خاصة بهجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة

١ - يجدر بنا أن ندرس الشواهد الاحصائية المتاحة والخاصة بهجرة العقول، بما فى ذلك ما طرأ حديثا من تشريع خاص بالهجرة فى البلاد المتقدمة أدى الى تحول هجرة العقول الى ظاهرة ملحوظة ، ولنركز الاهتمام على الولايات المتحدة وكندا ، والمملكة المتحدة ، اذ يبدو أنها أكبر دول ثلاثة هاجرت اليها العقول المهنية من البلاد النامية ، مع الإشارة أيضا الى الوحدة الاقتصادية والأوروبية وإلى استراليا .

صعوبات امام البيانات :

علينا أن نذكر مع ذلك تلك الصعوبات الاحصائية التى تنال من تحليل البيانات المتاحة ، وقد يتيسر ادخال بعض التحسينات عليها ، إلا أنه لابد من ذكر المساوئ الأساسية الخاصة بالمهنيين من المهاجرين (وبغيرهم) لاتخاذ ما يلزم من حرص عند استخلاص نتائج من هذه البيانات .

وأول صعوبة تواجهنا في هذه البيانات أنها نذكر جميعاً على الهجرة الجماعية التي لا تبين عدد العائدين إلى أوطانهم ، أو المتنقلين بين دول متقدمة ونامية مختلفة ، بين الداهيين والعائدين . وإنما ينصب اهتمامنا الأول على تحديد نسبة الهجرة من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة بصورة عامة .

ولا يجدر بنا أن نهمل قصور البيانات الخاصة بالهجرة وتدل دراسات حديثة العهد على أن هجرة الفتيين من الدول النامية إلى دول متقدمة متنوعة يقارب الثلث في مجموعه عند نقطة زمنية معينة .

وعند تحديد حجم التدريب المهني في مجال هجرة الفتيين يلزمنا ترتيب المهاجرين وفقاً لمستوى تعليمهم ، ولا تتوفر لدينا مثل هذه المعلومات ، ويحتمل أن يتحسن الوصف . لذلك لم نلتزم بعد البيانات الخاصة بالفتيين من المهاجرين من الدول النامية منفصلة عن أحر موطن دائم . أما بيانات الولايات المتحدة وأخصاصه بانتهاء المهن الخ وفقاً لآخر عنوان ثابت . كذلك تتوفر بيانات إجمالية خاصة بالجنسية . وأما بيانات كندا فقد ذكرت آخر عنوان ثابت . وأما بيانات المملكة المتحدة فقد ذكرت تصاريح العمل وفقاً لآخر عنوان ثابت وهذا . وهناك أيضاً مسالك غير مستقيمة سلكها الفتيون والمهاجرون من البلاد النامية إلى دوله متقدمة أو إلى أكثر من دوله ، مما يجعل البيانات المتاحة قاصرة إلى حد ما .

كما أن مصطلح المهنيين قاصر . فبيانات الولايات المتحدة لا تتضمن المهنيين الذين يعدون تحت عناوين أخرى مثل الأقارب والأجانب ، وهي أساليب مشروعة لدخول الولايات المتحدة ، ويمكن حل هذه المشكلة لو فصل بين المهنيين وبين غير المهنيين من المهاجرين بانتظام .

كذلك تستعصى مقارنة بيانات المهاجرين عبر الدول المتقدمة ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تحدد الهجرة وفقاً « للفاية المقصودة » أي ما ينبغي للمهاجر أن يمارسه من عمل ، أما في إحصائيات كندا وبريطانيا فيقوم ذلك على التصنيف المهني قبل الدخول .

كما أن تعريف المهاجرين وتقسيمهم إلى مهنيين جملة وتفصيلاً لم يتوفر بعد في البلاد المتقدمة ، فالسلطات في كندا تقرب إحصائياتها من إحصائيات الولايات المتحدة كما تفعل في عدة مسائل إلا أن مقارنة إحصائياتها بإحصائيات المملكة المتحدة دأمر بالغ الصعوبة .

اتجاهات الهجرة إلى البلاد المتقدمة عند المهنيين :

لئن كانت مشاكل البيانات هائلة إلا أنه من الممكن رسم ملامح عريضة في مجال هجرة المهنيين من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية .

وبين تاريخ الهجرة إلى دول الهجرة الكبرى الثلاثة جلياً أن (أ) تغيرت سياسة الهجرة في الجزء الأخير من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، ففضلت المهني عن عداه من المهاجرين و (ب) وفي مجال أنماط المهنيين خفت القيود واستبعدت ، كما حدث في الولايات المتحدة فاستبعدت القيود الجنسية القديمة وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة المهاجرين من المهنيين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . وقد آثرت الدول

المتقدمة بالإعلان وليس بالسياسة فحسب تفضيلها للمهاجر المهني دون غير المهني ، وقد ورد ما يلي في تقرير للمؤسسة الولايات المتحدة ، عام ١٩٧٤ :

عبر دين رسك وزير الخارجية الأمريكي عن وجهة نظر أمريكا بقوله : « نحن في سوق العقول العالمي » ، أما جين مارتشاند وزير القوى العاملة والهجرة الكندي فعبر عن رأى بلده بقوله : ان ارتفاع تكاليف تدريب المهنيين والفنيين من المهندسين والأطباء والعمال المهرة يحدد ما تجنيه كندا منهم عند وصولهم إليها . وتنافسنا دول أخرى في ميدان اجتلاب المهاجرين ، وقد أدى هذا الى تبديل مثير في المجال المهني بالنسبة للبلاد النامية ، اذ تأكلت القواعد الجنسية لاختيار المهاجرين في استراليا والغرب ، والتي تخلفت منذ القرن التاسع عشر ، وتزايد ادراك ما بين هذه المميزات الجنسية وبين المهن الحرة والحقوق الانسانية من تناقض ، مما جعل الدول المتقدمة تبتعد بالتدريج عن تطبيق قيود الهجرة القديمة . وقد أدى اتساع الهوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وتوفر الفرص المتاحة للمهنيين المهني ، الى زيادة نسبة المهنيين المهاجرين من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة كما حدث بالفعل .

الولايات المتحدة الأمريكية :

يدل الجدول (١) على تزايد شامل للمهاجرين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء كانت الهجرة فردية أم جماعية ، في وقت واحد او في أوقات مختلفة ، حول عام ١٩٦٥ .

وكان العامل الرئيسي في زيادة نسبة الهجرة من البلاد النامية صدور قانون الهجرة ١٩٦٥ ، الذي استبعد بالكامل النسب الجنسية ، وجعل من كل المهاجرين مجموعة واحدة ، ورتبهم وفقاً لتاريخ الطلب . كما يدل الجدول (١) على تضاعف نصيب الدول النامية ، وبلوغ الرقم الاجمالي ثلاثة أضعاف ، من بين عدد المهنيين المهاجرين قبل قانون ١٩٦٥ وبعده ، بينما يقارن جدول (٢) بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ وروال النسب القديمة تماما ويسجل ارتفاعا في نسبة نصيب الدول النامية من الهجرة وتحتل في الجداول زيادة كبيرة في الهجرة من الدول الافريقية والاسيوية النامية، ومنها جمهورية كوريا والهند والصين والفلبين بصفة خاصة ، بالإضافة الى عدة دول نامية بعد عام ١٩٦٥ في ميدان هجرة الفنيين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية .

جدول (١) - احصاء عام لهجرة الفنين الى الولايات المتحدة ١٩٦٢ - ٧٤ .

عام	من البلاد النامية	المجموع الكلي	نسبة البلاد النامية الى المجموع الكلي من الفنين
١٩٦٢	٩٠٢٤	٢٢٧١٠	٣٨٠
١٩٦٣	١١٠٢٩	٢٧٩٣٠	٣٩٠
١٩٦٤	١١٤١٨	٢٨٧٥٦	٤٠٠
١٩٦٥	١١٠٠١	٢٨٧٩٠	٣٨٠
١٩٦٦	١٣٩٨٦	٣٠٠٣٩	٤٧٠
١٩٦٧	٢٣٣٦١	٤١٦٥٢	٥٦٠
١٩٦٨	٢٨٥١١	٤٨٧٥٣	٥٨٠
١٩٦٩	٢٧٥٣٦	٤٠٤٢٧	٦٨٠
١٩٧٠	٣٣٧٩٦	٤٦١٥١	٧٣٠
١٩٧١	٣٨٦٤٧	٤٨٨٥٠	٧٩٠
١٩٧٢	٣٩٠١٦	٤٨٨٨٧	٨٠٠
١٩٧٣	٣١٩٣٩	٤١١٤٧	٧٨٠
١٩٧٤	٢٧٦٦٩	٣٥٤٨٣	٧٨٠

(يغطي جدول (١) مجموع الدول النامية في كل بلاد افريقيا وآسيا الشمالية (ما عدا كندا) وأمريكا الجنوبية . ويشير مصطلح المهنيين للتعريف الذي حددته ادارة الهجرة والجنسية بالولايات المتحدة الأمريكية في تقاريرها السنوية : وقد انقسم عامود البلاد النامية للمهاجرين وفقا لجنسياتهم الأصلية وليس تبعا لآخر عنوان إقامة دائمة ، كما في التقسيمات القنصلية الأخرى في تقارير انس بالولايات المتحدة ، وتشير الاحصائيات الى الأعوام المالية .

المصدر :

التقارير السنوية لمكتب خدمات الولايات المتحدة الأمريكية للهجرة والجنسية (٠

جدول (٢) بيان احصائي بالهجرة من الدول المتقدمة والتنمية الى الولايات

الدولة الأصلية		عدد المهاجرين عام ١٩٦٥		الإجمالي عام ١٩٧٠	
أو بلد الميلاد	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المجموع الكلي
— من كل البلاد	٢٩٦,٦٩٧	١٠٠	٣٧٣,٣٢٦	١٠٠	
من كل الدول المتقدمة	١٥٧,٦٩٧	٥٣,١	١٤,٠٨١	٣,٧	
كندا (١)	٣٨,٣٢٧	١٢,٩	١٣,٨٠٤	٣,٧	
أوروبا (٢)	١١٣,٤٢٤	٣٨,٢	١١٦,٠٣٩	٣١,٢	
دول أخرى	٥,٩٤٦	٢	١٠,٢٣٨	٣,٨	
من دول نامية	١٣٨,٩٩٧	٤٦,٩	٢٣٣,٢٤١	٦٢,٥	
أفريقيا	٣,٠١١	١	٧,٥٤٠	٢	
مصر	١,٤٢٩	٠,٥	٤,٩٣٧	١,٣	
آسيا	١٦,٦٢٢	٥,٧	٨٨,٤١٨	٢٣,٧	
الصين كلها	٤,٠٥٧	١,٤	١٤,٠٩٣	٣,٨	
هونغ كونج	٧١٢	٠,٢	٣,٨٦٣	١	
الهند	٥٨٢	٠,٢	١٠,١١٤	٢,٧	
أستراليا	٣٢٦	٠,١	٨٢٥	٠,٢	
إيران	٨٠٤	٠,٣	١,٨٢٥	٠,٥	
العراق	٢٧٩	٠,١	١,٢٠٢	٠,٣	
الأردن	٧٠٢	٠,٢	٢,٨٤٢	٠,٨	
جمهورية كوريا	٢,١٦٥	٠,٧	٩,١٣٤	٢,٥	
ليتوان	٤٣٠	٠,١	١,٩٠٣	٠,٥	
الفلبين	٣,١٣٠	١,١	٣١,٢٠٣	٨,٤	
سوريا	٢٥٥	٠,١	١,٠٢٦	٠,٣	
تركيا	٩٠٥	٠,٣	٢,٠٦٧	٠,٦	
أمريكا الشمالية	٨٨,٤٠٢	٢٩,٧	١١٥,٣١٠	٣١	
— أمريكا الوسطى	١٢,٤٢٣	٤,٢	٩,٣٤٣	٢,٥	
المكسيك	٣٧,٩٦٩	١٢,٨	٤٤,٤٦٩	١١,٩	

الاجمالي عام ١٩٧٠		عدد المهاجرين عام ١٩٦٥		الدولة الاصلية أو بلد الميلاد
النسبة المئوية المجموع الكلي	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلي	العدد	
١٦,٥	٦١,٤٠٣	١٢,٧	٣٧,٥٨٣	الهند الغربية
٤,٤	١٦,٣٣٤	٦,٧	١٩,٧٦٠	كوبا
٢,٩	١٠,٨٠٧	٣,٢	٩,٥٠٤	جمهورية الدومينيكان
١,٩	٦,٩٣٢	١,٢	٣,٦٠٩	هايتي
٤	١٥,٠٣٣	٠,٦	١,٨٣٧	جاميكا
٢	٧,٣٥٠	٠,٣	٤٨٥	ترينداد وتوباغو
٥,٩	٢١,٩٧٣	١٠,٤	٣٠,٩٦٢	أمريكا الجنوبية

(١) يلاحظ الاستمرار النسبي للهجرة الأوربية مقرونا باختلاف عناصرها ، وقد انخفض عدد المهاجرين من غرب أوروبا من ٧٦.٨١٢ عام ١٩٦٥ إلى ٣٥,١١٢ عام ١٩٧٠ (نسبة ٥٤,٣٪) بينما ارتفع عدد المهاجرين من شمال وغرب أوروبا بنسبة ١٢١٪ ، من ٣٦,٦٠٨ عام ١٩٦٥ إلى ٨٠,٩٢٧ عام ١٩٧٠ يشمل الدول النامية اسرائيل .

● بقية جدول رقم ٣

النسبة المئوية للتغير ١٩٧٠ - ١٩٦٥	المهنيون والفنيون ومن إليهم ١٩٧٠ - ١٩٦٥	نسبة التغير ١٩٧٠/١٩٦٥
العدد	النسبة المئوية المجموع الكلي	النسبة المئوية المجموع الكلي
٦٣,٤ +	٣,٦٨٥	١٢,٨
٢٧,٣ -	٢,٤٠٦	٨,٤
١٣,٩ +	٣٠٣	١,١
٩٢ +	٤٩٧	١,٧
٧١٨,٣ +	١٧٦	٠,٦
١,٤١٥,٥ +		
٢٩ x	٣,١٧٢	١١
٤٨ -	٣,٦	١,٦٤٧

(٢) بشأن إسرائيل واليابان ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا يلاحظ أن الجدول (١) يشمل في الدول النامية إسرائيل وجنوب أفريقيا فيما الاختلاف الطفيف بين المهنيين في الدول النامية عام ١٩٦٥-١٩٧٠ في كلا الجدولين .
المصدر : شلدون ، فرحمان : « اثر قانون الهجرة الأمريكي لعام ١٩٦٥ على مجرى الهجرة الفنية من البلاد النامية » ، تطور العالم ج ١ عدد ٨ ، أغسطس ١٩٧٣ جدول ١ .

ويبين جدول (٣) تيار هجرة الفنيين من البلاد النامية وفقا للمهنة ، ومرة أخرى وفقا لآخر موطن دائم في تلك الدول . من ١٩٦٢ - ٦٩ على وجه الاجمال . ويبلغ حجم الأنواع المتضمنة فيه ما يقارب ثلث تيار الفنيين النازحين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنها يتبين أن معظم هؤلاء من المرحلين وأطباء الأسنان ممن بلغوا ربع العدد المبين في جدول (٣) وقد تجاوز النصف عـدد من هاجروا من دول أوروبا الأقل تقدما ، والنصف من بلاد أمريكا الشمالية الأقل تقدما ، وأقل من النصف بقليل من بلاد أمريكا الجنوبية الأقل تقدما ، والرابع من أفريقيا . وقد لوحظ فيه ما يلي :

- مع أن الدول الأقل تقدما قد قدمت ٦٠٪ من الأطباء الذين هاجروا الى الولايات المتحدة خلال شهر فبراير ١٩٦٥ ، إلا أن قانون الهجرة الجديد قد ضخم حجم الهجرة من البلاد الأقل تقدما كمصدر للأطباء . وبين فبراير ١٩٦٥ ، وفبراير ١٩٦٨ ، هيـط عدد المهاجرين من الأطباء من البلاد المتقدمة قليلا ، ومدلوله أن الزيادة خلال سنوات ثلاثة الى ٥٤٪ في المجموع الكلي للأطباء المهاجرين تعود كلها الى نسبة ٨٦٪ للأطباء المهاجرين من البلاد النامية .

وهناك جانب طريف آخر لنظام الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١٩٦٥ ، فقد اتجه الى العكس ، ووصف شلدون فويرمان ذلك بأنه تركيز مهني نسبي للهجرة من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي :

- كانت الهجرة من البلاد النامية والمتقدمة عند مركز على المهارات من قبل ثم تحولت بعد ذلك الى التركيز على المهارات في حالة الهجرة من البلاد النامية . وحال فبراير ١٩٦٥ بلغت نسبة العمال الفنيين ٧٨٪ من البلاد النامية مقابل ٩٧٪ من المهاجرين من كل الدول، بينما بلغت نسبة هؤلاء العمال في فبراير ١٩٧٠ ١٤٣٪ من مجموع المهاجرين من البلاد النامية و ١٢٤٪ من كل المهاجرين ، ويجمع التغير في التركيز على المهارة الى عاملين : (١) اطراد نمو نسبة الهجرة من نصف الكرة الشرقي من البلاد النامية وبلغت نسبة المهاجرين منها من كل المهاجرين ٦٢٪ في فبراير ١٩٦٥ ثم بلغت ٢٥٧٪ في فبراير ١٩٧٠ .

(٢) زيادة التركيز على المهارات للمهاجرين من نصف الكرة الشرقي من بلاده النامية ، وارتفعت نسبة الفنيين في المهاجرين من تلك البلاد من ٢٠٦٪ في فبراير ١٩٦٥ الى ٣٥٪ في فبراير ١٩٧٠ . وإذا كان هذا جزءا من تيار الهجرة الاقتصادي النشيط ، فهناك التركيز البارز على المهارات الفنية للمهاجرين من نصف الكرة الشرقي من بلاده النامية ، وبلغت نسبة الفنيين ٣٣٥٪ بين « المهاجرين من أصحاب الحرف ، من نصف الكرة الشرقي من بلاده النامية في فبراير ١٩٦٥ ، و٦٢٪ في فبراير سنة ١٩٧٠ .

جدول (٣) هجرة القوى العاملة الفنية من البلاد المتخلفة الى الولايات المتحدة
الامريكية وفقا للانماط الكبرى : ١٩٦٢ - ١٩٦٩ .

النوع				آخر موطن
علماء الاجتماع		اطباء باطنيين واسنان وجراحة		
مهندسون		علماء الطبيعة		
٤٢٩	٢٧	٥٢	٥٦٢	اوروبا
٤٢٩	٢٧	٥٢	٥٦٢	تركيا (بما في ذلك
١٣٠٠٤	٤٩٥	٤١٥١	٥٧٣٩	الجزء الآسيوي)
٩٢	٧	٢٥	٥٨	آسيا
٢٥٠٩	٢٢٠	٩٦٧	١٨٠	بورما
٧٣١	٣٩	٢٨٨	٢٠٨	الصين (وتايوان)
٤٢٣٦	٢٣٢	١٠٢٣	٤١٤	هونغ كونج
٧٠	١٠	٢٤	٥٠	الهند
٥٩٨	٣٢	١٤٨	٥٣٤	اندونيسيا
١٦٧	٨	٦٦	٤٧	ايران
٦٠٩	٧٣	١٩٦	٢٦٧	العراق
١١٧	١٣	٤٩	٢٨	اسرائيل
٥١٢	١٣٥	٣١٣	٣٧١	الأردن
٢٧٨	٢٣	٩٥	١٨١	كوريا
٤٢	٥	٤١	٣٥	لبنان
٢٣٧	١٣	٨٣	٧٠	ماليزيا
٢٣٧٢	٩١	٧٢٦	٣٠٩٢	باكستان
١٣٠	٨	٣٠	٤٥	الفلبين
٧٩٠	٩	١٨	٦٧	سوريا
٤٥	١١	١٢	٧	تايوان
١٨٠	١٦	٥٨	٨٥	فيتنام
٢٠٩٣٧	٣٢٩	١١٦١	٣٦٠٣	آسيوية اخرى
٤٣١	٧٤	٢٢٥	٧٠٦	امريكا الشمالية
١٩٢	٢٠	٩٧	٣٩٤	المكسيك
١٣٧	١٦	٤٢	٢٣٢	جمهورية الدومينيكان
٦٩	٦	٣٧	٥٥	هايتي
٢٧	٤	٣٥	٤٩	كوستاريكا
٤٨	٨	١٥	٤٦	سلانادور
٤٦	٤	٢٠	٥٠	جواتيمالا
٣٢	١	٥	٤٣	هندوراس
٥٤	٥	١١	٣٢	نيكاراجوا
				بناما
				بلاد اخرى بامريكا
				الوسطى
١٩٠٩	١٩١	٦٧٤	١٩٩٦	(الهند الغربية)

التسوع

آخر موطن	أطباء باطنيين وأَسنان وجِراي	علماء الطبيعي	الاجتماع علماء	مهندسون
أمريكا الجنوبية :	٣٠٣٢	٨٧٥	٣٢٤	٥٥٢٢
الأرجنتين	٥٩٢	٢٥٧	٦١	٦٥٢
بوليفيا	١٥٩	٨١	١٠	٧٤
البرازيل	٢٤١	١٣١	٤٤	٣٢٣
تشيل	٩١	٥٢	٢٥	١٨٢
كولومبيا	٨٧٤	١٧٧	٩٥	٥٩٦
إكوادور	١٩٥	٥٩	٢٠	١٢٢
باراجواي	٤٣	٨	٢	١٣
بيرو	٢٥٠	٤١	٢٣	٢٠٧
أوروغواي	٣٢	٩	١	٤٠
فنزويلا	١٦٦	٨٥	٣٤	٣٦٦
دول أخرى				
بأمريكا الجنوبية	٢٩	٢٥	٩	٤٧
أفريقيا :	٤٣١	٣٤١	٧٦	٨٩٥
الجزائر	٦	٢	١	١٠
البحشة	١٥	٤	٣	١٢
غانا	١٧	١٠	٢	٢٨
كينيا	١٠	٨	٤	٣٨
مراكش	١٤	٤	٢	١٨
نيجيريا	١٥	٢٠	٦	٦٤
تونس	١٣	٦	٢	٤
مصر	٢٤٧	٢٤٠	٤٦	٥٧٠
دول أخرى بأفريقيا	٩٤	٤٧	١٠	١٥١

(١) من المصادر المذكورة أعلاه أضيفت أرقام الهجرة الخاصة بالعلماء والمهندسين والأطباء للأعوام من ١٩٦٢ - ١٩٦٩ وتلاحظ أن البيانات مستمدة من آخر موطن (لمدة عام) أي أن المهاجرين من البلاد النامية الذين انتقلوا الى بلاد متقدمة قبل هجرتهم الى الولايات المتحدة الأمريكية لم يدخلوا في هذه الأرقام . كما أن الجداول تشمل المجموع الكلي للمهاجرين ، ولا توجد أرقام خاصة بمن أشتلوا تصريحات الهجرة ولكنهم عادوا الى أوطانهم .

المصادر (جدول ٣) :

هجرة العقول الى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعلماء والمهندسين ملحقاً،
الجداول ١ - ٥ ص ١٧ - ٧٧ . دراسة مكتبية للهيئة الفرعية للبحث والبرامج
الفنية . للجنة الصليات الحكومية واشتغلن دى . سى ، ١٩٦٧ .

وهناك مسألة أخرى جدية بالاحتمال ، قبل أن نعلق على مدى احتمال استمرار هذه الاتجاهات في المستقبل ، فمن الطريف أن نجد أن شريحة كبرى من المهاجرين وسمياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية ممن حصلوا على تصريح الهجرة الدائمة ، يمثل فيمن دخلوا الولايات المتحدة أول مرة بتصريح دخول فحسب ، وليس للهجرة ، ومن هؤلاء عدد من الطلاب غيروا محل إقامتهم إلى هجرة بعد إتمام دراستهم ، ويصلي جدول (٤) فكرة لا بأس بها عن أعدادهم المطلقة والنسبية لمن حصل منهم على تصاريح هجرة ، وأكبر أعدادهم من آسيا ، ومنهم أعداد كبيرة من طلبة الجامعات الأمريكية في آسيا .

نرى حل تستمر هذه الاتجاهات في المستقبل . ينصب هذا السؤال على التحليل التالي لكندا والمملكة المتحدة وأستراليا ودول السوق الأوروبية المشتركة ومن اليسور إبداء بعض الملاحظات المشتركة ، فهناك قيود هجرة تفرضها كل دولة متقدمة لتحديد الصورة الشاملة للهجرة الفنية إليها ونصيب المهاجرين من الدول النامية فيها وفقاً لنسب المراتب وما أشبه ، ما يحدد طابور العدد من كل دولة في حصة من يسمح لهم بالهجرة سنوياً . فتصور مؤشرات الهجرة الفنية إلى الولايات المتحدة مثلاً تلك القيود العامة لسياسة الهجرة ، ودوافع الهجرة من الدولة النامية . . وتحديد نسبة ما يسمح به من هجرة شاملة .

وعند التنقيب بمستقبل هجرة الفنيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية (أو إلى أية دولة متقدمة أخرى) لابد من مواجهة عاملين هامين على الصعيد الدولي : حالة الارتداد النسبي في الغرب ، زاد من حدتها ارتفاع أسعار البترول ، مما قيّد الدخول عموماً بصورة واضحة ، ثم ذلك الازدهار في البلاد النامية الفنية بالبترول ،

— هجرة العقول بالنسبة للعلماء والمهندسين والأطباء من البلاد المتقدمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، الملحق جدول ١ ، ص ٩٦ - ١٠٨ . بيان استماع أمام لجنة فرعية عن العمليات الحكومية بالمجلس القومي ، دورة الكونغرس رقم ٩٠ الجلسة الثانية واشنطن دي . ص ١٩٦٨ .

— المؤشر العالمي للهجرة إلى الولايات المتحدة والخاصة بالمغتربين من أصحاب المهن والحرف المتصلة عام ١٩٦٨ ، الرسم التخطيطي رقم ٣ ص ٤ - ٢٨ ، وزارة العدل ، إدارة الهجرة والجنسية ، يونيو ١٩٧٠ . والبيانات مأخوذة عن مقال العدل ، إدارة الهجرة والجنسية يونيو ١٩٦٩ .

— والمؤشر العالمي للهجرة إلى الولايات المتحدة بالنسبة للمغتربين من أصحاب المهن والحرف المتصلة عام ١٩٦٩ . الرسم التخطيطي رقم (٣) ص ٤ - ٢٧ وزارة العدل ، إدارة الهجرة والجنسية ق يونيو ١٩٧٠ . والبيانات مأخوذة عن مقال بقلم بجواتي ودلافار بعنوان :

« هجرة العقول وضريبة الدخل » التطور العالمي ج ١ ، عددا ١٩٧٣ ، الجداول (١) أعيد طبعها وروجعت تقديرات الدخول في مقال بجواتي وياتنجتون (مخرجين) بعنوان « فرض القرية على هجرة العقول ، مقترحات ، أمستردام ، دار النشر الهولندية الشمالية ١٩٧٥ » .

جدول (٤) : علماء ومهندسون وأطباء وجراحون تأقلموا للهجرة في
الولايات المتحدة الأمريكية . مع بيان حالتهم عند الدخول . ومكان الميلاد
في العام ١٩٧٠ (١)

المهنة الحالية	من كل البلاد	أوروبا	آسيا	أمريكا	أمريكا	أفريقيا	غير ذلك
				الشمالية	الجنوبية		والوسطى
علماء ومهندسون	١٣,٣٣٧	٢,٩٠٨	٨,٢٩٤	٦٥٥	٢٣٦	١,١٠٧	١٣٧
حالة التأقلم	٥,٤٧٠	٨٠٧	٤,٣٨٢	٤٥	١	١٨٩	٤٦
النسبة من المجموع الكلي	٤١,٠	٢٧,٨	٥٢,٨	٦,٩	٠,٤	١٧,١	٣٣,٦
المهندسون	٩,٣٠٥	٢,٠٠٠	٥,٩٩٠	٣٨٧	١٥٨	٧٠٢	٦٨
حالة التأقلم	٣,٦٣٦	٥٥٨	٢,٩٣٦	٢٠	١	٩٩	٢٢
النسبة من المجموع الكلي	٣٩,١	٢٧,٩	٤٩,٠	٥,٢	٥,٦	١٤,١	٣٢,٤
علماء الطبيعة	٣,٢٦٤	٧٠٢	١,٨٩٩	١٩٣	٥٧	٣٥٢	٦١
حالة التأقلم	١,٤٦٣	١٩٢	١,١٧٢	١٨	٥٩	٢٢	٢٢
النسبة من المجموع الكلي	٤٤,٨	٣٧,٤	٦١,٧	٩,٣	—	١٦,٨	٣٦,١
علماء الاجتماع	٧٦٨	٢٠٦	٤٠٥	٧٥	٢١	٥٣	٨
حالة التأقلم	٣٧١	٥٧	٢٧٤	٧	—	٣١	٢
النسبة من المجموع الكلي	٤٨,٣	٢٧,٧	٦٧,٧	٩,٣	—	٥٨,٥	٢٥,٠
أطباء وجراحون	٣,١٥٥	٥٥٠	١,٩٤٢	٢٣٦	١٤٨	٢٥٤	٢٥
حالة التأقلم	٨٩٠	١٢٦	٦٧٩	٤٣	—	٣٩	٣
النسبة من المجموع الكلي	٢٨,٢	٢٢,٩	٣٥,٠	١٨,٢	—	١٥,٤	١٢,٠

(١) وتشمل البيانات الأساتذة والمدرسين .

المصدر :

مؤسسة العلوم القومية « العلماء والمهندسون والأطباء الوافدون من الخارج
المؤشرات خلال عام ١٩٧٠ - ١٩٧٢ ص ٧) معتمدة على بيانات من إدارة الهجرة
والجنسية بوزارة العدل في الولايات المتحدة ، ووردت في تقرير برلمان الولايات
المتحدة ١٩٧٤ ، (سبق ذكره) جدول (١٠) .

ما وفر فرص طلب الفنيين في الشرق الأوسط وفنزويلا وإيران ونيجيريا وهكذا . وقد أبرزت الظاهرة الأخيرة بشدة هجرة الفنيين داخل الدول النامية ، والتي بدأت حتى قبل نجاح دول الأوك ، وقد روت قصة أن المريض المصاب في القاهرة أما أن يموت فيها ، أو أن يأخذ الطائرة الى لندن ، لأن صفوة أطباء مصر قد تزحوا طلبا للثراء الى الكويت والسعودية وليبيا . وللأسف ليس لدينا بيانات عن هذه الهجرة الفنية في الدول الحديثة الثراء ، على أن تأثير هذه الظاهرة على عبسرة العقول الى البلاد المتقدمة (باستثناء البلاد النامية التي اكتشف فيها البترول حديثا قد أضحت واضحة ، فعند اجتذاب المهنيين من البلاد المتقدمة ، تسترخي أحوال سوق العمالة في هذه البلاد ، وكذلك قيود الهجرة اليها تبعا لذلك ، وإذا ما تهيأت ظروف الحاجة الى مهنيين من البلاد النامية مما لا يطلب في البلاد المتقدمة ، قلت نسبة مساهمة الفنيين من البلاد النامية في مجال الهجرة الفنية المساملة الى البلاد المتقدمة . ومع الزمن تأمل في الحصول على بيانات من مثل هذه الدول الجديدة التي تجتذب المهنيين من الدول النامية الأخرى بحيث تتجلى المعالم العاملة لهم الاتجاهات في ميدان تيارات الهجرة الفنية في سوق العمالة مستقبلا .

المملكة المتحدة :

وإذا ما انتقلنا الى المملكة المتحدة نرى أن قانون الهجرة من الكومنولث لعام ١٩٦٢ كان له تأثير مناظر لتأثير قانون الهجرة لعام ١٩٦٥ في الولايات المتحدة ويوضح جدول (٥) وجود تيار هجرة قوى من الفنيين من الكومنولث الجديد : وغيره من الدول النامية) وقد نظم القانون الهجرة باصدار تصاريح من ثلاثة أنواع .

النوع أ : لأشخاص غير فنيين بالضرورة ، وإنما يطلبهم صاحب عمل للعمل عنده .
النوع ب : لأشخاص لهم مؤهلات مهنية أو أكاديمية أو غيرها ، أتوا وراء العمل في المملكة المتحدة .

النوع ج : أساسا وليس بالضرورة لغير المهرة من العمال الذين لا تنطبق عليهم شروط النوعين السالفين .

ويبدو أن بيانات الهجرة المهنية المرتبطة بهذا

الموضوع وفقا للأسس الموضوعة كانت ستتضمن المجموعة (ب) وجزءا من المجموعة (١) ، وربما تضمنت جزءا من تصاريح المجموعة (ج) على أنه لا يوجد تحليل منتظم لتصاريح المجموعتين (١) ، (ج) ليسمح بهذا الحكم ، ولم يسمح لغير أفراد الكومنولث بالحصول على هذه التصاريح من أفراد العقول النامية ، وعلى أية حال فقد ألغيت هذه التصاريح منذ أول يناير ١٩٧٣ ، مع كل ما تضمنه قانون هجرة ١٩٧١ ، وعلى طالبي الهجرة من أبناء الكومنولث أن يتقدموا بطلب تصاريح العمل بطريق صاحب العمل فتساوى بذلك أبناء الكومنولث مع المقربين الآخرين .

جدول (٥) وبين هجرة المهنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة وفقاً

الإقليم أو الدولة حيث آخر إقامة دائمة (٢)	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
جنسية الكومنولث الجديد (٣)				
أفريقيا	١,٥٩٥	١,٤٥١	١,٣٨٤	٣٧٠
الهند وباكستان وسري لانكا	٢,٥٢٩	٣,١٥٩	٢,٥٨٨	٢,٩٨١
الهند الغربية	٥٤٦	١,١٣٧	١,٠٤٨	٦٢١
غير ذلك من دول الكومنولث (٤)	٣٧١	٧٦٥	١,٠٢٨	١,١٢٥
أمريكا اللاتينية	—	—	—	—
الولايات المتحدة	—	٢٩	١٣٧	١٦٢
بلاد أجنبية أخرى (٥)	٢٠٣	١٤٧	٨٣	٢٩
المجموع	٥,٢٤٤	٦,٦٨٨	٦,٢٦٨	٥,٢٨٨
— جنسية من غير دول الكومنولث				
أفريقيا	٥٥	٥٥	—	١٨٨
الهند وباكستان وسري لانكا	٢٨	١٤١	—	—
الهند الغربية	—	—	—	٣٠
أمريكا اللاتينية	٥٧	٥٥	٧٧٣	١١٣
بلاد أجنبية أخرى	٧٢٢	٥٨٦	٩٢٦	٩٢٠
المجموع	٨٦٢	٩٣٧	١,٦٩٩	٢٥١

- (١) تشمل الأنواع السالفة من المهنيين الأطباء وأطباء الأسنان والمرشحات والمهندسين والعلماء ، وهي عامة ، اذ لا يوجد تقسيم مهني رسمي للمهاجرين مناظر لما في احصائيات الهجرة الى الولايات المتحدة وبخاصة في نطاق هجرة الفتيين .
- (٢) يعرف آخر موطن دائم بأنه ما زادت فترته على عام واحد ، وليس له مدلول قانوني ، فلا صلة بين المواطنة والاقامة .
- (٣) تعرف المواطنة بأنها الجنسية القانونية .
- (٤) وتشمل الكومنولث القديم : أستراليا وكندا ونيوزيلندا .
- (٥) كل البلاد الأجنبية الأخرى (خارج الكومنولث) ما عدا جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والشرقية والاتحاد السوفيتي .

للجنسية من المنطقة أو الدولة التي أقام فيها مؤخر القامة دائمة في ١٩٧٢/٦٤ :

المجموع	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨
٩,٥٨٠	٨٧١	١,٠٣٥	١,١٧٩	٩٠٢	٧٩٣
٢٣,٤٨٧	٢,٠٥٢	٢,٠٣٦	٢,١٣١	٢,٩٣٣	٣,٠٧٨
٦,٠١١	٤٨٦	٢١٩	٥٥٦	٥٩٦	٨٠٢
٨,١٧٧	٦١٦	٩٤٦	١,٣٤٥	١,٣٢٥	٢٥٦
٢٦	—	٢٦	—	—	—
٧٢٢	٣٣	٦٦	٩٤	٩٣	١٠٨
٦٤٢	—	—	٦١	١١٩	—
٤٨,٦٤٥	٤,٠٥٨	٤,٣٢٨	٥,٣٦٦	٥,٩٦٨	٥,٤٣٧
٥٩٦	١٢٩	٨٤	٨٥	—	٢٩
١٩٨	—	—	—	—	—
٥٥	—	٢٥	—	—	—
٢,٦٩٧	٤٤٨	٤٢٣	٢٥٢	٣٦٥	٢١١
٢٨,٥٦٧	٢,٣٦٤	١,١٠٥	١,٠٧٠	٩٣١	٩٤٣
١٢,١١٣	١,٩٤١	١,٦٣٧	١,٤٠٧	١,٢٩٦	١,١٨٣

المصدر :

مكتب الإحصاء والبيانات السكانية ، إحصائيات الهجرة التي لم تتشعر بعد ، وردت في جدول (٢) في مقال بيتر بالاكس وأن جولدون هجرة العقول وضريبة الدخل في المملكة المتحدة ، في مقال جي ماجواتي وام • بارتنجتون (محررين) « فرض الضريبة على هجرة العقول ، مقترحات » • أمستردام ، دار النشر الهولندية الشمالية ١٩٧٦ •

أما بيانات تصاريح المجموعة (ب) فلا تعطى الا تقديرًا قاصرًا عن هجرة الفنيين الى المملكة المتحدة ، لذا يستخدم جدول (٥) بيانات تقديرات المسافرين الدولىوالتي لم تنشر بعد للوصول الى تقديرات الفنيين من المهاجرين الى المملكة المتحدة بين ١٩٦٤ - ٧٢ .

وإذا ما قورنت مع بيانات الولايات المتحدة تبدو هذه الارقام معقولة ، وتتراوح بين ١٥ : ٢٥٪ تقريباً من ارقام الولايات المتحدة الاجمالية لهجرة الفنيين للفترة التالية لعام ١٩٦٥ . (وقد ارتفعت نسبة الفنيين المهاجرين الى الولايات المتحدة ذات مرة بعد قانون ١٩٦٥) .

وبين جدول (٦) انهيار التنظيم المهني واعتماد التقدير على مناطق الهجرة على أساس آخر استيطان وجنسية للفترة من ١٩٦٤ - ٧٢ بصفة عامة .

وتبين هذه البيانات أن هجرة الفنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة قد وصلت الى ذروتها حوالى عام ١٩٦٥ ، وبدأت تهبط منذ نهاية عام ١٩٦٠ ، ثم هبطت قليلا فى بداية عام ١٩٧٠ . ولا تدع الملاحظات القليلة مجالا كبيرا للتحليل المنتظم والاقتصادى لهذه البيانات . ومع هذا فقد لاحظ بالاكس وجوردون أن الهبوط فى النسبة فى أعوام ١٩٦٧ و ١٩٧١ مثلا بارتفاع ملحوظ فى متوسط نسب البطالة فى هذه السنوات (وربما أدت الى الحد من اصدار تصاريح العمل ودخول البلاد) .

أما عن هبوط تيار الدخول وفقا لأنماط المهن فى جدول (٦) فيشكل الأطباء النمط الأهم ، وقد تراوح بين ١/٥ ، ١/٢ اجمالى التيار ، أما المرضات فقد تساوت اعدادهن ، وأما المدرسون فيشكلون النمط التالى والاكبر ولعل تفسير الظاهرة الأخيرة يعود الى التوسع فى التعليم العالى فى المملكة المتحدة فى هذه الفترة والى تدفق الأطباء بسبب هجرة معظم الأطباء البريطانيين الى أمريكا الشمالية الى حد ما ، وخصوصا بعد قانون ١٩٦٥ ، ورغبة الاتحاد الطبى الأمريكى فى تيسير قيود دخول الأجانب من الأطباء الى الولايات المتحدة الأمريكية ، (استجابة لمطالب الخدمات الطبية المتسعة) . والواقع أن نظام الهجرة ثانية من المملكة المتحدة كما لاحظ بالاكس وجوردون ، يكون دليلا على الهجرة ثانية الى الولايات المتحدة بصفة خاصة ، على أن هذين العاملين لن يدوما ، فلن يترك الاقتصاد البريطانى المتراخى فرصة للتوسع الجامعى أو توفير فرص العمالة كما حدث عام ١٩٦٠ ، وقد تسترخى الهجرة الى الولايات المتحدة اذا ما استرخت خطوات التوسع الاقتصادى الأمريكى .

جدول (٦) حجرة القوى العاملة من المهنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة،
وفقا للمواطنة وآخر موطن إقامة دائمة من ١٩٦٤ - ٧٢ (١)

آخر موطن أو إقليم إقامة دائمة	أطباء أستاذ	مرضات	مدرسون	مهندسون	علماء	المجموع
مواطنة كومنولث جديدة						
أفريقيا	١,٠٥٩	-	٢,٦٩٣	٤,٨٤٩	٨٦٤	١١٥ ٩,٥٨٠
الهند وباكستان						
وسرى لانكا	٩,٣١١	١٨٣	١,٩٩٣	٨,٨١٨	٢,٢٩٧	٨٨٥ ٢٣,٤٨٧
الهند الغربية	١٧٤	-	٢,٩٢٦	٢,٤٥٦	٣٩٨	٥٧ ٦,٠١١
بلاد الكومنولث الأخرى	٤٥٧	٣٣٢	٤,٦٩٠	٢,١٩٢	٣٨٧	١١٩ ٨,١٧٧
أمريكا اللاتينية	-	-	-	-	٢٦	- ٢٦
الولايات المتحدة	٣٦٧	٣٥	٢٢٩	٩١	-	- ٧٢٢
بلاد أجنبية أخرى	٤٣٨	-	٢٨	١١٩	٥٧	- ٦٤٢
المجموع	١١,٨٠٦	٥٥٠	١٢,٥٥٩	١١,٥٢٥	٤,٠٢٩	١,١٧٦ ٤٨,٦٤٥

مواطنة خارج الكومنولث :

أفريقيا	-	-	٩٣	٤٤٧	٢٨	٥٩٦
الهند وباكستان						
وسرى لانكا	-	-	١٤١	-	٥٧	- ١٩٨
الهند الغربية	-	-	٣٥	٢٥	-	- ٥٥
أمريكا اللاتينية	٤٤٣	-	٥٢	٤٩٦	٨٠٩	٥٦٧ ٢,٦٩٧
بلاد أجنبية أخرى	٢,٣٣٧	١٢٩	١٣٢٧	٣,٠٨٤	١,٠٥٠	٦٤٠ ٨,٦٥٧
المجموع	٢,٧٨٠	١٢٩	١,٦٤٣	٤,١٥٢	١,٩٤٤	١,٢٣٥ ١٢,١١٣

(١) للتعريفات انظر جدول (٥)

المصدر :

مكتب الاحصاء والتقديرات السكانية احصائيات لم تنشر بعد عن الهجرة ،
وردت في جدول (٦) بيانات بالاكس وجوردون (ذكر من قبل) .

كذلك ذكر بالاكس وجوردون عاملا آخر له مدلول عند التنبؤ بالاتجاهات المقبلة لهجرة الفنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة كما يلي :

ـ وهناك عامل على جانب كبير من الأهمية ، وهو اتصال بريطانيا بدول الكتلة الاقتصادية الأوروبية ، وتبعاً لذلك يستطيع المواطن البريطاني أن يعمل في تلك الدول دون قيد ، والعكس صحيح ، وإذا ما أتاح هذا الاتجاه خلق تيار هجرة من الفنيين البريطانيين الى أوروبا ، ولم يقابله تيار أقوى للهجرة من تلك الدول الى بريطانيا ، فقد يؤدي هذا الى التخفيف من موقف متدهور لهجرة الفنيين الى المملكة المتحدة وسوف تتحدد النتيجة وفقاً لتيار الهجرة الى بلاد السوق الأوروبية المشتركة وشدها وجذبها ، ومدى ما تترك من وظائف مهنية خالية تملؤها القوى العاملة المحلية . ومن الواضح أن بعض المهن سوف يتأثر بهذه التطورات ، أما اقبال الطلب على الأطباء والمرضات مثلاً فسوف يستمر ، وانما ستتأثر مهن أخرى متصلة اتصالاً وثيقاً بالأحوال الاقتصادية ، مثل مهن المهندسين والعلماء ورجال التجارة وإدارة الأعمال بالطبع ، ومن المتوقع أن تتأثر كثيراً بذلك .

كندا :

لقد مالت سياسة الهجرة الكندية من قبل الى عدم قبول هجرة الفنيين من البلاد النامية لتطبيقها لأساليب التمييز العنصري ، شأنها شأن الولايات المتحدة من قبل ، ثم ألغيت قيود عنصرية كثيرة بالتدريج ما بين ١٩٥٠ وبداية ١٩٦٠ ، واتخذت قرارات سياسية أشبه بقرارات الولايات المتحدة لعام ١٩٦٥ ، وطبقت إجراءات هجرة جديدة في أكتوبر ١٩٦٧

وتبعاً لهذه القواعد الجديدة ألغيت النسب والدول الأفضل الأولى ، ووضع نظام نقاط جديدة ، وسمح للهجرة عند الحصول على ٥٠ نقطة من ١٠٠ (ما عدا أحوال أخرى كالقراءة مثلاً) . ووضعت النقاط وفقاً للمهارات والمهن واللسن والعوامل المرتبطة بها ، ورجحت كفة المهنيين والعمال المهرة ، وتقلبت على الاتجاه السابق القائم المهن التقليدية ، مثل الخدم في المنازل والصناعات الأولية .

وقد أدى تيسير القيود للدخول بالنسبة للمهنيين ومن البلاد النامية الى تصاعد تيار هجرة المهنيين من البلاد النامية الى كندا من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٠ تقريباً ، كما يبين جدول (٧) ومنه يتضح أيضاً أن نسبة من المهاجرين من القوى العاملة قد حوت أعداداً متزايدة من البلاد النامية في أواخر عام ١٩٦٩ تقريباً .

**جدول (٧) بيان بهجرة التتئين من البلاد النامية
الى كندا ١٩٦٢ - ١٩٧٢**

السنة	العدد الإجمالي للمهاجرين من البلاد النامية إلى كندا	العدد الإجمالي للمهاجرين إلى (٢) ...	نسبة (١) المئوية المهاجرون ليكونوا قوى عاملة	نسبة (١) المئوية إلى (٤) .
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
١٩٦٢	١,٣٨١	٧٤,٥٨٦	١,٨٥	٣,٧٦
١٩٦٣	١,٥٢٥	٩٣,١٥١	١,٦٤	٣,٣٢
١٩٦٤	١,٨٧٣	١١٢,٦٠٦	١,٦٦	٣,٢٩
١٩٦٥	٣,٧٠٧	١٤٦,٧٥٨	٢,٥٢	٥
١٩٦٦	٥,٥٤٨	١٩٤,٧٤٣	٢,٨٥	٥,٥٩
١٩٦٧	٧,٨٩٧	٢٢٢,٨٧٦	٣,٥٤	٦,٦١
١٩٦٨	٦,٩٣٠	١٨٣,٩٧٤	٣,٧٧	٧,٢٦
١٩٦٩	٧,٥٨٥	١٦١,٥٣١	٤,٦٩	٩
١٩٧٠	٦,١١٨	١٤٧,٧١٣	٤,١٤	٧,٨٧
١٩٧١	٥,١٨٤	١٢١,٩٠٠	٤,٢٥	٨,٤٦
١٩٧٢	٥,٣٦٠	١٢٢,٠٠٦	٤,٣٩	٩,٠٢

(١) تعريف البلاد النامية السالف ينطبق على التعريف الذى ورد فى جدول (١) بالنسبة
للولايات المتحدة .

المصدر : كندا ، إدارة القوى العاملة والهجرة ، إحصائيات الهجرة عدة نشرات .

جدول (٨) بيان فوجر بآخر مواطنة وآخر وطن للاقامة الدائمة ١٩٧٢ للمهاجرين الى كندا :

آخر وطن للاقامة الدائمة

دول المواطنة	دول متقدمة	دول نامية	المجموع الكلي
دول متقدمة	٦٦,٦٨٠	١,٣٠١	٨٧,٩٨١
دول نامية	٢,٩٩٨	٤٨,٥٤٧ (١)	٥١,٥٤٥ (٢)
المجموع	٦٩,٦٧٨	٤٩,٦٧٨	١١٩,٥٢٦

(١) مواطنون من بريطانيا ومستعمراتها ، بما في ذلك هونج كونج ومالطة والهند الغربية وغيرها كآخر وطن. ضمن هذا الرقم (يبلغ عددهم ٦٥٢١ شخصا) .
(٢) وبالتحديد ، تختلف دولة المواطنة في المنبع عنها في التقسيم وفقا لآخر وطن للاقامة ، لذا اعتبرت الجزائر وبلغاريا وإيران ومراكش والسعودية وتيوان وتونس وبلاد أفريقيا وآسيا الأخرى وأمريكا الوسطى الأخرى أقل تقدما ، أما استونيا وإيسلندة ولاتفيا ولتوانيا والدول الأوروبية الأخرى فاعتبرت متقدمة ، وقد صنفت الدول الأخرى كما ورد في جدول (٧) .

المصدر :

دى فورتيز وماكي ، سبق ذكره جدول (٢ - أ -) .

ومع هذا فهناك اتجاه عكسي تمثل في تدهور التيسار العام للمهاجرين من الشمال في أواخر الستينات مما يدل على التشدد في الهجرة الى كندا بصفة عامة ، وكذلك شأن المهاجرين من الفتيين الى كندا في تلك الفترة .

وسواء استمرت هذه الاتجاهات أو تدهورت نسبة المهنيين والمهاجرين من العمال ، وزادت أو قلت نسبة المهنيين المهاجرين من البلاد النامية من بينهم ، فهذه قضية لا تحتمل التحليل الدقيق .

وأما زوال تقسيم المهنيين من البلاد النامية وفقا لمهنتهم وآخر وطن دائم لهم ، فلدينا بيانات عنه في جدول (٩) وفقا للمهن الرئيسية من الفترة ١٩٦٣ — ١٩٧٢ بصفة شاملة ويلاحظ فيه الاهمية الخاصة للمتحدثين بالانجليزية من بين الدول النامية (الهند والهند الغربية وهونج كونج وسري لانكا) وللمدرسين (بنسبة ٢٩.٥ ٪) والممرضات والفتيين الطبيين وأطباء الاسنان (بنسبة ٣٠.٨ ٪) والأطباء والجراحين وأطباء الاسنان (١١.٤ ٪) .

أستراليا :

وفي خاتمة المطاف نصل الى الهجرة الى أستراليا ، ودول السوق الأوروبية المشتركة ، وللأسف ليس لدينا بيانات منتظمة عن الهجرة إليها من الدول المتقدمة أو النامية .

ويعتبر تقرير البيت الامريكى ١٩٧٤ أستراليا بعد كندا فى نطاق بلاد الكومنولث كمستقبله للعقول المهاجرة . كذلك تدل النظرة العابرة عل أن أستراليا تختلف عن كندا ، فبينما تتداخل اتجاهات الهجرة فى كندا مع تيارات الهجرة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإليها ، تستقبل أستراليا ولا تصدر الكثير من المهنيين من البلاد النامية أصلا ، ويبين جدول (١٠) بعض الإحصائيات الميسورة الخاصة بمكان الميلاد والمهن العامة فى أستراليا خلال عام ١٩٦٦ .

كما تبين أهم الدول التى ترد منها الهجرة الى أستراليا من بين البلاد النامية ، وهى الهند وماليزيا وسرى لانكا وهونج كونج وأندونيسيا ، مع تدو يسير من الفلبين وباكستان .

وواضح أن تصنيف المهن قاصر اذا ما قورن بتصنيف الولايات المتحدة للمهن الفنية ، كما أن أسلوب الوصول الى بيانات الهجرة بالنسبة لمجموعها الكلى لا يتناسب مع تيارات الهجرة فى البلاد الأخرى ونظرا لفقر البيانات لا يتيسر بحث اتجاهات هجرة العقول الى أستراليا ولأنظمتها ، وانما نذكر أن أستراليا التى انحازت صراحة الى سياسة اتباع هجرة البيض دون الملونين من قبل ، قد اتجهت منذ ١٩٥٠ وخلال الستينات وجهات متحررة وإنسانية أخرى .

جنول (٩) اجمال بيان المهنيين في مهن خاصة مختارة من بلاد اقل تقنما الى

مهن مختارة	الارجنتين	البرازيل	مصر	اليونان	هونج كونج	الهند	إسرائيل	لبنان
والصين								
الهندسة المدنية	٧	٨	٥٦	٢٠	٤٢٥	٣٤٠	٣٥	٤٢
الهندسة الميكانيكية	١٤	٢١	٩٤	٢٩	٢٥٣	٤٧٦	٦٦	٢٤
الهندسة الصناعية	٤	١٠	٢٦	٦	٧١	١٠٢	١٢	٥
الهندسة الكهربائية	٥	٢٠	٧٣	٣٥	٣٤٩	٣٨٠	٥١	٢٩
هندسة المناجم	—	٢	٩	٣	١٨	٤٤	٥	٢
الهندسة الميكانيكية	٢	٩	٣١	١٨	١٦١	١٩٦	٢٧	٧
مهندسون آخرون	٣	٤	٢٦	٥	٤١	٩٧	٨	١١
كيميائيون	٦	١٢	١٢٠	٤٨	٣٣	٣٥٧	٣١	١٤
جيولوجيون	٥	٣	٢٣	٧	٢٨	٨١	٤	٩
علماء طبيعة	٦	١	١١	٤١	٦٧	٨٢	٩	٢
علماء طبيعة آخرون	١	—	٦	١	١٤	١٨	٢	٣
علماء بيولوجيا	٤	٤	١٧	١٠	٢٠٨	١٨٠	٢٢	٦
طب بيطري	—	—	٦	٦	٢	٢٣	٢	١
بيولوجيون وزرا حيون آخرون	٢	٢	٢٥	٢٣	٥٧	٤٩	١١	٦
أساتذة ومنداء	٣٠	٢٠	١٠٣	٤٧	٣٧١	٧٦١	٤٥	٢٧
مدرسون بالمدارس	٢٢	٣٦	٣٨٥	٧٧	٩٨٥	١,٠٨٧	٢١٤	١٤٤
أطباء وجراحون	٥٧	١٧	٢١٧	٥٨	٥٨٨	٦٨٨	٥٣	١٦٨
مدرسون آخرون	٢	٣	١٣	٢١	٣٥	٣١	٣٥	٥
أطباء أسنان	٣	٥	١٤	٣٨	٣٥	٥	٥	٢
مرضات جامعات	١٣	٧	١١	٧٩	٩٧٣	٧٧٢	٥٣	٢٩
فتيون في الطب والأسنان	٩	٨	٦٠	٦٠	٢١٠	١٢٦	٤٥	٢٠
المجموع	١٩٥	١٩٢	١,٣٢٦	٦٠٨	٥,٢٠٧	٩٢٥	٧٣٥	٥٥٩

(١) البيانات الخاصة بالمليين تقع بين ١٩٦٧-١٩٧٢ فقط ما ما قبل ذلك قيدخل في باب
« أخرى » .

(٢) « أخرى » لا تشمل ما ذكر من دول ، فلا أستراليا أو انميا أو بلجيكا أو بربودا
أو تشيكوسلوفاكيا أو الدنمرك أو فنلندة أو فرنسا أو ألمانيا الاتحادية أو انجرا أو أيرلندة أو إيطاليا
أو اليابان أو لوكسمبرج أو هولندة أو بلجيكا أو نيوزلندة أو النرويج أو بولندة أو البرتغال

المكسيك باكستان رومانيا سرى سوريا تركيا يوغوسلافيا الهند الفلبين
لانتكا
أخرى المجموع
ب الغربية أ

١,٧٠١	٣٤٧	٣٤	١٣١	٣٦	٦٩	٢٣	١٩	٥	٩٧	٧
١,٦٩٣	٣٦٦	٥٣	٨٠	٤١	٦٠	٨	٧	٩	٧٨	١٤
٤٦٣	١٠٣	٣٣	٤٢	١	٧	—	١	٣	١٩	٦
١,٥٩٠	٣٤٩	٣٦	١٠٤	٣٤	٤٢	٢	٤	٨	٦١	٨
٢٧٨	١١٠	١٦	١٦	١٢	١٦	—	١	١	٢٣	—
٢٣٠	٢٢٠	٣٧	٤٨	٢٤	١٤	١	١	٢	٢٨	٤
٣٥٩	٩٠	٧	٢٥	١٥	٨	٢	—	٢	١٣	٢
١,٥١٣	٢٦٩	٨٦	١٠٩	٤٢	٨	—	٦	٣	٩٥	٤
٤,٢٣	١٣٤	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢	١	٣	٣٨	١
٣٣٧	٦٢	٢	١٠	١٤	٩	—	٢	٢	١٦	١
٩٠	٢١	—	١٦	١	١	—	—	—	٦	—
٧٧٤	١٧٧	٩	٧٤	١١	٣	٢	٦	٣	٣٧	١
١١٣	٣٠	١٤	٨	١٣	٢	—	—	—	٣	٣
٤٨٢	١٦٤	٢٢	٥١	٤٢	٦	١	٤	—	١٦	١
٢,٣٦٦	٥١١	٤٦	١٦٢	٣١	٣٠	٤	١٢	٧	١٤٣	١٦
٨,٤١٠	١,٨٢٩	٧٨١	٢,٤٦٢	٨٢	٢٨	٢٩	٣٥	٦	١٨٠	٢٨
٤,٠٤٨	١,٠٤٣	٣١٣	٤٦٠	٥٠	١١٤	٣٠	١	٨	١١٥	٦٨
٣١٦	٧٢	١٤	٥٩	١٠	٢	—	٣	١	٨	٢
٢,٦٤	٧٠	١٨	٣١	١٠	٩	١	—	—	٣	—
٩,٠٤٨	٢٧٠٧	٣,٣١٦	٩٨٢	٤٦	١٧	٣	٩	٤	٢٤	٢
٢,٥٥٥	٤٨٨	٩٥١	٤٢١	٨٥	١٣	٧	٧	٦	٣٣	٦
٣٧,٦٥٣	٩,١٦٢	٥,٨٠٥	٥,٣٠٩	٦٣١	٤٧٨	١١٥	١١٩	٧٣	١,٠٣٦	١٧٨

أو جنوب أفريقيا أو أسبانيا أو السويد أو سويسره أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة
أو الاتحاد السوفيتى .

المصدر : جمعت البيانات من إدارة القوى العاملة والهجرة من كندا ، إحصائيات الهجرة مأخوذة
عن دى . د فورتر ودى ماكى « هجرة العقول وضريبة الدخل » كندا ، باجوانى بانتجنون
(محررين ذكر من قبل ، جلول (١) :

جدول (١٠) عمال بأستراليا عام ١٩٦٦ ولدوا فيما وراء البحار ومواطن

مكان			
ماليزيا	أندونيسيا	الهند	
١٧٣	٩٧	٢٠١	مهندسون مدنيون وميكانيكيون ومساحة
٤٧	٣٦	٨٧	كيميائيون وعلماء طبيعة وجيولوجيون
١٢	٣٢	٢٧	علماء أحياء وطب بيطري وزراعة وعلوم
١١٨	٢٦	٨٥	أطباء ممارسون وأستاذ
١٩	٧	١٦	ممرضات
١٦	٨	٩	مهنيون طبيون آخرون
٨٢	٨	٢٧٢	مدرسون
٤٦٧	٢٨٩	٦٨١	كل المهنة
١,٧٢٧	٢,٧٢٩	٦,٦٦٩	كل الحرف
٢٧	١٠,٦	١٠,٢	نسبة المهنيين للمجموع الكلي
٣٠٦	١٨٢	٥٩٦	المهترفات من الاناث
٦٥٤	١,٠١٥	٢,٨١٨	أناث من كل مهنة
٤٦,٨	١٧,٩	٢١,٢	نسبة الاناث للمجموع الكلي

المصدر :

جريجورى هندرسون : « هجرة العمالة الفنية العالمية من الدول النامية » ص ٢٣ نيويورك ،

— سبق ذكره — (جلول ٣) .

معهد الأمم المتحدة للتدريس والبحث ١٩٧٠ . كما ورد في تقرير اليك الأمريكى ١٩٧٤

ميلادهم ومهنتهم :

الميلاد

هونغ كونج	الصين	سريلانكا	باكستان	سنغافورة	الفلبين
٩٤	٢١٣	٤٠	١٨	٥٣	١٠
٢٢	٥١	١٨	١٨	١٣	٤
٣	٨	٨	١	٧	١
٦٥	٧٦	٤١	٧	٤٧	٥
١١	١٧	٣	١	٤	٥
١٣	٢٧	١	٣	٨	٢
٣٨	٧٩	٦٨	١٩	٢٣	٧
٢٤٦	٤٧١	١٧٩	٦٧	١٥٥	٣٤
١,٣٧٣	٧,٩٥٢	٢,٠٩٧	٥٠٥	٨٩٤	٢٧٠
١٧,٩	٥,٩	٨,٥	١٣,٣	١٧,٣	١٢,٦
٩٤	٩٤	١٤٧	٢٩	١١٣	٨١
٤١٥	٤١٥	١,٠٠٢	١٤٨	٣٧١	٢٠٦
٢٢,٧	٢٢,٧	١٤,٧	١٩,٦	٣٠,٥	٣٩,٣

دول السوق الأوروبية المشتركة :

من المتعذر تحليل البيانات المتاحة الخاصة بهجرة المهنيين الى بلاد دول السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك لعدم أسباب ، فبالنسبة لفرنسا يقول تقرير البيت الأبيض لعام ١٩٧٤ : « لا تكفي الإحصائيات لبيان نطاق هجرة العقول الى فرنسا » . ومن المعروف أن حوالي ٦ مليون نسمة من مجموع سكانها البالغ خمسين مليوناً من الأجانب ، فإن ربع هؤلاء قد وفدوا من البلاد النامية في الاتحاد الفرنسي ، وقد زادت نسبة الأجانب من السكان الى ٤٠٪ وليس لمعظمهم مهارات ، وفي المهن العليا تبلغ نسبة الأجانب ٣٦٪ أو ٢٧٣٢٠ نسمة ، منها مواطنون فرنسيون من المستعمرات السابقة والإدارات الحكومية ودول الانتداب بأفريقيا والجزائر ومراكش وتونس وأفريقيا ودول مالاجاشي . وقد بلغ عدد هؤلاء ٢٠٢٨٠ نسمة بنسبة ٨٣ من إجمالي مجموع الأجانب ، وفي عام ١٩٦٢ رصد عدد ١٠٦٠ من الأجانب ممن قاموا بخدمات طبية واجتماعية وسطي .

وعلى حد تصير مستر هندرسون تعتبر كل الإحصائيات الفرنسية الخاصة بالهجرة « مخففة جداً » إذ أن نسبة كبرى من المهنيين قد وفدوا من المستعمرات السابقة ولا يعتبرون أجانب من الناحية الإحصائية . أما الإحصائيات الموضوعة بواسطة المركز القومي للبحوث العلمية ، فتبين أن نسبة ٤٢٪ تشمل ٦٣١ من الباحثين الأجانب قد أتوا من البلاد النامية ، وتعطى فكرة ما عن حجم هجرة العقول المتنازعة الى فرنسا .

وتدل القوائم الخاصة التي أعدها إدارة السكان والهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية الفرنسية بباريس على إصدار تصاريح عمل جديدة للمهنيين الأجانب مثل المهندسين وعلماء الطبيعة والأطباء والأساتذة بين ١٩٦٢ - ٦٦ لعدد ١٨٦٩ من الأفراد من أوروبا ، بما في ذلك اليونان وتركيا (عدد ٢٨٥) ، ومن آسيا عدد ٩٥٤ ، ومن أمريكا الجنوبية عدد ٣١٤ ، ومن أفريقيا ٣١٦ ، وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الفنيين من المهندسين وقد وفدوا جميعاً من بلاد نامية . وقد حرص مستر هندرسون على اعتبار هذه الأرقام مخففة الى حد كبير .

ومهما كانت هذه الإحصائيات قاصرة ، إلا أنها تؤكد بصفة عامة أن تيار العقول المهاجرة الى أوروبا قد أتمتع بنظام المستعمرات الإمبراطورية ولو أن هذا النظام ينطبق على فرنسا أقل مما ينطبق على إنجلترا ، وتدفع الدول النامية له أبهظ الأثمان .

كذلك تندر البيانات الخاصة بهجرة العقول الى ألمانيا الاتحادية ودول السوق الأوروبية الأخرى (مثل هولندا) ، على أن بعض البيانات المتناثرة تشير الى هجرة فنيين إليها من دول أقل تقدماً ، وكثير منهم من الطلبة الذين أقاموا فيها بمسافة دائمة ، على أن انخفاض تيار الهجرة من العمال غير الفنيين الى أوروبا الغربية قد أضعف أهمية هجرة المهنيين في خيال الناس ، ولكنه ظاهرة موجودة ونمطه بلاد متقدمة وبلاد أقل تقدماً ، ويرتبط بعامل المال والمهارة ، وبشكل عاملاً بارزاً في هجرة العقول من أفريقيا بصفة خاصة .

وختاماً نواجه تيار هجرة العقول الى البلاد المتقدمة ورصيد الدول المتقدمة

من القوى العاملة المهنية ، وهذه مهمة عبيرة لزيادة تعدد أنواع المهن مقابل نظميين مختلفين للاحصاء ، ولأن الرصيد لا يميز بين المهاجرين الدائمين والزائرين الذين لا يعتبرون مهاجرين .

ومع هذا فإذا أخذنا هذه العوامل بعين الاعتبار ، نجد تقديرات روبنز الخاصة بنسبة المهاجرين المهنيين من البلاد النامية للمجموع الكلي للمهاجرين ، ونسبة زيادتهم السنوية من مجموع المهنيين وفقا للمهن الرئيسية ، بالنسبة للولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة - وترد هذه التقديرات في الجداول ١١ ، ١٢ ، ١٣ كما وضع روبنز النسب وفقا للتكيف لدى المهنيين المهاجرين من البلاد النامية ، وبحت موقف الدارسين الوافدين من البلاد النامية ، ومدى اعتبارهم غير مهاجرين من البلاد النامية . وقد بينت تقديراته أن النسب صغيرة في المتوسط ، ولكنها مرتفعة بالنسبة لأنواع كالأطباء (مثلا في جدول ١١ ، الصف الثالث) مقارنة بالولايات المتحدة ما بين ٦٢ - ٦٦) ومن الواضح لعالم الاقتصاد أن الأعداد الصغيرة قد تكون لها آثار ضخمة ، واث ظاهرة واحدة أو مجرد احتمال حدوثها تكفي لآثار المنافسة في السوق تماما ، وعلى العموم فسوف نتعرض لهذه الآثار في القسم التالي مع التركيز على آثار العقول المهاجرة في البلاد النامية .

جدول (١١) (اسهام المهنيين من القوى العاملة المهاجرة الى البلاد المتقدمة ،
الولايات المتحدة ١٩٦٢ - ١٩٧٢

جميع المهنيين		مهن خاصة	
١٩٦٦/٦٧	٦٩/٦٧	٧٢/٧١	علماء مهتمون أطباء وجراحون
٢ (١٩٧٠)	٢ (١٩٦٦)	٢ (١٩٦٦)	١٠ (١٩٧٠)
رصيد المقيمين من البلاد النائية ونسبتهم بين كل المهنيين			
٠,١٢	٠,٢٥	٠,٣٣	٠,٤ (٧٠) ٠,٦ (٧٠) ٠,٧ (١٩٧٠)
المتوسط السنوي لنسبة الهجرة الكلية في			
رصيد المهنيين			
٢	٣,٥	٥	٧ (٦٩-٦٥) ١٦ (٦٩-٦٥) ٢٧ (١٩٧٠)
الكلية في الزيادة			
الكلية للمهنيين			
١ (معظم)	٣ أكثر من	١ (١٩٦٠) +	١ تحت (١٩٦٠) +
١ (١٩٦٠)	٢ (١٩٧٠)	٢,٥ (١٩٧١)	٣ (١٩٧١)
بين المهنيين باستثناء			
النشاط الذاتي			

المصدر :

ادوين بي روبرت ، بعض أبعاد هجرة المهنيين من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة ١٩٦٠ -
١٩٧٣ ، كما ورد في باجواني (محررا) سبق ذكره ، جدول (٢)

جدول (١٢) مدى إسهام القوى العاملة المهاجرة من البلاد النامية كندا
١٩٦٢ - ١٩٧٢

كل المهنة		مهن خاصة	
١٩٧١/٦٢	علماء قوميون	علماء آخرون	مهنتسون
نسبة المهاجرين من ١٥/ ٢٥ (١٩٦١)	٣ (١٩٦١)	٢ (١٩٦٧)	٢ (١٩٦٧)
البلاد النامية في المجموع			
الكل للمهنيين			
٠,٨	أطباء وعلماء ومهنتسون		مرضات
<hr/>			
١,٩-١,٣ (نسبة الوافدين)			
بين ١٩٦٢-٧٢ إلى رصيد ٩٦١			
للمهنيين			
متوسط الهجرة السنوية			
للنسبة للزيادة			
العامة للمهنيين			
نسبة البطالة بين كل ٠,٩ (حامل)			
المهنيين (باستثناء درجات جامعية)			
١٩٦٥/ ١٩٧٠ . الجهود الذاتية			

المصدر : روبرت ، سيق ذكره .

جداول (١٣) : مدى إسهام القوى العاملة المهاجرة من البلاد تنمية : المملكة المتحدة
١٩٧٢/٦٢

كل للهن			مهن خاصة	
٩٦٣	٧١-٧٠	مهتمون وعلماء	أطباء	ممرضات
نسبة المهاجرين				
٣,٢٦	٣,٤	٤,٥ (٦٩-٧١)	١٥ (١٩٦٦)	٧ (١٩٧١)
من الإلاد النامية				
(١٩٦٦)	(١٩٧١)			
في المجموع الكلي				
المهنيين				
٠,٢	٠,٥	٠,٣ (١٩٦٦)	١,٥ (١٩٦٢)	٠,٧٥ (١٩٧٠)
للمهاجرين				
بالنسبة للمجموع				
(١٩٦٩)				
الكلي للمهنيين				
(١٩٧١)				
متوسط الهجرة				
السوية				
بالنسبة للزيادة				
العاملة للمهنيين				
أقل من ١				
(١٩٧٠)				
نسبة البطالة بين ٥,٤ (خريجين				
كل المهنيين حديثي				
٤,٥ (خريجي حديثي العهد				
من الجامعات				
من الجامعات				

المصدر : روبرتز - سيني ذكره .

آثار محتملة لهجرة العقول من البلاد النامية :

وفقا لهدفنا هنا ، يكفي أن نعتبر البلاد النامية من يخرج منها المهاجرون ، وسنعرض لآثار ذلك على ما يصل بارتفاع الدخل العام وغيره من المزايا الاجتماعية دون أن نتعرض لتوزيع الدخل ونسبة البطالة فيها ، ونكتفي بتقرير مبدأ اقتصادي أساسي يضعه رجل الاقتصاد باديء ذي بدء ، فنقيم الهجرة على الأسس التالية :

الأجر = الانتاج الخاص والاضافي (لنفس المهنة) = الانتاج الخاص والخارجي (عن المهنة) .

وقد وضع هذا المبدأ الاساسي جرويل وسكوت ، على أساس أن المهاجر عند هجرته من بلده النامي يخلق أهمية كبرى على أجره (ودوره في الدخل القومي) ، ومن ناحية أخرى يشمل ما يسهم به في الدخل القومي انتاجه العام الاضافي والخارجي ، وقد يزيد ذلك أو ينقص عما ينتجه في عمله الخاص والاضافي .

ولئن افترضنا أن اقتصاد البلد النامي قائم على المنافسة الحرة بحيث يربح كل فرد أجره وفقا لانتاجه الخاص والاضافي ، وأن هذا البلد لا يتسم باضطراب أسواقه ، ويتساوى الانتاج الخاص والاضافي فيه مع الانتاج الخاص والخارجي ، فيتكافأ فيه الأجر مع الانتاج الخاص والاضافي ، ومع الانتاج الخاص والخارجي ، يؤدي المهاجر بذلك دوره الكامل بما يسهمه في الدخل القومي ، وبذلك لا يسبب نفعاً ولا ضرراً لدى من يتركهم وراءه .

وما أن يتجلبور هذا المبدأ حتى تبدأ المفارقات عند تطبيقه في واقع حياة الدول النامية ، وهناك أحوال ثلاثة للمتغيرات بالنسبة للعقول المهاجرة :

الحالة الأولى : الأجر = الانتاج الخاص والاضافي = الانتاج الخاص والخارجي

الحالة الثانية : الأجر = الانتاج الخاص والاضافي ≠ الانتاج الخاص والخارجي

الحالة الثالثة : الأجر = الانتاج الخاص والاضافي ≠ الانتاج الخاص والاضافي

ويلاحظ أن الحالة الثالثة استكمال فرضي للشكل فحسب ، ولما تحدث في الواقع الذي قد يجمع حالتين أو ثلاثة معاً ، وفيما يلي سنتناول بشئ من التفصيل الحالتين الأولى والثانية لمشوئهما لكل جوانب المناقشة المتعلقة بالآثار المضادة والمتخللة من هجرة العقول في البلاد النامية الأصلية .

الحالة الأولى :

الأجر = الانتاج الخاص والاضافي = الانتاج الخاص والخارجي ويقدر أنصارها أن هجرة العقول بعمامة تخلّف آثاراً ضارة في البلد النامي الأصل ، كما أن عائده المهاجر سيكون دون معدل الانتاج القومي والخارجي ، وبسبب الهجرة يحسّر البلد النامي من مزايا نشاط المهاجر وعائده انتاجه .

كما أن سفر عدد معين من المهاجرين يغير مقدار تفاعل عناصر الإنتاج مع عائلتها، وإذا زاد عائد العمالة المهاجرة فمعناه أن أجرها الأصلي كان دون معدل الانتاج الخاص والاضافى (في مدة محدودة وبصورة شاملة) ، أى كان هناك فائض في متوسط تكلفة المهاجرين مقارنة بمعدل انتاجهم ، ويلتهم الاصل اأحق بهم ، ويخسر بهجرتهم منه .

ويقدر حجم الخسارة تبعا لقدرة البلد الاصل على تعويض نوع مهنة المهاجرين ، ويكون حجم الخسارة كبيرا اذا لم يتيسر تعويضهم .

أما الأمر الثانى فيتصل بأجر المهاجر الذى لا يتكافأ انتاجه الخاص والاضافى والخارجى ، نظرا لتحديد أجره على أساس فردى ، كما يبدو من مشروع الخدمات الطبية العامة في بريطانيا ، وحين يحدد صاحب العمل أجر كل مهنة في البلاد النامية ، وبذلك لا يعتمد سوق العمالة على المنافسة ، وإنما يحدد على الأساس الفردى .

ويتصل الأمر الثالث بفرض الرسوم التى قد تحد من عائد المهاجر وترتبط به الى ما دون عائد انتاجه الخاص والاضافى والخارجى ، وهو أمر محتمل الوقوع في البلاد ذات النظام الضريبي المتطور ، حيث يكون المهاجر مساهما أكثر منه مستفيدا من النظام العام .

الحالة الثانية :

الأجر = الانتاج الخاص والاضافى - الانتاج الخاص والخارجى .

وهنا تبرز عدة نماذج متنوعة .

وأول هذه النماذج الانفصال حين لا يقدر السوق لكل صاحب مهنة قدره الحق في مجتمعه ، ومن أهمها وضع الأطباء في بلاد نامية كثيرة ، فمكائنتهم لا تقوم على مكاسبهم ، لأن مجرد وجود طبيب في منطقة محرومة من الخدمات الطبية يجعله مطلبا عزيزا .

وهناك نموذج يطلق عليه رجال الاقتصاد المائد الكبير للمقياس ، فقد تكون قيمة مجموعة من المهنيين أكبر بكثير من قيمة نفر منهم وقد لا تصور أجور كل منهم هذا الانتاج الاضافى ، وهذه قضية تثار عند الحديث عن دور الموهوبين من المهاجرين في بناء مؤسسة وبخاصة اذا كانوا من الباحثين من العلماء أو أساتذة الجامعات .

وهناك الاعانات التعليمية المخصصة للتدريب في البلاد النامية ، وفي معظم البلاد المتقدمة أيضا ، وربما لا تؤدي هجرة العقول عندئذ الى أحداث ضرر بالغ ، اذا كان عائد التدريب يخص المهاجر ، دون المقيم ، فلا تؤدي الهجرة الى زيادة عدد المتعلمين فيه . أما اذا اعتمد الاقتصاد على مواطنين آخرين بالاحلال التام أو الجزئى، عندئذ يتسع نطاق اعانة التعليم وتكبر الخسارة ، وبالتعليم المغان بفلسل

الدولة ، يتكافأ عائد المهاجرين ، بينما تؤدي هجرته الى الاضرار الاضافي فيصبح
الأجر = الانتاج الخاص الاضافي < الانتاج الخاص والخارجي . وعند تكون
الهجرة للعقول ضارة .

وهناك التشويه المحل الذي يؤدي الى وجود فرق بين عائد المهاجر ومعدل
انتاجه الخاص والخارجي ، بسبب سوء الأجر وما يتلوه من بطالة . ففي القلبين أطباء
وفي الهند مهندسون من القوى العاملة الفنية في البلاد النامية من العاطلين ، ولا تشكل
هجرتهم أي استنزاف ، وإنما تشكل مجرد ظاهرة هجرة ، أو فائض أو صمام أمان
لأن انتاجهم يساوي لا شيء .

ولئن صحح هذا التفسير ، يكون : الأجر = الانتاج الخاص الاضافي = الانتاج
الخاص والخارجي = (صفر) . وتنتمي هذه الظاهرة للهجرة من العاطلين الى الحالة
الثانية ، إذ قد يقال ان انتاجهم ليس صفراً ، بل يؤدي الى احداث الضرر ،
أي أن الأجر = (صفر) = الانتاج الخاص الاضافي > الانتاج الخاص
والخارجي ، وكما ذكر حمادة وبجواني من قبل من أن تيار هجرة الأطباء الى الخارج
من أحياء المدن المكتظة بالعاطلين قد يمنع الفائض العالي لنشاط هؤلاء الأطباء في المناطق
الريفية ، وهكذا تؤدي هجرة العقول (الخارجية) الى تباطؤ حديد « للانتشار
الداخلي » ، في اطار رأسمالي وهذا حل قاصر ، ولكنه قائم في سياسة الصين
التي ترسل أطبائها الى الريف .

وقد تؤدي الهجرة من قاعدة بطالة مهنية على المدى الطويل الى زيادة عدد
المتعلمين في التدريب المهني وارتفاع عائد ، او ترفع تكلفته دون زيادة في عائده ،
فيقل الدخل القومي (بالنسبة لاجمالي تكاليف التعليم) ، وهنا يكون الأجر =
(صفر) > الانتاج الخاص والخارجي . (لأن الهجرة تخفض الانتاج الخاص
والخارجي ، وعدم الهجرة يجب أن يؤدي الى زيادة الانتاج الخاص والخارجي .

وفي النهاية ، اذا أدت الهجرة الى شدة افساد الأجور برفع مستوى أجور
المهاجرين من المهنيين بتحسين حالهم ، فسوف تزيد حدة الخسارة الناجمة عن
الهجرة والتي تعرضنا لها في الفقرة السالفة .

وتبين الأمثلة السابقة أن ما تسببه الهجرة من خسارة لأن الأجور أقل
من معدل الانتاج الخاص والخارجي ، الا أن بعض الأمثلة الخارجية تبين أن الأجر
(= الانتاج الخاص والاضافي) < الانتاج الخاص والخارجي ، وهنا تسبب
الهجرة مزيداً من الرفاهية في البلاد النامية ومنها مثلاًن جديران بالملاحظة يسود
فيهما الدخل والانتاج الخارجي للمهاجر على بلده النامي بطريقة ما .

ففي أحد الأمثلة يشكل نشاط الفرد المهاجر خيراً عاماً يعود اثره على البلد
النامي ، كما هي حال الاساتذة من الجامعيين والباحثين من العلماء ، وقد يزدهر
الانتاج بسبب توفر الامكانيات ووجود المجال الصالح في البلد المتقدم . ومن ناحية
أخرى يتجه هذا الانتاج الى مقابلة احتياج البلد المتقدم لا النامي ، وكذا تعتمد
النتيجة بالنسبة للبلد النامي على كل هذه العوامل معا .

وفي مثال آخر ، لا ضرورة لبقاء المهاجر الممتاز في بلده ، ويمكنه أن يواجه تلاميذه والباحثين من بعيد ، وإذا ما برز نشاطه بسبب توفر الإمكانيات ، وكفاءة الأداء ، يكون تأثيره أقوى عما كان عليه . وعيب هذه النظرية أن طلاب المعلم والبحث في البلد النامي قد تثبط همته إذا اعتقدوا أن العمل في الخارج هو الذي يؤدي إلى التفوق والنجاح ، فيحول ذلك دون نمو الثقة المحلية في النفس ، أو في القدرة على إنجاز البحث العلمي وهذه ظاهرة يعهدا كل من حاول انشاء مؤسسات في البلاد النامية .

وهكذا نصل إلى الفروض التالية : أ - أثر هجرة العقول على مجرى إنتاج السلع والخدمات أو الدخل القومي ، كمؤشرات تكفي لإبراز آثار هذه الهجرة و (ب) الهجرة مستمرة في الواقع ، ولا عائد من آثارها من أي نوع . وكلا الفرضين يجانبه الصواب ، ويجب التخل عنهما الواحد تلو الآخر .

مؤشرات أخرى للآثار الإيجابية الطيبة للهجرة .

وسوف نعرض الآن لمشكلة تحديد آثار الرفاهية بشيء من التفصيل .

البطالة : إذا ما اعتبرنا رفاهية البلد النامي رفاهية من تخلقوا فيه فلا معنى لهذا التحليل بالنسبة للبطالة وحدها ، وقد تعرضنا للبطالة من حيث صلتها بالدخل القومي (أو المنفعة) فحسب ، فهذا أساس البحث . أما ارتفاع نسبة البطالة أو هيوطها بسبب هجرة العقول ، ف قضية لها وزنها .

وتترتب آثار هجرة العقول في مجال البطالة - لا على طبقة المهنيين المهاجرين (بطريقة غير مباشرة) فحسب ، ولا على كل المهن الأخرى ، بل بصفة خاصة على أنواع أسواق العمالة ، والمقومات القومية المتصلة بذلك .

ويكفي أن نلاحظ أنه حيث توجد البطالة (في أي وقت) تقلل الهجرة من حدتها ، مع افتراض أن عدد المهنيين لا يزيد بحيث يطغى على الفائض . ولا يبدو هذا الأمر واضحاً لأن الهجرة ترفع الأجر المنتظر للمهنيين بخفض عدد من لا يجدون عملاً ، ولأن الهجرة تعدل الأجر المنتظر بالنسبة للأجور الأجنبية العالية كذلك ، فالدافع المتزايد لاكتساب الخبرة المهنية قد يؤدي إلى زيادة عدد المهنيين إلى حد يفسد الفائض ، فتزيد نسبة البطالة ، ولا تنقص . وبالإضافة إلى هذا ، لو زاد الاجتهاد بتداخل الأسواق العالمية للمهنيين ، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأجور الخاصة بطبقة المهنيين المهاجرين (والطيارين من الأمثلة الطيبة لذلك) يحتمل أن ترتفع نسبة البطالة مع الهجرة وأن لا تنخفض ، وإذا تصورنا وجود زيادة في الأجور الثانوية بسبب الهجرة مع زيادة في الأجور الأساسية المصاحبة للاجتهاد ، فقد ترتفع نسبة البطالة في أسواق العمالة الأخرى .

توزيع الدخل وانعدام المساواة :

كذلك يجب تفسير ظاهرة هجرة العقول وتوزيع الدخل وانعدام المساواة ، فهذا لابد من تمييز بدائل لهذه الدركات .

وإذا اعتبرنا تكافؤ الفئتين وتكافؤ النجاح أهدافا متساوية ، فيكون تخفيض معامل اختلاف الأجر ميزة ، عندئذ تؤدي هجرة العقول والمنافسة إلى ارتفاع الراتب المهني ، ومن زاوية المساواة يعتبر هذا الاتجاه عكسيا ، ومما يقلق بالخططين الاقتصاديين والاجتماعيين أن إياحة الهجرة تتيح للطبقات المحلية بلوغ مستوى طيب من الأجور ، وأما أن يضمو قيودا على الهجرة لازالة آثار المنافسة مضحين بأعيان الإنسانية وأما أن يضحو بمبادئ المساواة ، ويظهر الجدل سطحية ادعاء الخصوم تجاه هجرة العقول حين يرجعون المشكلة إلى قصور في سياسة الدول النامية ، وفشلها في أن تجزل الطاء للمهنيين بها ، ومصدرة حكما أخلاقيا يوجب تصديق المرتبات والمساواة بينهما .

وهناك اتجاه تناول هجرة العقول من زاوية لا تدعو للمساواة ، ومن الممكن بحث مدى ما يحتاج لأصحاب الدخول الدنيا من فرص بلوغ المراتب العليا للدخول غير المتساوية للهجرة . وربما انطبق هذا القول على هجرة الطبقات العليا من أوروبا إلى الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر خاصة بعدم تكافؤ الفرص التعليمية في بلاد نامية كثيرة بحيث يمكن اعتبار هجرة المهنيين من الدول النامية متاحة لدوى الامتيازات محسوب .

وأخيرا قد نبحت نتائج هجرة العقول على أساس الدخل والتوزيع وفقا لتوزيع الدخل الوظيفي أو الشخصي ، وليس لدينا مانع في أحد الانجاسين ، ويتوقف كل شيء على النموذج الذي نتحلل الواقع على هذه في البلاد النامية ، وعلى ما يختار من تعريف لتوزيع الدخل ، ولا يجب وصع فرض ما فهذا ما لا يؤمن به صاحب هذا المقال . وحيثما يدخل المهاجر مكانه لشخص آخر متعلم ، لا توجد وطيفة جديدة متفجرة القيمة ، ويظل الإنتاج على حاله وإذا ما تعلم عاطل سابق عمل ، ظلت الأجور بالنسبة للدخل القومي على حالها ، وإذا ما نظرنا إلى للدخل القومي واستبعدنا تكاليف التعليم المتزايدة (إذا تعلم شخص آخر) ترتفع نسبه المساهمة في الأجور . وإذا ما أخذنا معامل الأجور بالنسبة لعماله المتعلم وغير المتعلم تظل النسبة على حالها . وإذا ما أخذنا معامل الأجور بالنسبة للمتعليم مقارنة بمتوسط دخل غير المتعلم ويضاف العاطل إليه ، تنخفض النسبة (إذ تقل البطالة) وهذا دواليك . وقد سبق ملاحظة نتائج توزيع الدخل بالنسبة للعقول المهاجرة من قبل أصحاب النظريات الاقتصادية للتوازن العام مؤخرا (مثل بجواتي وحماة وماك كلوخ يلى) ٢ ويمكن أن تتكيف هذه العروض وفقا لأي مؤشر خاص بتوزيع الدخل بالنسبة للهجرة العقول من البلاد النامية .

وليس من الواضح أن تكون رفاهية من يتخلف في البلد النامي بمنعزل تام عن آثار هجرة العقول من الدول النامية : فمن الممكن أن تنعم بحجمها الاقتصادي الكبير ، شأنها شأن ما يسمى بالدول العظمى ، ومن الواضح أن اتساع المجال الاقتصادي يعود بعائد اقتصادي كبير ، وقد يدعم مركز المساوم في القضايا الاقتصادية كما حلت لدول الأوبك وسبب نجاحها ، وبذلك يزيد نصيبها في الأرباح من التجارة والاستثمارات . الخ . وهذا ما ينطبق على هجرة العقول من الدول النامية عند حدوث آثار مضادة .

القوى العاملة الفنية :

ان مجرد وجود قوى عاملة فنية لها طابع علمي سيكون له اثره في التسجيل بالتقدم ، وقد عبر تقرير البيت الأمريكي عن هذا تعبيراً طيباً على النحو التالي .

- ان الصفوة من المتعلمين تلعب الدور الأول في المجتمع ، وقد يكون لهجرة العقول من البلاد النامية آثار بعيدة تفوق كل تخصص ، وتسبب خسارة إجتماعية جسيمة . فالبلاد النامية لا تحتاج الى مهارات خاصة فحسب ، بل تحتاج الى القيادة والى القدرة على التنظيم ، وقد يؤدي استمرار هجرة العقول المتأيزة ذات الخبرة الى خلق احساس بالاحباط على المدى الطويل ، والى حدوث آثار مدمية ، وتقلل من قدر من تخلفوا ، وتقلل ثم تقلل من عسدد القادة من السياسيين والاداريين والمدرسين اللازمين لدفع عجلة التطور حين يحين الوقت المناسب .

الهجرة في الذهاب والاياب وما تحدثه من آثار :

علينا أيضا أن نحلل مظاهر رفاهية العقول المهاجرة ووجوب تغييرها ، ولكن الوضع لم يعد مستقرا ، بل قد ينتكس ، وتحدث تيارات للذهاب والاياب .

ويعرض هذا المقال لثلاث مظاهر كبرى لهذه الحركة ، فهناك من يعتبر هجرة العقول خسارة بالنسبة للبلد النامي الاصيل ، على ان المهنيين الذين يزورون بلادهم النامية بين الحين والحين يضيفون الى عائلها بمدة وسائل ، وكثيرا ما يزود اساقفة الجامعات والباحثون من العلماء مؤسسات البلاد النامية بمنح من البلاد المتقدمة .

وثانيا مادامت القدرات تصقل في البيئات الاصلح ، يستطيع المهني العائد أن يحدث أثرا يفوق ما كان سيحدثه من أثر قبل هجرته الاولى ، فوصول الصينيين الى الطاقة الذرية انما كان بفضل علماء صينيين اقاموا ونشجوا في الولايات المتحدة .

وأخيرا لا يتوقف عطاء المهاجر على عودته أو على ذهابه وايابه ، وانما على مدى صلته ببلده النامي وقد يعود اليه في النهاية بكل مدخراته .

مثل هذه العوامل قد تموض عما تحدثه العقول المهاجرة من آثار ضارة ، ومن المحتمل أن كثيرا من البلاد النامية انما تمانى من ظاهرة هجرة العقول وليس لديها مشكلة حقيقية .

الدول السياسي لهجرة العقول :

يمكن تقسيم مقترحات تنظيم هجرة العقول الى قسمين : أ - الحد منها ب - الموافقة عليها مع السعى الى تخفيف آثارها على الدول النامية مصدر الهجرة .

ج - الموافقة على هجرة العقول بما يترتب على ذلك من آثار ، مع السعي الى الاستفادة من ذلك بتنمية الدول النامية المصدرة .

وقد يشمل مقترح واحد كل هذه المقترحات الثلاثة ، وهناك اقتراح يفرض ضريبة أخرى على دخول المهنيين من البلاد النامية ، بحيث يودع العائد لدى هيئة التنمية بالأمم المتحدة ، وسنفضل في هذا الاقتراح في القسم التالي ، وقد يؤدي هذا الاقتراح الى التقليل من هجرة العقول بتقليل صافي مرتباتهم في الدول المتقدمة ، وقد يؤدي ايضا حدوث آثار مضادة في البلاد النامية وفقاً لمبدأ المنافسة كما وصفه بجواتي وحماده بالحد من ارتفاع أجور المهنيين في البلاد النامية (لأن صافي أجور المهنيين المهاجرين في البلاد المتقدمة سينخفض بعد فرض الضريبة الأخرى) . وسيزيد هذا الاجراء من حجم الموارد اللازمة للاتفاق على التنمية ، لأن الضريبة الأخيرة ستسهل جزءاً من الدخول المرتفعة للمهنيين من المهاجرين من البلاد النامية ، وستحول العائد عن طريق هيئة الأمم الى الدول النامية ، وبذلك ينظم الاقتراح حلقة الاتصال .

ومن المفيد كذلك أن نميز بين الخطط المقترحة وهل تتطلب (أ) خطوات من الدول النامية (ب) خطوات من الدول المتقدمة أو (ج) مجهود مشترك بينهما معا .

وفي النهاية هل تتطلب الخطط ذات المجهود المشترك (أ) اشتراكاً في التنفيذ أو (ب) دفعاً متعدد الاتجاهات .

مقترحات لخطط تحد من هجرة العقول :

لقد شاعت المقترحات الفرعية للحد من هجرة العقول ، وانقسمت الى مقترحات مقيدة ومقترحات محفزة .

الخطط المقيدة :

هناك قيود تضعها الدول النامية موازية للقيود التي تضعها الدول المتقدمة ، فالدول المتقدمة تحد من حجم هجرة العقول الوافدة للدرجة المرغوبة ، بينما تضع الدول النامية مقترحات متغيرة تقيد مصادر الهجرة ، منها عدم اصدار جوازات السفر أو الالتزام بتنفيذ الخدمة العسكرية للمهنيين من حديثي التخرج كما يحدث بالنسبة لخريجي كليات الطب في بلاد كثيرة ، أو وضع العراقيل في سبيل الخروج ، (كما حدث حين منعت الهند اجراء الامتحانات الطبية للرابطة الامريكية للأطباء والغرباء فيها ، مع ان الخريجين الهنود كانوا قد أدوه وهم في سياحة خارج بلادهم) كما لا يمكن تطبيق هذه القيود في العادة على من يدرس في الخارج من الطلاب بعد اتمام دراستهم ، مع أن حكومة سرى لانكا اشترطت تجسيد الجوازات وتحويل العملة . . الخ (وكان يوسعها ألا تجدد الجوازات للمهاجرين لترغيمهم على العودة . والواقع أن هذه القيود انما تضع مضايقات يمكن تحايل المهاجر عليها رغم كراهيته لذلك ، ولذلك اثره على كفاءته وارتباطه ببلده لذا لا تنفذ هذه القيود الا لاما ، بل تلغي عند الاحتجاج الشديد عليها .

والخطط المحفزة !

وبرزت عليها البلاد النامية بصفة عامة بحيث تجعل الهجرة أقل بريقاً وذلك بزيادة الربوات ، وتيسير اجراء البحوث الخ . ولكن كان من الممكن النهوض بعدد من جوانب الحياة المهنية في عدد من المؤسسات في البلاد النامية ، الا ان المشكلة الاساسية تكمن في الهوة الباقية بين وسائل البحث المتاحة في البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية بسبب الموارد في المقام الاول ، كذلك لا تستطيع الدول النامية ان تنجح في مقترحات رفع مرتبات المهنيين لمستوى عالمي مما قد يمس مشروعاتها للتنمية ، ولو نفذت بعض هذه المقترحات وقللت من عدد المهاجرين من المهنيين فلا بد من دراسة آثارها الضارة الاخرى .

وهناك من يقول ان البلاد النامية قد توسعت في إتاحة فرص التعليم أكثر من اللازم ، وان هجرة المهنيين والبطالة انما نجما عن ذلك ، ولكن البحث قد أثبت ان الحد من التوسع في التعليم في أي بلد ، تخرج منه الهجرة لم يعد من الهجرة الى بلد يمنع اجورا اعلى وانما يتحكم في هذا الاتجاه سوق العمالة بالنسبة لمن خاصه ، والاهداف الاجتماعية للدولة النامية المعنية ، فاذا نقص حجم العاملين المحليين (دون حساب المهاجرين) ونقص حجم عاملته ، نال ذلك من الخطة ، وإذا زاد سوق العمالة زيادة مؤقتة وتنوعت الاجور ، أدى نقص العمالة الى انتشار المهنيين (مثل الأطباء) في الريف مثلا حيث الحاجة والعائد العالي . أي أن تقييد التعليم وتخرج مهنيين مهاجرين مع وجود فائض امر غير مقبول على علاقته ، بل لا يحتمل أن تؤدي سياسة الحد من التعليم بالنسبة للمهنيين — ولو كانت مرغوبة — الى التشجيع ، وخاصة عندما ظهر ما في فرص الهجرة من بريق ، وما توفر من عائد مجز .

وإذا ما تحولنا الى الخطط المحفزة التي يمكن أن تضعها البلاد المتقدمة لتحديد من تيار الهجرة اليها .

من البلاد النامية نجد اتجاهين الأول : يمكن الحد من وسائل اجتذاب الهجرة بتشجيع محلي في البلد المتقدم لاشراف المهنيين المهاجرين من البلاد النامية بصفة طرق ، بطريق الابحاث أثناء زيارة المهني المقبل من البلد النامي الى مؤسسة أو أعلى منحة في جامعة أو معهد بالبلد المتقدم ، وبذلك يظل المهني المقبل من البلد النامي أصلا مرتبطاً ببلده ، مستمرا في بنائه ، وما الى ذلك ، ويتقاضى مرتبه المنخفض في بلده ، بينما يكسب الكثير من المال والعلم خلال زيارته الخارجية ليقابل ذلك تمويل زيارات علماء البلاد المتقدمة لزيارة معاهد البلاد النامية ، ومن الممكن أن تكون النتائج ضارة اذا لم توضع البرامج السليمة ، فمثلا اذا وضعت البرامج على أساس الاستضافة تحول الاهتمام المهني الى اهتمام بتنمية الاستضافة ، كذلك قد تدفع مبالغ كبيرة لمن لا قدر لهم من علماء البلاد النامية ، مما قد يؤثر تأثيرا سلبا على المجتمع المهني المحلي .

والاتجاه الثاني : يمكن الحد من العقول المهاجرة بفرض ضريبة أخرى على دخول المهنيين المهاجرين من البلاد النامية في البلاد المتقدمة التي هاجروا اليها ،

ويقترحها صاحب هذا المقال ، وستبحث في القسم التالي : وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية وأرقامها بالنسبة لهجرة العقول الى الولايات المتحدة أن تخفيض الاجر الذي تفرض عليه الضريبة في البلد النامي والبلد المتقدم لم يعد كثيرا من تيار الهجرة بمعزل عن البلد النامي (الذي يدفع مواطنوه الضريبة) ، والبلد المتقدم (الذي لا يدفع مواطنوه من المهاجرين الضريبة) . كذلك قد ترفع حصة الضريبة عائد البلد النامي ، ما دامت الهجرة منه ايجابية ، ولكنها ستصيب ارتفاع أجور المهنيين في البلد النامي بالضرورة وفقا لمبدأ المنافسة الحرة .

خطط مقترحة للحد من آثار هجرة العقول من البلاد النامية :

تعتمد الخطط المقترحة للحد من آثار هجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة أساسا على فرض مبلغ من المال ، وتضمن مشروعات للتعويض يمولها البلد المتقدم المهاجر اليه ، للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالبلد النامي . بسبب هجرة العقول منه ، أو بوضع مشروعات للتعويض يمولها المهاجرون أنفسهم ، وهنا ترد فكرة لاجتذاب الموهبة الفنية كبديل لما يؤخذ من البلاد النامية . وقد وضعت حسابات كثيرة للخسائر والارباح في القوى العاملة والمقولة المهاجرة ، وبرنامج الموهبات الفنية ، على أن فكرة الاحلال مخادعة ، فهناك فروق نوعية حتى اذا ما تكافأت المهن ، حب التناقض يقبض الهجرة ، ويقوى بالموهبة الفنية ، وانما يؤثر البلد النامي أن يحتفظ برصيد من القوى العاملة المهنية دون الاعتماد على الموهبة الفنية التي يمكن أن تنتهي فجأة وعلم جرا .

أما الخطط المقترحة للتعويض المالي المرتبط بالدولة المتقدمة المهاجر اليها أو المرتبط بالمهاجرين أنفسهم فتفترض سلفا وجود أساليب واجراءات لتقدير خسائر البلاد النامية ، ويختلف رجال الاقتصاد اختلافا كبيرا حول مثل هذه القضايا ولا يتفقون . فالخسائر دائمة التغير في كل عام ، وتتطلب تقييما دائما في تقدير التعويض (فتتغير الضريبة المفروضة على المهاجر أيضا) ، وهكذا تكون الخطة المقترحة المعتمدة على تقدير خسائر البلاد النامية بالمال وتحويله اليها تعويضا لها عن هجرة عقولها خطة غير عملية ، إلا اذا اعتبرت اتجاهات عامة لا أساسا وطيدة للحسابات المالية .

والخلاصة هناك نوع من الضرائب المتعلقة بالمهنيين المهاجرين اذا صدرت خسائر البلاد النامية من زاوية عامة : (أ) ضريبة السفر عند الخروج ، كما فعل الاتحاد السوفييتي ، (ب) ضريبة أخرى على المهاجر بعد الهجرة ، وتبرير الضريبة الأولى كما قدمه الاتحاد السوفييتي هو التعويض عن نفقات تعليم المهاجر ، وتبرير الضريبة الثانية هو التعويض عن الخسائر التي أصابت البلد النامي بسبب الهجرة . ولكن تنفيذ هذا الاقتراح متعثر ، ولا يمكن تقدير الخسارة الا من ناحية عامة ، وليس على أساس ضريبة محددة .

فرض ضريبة على العقول المهاجرة :

هناك اذن اقتراح اوجد يفرض رسوم تصاعديّة على المهاجرين الى البلاد المتقدمة التي هاجروا اليها ، وتحول الى البلاد النامية التي هاجروا منها ، وقد نوقش من قبل بشئ من التفصيل ، ومن عدة زوايا ، لمدة عشر سنوات تقريبا ، والأفضل أن يكون التحويل بطريق هيئة الأمم . وبنت هذه الضريبة مفضلة من النواحي القانونية وحقوق الانسان لتحصيل الرسوم ، فالبلاد النامية تفرضها ، والدول المتقدمة تجبئها ، وتعقد لذلك معاهدة في الأمم المتحدة ليودع فيها العائد في ادارة خاصة ، أو يعتبر حساب ودائع خاصة بمصلحة الأمم النامية ومشروعات التنمية بها .

ما حجم هذا العائد ؟ لقد قدره بجواتي وبلكوفتس بالنسبة للولايات المتحدة ودفوارتين وماكي بالنسبة لكندا وبالاكس وجودون بالنسبة للمملكة المتحدة وبلغ مجموع المبالغ السنوية ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ، والتقدير تقريري قابل للزيادة والتقصان وفقا للبيانات المتاحة ، ولكنه تقدير بمقول وأمر لازم قبل فرض رسوم جديد ، واذا ما اضيفت اليه التقديرات المالية الخاصة بجميع هذه الضريبة من استراليا ودول السوق الأوروبية المشتركة ، يزيد الحجم بنسبة الربع فيحصل الى ٣٧٥ مليون دولار على أساس تقديرات ١٩٧٢ ، واذا ما تم تطبيق الضريبة وفقا للمبدأ الاخلاقي على المهنيين المهاجرين من مواطني البلاد النامية على أساس هجرة دائمة أو عقد عمل طويل الأجل ، وأشرفت عليها هيئات دولية مثل هيئة الأمم أو البنك الدولي أو البنك الدولي للتنمية والتعمير ، زاد الدخل بما لا يقل عن ٢٥ مليون أخرى فيبلغ المجموع ٤٠٠ مليون دولار . واذا ما قدرنا نسبة ٢٥٪ لارتفاع الأسعار والأجور منذ ١٩٧٠ لتوفير العائد وتوظيفه عام ١٩٧٦ ، يقدر الصائد بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار في كل عام .

كذلك يناقش أنصار فرض هذه الضريبة بأن تسهم الدول المتقدمة بمبلغ مماثل ، لأن الهجرة المهنية (الماهرة) مفيدة تماما للبلاد المتقدمة التي استقطبت المهاجرين وهذه بعض الأسباب التي يقدمونها .

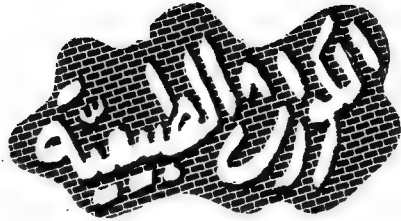
- لا يسمح بالهجرة الا لمن تحتاج اليهم الدولة المتقدمة المستقبلية وبطلب اصحاب الأعمال فيها .

- في البلاد ذات النظام الضريبي المتقدم يقدم المهاجرون من المهنيين خدمات كاملة لغيرهم ، وليسوا بمستفيدين فقط ، ودخلهم فوق المتوسط ، وتتراوح بين المرتبة الأولى والثامنة .

- الامثلة كثيرة على مهاجرين من المهنيين أسهموا اسهاما علميا حقيقيا في مجالات التنفيذ والانشاء . الخ فيما يطلق عليه رجال الاقتصاد « دائرة المجالات » .

- وما يسهم به الدول المتقدمة من مال يرفع الدخل الى ألف مليون دولار سنويا وفقا لاحصائيات ١٩٦٧ ، وعلينا أن ندرك أن هذا القدر من المال لن يكون معونة مقيمة بقيود اذا ما غورن بالمعونة الخارجية ، تبلغ نسبته ١ : ٢ من المبالغ المرصودة للمعونة الخارجية التي تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار تعطى للبلاد النامية وفقا لهذه الضريبة .

لذا يمكننا أن نتصور نظاما اقتصاديا دوليا تكون هجرة المهنيين فيه دولية انسانية ، وتجمع الرسوم التي تفرض على المهاجرين بأشراف دول وتوجه للتنمية في البلاد النامية اسهاما من هؤلاء المهاجرين من المهنيين مقابل تمتعهم بمزايا في الدول المتقدمة ، وما هذا بواجب أخلاقي يلتزم به المهاجر المهني به فحسب ، وانما يعبر بذلك عن مصلحة ذاتية مستنيرة والا زادت قيود الدول النامية على الهجرة منها . كذلك اذا ما تلتقى الدول النامية والمتقدمة تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة في ظل تعاون متشابك متعدد الأطراف ، وتواجه حاجة ملحة لمطالب العالم الثالث ، وأملنا أن يكون مقترحنا قبلة الأنظار في المستقبل القريب . وأن يحتل مكانه الملائم في إطار الاقتصاد العالمي .



متغير أهمل في استراتيجيات التنمية القومية

كانت الطبيعة دائما عاملا من العوامل التي تؤثر في التنمية ، ولكن الانسان في سعيه نحو التقدم والنمو الاقصى يميل الى تجاهلها مما يترتب عليه عواقب مخيفة ، لا تقدر دائما بما فيه الكفاية في خطط التنمية القومية ، فالكوارث القومية يمكن ان تترك افضل المنظومات تخطيطا ، وان تصنف أكثر النظم الاقتصادية كفاءة ، بل يمكنها ان تحطم وسائل العيش في امة بأكملها ، وقد تسببت الكوارث الطبيعية جزئيا في ١١١ الف حالة وفاة في سنة واحدة ، وتأثر بها أكثر من ٢١٥ مليون نسمة معظمهم من الدول النامية ، ويعتقد انه فيها بين سنة ١٩٤٧ ، ١٩٧٠ فقد أكثر من مليون نسمة ارواحهم بسبب كل أنواع الكوارث الطبيعية ، وكانت آسيا هي المنطقة الأكثر معاناة وما زلنا نذكر الزلزال الذي حدث مؤخرا في جواتيمالا ، والأعاصير المتعددة في آسيا ، وم سلسلة الزلازل التي حدثت قريبا في المنطقة الآسيوية الوسطى من الاتحاد السوفيتي والزلزال شديد التدمير الذي حدث في تركيا عام ١٩٧٥ والدمار الشديد الذي حدث في إيطاليا عام ١٩٧٦ .

ولا يبدو انه توجد لدينا وسائل مرضية للتخلص من الفقر ، كما انه ليس لدينا القدرة على قياس الأثر الكامل للظواهر الطبيعية على الحياة والنشاطات البشرية فلاحصائيات عن تمدد وشدة الكوارث وعن الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناشئة عنها نادرة وغير كاملة ، حتى في الدول الصناعية ، أما في الدول النامية فهي بعامة ليس لها وجود . وهناك اتجاه الى تسيان حجم وكثرة الكوارث الطبيعية ، وبالتالي تسيان الخراب الناجم عنها في اقتصاديات إحدى الدول ، وفي النسيج الاجتماعي

الكاتب : فاروق . ن . بر كويل

مواطن تركي يعمل مساعدا للسكرتير العام للأمم المتحدة ومنسقا ببيئة الاغاثة خلال الكوارث التي اسست عام ١٩٧٢ بصفتها الجهة الرئيسية في نظام الأمم المتحدة للشؤون المتعلقة بالكوارث الطبيعية . وتهدف هذه الهيئة الى تجميع كل المواد والتسهيلات المتاحة عند حدوث الكوارث الطبيعية وتدعيم الجهود الجماعية التي يقوم بها المجتمع الدولي في هذه الظروف . ومهمتها الأولى تهيئة وتنسيق نشاطات الاغاثة والعمل على تنمية الاجراءات الوقائية والتخطيط والاستعدادات قبل وقوع الكوارث .

المترجم : الدكتور ابراهيم بسيوني عميرة

عيد كلية التربية بسوهاج - جامعة اسيوط

لها . ولم يكد العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة يبدآن في مواجهة المشكلة بفرض تقويم التكلفة الحقيقية لهذه الآثار ، وتحديد القضايا الأكثر أهمية المتعلقة بتحديد الاجراءات الوقائية والمخففة التي يمكن لدولة أو منطقة ما اتخاذها .

ان التخريب الذي تسببه الكوارث الطبيعية أخذ يتزايد خلال السنوات العشرين الماضية ، بسبب الاعداد المتزايدة للمناطق كثيفة السكان . أن العملية المزدوجة للتوسع السريع في العمران المدني والنمو السكاني السريع أدى الى تخريب مادي أكبر من جانب ، وفقدان أكبر للأنفس من جانب آخر ، خاصة في الدول النامية . فالزيادة المستمرة في عدد السكان المزدحمين في الأحياء الفقيرة وعشمتش الصفيح التي توجد على أطراف المدن ، والتي يسمح لها بالنمو والتوسع في المناطق التي هي على وجه الخصوص عرضة للكوارث الطبيعية ، تعطي الدليل الكافي على الأسلوب غير الملائم ، بل وقصير النظر الذي عالجنا به حتى الآن مشكلة الكوارث الطبيعية .

ومع أن المجتمع الدولي قد حاول أساسا توفير معونات الطوارئ للمناطق المنكوبة ، فمن المتفق عليه الآن أن احتماها كبيرا ينبغي أن يوجه في المستقبل الى التخطيط والوقاية . وينبغي النظر الى آثار الظواهر الطبيعية ليس فقط من الزاوية الإنسانية ولكن ينبغي النظر اليه قبل كل شيء من وجهة النظر الاقتصادية . أن التخريب الاقتصادي الذي تحدثه الكوارث الطبيعية في الدول النامية المعرض لكوارث أكبر كثيرا من المعونات الكلية للتنمية . والتي تقدم عن طريق الاتفاقات الثنائية والجماعية . فالحاسائر التي تسببها الكوارث في الدول النامية يمكن أن تبطئ بمعادل النمو الاقتصادي الحقيقي الى الصفر . بل ويمكن أن تنخفض عن أنكماش اقتصادي كبير . ويذكر القرار الذي ينته الجمعية العامة للأمم المتحدة . في الدورة السابعة الخاصة

في سبتمبر ١٩٧٣ • المجتمع الدولي ، أنه مسئول عن منح المعانة في الدول التي تتأثر بالكوارث ، ومع أن القرار يقلل من خطورة الموقف ويكتفي بتقرير أن اهتماما خاصا ينبغي أن يوجهه المجتمع الدولي لظواهر الكوارث الطبيعية التي كثيرا ما تصيب أجزاء كثيرة من العالم ، والتي لها آثار مخرية لدى بعيد اقتصاديا واجتماعيا وتركيبيا خاصة في الدول الأقل تطورا .

وتكفي ارقام قليلة لايضاح الآثار الكريهة للظواهر الطبيعية على النمو الاقتصادي . لقد قدر المكتب المكسيكي للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية أنه في السنوات من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤ أن دول أمريكا اللاتينية الخمس المنضمة للسوق المشتركة قد فقدت في المتوسط ٢٣٪ من اجمالي انتاجها القومي خلال الكوارث ولا يأخذ هذا الرقم في الاعتبار العديد من النتائج غير المباشرة مثل الفيضانات المحدودة والتي يمكن أن تكون آثارها مجتمعة سببا في كوارث ، وسكان هذه الدول يزدادون بمعدل يصل الى ٣٪ سنويا وبهذا فإن عليها أن تحافظ على معدل للنمو الاقتصادي لا يقل عن ٣٫٣٪ حتى تحافظ على استمرار ارتفاع مستوى نموها ، أو على الأقل حتى لا يهبط ، وقلة قليلة من الدول هي التي حققت هذا المعدل للنمو الذي يبلغ ٣٫٣٪ بل وقد خفضت الكوارث الطبيعية هذا المعدل في الواقع ، في كثير من الدول • ومن الأمثلة النمطية للآثار المخرية التي قد تلحقها كارثة طبيعية بدولة نامية، الزلزال الذي مر جواتيمالا في فبراير عام ١٩٧٥ • لقد تأثر بالكارثة عشر سكان الدولة وتسبب في وفاة حوالي ٢٣ ألف نسمة والحق أصابات بأكثر من ٧٧ ألفا آخرين •

وقد قدرت اللجنة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية التكلفة الكلية للخسائر بحوالي ٧٤٨ مليون دولار بما في هذا ٥٤٣ مليون دولار (٧٣٪) للقطاع الخاص ، ٢٠٥ مليون دولار (٢٧٪) للقطاع العام • والخسائر الكلية للزلازل موزعة كالآتي : ٤٦٨ مليون دولارا (٦٢٪) قيمة الأضرار التي لحقت بالمساكن ، ١٤٧ مليون دولار (٢٠٪) قيمة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية والخدمات الأساسية ، ٧٤٥ مليون دولار (١٠٪) من الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية للانتاج ، ٥٨ مليون دولار (٨٪) قيمة الأضرار التي لحقت بالنشاطات الانتاجية ، وترتب على الزلزال أن أصبح سدس سكان جواتيمالا بدون مأوى •

وقد تدرت التكلفة الكلية لإعادة البناء في جواتيمالا التي يقطنها حوالي ٦ مليون نسمة ، ويبلغ دخل الفرد منها في العام ٣٢٠ دولارا بحوالي ٩٠٠ مليون دولار ، وبعبارة أخرى فإن الزلزال كلف هذه الدولة حوالي نصف اجمالي انتاجها القومي في أعمال إعادة التشييد وحدها • وينبغي أن يضاف إلى هذا الآثار غير المباشرة مثل، انخفاض معدلات الانتاج والبطالة التي لا مفر منها • ووفقا لاحد التقديرات ، فإن الكارثة تمثل رجوعا إلى القهقري ما بين خمس وعشر سنوات في التنمية الاقتصادية الجواتيمالية •

وعلى المستوى الإقليمي ، كان زلزال جواتيمالا ثالث كارثة طبيعية رئيسية تصيب أمريكا الوسطى في أقل من أربع سنوات ، ففي عام ١٩٧٢ • تأثر ٣٠٠ ألف نسمة بالزلزال الذي أصاب نيكاراغوا وقتل ما بين ثمانية وعشرة آلاف نسمة وأصاب بالجروح ثلاثين ألفا وخلف مائتين وخمسين ألفا بدون مأوى •

وقد دمر في ماناجوا وحدها خمسين ألف وحدة سكنية ، وقدرت تكاليف إعادة التشييد بحوالي ٦٠٠ مليون دولار • أما الأعاصير • فيفي ، الذي أحتاج هندوراس

عام ١٩٧٤ ، فقد تسبب في سبعة آلاف حالة وفاة وخلف ٣٠٠ ألف نسمة بدون مأوى ودمر ٧٣ ألف منزل تدميرا تاما . وقدرت الخسائر الكلية بنحو ٢٥٠ مليون دولارا .

وقدتر اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن التدمير الذي الحقته الرياح الموسمية والأعاصير والفيضانات في هذه المناطق فيما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٤ ، قد بلغ ٢٩٨ مليون دولار ، وعلى وجه العموم كانت هناك ٢٨٠ ألف إصابة أدت الى وفاة ، ولو أن هذا الرقم لا يسجل الوفيات في بنجلاديش بعد أعاصير عام ١٩٧٠ . التي قد لا يعرف حجمها الدقيق إطلاقا بالإضافة الى ٤٥٨ مليون ضحية ، وعمر الفيضان ١٣٩ مليون هكتار كما أتلفت ٣٥ مليون مسكنا ومبنى وهذه الأرقام المخيفة لا تسجل الخسائر التي لحقت بأفغانستان والصين وأندونيسيا وإيران ودول أخرى في المنطقة حيث لم تسجل البيانات الخاصة بها بانتظام حتى الآن . والاحصائيات القليلة التي أوردناها فيما سبق ، تطلى فكرة عامة عن الاثر الضخم المباشر للكوارث الطبيعية على عملية التنمية ولكن المواقف غير المباشرة ، أو غير المعروفة ، والتي يمكن الاحساس بها بعد الكوارث مباشرة أو على الأمد الطويل ، ينبغي ألا تنسى ، وهذه تشمل البطالة التي لا مفر منها ، وانخفاض معدلات الانتاج ، وإتلاف المحاصيل أو ضياعها ، حيث تتمتعن قبل تسليمها للمستهلكين ، ومشكلات سوء التغذية التي تؤثر على النساء والأطفال على الأخص . وزيادة تفشى الأوبئة في أعقاب الكوارث والآثار المتوسطة والطويلة الأمد على دورة الانتاج الزراعي للدولة المتكوبة هذا بالإضافة الى اختلال نظام الحياة اليومي للضحايا . وتلحق الكوارث الطبيعية بالدول الأفقر أصابات أشد ، ففي هذه الدول بلغت الوفيات مائة مرة قدر الوفيات في الدول الصناعية ، كما أن التدمير الذي يتسبب عن الكوارث أشد في هذه الدول باعتبارها بالناتج القومي الحالي لها ، ومع أن ثلثي سكان العالم فقط يعيشون في الدول النامية فإن السجلات تبين أن ٩٥٪ من جميع الوفيات نتيجة الكوارث تحدث في هذه الدول .

ولقد حان الوقت لأن نلقى نظرة جديدة على أسباب التخلف وانخفاض الانتاجية والركود الاقتصادي والتقدم الاجتماعي البطيء ، وليست الكوارث الطبيعية بالطبع هي العامل الوحيد في اعاقه التقدم ومع هذا فإنها تسهم بالكثير في اعاقه التقدم ، لاخلالها بالتوازن الاقتصادي ، والنسيج الاجتماعي في الدول النامية ، وليس لهذه الدول سبيل الى الأساليب الحديثة الرخيصة ، فضلا عن هذا فإن مواردها البشرية والمادية صغيرة جدا بحيث لا تمكنها من حل المشكلات العامة التي تسببها الكوارث ، وتكون آثار الكوارث أكثر وضوحا على المستوى الانساني ، وعلى وجه العموم فالجمهور ليس لديه معرفة صحيحة حتى بالاجراءات الوقائية الأولية ، وهو غالبا ما لا يبدى أى اهتمام بها ، فالتدريية اتجاه غالب جدا في الكوارث الطبيعية ، وهناك مثل عام للركون للحظ ، والتمني بأن الكارثة لن تقع ، وإلى أنها اذا وقعت فإن الدولة المتكوبة يمكن دائما أن تركز الى أرحية المجتمع الدولي الذي يمكن الاعتماد عليه في اسداها بأغااث الطوارئ والمونات بعد وقوع الكارثة .

وكثيرا ما نجد أن الدولة لم تكلف أى منظمة قومية ، أو حتى وزارة ، بتحمل المسؤولية المباشرة ، لبدء وتوجيه النشاطات المتعلقة بالكارثة ، والتنسيق فيها .

ولم يكد العلم الحقيقي والتكنولوجيا الحقيقية تبدآن في التعامل مع مشكلة

تقويم التكلفة الحقيقية للكوارث الطبيعية ، والمهمة الأكثر خطورة هي تلك المتعلقة بالتوصل الى طرق جديدة لمعالجة الكوارث ، مع تطبيق كل الأساليب الوقائية والممانعة التي توصلنا اليها حتى الآن . وليست اغاثات الطوارئ واجراءات التشييد بعد الكارثة كافية بذاتها ، وهي لا تشكل الا جانباً فقط من المسئولية الملقاة على عاتق الحكومات والمجتمع الدولي ، وينبغي قبل كل شيء توجيه اهتمام اكبر نحو الاستعدادات للكوارث ونحو التنبؤ بها ، ان منع الكوارث والتخطيط لها قبل وقوعها ينبغي أن يكون جزءاً من برنامج التنمية القومية وقد اقترح مكتب الأمم المتحدة للاغاثة من الكوارث خطة يمكن أن تشكل أيضاً جزءاً متكاملًا مع جهود المجتمع الدولي للعمل نحو اتاحة نظام اجتماعي أفضل ، وهي تتعلق بالأساليب التي يمكن بها استخدام الموارد البشرية والمادية لمنع ، أو على الأقل ، للتخفيف من الدمار الذي تسببه الكوارث الطبيعية ، وسميت هذه الخطة « الاستراتيجية العالمية لمنع الكوارث » وقد تبنتها بالاجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها التاسع والعشرين عام ١٩٧٤ كما تبنتها مرة أخرى عام ١٩٧٥ ، وهي توفر مشروعاً تصورياً لكل نشاط قومي أو دولي في هذا الميدان .

وقد أعطى مكتب الأمم المتحدة للاغاثة في الكوارث اولوية للتخطيط قبل الكوارث ولنشاطات منع الكوارث ، وترتكز المشروعات والبرامج على ثلاثة أفكار رئيسية : الأولى ، وقد سبق ذكرها ، أن الكوارث الطبيعية عقبة في سبيل التنمية ، أما الفكرتين الأخريين فهما أن معظم الكوارث يمكن تجنبها ، وأن الاجراءات الوقائية الأساسية هي الأقل تكلفة .

وعند التأمل في الفكرة الثانية من هذه الأفكار الثلاثة علينا أن نبدأ بالتمييز بين الظواهر الطبيعية وآثارها ، فكل الظواهر التي تسبب كوارث تشترك في أنها من الوجهة العملية ، لا يمكن في المرحلة الحالية من البحث العلمي ، التنبؤ بوقت حدوثها الا في حالات قليلة ، حيث يمكن التنبؤ بالكارثة قبل وقوعها بساعات ومع هذا يمكن التنبؤ بدقة مقبولة بمكان وقوع الكارثة ، في السهول المعرضة للفيضان مثلاً ، أو المناطق التي يوجد فيها صدع ، أو في المناطق المعرضة للانزلاقات ، وحتى في حالة الظواهر غير المستقرة كالعواصف المدارية (الهاريكين والسيكلون والتيفون) فمن المعروف أن ما بين ٩٠٪ ، ٩٥٪ من الوفيات الناشئة والتدمير المادي ، يعزى الى فعل الماء وليس الى فعل الريح ، والنتيجة الواضحة التي يمكن استخلاصها من هذه المعلومات ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند النظر الى النشاطات الانسانية وهي أن كثيراً من الكوارث كان يمكن تجنبها اذا اتخذنا الحرص الكافي عند انشاء المستوطنات الانسانية في اقل المناطق تعرضاً للخطر . ولا ينبغي أن ننسى مطلقاً أن هناك دائماً اختياراً بين منطقة خطيرة وأخرى أقل خطراً .

أما الفكرة الثالثة التي أشرنا اليها ، فهي أن بعض الاجراءات الوقائية لا تكلف الا القليل . فمثلاً ، في حالة اختيار أكثر المواقع أمناً للانشاءات ، سواء كانت مدناً أم قرى ، فإن الاجراءات الوقائية يمكن أن تكون اصبغر قوانين تحكم استخدام الأرض وادارتها ، وكذلك وضع تعليمات للمناطق السكنية ، على أساس دراسات تحليلية لما قد تتعرض له من كوارث ، وحتى يمكن القيام بأفضل اختيار ، فمن المهم جداً ، أن يشتمل كل مشروع تنبؤ على دراسة تحليلية للتعرض للكوارث مثل هذه الدراسة تقوم كل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة المعنية .

وتكلفة مثل هذا النوع من الدراسة ضئيلة : بالمقارنة بالتكلفة الكلية للمشروع . ومن جهة أخرى ، فإن الآثار المركبة تكون لها قيمة لا تقدر ، وبمقياس التكلفة مقابل النفع ، فإن أي جهد يوجه بهذه الطريقة نحو التأكد من أن أكثر الاماكن أمناً قد اختير

نشاط معين ، قبل بدء المشروع ، لا يمكن أن تفشل في التوصل الى نتائج مرضية للغاية .

وهناك حقيقتان مهمتان توضحان أكثر ، قيمة الدراسة البسيطة لامكانية التعرض للكوارث في وضع سياسة لمنع الكوارث ، أولا ، أن العمران المدني والتصنيع لم تبدأ الا حديثا في معظم الدول الفقيرة المعرضة للكوارث . وثانياهما أنه يقدر أن سيكون من الضروري توفير أكبر عدد من المساكن الجديدة ، والتسهيلات الاخرى للسكان البشري ، خلال الخمس وعشرين سنة القادمة ، تعادل ما تم انشاؤه منها حتى الآن . وعلى هذا ، فإن من الضرورة بمكان ، أن يعطى المسئولون عن تخطيط المستوطنات البشرية ، على المستويين المحلي والقومي ، أولوية لاختيار مواقع للمباني وغيرها من التسهيلات اللازمة للأنشطة البشرية ، في أكثر الاماكن أمنا .

وينبغي أساسا على الحكومات ، أن تصدر توجيهات ، او تعطي تعليمات فيما يتعلق بكل الاجراءات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة الكوارث الطبيعية ، وعليها أيضا أن تضع سياسة وقائية مرضية ، وأن تجعل الرأي العام مدركا لأهمية هذه السياسة . وينبغي على كل دولة أن تضمن برامج التنمية القومية بها سياسة لمنع الكوارث ، والاستعداد لها وعلى المسئولين على المستويين المحلي والقومي ، أن يفهموا الحاجة الى اتخاذ اجراءات وقائية في الوقت المناسب ، لأن هذا لن يجعل من الممكن انقاذ الأرواح فقط وتقليل الدمار المادي ، ولكنه أيضا يحمي الانجازات الاقتصادية لجهود التنمية .

وينبغي تفصيل فكرة دراسة امكانية العرض للكوارث ، كعامل اضافي في خطة كل حكومة للتنمية القومية قبل البدء في تنفيذ أي مشروع . وهذا الاجراء الوقائي مع غرضه من نفس النوع من الاجراءات لا يكلف شيئا ولا يحتاج الأمر لأساليب معقدة او مكلفة للقيام بهذه الاجراءات ، وينبغي أن يكون ممكنا ، اما على أساس اتفاقات ثنائية او جماعية ، تقديم الخدمات الاستشارية للدول المعرضة للكوارث ومعاونتها على تحسين الاجراءات الادارية بها للوقاية من الكوارث ، والاستعداد لها وكذلك لمعاونتها في اتخاذ الاجراءات الاساسية في هذا المجال .

وينبغي أن تسعى الحكومات ، بالتعاون مع السلطات المحلية والاقليمية ، على تنمية الوعي القومي بمشكلة الوقاية من الكوارث ، وأن تشجع الجمهور على أن يكون لديه اهتمام نشط بالجهود التي تبذل في هذا المجال . والتعليم الشعبي والعمل الاعلامي على مستوى المجتمع المحلي ، جانب حيوي من التخطيط للوقاية ، من الكوارث . وينبغي على وجه الخصوص النهوض بالجانب التربوي ، ويمكن البدء به في المدرسة الأولية ، حيث يتعلم الأطفال الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية ، وكيف يحون أنفسهم منها .

وينبغي اتخاذ الخطوات ، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية ، لتعزيز التعاون الدولي ، والتنسيق ، للبحث في الظواهر الطبيعية ولتكنيف الاجراءات الوقائية الخاصة بمنع الكوارث للظروف السائدة في الدول النامية والتي يحتمل حدوث كوارث بها .

والمناطق التي تتأثر أسوأ أثر بالكوارث ، ستكون أول من يستفيد من هذه الاجراءات التي ستساعد على الامد الطويل ، في التوصل الى الهدف الذي يعنينا جميعا وهو منع الكوارث الطبيعية من الحاق خسائر فادحة في الأرواح ، وتقليل القدر الهائل من الدمار الذي تسببه وبهذا تقترب أكثر من أحد أهداف العقد الثاني للتنمية ، ونعني به الارتفاع بمستويات معيشة جميع الناس .



توفير الإحصائيات والإختيارات بين السياسات الإقتصادية في الدول النامية

« ان المهم في تحديد قيمة النقود في الأغراض المختلفة ،
ليس التعبير المعنوي المسمى بالمستوى العام للأسعار ، انما
المهم في تحديدها هو العلاقات التي توجد بين المستويات
السعرية المختلفة » .

ج ٠ ٢ ٠ كينز

● مقدمة :

ان نظرة سريعة الى كتب الاحصاء السنوية التي تصدر عن الأمم المتحدة ، او الى أى مجموعة شاملة من الإحصائيات الدولية ، تكفى لبيان وجود نوع من الارتباط العام بين توفر الإحصائيات الاقتصادية ، ودرجة التطور الاقتصادى . ووجود خانات يبيضاء نتيجة عدم توفر البيانات الإحصائية ، يتكرر أكثر في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة ، وفي الأمريكتين ، يكاد تظهر هذه الفجوات الإحصائية يقتصر على دول أمريكا اللاتينية وإن كان تظهر هذه الفجوات قد قل بمرور الزمن ، ويرجع هذا جزئيا الى جهود الوكالات الدولية ، الا أن هذه الفجوات ما زالت موجودة وما زال ، لها خطرها وأهميتها .

الكاتب : ج . هـ . ج . أوليفيرا

استاذ النظرية الاقتصادية في جامعة ييوتيس ايريس ،
وعضو الاكاديميات القومية للمعلوم ، والمعلوم الاقتصادية-
والفانون ، والمعلوم الاجتماعية ، في الارجتين ، وهو رئيس
شرف الرابطة الارجتينية للاقتصاد السياسى ، ومؤلف ثلاث
كتب باللغة الاسبانية والعديد من المقالات باللغات الانجليزية
والاسبانية والالمانية ، عن الانظمة الاقتصادية ، والتفكك ،
ونظرية النقد ، ونظرية الانتاج ، وقد نشرت في العديد من
المجلات العلمية .

المترجم : الدكتور ابراهيم بسيونى عميره

عميد كلية التربية بسوهاج - جامعة اسيوط .

والتفسير المباشر لهذا النقص هو التخلف ، فاذا كانت الدول النامية قد تخلفت
في طرق الانتاج ، وراء الدول الرائدة ، بمسافات طويلة ، في كثير من الأحيان ،
فليس من المستغرب أنها لم تلحق بالطرق الحديثة لاتخاذ القرارات ، ذلك ان أحد
الاستخدامات الرئيسية للاحصائيات هو استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات . وقد
أتت الثورة الاحصائية « بعد أكثر من قرن من الزمان من الثورة الصناعية الأولى » بل
أنها جاءت متأخرة عن الثورة الصناعية الثانية .

ولكننا هنا ، كما في غير هذا من الامور ، نلاحظ أن التخلف الاقتصادي
يمكن أن يكون هو السبب في بدائية التقنيات المستخدمة ، وليس العكس ويبدو
ان هذا هو الواقع لسببين :

أولا : ان الفائدة الحدية للموارد المخصصة للحصول على الاحصائيات يمكن أن
تهبط فجأة ، اذا ما توفرت بعض السلاسل الزمنية الأساسية . فمثلا في أى نظام
مالى ، لا توجد فيه بدائل مناظره للنقد ، فان تجميع البيانات الاحصائية المفصلة
عن المصادر المالية الأخرى ، لا تضيف الا قليلا الى الأساس المعلوماتى للسياسة
النقدية

ثانيا : أن التكلفة الحدية لانتاج الاحصائيات قد يرتفع ارتفاعا جادا فأرقام
الناتج القومى التى لا تتضمن أكثر من الانتاج المسوق ، تخضع كثيرا من تقدير
الانتاج الكلى في الدول التى بها قطاعات كبيرة تعاني من انخفاض المستوى المعيشى ،

ولكن تكلفة الحصول على معلومات اضافية في هذه الدول تكون كبيرة الى حد الاعجاز .

وهكذا فان النتائج الاقصى للاحصائيات الذي يتعادل عنده العائد الحدى مع التكلفة الحدية - يمكن أن يكون أصغر في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة ، ولا يعنى هذا ان انتاجها الحالى للاحصائيات هو بالضرورة كاف ، ولكن يعنى بعامة ، أن محاولة هذه الدول محاكاة الدول المتقدمة في مدى البيانات الإحصائية التي تنتجها يحتمل أن يؤدي الى سوء تصرف في مواردها التي تحتاجها بشدة ، والأفضل تركيز جهودها على تحسين نوعية المؤشرات الإحصائية ، لا على زيادة كميتها * وفيما يختص بدول أمريكا اللاتينية ، على الأقل ، فيمكن لمعظمها الاستفادة أكثر من زيادة دقة وحدانية واستمرارية المعلومات الإحصائية ، عنه من اضافة فترات زمنية جديدة .

ومما لا شك فيه ، أنه لا ينبغي ادخار أى وسع في تصحيح الاخطاء في البيانات الأولية التي تستخلص منها سلاسل الاحصائيات لتقليل التأخير في توفير البيانات الاحصائية ، ولزيادة امكانية المقارنة بين الاحصائيات المتعلقة بنفس الظواهر على مر الزمن * والإجراءات والإصلاحات التي قد تؤدي الى بعض التحسينات في نوعية الاحصائيات ، وهي في جوهرها من النوع الادارى ، وتقع ضمن نفوذ رجال الاحصاء المتخصصين في تنظيم الخدمات الإحصائية ، وأدائها لوظيفتها * ولكن هناك جانباً يرتبط أيضاً بنوعية الاحصائيات التي قد يكون لرجل الاقتصاد رأى فيها . دون أن يتجاوز مجال اختصاصه .

وكثيراً ما أشير الى أن الدول النامية كمجموعة تتصف بعدم التجانس لحد كبير (٢) . فدون كثيرة منها تعيش أساساً في مرحلة قبل تجارية بينما دول أخرى منها تجارية بمعنى الكلمة . بل ونجد في الدول النامية أحياناً بعض المجتمعات الصناعية المتدنة ، وتقع بعض دول أمريكا اللاتينية ضمن المجموعة الأخيرة وكما يذكر في الكتب الدراسية ، فإن الميزة الظاهرة للاقتصاد التجارى هي أن توزيع الموارد الانتاجية فيه يعتمد على الأسعار النسبية . وهذا صحيح سواء كان الاقتصاد التجارى متقدماً أو نامياً ، وإن كان هناك فرق بينهما في السلوك ، له أهمية كبيرة فيما يتعلق بالمشكلة التي تناولها ، وهذا الفرق ناشئ من حقيقة أن الأسعار النسبية تنحو الى أن تكون غير مستقرة الى حد كبير في الاقتصاديات النامية سواء من الناحية المطلقة أو بالمقارنة مع الدول المتقدمة .

وسنعالج هنا تأثير هذا النوع من عدم الاستقرار الاقتصادى على نوعية البيانات الاحصائية وسنقسم المناقشة الى أربعة مراحل :

نحدد في أولها الارتباط الجوهرى بين المؤشرات الاحصائية وثبات الأسعار النسبية . ثم نستعرض ثانياً أسباب عدم استقرار الأسعار النسبية في الدول النامية، وبلى هذا مناقشة لما يسهم به نقص البيانات الاحصائية الموثوق بها في عدم الاستقرار الاقتصادى ، وسنلاحظ أخيراً ان السياسات الاقتصادية الحديثة * نظراً لحاجتها الكبيرة الى البيانات الاحصائية ، تحتاج الى تكاليف حقيقية أكبر ، وتنفوى على مخاطر أوسع ، في العالم النامى ، عنها في العالم المتقدم .

نظرية تجميع السلع في سلعة مركبة

يوجد مبدأ مشهور في الاقتصاديات المعاصرة يسمى نظرية السلعة المركبة ، ويعبر عن هذا المبدأ كما على : -

لنفترض أن الأسعار النسبية داخل مجموعة معينة من السلع كانت ثابتة ، يمكن معالجه مثل هذه المجموعة من السلع وفقاً لنظرية مطالب المستهلك ، لسلعة واحدة . أما تحليلنا الحالي فسيقوم على عكس هذه النظرية ، الذي يقول بأنه لكي تعامل مجموعة من السلع كسلعة واحدة ، في نظرية مطالب المستهلك ، فمن الضروري أن تظل الأسعار النسبية داخل المجموعة ثابتة .

ولنراجع باختصار صحة هذا الافتراض ، حيث أننا لم نعتز على برهان رسمي له في أي مكان آخر . (٤)

ولتبسيط المناقشة سنقتصر على ثلاث سلع فقط ، وهذا ممكن دون تضحية بالقدرة على التعميم ، لأن الحركات المعقدة للأسعار النسبية يمكن تحليلها دائماً إلى تغيرات بسيطة تشمل السعر النسبي لسلعة واحدة بالمقارنة بالسلع الأخرى جميعاً .

ولنفترض الفروض التالية، وهي إما بديهيات أو افتراضات لنظرية الطلب .

١ - إذا كان s ، s عنصرين من نفس مجال المفاضلة ، وبحيث أن $s \succcurlyeq s$ ، $s \succcurlyeq s$ ، $s \succcurlyeq s$

تكون s أفضل من s .

٢ - يمكن تفاضل سطوح السواء .

٣ - إذا ظلت الكمية s ثابتة ، فإن طلب المستهلك للسلع الأخرى ، يكون بحيث أن :

$$1 \text{ د } s + 2 \text{ د } s = 3 \text{ د } s$$

حيث $1 \text{ د } s$ هو السعر النسبي للسلعة الأولى مقارنة بالسلعة الثانية . لنفترض الآن إلى السلعة المركبة ($1 \text{ د } s + 2 \text{ د } s$) ، ولنفترض أن $3 \text{ د } s$ احتفظ بها دون تغير . فعلى أساس المجموعة المبدئية ($1 \text{ د } s$ ، $2 \text{ د } s$) التي اختيرت على أساس السعر $1 \text{ د } s$ فإن كمية السلعة المركبة تقاس بالمعامل : ($1 \text{ د } s + 2 \text{ د } s$) ($1 \text{ د } s + 2 \text{ د } s$) وتبعا للفرض الأول ، وبافتراض أن $3 \text{ د } s$ معروفة ، فإن قيمة هذه النسبة ينبغي أن تكون ثابتة تماماً على طول منحنى السواء الذي يمر بكل من ($1 \text{ د } s$ ، $2 \text{ د } s$) ، وعلى هذا فإنه بالنسبة لأي

زوج من السلع (س١ ، س٢) ودون ما التفتت الى الموقع المبدئي ، فانه ينبغي ان نحصل على .

$$١.١ س١ + ٢ س٢ = ١.١ س١ + ١ صفر + ٢ صفر$$

وبتفاضل هذه المعادلة نحصل على .

$$١.١ س١ = ١.١ س٢ + ١ صفر$$

وباعتبار الفرض الثالث ، فانه كلما كانت

$$١.١ س١ = ١ صفر$$

فان المعادلة السابقة تتضمن ان :

$$١ س١ = ١ س٢$$

ولكن هذا يعنى ان المحل المركزى للاستواء لكل من (س١ صفر ، س٢ صفر) يمكن الا يحتوى اى نقطة اخرى ، بالتناقض مع الفرض الثانى . وبهذا ينبغي ان نستنتج ان : $١.١ س١ = ١ صفر$ ، كما تؤكد النظرية .

وينطبق هذا الافتراض الذى مبرهننا على صحته ، على حالة نظرية الانتاج النمطي (٥) . كما انه يقوم بدور حاسم فى تحديد قيمة الاحصائيات الاقتصادية . والواقع ان معظم المؤشرات الكمية المرتبطة بالعملية الاقتصادية هى فى التطبيق العمل، معاملات كمية لاحدى السلع المركبة . وتكاد كل السلاسل السعرية المستخدمة ، ان تكون معاملات سعرية لاحدى السلع المركبة ، بل ان مفهوم معامل السعر نفسه قد تطور من فكرة المتوسط البسيط للاسعار الفردية ، الى صيغته الحالية كسعر لسلعة مركبة . (٦) وهكذا فان معظم المعلومات الاحصائية عن أسلوب عمل النظام الاقتصادى، تتوقف بشكل او بآخر ، على الشرط الضمنى الذى ينص على ان الاسعار النسبية ثابتة (على الاقل بالتقريب) .

الجذور التركيبية لعلم الاستقرار :

يمكن اقتفاء اثر عدم استقرار الاسعار التسببية فى الدول النامية الى اسباب تركيبية متعددة ، ومن اهم هذه الاسباب :

١ - بطء حركة العامل :

والاشارة هنا على وجه الخصوص الى حركة الموارد بين قطاعات الانتاج المختلفة ، فحتى فى الدول النامية التى تعدت مرحلة ما قبل التجارة ، فان تنظيم وأسلوب الاداء فى اسواق العوامل غير متقن لدرجة كبيرة - ويترتب على هذا بطء فى حركة العوامل بين قطاعات الانتاج ، مما يضعف من قدرة تكيف النظام الاقتصادى بأكمله . (٧)

وكلما قلت حركة العوامل ، كلما زاد حجم التغير المطلوب في الأسعار النسبية لاحداث التكيف في العملية الاقتصادية وفقا للظروف المتغيرة .

٢ - تنوع الصادرات :

غالبا ما تواجه الدول النامية بالحاجة الى التكيف السريع المكثف . ويرجع هذا الى أن صادراتها قليلة التنوع . وتتألف غالبا من منتجات تتعرض لتقلبات السوق المستمرة والكثيرة . كما تعكس أيضا التأثير القومي لمستوى الصادرات على المحددات المحلية للعرض والطلب في هذه الدول . (٨) وما يترتب على هذا من عدم استقرار للمعدل الداخلى للربح ينقل نفسه الى نمط نسب الأسعار بأكمله .

ويمكن الى حد ما أن يصبح عدم الاستقرار النسبي للأسعار متافقا من تلقاء ذاته . وإذا كانت أسعار النقود ثابتة ومنخفضة ، فإن كل تغير في الأسعار النسبية يسبب ارتفاعا صافيا في أسعار النقود ، وهذه الزيادات في الأسعار تميل الى الانتشار الى قطاعات اقتصادية أخرى سواء عن طريق الآثار المترتبة على التكلفة أو الطلب ، أو عن كلا الطريقتين . وهكذا يمكن أن تنشأ عملية تضخم تركيبي . وحيث أن سرعة انتشار الدافع التضخمي لن يكون متساويا في جميع الاتجاهات ، فسوف يعقب هذا سلسلة من التغيرات الجديدة في الأسعار النسبية . (٩)

وهناك عامل ضخم آخر يحتمل أن يجعل نفسه محسوسا على مر الزمن ذلك أنه إن استمر عدم استقرار الأسعار النسبية سوف يجلب معه عدم الثقة كما سيقبل من مرونة التوقعات فيما يختص بمثل هذه الأسعار ، فعلى سبيل المثال ، فإن نسبة كبيرة من التغير في الأسعار في وحدة الزمن ، سوف تفسر على أنها مجرد حادث عارض . وسوف يكون الأثر على قدرة النظام المالى على التكيف معادلا لتأثير تقليص حركة العوامل ، وبالتالي ستزيد أكثر من تباين العلاقات السعرية . (١٠)

كثافة المعلومات :

في ضوء الشرط اللازم السابق شرحه ، لا يمكن لعدم استقرار الأسعار النسبية إلا أن يخفض من تدفق ما يمكن الحصول عليه من الاحصائيات الاقتصادية ذات المعنى . ولنسترجع الى أذهاننا الدائرة المفرغة الشهيرة للفقر ومن الطبعي التساؤل عما إذا كانت ندوة المعلومات تعطل بدورها الميكانيزمات التي تؤدي الى استقرار النظام الاقتصادى . (١١) وتتوقف الإجابة عن هذا السؤال على الدرجة التي يمكن أن توصف بها السياسات الاقتصادية المتبعة على أنها سياسات كثيفة المعلومات .

ويمكن أن يعين المثال التوضيحي التالى على تحديد هذا المفهوم بدقة . وسوف نعرض هذا المثال بشئ من التفصيل لأنه يوضح تماما الفكرة ، كما أنه مثير للاهتمام بذاته .

وستبدأ من المعادلة الأساسية لديناميكيات المعاصرة للنقود . (١٢)

$$م = ك ه أ - م ا$$

حيث ا م هما لوغاريتمى كميتى النقود ومستوى سعر النقد على الترتيب ، ه ك مقدارين ثابتين موجبين ، والشروطتين تدلان على تغير الحد مع الزمن .

تقول هذه المعادلة ان الكمية الكلية لتوازنات النقود الحقيقية أى تدفق النقود مقاسة بمقياس قدرتها الشرائية ، يتغير مع الزمن بنسبة الزيادة فى الطلب على مثل هذه التوازنات .

وحيث أننا لا نعالج هنا آثار المتغيرات فى الأسعار النسبية فسنفترض لتسهيل المناقشة أن نسب الأسعار بين السلع ستظل ثابتة خلال العملية التى تجرى دراستها . ويمكن تحقيق هذا عن طريق فصل عمليات التكيف الى مرحلتين متتاليتين احدهما للأسعار النسبية ، والأخرى لتوازنات النقود الحقيقية . والنتيجة النهائية لعملية التكيف لن تتأثر إطلاقاً بهذه المعالجة .

ولتوازن الآن بين الفرضين البديلين التاليين :

١ - تحافظ السلطة المهيمنة على اصدار النقد بمستوى معين . وتبعاً لهذا الفرض يمكن تبسيط معادلة التعديل الى :

$$ا = ه ا + م - ا$$

حيث م مقدار ثابت .

٢ - تقوم السلطة المهيمنة على النقد ، بتنظيم اصدار النقد بغرض سد الحاجة الى النقود بمستوى سعرى معين ، عندئذ تصبح معادلة تعديل القيمة :

$$م = ه ا + م - ا$$

حيث ا مقدار ثابت .

ويمكننا أن نسمى هذين النموذجين الاولين لتعديل قيمة النقود أسمى النقود النشطة او المستثمرة ، والنقود الخاملة على الترتيب . ولنتذكر هنا حقيقة أنه فى حالة النقود النشطة ، تكون كمية النقود عاملاً محدداً لوضع التوازن ، بينما أنه فى حالة النقود الخاملة ، تكيف كمية النقود نفسها الى وضع توازن يتحدد بطريقة مستقلة . (١٣)

والنقطة الأساسية التى ينبغى أن نذكرها هنا ، هى أن هناك فرقاً فى السلوك النوعى فى الحالىين . ففي حالة النقود النشطة ، فان معادلة التعديل تحدد نظاماً ديناميكياً اذا كانت :

هـ ك \neq ١

فيكون وضع التوازن $١ = م$ قريبا للاستقرار اذا كانت هـ ك > ١ ولكنه يكون غير مستقر اطلاقا اذا كانت هـ ك > ١

وعلى العكس ، فانه في حالة النقود الخاملة ، يكون وضع التوازن $١ = م$ قريبا من الاستقرار دائما . وكل هذه الخصائص متعلقة بالتركيب الذاتي ، بالمعنى الذي تحدده النظرية العامة للأنظمة الديناميكية . (١٤) ومع هذا فينبغي تغير هذه الصورة التي رسمناها اذا كان هناك احتمال في أن أنسياب المعلومات الى السلطة المهيمنة على النقد ، قد يكون قاصرا . ويلقى النظامين الاقتصاديين اللذين تقارن بينهما أعباء مختلفة تماما من حيث حاجة السلطة المهيمنة على النقد الى المعلومات . ففي حالة نظام النقود النشطة تكون حاجة السلطة للمعلومات قليلة تكاد تصل الى الصفر ، حيث أن المستوى الذي تختار لتثبيت المتوفر في السوق من النقد لا تترتب عليه أى عواقب اطلاقا بالنسبة لاستقرار وضع التوازن . ومن جهة أخرى ، فان في حالة النقود الخاملة ، فان وضع التوازن لا يمكن أن يكون قريبا من الاستقرار الا في حالة عدم خطأ السلطة المهيمنة على النقد في تحديد القيمة الدقيقة لوضع التوازن .

وهكذا يظهر التناقض بين صورتى التكيف والتعديل النقدي بوضوح حقيقة هامة هي بالتحديد وجود جانب معين من السياسات الاقتصادية يجعل السلوك الاستقرارى للنظام الاقتصادى معتمدا على كمية ونوعية المعلومات التى لدى الحكومة وهذا الجانب هو الذى اسميناه قبلا السياسات كثيفة المعلومات .

وفى إطار هذا النقاش تنتمى السياسات النقدية من النمط الذى يعتمد على النقود الخاملة ، الى النوع الكثيف المعلومات ، فى حين أن السياسات التى تأخذ بنظام النقود النشطة . ليست من النوع الكثيف المعلومات . ويتجاوز هذا التمييز نطاق النقود . الى كل مجال من مجالات السياسة الاقتصادية ، سواء كانت نقدية أو مالية، محلية أو دولية ، قصيرة الأمد أو طويلة المدى وفى حالة الدول النامية ، فان كلما زاد اعتمادها على السياسات كثيفة المعلومات ، كلما زاد ما يمكن أن يسببه نقص المعلومات من توكيد عدم الاستقرار التركيبى (او البنائى) .

الآثار التضالسية :

منذ ثورة كينز على وجه الخصوص ، كان الاتجاه كله فى الدول المتقدمة نحو السياسات الاقتصادية كثيفة المعلومات ، ومن الأمثلة الشهيرة لهذه السياسات الاقتصادية كثيفة المعلومات « التمويل الوظيفى أو الهادف » والتحكم فى العملة ، وقد ساد هذا الاتجاه العام نحو تبني سياسات اقتصادية كثيفة المعلومات فى الدول النامية أيضا . بل أن بعضها كان رائدا فى تبني هذه السياسات منذ أوائل الثلاثينيات .

وحيث أن الأساس الذي تركز عليه المعلومات أكثر ضخيقا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة ، فيترتب على هذا بالضرورة أن تكون كثافة السياسات كثيفة المعلومات في الدول النامية أقل منها في الدول المتقدمة ، مما يترتب عليه أن التكلفة الفارقة قد تكون كبيرة جدا . وهذا محتمل ، خاصة إذا كانت السياسات الاقتصادية المعنية معتمدة على دلالات إحصائية اقتصادية معقدة ، يطل محتواها المعلوماتي عدم الاستقرار الأسعار النسبية . والسياسات الاقتصادية كثيفة المعلومات دون أن تكون مدعومة بالمعلومات اللازمة ، تكون في جوهرها نوعا من التخبط الأعمى ، وقد تسبب خسائر ضخمة .

والعلاج لهذا ، ليس العودة إلى سياسات متخلفة عن العصر فهذا صعب ، حتى ولو رغب فيه ، فالمطلوب ليس تغييرا في الأهداف ولكنه التوصل إلى طرق تحتاج إلى قدر أقل من المعلومات وقد تكون هناك بعض طرق الاقتصاد في المعلومات في بعض خطوط السياسة كما نلاحظ في أساليب حفظ التوازن التي تدخل ضمن بناء السياسات المالية غير الدورية . ومع هذا ففي معظم الأحوال يكون توسيع المجال الحالي لأساليب التقنية ، محتاجا لاستغلال القدرة الخلاقة ، وهنا مجال لابتكارات مهمة ، قد تؤدي إلى نوع اجتماعي عظيم .

ولهذا الأمد بعض الصلة بالقضية التي يكثر الجدل حولها ، والتي تتعلق بالمفاضلة « اتباع القواعد » وطاعتها ، أو الأخذ بآراء ذوي الخبرة في السياسة الاقتصادية وإن كان ليس أمرا واحدا . ومع أن أنماط السياسات كثيفة المعلومات المتبعة حاليا هي أيضا بالشكل الذي تطبق به ، سياسات متروكة لتقدير الشخص ، فليس هناك ضرورة منطقية لتواجد الصفتين معا . وبالرجوع للمثال السابق مناقشته ، فإنه يمكن تحديد معامل تعديل النقد ، بالقانون المبني على أساس افتراض وجود نقود خاملة . بينما يمكن أن تترك مهمة إصدار النقد لتقدير السلطة التنفيذية على أساس فرض النقود النشطة ولن يسبب هذا أقل تغيير في درجة كثافة المعلومات بكل شكل من أشكال تعديل قيمة النقود .

وأخيرا ، يلاحظ أن ابتكار طرق للاقتصاد في المعلومات اللازمة للسياسات الاقتصادية ، قد لا يكون في صالح الدول النامية وحدها . فقد يحقق فائدة للدول المتقدمة أيضا . ففي خلال فترات التغيير السريع في البيانات الأساسية اللازمة لتحقيق التوازن ، فإنه حتى الحركة السريعة للعوامل ، قد لا تكفي ، للمحافظة على تغييرات الأسعار النسبية ضمن حدود ضيقة . ومن الممكن ، ولعله من المحتمل أن يكون العالم قد دخل في مرحلة من التغييرات الواسعة المستمرة في الأسعار النسبية فإذا صح هذا ، فإن اتباع السياسات الاقتصادية كثيفة المعلومات المبنية على مؤشرات مركبة قد تصبح مصدرا عاما للازعاج وأشارة الارتباك .

● ملاحظات

- ١ - أتقدم بالشكر للأساتذة ن.ب. بهاتيا ، ف . بلاك ولرئيس تحرير هذه المجلة ب. لنجيهال للملاحظات المفيدة ، وإن كانت مسئولية ما جاء بالمقال تقع على عاتقي وحدي .
- ٢ - هذه المجموعة الكبيرة ، ليست في جوهرها سوى المكمل لنظرية المجموعة وليست تكميلا للنظرية الاقتصادية في الدول الصناعية الأكثر تقدما . وبالنسبة للاختلافات البنائية في العالم النامي قارن هذا بما كتبه د. سيرز بعنوان « ملخل تحليل للدول الاقتصادية المنتجة للمواد الأولية للفترة القصيرة » وهي من أوراق أكسفورد الاقتصادية المجلد ١١ ، العدد ١ فبراير ١٩٥٩ ، ص ١ - ٣٦ .
- ٣ - تنسب هذه النظرية الى ج.ر. هكس وقد نشرها في كتابه « القيمة ورأس المال » الطبعة الأولى ، ١٩٣٩ ، ملحق الفصل الثالث ، مطبعة جامعة أكسفورد ، والصياغة التي أوردناها في المتن مأخوذة عن ه. وولد ، ل. جورين بعنوان « تحليل الطلب دراسة في القياسات الاقتصادية » ص ١٠٩ ، نيويورك ج. وائل ، ١٩٥٣ .
- ٤ - ظهر هذا الافتراض في كتاب « النقود والفائدة والأسعار » وتكامل نظريتي النقد والقيمة ، مؤلفه د. يتنكن ، الطبعة الثانية . ص ٤١٥ ، نيويورك هارپرو . ١٩٦٥ ، كما يحوى الكتاب مناقشة جيدة ، وبرهانا صينج جزئيا على أساس الحجج الواردة في هذه المناقشة .
- ٥ - الاستدلال هو نفسه ، حيث أنه قد افترضت إمكانية الاستبدال المستمرة بين العوامل فإن مجموعة ليونثيف التي تقوم على افتراض نسب ثابتة (يتضمن بنفس القدر) ثبات الأسعار النسبية .
- ٦ - ارجع الى الوصف الكلاسيكي لهذا التطور في كتاب ج.م. كينز مقال عن النقود ، المجلد الاول ، ص ٧٩ - ٨١ ، لندن ، مكملان ، ١٩٣٠ .
- ٧ - هذه الحقيقة لها دور هام في تشخيص س.ب. كند لبرجر وتحليله معنى التخلف وفي كتابه التجارة الخارجية والاقتصاد القومي ، الفصل السابع ، نيوهافق ، كونكتيت ، مطابع جامعة ييل ، ١٩٦٢ .
- ٨ - تعالج العلاقة بين ميكانزمات ميزان المدفوعات ، وعدم استقرار الاقتصاد الداخلى من وجهات النظر مختلفة فيما يخص الاقتصاديات النامية في كتاب ه.س. واليش مشكلات النقد في سياسة تصديرية ، كامبردج ، مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٥٠ ، كما تعالج في كتاب س. فرنادو ، التقدم والتخلف ، الطبعة الثانية ، الفصل

الخامس ساوبولو ، مؤسسة الثقافة ، ١٩٦٣ ، الموضوع وثيق الصلة أيضا بمقال د. بريليش عن الاقتصاد الهامشي ، انظر روث. اليان « نظرية الاقتصاد الهامشي » أرشيف فلتنر فيلتز ، المجلد ٧٤ لسنة ٥٥ ، العدد الاول ص ٧ - ٤٦ ، وخاصة الصفحات من ١٢ - ٢٢ .

٩ - تقوم هذه الفقرة على ما يسمى بفرض التضخم البنائي أو التركيبي الذي وصفته في بحثي « التضخم البنائي والبنائية » في أمريكا اللاتينية ، أوراق أكسفورد الاقتصادية ، المجلد ١٦ ، العدد ٣ ، أكتوبر ٦٤ ، ص ٣٢١ - ٣٣٢ ، ويفترض بحث « القياسات الاقتصادية » الذي قام به دياز اليجاندور عن عملية التضخم في الأرجنتين ، انه بينما أدت التغيرات في الأسعار النسبية بين السلع إلى التضخم ، فإن التغيرات في الأسعار النسبية بين الخدمات والسلع غالبا ما تكون نتيجة وليست سببا أنظر س. ف. دياز اليجاندرو ، مقالات في التاريخ الاقتصادي لجمهورية الأرجنتين ، الفصل السابع ، نيوهافن ، كونكتيكت ، مطبعة جامعة ييل ، ١٩٧٠ .

١٠ - اذا كانت مرونة التوقعات فيما يتعلق بالأسعار النسبية قد هبطت إلى الصفر (أو ما يكاد يقترب منه) اذا أصبحت قابلية العوامل للحركة صفرا) يفتت الاقتصاد إلى أجزاء منفصلة غير متواصلة ، وفي مثل هذه الحالة المترفة تتقدم إمكانية التجمع ليس نتيجة النظرية التي اثبتناها في الجزء السابق من المقال فحسب ولكن أيضا وفقا لمبادئ المنطق الأساسية . انظر ب. سترين استخدام سوء استخدام النماذج في التخطيط للتنمية في كتاب تدريس اقتصاديات التنمية ، وقائع المؤتمر ما تشتر حول تدريس الاقتصاديات النامية ابريل ١٩٦٤ .

١١ - الإشارة هنا إلى الاستقرار ، لأن هذا المفهوم سبق تحديده فيما كتب في الرياضة الحديثة عن النظم الديناميكية ، وعلى سبيل المثال ن.ب. بهاتيا ، ج.ب. سينزيجو (نظرية استقرار النظم الديناميكية) ، برلين ، سيرنجر ، ١٩٧٠ ، وكتاب استقرار الحركة لمؤلفه ن.ب. كوسوفسكي ، وترجمة ج.ل. برنر سنافورد ، مطبعة جامعة سنغافورد ، ١٩٦٣ ، وهذا التغير في المصطلحات ، فيما يختص بالتسم السابق من المقال لن يؤدي إلى أي خلط ، لان المعنى سيتضح دائما من السياق .

١٢ - هذه المعادلة هي في الحقيقة معادلة كاجان الخاصة بالتسوية النقدية المرتبطة بالوظيفة التي تستخدم في الدلالة على الحاجة للموازنات الحقيقية ، بافتراض إمكانية التنبؤ المثالي . انظر مقال ب. كاجان « الديناميكيات النقدية للتضخم الزائد في الكتاب الذي جمعه م. فريدمان » دراسات في النظرية الكمية للنقد ص ٣٣ - ٣٥ ، المادلات ١ ، ٢ ، شيكاغو ، لينوى ، مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٥٦ . وعلى عكس كاجان ، فاننا لن نفترض على أية حال ، أن التعديل يحدث تلقائيا .

١٣ - عولجت الصفات الأساسية والنتائج التحليلية للتمييزين النقود النشطة والنقود الخاملة في أوراق بحثية منها « عن النقود الخاملة » مجلة الاقتصاد السياسى المجلد ٧٨ ، عدد ٤ ، يوليو - اغسطس ١٩٧٠ ص ٨٠٥ - ٨١٤ ، وكذلك « عن النقود الخاملة » ، والتضخم والنمو الاقتصادى ، مجلة النقود ، والاثنان ، والصيرفة ، مجلد ٣ ، عدد ١ ، فبراير ١٩٧١ ، ص ص ١٣٧ - ١٤٤ ، ومع أن أسلوب المعادلة الواحدة المستخدم فى هذا المقال ، شديد التقييد بذاته ، فانه يسمح بمعالجة الموضوع فى الاتجاه الوثيق الصلة بالمشكلة التى تهمنى هنا .

١٤ - أنظر مؤلف كراسوفسكى السابق الإشارة اليه ، الفصل ٤ وقد اهتمت الكتابات الفنية حديثا بمسألة ما اذا كان من الممكن الحد من تقلبات أسعار النقود النشطة .



تعويض الوقت الضائع

في الاقتصاد الدولي

- ان كل نظام اجتماعي بطريقة او باخرى انما هو ضد البشرية والبشرية تحاول جاهدة ان تكسب حقوقها دائما .

بول فاليري

ان اعتماد الراى العام الزائد في هذه الأيام بالعدل والبحث عن حياة افضل انما يعتبر امرا نادرا او لم يسبق له مثيل من قبل . فلمرات عديدة تدور المناقشات في الصحف ، والمعارف ، والدوائر الحكومية والمؤتمرات الدولية حول موضوع تقليل عدم المساواة ، والحرب ضد الفقر ، ومساعدة العالم الثالث والدفاع عن البيئة وهلم جرا . ومع كل هذا فان عدم المساواة ليس بالشيء الجديد فللاى السنين تميزت البشرية والملاكات الاجتماعية بالاعتماد الاقتصادى والخضوع السياسى .

حقا لقد وجد دائما اناس ذوو عقلية رفيعة ناضجة ادانوا استقلال الانسان للانسان واعتنقوا الرأى الاجتماعى والسلام . عل أن الاجماع على مثل هذه الموضوعات ومحاولة اعطائها الصيغة التطبيقية الدولية انما هو حديث نسبيا - ويبدو ان لهذا سببين رئيسيين يرتبطان ببعضهما اولهما على المستوى الدولى : قمسا هو لا شك فيه أن حصول دول عديدة على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية أدى الى الاعتقاد وأن تتوقع الناس بطريقة مشروعة وقانونية تقدما اقتصاديا في كل مكان وانخفاضاً تدريجياً في الاختلافات بين مستويات المعيشة ولكن الحقيقة خيبت الآمال فلقد زاد الأغنياء غنى وزاد الفقراء فقرا .

الكاتب : ج . تشند جانج يوبجي

أخصائي ويصل استاذ في جامعة ياوندى بانغاميون ،
استاذ مساعد بكلية الاقتصاد بجامعة ايجان ب ب ٤٢٧
(ساحل الماچ)

المترجم : الدكتور حمدي رضوان

مدرس بكلية التجارة جامعة عين شمس
دكتوراه في الفلسفة والاقتصاد من إنجلترا

أما السبب الثاني وراء هذا الاهتمام فهو انه حتى في تلك الدول التي شاهدت مستوى معيشة مرتفع بشكل عام ، فلقد تفتى عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية بل ولقد زاد سوءا في بعض الحالات .

ولقد أدى هذان العاملان الى انفصال ما بين هدف النمو واعتبارات العدل . انفصال ظهر بوضوح كنتيجة لزيادة أسعار الطاقة وبخاصة البترول . وكذلك كنتيجة لبطء النمو الاقتصادي تقريبا على المستوى الدولي .

وبالرغم من اقتراحات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والتي غالبا ما كانت عكسية، وكذلك التصريحات الرسمية والاجراءات الفعلية التي اتخذت بصورة متفرقة على المستوى الاقليمي ، الوطني . والدول فان الاتجاه استمر : حيث يستمر التضخم في التهام الاقتصاديات الضعيفة ، تعمل النظم النقدية السيئة التخطيط والإدارة ضد مصلحة الدول الصغيرة ، وكذلك فان أسعار معظم المواد الأولية التي أظهرت اتجاهها ضئيلا نحو الزيادة ابتدأت في الانخفاض مرة أخرى .

وسوف أحاول أن أوضح أن جذور المشكلة إنما يتمثل في ضعف آليات الاقتصاد الأساسية وأن هذه الآليات إنما تحتاج الى عمليات اصلاح وترميم بأسرع ما يمكن .

هذا وسأبدأ بمحاولة بيان الوضع الحاضر في صورة مختصرة ومن ثم تلخيص ما اعتبره في رأيي نقاط الضعف ، والحلول الرئيسية التي اقترحت بصورة عسامة واختتم ببيان بعض المقترحات .

جلود الآفة او المشكلة :

نمو أسي متمز في عالم يعتمد على بعضه

يعترف كل فرد أن التقدم الاقتصادي خلال الربع قرن الماضي انما يفوق النمو الاقتصادي الذي أمكن الوصول اليه قبل ذلك كما أنه من المتفق عليه أيضا أن هذا التزايد انما هو محصلة ثورتين أخذتا مكانهما بصد سنة ١٩٤٥ : الثورة الفنية أو التكنولوجية الناجمة من تقدم الالكترونيات وما ترتب عليها ، علم الكمبيوتر ، والثورة الكيماوية التي ساعدت الحكومة أن تتحكم بطريقة أفضل في الأوضاع الاقتصادية وبخاصة العمالة . ولكن من المعترف به أيضا أن النمو يجب أن يأخذ مكانه بطريقة جدية في هذا الموضوع حيث أنه لم يؤد كسما كان يؤمل فيه إلى سعادة البشرية والسلام بين الدول . ذلك اننا انشغلنا بالسلام الاجتماعي ومن ثم أخذ النمو مكانا خلفيا أو حتى أنه أهمل حتى حوالي الستينات ومن ثم عاد مرة أخرى إلى الصدارة في المجال الدولي . ولقد كان هذا أمرا طبيعيا حيث أن التوسع خلال الثلاثين سنة الماضية قد أفاد قلائل فقط أو ما يطلق عليهم الدول المتقدمة والطبقات المحظوظة في هذه الدول . وهذه الطريقة غير الرشيدة التي يميل من خلالها الاقتصاد الدولي لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية . فلقد كان هناك اعتقاد خادع مؤداه أنه يمكن لدول قليلة أن تحظى بنمو أسي في عالم يعمه الفقر .

ومن الناحية العلمية فإن هذه الأوضاع لا يمكن تبريرها وحتى يمكن توضيح ذلك فسوف أسوق مثلث أولها من التجارة الدولية (تدهور شروط التبادل التجاري) والآخر من الاقتصاديات الداخلية (سياسات التوسع الوطني) .

تدهور شروط التبادل التجاري : اسطورة علمية

ان ما يعرف باسم تدهور شروط التبادل التجاري انما هو أهم ما يلفت الأنظار في التجارة منذ قيام الحرب حيث انهارت أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية بينما ارتفعت أسعار المواد المصنعة بدرجة كبيرة . والنتيجة هي أنه قد أصبح في مقدرة الدول المصدرة لنفس كميات المواد الخام أن تستورد كل عام كميات أقل من السلع المصنعة بما في ذلك رأس المال اللازم للتصنيع . بعبارة أخرى فإن هذه الدول عليها أن تبذل مجهودا أكبر حتى يمكنها الحصول على نفس القدر من الواردات وكنتيجة لذلك حدث تدهور في القوة الشرائية ومن ثم زادت الفجوة ما بين مستويات المعيشة ، ولقد تعالت احتجاجات رجال السياسة على ذلك أما الاقتصاديون فلقد ارضوا غرورهم باللجوء للنظريات العلمية وفي الحقيقة فإن ما حدث في شروط التبادل التجاري انما كان توضيحا للعنصر الاقتصادي الكبير الذي هو من طبيعة التوسع الغربي .

وخير دليل على عملية الاغتصاب هذه انما يتمثل في سوق الطاقة خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية . ويوضح الجدول رقم (١) ، (٢) على التوالي هيكل استهلاك الطاقة وتطور الأسعار وكذلك بعض أسعار التجزئة والأجور .

ومن الواضح أنه خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية قد حل البترول تدريجيا مكان مصادر الطاقة الأخرى وخاصة الفحم ، لقد ارتفعت نسبة استهلاك البترول كنسبة من الاستهلاك الكلي من ٤١ر٤٪ إلى ٤٦ر٤٪ في أقل من ١٥ سنة بينما

انخفضت نسبة الفحم من ٢١٪ إلى ٢٠٪ . وفي نفس الوقت انخفضت أسعار البترول في المتوسط بمقدار ٢٪ سنويا بينما ارتفعت أسعار الفحم وتفاقت أسعار التجهئة بدرجة كبيرة ، ولقد كانت نتيجة هذا واضحة وهي أنه لكي تحصل الدول المنتجة للبترول على نفس القدر من السلع المصنعة فإن عليها أن تباع كميات أكثر من منتجاتها .

ولقد تعددت المناقشات الخاصة بتفسير هذا الوضع وتشملت عادة في الوفرة النسبية لعرض البترول ، والتكاليف المنخفضة للتنقيب عن البترول نتيجة للتكاليف الثابتة المرتفعة وانخفاض انتاجية العمل في المناطق المستغلة ومن ثم زيادة العائد بطريقة مستمرة . ولكن مثل هذه المناقشات لا يمكنها الصمود أمام كل التحليلات الاقتصادية . حقا كما لاحظ دويريه .

« أنه منذ سنة ١٨٠٠ فإن منطلق ريكاردو والذي بمقتضاه يتم استخدام الموارد الأقل جودة بالتدريج الواحدة بعد الأخرى لم يطابق الواقع إذ حدث اختلال لعملية ترتيب الموارد نتيجة لاكتشاف معروض جديد من الموارد ، نتيجة للتوسيع الجغرافي ، وكتيجة لاستخدام موارد جديدة وهذه بالتالي غيرت من شروط التوازن الفوري . والذي كان من المفروض أن يؤدي إلى تناقص الغلة حيث أن نقطة التوازن قد انتقلت إلى وضع جديد نتيجة لزيادة العائد . »

ولقد كان هذا نتيجة لعوامل خارجة عن نطاق فروض ريكاردو . ولنبدأ أولا بالمشاكل الاحتكارية للسوق والتي أخذت بألية التعادل في المدى الطويل . حيث أنه لو أن هذه الآليات قد قامت بدورها لشهدت السنوات القليلة الماضية تقاربا في أسعار مصادر الطاقة المختلفة بدلا من الاختلافات المتزايدة التي حدثت فعلا .

لقد كان من الممكن أن يؤدي انخفاض أسعار البترول والذي هو في أول القائمة إلى انخفاض في أسعار الفحم . وبزيادة استغلال الزيت كان من الممكن أن يتعادل سعره مع سعر الفحم . وبهذه الطريقة كان من الممكن أن تقترب أسعار كل منهما إن لم يتعادلا .

لقد كان هذا هو النموذج الممكن حدوثه ، إلا أنه ليس من الصعب أن نفهم لما حدث خلاف ذلك . أن عمليات انتاج كل من الفحم والبترول تقوم بها نفس الدول ولكن مع وجود اختلافات مؤداهما أن الانتاج يتم في مناطق مختلفة . كما أن تكاليف التنقيب عن الفحم وخاصة الأجور إنما تحددها اعتبارات اجتماعية . وهي تعتمد في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية على العدل في التوزيع . وهي أمور لا يعتد بها في العالم الثالث . نظرا لأن احتياجات العامل في هذا الجزء من العالم إنما هي محدودة . وهكذا يتضح بجلاء الدور الذي يلعبه الدافع الوطني في هذا الموضوع والذي ما زال يعتمد على مبدأ مؤداه دعم النمو في الداخل عن طريق الشراء الرخيص من الخارج على أن المشكلة هي أن الدول في الخارج قد تؤمن بنفس المبادئ ، لقد ارتفعت أسعار البترول أربع أضعاف خلال عدة شهور منذ أكتوبر ١٩٧٣ . ويرجع السبب في قبول هذه الأوضاع إلى أنها كانت تمثل ببساطة تعديلا للأوضاع . وعلى هذا فلقد رضخ النهج السياسي لقوى القوانين الاقتصادية .

على أن هناك عاملا آخر ألا وهو تعدد موطن الشركات المنتجة لمصادر الطاقة مما أدى إلى اغفال العامل الوطني ، وفي رأي عرقل بدرجة كبيرة البحث في التوزيع

الامتثل لمصادر الطاقة بين دول العالم ككل ، واحتفظ بطريقة مصطنعة بالتقسيم ما بين الدول الصناعية والفقيرة عن طريق تحريف قواعد التجارة الدولية .

لقد أعطانا مثل صناعة القطن الإنجليزية والنيبذ البرتغالية درساً مؤداه أنه رغم أن التخصص الدولي إنما هو ضرورة لتقدم التجارة الدولية إلا أنه قد تختفي عندما تتطور التجارة فيما عدا حالة التزايد الابدئي للعائدات والذي رأينا أنه مستحيل .

وعلى ذلك فإنه من الناحية النظرية يجب على الدول المنتجة للمواد الأولية وخاصة البترول أن تتحول على مرور الزمن لانتاج السلع المصنعة . إلا أن هناك اتفاقاً ما بين السلطات الدولية جميعها على أن معظم الدول الفقيرة تستمر في عملية التنقيب عن المواد الخام فقط ولم تبدأ حتى الآن عمليات التصنيع مخالفة بذلك القواعد الأولية للتجارة . وعملية المخالفة هذه يمكن أن تستمر فقط طالما أن الشركات المتعددة الموطن تهمل الوجود الوطني ولا تدع الفرصة للتصدير عن رغباته .

ومن ثم فإن ما يطلق عليه بصورة غير عادلة التكتل الاحتكاري للدول المنتجة للبترول إنما هو في الحقيقة اعتراف بالوجود الوطني في مواجهة الشركات المتعددة الموطن . ومن ثم فإن الزيادة الناجمة في الأسعار والتي هي أبعد من أن تكون ارتفاعاً احتكاريًا تحكيمياً في الأسعار بواسطة التكتلات الاحتكارية لمصدرى البترول إنما هي في الحقيقة تطور مرغوب فيه ، ذلك أنه من المستحيل الإبقاء على المستوى الحالي للاستهلاك دون التعرض لمخاطر نقص بترول في المقود القليلة المقبلة . وهناك العديد من الدراسات التي توضح أن استخدام الطاقة إنما يتم بمعدل أسي كبير . ووفقاً لهيئة الكهرباء الفرنسية والمعروفة باسم كهربة فرنسا فإن المعدلات المقارنة

للاستهلاك إنما هي كالآتي : -

١٩٠٠ - ما يعادل ٧٥٠ مليون طن فحم

١٩٥٠ - ما يعادل ٢٤٠٠ مليون طن فحم

١٩٧٠ - ما يعادل ٢٧٠٠ مليون طن فحم

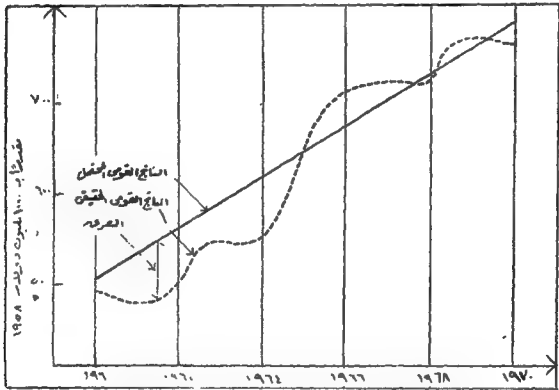
وبمعدلات منتظرة مخيفة للسنوات ١٩٨٠ / ١٩٩٠ .

ومن ثم فإنه من السهل أن نفهم الرغبة الشرعية للدول ذات الاحتياطات البترولية في الحيلة للمستقبل وتطوير هياكل مصادر الثروة عن طريق الأسعار التي تعكس بدرجة دقيقة ومحكمة الندرة النسبية الحالية أو المتوقعة .

ولكن قد يرى البعض أن البترول مادة خام من نوع خاص ومن ثم فإن هذه الأسباب لا تصلح تفسيراً لارتفاع الأسعار في حالة المواد الخام الأقل أهمية .

وفي الحقيقة فإن التفسير السابق ينطبق على تدهور شروط التبادل التجاري لكل المواد الخام الأولية . إنها رغبة الدول الصناعية - وهي خادعة في اعتقادها - كما سبق أن أوضحنا ، في أن تمد صناعاتها بأرخص الأثمان ولا تقول بدون مقابل وبما أن انتاج البترول يتم بواسطة شركات متعددة الوطنية فإن بقاء أسعار البترول منخفضة بطريقة مصطنعة ثم ارتفاعها السريع كان له آثار مدمرة للانتظار . فلقد اتخذ الجميع حذوة لهم ومن ثم عم وانتشر ارتفاع الأسعار في قطاعات أخرى . وهذه الظاهرة رغم أنها ليست دائمة واضحة هي في الواقع حقيقية . أن ما حدث ما كان إلا عملية إحلال في الإنتاج للعديد من السلع المنتجة للتصدير ذلك أن الدول المصنعة

والتي واجهها ارتفاع أسعار السلع المصنعة خفضت أو أبطأت من الانتاج بسبب الانخفاض النسبي في دخولها . وكنتيجة لذلك انتقلت الأنشطة الأولية (عملية نسبية) وبخاصة الأنشطة الزراعية الى مرتبة القطاع الثالث والأمثلة الملفتة للأنظار هي الكاكاو والسكر - وقد يعجب المرء للعدد الهائل من مزارع الكاكاو والسكر التي أحجم عن زراعتها في مناطق كبيرة من إفريقيا كنتيجة لارتفاع أسعار الأسمدة . فلقد شهد عام ١٩٧٥ نقصا عالميا كبيرا في السكر . ولقد كان هذا نتيجة لارتفاع أسعار انتاج سكر البنجر في شمال أمريكا وأوروبا كبديل لسكر القصب رغم أن الأخير يبدو أكثر جودة . وكان من الممكن انتاجه في الدول الاستوائية لو لم تكن الظروف شاقة ، ولكن كلا من أمريكا الشمالية وأوروبا فضلت أن ترفض منح منتج سكر القصب عائدا مجزيا وكذلك فإن المنتجين أنفسهم أحجموا عن عملية الانتاج لفسالة العائد .



الانتاج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٩٦٠
المصدر : التقرير السنوي لمجلس المستشارين الاقتصاديين - يناير سنة ١٩٦٩

ومن ثم فإن ارتفاع الأسعار إنما كان نتيجة لتضييق العرض وليس نتيجة للطلب المتزايد ، وفي الحالة السابقة بالذات فإن علينا أن نعترف بأن الطلب على المواد الأولية كان مرتفعا بدرجة لا تتلاءم مع السعر المنخفض ، كما أن ارتفاع الأسعار لم يكن نتيجة للتكاليف إذ أنه لو كان ارتفاع الأسعار نتيجة للتكاليف فإن معنى هذا أن دخول المزارعين قد زادت قبل أن تنخفض أسعار منتجاتهم . وهذا لم يحدث . وكما سنرى فإن التضخم سواء كان من جانب الطلب أو التكاليف إنما هو غالبا من حقوق الامتياز الخاصة بالغرب وحده دون سواء .

ان السياسة الاقتصادية لما بعد الحرب للغرب .
كان مآلها الكبح .

ليس هناك الآن أى اقتصادى جاد يرفض الاعتراف بأن النمو الاقتصادى الذى لم يسبق له مثيل . والذى حدث فى العالم ككل بعد سنة ١٩٤٥ إنما يعزى لدرجة كبيرة ان لم يكن بدرجة رئيسية الى سيطرة الحكومات على الأحوال الاقتصادية والتي يرجع الفصل فيها للسياسات التى يطلق عليها اسم سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادى أى زيادة الناتج القومى دون تضخم .

لقد مهد الكساد الذى ساد بعد الحرب العالمية الاولى والذى تبعه فى رأى الملاج الكينيذى الجوهري الصحيح الطريق للحل النظرى والتطبيق الفعلى لنموذج على درجة كبيرة من التعقيد صمم بغرض وصول الاقتصاديات الوطنية الى وضـع التوظيف الكامل لعناصر الانتاج وخاصة العمالة وبقيائها عند هذا الوضع .

وبالرغم من الاختلافات الضئيلة ما بين آراء المتخصصين فيما اذا كان الاستقرار الاقتصادى يتم عن طريق الميزانية الوطنية أو عن طريق البنك ، الا أن هناك اجماعاً على أنه حتى لو كانت مؤسسات الاصدار غير مسئولة عن السياسات قصيرة المدى فإن لديها القوة الكافية لتوافق أو ترفض أى اتجاه .

ومما لا شك فيه ان الجميع يعرف الاسباب التى تكمن وراء ذلك ، ذلك أنه فى ظل ظروف تتسم بوجود بطالة فإن زيادة الطلب الكلى فقط هى التى يمكنها أن تنقل الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل . وكملاحظاً آخر فإن البنك المركزى هو الذى يحدد الطلب عن طريق تغييره لكمية النقود المتداولة - على أن اعتراض بول فاير على سياسة الطلب - العرض ضرورى لعملية الطلب - إنما هو اعتراض ضعيف بالرغم مما قد يقوله . ذلك ان نظريته إنما هى صحيحة على مستوى الاقتصاديات الجزئية فقط وعلى وجه التحديد عندما لا يمكن التأثير على الاقتصاد ككل . وهذه حقيقة فقط فى الوضع القريب من حالة التوظيف الكامل ، وعلى ذلك فإن التوسع النقدي قد ساهم بدرجة كبيرة فى النمو الذى حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ولقد كان الهبوط فى سرعة النمو هذه من الامور المتوقعة عندما اقتربنا من حالة التوظيف الكامل . لقد رفضت حكومات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية واليابان فكرة هبوط معدلات النمو وانتهجت سياسات يطلق عليها سياسات توسعية فى اوقات تضاءلت فيها امكانيات خلق سلع حقيقية وخدمات ، ومن ثم كان التضخم ، وهو اصطلاح لسياسات الدول التى اعتقدت انه فى امكانها انفاق أكثر مما تسمح به مواردها ولسوء الحظ فإن المناقشات الحالية حول التضخم تتسجه الى التضييل أكثر من تقديم حلول للمشكلة والتى هى واضحة تماماً . على أن التفسير الممكن الوحيد للتضخم إنما تتمثل فى التباين ما بين تطور الطلب الكلى (تكرر مرة أخرى أنه يبدأ بواسطة الدول) والعرض الكلى . ومهما يكن فكما سنرى فيما بعد فإن المسألة ليست فى كبح النمو ذلك أن للنمو حدوداً وإن المحددات تنقلص (بواسطة الزيادة فى السكان ، التقدم التكنولوجى ، التغير فى الشروط البيكولوجية) وذلك بالرغم من أن الامكانيات المتاحة من الثورة الصناعية الثانية تنقلص بالتدريج على الأقل فى هذا الكون ومن يرد اقناع نفسه بذلك عليه أن ينظر لتطور اقتصاد الأمريكى منذ سنة ١٩٠٠ .

فعندما وصل ج. فكنيدي للسلطة كان ما يزال هناك اختلاف ما بين النمو المحتمل - النمو الذي كان من الممكن حدوثه لو أمكن استغلال جميع القوى الانتاجية - والنمو الفعلي - ولكن هذه الفجوة تلاشت تدريجيا عن طريق سياسات اقتصادية توسعية ، وبمرور عام ١٩٦٥ اختفت تماما . ومنذ ذلك الوقت أفسد التضخم اقتصاديات الولايات المتحدة وكل الدول الاخرى التي تعتمد على اقتصاديات السوق ذلك أن معدلات النمو السائدة للتوسع الحقيقي لم يتمكن من الإبقاء عليها . ومن ثم فإنه من الآن وصاعدا فإن النمو المحتمل فقط هو الذي يعترف به .

وعلى ذلك فإن التضخم الذي هو أساس كل أنواع الظلم والذي تعاني منه الدول النامية إنما يشترك من الوفرة في عرض النقود . أي أنه في التحليل الأخير من اتجاه الدول الغربية لطالب كميات من السلع والخدمات تفوق الكميات التي يمكن إنتاجها ويمثل عدم الاستقرار النقدي الدولي الحالي انعكاسا لهذه الاتجاهات الأساسية الخادعة .

إن خلق وتخصيص حقوق السحب الخاصة والذي ليس له ما يبرره ، وكذلك فإن ظاهرة نمو أسواق العملات الأوربية ، وعملية إعادة تقويم احتياطات البنوك عن طريق استخدام الارقام القياسية لاسعار الذهب . كل هذه مع اختلال موازين المدفوعات إنما هي محاولات من جانب الدول الرأسمالية للهروب من الحاجة الماسة نحو اعطاء عائد مجز للدول النامية مقابل مساهمتهم في عملية النمو .

ولكن قد يعترض البعض ، إذا كانت سياسة اقتصاديات السوق صالحة في وضع البطالة رغم أنها لا تعمل عندما تقرب من وضع التوظيف الكامل . كيف إذا تفتشى البطالة في تلك الدول التي تصدر التضخم ؟

لقد كان هذا السؤال والخاص بالنظرية الاقتصادية متار مناقشات عديدة ويجب أن نعترف أنها مشكلة محيرة من أول وهله ولكنني أعتقد بأنها مشكلة اجتماعية .

إن الخاصية المميزة للوضع الحاضر في الدول الرأسمالية هي التباين ما بين قطاعات الاقتصاد المختلفة . بعضها يواجه بمشكلة العمالة الكاملة بينما البعض الآخر مازال لم يستغل كل طاقاته . ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية لا بد أن توجه الطلب وبالتالي الموارد البشرية والمالية تجاه القطاعات غير المستغلة . ورغم أن الغرب على حذر من ذلك إلا أنه لا يتحرك طبقا لذلك ويرجع ذلك لسببين :

اولهما أن القطاعات التي بها عمالة كاملة إنما هي تلك قطاعات التأثير السياسي القوي ومن ثم فإنها تحصل على أفضل الامكانيات النقدية . وحيث أنه لا يمكنها زيادة الانتاجية فإنها تنطلق برفع الاسعار . وهذه العملية بدورها تنتشر في بقية الاقتصاد . ومن ثم فإن ما تحتاج اليه فعلا هو سياسة تمويلية من مصادر حقيقية من المدخرات - ولكن حيث أن هذا يتطلب الاتجاه للجواهر أي لصغار المدخرين . فإن هذا يتضمن ما يمكن أن نطلق عليه « غزو رأس المال » بمعنى أنه توسيع لرقعة ملكية رأس المال بدرجة أكبر مما هو مستحب - حيث أن هذه القطاعات تفضل استخدام مواردها الخاصة والتي هي في الواقع تساهل نقدي حكومي - واني أعتقد أن هذه عملية حتمية كنتيجة للتطبيق المدير والمنظم للتمويل الذاتي الذي يتباهى به على أنه عنصر استقراري في الشركات وكل أجهزة الإنتاج .

على أن الأكثر من ذلك هو أن عدم مرونة النظام وتهيب الإجراءات والوسائل لخلق وتوزيع الدخل تجعل العمل غير قابل للتحويل بدرجة كبيرة ، ومن ثم صعوبة تحويله ما بين قطاع وآخر . ومن ثم فإن التفسير الجزئي على الأقل للبطالة هو اعتماد التحويل والملائمة كنتيجة لعملية التخصص الشديد . بالإضافة الى رفض الاعتراف بفائدة بعض الأنشطة واعطائها العائد المناسب . انها لظاهرة اجتماعية غير صحية ان نجد العامل في صناعة السيارات الإيطالية مازال يحصل على عائد يفوق العائد الذي يحصل عليه العامل في حقول البنجر .

ويفض النظر عما اذا كان الموضوع هو تضخم عالمي على مدى واسع او ما يمكن ان يطلق عليه مشكلة الطاقة فان هذين الموضوعين .بالإضافة الى مشكلة البيئة هما ما يشغل اذهان الكتاب الاقتصاديين في الآونة الأخيرة . ومن ثم فانه يبدو أن السبب وراء مشاكلنا الاجتماعية انما يعزى لخفاة مؤداهما أن العالم الغربي يمكنه كوحدة أن ينعم بنمو أسي غير محدود .

ولم يبق سرا على أحد ان النمو الذي ينعم به العالم الغربي انما قد اغتصب من العالم الثالث . ولكن العالم الثالث نفسه مسؤول جزئيا عن الاختلال . ذلك أنه بموافقتة على فكرة التخلف وهي فكرة لا يمكن تعريفها ومن ثم تنعدم قابليتها للاستعمال تطبيقيا - رغم انها مستقلة سياسيا - أمكن للدول المعنية ان تنادي بان فكرة التقدم انما هي امتياز للأقلية . ويجب أن تتوفر لدينا الشجاعة في الاعتراف بان ادخال اصطلاح التخلف في الاقتصاد بعد سنة ١٩٤٥ كان خطأ . ذلك أنه تحت هذا الشعار سمحت العديد من الدول لملافاتها بالعالم الخارجي أن تتحدد كما انها تخلت تطوعا عن وسائل حث النمو داخل حدودها - وهناك بعض الامثلة من العديد التي توضح خطورة النتائج التي يمكن ان تنجم عن مثل هذا الموقف .

لقد كانت احدي المشاكل الناجمة عن حرب يوم الغفران في عام ١٩٧٣ هي كيفية التخلص من فوائض الدول المصدرة للبترول - ولقد استحدث صندوق النقد الدولي وسيلة يمكن بها إعادة حقن هذه الفوائض في الاقتصاديات الغربية وهي عملية تعرف باسم إعادة الدورة ؛ ولكن من الصعب لهذا الاصطلاح ان يستند في يقانه على اساس علمي - اذن ما هي الحقيقة ؟ انها بسيطة :

لقد أصبحت الدول المصدرة للبترول لفترة مؤقتة مصدرة لرأس المال وأصبحت دول العالم الثالث أو من المفروض أن تصبح مستوردة لرأس المال . بيد أن الدول الصناعية تهبت عن رأس المال لاستثماره في المجموعة الثانية عن طريق الشركات المتعددة الوطنية . ما الداعي لمثل هذه العملية المتعوجة ؟ لماذا لاستثمر المجموعة الاولى رأس مالها مباشرة في الثانية ؟ وقد يكون الإجابة على ذلك هي أن سسوق رأس المال في نيويورك ، باريس ، لندن ، وهلم جرا . هي التي لديها امكانية القيام بعمليات حركات رؤس الاموال الدولية .

هذه حقيقة ولكن هل يعني هذا ان المملكة العربية السعودية لا يمكنها الاستثمار في بوليفيا أو زامبيا بنفسها ، واذا دعت الضرورة عن طريق الاستعانة بالخدمات التي تقدمها مثلا سوق لندن .

وفد يصعب المرء احيانا عندما يرى قلة تنسحق الدول بالاقتصاد المحل داخل حدودها . فمن الممكن أن تجد ما يمكن وصفه رسميا بأنه اقتصاد زراعي ويوجه

سياسته الائتمانية نحو استيراد السيارات ، بينما نجد أن الفلاحين تنقصهم الوسائل التمويلية الجديرة بحمل مثل هذا الاسم . لماذا ؟ أن السبب في ذلك إنما يرجع إلى الاقتصاد المزدوج الذي ينظر للفلاحين المتخلفين على أنهم مرتبطون باقتصاد غير نقدي . رغم أن الحقيقة تناقض هذه الفكرة باستمرار ، فالمهزلة هي نفس هسيلا الفلاح يطالب بمساهمة نقدية لميزانيته الدولية في شكل ضرائب والتي غالبا ما تقدر بشكل موحد وجذافي . وكما سبق أن رأينا فإن الطلب يحتكر رأينا عن طريق السلطات العامة فلماذا إذا يقوم أي إنسان بإنتاج شيء لا يوجد طلب عليه ؟ وعجبي ذلك ليس من الأمور العجيبة أن نجد مجاعات في هذه الأحوال . لقد حقق الاقتصاد الدولي تقدما باهرا خلال الربع الثالث من القرن العشرين ولكن آلياته اتجهت إلى قيادته إلى مضايق مظلمة ، وهذا الاتجاه يحتاج إلى اصلاح ، ولقد اقترحت بعض الوسائل للعلاج ولكن حتى ترضى ضماننا فأننا لابد من فحص هذه المقترحات عن قرب قبل أن تختار أيها علاج سطحي .

إن بادرة الأزمة المحدقة ، التضخم ، المجاعة ، مشكلة الطاقة ، تلوث البيئة والنتيجة المقلقة التي واجهت العديد من المفكرين والبعض منهم ذو شأن رفيع قد دعت هؤلاء المفكرين للتساؤل عن قيمة النمو واقتراح حلول بديلة .

ولقد كان موضوع العدل الاجتماعي والتوفيق ما بين الإنسان نفسه والطبيعة هو شاغل هؤلاء المفكرين جميعا أو الغالبية منهم دعنا الآن نبحث ميسدا الحلول المقترحة .

● الاشتراكية

يرى البعض أن السبب وراء مشاكلنا الحالية هو النتيجة المنطقية للنظام الرأسمالي ، فهذا النظام يعمل بطوعية طبقا لقانون الأرباح وهو بذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى ظلم وضياح ، ذلك أن النمو الذي ينجم عنه إنما هو الضرورة الحتمية مصحوب بارتفاع في التكاليف . ودرجة كبيرة من عدم المساواة الاجتماعية ، وعلى ذلك فإنه في الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٣ فإن ١٪ من الأمريكيين يمتلكون ٧٦٪ من أسهم الشركات . وفي سنة ١٩٦٢ كان هناك ٢٠ مليون دون مستوى الكفاف ، و ٤٦ مليون دون المستويات المعقولة ، و ٧٠ مليون دون الحد الأدنى المريح ، وفي سنة ١٩٦٦ فإن أغنى ١٠٪ من السكان حصلت على دخول أكبر بمقدار ٢٩ مرة من دخول أفقر ١٠٪ من السكان . وبالمثل في فرنسا في سنة ١٩٦٦ فإن أغنى ١٠٪ حصلت على أكثر من ٢٨٪ من الدخل الكلي بينما أن أفقر ٢٠٪ حصلوا على ١٦٪ من الدخل أي بنسبة ١ : ١٨ .

والأكثر من ذلك فإن منطق الأرباح يتضمن تكاليف بشرية : أي طبقا لبروكس الثمن الذي يدفعه المجتمع لضمان مستوى معيشي ملائم للإنسان (العمر ، المساواة بالنسبة للتعليم ، الثقافة ، شروط العمل ، وهلم جرا) . وكذلك فإنه طبقا لهذا الرأي فإن دافع الربح يؤدي إلى تدهور الميراث الطبيعي ، والعلاقات ما بين الإنسان والطبيعة وباختصار كل نظم البيئة . وكما قال ماركس :

« إن كل تقدم في الزراعة الرأسمالية إنما هو تقدم ليس فقط في استغلال العمال وإنما أيضا في فن الفساد الدنيا ، وإن كل تقدم في فتون زيادة الخصوبة بدرجة مؤقتة إنما يلحق دمارا على يتابعها الدائمة » .

وبصرف النظر عن حقيقة ان الدول غير الرأسمالية (فيما عدا ربما لحد ما الصين) لم تنج من معظم النكسات فى عملية النمو فإنه يبدو أن هناك بلبله افكار فيما يتعلق بما حدث فعلا وما يمكن حدوثه نظريا . اذا كنا نعى بالمجتمع الرأسمالى ذلك المجتمع الذى تنظم فيه العلاقات الاقتصادية بصورة تجارية - أى ذلك المجتمع ذو نظام اقتصاد السوق ، فإن النتائج التى تم الوصول إليها انما كانت متسعة بدرجة كبيرة . انها حقيقة كما اوضح جاليريت ان المجتمع الرأسمالى هو المجتمع الذى مر بتفترات جذرية وأصبح مجتمعا تعمه وحدات كبيرة متصادمة . ومن ثم تم احلال دافع الربح بالقوة الفنية (رغم أن هذا ليس يتحسن) . ولكن هل من الصواب أن نقول أن مشاكلنا انما هى حتمية بسبب اقتصاديات السوق ؟

اننى فى الواقع لا اعتقد ذلك . ذلك ان الحقيقة تبدو لى فى أن اقتصاد السوق قد فسد على حساب السوق نفسه وانه اذا ما اتبعت القواعد بطريقة مضبوطة فإن العديد من الكوارث كان غى الامكان تلافيها . ذلك أن طبيعة المنافسة تنجبه لالغاء الأرباح . والحقيقة أن كون هذا لم يحدث انما هو شيء ، أما فكرة انه محتمل وغير ممكن ان يصبح عكس ذلك فهو موضوع آخر . هذا وسوف أرجع لهذه النقطة مرة اخرى . ولكن الآن دعنا ننظر لما يمكن أن تقدمه الاشتراكية لنا .

أولا : - لقد قيل لنا أن دافع الربح لابد من الفائه وان الانشطة يجب أن توجه نحو اشباع الحاجات الاجتماعية ديمقراطيا . وهذا الاقتراح انما هو اقتراح معقول لسببين : -

أولهما كما رأينا أن الاقتصاد الرأسمالى رغم الوفرة لثلى خلقها لم ينجح فى مد الكثير بالسعادة التى كانت مرجوة .

والسبب الثانى ان القوة الاقتصادية حملت معها دائما القوة السياسية ، والاخيرة استخدمت دائما فى خدمة الأقلية من الملاك . ولكن هل القوة الرشيدة الاقتصادية المتقدمة الجديدة تعمل فعلا ؟

قد يسمح التقدم العلمى فى المستقبل بتعريف رغبات المجتمع ولكن كل اقتصادى يعرف مدى صعوبة تطبيق فكرة المنفعة الجماعية بطريقة محكمة ، وبالرغم من ذلك فإن الكتب المدرسية لاسباب تربوية تتكلم عنها ، ان التفسير بسيط وهو أن البشر أحرار أو يرغبون أن يصبحوا أحرارا ومن ثم ليس هناك ما يمنع من أن يحصلوا على نفس الشيء ان الدفاع عن المبادئ الأساسية التى تأخذ فى الحسبان تكهنات الطبقات الاجتماعية المختلفة ليس فى حد ذاته ثوريا ، ذلك أن كل فرد يعترف بالحاجة الى تنسيق رغبات الجماعات والأفراد بصورة اثلافية متبادلة . وتبدأ الصعوبة عندما نترك المبادئ بعيدا وببدأ الشكل فى بحث نوع من الاتفاق يرضى الجميع ويحدث ذلك فقط فى حالتين : -

١ - اما أن كل الافراد مشعورون بنفس الدوافع أو أنهم آلهة وهو نفس الشيء ولكن طالما ان شخصين يرغبان امرأة واحدة فإن هناك استحالة لتفادى الاختلافات ما بين اهداف المجتمع .

وبطريقة مماثلة فإن بعض الناس تتبنى فكرة الفاء سلطان رأس المال حيث أنه فى الواقع ما هو الا عمل متراكم . ومن الممكن اذا ذهبت بعيدا بدرجة كافية فى التاريخ

أن توضح أن رأس المال له أصوله في العمل • ولكن هنا أيضا علينا أن نتلافى الحلول السطحية وعلينا أن نحاول تطبيق تمييز حقيقي •

دعنا ننظر الى عاملين من نفس الطبقة الاجتماعية ودرجة المهارة ومن ثم فإنهما يحصلان على نفس الدخل ، لو تصورنا أن أولهما يستهلك ٧٥٪ من انتاجه بينما ان الثاني يستهلك ١٠٠٪ فان الأول سوف يصبح غنيا بعد انقضاء فترة من الزمن ذلك أنه سيتوفر لديه قدر من رأس المال أكثر من الآخر ، وفي إمكانه أن يعيش من انتاجه عندما يبلغ من العمر أرذله اذا استثمر رأس المال هذا بطريقة معقولة • هل من المعقول أن نلوم مثل هذا الشخص ؟ حقا قد تكون هناك خطورة في أن يصبح هذا الشخص مالك عقار ومن ثم تتوفر لديه قوة قد لا تتوافر لدى شخص آخر ولكن الذي يهمنا هنا في الحقيقة ليس الا التأكد من أي شخص ليس تحت تأثير سلطان أي شخص آخر •

ويذهب البعض مؤخرا الى اقتراح مؤداه الفاء طبقة الاجراء تدريجيا من المجتمع • وأنى أمل أن ينصب اقتراحهم هذا على طبقة الاجراء في القطاع الخاص • وفي هذه الحالة فإننا نفكر في الصناعات المؤمة وهذه لا تستثنى طبقة الاجراء ولكن العكس • حقيقة ان المشكلة الماسة هي توفير شروط العمل المناسبة ومن جهتي فاني أعتقد أن كل شيء ممكن يجب أن يفعل حتى تصبح هذه الشروط انسانية في الحدود الملائمة للكفاية قبل كل شيء في العالم الثالث •

أننى أسف في أن أبدو منتقدا للاشتراكية دون ما يدعو لذلك ، ذلك انها فلسفة العلاقات الاجتماعية التي تجذبني طبيعيا رغم أنها الآن بعيدة كل البعد عن مطال الانسان لأننا بشر ولسنا بآلة • وككل فان المشاكل التنظيمية الحقيقية ممثلة في مجتمعنا أبسط مما يمكن أن يصورها لنا دعاة الاشتراكية • ان كل ما نحتاج عمله هو أن نحترم ونشجع الطاقات الخلاقة للأفراد على سبيل المثال عن طريق العائد الجزى دون الوقوع في فوضى أو حالات يظلم فيها الانسان بواسطة صديقه الانسان • ان الذين رأوا أفريقيا كما رأيتها بنفسى سوف يقدرون ويفهمون ما أعني • ما هي الانطباعات الفكرية التي يمكن أن تنطبع لدى انسان يرى دولة تحت شعار الاشتراكية تبيع القهوة والسجائر عند محطات السكك الحديدية (وهي أنشطة لا تحتاج ادارتها لأية عمليات معقدة • ومن الممكن أن تديرها بكفاءة منظمات اقتصادية بسيطة) بينما لا تبالى بانشاء مدارس (وهي وظائف من الصعب تركها للأفراد) •

● الاكتفاء الذاتي

كنتيجة للظاهرة التي لا شك فيها والتي مؤداها أن النمو الدولى التي تم الوصول اليه على حساب دول العالم الثاني عن طريق الشركات المتعددة الوطن نمت مجموعة من الافكار والتي تقترح في النهاية أن على دول العالم الثالث أن تنطوى على نفسها •

ومن الأمثلة على ذلك فكرة تفضيل الفقر التي أوضحها لي نان كو بمعهد الدراسات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في باريس • ومثال آخر فكرة التركيز الذاتي للتنمية والتي تبناها سمير أمين والذي مازال يذكرنا بأن الاقتصاد الدولى

يتميز هيكله بتحول الموارد من المحيط (الدول النامية) الى المركز (الدول الاستعمارية) ومن ثم يجب علينا تحطيم هذا الهيكل وتحويل القوى الانتاجية الى الحاجات الوطنية لدول المحيط .

وليس هناك داع لتشخيص المرض مرة أخرى في هذه الحالة فاننا نتفق مع أمين ولكننا نتردد في الموافقة على العلاج . أن فكرة المحيط والمركز تدعو الى تعريف أكثر .

فبينما ان سكان الكونغو تعارض الاستعمار فان فرنسا على الأقل فرنسا وقت دييجول متمسكة بالاستقلال الوطني ، والصحراء الاسبانية تريد أن تنفصل عن اسبانيا بينما أن اسبانيا تريد الانضمام للسوق الاوربية المشتركة والتي بدورها تعاني صعوبة في مقاومته عزو رأس المال لشمال أمريكا . أين المحيط والمركز اذا في كل ذلك ؟ هل اسبانيا فعلا من دول المركز ؟ وماذا رايت في إيطاليا ، انني اعتقد انه ليس هناك أية فائدة من تقسيم اللون الاقتصادي الى قسمين نفترض انهما متجانسان ، ان التميز ليس واضحا وعلى ذلك قد يكون اقرب للصواب ان نذكر انه ما بين المركز (الولايات المتحدة) والمحيط أو المحيطات (يابوا - غينيا الجديدة على سبيل المثال) يوجد مجموعات متوسطة تحتف في الدرجة ما بين بعضها البعض وان اى محاولة لتقسيم مثل هذا الهرم انما هي تحكمية ، وهذه الصعوبة تماثل تلك التي نجابهها حينما نحاول تقسيم العالم الى مجموعتين على اساس مقياس (الناتج القومي الصافي مثلا) وهي بالضرورة تحكمية .

ولكن اعتراض الأساس على التركيز الذاتي للتنمية هو أن انطواء الدولة على نفسها تحت اسم الكرامة وعزة النفس او بغرض تسهيل تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية انما هو شيء يجب أن نتصرف فيه بحذر .

انها حقيقة انه في معظم المناطق التي كانت لفترة قريبة تقع تحت سيطرة سياسية اجنبية ولكنها الان نظريا مستقلة ، فان الاقتصاد نظم وادير بطريقة تفي بحاجات الدولة الام . وهذه الاوضاع تتطلب تعديلا جوهريا . ولكن في رأيي وهي حقيقة أيضا أن الاقتصاد الدولي يتجه بطريقة عكسية الى تفلغل مكثف والذي هو من وجهة نظرية التجارة الدولية امر مرغوب فيه . حقا ان هناك دولا عديدة لم تستغل بدرجة كافية المصادر الهائلة للعلوم الحديثة . واود أن ارى التقدم الفني متاحا بدرجة كبيرة والمعرفة هي الثروة الحقيقية ، ولكن حتى يحدث هذا فلا بد من تقديم شيء مقابل شيء . حتى لو أن هذا النوع من التبادل انما يرتبط بالماضي ، فانه من الصعب أن نرفض مثل تلك المبادلة اذا كان الهدف هو الوصول للفرص المرجو .

وانى أمل أن لا يأخذ التعليق السابق على أنه تأييد للرأى التقليدى والخاص بالتخصص في التجارة الدولية الذي أدى الى مضار عديدة . ان نفس النظرية - كما

سبق الإشارة إليها أسى، فهمها أو أسى، تفسيرها تدل على أن التخصص إنما هو مرحلة مؤقتة في عملية التجارة وأنه على الأقل في ظل نظام تناقص الغلة كما يحدث دائماً في الزمن الطويل فإن ماله إلى الزوال .

النمو الصفرى

تحولت المناقشات في السنوات الأخيرة وعلى وجه الخصوص منذ تقرير مانشولت من موضوع الرغبة في النمو أى عما إذا كانت زيادة الناتج القومى الإجمالى كافية في حد ذاتها لضمان السعادة إلى السؤال عما إذا كان مثل هذا النمو عملية ممكنة .

لقد ذكر متبنو فكرة النمو الصفرى وهم يرتبطون بمالتوسى ومفكرى القرن التاسع عشر غير التقدميين ، إحصاءات تؤكد أن سكان العالم يتزايدون بمعدل ليس مرتفعاً فقط ولكن متزايداً ، فبينما تنمو الموارد بمعدل في أحسن أحواله أسى (الانتاج الصناعى) غالباً صفر (انتاج زراعى والمواد الأولية غير المتجددة) وأحياناً سالب (تلوث البيئة) ، طبقاً لهذه الآراء فإن العالم يتجه نحو كارثة والانسانية نحو الدمار . وليس هناك داع لتبدأ مناقشات أثارها نظرية النمو الاقتصادى الصفرى فنتائجها ليست مختلفة جوهرياً عن نتائج مالتوس ، وليس هناك أى جديد هنا ، فلقد عرفنا لزمن طويل أن سكان البشرية محصورون في كون مفلق يتطور طبقاً لقانون منطقي وطبيعى ، وإذا كان نظامنا مفلقاً فعلاً فإن اقتراح النمو الصفرى برهان في حد ذاته . ولكن هل من الضروري أن نتوقع أكثر من ذلك من العلم والتكنولوجيا ؟ إن الاثر الناجم من احتمال نموذج للتقدم التكنولوجى في القطاعات التى حذف فيها إنما يتمثل في تأجيل الكوارث التى يتنبأ بها النموذج . ويفترض النمو الصفرى اقتصاداً مفلقاً في نظرية تم تقييدها بالواقع ، فلماذا يحدث العكس الآن ؟

وعلى أى حال فإن السؤال الحقيقى في الوقت الحاضر ليس نمو الاقتصاد الدولى بقدر ما هو توزيع معدل النمو ما بين أجزاء الكون المختلفة . لقد أظهر الناتج القومى الإجمالى للعالم ككل زيادة سنوية متوسطة ما بين ٥ - ٦٪ ولكن هذه الزيادة كانت أبعد من أن تكون موحدة ، على العكس كان هناك مراكز نمو . وبدون أن نذهب بعيداً فإن ظهور التخلف كان له الفضل في ظهور التقدم . أن المرء يمكنه أن يقرر دون مغالطة أن التخلف إنما يفسر جزئياً التقدم . أن الاستغلال يمكن أن يبقى لأجل غير محدد طالما أن الناس المستغلة لم تستقل سياسياً ، وعدم الاستقلال أو الاعتماد السياسى هذا إنما في طريقه للزوال التدريجى ، ذلك إن الدول التى أصبحت مستقلة يسودها شعور بالحذر وتحاول الحصول على حقوقها . وعلى ذلك فإنه من المتوقع أن يتجه معدل نمو الدول الصناعية للتناقص إلا أنه ليس من المقبول حدوث نفس الشيء في المناطق ذات البطالة الكبيرة ، إذ إن النمو الصفرى معلوم للجميع بدرجة كبيرة لا تسمح بالاستفادة به .

ويمكن تفسير التضخم العالمي برفض الدول الغربية الاعتراف بالحقيقة التي تثبت نفسها والتي مؤداها أن على هذه الدول أن تتقبل فكرة العيش في حدود إمكانياتها . وعلى ذلك فإن السبب وراء الارتفاع العام المتزايد للأسعار العالمية إنما يعزى الى هذا الرفض والذي تؤيده مجموعة متزايدة من الادعاءات الباطلة في شكل رموز وعلامات نقدية يقابلها عرض متناقص .

ولكن من الخطورة استنتاج حتمية كبح النمو في العالم المتقدم ذلك أنه في الحقيقة من المحتمل اذا تم ترشيد استغلال المصادر الأرضية فإن هذه المصادر تصبح غير محدودة بالتقريب . ان ما يحتاج اليه العالم المتقدم الآن ليس نظرية نقدية عيياء ولكن توزيعا أفضل للموارد حتى يمكن انتاج سلع معمرة وبالأخص سلع رأسمالية بفرض تصديرها جزئيا للعالم مقابل واردات السلع الاستهلاكية والمواد الأولية ، ومن ثم فإن هناك حاجة الى تخفيض مؤقت في الاستهلاك . ويجب توفر الشجاعة لدى الدول المتقدمة لقبول مثل هذه الاوضاع ، ولكن هل هم فعلا على استعداد لذلك ؟ وقد يسمح ظهور نظرية الاقتصاد الدولي المنظم بهذا الأمل .

● الاقتصاد المنظم على المستوى الدولي

ان آخر ما توصل اليه من مقترحات والخاصة بعلاج مشاكلنا إنما تتمثل في بناء العلاقات المستقبلية على أساس اختياري يقبله الجميع، وعلى وجه التحديد مستخدمين اصطلاح الرئيس جيسكار ديستان « أى قرار خطير مثل تحديد أسعار البترول لايد أن يسبق في المستقبل بفحص وتمحيص مشترك لآثاره » ، وهذه الفكرة أدت أخيرا الى اقتراح لاصلاح نظام الامم المتحدة والذي يجعل منها اداة مجدية للتنسية والتعاون الدولي ، وهذا هو المعنى الذي يجب أن يعطى للحوار ما بين الشمال والجنوب ويمكننا فقط أن نبتهج لهذا الوعي الخاص بازدهار الاعتماد المتبادل للاقتصاديات الوطنية .

ولكن عندما نأتي لحقيقة الامر فإن سلوك بعض الحكومات يدعو الى تحفظ شديد . لقد دلت الاحداث الأخيرة وللواقف على أن الأنانية والتعصب للوطنية حتى الاتجاهات القبلية مازالت مسيطرة على عقلية الناس ومن ثم فلقد رأينا حقوق السحب الخاصة والتي هي في الواقع ديون جديدة على السلع الحقيقية والخدمات تقريبا بالذات لاناس ليسوا في أشد الحاجة اليها حيث لديهم الكثير . وبالمثل فإن محادثات رامبوال في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٥ لم تخف الحقيقة في أن هدف المشتركين هو انعاش اقتصادياتهم . ولم يذكروا أكثر من أنه في اعتقادهم لو ابتدأت الولايات المتحدة في الانتعاش فإن العالم بأكمله سوف ينجو من الكارثة . ومن الصعب أن نرى الكيفية التي تأخذ بها القرارات اليومية الخاصة بأى جانب من الجوانب الدولية في الحساب مبالغ الكل . ان المبدأ ، السائد ما زال . . كلما أكلنا أكثر كلما أعطينا

فئات خبز أكثر ، • وفلسفة ذلك هو أنه رغم ازدياد اعتماد الاقتصاديات على بعضها البعض إلا أن علاقات التجارة مازالت لعبة خيالية ، فالتحويل الحقيقي للموارد للدول الفقيرة لابد أن ينتج عنه تخفيض في مستوى معيشة الدول المتقدمة •

خاتمة ومقترحات

يبدو واضحا ان الوضع الاقتصادي الدولي لا يتسم بالاستقرار بسبب اتجاهين سياسيين متعارضين •

افمن جهة هناك تلك الدول التي اعتادت على نمو سهل لان هذا النمو قدمه الآخرون ، وهذه الدول تحاول الابقاء على هذا الاتجاه •

ومن ناحية أخرى فهناك المدركون لتعميم ونشر النمو ، ويرى هؤلاء الناس أن التخلف كنظرية اقتصادية قد انتهى تماما مثل فكرة المساعدات ، ومن ثم فمن الصعب اقناع بعض الدول بأن الرغد إنما هو حق مكتسب من الحقوق الموقوفة على الأقلية • وأجلا أو عاجلا فإن شروط التبادل التجاري من خلال القوانين الاقتصادية ستتصلح وتتحول في صالح دول العالم الثالث • وأني آمل أن يكون ذلك عاجلا وليس أجلا • والتضخم والذي هو أداة لتخطي المصاعب واختفاء أهداف الماضي قد وصل لمرحلة لا يمكن قبولها •

فعل الصعيد المحل يؤدي عدم المساواة في توزيع الدخل القومي ، والشروط المفروضة على الطبقات غير المحظوظة ، وسوء استخدام الطبيعة كل هذا الى مواجهة اجتماعية ، سياسية وشعبية من الصعب تحديد نتائجها • ولكي نمنع المحظور لابد من سؤال أنفسنا عن الأسباب وراء الداء بدلا من دراسة الاعراض ومن ثم فانه يجب العمل في اتجاهين •

ففي الصعيد الدولي لا يمكننا الخروج من الازمة عن طريق كبح النمو أو بواسطة الاكتفاء الذاتي • ومن ثم فانه من الناحية النظرية فإن التعاون الدولي على مدى واسع هو الاجابة الشائفة • ولكن مقاومة الدول المتقدمة للتغيرات الضرورية تعرقل الحوار ، كما أن الابتعاد عن القوة أمر ضروري • ومن ثم فإن الحل الوحيد المتبقي هو اعادة هيكلة للسوق الدولي بصورة أفضل اعادة هيكلة لا تخيب فيها آمال الأطراف المعنية ، ولكن يشعر فيها الجميع بقدر من المساواة • ويمكن الوصول لذلك عن طريق تنظيم سوق المنتجات بطريقة توفر لأطراف العاملة قوة مساوية متقاربة لكل منهم • ولكن هذا ما لا يحدث • فبدلا من تعبئة كل الجهود للدخول في مفاوضات عن طريق فرض مفاوضات جادة لتحديد مجالات العمل التي يرضى بها الجميع فإن كل ما توصل اليه إنما هو رسم وتحديد دائرة نفوذ ، ومن الواضح

مثلا. ان اتحادا مثل اتحاد مصدري الموز لا يمكنه أن يحقق أى نجاح ذى باله نتيجة لغياب بعض المصدين الهامين من عضويته :

وفى رأى فان هدف الأمم المتحدة فى السنوات القليلة المقبلة يجب أن يتمثل فى إعادة تنظيم السوق عن طريق هيئة دولية تتحكم فيه ومن ثم يصبح أداة كفاءة للتجارة .

أما على الصعيد المحل فان على السلطات الوطنية الكف عن « البقلقة » فى الاشتراكية والتخل عن الحرية الجامدة وبذل قصارى الجهد لترشيد ادارة الموارد البشرية والمادية ، ومن ثم التوفيق ما بين الكفاية والعدل ولهذا فى نظرى أربع معايير هامة .

أولهما تأميم الاحتكارات بطريقة منظمة فهذا هو الشرط الرئيسى لاعطاء السوق معناها الحقيقي وإذا كان من الضرورى لاستقلال نشاط معين أن يتم ذلك من خلال مركز واحد فان شروط السوق يجب تشجيعها - على سبيل المثال الكفاية .

من الصعب أن نرى لماذا تصر الكاميرون وجوبا على إنشاء خط جوى متنافستين حتى تفرض سياسة السعر الاجتماعى العادل . لقد تمت أبحاث مثمرة فى ادارة المشروعات المؤممة وفى هذا الخصوص فان تحديد السعر على أساس التكاليف الاجتماعية الحديثة انما هو أمر مفيد . والمعنى الاقتصادى وكذلك السياسى يمنع المشروعات الخاصة من فرض الأسعار التى تراها على المستهلك ، وعموما فانه فى غياب عنصر المنافسة فلا بد للدولة أن تتدخل حتى تتأكد من أن السعر السائد انما هو قريب من النظام السعري الذى يمكن أن يسود لو عمت المنافسة .

ومهما يكن فرغم أن أرباح الاحتكار هو العنصر الظاهر الا أنها ليست الوحيدة وراء اختلال آليات السوق ومن ثم الاضرار بالكفاية ، فالتضخم الذى تخلده وتبقيه الدولة عن طريق التساهل النقدي انما هو مصدر آخر من مصادر الارباح غير المرغوب فيها ذلك لأنه لم يبذل فيها جهد للحصول عليها . ويمثل ازدهار أقسام المال بأرباحها الوفيرة فى مشروعات المال - والتى هى فى الغالب على حساب القطاعات المنتجة - نوعية أرباح المضاربة الناجمة عن التضخم . كما أن عسقم واقعية للزيادات انما هى دليل آخر . ولقد كانت المناقشات حول عما اذا كانت الارباح الرأسمالية تخضع للضريبة وكذلك الدرجة التى تخضع لها ضريبيا حيث أنها كانت بعيدة عن الاجراءات والمقاييس الاجتماعية المطلوبة ومؤداها ببساطة مصادرة عوائد التضخم نتاج أو اكراميات السياسات النقدية ، واستخدام هذه العوائد لصالح المجتمع .

اما المييار الثالث فى نظرى فهو فتح المجالات المختلفة لتمويل الانتاج عن طريق كل الطبقات اى طبقات المجتمع الراغبة فى الادخار . ويبدو لى أن التسمية الخاطئة لتركيز رأس المال انما هى لحد كبير مقياس يعزى الى عملية التمويل الذاتى والتى لم تؤد الى التضخم فقط ولكنها حرمت اصحاب الاجور والفلاحين من ملكية رأس المال وهذه العملية تؤدى الى تجميد الهيكل فى العالم الثالث فى شكل مزدوج .

وانى اعتقد بحق أن التقسيم التحكمى للمجتمع لطبقتين يمكن انهاءه عن طريق شعبية رأس المال . وأخيرا وليس آخرا فان على الدولة أن تقوم بوظيفتين اقتصاديتين من ناحية عليها أن تقوم بتعديل جاد للتوزيع الأولى للدخل يستمد من مساهمة كل فرد فى الانتاج الكلى وعلى وجه الخصوص من خلال تطبيق سياسة شجاعة للضرائب التصاعدية ومهما يكن فان هذا لا يجب أن يقلل من ضرورة التاكيد من حصول كل شخص على حقه .

ويسطينا النموذج السويدى خير دليل على امكانية التوفيق ما بين العدالة الاقتصادية ، والاجتماعية والاخلاقية .

ومن جهة اخرى فان حماية البيئة وادارة الفضاء تصبح أكثر الحاحا كل يوم . ولفترة طويلة ميز الاقتصاديون ما بين نوعين من السلع تلك السلع النادرة ومن ثم تستحق التفكير الاقتصادى والنشاط . وسلع مباحة بدون مقابل لأنها متاحة فى كميات كبيرة مثل الماء والهواء . ولقد قيل أنه لا يوجد فى هذه الأيام سلع بدون مقابل ، فالدولة وحدها يمكنها المحافظة على البيئة عن طريق تحميل الشركات تكاليف المحافظة على المشروعات اذ أن هذه المشروعات هى التى لوثت البيئة بأنشطتها .



ثبت

المقال وكاتبه	العنوان الأجنبي والكاتب	العدد وتاريخه
* هجرة العقول بقلم : جاجديش بجواتي	The brain drain by Jagdish Bhagwati	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
* الكوارث الطبيعية متغير مهم في استراتيجيات التنمية القومية بقلم : فاروق ن. بر كول	Natural disasters : a neglected variable in national development strategies by Farouk N. Berkol	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
* توفير الإحصائيات والاختيارات بين السياسات الاقتصادية في الدول النامية بقلم : ج . م . ج . وليفرا	Supply of statistics and choice of economic policies in developing countries by J.H.G. Oliveira	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
تمويض الوقت الضائع في الاقتصاد الدولي بقلم : ج . م . ج . وليفرا	Making up for lost time in the international economy	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦

مطابع المدينة السورية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٣

يعد مجموعته من الجملد في الدولية بأفلام كتاب
مؤتمرات وأبحاث دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية تحت مسمى
من الأبحاث العربية ، فيخرج إضافة إلى المكتبة العربية
تأليفه إثراء الفكر العربي ، وتكملة من مدحقة
البحث في قضايا العصر .

تعدد شهرياً

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

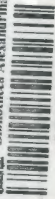
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من الجملد تصدرها هيئة التحرير في
الدولة ، وتصدر طبعا في العربية بالاشتراك مع الهيئة القومية
للتنسيق ، وتعد هيئة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بمجموعته من العربية .

العدد ١٥ قرشاً



Bibliotheca Alexandrina



0536424